

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ مَا دَمْتُ أَبْتَدِي  
 تَعَالَيْتَ عَنْ مِثْلٍ وَعَنْ وَلَدٍ وَعَنْ  
 نُفْرٍ بَلَا شِكِّ بِأَنْكَ وَاحِدٌ  
 رَسُولِكَ أَزْكَى مِنْ بَعَثْتَ إِلَى الْوَرَى  
 أَقَمْتَ بِمَا صَوَّرْتَ فِي الْكُونَ مُنِعِمًا  
 بَدَأْتَ بِإِحْسَانٍ فَسَوَّيْتَ خَلَقْنَا  
 ضَرَبْتَ لَنَا الْأَمْثَالَ فَضْلًا مَقْرَبًا  
 خَلَقْتَ لَنَا نَطْقًا وَعَقْلًا مُكْرَمًا  
 فَتَذَرِكُ كَلِيَّاتِهَا وَتَرَى الَّذِي  
 وَلَيْسَ لِمَنْ أَضَلَّتْهُ الدَّهْرَ مَرشِدًا  
 بِقَبْضَتِهِ ضُرُّ الْعِبَادِ وَنَفْعُهُمْ  
 بَعَثْتَ بِرُسُلٍ قَاطِعًا كُلَّ حِجَّةٍ  
 فَبَلَغَ كُلَّ مِنْهُمْ مَا أَمَرْتَهُ  
 خَتَمْتَهُمْ بِالْهَاشِمِيِّ مُشْرِفًا  
 وَأَوَّلَ مَفْتُوحٍ لَهُ بَابُ جَنَّةٍ  
 جَلِيَّتْ دِيَا جِيرَ الظَّلَامِ بِنُورِهِ  
 كَفَاهُ سَمَوًا بِالْوَسِيلَةِ رُتْبَةً

فحمدك فرض لازم كل موجد  
 شبيهه و عما يفترى كل ملحد  
 و تؤمن بالداعي إليك محمد  
 و خير من استخرجت من خير محتد  
 أدلة توحيد لكل مؤيد  
 و من عدم أخرجتنا غير مقتد  
 لكل طريق للهداية مرشد  
 نروح به في الكائنات و نغتدي  
 تُصرفه فيها فمن شئت يهتدي  
 فسبحانك القهار و المتفرد  
 و منه جميع الأمر ينهى و يبتدي  
 و أيدتهم بالمعجز المتأيد  
 فمن شاكر النعمة و من متمرّد  
 و أول من يدعى و يشفع في غد  
 و أول محبوب بغير تردّد  
 فكان إلى سبل الهدى خير مرشد  
 و رفع لواء تحته كل أمجد

وحوضٍ بماء الكوثر امتدَّ مأوؤه  
ومخترق السَّبْعِ الطِّبَاقِ بِجَسَمِهِ  
وتكليمه للربِّ والرؤية التي  
خرقت له حُجَبَ الجلال مقرِّبًا  
تقاصر إدراك العقولِ عن الذي  
عليك صلاةُ الله ثم سلامه  
وكلُّ نبيٍّ للأنامِ وضوعفت  
بخير كتابٍ جاء من خير مُرسلٍ  
وأصحابه والغرِّ من آلِ هاشم  
وأشهدُ أنَّ الله لا ربَّ غيره  
بخاتمةِ حُسنِ تَنْبِيلِ الفتى الرضى  
ونحمدهُ حمدًا يليق بطولهِ  
وكيف بلوغُ الشكر والشكرُ نعمةٌ  
حفظت لنا الذكرَ الحكيمَ وزدتنا  
فما زال فينا كلُّ عصرٍ أئمةٌ  
فينفون تحريفَ الغواةِ ويُظهروا  
فأربعةٌ في أولِ الأمرِ عُمدةٌ  
فكلُّ أتى في الدينِ أقصى اجتهاده  
لفرطِ اتباعِ للنبيِّ وصحبهِ

كشجٍ وشهدٍ نافعٍ غلةُ الصَّدي  
إلى العرشِ والكرسيِ أعظمِ مقصدٍ  
تقاعسَ عنها في الدُّنا كلُّ مهتدٍ  
وخَلَّفَتِ أملاكِ السماءِ بمرصدٍ  
أنالك في الدنيا به بَله في غدٍ  
صلاةُ لنا تقضي بفوزٍ مؤتدٍ  
لأشرفِ مخلوقٍ بأشرفِ محتدٍ  
إلى خيرِ مدعوٍ من الناسِ أحمدٍ  
ومنْ بهداهم في الأعاصيرِ يهتدي  
وأسأله عفوًّا وإتمامِ مقصدٍ  
وتُبْلغُهُ في الفوزِ أشرفَ مقعدٍ  
ونسأله الإخلاصَ في كلِّ مقصدٍ  
وَأَلْأوْكَ اللهُمَّ تَتَرَى لُمُحْتَدِ  
بخيرِ حديثٍ بالتسلسلِ مسندٍ  
يذُبُّونَ عن دينِ الهدى بالمهتدِ  
الصحيحِ من المعلولِ في كلِّ مشهدٍ<sup>(١)</sup>  
وأربعةٌ في آخرِ الأمرِ قَلْدِ  
وأحمدُهُم في النِّقْدِ مذهبُ أحمدٍ  
فمن أجلِّ ذاك لم يَسْتَجِبْ لمعدِّدِ

(١) يظهرون باثبات النون، ولكن حذفها لضرورة الشعر.

وردَّ عليهم ردَّ خيرٍ مسدِّدٍ  
 على الجَلْدِ والتهديد من كل معتد  
 وباؤوا بخسرانٍ وذلٌّ مؤبَّد  
 كذلك وعدُّ الله في الذكر فاهتدِ  
 مقالته فالسُّم في ضمنها الردي  
 غنيًّا عن التبيين من كل ملحدٍ  
 ومن خاض في علم الكلام فما هُدي  
 فكلاً يقول الحق عندي فقلدِ  
 ولم ينتقل ربه ذا تلددٍ  
 يزيد ضياءً خالياً من تردِّدٍ  
 ولا خائفٍ بل آمنٍ من تنكيدٍ  
 ومن قلَّد المعصوم في الدين يهتدِ  
 عن الله والهادي البشير محمدٍ  
 من الناصرين الحقَّ من كل مُهتدِ  
 تأوَّلٍ أو تشبيهٍ أو ردِّ جُحدِ  
 وأكثرُ دين الحق محضٌ تعبُّدِ  
 وصدقُ رسولٍ بالدليل المؤبَّدِ  
 ومن بعد ذا فاعزله والرُّسل قلدِ  
 نكَمَل إن شاء الإله الذي ابْتدي  
 نجومٌ بهم من ضلِّ ياصح يهتدي

دَعَوْهُ إلى قول الضلال فلم يُجب  
 وجاد لنصر الحق بالنفس صابرا  
 فباء بحمد الله بالنصر والهدى  
 وما زالت العُقبى لكل من اتقى  
 فإياك عن آراءٍ كلِّ مزخرفٍ  
 فقد مات خير الناس والدينُ كاملاً  
 فطالبُ دينِ الحق في الرأي ضائعُ  
 كفى بهم نقصاً تناقضُ قولهم  
 ولو كان حقاً لم يكن متناقضاً  
 وما الحقُّ إلا ليلاً كنهاره  
 به يطمئن القلبُ غير مروِّعٍ  
 فمن قلَّد الآراء ضلَّ عن الهدى  
 فما الدينُ إلا الاتباعُ لما أتى  
 كذلك قال الشافعيُّ وغيره  
 ومحض التلقِي والقبول له بلا  
 فكيف يُرَجِّي بالعقول الهدى امرؤُ  
 يُعرفُك المعقولَ وحدةً خالقُ  
 ويكفي ارتسامُ للدليل بعقله  
 وعدنا إلى ما قد نحونا بيانه  
 وما زال في أتباع أحمد في الورى

كخبرهم القاضي وأعلام صحبه  
ولولا أذى التطويل عددت بعضهم  
وشهرتهم تُغني لمن كان عالمًا  
وقفت على نظم ليحيى بن يوسف  
فشوقي لما تدبرت نظمه  
له فيه فضل السبق والأسَّ أسه  
فنظمت مع نزر له باستخارة  
موفق دين الله حقا وحبيره  
تصانيف تجلو للقلوب عن الصدى  
فجازاه ذو الحسنى على حسن سعيه  
تلقيته عنه بواسطة الذي  
إمام الهدى شمس الشريعة والهدى  
لقد يسر المطلوب في شرح مقنع  
وأغنى عن المغني بتسهيل مطلب  
يدل من المنطوق أقوى دلالة  
فلا زال محروس الجناب مؤيدًا  
إذا ما اعتراه طالبو العلم والندى  
فيا لك أصلاً قد تثبت في التقى  
أضياء لنا شمساً فأطلع أنجماً  
بدأت بذا أولى جمادين سادساً

فمن بعدهم من كل خبر مجود  
وما صنّفوا من كل فن مُنْضِد  
وها أنا ياهذا أعود لمقصد  
على الخرقى المنتقى مع فرد  
فكنت لسمعي نظمه مثل من حُدي  
ونحن على ماسنّ نبني ونقتدي  
على مقنع الشيخ الإمام الممجّد  
ألا ذاك عبدالله أعني ابن أحمد  
بها كل معنى شائع غير مبعّد  
برضوانه تترى يروح ويغتدي  
تشد إليه اليعملات لقصد  
أبي عمر قطب الزمان محمّد  
وقرب للطلاب كل مبعّد  
لمن يبتغي تحصيل مذهب أحمد  
ويحمل في المفهوم حمل مؤيد  
على رغم أعداء تمالوا وحسد  
تهلل مثل البدر وجه له ندي  
ويا لك فرعاً قد سما فوق فرق  
بهم نهدي عند الخطوب ونجتدي  
وسبعين والست المثين فعُدّد



رجاء دعاءٍ من كريم كفيته  
وتحصيل نفعٍ وادخارٍ مثوبةٍ  
وعلمًا بأن النظم يسهل حفظه  
وسميته «عقد الفرائد» فانظمن  
أسوق الذي فيه فمهما فقدته  
وقد أكتفي في ضابط بعمومه  
لقصد اختصارٍ أو لإيضاح مُشكِلٍ  
وزدتُ عليه ماتي سر نظمهُ  
وسقتُ زيادات. المحرر جلّها  
فما فوق مرقي المجد في العلم مرتقى  
وما قد حواه مذهبُ المذهب الذي  
بنجمٍ هدى في كل فن مبرز  
وما قد حوى الإقناع للعالم الذي  
علي بن عبدالله ذاك ابن نصرهم  
وشيئًا من المستوعب الجامع الذي  
وشيئًا من الكافي الكفيل ببغيةٍ  
وضمنته من غاية المجد نبذة  
وقد يتأتى نظمُ باب جميعه  
وثنتان أو قولان عن أحمد ترى  
وأقوى اجعلن وجهًا وأولى روايةً

مؤونة حفظ الشاسع المتبدد  
إذا انقطعت أعمال بر بملحد  
وإحضاره في القرب في كل مشهد  
بعقلك مع كنز الفرائد فاقصد  
ففكر ففي النظم البيان لمن هُدي  
وأجمع مابين النظائر فاهتد  
فربُّ امريء بالشيء للشيء يهتدي  
وقيدتُ فيه بعض مالم يُقيد  
وماقد حوى من كل قيد مجود  
وغايته القصوى على رغم حُسد  
أبو الفرج الجوزي أملاه فاقتد  
لقد فاق في ترتيب ذا كلِّ مورد  
بقبضته التحقيق غير مقلد  
أبو الحسن المشهور في كل مشهد  
أبان عن الفضل الفريد المسدد  
وشيئًا من المغني المحيط بمقصد  
وذلك في شرح الهداية فاقصد  
وربما آتي بحكم مزيد  
ووجهان كنى عنهما بالتردد  
كذا القصد في المنصور ثم المسدد

كذا قولي اختر ذا أو انصره واعضدُن  
وقولان فيما فيه قولٌ بأوكد  
ومعطوف بل وجه إذا ماحكيتهما  
ولا أدري اجعلن وجهًا والا وهي رواية  
وترجيح مارجحت إمّا لكثرة  
وتضعيفُ قولٍ حين آتى بأبعد  
وواهٍ مع المشهور سوف تراهما  
وغالبُ ألفاظ الأوامر واجبٌ  
ومهما تأتّى الابتداءً براجح  
فإما ترى عيبًا به فاسترنه  
وأغض عن الإيطاء فهو ضرورة  
ولا تُكرن لفظًا غريبًا رأيتَه  
ولا تقلُّ همزًا أو ضرورة شاعرٍ  
وقصد اجتناب الحشو والجمع موجب  
وعاود على ما اعتاص في النظم فهمه  
وخذ علم ما استغربته من صحاحه  
ومن جامع الأفعال لابن طريفهم  
وهب بعض مافيهما لإحسان جُلّها  
فكم من جوادٍ قد كبا وهو سابق  
وكم عائبٍ قولاً صحيحًا لجهله  
فسبحان من لم يخلُ من وصمةٍ

وأظهرٌ وأشهرٌ مثل أولى وأوكد  
ووجهان فيما فيه قولٌ بأجود  
ومعطوف او قول أو ان التعدد  
ونحو بأولى الباكي في فاعدد  
المقوين أو تصريح خبر بمقصد  
وتضعيفُ وجهٍ فيه آتى بمبُعد  
وقد سطرًا في أوطد أو مؤطد  
وحظرًا يفيد النهي عند التجرد  
فإني به عند الحكاية أبتدي  
بحلمك أو فاصلح تُثابن وتُحمد  
مراعاة رمز الاختلاف المقيد  
بنظمي ولا استعمال مالْم تعود  
فإن اتساع النظم عذر لمورد  
لقلة تحسين القريض المنضد  
أصولاً ذكرناها تُصب وتُسَدِّد  
ومجملهم والمحكم النظم تُرشد  
وأشباهم من كل خبر مقلد  
ولا تتبّع عوراتها وتفقد  
وكم يوم روع قد نبا من مهند  
وذا العلم يبغي عذر واهٍ ومفسد  
ومن معابٍ سواه جلٌّ من متفرد

## كتاب الطهارة

وأشروعُ في ذكر الطهارة أولاً  
فسيُرفع مناع الصلاة ثلاثة  
وأحسنُ منه الغسلُ والمسحُ بالذي  
وقيل خلو عن أذى في صلاتنا  
وأقسامُ أحكام المياه ثلاثة  
وذلك ماءٌ رافع حدث الوري  
فمن ذلك الباقي على أصل خلقه  
ومالم يمازجه كدهنٍ لطاهرٍ  
ومالم يمازج إن يُغيره طاهرٌ  
وقد قيل يُعفى منه عن ريحه فقط  
وما غير الماء العقيد صفاته  
وما قلَّ من قرب النجاسة عرفه  
وما شق عنه صوته فهو طاهر  
فهذا الذي ينقي النجاسة كلها  
وأما إذا سخنته بنجاسة  
وبالغضب أو أثمانه الطهر ألغيه

وهل عالمٌ إلا بذلك يبتدي  
بماءٍ أو اقطع حكمه بالمجمد  
يخصُّهما شرعاً بغير تقيّد  
يزاد وألغ مانعاً بالمعوّد  
فماء طهورٌ مطلق لم يُقيّد  
إذا استعمل الناي بأعضاء التعبد  
ولو حال من مكث وظرف مجدّد  
وعود وكافور إذا لم يثرد  
كدهنٍ وكافور وما ماع زود  
وكالطاهرات اجعل سوى الريح تُرشد  
كذا الشرب حتى باقتصار بأوطد  
ومالم يغير طاهرٌ وصفه اشهد  
وما سخنته الشمسُ أو طاهر طدا<sup>(١)</sup>  
وأحدائنا من غير كره منكذ  
ففي كُرهه قولان فاطلق وقيّد  
في الأولى وإن سُخن به اكره بأجود

(١) في «القاموس»: طاد: ثبت

وإن خالط الماء المطهر طاهرٌ ولم يتغير للوضوء به اقصد  
إذا ما كفاك الماء قبل امتزاجه وفيه إذا لم يكف قولان أورد  
ويسلبه التطهير تغييره بما عفي عنه تخفيفاً بإلقاء قصد

## فصل

### القسم الثاني : طاهر غير مطهر

وما يسلب اسم الماء غير مطهر وفي الماء قسم طاهر لا مطهر ونزر أصابته يدُ القائمين من ثلاثاً ولو لقت أو مس الصبي أو وقيل متى أوجبت غسلًا فطاهر ولا توجب للغسل من ذاك نية وما غيرت بالطاهر إحدى صفاته وما حله مستعمل قبل فاحش ويعفى بوجه عن يسير تغيير عنه طهور كل ذا كالصحيح في تغييره بالطبخ يمنع مطلقاً وإن انفصل ماء من الغسلة التي

كصبغ وطبخ فإنه عنه وبعد فمنه مزيل مانعات التعبد كرى ناقض ليلاً ولم تغسل اشهد ببعض ونوم دون نصف بأجود وتطهيره أولى بغير تقيّد وتسمية في الظاهر المتجود كذا كلها إن ينف الاسم بأوكد وقيل ان يك خلا يغيره أبعد وقيل يسير الريح حسب فقيد الذي استعملوا في مستحب التعبد ولو صفة من غير خلف معدد يكون بها طهر المحل من الردي

ولم يتغير وهو أرضي فطاهرٌ  
وان ينغمس في نزر ماءٍ مجنبٌ  
وما خلت الأنثى لطهر به امنع  
وفي خلوة الأنجاس أو بعض طهرها  
ولا ضر في الخنثى كمندوب طهرها  
ولا بأس في الأولى بطهر بسورها  
وخلوتها ألا يراها مكلفٌ  
ووجهان في أنثى تراها وكافرٍ  
ولا يرفع الأحداث من كل مائعٍ  
بغير محل الطهر ينجس كل ما

كذا الغير في الأقوى وينقى بمعد  
نوى الطهر لم يطهر وللماء أبعده  
الرجال من التطهير منه بأوكده  
وتطهير أخرى منه وجهين أسند  
وكافرة من غسل حيض بأجود  
وتطهيرها من فضلنا في المؤطد  
وعنه متى بالطهر عنه تفرد  
وذي ميزة والطفل غير معد  
سوى الماء والأنجاس حتى بفد  
تغير من نجس ولو نهر فرقد

## فصل

### القسم الثالث : نجس

وليس مزيلاً عنه تطهيره ولا  
ولا يرفع التنجيس ماء منجس  
ولا فرق ما بين الكثير ونزرها  
وإن كان ماء قلتين فصاعداً  
سوى بول إنسان ومائع غوطه

طهارته تغييره فيه فاشهد  
بضم ولا غير الطهور بأجود  
وما نجسته حكمه مثلها اعدد  
فما نجس مالم يتغير بمفسد  
بقول ونستثني مشق التبدد

وقيل قليل الما هنا ست أذرع  
وإن تُلَقَّ دون القلتين نجاسةً  
وقدرهما خمسٌ وعن أحمدٍ أربعٌ  
مُقَارِبُ قنطارِ الدمشقي قدرها  
وقيل ذراعٌ ثم ربع بمستوى الأرض  
وطُهرهما بالقتلين وإن تشا  
وإن كان فوقَ القلتين فبالذي  
ويبقى الكثير واليسير فطُهره  
وما غيرُ ماء واليسيرُ مطهرٌ  
ولا ينجسُ الجاري بغير تغير  
ومائع غير الماء ينجس مطلقاً  
وكل ملاقٍ جسمٍ حي فحكمه  
وأخبار موثوقٍ به بنجاسة  
وإن عيّن اقبل قولَ عدلٍ وعدلة  
ومن كافر أو من صبي وفاسق  
وإن قال عدلٌ ذا فقط إثر والغِ  
وإن عينا كلبا ووقتاً تساقطا  
وعند ظهور مبهم في منجس  
وليس بشرط أن يريق كليهما  
فان يستبن بعد الصلاة الطهور لم

إذا ضربت في مثلها فارو واسند  
فنجسٌ سوى الجاري بها في المؤكد  
مئين عراقياً وقرب أو احدد  
وسبعةً أرتالٍ وسبعٍ فقيّد  
في أقطاره ان تجهل احدد  
فتتركه حتى يَطِيبَ فتهتدي  
ذكرتُ ونزح للتغير منفذ  
بماء كثير نابعٍ أو مبدد  
وقيل بلى كالمكث فاسمع وارشد  
ولو قلتُ الجريات في المتجوّد  
وعنه كما عنه بلى فرعهِ قد  
كذا سؤره حكم الملاقي لمقتد  
ولما يعينها له لا تقلدِ  
بصير وأعمى كالرواية فاقتد  
ومن ذي جنون للشهادة فاردّد  
وناقضه عدل فحظرهما اقصدِ  
لذكرهما ما لا يسوغ لُنُقْدِ  
تيممٌ ولا تقبلُ تحري المنجد  
ولا الخلط في أولى مقالٍ لأحمد  
يحتم عليه أن يعيدَ الذي ابتدي

وإن يك هذا في الثياب فصلٌ في  
وقيل أن يزد المنجس كثرةً  
وإن تشبهه مطعومةً بمنجسٍ  
وإن يشتهه ماءً طهوراً بطاهرٍ  
وقد قيل من كل توضاً بغرفةٍ  
وعند طرؤ الشك فابن على الذي  
وإن صلح التغيير في الماء من أذى  
ومن ير بعد الطهر في الماء نجاسةً

عداد المنجس ثم زد واحداً قد  
تحر وقيل ان ابهمت تزيد  
وحل بمغصوب تحر بأوكد  
توضاً من كل وصل فأفرد  
ليسلم تطهير الفتى من تردد  
تيقنت في كل ولا تتردد  
لصيق وخلط مادري غير ابدد  
طرت قبل شك في الكثرة يفسد

## باب الأنية

وكل الأواني الطاهرات وإن غلت  
وغير لجين والمضبب منها  
وعن أحمد كالشافعي اتخذها  
ويكره منها طهر كل مكلف  
ويُعفى لنا عن مثل تشعب قصعة  
ويحرم منها النزر من غير حاجة  
ومثل الإناء في الحظر ماليس زينة  
وآنية الكفار طاهرة معاً  
وعن أحمد فيما يلي عورة أعد

تباح لكل مطلقاً غير عسجد  
فحرم على الصنفين لا تتقيد  
مباح ويعد ذا لنقض التقصد  
وفي صحة التطهير وجهين أسند  
من الفضة إن لم تلمس وتقصد  
في الأقوى كنز العين حتماً بأجود  
للبس كقنديل ومشط ومروء  
وأثوابهم ما لم تيقن لمفسد  
صلاتك فيه قبل غسل تسدد

وجانب قبيل الغسل ما استعملوه في  
وعنه بذا اخصص من يحرم ذبحه  
ومع قولنا بالحل في الثوب والإنا  
وما جهل استعماله من متاعهم  
وصحح بلا كره يصل بثوب من  
وما بدباغ طاهر جلد ميتة  
وقد قيل طهر جلد ما حل أكله  
ويشترط كون الدبغ ينقي منشفاً  
ويشترط للتطهير من بعد دبغه  
ويؤكل إن يطهر بدبغ بأبعد  
وكل مذكى جلده مثل لحمه  
وذا من سوى المأكول لا لاحترامه  
ويحرم مثل النفع بالجلد خرزه  
فان لم يجز أو جاز مع خرزه فما  
وعظما وقرن الميتة احظر وظفرها  
ووجهان عنهم قيل في رُخو بيضها

أوانيهم إن ينق بالغسل تهتد  
ولا تأكلن ما يصنعوه وبدد  
فلا تكرهن في غير غسل بأوكد  
مباح بلا كره بغير تقيد  
يظن أذاه مسلماً في المجود  
وعنه كحي صار بالدبغ فاعضد  
على أظهر الوجهين حسب مقلد  
فما نفعه في الماء بعد بمفسد  
على منتقى القولين غسل فأكد  
وإلا انتفع في يابس في المؤكد  
وصوف وريش الميت كالحوي فاعضد  
ولو حياً ان طهرت طهر بأجود  
بشعرة خنزير على المتأكد  
يلاقيه رطباً غسله احتم بأجود  
ومنفحة كالدر نجس بأوكد  
وطهر بغسل أصل ريش بأجود



## باب الاستنجاء

وَسَمٌّ إِذَا رَمَتِ الْخَلَا وَتَعُوذُنْ  
وَنَحُّ الَّذِي اسْمُ اللَّهِ فِيهِ بَلَا أَدَى  
وَقَدْ جَاءَ عَنْهُ فِي الدَّرَاهِمِ رَخِصَةٌ  
وَقَدْ يَسَارًا فِي الدُّخُولِ وَعَكْسَهُ  
وَكُنْ نَاصِبَ الْيَمَنِ وَمَعْتَمِدًا عَلَى  
وَلَا تَلْبِثَنَّ إِلَّا بِمَقْدَارِ حَاجَةٍ  
وَعَنْ مَوْضِعِ تَخَشُّعِ تَعْدِي أَذَاكَ مِلْ  
وَأَحْسِنُ الْاسْتِجْمَارَ وَتَرًّا أَقْلَهَا  
وَيَجْزِيءُ فِي الْأَوَّلِ بغيرِ حِجَارَةٍ  
وَيَحْرُمُ وَلَا يَجْزِيءُ بَرُوثٌ وَرِمَةٌ  
وَمَسْحٌ بِفَرْدٍ ذِي جَوَانِبٍ مَجْزِيءٌ  
وَإِتْبَاعُهُ بِالْمَاءِ أَوْلَى وَمَكْتَفٍ  
وَيُكْرَهُ بِالْيَمَنِ وَيَكْفِي بِأَجُودٍ  
وَمُسْتَغْفَرًا كُنْ فِي الْخُرُوجِ وَحَامِدًا  
وَأَبْعَدُ فِي الصَّحْرَاءِ عَنْ أَعْيُنِ الْوَرَى  
وَيَبُولُكَ فِي شِقِّ وَفِي السَّرْبِ فَآخِشُهُ  
وَمَشْرَعَةٌ وَالشَّارِعُ أَحْذَرُ وَلَا تُدْرُ

ولا تنكشفُ إلا مقاربَ مقعد  
ونقشَ الخواتيمِ اخب في باطن اليد  
ففي الحرزِ أولى إن تكن ذا تنقد  
خروجًا وانصب في جلوسك تُرشد  
اليسار وإن تعطسُ ففي قلبك أحمد  
ومع مسحه انثر ثلاثًا وعدد  
برفق وتفريج لألييك تُرشد  
ثلاث بمنق طاهرٍ حل أقصد  
وإن لم تطهرك الثلاثة فازدد  
وحيٍّ ومطعومٍ ومحترمٍ حدٍ  
ومسح به من عبد غسل بأوكد  
ببعضهما فالماء أولى لمقتد  
وجوزًا صب الماء بها لا تشدد  
ومستنجياً للنوم والريح فند  
لستر ورخو الأرض للبولة ارتد  
وعن دوح ظل النفع والثمر أبعد  
إلى النيرين الفرج فاكرهه تهدي

ونزرجرى والغوط عن كل اصدد  
وكلاً وراء ما حال جؤز بأوكد  
تبل في مهبّ الرىح تسلّم من الردي  
ومن غير عذر فاكرهن في المجؤد  
وفي موضع الغسل اكرهن ذا تركد  
فإن جاوز المعتاد فالماء أفرد  
وقيل بلى تحت المعى إن يعؤد  
روح من الفرجين حسب فقيد  
فوجهان مع ذا في التيمم أسند  
وقولان في إيجابه والتأكد  
بأجرة مثل مع يسير بأجود  
تأتى وإلا فليطهره مبتد

وفي راكد الماء اكره البول مطلقاً  
ويحرم الاستقبال براً وضده  
وعنه لإستدبارها في الفضاء ولا  
ولا تكرهن للعدر بولك قائماً  
ولا تكرهن للحاجة البول في الإنا  
ويجزىء الاستجمار من كل خارج  
ولا يكتفى في المسح في غير فرجه  
ويجزىء كالمعتاد من كل نادر الخ  
ولا يجزى في الأولى وضوء كقبله  
ومن يمد يغسل أنثيه وفرجه  
ويلزم ذا عجز طهارته ولو  
وذا قلفة ألزمه إظهار تمره

## باب السواك وسنن الوضوء .

سوى صائم بعد الزوال وبالندي  
فهل هو مباح أو لندب تردّد  
وعند انتباه والوضوء فأكد  
بعود منق طاهر غير مفسد  
فيكره كتخليل به لا تشدد

يسن سواك المرء في كل وقته  
فللصائم اكره فعل ذين وعنده  
وعند صلاة أو تغير نكهة  
ويستاك عرضاً ثم عند تلاوة  
وحرم بذي سم وإن ظن ضره

وضوءٍ على الوجه القوي المجوّد  
على كل عين في القوي بأثمد  
وعند انتعالٍ أو دخولٍ لمسجد  
وللقزع اكره ثم تدليس نهد  
ونمصٍ ووصل الشعر بالشعر قيّد  
بقول بلا عذر ومن جزّ يقتد  
وتوفيره أولى سوى شعر فوهد  
كتزيينه باللبس في نص أحمد  
وحلق القفا ايضاً على النص فاشهد  
يلي الحلق مع مازاد عن قبضة اليد  
خلاف مجوس مع روافض مُرد  
مع الأمن في الأقوى وحتم التعبّد  
ويكره في الأسبوع فعل التهوّد  
وإغلاق أبوابٍ وطفى الموقد  
وحمّد وغسل الغمر عن فيك واليد  
وحلقاً أو التنوير للعانة اقصد  
ودفنك كلاً سنة فارو واقتمد  
وظاهر لون حسب طيبٍ لخرّد

وبالثوب يجزي أو بأصبغه لدى  
وغباً تدهن واكتحل موتراً تُصب  
وبالأيمن ابدأ بالطهارة كلّها  
وغيرٍ بغير الأسود الشيبّ وابقه  
للعن عليه احظّر كوشم ووشرها  
ويكره حلق الرأس في غير حجة  
ويكره لا الأنثى لغير ضرورة  
إذا خيف منه فتنة ببقائه  
وحفّ الرجال الوجه يكره مطلقاً  
وإعفا اللحانذبٌ وقد قيل قدر ما  
وجزّ وقيل الخير حف شوارب  
وكنّ عالمًا أنّ الختان لواجبٌ  
ويشرع لألاً يبلغ العشر أقلّفاً  
ويُشرع إيكاء السّقا وغطا الإنا  
وتسميةً عند الطعام ونحوه  
وتقليم أظفار ونتفٍ لإبطه  
ويكره بعد الأربعين بقاؤه  
ونذبٌ بباد الريح طيبٌ ذكورنا

## فصل في سنن الوضوء

وتسميةً عند التطهر سنةً  
وغسلُ يدي من قام من نومٍ ليلِهِ  
وتقديمُ الاستنشاقِ والفمِ سنةً  
ومن غرفةٍ إن شئت أو من ثلاثة  
وغسلُ عيون المرء إن لم يخف أذىً  
ومسحُ الفتى من مقدم الرأس سنةً  
وثانية مع ثالث الغسل لا تزد  
وعنه أتى الإيجابُ عند التعمد  
ثلاثٌ لندبٍ لا وجوبٌ بأوكد  
وبالغ إذا لم تنوِ صومًا تُرشد  
ومن ستة معدودة إن تشا اعدد  
وتخليلُك الرجلين والشعرَ كاليد  
وعنقٍ وأذنيه بماء مجدّد  
وباللفظِ ذَكَرُ النيةِ اندب وأرشد

### باب فروض الوضوء ، و صفته

وفي طَهْرِك الأحداثِ تقديمِ نيةٍ  
وندبٌ على المندوبِ تقديمُها وذا  
وإحضارُها بالذكرِ في الكلِ نيةً  
ولا ضميرٍ في نطقٍ يخالف ما نوى  
ويكفيه الاستصحابُ حكمًا وقصدُهُ  
على أولِ المفروضِ أوجبٌ وأكَّد  
لإشكاله عندي لتنظيفه قد  
ونطقُك بالمنويِّ عند التعبد  
ولا ضمٌّ غسلٍ للأذى والتبرد  
بقلب لرفع الحادثِ المتجدد

أو الطهر ينوي فعل ما الطهر شرطه  
ومن ينو طهراً مستحباً فيذكرن  
وقد قيل يُجزى قصد ما سن فعله  
ومن ينو من احدائه الفرد لم يفد  
وقد قيل يُجزى قصد فرد سوى مع  
وإن ينو فرض الغسل لم يُجزه عن  
تمضمض كذا استنشق وعم بقیة  
وفي قول استنشقه حسب واجب  
ويروى لنا في غسل مسترسل اللحا  
وما يصف الجسم اغسلنه مع الذي  
ومن بعده غسل اليدين وأدخل  
وأكثره يجزي بقول فقوه  
وعن أحمد يجزي النسا مسح بعضه  
وغير يد في المسح يجزي بأجود  
ورجليك والكعبين فاغسل وإن تكن  
وقولان يروى في الموالة وهي أن  
وخذ باعتدال الوقت علمً اعتبره  
ويغسل ما يبقى من العضو أقطع  
وغسل مزيد مبهم أو بموضع الوج  
ولا بأس بالإسعاد خارج طهره

وما قطعها والشك بعد بمفسد  
إذا حدثا لم يجزه في المؤكد  
مع الطهر لا مع قصد طهر مجدد  
سواء على الأقوى او اطلق تردد  
اختلاف كحيض مع جنابة خرد  
الفروض على الأقوى فكن ذا تأيد  
من الوجه غسل بين رأس وأوتد  
وفي ثالث في الغسل أوجهما قد  
وإجابته قولان فاعمل بأوكد  
يبين ويُجزى غسل باد الملبد  
المرافق وامسح كل رأسك تقيد  
وعن أحمد يجزي كخاصية قد  
ولا ندب في التكرار في المتأكد  
ولم يُجز غسل لا بمسح بأوكد  
مُخلاً بترتيب تعد في المؤكد  
تُغسل عضواً والذي قبله ندي  
ولا تعتبر في قره وتصخذ  
ويسقط عن مستوعب الرجل واليد  
وب افترضه كالمحاذي بمبعد  
وهل يكره التنشيف قولين أورد

ووجهين في عفو عن الرفع قد حكوا  
وعند الفراغ اسم بطرفك شاهداً  
فكن للمآقي ملجأ لا تقلد  
تلاق غداً باب الرضى غير موصد

## باب مسح الحوائل

ومسح مباح الخف والجور بين  
وعنه امسح الجرح يرويه حنبل  
وقولان في المغصوب ثم الحرير كالم  
وجوز على المنصور مسح قلانس  
فأما متى كانت عمامة ماسح  
وعمة مخل حلقه بذؤابة  
وتعميمها في الرأس في الخلف فاجع  
ومن يلقم الجرح الدواء ونزعه  
وإكمال طهر شرطه قبل لبسه  
فلا بس ممسوح بعضو مطهر  
إذا هو لم ينزعه ثم يعيده  
وستر محل الفرض شرط وثبته  
وإن يبد بعض العضو لا تمسح ولو  
وقد سن يوماً للمقيم وليلة  
إذا كان حلاً والحرام كحاضر  
وعمم إلى حل الجبيرة مسحها

والجبائر والجرموق والعمة اقصد  
إذا خيف مكشوفاً وليس بمبعد  
نجس عيناً خوف برد بأجود  
كذا خمر تحت الحلوق لخرد  
محنكة جازت بغير تردد  
ودينة القاضي بوجهين أسند  
لن إذا سترت ما كشفه لم يعود  
مشق فمجز مسحه في المؤكد  
في الأولى وشرط الطهر للجبر بعد  
قُبيل كمال الطهر عن مسحه دد  
على طهره بعد الكمال بأوكد  
بلا شدة كاللفاف المشدد  
عفا الشخص عن نزر بذا لم أبعد  
ومبعد أسفار ثلاثاً ليسرد  
وقد قيل في المحظور عن مسحه اصدد  
إذا كان قدر الفقد حد التشدد

له ولمغصوب ونجس مشدد  
 وعنه من المسح الذي بعده ابتد  
 كعكس وشك في ابتداء بأوكد  
 به بعدها كلاً إلى أصله اردد  
 من الحدت امسح كالمسافر تهتد  
 ويقدم فليخلع ولا يتزيد  
 له مع فقد المسح مسح المصعد  
 أو انقضت الأيام للطهر جدد  
 بناءً على حكم الموالاة قيد  
 وإحداثه والرجل في الساق جود  
 كغسل وغير الجبر في الغسل أبعده  
 وظاهر خف كسطه غير مفسد  
 إلى الساق لاسفل وعقب فأوجد  
 سوى مسح أعلاه على المتوطد  
 بطهرهما لا ذو التيمم فاقتد  
 وعنه هما شيان لا تتزيد  
 وعن مسح خف غسله في المجود

وإن شق قلع الزائد افرض تيمماً  
 ومن حدث من بعد لبس حسابه  
 وتمم مقيماً حين تقدم ماسحاً  
 فإن شك هل صلى به الظهر أو أتى  
 وإن أنت لم تمسح وسافرت محدثاً  
 وإن زاد عن مسح المقيم مسافر  
 ولابس خف بعد خف مطهر  
 وإن ظهر الممسوح من غير محدث  
 وعنه فروض الأصل تكفي مرتباً  
 وكالمنزع إخراج إلى ساق خفه  
 وقيل على أهل التيمم مسح أو  
 ووجهان إن ينحل كور عمامة  
 ومسحة أعلى الخف من رأس أصبع  
 ولا يجب استيعاب الأعلى ولا يسن  
 وذو سلس والمستحاضة يمسحان  
 ومسح الفتى أولى من الغسل رخصة  
 ووجهان هل يجزيك مسح بحائل

## باب نواقض الوضوء .

وكل الذي يبدي السيلان ناقض  
وينقض نزر خارج من سواهما  
وعن أحمدٍ إن اليسير لناقض  
وعند أحمدٍ شبر وفتربثالث  
ودون امتلاء النصف من فيه نزرما  
وينقض بادي الريح من قبيلهما  
ومنه زوال العقل لا نوم جالس  
وعنه الثلاث انقض بها مطلقاً كما  
وناقضه بالعرف يضبط لكن السقوط  
ومن شك هل نام الكثير أو القل  
وينقض مسُّ الفرج من غير حائلٍ  
وفرَجٌ سواه حُكْمُهُ حُكْمُ فَرَجِهِ  
وفي مسِّ فرج الطفلٍ فاحكمم كبالغٍ  
ووجهان في مسِّ بزائدٍ أصبعٍ  
وعنه كذا لا نقض بالمسِّ مطلقاً  
وعن أحمد لا نقض في ظهر كفه  
وعن أحمد نقضٌ بمسِّ ذراعِهِ

ولو طاهراً مع نادر أو معوّد  
كمثل دم والقبيح والقيء عدّد  
وذا النزر عند الأوسطين بأوكد  
وأيسر من شبر برابعٍ اعدد  
يقيء وعنه دون ملء الفم اشهد  
على أشهر الوجهين عن صحب أحمد  
ومن قائم نزر وركعٌ وسُجّد  
كثير الكرى أو نزر ملقى ومسند  
عليه لا دليل بأجود  
الطهارة أصل لم يزل بالتردد  
سواءً بظهر الكفِّ أو بطنها قد  
وفي الدُّبر انقل عن قولين ترشد  
ورأس بلا خلف وأصل بأوكد  
وفي بائنٍ أو فرجٍ ميتٍ بأوكد  
وعنه كذا تخصيُّه بالتعمد  
وعنه ولا من غير شهوة مفسد  
وبالفرج عن صحب وقد قيل لا أشهد



وفرج سواها حكمه كالذي ابتدي  
 ولو أنه الخنثى بغير تقيّد  
 فتى ذكراً أو هند قبل النسا اشهد  
 وعنه على الاطلاق والعكس أسند  
 سوى طفلة لا ميتة في المجود  
 ولا الظفر مع شعر ولا لمس أمرد  
 وزائد خلق فيهما كالمعود  
 في الاولى ومع لمس اشتهاً بأبعد  
 وقد قيل لا والثاني لا فيه أكد  
 في الأولى وعنه من عليم بمفسد  
 ولا مرق أو غير لحم بأجود  
 في الأولى ولا من مسه نار موقد  
 ومحظور لفظ دون ردة معتد  
 على الأصل يبني نابذاً للتردد  
 يرى قبل أو مثل له الآن مهّد  
 وبالعكس أو حالهما في الذي ابتدي  
 وكل صلاة والطواف تسدد  
 وحمل وتقليب بواسطة قد  
 لمحدث أو بالنجس أو فيه فاصد  
 مباح على المنصور من نص أحمد

وقولان في مس الفتاة لفرجها  
 ومن مس قبلى مشكل زال طهره  
 ولا نقض في فرد سوى لمس شهوة  
 وينقضه لمس النساء لشهوة  
 ولا فرق بين الأجنبي ومحرم  
 كذا لمسها ذيلًا وما السن ناقضاً  
 وقيل بلى إن كان فيها لشهوة  
 ولا يحدث الملموس بإصاح فيهما  
 وكفر وغسل الميت في النص ناقض  
 وأكل لحوم الجزر ينقض مطلقاً  
 ولا نقض في المنصور من شرب درها  
 ولا نقض في أكل المحرم لحمه  
 ويشرع من تسليم ظفر وضوؤه  
 وموقن طهر ثم شك وعكسه  
 فإن شك في سبق فطوراً كعكس ما  
 لإيقان فعل قد أزال طهارة  
 وحرم على من أحدثوا مس مصحف  
 وللمرء مس مع مباح تيمم  
 وعن أحمد لا مثل خط كتابة  
 ومس كتاب فيه منه ودرهم

ولا تمنع الصبيان من مس لوجهم وحظر بلا خُلفٍ سفاراً بمصحف ولا بأس في كتب الامام بآية وحُرْمٌ عليه الإتكاء على الذي وفي اللوح قرآن على المتجود لدار حروب مثل تمليك ملحد وثنتين للكفار بالشارع اقتد به منه مع كتب الحديث وشدد

## باب موجبات الغسل

ومن سبعة غسلُ الورى من جنبه وإن ينتقل أو بعد غسل خروجه وعنه قبيل البول إن يبدُ فاغتسل وفي قولنا لا غسل عند انتقاله وإن يرَ في ثوب به اختص يغتسل ويقضي عباداتٍ من الزمن الذي وإن كان ثوب اثنين لا غسل مطلقاً ويلزمه غسل لحلم وبله كذا إن يردون احتلام تبلاً وغسل ملاقة الختانيين مطلقاً وميت كحي والبهم كناطق إذا كان ممن قد يجامع مثله ووجهان في الموطوء في دُبُرٍ مع لها لذة دفقاً وإلا فلا اقتد ولو فضلةً فارو اثنتين ووطد وإن يبدُ بعد البول عن غسله حدٍ فأوجب غسلًا مطلقاً حين يبتدي ولو من صبي ممكن حلمه طد يُظن خروج الماء فيه ويبتدي وعن أحمد ألزماه الغسل تهتد تُظن منياً مثل طلع منضد متى لم يهيج شهوة قبل مرقد بتغيب سن الرمح في كل مورد كذا الحكم في استدخالها من معدد بأصلي فرج لا بفرج مزيد دخول قضيب في غلاف ملبد

وغسل الذي يأتي الهدى بعد كفره  
 وللموت مع حيض النساء ونفاسها  
 وما الغسل بالاغماء والصرع واجبٌ  
 ويحرم قبل الغسل قرآنُ آيةٍ  
 إذا كان نفس اللفظ يفهم أنه  
 وللجنب الأولى تجنب مسجداً  
 سوى خائف أو ملجأ عزّ طهره  
 وقال أبو بكر بلا ندبٍ أكد  
 ووجهان في إملاص طفل مجرد  
 بغير يقين الماء في المتأكد  
 وفي بعضها قولان والمنع جود  
 قرآنٌ وإلا إن نواه به قد  
 وقبل وضوءٍ حرّم اللبث واشدّد  
 وكالجنب أنثى بعد قطع الدم اعدد

## فصل

### فيما يتعلق بالتقاء الختانيين من الأحكام

وتقضي ملاقات الختانيين بعده  
 وتقرير مهر واستباحة أول  
 وفيئة مؤلٍ مع زوال لعنةٍ  
 وإفساد ما كفارة في فساده  
 وتحريم اصهار وقطع لصومه  
 وحد وغسل مع ثوبه نهد  
 وإلحاق أنساب وإحصان معتد  
 وتقرير تكفير الظهار فعدد  
 وكون الإماما كانت فراشاً لسيد  
 كذلك لحنث الحالف المتشدد

## فصل في الأغسال المستحبة

وعشرةُ أغسالٍ وأربعةُ أتت  
وطالبُ غيثٍ والكسوفين والذبي  
لكل صلاةٍ ثم مُغْمَى عليه والصرعُ  
وغسلٌ لإحرامٍ ومدخلُ مكةِ  
ورمى جِمارٍ واغتسالُ لزائرٍ  
تُسَنُّ لآتي جمعةٍ ومعيدي  
يغسَّلُ ميَّتا واستحاضةِ خردٍ  
متى يصحو بلا حلمٍ اشهد  
ووقفهُ تعريفٍ ومزدلفٍ زد  
وغسلُ وداعٍ في طوافِ التزود

## فصل في صفة الغسل

وفي كامل الأغسال عشرُ فغسلك  
وثنٌ برفعٍ للجنابةِ ناويًا  
وتحشو ثلاثًا فوق رأسك يافتى  
وفيضُ ثلاثٍ فوق جسمك باديًا  
وجسمك فادلِكَ باليدين ومختفي  
كداخلِ أذنٍ ثم إبطٍ وسُرةِ  
النجاسةِ عن جسمٍ في الأقوى بها ابتد  
وسَمِّ ورَّعٍ بالوضوء المعدد  
بهن ترؤي كل شعرٍ ملبَّد  
بأيمنٍ شقٍ ثم للأيسرِ اعمد  
مغابنِكَ انقيه بحسن التعهد  
وباطنِ طي الركبة المتجدد

يواتي وشعر فرجٍ ثيبٍ أعدد  
له من نجاساتٍ بغير تقيّد  
وغسلك للرجلين بالماء جدد  
في الأقوى وتنوي الرفع فرض المرشد  
مرويةً فاقنع ولا تتزيّد  
وعن أحمدٍ حتم الوضوء ليفرد  
انتقال مني عن لباسٍ مجرد  
الموالة في القول الصحيح المسدد  
بصاع وبالأدنى أن يعمم بأجود  
وربع له مد وقيل هنا قد  
نحا المجد مختاراً كملي المجرّد  
إذا وصل الماء بل بحيض بأبعد  
لعودة وطى أو لأكل ومرقد

كفيه وأنفٍ والذي تحت قلفة  
وواجب هنا غسل الذي الغسل واجب  
وعن موضع الغسل اجتنب متنجياً  
وتغسل في مجزٍ لرجليك من أذى  
وسمٍ ومضمض وانتشق ويمرة  
وإن تنو غسلاً مع وضوءٍ تحصلاً  
وإن كان لم يوجد له موجب سوى  
ولا يجب الترتيب في الغسل ولا  
ويجزىء مُدٌّ في الوضوء وغسله  
ورطل وسُبُعٌ بالدمشقي صاعنا  
ثمانية الأرتال صاع وذا الذي  
وما نقض أنثى الشعر في ذا بواجب  
ويشعر غسل الفرج ثم وضوؤه

## باب التيمم

ولا وقت حظير النفل للمتعبّد  
بمبلغ سرح أو مغاث المهدّد  
سقام وخوف من تأذٍ ومعتد  
وحرمته أو فوت وقت التعبد

ومن قبل وقت ما التيمم مجزئاً  
وفي الوقت في الأولى ابتغاء الماء واجب  
فان لم يجد ماءً تيمم وعذره  
على نفسه أو ماله أو رفيقه

إذا طلب الماء عادم لا لجبنة  
يكثر كذا المعجوز عن ثمن له  
وللقرح أو جرح تيمم واغسل الصحيح  
ويلزمه استعماله في جنابة  
ولم يجز ناسي الما برحل تيمم  
ويشعر للأحداث طراً وللذي  
وإن يتيمم للنجاسة عادم  
وليس عليه فيهما من إعادة  
وصل لفقد التراب والماء ولا تعد

## فصل

وللظاهر افرض ذا الغبار وإن يشب  
وبالسبخ فامسح أو برمل مخالط  
ومما سفت ريح على اليد فامسح  
وسم وفرج واضرب التراب ضربة  
وكلتا يديك امسح إلى مرفقيهما  
فيمسح وجهها من بطون أصابع  
يصلي به ناوي الفريضة مايشاء  
وعنه تيمم عند كل فريضة

به ذو غبار فهو كالما المنكد  
تراباً وفوق اللبد والحائط اقصد  
ولا تمسح في الوجه مالم تقصد  
بها مسح كل الوجه كالغسل أكد  
بأخرى ويجزي فيه ضربة مفرد  
ومن راحة كفا إلى الكوع فارشد  
مدى وقتها لا غير في المتأكد  
وعنه لميت في الفنون لتقصد

تقيد بذلِّ غَسَلٍ بوقتٍ مبعد  
كذا مع إطلاقٍ إلى النهي فاحدد  
شرطٌ وهي شرطٌ له اعدد  
وأشباهاها للرفع للحَدَثِ اشهد  
ورؤية ماءٍ ممكن الأخذ باليد  
وفي منتقى الأصحاب أبطله واردد  
لراجي وجود الماء فاتبعه واقتد  
صلاة ولو في الوقت خُصت بمورد  
وإن كنت فيها أُلغيتُ في المؤكد  
وصلُّوا في الأولى لم يعيدوا بأوطد  
وأعياء حملٌ إن يخف فوت مقصد  
أسيرٌ لمنع أو أذى من مهدد  
مع الماء وعنه للجنابة قيِّد  
يصلِّي به أيضاً فبَعُدِه واردد  
وجدتُ بماءٍ للصرع به جد  
وقيل لزيد هكذا الفضل تعدد  
جنابةٌ إن لم تكف ذا الحدثِ الردي  
إذا ما كفاه للنجاسة ترشد  
أحقُّ وإن يوجد يكن حقَّ وجِّد

وعنه إلى الأحداث أو نيل ما ولا  
وإن ينو نفلًا خص بالنفل فعله  
ونيته قصد استباحة مألَّة الطهارةُ  
كذلك تنوي كل ذات استحاضة  
ويبطله ما يبطل الماء مطلقًا  
ولا يبطلنه خلع ممسوح مبطل  
وتأخيره المختارُ عند إماننا  
وإن تميم أول الوقت لا تُعدُّ  
ولا تُعدُّ إن صليتَ ثم وجدته  
وإن فقد الماء الحاضرون تيمموا  
ومن ينأ عن مصر لصيد ونحوه  
لتحصيل ماء يجزئه التربُّ هكذا  
ولا تميم خوف فوت فريضة  
وقيل كذا إن جاء ماء مسافر  
ومع جُنُب إن تلق ميتاً وحائضاً  
وعنه إلى الحيين والحائض اعطه  
وفي جُنُب مع محدث فاعطه الذي ال  
وخص به المحتاج غسل نجاسة  
ومن يك في أيديهما فهما به

## باب إزالة النجاسة

وعند الذي كالخَلِ في غسلها أقصد في الأولى وفي الأحداث لا في المؤكد إلى السبع مع ترب في الأولى بمفرد وما ناله غسل الولوغ المعدد بقية غسلات المحل له اعدد وأجزائه كالشعر والرجل واليد وعنه ثلاث منتقى قول أحمد وعنه ثلاث غسل أبداننا قد على الأرض مع أجزائها لا تعدد ولوغ سوى استنجائنا في الموجود وقيل لما إن حله الترب يفسد وملح ومطحون الحبوب المعود باذهب أثر بالجفاف بأوطد سوى الخمر خلا لا بتخليل أقصد يطهر دهناً غسله في الموطد وتحبس ما جلت فطهره ترشد من الغسل مأتي عليه بأزيد

وليس مزيل غير ماء نجاسة ويكره غسل النجس من ماء زمزم وغُسل إذا الخنزير والكلب واجب وعنه ثمان مع تراب بغسلة فغسله سبعاً بالتراب وقيل بل ولا فرق في التنجيس بين ولوغه ومثلهما باقي النجاسات كلها وعنه ثلاث في السيلين وحدها وعنه أزل عيناً ككل نجاسة ووجهان في شرط التراب لما سوى وكالترب إثنان وقيل لفقده ولا بأس في غسل الأذى بنخالة ولا تطهر الأرض التي قد تنجست ولا تطهرن بالحوول عين نجاسة وعنه وإن خللتها طهرت وإن وإن يسق زرع بعد نجس بطاهر وإن يخف تنجيس المعين فاعتمد



وبول الغلام انضحه مالم يغذّه  
 وطهر بمر الماء في البئر قعره  
 ولا توجبن تغسيلَ أرجائها على  
 وعن أحمد يجزيه ذلك نعاله  
 وفي طهره بالدلك وجهان مطلقاً  
 وقيل بل اعفوه عنه لا عن أذى سوى  
 كقيحٍ ودودٍ أو صديدٍ جروحِهِ  
 وفي عرقٍ مع ريقٍ حُمُرٍ أنيسةٍ  
 وجلالةٍ في قول تنجيسها وفي  
 وتافه أرواثٍ وبول الحمير  
 ويعفى ولو عن فاحشٍ في استحاضة  
 وطهر المني اختر ويجزيءُ فركُهُ  
 ومثل دمٍ مذيٍّ وبالنضح يكتفى  
 وقولانٍ عنه في رطوبة فرجها  
 وتطهيرُ ميتِ الناسِ أولى وعضوهُ  
 ومالا دمٌ فيه يسيل فطاهرٌ  
 وفي دمه قولان هل هو طاهر  
 وباقي دماء اللحم في اللحم طاهرٌ  
 وسُور لسنور ومادون خلقها  
 ووجهين في بيض وفي لبن وفي

طعامٍ وبولُ الطفلة اغسله واعدد  
 إذا لم يغيره وهو طاهر اشهد  
 الصحيح وغسلُ الرأسِ أوجهه ترشد  
 وعنه سوى من بولٍ أو غائطٍ رد  
 كذا أثر استجمارهم في المجوّد  
 يسير دمٍ من طاهرٍ أو مولّد  
 وعن نزرها يعفى بغير تردد  
 وبغلٍ وحي كاسر غير ما ابتدئ  
 يسير نبذ ثم قيءٍ مزهد  
 والبغال وخفاشٍ مقالين أسند  
 وسالِسٍ بولٍ مع كمال التشدد  
 ومسحُ متى نجست أو كالدّم أعدد  
 في الأولى وعنه طاهر فاروٍ وارد  
 وفي بلغم قولان والطهر فاعضد  
 وعن أحمد التطهير يختص من هُدي  
 ولو مات إن طهرته حيّاً اهتد  
 كبقٍ وبرغوثٍ فبالأسهل اقتد  
 ولو كان ذا لونٍ بطبخٍ مزيدٍ  
 كعِرسٍ وفأرٍ للأراضي مخدد  
 منيٌّ كذا مع وبره مطلقاً طد

وعن نَزْرِ رَوْثِ الْفَأْرِ لو أَنَّهُمْ عَفَوْا  
وَإِنْ خَرَجْتَ مِنْ مَائِعِ حَيَّةٍ فَكُلْ  
وِدُودَ الطَّعَامِ أَفْهَمُ وَذُو الْقَزِّ طَاهِرٌ  
وَمَا حَلَّ طَعْمًا فِي اخْتِيَارِ فَطَاهِرٍ  
سِوَى دَمٍ غَيْرِ الْحَوْتِ أَوْ مَتَوَلِّدٍ  
وَعَنْ أَحْمَدَ فِي خَارِجٍ مِنْ سَبِيلِ مَا  
وَلَا رَيْبَ فِي تَنْجِيسِ مَائِعِ مُسْكِرٍ  
وَأَحْكَامُ سُورِ الْحَيِّ أَحْكَامُ ذَاتِهِ  
وَمَا الْعَفْوُ فِي الْأَطْفَالِ عَمَّا يَلَامُسُوا<sup>(١)</sup>  
وَإِنْ مُسِحَ الْجِسْمُ الصَّقِيلُ مِنَ الدَّمَاءِ  
وَلَا يَطْهَرُ الْمَنْقُولُ بَعْدَ تَشْرُبٍ  
وَنَزْرُ غِبَارٍ أَوْ دَخَانٍ نَجَاسَةٌ  
وَعَنْ بَلِيٍّ فَانْقَعَهُ بِالْمَاءِ أَوْ اغْسَلْنِ  
وَمَبْهَمٌ طِينٌ فِي الشَّوَارِعِ طَاهِرٌ  
وَعَنْ سَائِرِ الْأَنْجَاسِ لَا تَعْفُ غَيْرَمَا  
وَمَا قِيلَ يَعْفَى عَنْهُ فَالْعَفْوُ يَأْتِي

كَمَخْرَجِهَا مِنْ مَائِعٍ لَمْ أَبْعَدْ  
وَمَا حَوْلَهَا ائْبُدُ إِنْ تَمَّتْ فِي مَجْمَدٍ  
وَفِي وَزَعٍ وَجِهَانٍ وَالْجَنَسُ أَبَدٌ  
كَذَا كُلُّ مَا مِنْ حَيْهِ الْحُلُّ يَبْتَدِي  
مِنَ الدَّمِ حَتَّى مِنْ أَنْسَاسِي مِنْ هَدٍ  
يَحُلُّ إِذَا عَنِ نَزْرِهِ الْعَفْوُ أَكْدُ  
وَمَا مِنْ نَجَاسَاتٍ تَوْلَدُ فَاشْهَدْ  
وَمِثْلُ إِنْءَاءِ الْأَدْمِيِّ سُورُهُ أَعْدَدُ  
بِأَيْدِيهِمْ مَعَ فِيهِمْ بِمَبْعَدٍ  
فَعَفْوٌ مَبْقَاهُ وَطَهْرٌ بِمَبْعَدٍ  
النَّجَاسَةُ غَيْرَ الثَّوْبِ بِالْغَسْلِ أَطْدُ  
إِذَا شَقَّ يَعْفَى عَنْهُ مَا لَمْ يَزِيدْ  
وَجَفَفَهُ مَرَاتٍ وَبِالْمَجْدِ فَاقْتَدُ  
وَإِلَّا فَنَذَرُ مِنْهُ عَفْوٌ بِأَجُودٍ  
ذَكَرْنَا وَإِنْ لَمْ يَدْرِكِ الطَّرْفَ تَهْتَدُ  
يَخْصُ بِتَصْحِيحِ الصَّلَاةِ فَفَقِيدُ

(١) الأصح: يلامسون.

## فصل

### في كيفية إزالة النجاسة

ونح عن الأجسام عين نجاسة مع العصر إن واتى وإلا بدقه على حسب الإمكان في كل غسلة وإن شق قلع اللون أو صرف ريحها ويطهر بالأمطار كل مقابر الأوائل ومن غسل الأجر طهر ظاهراً ولا تسألن عن طاهر مبهم وإن

ومن بعد هذا أتبع الماء ترشد أو العرك أو تجفيف أو قلب اغتد ويكفي مرور الماء على الأرض فاقتد بغسل ليعفي عنهما لا تشدد إن لم يبق عظم بهائد فإن ينكسر فاحكم بغسل مجدد تسل لم يكن حتماً جواباً بأجود

### باب الحيض

وحيض النساء طبعاً وفي الحمل لم تحض ويمنع حيض الخود فعل صلاتها ودرساً لقرآن ودرساً لمصحف وسنة تطليق وعدة أشهر بلوغاً وغسلاً واعتداداً به وإن ولا تأت باقي العشر من قبل غسلها

ليغذى به المحمول قبل التولد وإيجابها للصوم ولتقضه قد وتطواف بيت والدوام بمسجد ووطئاً بفرج ثم يوجب فأعدد يغض حل صوم كالطلاق بأوطد وإن شئت فاستمتع بغير المعود

وكفارةً بالوطء في فرجها على  
واكملها الدينار والنصف مجزيء  
وتسقط بالاعسار في خير نصه  
وإن طاوعت أوجب عليها بأوطد  
وكالحيض فيما قيل حكم نفاسها  
وليس بحيض قبل تسع دم يرى  
وخمسون أقصاه وعنه وخمسها  
وأدنى زمان الحيض يوم وليلة  
وعشر وخمس أكثر الحيض للنسا  
وغالبه ست أو السبع إن رأت  
وأدناه عشر مع ثلاث بأوكد  
وعنه روى حرب وصالح ابنه  
وإن يستدم نزف بذات تحير

الصحيح ولو بعد انقطاع بمبعد  
وعن أحمد في حال إدبار مبتدي  
ولا تسقطن بالجهل في المتوطد  
وقد قيل لا كالحج والصوم فاشهد  
سوى في بلوغ سابق ومعدد  
وقيل ولا قبل اثني عشرة اصعد  
لعرب وعنه مطلقا للنسا زد  
وعن أحمد أدناه يوم فأبعد  
وعنه وسبع بعد عشر به احدد  
وغالب طهر سائر الشهر فاسرد  
وعن أحمد عشر وخمس ليحدد  
فلا حد للأدنى كما في المزيّد  
فباقي شهر فوق ما تجلس احدد

## فصل

### في المبتدأة

فمن بدأت فلتغتسل بعد نزره  
ومن بعد أوفاه فما دون تغتسل  
فإن يتساوى في ثلاثة أشهر  
وتعصب وتأتي ماتشا من تعبد  
عقيب انقطاع إن يزد للتأكد  
تصر عادة في رابع في المؤكد

وعن أحمد في ثالث صار عادة  
 فإن عبر الأوفى تصر مستحاضة  
 إذا لم يفت أوفى ولا النزر فوقه  
 وإلا لتجلس غالباً أو أقله  
 ومابين أدناه وأوفاه حُرِّم  
 وتجلس ما اعتادت لطاري استحاضة  
 فإن عُدِمَ التمييزُ مع عادة معاً  
 وعن أحمد الأوفى وعنه كأهلها  
 وإن تنس موضع عادة دون قدرها  
 وقيل لتجلس بالتحري فقوذا  
 فإن تنس قدرًا دون وقت فغالباً  
 وما الميز معمولاً به في سوى التي  
 ولا تلتفت معتادة إن تغيرت  
 وعند إمام الوقت تجلس مطلقاً  
 ومن طهرت في عادة فلتعبدن  
 وصفرة وقت الحيض منه وكُدرة  
 وقد قيل حيض بعده إن تكررا  
 وليس بحيض صفرة ثم كدرة  
 ومن تر في يوم دماً تجلسن به  
 وقد قال عنه كوسج لا تلفقن

فتقضي صوم الفرض فيه وتبتدي  
 فإن يتميز تجلس الأسود الردي  
 ولا زاد أدنى الطهر عن أحمر طد  
 أو الكثر أو مثل الأقارب ترشد  
 الجماع احتياطاً للأذى والتعبد  
 وعنه لدى تمييزها وقت أسود  
 ففي غالب تجلس وعنه المصرد  
 كذا في ابتداء الحيض والأكثر اعضد  
 لتجلسه في مبدا الشهور بأجود  
 أتى الخلف في تحييض من حارت اشهد  
 لتجلس وعنه النزر في وقتها قد  
 استحيضت وقيل احكم به حين تبتدي  
 ولم يتكرر مطلقاً في الموطد  
 لظاهر مايروى بغير تقيد  
 فإن عاد فيها فهو حيض بأوكد  
 وليس بحيض بعد وقت بأوطد  
 ولم يعبر الأوفى بذا القول بعد  
 لمن بدأت في الظاهر المتوطد  
 فإن تر طهراً بعده تتعبد  
 بل الطهر مع كل الدما حيضاً اعدد

فإن يتعدَّ الطهرُ والدمُ كثرةً وإن قل مجموعُ الدما عن أقله  
ووجهان في إيجابِ غسلِ على التي  
فقليل عليها الغسلُ حتمًا وقيل بل  
فقل فيه مثل الإستحاضة ترشد  
فنزفُ فسادٍ لا تلفقُ تفسد  
تري نصفَ أيامِ دما بعد مبتد  
إذا تم أدنى الحيض من متعدد

## فصل

### في أحكام الاستحاضة

ومن تستحض مع شبهها فأمرنهم  
وطهر لوقت الفرض عند دخوله  
ولا توجبنَّ الشدَّ مع غسلها الأذى  
ولا توطئن في الفرج إلا مخافةً  
وذو سلس جار وذاتُ استحاضة  
ومن يتسع وقتُ انقطاعٍ لفرضه  
بغسلِ فروجٍ ثم عصبٍ مشدد  
وإن تغتسل مع كل فرض فسد  
لكل صلاة في الأصح المجود  
من العنتِ المردي الفتى في المؤكد  
متى انقطعا تفسدُ صلاةً بأجود  
فألزمه فيه فعله لا تردد

## فصل في أحكام النفاس

وأما النفاس الأربعون ونزؤه ويكره في الأولى لزوجِ جماعها لها بنفاس أو بشك فعبدن ووقت نفاس لا يكون استحاضةً ومن شرط أحكام النفاس تخلق ومن أول إن تلق تومين وقتها ومن تدم من قبل المخاض ثلاثة فقيد وإن تطهر فمر بالتعبُد إلى الأربعين افهم فإن عاد فاشهد ومرها لتقضي صوم فرض مؤكّد وإن وافق المعتاد ما جاز تقعد الجنين أو المبدأ كما في التعدد وعنه من الثاني وعنه انتها قد فحكم نفاس غير ألا تعدد

## كتاب الصلاة

على الصلوات الخمس حافظ فإنها  
فلا رخصة في تركها لمكلف  
باهمالها يستوجب المرء قرنه  
وما زال يوصي بالصلاة نبينا  
على المسلمين البالغين وجوبها  
ولا تسقطن بالجهل عن مستحاضة  
ويقضي من ارتد العبادات قبلها  
بإسلام من كفرته لا ببدعة  
بها من بني سبع وذا العشر فاضرين  
وواجب على واليهم أمرهم بها  
ومر بالغاً فيها وبعد بوقتها  
وتفويتها أو بعضها من مكلف

لأكد مفروض على كل مهتد  
وأول ما عنها يحاسب في غد  
بفرعون مع هامان في شر مورد  
لدى الموت حتى كل نطق مزود  
سوى حيض أو ذي جنون وولد  
وأشباهها إن أخرها جهلاً اهتد  
ولا يقض ما في ردة في المؤكد  
بأفعالها احكم وليعد ما بها هدي  
وعنه كذا أوجب عليهم وشدد  
وصحح صلاة الواعي منهم تسدد  
إذن ليعد عن غير منشى المجرد  
حرام سوى ذي الجمع إذا التقيد

### فصل

#### في حكم جحد الصلاة وتركها أو غيرها تهاوناً

ومن جحد الإيجاب كفره إن تشا  
كذا كل مجموع على حكمه متى  
بدار العدى مابين أهل التعبّد  
يكن ظاهراً دون الخفي المبيّد



وخزّ وحل الماء والخبز يجحد  
 عليه بجهل عرّفنه وأرشد  
 بجحد له يكفر وبالسيف فاقد  
 وحجاً زكاةً ناوياً تركَ سرمد  
 إذا لم يتب فاقتله كفرأً بأبعد  
 كاةٍ وعنه ان صدنا بالمهند  
 وحج خصوصاً لا ولا قتل قيد  
 تلا ما أباهما في مقال مجود  
 لرابعة عنهن وقت فحدد  
 وثنتين يروى لا بضيق مقيد  
 ثلاثة أيام بضيق تهدد  
 كذا كل مرتد بغير تقييد

فمن جحد الأركان أو حرمة الزنى  
 وأشباهها من ظاهر الحكم مجمع  
 فمن لم يُنبأ أو ليس بجهل مثله  
 وترك إحدى الخمس وهنا وصومه  
 ومرجئه مع ظنه الموت قبله  
 وعنه على ترك الصلاة وعنه والز  
 وعن أحمد لا كفر في ترك صومه  
 وعنه وجوب القتل مع ضيق وقت ما  
 وعنه بتفويت الثلاث متى يضيق  
 وعنه بتفويت المصّر ثلاثة  
 ولا قتل حتى يستتاب مكلف  
 وقولان في إيجاب هذا ونديه

## باب الأذان والإقامة

فروض اکتفاء يسقطان بمفرد  
 إلى جمعة سعياً وقيل بحدفد  
 ولا يسقط المشروع فعلهما اشهد  
 وعن أخذ أجر عنه في الأظهر اصدد  
 أميناً رفيع الصوت للوقت يهتدي  
 فدين فعقل فانتقا جار مسجد

ويشرع للخمس الأذانان يافتى  
 وعن أحمد بل سنة غير موجب  
 وليس بمشروع لخنثى ولا النسا  
 يقاتل إن ألغاهما أهل بلدة  
 ومن بيت مال يأخذ الرزق وليكن  
 ومتقن ذا قدمه عند تنازع

له رزق بيت المال أو أجر ممدد  
أذاناً لأعمى متقن أو مقلد  
بأربع مرآت مكبراً ابتد  
وحيلة قل أربعاً غير معتد  
ومن يقم احدى عشرة ليعدد  
وحيلة مثل وقد قامت ازدد  
بكلمة إخلاص التقيّ الموحد  
ولفجر بالتشويب ثنتين أفرد

ومن يحتسبه فهو أولى من الذي  
فإن يستووا فاقرع كسعدٍ وجوزن  
وخذ عن بلال خمس عشرة كلمة  
وأربعة قل من شهادتي الهدى  
وتكبيرتين ازدد وإخلاص مرة  
فثنتان تكبير ومثل شهادة  
لثنتين والتكبير ثنتين واختمن  
وإن شئت رجع في الأذان وثنها

## فصل

### في المستحب فيه

الإقامة يظفر بالأحب ويقتمد  
وفي الأذنين الأصبعين فأورد  
ولا تُدرّ الرجلين والظهر جود  
وقد قال في «الاقناع» يشرع فاقتد  
على سفر كالنفل في أي مقصد  
سواه فصححها له لا تفند  
ولحنٍ مُحيلٍ هكذا الفسق عدد  
ويطله التلفيق من فوق مفرد

ومن يترسل في الأذان ويحدر  
على نشزٍ مستقبلاً قائماً فكن  
وحيل يميناً بالتفات ويسرة  
وعنه استدر فوق المنارة إن تشا  
وجوز أذان الجالسين وراكب  
ومن أذن احرص أن يقيم وإن يُقم  
وأبطل بتنكيس وفصل مطول  
وتلحينه وجهين مع حظر منطلق

مميز اختر صحةً في المؤكد  
 وردتُه فيه وبعد بمبعد  
 بلى بعد نصف الليل للفجر غرّد  
 فوائتَ جمعاً ثم عذر ممهدد  
 وفي باقيات للإقامة أفرد  
 وفي مغرب بعد الأذان ليقعد  
 لي بلا خلف على نص أحمد  
 وفعلهما من محدث عن تعمد  
 وحوقل إذا حيعل تثابن وترشد  
 لخير الورى تؤتى الشفاعة في غد  
 وقد قيل بل بالعكس فاختر وجود  
 صلاة والاستسقاء جامعاً قد

ومن جنب يجزي وقد قيل لا ومن  
 ويبطله الإغماء فيه وجنة  
 وكل أذان ليس في الوقت باطل  
 ويكره في شهر الصيام وإن ترد  
 فأذن لأولاهن ثم أقم لها  
 وفي موضع التأذين إن سهلن أقم  
 يسير فلا تكره إذا ركعتين للمصر  
 وتجزي على كره صلاة بلاهما  
 ومثل المؤذن قل إذا ما سمعته  
 وعند فراغ منه فاسأل وسيلة  
 وفضل أذان المرء يعلو إمامة  
 وناد لعيد والكسوفين يا فتى

## باب شروط الصلاة

على الخمس تظفر بالنعيم المؤيد  
 ومسنونها عشر وأربع وكيد  
 اثنتان وبعد الظهر ثنتين زيد  
 وثلثين في إثر العشاءين فاسرد  
 طهارة أحداث ووقت مجدد

ودم بحفاظ كل يوم وليلة  
 ومفروضها اعدد سبع عشرة ركعة  
 فثتان قبل الفجر والظهر قبلها  
 وقبل صلاة العصر يختار أربع  
 وصحتها تفضي بتقديم ستة

وقيل بإمكان وذا لا تبعد  
 يقين وعند الغيم قارب وسدد  
 مغلبةً ظنّ الفتى المتعود  
 وغير بناً مستيقن لا تقلد  
 وظلّ الفتى من بعد ذا مثله زد  
 لغيم وحر للمصلي بمحشد  
 ولا تُبردن في جمعة وبها ابتد  
 إلى ضعف ظل الشخص في المتأكد  
 وعنه اصفرار الشمس آخره احدد  
 وتعجيلها أولى بغير تقيّد  
 إلى آخر المختار أولى فبعّد  
 إذا غربت شمس بغير تردد  
 أبرّ سوى للجمع في جمع اشهد  
 إلى نصف ليل حالك في المؤكّد  
 اختياراً وفي حال اضطرار لتمدد  
 المشارق ممتداً يرى في تزيد  
 وأحوال من يأتّم راع تسدد  
 انتشار بياض في المشارق مبتدي  
 المغلس إلا لانتظار مقلد  
 وعنه أو التكبير يدركه فاقصد

بأول وقت يستقر وجونها  
 وراع دخول الوقت في الصحوكن على  
 بإيجاز حزب أو بتقدير صنعة  
 ومن شك أرجاه لظن دخوله  
 فإن زالت الشمس ائت بالظهر واقضها  
 وأفضلها في أول الوقت ماعدا  
 وعن أحمد الإبراد يشرع مطلقاً  
 وما بعد للوسطى هي العصر أول  
 وذلك بعد الظل وقت زوالها  
 وفعلكها قرب الغروب ضرورة  
 وعنه بل التأخير في الصحويا فتى  
 وأول وقت المغرب الوتر يا فتى  
 إلى شفتي قان يغيب وأول  
 ومن بعد ذا وقت العشاء وفضلها  
 وعنه إلى ثلث من الليل وقتها  
 إلى آخر الفجرين وهو البياض في  
 وتأخيرها مالم يشقّ أبره  
 ومنها صلاة الفجر أول وقتها  
 وآخره قرب الطلوع وخيره  
 ومن يأت في وقت بركعة فرضه

ومجتهد صلى فوافق وقتَه  
وان يصحُ مجنونٌ ويبلغُ ذو صباً  
قبيلَ غروبِ الشمسِ أو قربَ فجرهم  
وإن جُنَّ في وقتِ المقدم أو تحضُّ  
وليس بمجزأ أن يصلي الصلاة من  
فألزم قضا ما فات فوراً مرتباً  
ويسقط بالنسيان في كل حالة  
وإن يذكرن في الفرض أخرى أتم بذني  
وعن أحمد بطلانُ هذا إن اتسع  
ومن ينس من يوم صلاةٍ ولم يحط  
ويلزم مع شك قضا متيقن الوج  
وإن كثرت فالمنتقى سرد فرضه  
ويجزى إماماً ذاكرَ الفجر جمعةً  
وعن أحمد لا وليعيدن جمعة

### باب ستر العورة

وسترةُ عوراتٍ بما ليس واصفاً  
وعنه وفي الخلواتِ من غير حاجة  
وما بين سرات الذكور وركبةٍ  
وعنه سوى الفرجين ليس بعورة

لجلدك لا للحم أوجب عن ابعده  
وقيل بل أكره خالياً لا تشدد  
ومشكل خشي عورةً لهما احدد  
وهذا المقوى في الحديث المسند

ومن أمة ما ليس يظهر غالباً وهذا لتصحیح الصلاة وان تخف وكل سوى وجه الحرائر عورةً وكالأمة اجعل من تراهق حرةً ومن بعضُها حرٌّ فالأولى كحرة وألغ الكشاف النزراً عرفاً بأوكد وحظر تعاطي الكشف حتى لنزرها ورقةً ثوب المرء يوهي الصلاة إن يكفي احتمالاً لا حقيقة رؤية وثوبان أولى للفتى وثلاثة وعنه وشيء من لباس لعائق وأفضلها ما كان أبلغ سرة ومن كان بالمحذور ساتر عورة وإن كان صلى فيه مع جهل حظره وتلزم في الديداج والنجس عادماً وعنه كفتته فهو أولى كموثق وواجد بعض الستر يستر فاحشاً ويلزمه في العدم سترٌ بممكن ويلزمه التحصيل حتى بزائد وألزم في الأقوى بالمعارة لا العطا

وقيل كعورات الذكور كما ابتد بها فتنة تستر على نص أحمد وعنه وكفيها ككعب بأبعد كذا من حوت أسباب عتق بأوكد ومشكلٌ خنثى مثل أنثى بمبعد ومجموعها في نزر وقت بأجود لغير طبيب أو ختان مؤكد يصف لون فرج إذ غدا كالمجرد ورأي المصلي فرجه مثل أبعد لأنثى وستر العورة اشترطن قد وعنه اشترط في الفرض لا النفل تسعد وتخمير رأس المرء أولى لمقتد بلا حاجة عاصٍ يعيد بأوكد فليس عليه أن يعيد فقيّد سواء صلاةً وليُعدها بأبعد على نجس أوحى جهات التعبّد كذلك في الفرجين قولاً تردد سوى الطين في الأقوى فلا تتشدد على المثل لم يحف بهال الفتى اشهد استناداً فإن يعدم جميع المعدد

ليوم في الأولى جالساً وأجزه من  
وواجدُ سترٍ في الصلاة أن يُطلُّ يُعدُّ  
وجوباً على الأقوى وقد قيل سنةٌ  
وإن ملكوا ثوباً فريداً تناوبوا  
وإن بذلت للحي والميت سترةً  
وخصص بها في الحال من هي مُلكه  
وان يجتمع نوعان فرقتَ بينهم  
وناسي استتار فليُعدّها كذا التي  
وللشملة الصماء تكره مطلقاً  
ويحرم جرُّ اللبس للخلاء من  
وما بين نصف الساق والكعب سنةٌ  
وما يشبه الزنار يكره مطلقاً  
ويكره سترُ الوجهِ فيها وأنفه  
ويكره سدُّ للمصلين مطلقاً

## فصل

### في لبس ما فيه صورة

ويحرم لبسُ فيه حيٌّ مصوراً طراز وصبغٌ في أصح التردد  
وتكره في ستر وسقف وحائط ولا بأس في مطوئها والمطهد

ويكره مافيه صليبٌ مصورٌ  
 وإبريسماً صرفاً أو الغالبَ احظرنُ  
 سوى عَلمٍ كالـكفِ غيرَ مزِيدٍ  
 وما غالب منه المباح محللٌ  
 وقولان في لبس الحريرِ لِحُكَّةِ  
 وتحريم في منصوصِ أحمدَ تَكَّةُ  
 ويحرم إلباسُ الصبي محرمّاً  
 وحشؤُ جباب في الصحيح ونحوها  
 وجيبٌ وسجفٌ والرقاعُ مباحةُ  
 وحظُّرٌ على الذكران ما نسجوه من  
 ويحرم أيضاً ما تموّه منهما  
 وهذا جميع للنساء محللٌ  
 وكل مباح مطلقاً لضرورة  
 وللرجل احظر لبسَ أنثى وعكسه  
 ويكره لبس فيه شهرةٌ لابس  
 وإن كان يبدو<sup>(٢)</sup> عورةً لأجانب  
 وأحمرُ قانٍ والمعصفرُ فاكْرهن  
 ويكره مع طول الفتى لبسه الردي  
 ولبس نجيسِ العينِ أو ذي نجاسة

وهذا جميعٌ للرجال ونهّد  
 للبس رجال أو فراش ومسند  
 وقال أبو بكر ولو رقم عسجد  
 وإن يستو النوعان وجهين عدد  
 وبردٍ وسقمٍ ثم في حرب جحد  
 وشرايةً من خالصٍ متفرّد  
 ويبطل ما صلاه فيه بأوكد  
 مباحٌ وقيل احظره لا تزيد  
 ورقمٌ على ثوب كمتبوعه اعدد  
 لُجينٍ وعينٍ غالبٍ ومصدر  
 ووجهين<sup>(١)</sup> فيه إن يحل لونه طد  
 لتزيينها للزوج فافهم وقيد  
 فخذ صدقاتِ الله لا تتشدد  
 للعن عليه واكرهنه بأبعد  
 وواصفُ جلد اللابسين لبعده  
 فذلك محظورٌ بغير تردد  
 للبس رجال كالـمزعفرُ بأبعد  
 ومُزِرٌ به أو شبه لبس التهود  
 طرت وحكى الجوزي حظراً عن أحمد

(١) ووجهان .

(٢) يبدي .



ولا بأس في لبس السوادِ وأحمرٍ      وصوفٍ وكتانٍ وبالأبيض ارتد  
 وإلباس مدبوغ - سوى جلد أكلبٍ      وخنزيرِ عجاوين نجس - فأقصد  
 وشعرُ الأناسي طاهرٌ في المؤكّد      وقد حرموا استعماله في المؤطد

## باب

### اجتناب النجاسات

وتطهيرُ جسمٍ للمصلي وثوبه  
 إذا لم يكن مما عفي عنه من أذىٍ  
 ويبطلها حملُ المصلي نجاسةً  
 وإن كان لا ينجرُ إلا بكلفةٍ  
 وقيل إذا ما كان موضعُ ربطها  
 وإن كان في ثوب الفتى بُقِعَ دماً  
 وتعتبر الثوبين كلاً بنفسه  
 وليس بموه حملُ مستجمرٍ بلى  
 وإن وقعت آرابه أو ثيابه  
 وإن كان من تحتِ المصلي نجاسةً  
 وصحح على ما في رحاه نجاسةً  
 وبابسةً إن لاصقتك مصلياً  
 بناءً على الناسي وجاهلِ حكمها  
 وإما تحاذي غيرَ أعضاء سجوده

وموضعه شرطُ الصلاة بأوكد  
 وذلك في باب الإزالات فأقصد  
 ولو لاصقت حبلاً به شدَّ فاهتد  
 كفلكٍ وقيل صليّن غير مفسد  
 من الفلك إذا طهر وإلا فأفسد  
 متى ضمها تكثر فصلى بها اردد  
 ولا بن عقيل ضمها من معدد  
 بقارورة شدت وببيض مفسد  
 على نجس عمداً فأبطل وأوعد  
 ولو لصقت فأكره وصحح بأوكد  
 إذا لم يكن مستمسكاً بك تهتد  
 وباعدتها شرعاً فتمم تُرشد  
 وقولان يُروى فيه والصحة اعضد  
 بغير اتصال صححن في المؤطد

وإن ترها بعد الصلاة ولم تكن  
 وصلى عليها أو بها غير قادر  
 ولا تُوم إيماءً بل اسجد بأوكد  
 وليس بمكروه صلاةُ الفتى على  
 وجابر عظم والمخيط جرحه  
 ووجهان فيمن خاف منه تلافه  
 وإن نجست سنَّ أبينت فحكّمها  
 وإن يستتر باللحم صار كباطن

تيقنتها فيها فصح وجود  
 على بعدها لا تقض بعد بأوكد  
 وعنها تجافى (١) ما استطعت تسد  
 مفارش من نبت ومن غيره اشهد  
 بنجس يخاف الموت بالقلع خلد  
 وإن لم يخف فاقلع وللفرض أفسد  
 إذا ثبتت كالجبر والطهر فاعضد  
 وإلا تيمم للبقا وتعبّد

## فصل

### في المواضع المنهي عن الصلاة فيها

وأبطل صلاةً في المقابر كلها  
 وصحح إذا ما كان بين يديه من  
 وإن كان شيء شاخص غير فاضل  
 وإن يُين ما بين المقابر مسجداً  
 وليست تصير الدار مقبرة إذا  
 وتبطل أيضاً في المزابل مطلقاً  
 وقارعة لا في جوانب طرقنا  
 وموضع غصب في الأصح وقيل بل

وفي البيت أو في ظهره فرضه اقصد  
 بنا البيت شيء شاخص نفل سجد  
 فصحح له نفلاً على المتجود  
 فحرّم وبالمبني من قبلها اسجد  
 دفنت بها موتاك في المذهب اقصد  
 وحش وحمام ومجزرة زد  
 ومعطن إبل عدتا والتقصد  
 همام جهل النهي لا في التعمد

(١) الأصح: تجاف.

وفي الموضع المغصوب صَحَّحَ لجمعةٍ  
 ووجهان في السطح الذي عنه قد نهى  
 وما لا يضرُّ العابرين فجائزٌ  
 وصحَّحَ إليها غيرَ قبرٍ وقول من  
 وليس بكافٍ دونها حائلٌ لنا  
 ولا بأس إن صلي لميت بمجسد  
 وشرطُ المصلي بعد ما مرَّ كونه  
 فإن يغنيه عن انحنا علو مسجد  
 وفي المسجد الأعلى الحرام صلاتنا  
 وفي مسجد الهادي الرسول كنصفه

وفي طُرُقٍ جَوَّزَ ذواتِ التحشد  
 وصَحَّحَ بما زال اسمه بالتجدد  
 فصَحَّحَ به من غيرِ إذنٍ بأبعد  
 إلى الحشِ ألفاها انبِذَنُ ذاكِ وارِدِ  
 على النصِّ حيطُ المسجد المتجدد  
 وبين القبور احظر أو اكره بأوكد  
 مكانَ قرارِ دانيا من تمهد  
 وهى فاكهرن للانحنا الغزر ترشد  
 وفت مائة ألفاً تصلى بمسجد  
 وفي المسجد الأقصى كربع الذي ابتدي

## باب استقبال القبلة

وتوجيه نحو الكعبة البيتِ شرطها  
 لذي سفر حتى القصير وخائفٍ  
 فإن أمكن استفتاحه نحوها يجب  
 وشرطٌ على الداني يواجه عينها  
 وحكم هواها والقرار كحكمها  
 ومن نازحٍ شرطٌ إصابة شرطها

سوى عاجز أو سبحة فوق جلعد  
 وإلا تطوع ماشياً في المؤكّد  
 في الأولى كذا اركع ثمّت اسجد بمبعد  
 كذا في مصلى الهاشمي محمد  
 فإن حال نحو التل عنها ليجهد  
 ولو بيناً مستيقناً أو بمسجد

وقبله نصران وألغ ومبهم  
فان تخفَ فانظر في النجوم مفكراً  
فعن يمنة المرء المصلي يغيب ما  
وراءك في شام وقس غيره به  
يمينُ مصلِّ خلفَ بالشام شمألُ  
ومن نحو مصرٍ للدبور مَهَبُّها  
ولا تتبع فيها دلالةً فاسق  
ففرض على الكل اتباعُ اجتهاده  
وقيل بتجويز الجماعة منهم  
وفي حَضْرٍ إن أخطأ النحو مبصرُ  
ومن يتغيرُ في الصلاة اجتهاده  
وتبطلُ إن لم يستبِنْ جهةً وقل  
فإن عدما فليسجدا مع إعادة  
وأقواهما ألا يعيد وإنه  
وقل لمصلِّ باجتهاد تبين الخطا  
وكل صلاة شئتَها فاجتهد لها  
وفي ضيق وقت أو تحيُّر ناظر

وعنه خبير فرضه جهده قد  
وفي القمرين انظر بغير تبدل  
يسيرٌ منها واجعل القطب تهتد  
وبالريح إما تعرفِ الطبع فاقتد  
وتلقاءها تهوي الجنوبُ وتغتدي  
إلى جهة فيها الصِّبا فادر وارصد  
وإن يختلف أهل اجتهاد ومرصد  
ولو مع ضيق الوقت في المتجود  
كمكة مع خلف الجهات فقيد  
يُعدُّ وكذا الأعمى بغير مرشد  
إلى جهة أخرى إليها ليقتصد  
لذي الجهل والأعمى للاوثق قلِّد  
بوجهٍ وقيل ان اخطأ قصدها قد  
بمن شاء من غير اجتهاد ليقتد  
بعد ما صلى فلا تقض ترشد  
ولو إثر فرض باجتهاد بأجود  
يصلِّي إلى ماشا ويقضي بمبعد

## باب اشتراط النية

ومن شرطها حتمُ اقترانِ بنية ويشرع الاستصحابُ في الذكر دائماً وتعيينُ ذا التعيين شرطُ وفي القضا ويكفي لنفل مطلقِ نيةِ الفتى ويستوجب الأجر جمعاً بنية وبعد شروع فسخها مفسدٌ وإن وقلبك فرضاً سنةً لجماعة ويُبطل فرضيه الفتى بانتقاله ونيةً من قد أم وأتم فاشتراط وإن أم في نفل فصحح بأجود وإن ينو مأموماً لعذر تفرداً وإن ينو مع عذر الإمام إمامةً وبالحدث السباق أبطل بأوكد وإن أم مسبوق لآخر مثله وإن أمهم شخص لغية راتب فمنع بلا قيد وحل لأعظم ولا بأس في إحرام راجي جماعة

وتقديمها جوز بوقت مزهد وركنا لها استصحابها حكماً اعدد ونية فعل الفرض وجهين أسند صلاة إذا المقصود غير مقيد وإن شك في إيجادها مره يبتد نوى أن سيفسخ أو تردد تردد يجوز وإلا اكره وقيل بل افسد إلى الفرض من فرض به كان قد بدي فإن مفرداً ياتم تبطل بأوكد كذا الفرض في وجه اختيار ابن أحمد أجز ولغير العذر قولين أسند فصحح ومع فقدان عذر فأفسد وعن أحمد لم تبطل فابن واسجد لفعلهما ما فات صح بأجود فجاوبني بالكل قولان اعدد وعنه أجز في كل راتب مسجد وإن يتحد ما قد نوى الكل يفسد

وان يبلغ فرض المقتدين به معاً  
ومن شك في عين الامام وعكسه  
وقم عند «قد قامت» ومن أمّ حاضراً  
يتم في الأقوى بل كعكس بأوكد  
فلا تعقدن منه الصلاة بأوطد  
وسوّ تمام الصف قبل التعبد

## باب صفة الصلاة

والله أكبر في افتتاح معيّن  
وجاهلها ألزمه حتماً تعلماً  
كذا سائر المفروض غير تلاوة  
وإن غير المعنى بمدّ فأفسد  
فإن تخش فوت الوقت كبر كما هدي  
وما سنّ إن لم تعرف اترك بأجود

## فصل

### في أركان الصلاة

وإن تبغ أركان الصلاة: فنية  
وان سبق التكبير في الوقت نية  
ومن بعد الاستفتاح فالحمد فأتلها  
وفي الحمد إحدى عشرة اعدد مشدداً  
ومع فوت ترتيب وفصل مطول  
وركن هديت الحمد في كل ركعة  
وقوم اعتياد ثم كبر كما ابتيدي  
بترك ولم يفسخ بالصحة اشهد  
جميعاً وعيها لركن بأوكد  
وتستأنف ان طوّلت قبل التشدد  
وقد جوزوا تليين حرف مشدد  
وعن أحمد في الأوليين بأبعد

وَيُحَسِّنُ قِرَاءَةً سِوَاهَا لِيُورِدَ  
 وَقَدْ قِيلَ بَلْ سَبْعاً كَأَيَاتِهَا قَدْ  
 وَلَوْ كَانَ دُونَ السَّبْعِ آيَاتٍ أَشْهَدُ  
 وَعَنْ أَحْمَدٍ يَجْزِي وَإِنْ لَمْ يُرَدِّدْ  
 لِأَنَّ الَّذِي يَأْتِيهِ تَغْيِيرٌ مُورِدٌ  
 وَحَوْقِلٌ لِعَجْزٍ عَنِ الْقِرَاءَةِ وَأُطْدٌ  
 وَكَرَّرَهُ مَقْدَارَ الْجَمِيعِ تُسَدِّدُ  
 وَذَا خَرَسَ قَامَا كَتَالَ مَجُودٌ  
 فَلَمْ يَفْعَلْنَ أَبْطَلَ صَلَاةَ التَّفَرُّدِ  
 مُحَاذَاتِهِ لِلرُّكْبَةِ أَفْهَمَهُ بِالْيَدِ  
 إِلَى الْإِنْحِنَا أَدْنَى مِنَ الْقَائِمِ أَهْتَدِ  
 لِرُكْنٍ مَتَى وَاتَى اعْتَدَلُ وَتَمْهَدُ  
 إِلَيْهِ وَعَقَّرُ فِي الثَّرَى الْوَجْهَ تَهْتَدُ  
 تَلِيهَا هُمَا رُكْنَانٌ أَيْضاً فَكَيْدُ  
 طَمَأْنِينَةٌ قَدَّرَ بِهِ لَا تَشْدُدُ  
 لِرُكْنٍ أَتَتْ عَنْ خَيْرِ هَادٍ وَمُرْشِدِ  
 وَأَوْلَاهُ مَا يَرُوي ابْنُ مَسْعُودٍ فَاقْتَدِ  
 تَوَافَقَتْ الْأَخْبَارُ فِيهِ لِتَفْسُدِ  
 بِمَعْنَى كَتَنَكِيرِ السَّلَامِ بِأَجُودِ

وَإِنْ ضَاقَ وَقْتُ عَنِ تَعْلَمِ عَاجِزٌ  
 كَأَيَاتِهَا مِنْ غَيْرِ نَقْصِ حُرُوفِهَا  
 وَقَدْ قِيلَ يَجْزِي كَمَا تَلُو حُرُوفِهَا  
 وَكَالْحَمْدِ يَتَلَوُ حَافِظُ آيَةٍ فَقَطْ  
 وَحَرَّمَ عَنِ الْقُرْآنِ تَرْجُمَةَ الْفَتَى  
 وَسَبَّحَ وَحَمَّ دُثْمَ هَلَلٍ وَكَبَّرَنَّ  
 وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَحْسِنُ سِوَى بَعْضِهِ اَعْدِدِ  
 وَمَنْ لَمْ يَعِيَ (١) شَيْئاً مِنَ الذِّكْرِ جَاهِلاً  
 وَإِنْ يَسْتَطِيعُ الْاِئْتِمَامَ بِقَارِعِ  
 وَمَنْ بَعْدَ ذَا رُكْنِ الرُّكُوعِ وَشَرْطُهُ  
 وَعَبْرَتُهُ بِالْأَوْسَطِينَ وَكَوْنُهُ  
 وَإِنْ انْتَصَابَ الْمَرْءُ بَعْدَ رُكُوعِهِ  
 وَمَنْ بَعْدَهُ رُكْنُ السُّجُودِ فَبَادِرَنَّ  
 وَجَلَسَتْهُ بَعْدَ السُّجُودِ وَسَجْدَةٌ  
 وَأَدْنَى سَكُونٍ بَيْنَ رَفْعٍ وَخَفْضِهِ  
 وَفِي كُلِّ رُكْنٍ فَاطِمَةٌ فَإِنَّهَا  
 وَرُكْنُ جُلُوسٍ آخِرٍ وَتَشْهَدُ  
 وَتَارِكُ حَرْفٍ مِنْ تَشْهَدِهِ وَقَدْ  
 وَقَدْ قِيلَ لَا إِنْ لَمْ يَخْلُ بِتَرْكِهِ

(١) الأصح: يع.

وركنُ صلاة للنبي في روايةٍ  
وركن لها أن يقرأ الفرض قائماً  
فما فات من شرط الصلاة وركنِها  
وواجبها التكبيرُ حين افتتاحها  
وركنان تسليمٌ وترتيبٌ ما ابتدئي  
كذلك تكبيرٌ افتتاح لمبتدي  
لمقتدرٍ عمداً وسهواً يفسد  
بتكبيرٍ إحرامٍ لخفضٍ ومصعد

## فصل

### في واجبات الصلاة

وسبحان ربي في الركوع العظيمِ قل  
وقل سمع الله افهمنَّ لمن حمد  
وقل في انتصاب عن ركوعك ربنا  
وملء السماء والأرض ندبٌ وملء ما  
إماماً بلا خلفٍ ومنفرداً على الصر  
ويأتي بتحميدٍ من أتمَّ لا يزد  
وواجبٌ رب اغفر إذا كنت جالساً  
وجلسته أوجب كقصد خروجه  
ومن لم يقل بعد السلام عليكمُ  
وجوزٌ ولا تشرعٌ وليس بمبطل  
وأوجب على الهادي الصلاة بأوكد  
وصل عليه مطلقاً فهي سنة  
وفي السجدة الأعلى بايجاب مفرد  
بهاءٍ لرفع من ركوعك تُحمد  
لك الحمد والأولى بواو مزيد  
تشأ بعدُ من شيء فقل تلو ما ابتدئي  
حيحٍ وعنه لا تقل ملء فاشهد  
وقال أبو الخطاب ملء السما زد  
وأول ما تأتي به من تشهد  
بوجهٍ وتسليم اليسار بأبعد  
في الأقوى ويعطف رحمة الله تفسد  
مع القصد للتحليل قصد لحشد  
وسعد كسعدى فيه غير المقيد  
متى ذكر الهادي الرضى بتأكد



وليس بمشروع صلاةً امرىء على  
على سبع أعضاء سجودك واجبٌ  
وليس بحتم أن يباشر ساجد  
وكلُّ متى أوجبتَ يجبر سهوهُ  
وما لم تقيده ففي كل ركعة  
وما لم تكن مثني فبعد التشهد المقدم  
سوى أنه لا جهراً فيما تتمه

سوى الأنبياء إلا اتباعاً لهم قد  
وفي الأنفِ قولين اروين لا تشدد  
مصلى سوى في جهةٍ في المؤكد  
سجودٌ وأبطلها بترك التعمد  
وعنه جميعُ الفصل سنةً مرشد  
فانهض ثم تمم كما ابتدي  
ويكره بعد الحمد كل مزيد

## فصل

### في سنن الأقوال

ويشرع الاستفتاح تلو ابتدائها  
ومن بعده فليستعد من عدونا  
وما هي من أم الكتاب وغيرها  
ويجهر في الفجر الإمام وجمعة  
ويعلن بتكبير الجميع وغير من  
سوى الجهر في أمين مثل إمامه  
ولا تجهرن في غير ما قد ذكرته  
ويخفي قاض الجهر صباحاً جماعة

بسبحانك اللهم أولى لنقد  
مسراً كبسم الله في قول مقتد  
في الأولى ولكن آية بتفرد  
وفي أولي فرضي عشائه قيد  
يومٌ فلا يسمع سوى نفسه قد  
بما فيه جهراً بالقرآن الممجّد  
سوى النفل في ليل إذا لم تنكد  
في الأقوى كفضٍ مطلقاً في المؤكد

مقدمتي ما زاد والفجر تقتدي  
لندب ورب اغفر على المرة اردد  
ولا تستعد في غير أولى بأبعد  
وأقصره في مغرب ثم أقصد  
وتنكيس آيات وتطويل معتدي  
بنفل وماهو في الإمام المقلد  
ومن يدع بالمأثور يحظى (١) ويسعد  
بما لم يرد تبطل على المتأكد  
وقيل أجز فاقنت من الليل وارقد  
ويشرع في قول لها ان تسه تسجد

وسورة أو بعضاً تلي الحمد فاتل في  
وزائد تسبيحي ركوع وسجدة  
وأيسر تسبيح الكمال ثلاثة  
وفي الفجر فاتل من طوال مفضل  
ويكره ما لم يالفوا من قراءة  
وقولين هل تجزي صلاة بثابت  
ومن أربع من قبل تسليمك استعد  
ولا تسألن لذات دنيا مباحة  
وبعد ركوع الوتر سنن قنوته  
فما ترك ذا عمداً وسهواً بمبطل

## فصل

### في سنن الهيئات

وعند ركوع ثم عنه لمصعد  
من السجدين اتبعه أهدي مقلد  
ولا تهبطن عن ذا ولا تتصعد  
وللبيت لا للأذن واجه بأجود

ورفع يديه سنة في افتتاحها  
ورفعهما قد صح عند قيامه  
إلى أذنيه أو إلى كتفيه صل  
ومد وضمن الأصابع رافعاً

(١) الأصح : يحظ.

ومن فوق في قول وفي الثالث ارتد  
وراع استواء الظهر بالرأس وامتد  
ولا تَبَرُّكَنْ مثل الأباعر باليد  
هُدَيْتَ بأطراف الأصابع تقعد  
ولا تبسط الزندين حالة مسجد  
وعن فخذيك البطن جافٍ وبعد  
نساءً ولا ترفع يديها بأوكد  
ولا تقعين إقعاء فهد ومرتد  
على صدر أقدام إذا لم يجهد  
جلوس المصلي سُنَّ قبل التصعد  
لنهضته تكبيرة المتزيد  
وفي آخر سن التورُّك فاقعد  
فإن تك مثني فافترش وتشهد  
أو الجعل للرجلين عن يمنة اليد  
اليمين وللسبابة ارفع وأحد  
أبرُّ له من غفلة وتبدد  
في الأولى ولا تبطل بترك التعمد

ووضعهما يختار من تحت سرة  
وللركبتين اقبض بكفيك راعاً  
وبالركبتين اسبق إلى الأرض ساجداً  
وللقبلة استقبل من الرجل ساجداً  
وللكتفين اجعل يديك محاذياً  
وعُضْدَيْكَ عن جنبيك نَحَّ مجافياً  
وفخذيك عن ساقيك وأمر بضده  
وجلسة بين السجدين افترش لها  
وللركبتين اقبض بكفيك ناهضاً  
وعنه على الأليين والقدمين قل  
وعند نهوض المرء عنها فلا تُجز  
وسُنَّ افتراش في التشهد أولاً  
وهذا بما كررت فيه تشهداً  
ويشروع في حق النساء ترُّعُ  
وضع فوق فخذيك اليدين وحلق  
ورمقُ الفتى فيها مكان سجوده  
فهذا جميع لا سجود لسهوه

## فصل

### فيما يكره في الصلاة

ويكره للمرء المصلي التفاتُهُ  
وتكره من شخص يدافع أخبثًا  
ويكره تغميضُ العيون ورفعها  
وكفُ الفتى ثوبًا وشعرًا وعقْصُه  
وفرقةُ والشبكُ بين اصابع  
وفي موضع ينفي السكون لعسرة  
وللعبث اكره والتخصرِ بعده التروُّجِ  
وجمعًا بفرض سورتين فصاعدًا  
ويكره للمرء الصلاة مسنِّدًا  
ويكره أن يسجد على بعض ثوبه  
له قتل مؤذ الطبع مع لبس عُمَّةٍ  
بعقد بلا لفظ وقيل بل اكرهن  
وحكُّ وحملُ الطفل تُمَّت وضعه  
والافهَامُ للتسبيح أو بإشارة  
ويبطل إن طال المغير هيئةً  
وهذا إذا تابعت مابين فعله

بلا حاجة والجسمُ إن دار تفسد  
ومن تائق نحو الطعام الممهد  
وفرشُ ذراعي ساجد مع تميد  
ومسحُ جباهِ والحصى المتبدد  
وتفريجُهُ الرجلين لكن ليقصد  
ونظرةُ مُلِّهٍ للخشوع مبعد  
أيضًا واعتمادُ على اليد  
وتكراره للحمد في الركعة اعدد  
ومستقبلًا وجهها وأبطل بابعد  
وسترُ بُدُوِّ الوجهِ في المتأكد  
وثوبٌ وللتسبيح والآي عَدَّد  
تعددُ آيٍ كالمبدي بأجود  
وإمساكُ أعمى والتثاؤبُ فاردد  
وفتحُ وصيدٍ فيه بالشارع اقتد  
على ما أتى عرفاً وإن لم تعمد  
وإما تفرقهُ يكن غير مفسد

وقل له يبني أو ليقطع وبيتد  
 وإبطالها قول ابن حامد اردد  
 وإنَّ بهيم الكلب إن مرَّ تَفْسُدِ  
 وسترة من قدام ستر لمقتد  
 أجد ذكرهم هذا وليس بمبعد  
 تجاة المضلي من ورا ذاك فاغتد  
 ورا سترة عن ذاك فادفعه واصدد  
 والانثى يبطن الكف في ظاهر اليد  
 وفي المسجد ابصق في ثيابك وامسد  
 ويدعو بما في وعده والتهدد  
 وإن جاز فليدعو<sup>(١)</sup> بآياته قد  
 وعن أحمد حرّمه لا تتردد

ومن يتعين في تخلص هالك  
 ولا يبطل الفكر الطويل صلاته  
 وصل إلى ستر ولو خط أو عصا  
 وفي حمر قولان عنه وفي النسا  
 وهل ذاك ينفي الاثم عمن يمر لم  
 ويجزيء عن ستر ثلاثة أذرع  
 وإن يمرر الإنسان في غير مكة  
 وردّ على التالي ونبّه مسبحاً  
 وتبصق إن صليت في البريوسة  
 ولا بأس أن يقرأ القرآن بمصحف  
 وعن أحمد في الفرض يكره ذاله  
 ويكره قطع النفل من غير حجة

## باب سجود السهو

وتنقص وإن شكك لكل تقيّد  
 عليه سجود السهو فافهم وقلد  
 ليرجع على ما كان منه ويسجد  
 وإن تسه فاسجد بل متى تعلمن عد

ويشرع سجود السهو للسهو إن تزد  
 ومن يسه في فرض الجنازة لم يكن  
 وكل مصل زاد في الفرض ركعة  
 فأفعالها إن كررت عمداً ابطلت

(١) الأصح: فليدع

فصلٌ الذي يبقى عليك مرتباً  
فان أنت لم ترجع ففرضك باطل  
وإن تابعوا جهلاً أو انتظروا فلا  
ولا يرجعُ ان كان يعلم منهما  
ولا يرجعُ أيضاً اذا ما تفرقوا  
وإن يتيقن أنه في فعالة  
كذلك تصفيقُ النساء في قياسه  
وجلسته سهواً محلَّ استراحةٍ  
ومستكثر الأفعال من غير جنسها  
وعن نزره اعفُ واسجدن في مبعده  
وعن أحمد لا يبطل النفل نزره  
وأقوالها عفو بغير محلها  
ويبطلها التسليم فيها تعمداً  
ويبطلها إنشا كلامٍ تعمداً  
وعنه صلاة المقتدي حسب الغيت  
وعنه ولا دون الصلاح وعكسه  
ومهما يُبْن حرفين فهو تكلمٌ  
وذو الخلف في تسليم ساهٍ مكلم  
وللسهو فليسجد لكل الذي مضى

وإن سبح اثنان ارتضيت فقلد  
في الأولى ومن قد تابعوا مع تعمد  
يضرُّ وإن هم سلموا اقبل وسدد  
فسوقاً ولا يرجع إلى قول مفرد  
فبين<sup>(١)</sup> مقيم للامام ومُقعد  
مصيب فلا يرجع رجوع مقلد  
وإلا خلا في الشرع عن جنس مقصد  
بمقدارها فاسجد لها في المجدود  
ولو سهواً ابطلها به لا تردد  
ويبطلها أكلٌ وشربٌ تجمد  
ولا مع سهو مطلقاً في المؤكد  
وقولين في شرع السجود سها زد  
وسهواً لطول الفصل اذا الترشد  
وإن كان في إصلاحها فبأوكد  
وسهواً صلاحٍ لم يضر في المسدد  
وفي الجهل والتحذير والكره ردد  
وجوزَّ تنحج حاجة في المؤكد  
وقيل وفي صلب الصلاة ليترد  
إذا لم تجوزَّه وليس بمفسد

(١) الأصح: فيين

وان غلط التالي بغير تلاوة  
 وإن ينتحب من خشية الله قل له  
 وإن رد قارٍ في الصلاة على امريء  
 وإن قمت في نفل لثالثة فعدّ  
 فعفو كلفظ النائم المتعبد  
 طفأت لظى أحرزت كل التعبد  
 بغير صلاة أبطلتها بأجود  
 بليل وفي الأيام للأربع اسرد

## فصل في النقص

ومن يسه عن ركن لبعده سلامه  
 فركعته ان يذكره بعد الشروع في  
 فقم واركعن واسجد مسد السجود إن  
 وإن هو لم يشرع ليرجع إلى الذي  
 وأربع سجديات نسين من اربع  
 وصل ثلاثا ثم للسهو فاسجدن  
 ويخرج تلفيق كمزحوم جمعة  
 ويلزم من لم ينتصب عوده إلى  
 وعودة قارٍ مبطل وإن استوى  
 ولا تلزم من أم إن منه ذابدا  
 ويتبعه المأموم قبل تشهد يتممه  
 وتارك أركان وناس محلها  
 ويلزم في هذا السجود جميعه  
 وقبل سوى متلو ثاني تشهد  
 قراءة أخرى فاقضها لا تردد  
 ذكرتهما في سجدة أو بمقعد  
 سها عنه فليسرده ثم ليسجد  
 فإن تدر فيها اسجد لها سجدة قد  
 وينقل هذا لاعب مرة بيتد  
 بقول أبي يعلى وإيماء أحمد  
 تشهد المنسي بين التعبد  
 ولم يقرأ فاكره لا تحرم بأوكد  
 رجوعا إلى تسبيح من أم تعتد  
 لا بعد في المتجود  
 ليين على مستيقن الفعل من هدي  
 وإن يك وسواس فعنه أنه تهتد

## فصل في الشك

وشكُ الفتى في ترك ركن كتركه وإن يجهل المشكوك فيه بعينه وبين على المستيقن النزر من طرا وكل إمام غالبُ الظن فرضه وعن أحمد فرضُ الإمام يقينه وإن شك مأموم بتبع جماعة وليس على مَنْ شكُّه في زيادة وما الشكُّ من بعد الفراغ مؤثراً وليس على المأموم سهوً ويتبع الإمام ولا يسجد المأموم مع فقد قدوة ويلزم مسبقاً سجودُ إمامه فإن قام لم يقرأ ليرجع بأوكد

وفي واجب من شك يسجد بأجود ويحتمل الإحرامَ والنيةَ ابتداء له الشك في الركعات حال التفرد التحري في الأولى كقول بمفرد كحال استواء الظن من كل اهتد وإن كان مسبقاً فبالقطع يقتدي سجوداً على المنصوص والمتوطد يقاس على هذا جميعُ التعبد ولو في واجب قبلُ يقتدي وقيل إذا لم يسهون في المؤكد قبيل سلام مثل بعدُ بأوكد ولا يقض في الأولى السجود الذي ابتدي



## فصل في وجوب السجود

فأوجب سجود السهو فيه وأكد  
يسلم عن نقص ليتم فيهتدي  
ويخرج بالتسليم بعد تشهد  
على غالب الظن استمع بتأييد  
جميعاً وذا أولى لفقد التنكيد  
ومن بعده فاسجد لكل مزيد  
فبعد سلام فاقضه لا تردد  
ويسقط في الأولى بفرقة مسجد  
إذا لم يطل فصل بغير تقيد  
ولا تسجدن للسهو في السهو تعتد  
وقيل لتعداد المحل فعدد  
وسهو طرا للمرء حال التفرد  
يجوز ولكن فيه ترك المجود  
قضيت به قبل السلام بأوطد  
وعن كل وسواس بسهوك فاصد

وما بطلت بالعمد منه صلاته  
وأجمعه قبل السلام سوى الذي  
ومن بعد تسليم ليسجد لسهوه  
كذلك في سهو الإمام إذا بنى  
وعنه سجود السهو قبل سلامه  
وعن أحمد ما كان للنقص قبله  
إذا لم يطل فصل وإن تنس سابقاً  
وليس كلام مانعاً من بنائه  
ويختار مجد الدين أن يسجد الفتى  
وشرط سجود السهو كالأصل يافتى  
ويكفي سجود واحد كل سهوه  
كذا الخلف في الملزوم سهو جماعة  
وتأخير ما قبل السلام لبعده  
ويبطلها في العمد إهمال حتم ما  
وترك أخيراً مطلقاً غير مفسد

## باب صلاة التطوع

وأفضل صلاة المرء من بعد علمه  
صلاة وأولها التي في جماعة  
ومن بعد أخرى العشاءين وقته  
وإن شئت صل الوتر خمسا متابعا  
وسلم عقيب السبع والتسع إن تشا  
ومن كل مثنى فليسلم من ابتغى  
وقيل ليجلس قبل آخر ركعة  
وان شئت فاركع ركعة كل ذا أتى  
وتقرأ بقل يا أيها الكافرون والتي  
وسبح وقل يا أيها الكافرون  
وفي الحول فاقت مطلقاً لا تخصه  
وتدعو بالمأثور فيها كما روى  
وسورة الاخلاص اتل في ثالثيهما

وبعد نكاح والجهاد المؤكد  
كسوف والاستسقا كذا الوتر فاعدد  
إلى آخر الفجرين أو فرضه قد  
وسبعا وإن شئت ائت بالست واقعد  
فكالت فاقعد في الثمان تسدد  
ثلاثا وإحدى عشرة في المجود  
من الكل ولينهض لتتميم مقصد  
وقول أبي بكر بايجابها اردد  
تتلو بما فيها بسبح تبتدي  
والموحدة اقرأ في الثلاث فجود  
بآخر شهر الصوم في المتأكد  
علي مع الفاروق بالحسن اهتد  
وذلكم أدنى الكمال فقيد

## فصل

### مسح الوجه باليدين بعد الدعاء

ولا تقننتن في غير وتر وبعده  
وإن كنت مأموماً فأمن بنصه  
ويقنت في الفجر الإمام لحادث  
وتأخيره أولى لرب تهجد  
ولا تقننتن في الفجر من غير حادث  
وراتب ما قد سن قدمت ذكره  
وأفضل تلك العشر سنة فجره  
وما وقتها في عقد نفع بداخل  
وسنة قبل الظهر من بعدها اقضها  
وسنة فجر بعدها ان شئت فاقضها

اثنان لمسح الوجه ياصح باليد  
وقال أبو يعلى بل اقنت تسدد  
يروع وعنه كل راتب مسجد  
إذا لم يخف تفويته عند مرقد  
ولا تتبع فيه إماماً بأوكد  
وندب قضا مافات منهن فاجهد  
ومن بعد هذا سنة المغرب اقصد  
وقول الملازم تركها فليردد  
قبيل التي من بعدها بتأكد  
وفعلكها وقت الضحى اختر وجود

## فصل

### في التراويح وغيرها

وصل بشهر الصوم عشرين ركعة  
ومن بعد أن صلى العشاء ووقتها  
وقم بعدها واشفع هديت بركعة  
ويكره ما بين العشاءين نفلهُ  
وذلك من بعد التراويح يافتى  
ومن بعد وتر إن أردت تطوعاً  
وعن أحمد الأولى ابتداءً بركعة  
ولا تنقصن عن ختمة في إمامة  
ولا بأس عند الختم بالوعظ هاهنا  
وأفضل نفل المرء ليلاً بيته  
ولا تخلين الليل من ورد طائع  
وإن شئت فاجهر فيه ما لم تخف أذى  
وخذ قدر طوق النفس لا تسأمنه  
فإن لم تصل فاذكر الله جاهداً  
فلا خير في عبد نؤوم إلى الضحى

تراويح في جمع وبالوتر شيد  
تبين فجر آخر بتجدد  
لتوتر إما شئت بعد التهجد  
كتعقيبه في الأظهر المتأكد  
ووتر صلاة في الجماعة يتدي  
بمثنى على الأولى إذا قمت فابتد  
وعنه يخير فيهما كل مبتدي  
ولا تزدن ما لم يشا فتنكد  
وندب شهود الأهل في كل مشهد  
فقم تلو نصف مثل داود فاسجد  
لحزبك تتلو فيه سرّاً تجود  
لإبعاد شيطان وإيقاظ رقد  
وقل تستعن بالنوم عند التهجد  
وتب واستقل مما جنيت وسدد  
أما يستحي مولاً رقيباً بمرصد؟!!

يناديه هل من سائلٍ يعطُ سؤاله  
ومن زاد عن مثني بليل كرهته  
ونصف صلاة القائم اجعل لقاعد  
ومن قيد رمح في ارتفاع ذكا إلى  
وأعلاه ركعاتُ ثمانُ فسلمن  
وهل صح أولاً وترك النفل مطلقاً  
ومستغفر يغفر له ويؤيد  
وعن أربع يوماً ومثناه أكد  
وربعة في حال القيام ترشد  
توسطها وقت الضحى المتأكد  
بمثني وأدناه اثنتان فحدد  
بقولين فاصعد نحو خمس ومفرد

## فصل

### في سجود التلاوة

وسن سجود الذكر أربع عشرة  
ففي الحج ثنتان ان تلوت اسجدنهما  
لمصغٍ إلى التالي يُسنُ وشرطه  
وان يصلح القاري إماماً لساجد  
وليس بشرط موقف متعين  
وحكم صلاة النفل حكم تلاوة  
وليس بمسنون إذا طال فصله  
ورفعُ يدي من في الصلاة أتى به  
وقم بعده فاقراً وإن شئت فاركعن  
فكبر وسلم طاهراً لا تشهد  
وفي (ص) في قول فان شئت فاسجد  
سجود من التالي وإلا ليقعد  
وليس سجود عنه يغني فقيد  
وتابعُ أميُّ وسجدة مقعد  
وشكر وعن إيماء من يمشي اصدد  
كذلك لا يقضي على نص أحمد  
يُسنُ وخالف فيه مملي المجرّد  
إذا قمت من دون القراءة واسجد

ولا تسجدن في فرض سرِّ فانه  
وفي السبع فاختم فهو أولى ولا تزد  
فان قليلاً من تدبّر قاريء  
ولا نقرآن إما أمتَ خلاف ما  
وحمزةً جانب كالكسائي حرفه  
ويكره أن يقرأ بالألحان كالغنا  
وكيف تشا فاقراً بلا حدث على  
ويشرع في الشكر السجود لطاهر  
وذا في الصلاة اخطر وأبطل بعمده

يبيح لمأموم خلا فكر فاركد  
على الثلث في يوم تصب وتسدد  
أبرُّ فلا تهذذ كشعر فتعتد  
عليه أهيلُ المِصر تَقلى وتبعد  
فكلتاها ما مكروهة في المؤكّد  
وإن غيرت نظماً فحرم وشدد  
وبالطهر أولى واكره الموضع الردي  
لمدفعٍ شرِّ أو لفضل مجدد  
ولو وحد الداعي بها في المؤطد

## فصل

### في صلاة الاستخارة والحاجة والتسبيح وغير ذلك

وصل ان تَرَمَّ أمراً صلاة استخارة  
وما عرضت من حاجة صلِّ وابتهل  
وحافظ على بين العشاءين سنة  
وبادر إلى محو الذنوب بركعتي  
وبعد أداء المغرب ان شئت فاركعن  
وإن شئت بعد الوتر ثنتين جالساً

وإن بعد بالمأثور تدع تسدد  
فكم مرسل قد جاء في ذا ومسند  
وصل بتسبيح كما قد جاء واجهد  
متابٍ كما قد جاء وادعُ تسود  
قُبيل صلاة الفرض ثنتين ترشد  
تُصبُّ سنة مرويّة بتأكّد

وكل صلاة باقتداء غنيمَةً  
ولا بأس في نفل الفتى في جماعة  
وطولُ قيامِ المرءِ أولى وعنه بل  
وإن عماد الأمر إخلاصُ نية  
فخذ بنصيب وافر وتزود  
إذا لم تَخِذْهُ سنة متعود  
كثيرُ سجود عنه سوّ ترشّد  
وإلا تولى بالعنا صافر اليد

## فصل في أوقات النهي

وبعد طلوع الفجر فامنع تنفلا  
إلى أن تراها قيدَ رمحٍ وهكذا  
وبعد صلاة العصرِ حتى تكاملِ  
وفي كلها اقض الفرض دون تردد  
وبعد صلاة الفجر والعصر صل  
وركعتي التطواف صلّ وإن تقم  
وأنت به صل وراه تطوعاً  
وفي وقت نهى إن تكن خارجاً فلا  
وحظر الثلاث احكم به في ثلاث من  
وفي ذات أسباب وحل رواتب  
ووقت صلاة الفجر وقتٌ لسنة  
وكن بطلوع الفجر للحظر موجباً  
وعند طلوع الشمس عنه فقيد  
قُبَيْلَ زوال الشمس عند التنكد  
الغروب لمن رام الصلاة توعّد  
كذلك فصلّ النذر في المتأكد  
للجنازة إن طال لخوف التفسد  
صلاة وقد صلى لراتب مسجد  
معيداً وفي الإيجاب قول فبَعْد  
تَلَجَّ معهم واكرهه كرهَ مشدد  
بقية وقت النهي في المتأكد  
من السنن القولين في الخمس أسند  
لها قبلها في وقتها تنقيد  
وعنه بفعل الفرض كالعصر قيد

## باب صلاة الجماعة

وللخمس أَلِزِمٌ في الأصح الرجال وقيل على ابن العشر أوجب متى تقل ونَدْبٌ قضا مافاتة في جماعة وفي البيت والصحرا الصحيح جوازها وأهل الثغور المستحب اجتماعهم وغيرهم الأولى له ماتعدرت ومن بعد ذا ماكان أوفى جماعة وعنه بل الأدنى وعن سبق راتب وراسله مالم تخش تفويتها وإن إذا لم يرجح ظنهم قرب عودة سوى مغرب للخوف من وتر نفلهم وفيما إليه سن شد رحالنا وعن أحمد في المسجدين وعكسه وفي غير وقت النهي من غير راتب ولا تبتدي بالنفل قبل إقامة

بالجماعة لا عبد وشرط بأوطد يجب أن يصلها وعنه وأعبد إذا ما تأتي فاطلب الفضل واجهد وقد قيل هي فرض اكتفاء بمسجد إذا لم يضره في مسجد متفرد إقامتها إلا بحضرته قد فأقدم بُنياناً فأبعد مقصد بلا إذنه والعدر من أم فاصدد تباعد يصلوا ان فات وقت التعود إذا اعتيد لم يكره فان جا تجدد وعنه بلى واشفع بأخرى تسدد ويكره إعادات الجماعة فاشهد وقيل اكرهنها في العظام تؤيد تسن والاولى الفرض في نص أحمد لفرض ولا في سنة بتأكد



ففي الأظهر اقطعها وإلا فاقتد  
وفي أول اقبل ثان ثم بمبعد  
قيام متى تدركه فيه تسدد  
فما ترك تكبير الركوع بمفسد  
في الأولى وألغ إن ركوعاً نوى قد  
ولا تجزيء المسبوق في المتوطد  
وأولها المقضي في المتأكد  
لمدركهم في مغرب فترشّد  
ومقدار متلو وهيئة أشهد  
وتكبير عيد مع محل تشهد  
له عن قراءات القضاء المؤكّد  
وتشرع مالم يبدُ صوت المقلد  
في الأولى ووجهين ارو في الطرش واسند  
ولا تشرعن فيه الجواز فتعتدي  
افتتح واستعد للندب واكره بأبعد

وإن كنت فيها تخشى فوت شجاعة  
فقبل سلام إن تكبر غنمتها  
وكبر لإجرام كذا للركوع من  
بتكبيرة الإحرام تعقد نية  
وفي الأوطد الناوي بهذا كليهما  
ولا تُحرمن في زائد السهو معهُم  
وما أدرك المسبوق آخر فرضه  
وعن أحمد عكس كأظهر قوله  
على ذا ابنيا استفتاحهم وتعوذاً  
كذا في قنوت الوتر بالخلف ينبي  
وليس قراءات الامام بمجزيء  
وليس على المأموم حتم قراءة  
لسكته أو لاسراره أو لبعده  
ومالم نقل مشروع اكرهه يافتى  
وفي ذات جهر قيل بل حال جهره

## فصل في متابعة الامام

وياك عن سبق الامام فانه  
سعى في التواني لما عصيته  
وان حان سهو في سباق فعد إلى  
فللركن إن سابقت جهلاً ولم تعد  
فان تسبقن أو لم تعد في تعمّد  
وإن عدت عن سبق التعمد أبطلت  
وسبق بركن ثم يدركك في الذي  
وصحح لذي جهل وناس صلاته  
وسبقك بالركنين في العمد مبطل  
وان يعد الناسي فيدرك إمامه  
وقد قيل إن السبق في الركن في سوى  
ومن قام حتى فاته ركعة لَغَتْ  
وإن سلم المأموم قبل إمامه  
وفعلك معه اكره وليس بمبطل  
وقد قيل في التسليم ذا غير جائز

مجالسة الشيطان عند التعبد  
تدارك سعياً في فنون التفسد  
حويلتك الأولى وتابعه ترشد  
لجهل فان أدركت فيه فأطد  
وعلم بنهي أبطلت في المجود  
على كل وجه قيل عن صحب أحمد  
يليه في الأولى مبطل مع تعمّد  
وفي الاظهر ابطل ركعة السبق واردة  
وفي غيره صحح وللكعة افسد  
بأول ركني سبقه تشيد  
ركوع لما يختصه غير مفسد  
وصحح إذا لم ينقض الطهر ما ابتد  
بعمد ولم ينو الفراق فأفسد  
كسبقك في الأقوال بعد التقيد  
ويبطل في وجه كاحرام مبتدي

وإن تأمَّنْ خفف وتمم مراعيًا  
ولا تنتظر إن شق من كان داخلا  
وفي الآخر احكم ان ذلك جائز  
وكل صلاة شرعها في جماعة  
وليس بمكروه صلاة العجائز الجماعة  
ويكره منع الخود ما لم يخف أذى  
وان خرجت في زينة أو تطيبت  
لحالة مأموم وأولى كذائد  
وإلا ففي استحبابه اثنين أورد  
وقد خرجوا وجهين حال التشهد  
سوى الجمعة اسنن للنساء بأوكد  
معنا بل لذات التروود  
وفي بيتها أولى لها فلتقعد  
لتمنع وإن خفت الأذى امنع وشدد

## فصل في الإمامة

وإن كنت يوماً في الصلاة مقدماً  
مجيداً على الأقوى وقد قيل مكثراً  
وبعده بالأقرا يتم ان قرأ الذي  
وقدم على الأقرام مع الفقه قارئاً  
فان يستووا ابدأ بالمقدم هجرة  
فأنقى فمختار الجواز فقارع  
أحق وذا السلطان قدم عليهما  
وقد بطهر الما على متيمم  
إماماً على قوم فبالأقرا ابتد  
إذا كان ذا علم بفقه التعبد  
هو شرط في صلاتك تهتد  
يفوق بفقهه في وجيه مبعداً  
فسناً فسلماً ثم أشرف محتد  
وصاحب بيت أو امام لمسجد  
على منتقى الوجهي عن صحب أحمد  
وحرراً مقيماً عن مخالفه ابتد

وقدم على والٍ موليه كي تصب  
وقدم على الأعمى بصيراً وقيل بل  
ولا بد من شرط الإمامة مطلقاً  
ولا يوجب التقديم حسنُ بصورة  
وكل امام في الفروع مخالفٍ  
وان يكن الملقى لديه فبته  
ومع كافر أو أخرس ألغِ بته  
ومع فاسق في غير عيد وجمعة  
ومع نجس أو محدث يعلمانه  
إلى أن قضوا كل الصلاة فان درى  
ومع فاقد فرضاً بمن هو واحد  
وفي أحد الوجهين يجزي قيامهم  
وان يجلسن فيها لحادثِ علة  
وتبطل من ذي الطهر بالما وتربة  
ومن ذكر أو مُشكلٍ خلفَ امرأة  
كذا خلف أُمي بغيرِ نظم ما  
وقبل أجز مع فقد قادِ يؤمه  
وقولان في نفل الصبي ببالغ  
تعمده مثل الكلام وسهوه  
وان غير المسنون فيها تعمداً

ومالك نفع الدارِ قدم كسيد  
سواءً وبالمفضول بالصحة اشهد  
فمن كان مفقوداً به فليعد  
ولا حسنُ صوت كالغناء المرّد  
اذا لم تبطل فرضه فيه اقتد  
أعد ولذي المأموم في المتأكد  
وذي حدث باق بكل بأوطد  
في الأولى وخلف الغُلفِ صحح بأوكد  
وصحح لمأموم إذا جهلا قد  
امرؤ منهما فيها فدام فأفسد  
سوى راتب مرجو برء يقعد  
وجلستهم أولى لأمر المرشد  
قياماً فمرهم أن يتموا وأكّد  
ورا فاقد ألزمته بالتعبد  
وخنثى وتصحيح التراويح بعد  
شرطت من القرآن إلا كهوقد  
وتبطل ان واتاه إصلاحُ مفسد  
وللفرض أبطل فرضه في المؤكد  
وجهلا كفقدان المغير فاعدد  
فأبطل به لا دون عمد بأجود

وفي أقطع الرجلين أو في يديه  
ويكره لِحَانٍ ولِمَا يُحِلُّ ومن  
وإن تَأَمَّنَ فرداً نساءً أجانباً  
ولا بأس في نَجْلِ الزنا ومجنّد  
وآدٍ في الأولى خلف قاضٍ وعكسه  
سوى جمعة أو من يصلي الكسوف  
وتمم كمسبوق إذا زدّت عدة  
وصحح لذي طهر ورا متيمم

والأصم متى يعمى لوجهين أسند  
يكرّر حرفاً أو يشين فأبعد  
ومن كرهوا أو جلّهم كره مقتد  
إذا أحرزوا شرط الإمام الموجود  
ومطوّع أو فرض أخرى بأبعد  
والجنازة فامنع لاختلاف التعبّد  
وفي العكس إن شئت انتظر أو تفرد  
وماسح خفٍ لا بكره منكّد

## فصل في الموقف

وموقف من يأتّم خلف إمامه  
وعن جانبه للذكور يصح وال  
وإن وقفوا قدّام أو عن يساره  
وخلف الإمام اصصف رجلاً فصبيّةً  
وعن أحمدٍ أخرى عن الكل صبية  
كذلك فاحكم في الصلاة عليهم  
وقيل الخنائي لا يصح اصطفاهم

للاثنين أو أعلى وجنس النساء اشهد  
يمينٌ وعينها لموقف مفرد  
فحسب فأبطل مطلقاً لا تقيّد  
يليهم خنائي فالنساء مع تعدد  
لحاجة ذي التكليف من دون فوهد  
وفي دفنهم للقبلة ابدأ بمبتد  
ولا أن يؤم الرجل خنثى تفرد

ومن صافف الأثني وخثنى وكافراً  
وقال أبو يعلى يصح وقوفه  
ويكره في صف الرجال صلاتها  
وفي النفل إن صافف صبيّاً فجائزٌ  
وصف مع الأمي أو فاسق ومع  
وفي الصف فادخل إن تأتي بلا أذى  
فإن لم يوات بينهنّ مصاففاً  
ففذّ متى صليت أو ركعة لغت  
وإن تركعنّ فذاً وتصفف راکعاً  
وعن أحمد مع جهل نهيٍ وفعل ذا  
وعن أحمد إن كان من بعد رفعهم  
ومن سمع التكبير من غير رؤيةٍ  
تصحّ على الأولى كجمعته وإن  
فمع شرط مرأى المرء بعضهم إذا  
وقيل كمقدار الثلاثة أذرع  
وإن نهراً تجري به السفن حال أو  
وتفسد مع فوت اتصال ورؤية  
ويشترط في المجموع أن يسمع الفتى  
وصححه في الصحرا بلا حائل متى  
وألغ اقتدا من في السفينة راكباً

ففذّ وملغى الفرض مع علم مفسد  
مع امرأة أو مُشكلٍ لا تشدد  
ولا تبطلنّ مع من يليها بأوطد  
في الأولى وفي فرض ففذّ بأوكد  
ذوي النقص فيها والتنفل فجود  
وإلا فقم من عن يمين المقلّد  
بلا جذبه واكره به في المؤطد  
جميعاً كأنثى خلف صف لنهد  
تصحّ إذا أدركتهم غير سجّد  
بلا حاجة تلغى الصلاة بأجود  
فما انعقدت منه الصلاة فييتدي  
الإمام أو المأموم وهو بمسجد  
يكن خارجاً عن مسجد الجمع مقتد  
تواصل صفاهم بقرب معوّد  
ودون محل الصف عُرفاً بمبعد  
طريقٌ فقولان الأصحّ لتعقد  
وعنه بأن النفل لم يتفسد  
بلا ريب التكبير منهم ليقتدى  
تراهم وتسمعهم ولو مع تبعد  
بمن في سواها دون ربط بأوطد

وصف النساء من خلفه غيرُ مانعٍ وتكره في استعلاء الامام لجمعهم فان كان معه فرقةٌ صح فرضهم وإن يعلُ مأموم فليس بمبطل ويكره في المحراب غيرُ سجوده ويكره للمرء الإمام تطوعاً ويكره للمأموم قطع صفوفهم وتكره من بعد السلام إطالة ويمهل من أم النساء لانصرافها ووجهان في إيجابه موقفاً لها وبائنين إما كلفا اعقد جماعة ونذبُ دعاء المرء خلف صلاته اقتداءً رجال خلفهن بل اصدد فان كثر ابطل فرض كل بمبعد ووجهان قل في الأسفلين تسدد وليس بمكروه بغير تقيد في الأولى بلا عذر لذلك موجد مكان فروض بعد في نص أحمد بسارية من غير عذر ممهد الإمام جلوساً نحو قبلة مسجد وأوسطهم فاجعل إمامة خرد فألحق بها حكم الإمام المجرد ومع فوهد نفلأ لفرض بأوكد بما شاء للدنيا وللدن فاجهد

## فصل

### في الأعذار المبيحة لترك الجماعة

وعشرة أسباب لترك جماعة مريضٌ ومن يخشى ضياع مريضه وباغٍ عشاءً واجد سدَّ خلَّةً وجمعةٍ اختصت بعذر مجرد وخوفٌ ولاه أو غريم مشدد وذو نعسة أو يرقب الجمع يرقد

وليس بمعذور على ترك قصده  
ومن قد غدا للأخبثين مدافعاً  
وراجِ وجودَ المال يخشى فواته  
وعذران عما التاركين اعنبرهما  
وعذر عموم للجماعة مانعُ  
وان وجد الزمنى ومن خلف سقمه  
وليس العمى عذراً لترك جماعة  
ومن أكل المستخبث العرف فاكرهنَّ  
لخوف منام جمعة لم تردّ  
ومن إن توانى عن قوافل تبعد  
ومن إن يغب عن مصلح المال يفسد  
وبحل ووبل العارض المتزيد  
رياحِ شِداد في دُجى متصرد  
إلى جمعة طولاً ولم يؤذ أطد  
ولا جمعة مع طول هادٍ مرشد  
له أن يصلي في جماعة مسجد

## باب

### صلاة أهل الأعداء

وللعذر إن يستقبل القبلة الفتى  
وعنه إذا صلى على الظَّهر قادرُ  
ويومي لعجز وليخفُّ سجوده  
ويومي بطرف إن تعذر غيرهُ  
وإن زال عنه العقلُ ثم أفاق  
وإن عن ركوع والسجود عجزتْ  
فقم ثم أومِ قائماً بالركوع واجلس  
على أي حال لا يشقُّ ليسجد  
على جنبه لم يجزِ فاروِ وبعد  
على حَسب الامكان غيرُ مشدد  
وينوي إذاً والفرضُ باقي التأطد  
فليعدّها ولم تسقط بغير تردد  
واقتردتْ على ركن القيام ومقعد  
ثم أومِ بالسجود تسدد



وقول ثقات الطب مستلقياً أجد  
وذو العجز عن بعض الفروض بمركب  
وان يقدرن فيها على كل واجب  
ولا تقعدن في الفلك مع قدرة على  
وفي الماء والطين الكثير لفرضه  
كذلك مريض إن يضر نزوله  
ويلزمه مالا يضر بفعله  
وعن أحمد ما إن تجوز فريضة

صلاتك يشفيك الدواء فقلد  
ليلزم خروجاً لم يضر للتعب  
فصح صلاة المرء فيها بأوكد  
القيام ولا في الغير في الفرض تفسد  
فصح على غيرانة وعمرد<sup>(١)</sup>  
وإلا ليمنع منه في المتأكد  
وإلا ليوم وليسر نحو مقصد  
عليها على الإطلاق لا بالتقيد

## فصل

### في قصر الصلاة

وذو سفر طالت مسافته أبح  
ومسحاً ثلاثاً ثم نزرأ له أبح  
وميتة مضطر أبح وتيمماً  
فستة عشر فرسخاً قدر سيره  
وقال إمام العصر لا حجة لهم  
ولا تشتط تكليفه وقت نية  
ولا يقصرن إنشا بحظر مماثل

له الفطر مع قصر كجمع بأوكد  
صلاة على ظهر المسخر تهدي  
وجمعاً نقول واشتط فيه ترشد  
مباحاً ولو فيه طرا ذنب معتد  
على ذا ولكن باسمه فليجدد  
ولا يقصرن من شك في بعد مقصد  
ولا الناوي حظراً بعد حل بأجود

(١) العيرانة: الناقة الشبيطة. وفرس عمرد: قوي.

فان جزت عن أبيات قومك فاقصرن  
ولكنما المختارُ عند إمامنا  
ولا ترحلن بعد الاقامة محرماً  
كذا حكم من يقضي صلاة تعلقت  
أو العكس أو يتبع مقيماً ومبهماً  
ومن يك في إحدى طريقيه قاصراً  
كذا السُّفْرُ إن يقضوا صلاة مسافر  
ولا طالباً مالاً تعودَ نيَّه  
ولا يقصر الملاحُ إن ضمَّ أهله  
وقد قيس فيجُ والمكاري به ولا  
ويقصر في الأولى المسافر مُكْرَها  
ويُشْرَطُ جوازَ القصرنية قصرها  
وإن تنو قصرًا ثم تنوي تمامها  
وأتمم متى تنوي مقاماً ببلدة  
إذا زاد عن إحدى وعشرين سبحة  
ويقصر مهما دام لم ينو ذلكم  
ونية ما يستلزم الوقت يافتى

رباعية قط والتمام ان تشا اقصد  
هو القصرُ فاقبل رخصة الله واحمد  
أو العكس أو في الوقت سرت بأبعد  
بذمته موفورةً وسط فدغد(١)  
ففي كل هذا تَمَمَّنْ لا تصرد  
فيسلُكُه فليقصرن لا تزيد  
ولا يقصرن في الغيم أو قصد مشهد  
وفي نزهة قولان والقصر جود  
السفينة اذ كانت كبيت ممرمد(٢)  
يصح ولكن يقصران بفدغد(٣)  
بلا حق ان يقصد به ذا تبعد  
في الأقوى لدى إحرامه حين يبتدي  
فتمم بلا كره إذا شئت تسعد  
ولو لذوي كفر ولو غير مقصد  
وعنه كعشرين وعنه وأزيد  
ولو طال نيلُ القصد أو حبسُ معتد  
كنية ان كان منه بمقصد

(١) الفدغد: الفلاة.

(٢) ممرمد: مجصص.

(٣) الفيج: رسول السلطان.

ويلزم إتماماً لمن جاء موطناً له أو لزوجات بغير تقيد  
ويقصر في الرستاق مادام لم يرد إقامة منع في مكان مفرد

## فصل

### في الجمع بين الصلاتين

ويجمع بين الظهر والعصر إن يشأ  
لسقم بترك الجمع يخشى ازدياده  
وذو سلس في البول يجمع إن يشأ  
وقال أبو يعلى يجوز بكل ما  
وبالغيث والوحد العشاءين خصصا  
ويجمع من في الكِنِّ أو لتوحد  
وقيل يجوز الجمع في ذا متى حصل  
وشرط وجود العذر عند افتتاحك  
وجمعك في وقت الأخيرة منتقى  
ويشترط قصد الجمع عند افتتاحها  
ولا يسقط الترتيب إن تنسَهُ هنا  
ولا جمع مع فصل بغير إقامة  
وإما تؤخر فانو مع وسع وقت ذي

وبين عشاءيه فما خفَّ فاقصد  
وغيثٍ مضرٍّ والسفار كما ابتدئ  
وذات استحاضات ومرضع فوهد  
يبيح من الأيما صلاة التفرد  
وعنه وفي الظهرين أيضاً فبعد  
وريحٍ شديد ذاتِ قُر بأجود  
صلاة جماعات به أو بمسجد  
الصلاتين مع تسليم الأولى فقيّد  
وفي وقت الأولى جائز لم يؤكد  
وقد قيل فيها حسب ما فيها ابتدئ  
وأسقط به في وقت ثانية قد  
وطهر سوى مسنونها أفهم بأبعد  
لها كلّها مع عذر جمع ممدد

إلى حين يأتي وقت ثانيهما وإن  
ولم يشترط للقصر والجمع نيةً  
وفي سنن الثنتين رتب متابعاً  
وليس بشرط وحدة المبتدي ولا  
ترتب في فعل ووالٍ بأبعد  
أبو بكر استثبت وبالراجح افتد  
وأوتر وبعد العصر سنن لما ابتدي  
إمام على الأقوى وما شئت أفرد

## باب

### صلاة الخوف

وصلَّ صلاة الخوف بالصفة التي  
فان كان ضد الناس مع طول شقة  
يراهم بنو الإسلام من غير مرية  
فمن يحرّموا صفين خلف إمامهم  
إذا قام للأخرى أتموا فتابعوا  
ويجمعهم تكبيرهم وركوعهم  
وأما إذا كان العدو وراءنا  
فتحرس مع حزم إزاء عدونا  
يؤمهم في ركعة ثم ركعة  
وتأتمه الأخرى بشاني ركعة  
يطيل إلى أن يجلسوا ثم يدركوا  
أتت عن رسول الله في كل مسند  
بقبلتهم ذي قوة وتشدد  
ولا تختشي منهم كمين تكيد  
يتابعه الداني وتلو بمرصد  
ويحرس في الأخرى المتابع بما ابتدي  
ورفع وتسليم تفقه تمجد  
وطائفة تلو الامام فتقتدي  
وطائفة منا تكافيه تفتدي  
يتمون حتى ينهضوا للترصد  
ويقضون أخراهم وهو في الشهد  
السلام ويشفو الصدر من كل معتد

يعود فيقضي ركعة بعد مرصد  
ويقضون منها ما بقي بتفرد  
لتقضي بما يبقى بُعيدَ التشهد  
كذا إنْتَظار مع فراق من ابْتدي  
ويمكث في حال الجلوس كما بُدي  
ومن بعد ذا سلّم بهم لا تردد  
فكل فريق في اثنتين ليقتدِ  
فصل بكل ركعة ركعةً قد  
فأبطله والباقيين مع علم مفسد  
بكل فريق ركعة لم يزيد  
صلاةً صلاةً كل حزب ليفرد  
بكل فريق مع سلام مؤكّد  
وقيل يجب واكره لحمل المنكد

وإن شاء سلّم وحده وكلاهما  
وفي أولي ما زاد يأتّم أول  
وينتظر الأخرى وتنهض هذه  
وقيل إذا قاموا لثالثة معاً  
ويأتّم باقيهم به في الذي بقت<sup>(١)</sup>  
إلى أن يتموها بحمد وسورة  
وإن أمهم في فرض قصرٍ مكّماً  
وإن فرق الأقوامَ ياصح أربعاً  
فصح صلاة الأولين وفرضه  
وعن أحمد إن شاء صلى بلا قضا  
وجوزّ صلاة القوم خلف أئمة  
وإما يشا صلى صلاة كميّلة  
ويشرع فيها حملٌ خفّ سلاحه

(١) الأصح: بقيت

## فصل في شدة الخوف

ويرمون حال الضنك في كل وجهة  
ولا يجب استفتاحهم نحو قبلة  
وحظر هنا تأخيرها في المؤكد  
وكل مبيح للفرار فحكمه  
وإن يرتفع خوف المصلي أتمها  
صلاة بأمن ثم خاف أتمها  
ومن ظن خوفاً ثم صلى فلم يكن  
فإن عليه أن يعيد صلاته

على أي حال كان لا تتقيد  
في الأولى وإن واتي كغير الذي ابتدي  
وتأخير ماتجمع مع التلوجود  
كذا وفي الأولى خائف فوت ملحد  
صلاة أخي أمن ومن هو مبتدي  
صلاة أخي خوف مع العلم واجهد  
كما ظن أو مع مانع منه مؤطد  
ولو قيل فيه لا تعد لم يعد

## باب صلاة الجمعة

وجوز صلاة الخوف في جمعة متى  
وإياك والتفريط في جمعة بها  
ففي يومها يعطى المزيد لفائز

يكن كل حزب أربعين تسدد  
قد اختص رب الخلق أمة أحمد  
فينظره من غير كيف تقيد

يران على قلب القفول المبعد  
 مقيم بينيان صحيح ومهتدي  
 وخمسين يروى والثلاثة بُعد  
 لرغبته عنها إلى غيرها اشهد  
 وذو سفر لا قصر معه فقيد  
 ببعض القرى مع نقص عد مقيد  
 الرياح وأصوات الأذان المعوّد  
 لجمعتهم لا من مصلى بأوطد  
 ولا تجعلن منهم إماماً بأجود  
 سماع النداء وارو برجعة قصد  
 بغير سماع للنداء أو تحدد  
 يعيدونها ظهراً لنقص المعدد  
 وفي قرب بنيان من البر فاعقد  
 له القصر مع عبد بلا حتم اشهد  
 وعنه إذا ماكان عن إذن سيّد  
 بوصف ومن دبّرت كالقنّ فاعدّد  
 يدل عليه النص فقد التأطد  
 يؤمّون فيها غير عبد بأبعد  
 به كزوال العذر مع وسع مقصد  
 متى لزمته في القوي ليردد

وفي تركها من غير عذر ثلاثة  
 على الذكر الحر المكلف فرضها  
 وبالأربعين احكم بصحة عقدها  
 إذا كان لم يظعن بصيف ولا شتا  
 ومن كان في مصر مقيماً لحاجة  
 ومن هو عنها فرسخاً ذا إقامة  
 ومن هو منها حيث يسمع ان هدا  
 وقدّره من أطراف مصر اجتماعهم  
 فتلزمهم إن تم عدّ بغيرهم  
 فمن فرسخ للسعي أوجب وعنه من  
 وفي رنّص كالمصر تلزم مطلقاً  
 وتجميع دون الأربعين بقرية  
 وما شمل اسم واحد فهو قرية  
 وتجزية خنثى والنسا ومسافر  
 وعن أحمد أوجب على العبد مطلقاً  
 كذا ذو كتاب والمعلّق عتقه  
 ووجهان في ابن العشر لكنما الذي  
 ولا تنعقد الجمعة منهم ولا  
 وتلزم معذوراً أتاهها وتنعقد  
 ومهما أتى بالظهر من قبل جمعة

فان تتأتى<sup>(١)</sup> جمعة لزمت وإن  
 وتأخيرها أولى لغير مكلف  
 ومن لزمته لم يسافر بيومها  
 ومن قبله جوز وعنه لغزوه  
 تعذر فليأتى<sup>(٢)</sup> بظهر وهدد  
 بها ولهم فيها صلاةً بمحشِدٍ  
 بُعيدَ الزوال ان لم يخف فوتَ مقصد  
 وعن أحمد احظر مطلقاً لا تقيد

## فصل

### في وقت الجمعة

وميقاتها كالظهر لكن تجوز في  
 ويقضون ظهراً إن تفت كلها وإن  
 وقيل إذا ما أدركوا دون ركعة  
 وإن أدرك المسبوق تكميل ركعة  
 ويأتي بظهر مدركٌ دون ركعة  
 وقيل ومع قصد الفتى قيل جمعةً  
 ومن يتعذر للزحام سجوده  
 ويشرع في الأخرى إذا خاف فوتها  
 فإن لم يتابع أو تلا غير ساجد  
 ويأتي بأخرى بعدهم تجزِ جمعة  
 أو ان صلاة العيد بل سادساً قد  
 تفت غير جزء تمموها بأوطد  
 يتمونها ظهراً وقيل بل ابتد  
 ليأت بأخرى بعدهم تتشيد  
 إذا ما نوى الظهر ابتداءً بأجود  
 وقد قيل أبطل ظهره ثم يبتدي  
 ففوق أخ أو بعدهم مره يسجد  
 ويأتي بأخرى مكمل الجمعة اشهد  
 ليعذر بجهل وليُعد مع تعمد  
 لساجد جهل لاحق في التشهد

(١) الأصح: فان تتأت.

(٢) الأصح: فليأت.



وعنه يتم الظهرَ أو يتدي بها  
ولا تشتطُ إذن الإمام لجمعة  
وعنه بغير المصّر حسبُ وعنه بل  
وشرط فروض الخطبتين بلا مرا  
فان نقص التعداد قبل كمالها  
كذا إن يضق مع نقصهم بعد ركعة  
كذا إن صد عن غير القيام ليعمد  
وعيد ولا استسقاء في المتأكد  
يجوز ولم تلزم بلا إذن اشهد  
وكل الصلاة الحتم من عدد طد  
ليستأنفوا في وقتهم جمعةً قد  
بوجه وإلا الظهر تبدي بأجود

## فصل في خطبتها

وفي وقتها اشط خطبتين أمامها  
وعن أحمدٍ جوز لعذر تعدداً  
ووعظ وأن يقرأ ولو آية وأن  
فإن نقصوا يسكت ويني لعودهم  
ويشترط ما بين الصلاة وبينها  
ونذب له طهرُ تمام وصححنُ  
وإن يخطب المرء الإمام بأبعد  
وشرطهما حمدُ الإله الموحّد  
يصلي على الهادي وعدّ كما ابتي  
قريباً ويستأنف لفصل مبعد  
وما بين أجزاء التوالي بأجود  
من الجنب التالي بإثم بأوطد

## فصل في صفة أفعال الخطيب

وخطبته ندب على مُشْرِفٍ وأن  
إلى منتهى التأذين وهو الذي به  
ويسعى البعيدُ الدارِ من وقته الذي  
وعنه بما قدسَن عثمان قبله  
وقائماً اخطب فيهما الناسَ واعتمد  
وعن أحمد شرطُ قيامك فيهما  
وللخطبة اقصر وادعُ فاعمم وخصَّصنُ  
وصل بجهر ركعتين اقر جمعة  
وبعدهما اركع ركعتين أو اربعاً  
يسلّم فيجلس والمحمياً ليردد  
تعلق حظرُ البيع والسعي أوجد  
يظن به إدراكها مع تشهد  
وعن أحمد بل بالزوال فقيّد  
على سيفٍ او قوسٍ وبينهما اقعّد  
وقيل جلوس الفصل أوجب فبعد  
ولا تعبثن فيها وتلقاك فاقصد  
في الأولى وفي الأخرى التي بعدها اسرد  
وإن زدت ستاً تلك سنة مقتد

## فصل

### في جواز جمعات في بلد لعذر

وَجَوِّزُ لْجَمْعَاتِ بَعْدَرٍ بِأَوْكَدِ  
وَقِيلَ الَّذِي اخْتَصَّتْ بِإِذْنِ إِمَامِنَا  
وَإِنْ تَجْهَلُ الْأَوْلَى فَظَهْرًا لِيَفْعَلُوا  
وَوَجْهَيْنِ هَلْ يَقْضُوا أَيَا صَاحِ جَمْعَةً  
وَمَنْ يَقْتَنِعُ فِي يَوْمِ عِيدِ وَجَمْعَةٍ  
وَقَدْ قِيلَ فِي التَّجْمِيعِ فَرَضُ كِفَايَةٍ  
وَضَعْفُ إِذِ الْإِجَابِ إِنْ حَظَرُوا فَقَطْ  
وَأِلَّا فَصَحَّ مَا بِالْأَحْرَامِ تَبْتَدِي  
وَعِنْدَ التَّسَاوِي الْمَطْلُوقِ الْجَمْعَةَ أَرْدَدِ  
كَذَلِكَ إِنْ تَنَسَى (١) فَخَذَ ثَمَّ قَيْدِ  
أَوْ الظَّهْرَ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْكَيْفَ أَوْرَدِ  
بِسَابِقِ فَعَلٍ مِنْهُمَا فَلِيَجُودِ  
لِلْإِجَابِ فِي حَقِّ الْإِمَامِ بِأَوْكَدِ  
وَفَعَلُهُمَا أَوْلَى بَغَيْرِ تَقْيِيدِ

(١) الأصح: ان تنس.

(١) الأصح: يقضون.

## فصل في غسل الجمعة

ويشعر طهر يومها قرب قصدها  
وتبكير ماشٍ مدنٌ لإمامه  
ويدعو ويقرأ سورة الكهف مكثراً  
ولا يتخطى الناس إلا إمامهم  
ويحرم دفع الغير عن بقعة له  
لغير وكيل قد تقدم حافظاً  
ولا تُكرهن للمؤثرين قبوله  
ووجهان في رفع المصلي وإن يعد  
وفي الركعتين أوجز إذا كنت داخلاً  
وذاكر فرضٍ فات عند دخوله  
ومبتديء النفل اتركه بجلوسه  
وستتها كالظهر من قبلها أبو الوفا  
وفي الخطبة احظر في الأصح تكلماً  
وجوّز لتحذير الضرير من الأذى  
وفي رد تسليم ووجهان في الذي  
وفي جلسة واكره عطا سائل إذا

وطيبٌ وتنظيفٌ ولبسُ المجدد  
يصلي ويكثر من فنون التعبد  
الصلاة على خير الأنام محمد  
وراء مكاناً خالياً في المؤكد  
ويكره إثارة المساوي بمقعد  
ومن يجلسن في معبر الناس يعتد  
وغيرهم بالسبق أولى بأجود  
لموضعه من قام للعذر يردد  
عقيبَ شروع الخاطب اخصص بمسجد  
ليأت به يكفيه عن متعدد  
على منبر للأقربين وأبعد  
بنٌ عقيل سنة بتأكد  
لغير إمام أو مجاوبه قد  
وقولين تشميت لمن عطس امهد  
تكلم في وقت الدعاء المزيّد  
ومسنون الذكر الخفي لبعد

## باب صلاة العيدين

وإنَّ صلاة العيد فرض كفاية وفي كل حال من أباهَا لرغبة ومن قيد رمح مبتدا وقت فعلها وإن لم يحط بالعيد علماً بيومه وتأخير فرض الفطر والأكل قبله ومغتسلاً بكَر إليها وماشياً ومن أم أحر مخرجاً لاجتماعهم وليس بشرط عدة وتوطنن وتكره في البنيان من غير حاجة ويشرع أن يستخلفوا من يؤم من فإن خطبوا أثنوا وإلا فأربعاً ولا بأس في أن يحضر العيد نسوة وبادر إلى الصحرا لتفعلها بها وللعيد فافهم لا تؤذن ولا تقم فكبر لإحرام وستاً عقيب ما

وعن أحمد بل سنة بتأكّد فقاتله حتى يرعوي بالمهند إلى أن تزول الشمس بعد التأكيد إلى أن تزول الشمس صلوا من الغد وعكسهما في النحر سنة مرشد بتحسين زيّ في سوى أول عد ومعتكفاً يبقى ثياب التعبّد وإذن إمام في الأصح المؤكد وليس بمكروه لعذر بمسجد تخلف في مصر لضعف كشهد بقول وأسقط فرض عيد بما ابتدي بلا زينة واكره لخود بأوكد وبالفرض قبل الخطبتين ليبتدي وقول الصلاة اشعره جامعة قد به استفتحوا ثم استعدّ بعدُ ترشد

وخمساً فكبر بعد تكبير نهضة  
وخذ كلما كبرت في الحمد والشا  
وتقرأ في الأولى بسبح وبعدها  
وكبر في الثنتين قبل قراءة  
وبعد الصلاة اخطب هنا مثل جمعة  
ولا يجب التطهير في ذا ووحدة الـ  
وتستفتح الأولى بتسع مكبراً  
فان كنت في فطر فبئ زكاته  
وما زاد في التكبير والذكر بينه  
ولا نقض تكبيراً بفوت محله  
ولا تتشاغل قبلها في مكانها  
ومدركها يأتي بها بصفاتهما  
أو اثت بتسليمين غير مكبر  
وعند رجوع من مصلاه جائز  
وليلتي العيدين كبر وإنه  
إلى أن يتم الخطبتين إمامه  
وفي قصد فرض العيد أعلنه ماشياً  
وفي يوم تعريف فكبر معظماً  
وفي النحر بعد الظهر إن كنت محرماً  
إماماً ومأموماً وعنه ومفرداً

لثانية مع كلها رافع السيد  
وصل على خير الهداة محمد  
بغاشية جهراً بغير تلدد  
وعنه بقرآن الأخيرة بتتدي  
وبينهما لا قبل في وجهٍ اقعده  
إمام وتعداد كنصت بأوكده  
وثانية بالسبع فاحسب وعدد  
وإن كنت في أضحي فللنحر رشده  
مع الخطبتين احفظ تشد ندب مرشد  
وقيل بلى قبل الركوع اقضه قد  
بنفلٍ ولا مابعدهما فيه تهتد  
كقاضٍ وعنه أربعاً فاقض واسرد  
وعنه يخير بين مثنى وأزيد  
تنفله من شاء فليتعبده  
بليلة عيد الفطر أولى فوكد  
وعنه إلى أن يخرج افهمه ترشد  
وفي كل عشر النحر غير مقيد  
عقيب صلاة الفجر شفعاً تؤيد  
وفي آخر التشريق كل ليحدد  
عقيب صلاة الفرض لا النفل قيد

وبعد صلاة العيد وجهان ثم إن أردت فأقض مظهراً أو بمسجد  
وإن صلت الأثنى مع القوم كبرت بخفض كذا في المنتقى ان تفرّد

## باب صلاة الكسوف

وليس كسوف النيرين بموجب فلا تسمع التهويل من كل مفترٍ وصل صلاةً للكسوف فإنها هما ركعتان الجهرُ يشرع فيهما ومن زمن يبدو الكسوفُ زمانها وليس بمسنون قضاها متى تفتُ بأم الكتاب اقرأ وزهراويها التي وأحسن ركوعاً قدرَ مائة سبحةٍ وخذ آل عمرانَ اتلها أو بقدرها وفي السجدين امكثُ كما كنت راکعاً وأم الكتاب اقرأ وآي النساءِ أو وفي الرفع فاتلُ الحمد وأت عقيبها وتركع في الأخرى وتسجد دون ما ونادٍ لها كالعيد موضعَ جمعة

لأمر سوى تخويفنا والتهدد وكذب بأحكام المنجمِ واردة لأثبت ما يروي لنا كل مسند نهاراً وليلاً من جميع ومفرد إلى حين تكميل الضياء المعوّد كذا فعلها في وقت نهيٍ بأوكد أو اقدرُ قدرَ ذلك واقصد وبالحمد فاقراً عند رفع المحمد وفي الثاني فليركع دُوين الذي ابتي وتنهضُ للأخرى نهوضَ تجلُدُ بمقدارها واركع ركوعك تهتدِ بمائدة أو قدرها المتعدد مضى واثت بالتسليم بعد التشهد وفي الذكر والقرآن مع فقدتها اجهد

ولا تبتيدي إن زال سلطانُ كاسف  
وإن تركعن ستاً أجز وثمانياً  
وإن تر يوماً مع صلاة جنازةً  
كذلك في مبدا زمانِ فريضةٍ  
وفي الأمن مع تأخير ميت فقدمنُ  
وإن يجتمع معه كسوفٌ فقدم  
وقدم على الوتر الكسوفَ وإن يفت

كبعد الجلا واقصر متي زال ترشد  
ودائمٌ زلزال فصل له قد  
صلاة كسوف بالجنازة فابتد  
وآخره مع فوت ضر المفقد  
عليه صلاة الفرض في المتأكد  
الكسوف بأمن الفوت في الفرض تهتد  
به فعلٌ وتر سوف يقضي بأوطد

## باب

### صلاة الاستسقاء.

أيا أمة الهادي أما تنتهون عن  
وذلك عُقبى الجور من كل ظالم  
تعم بما تجني العقوبة غيرنا  
كفى زاجراً للمرء موتٌ محتم  
ونار تلظى أوعد الله من عصي  
فقم عند حبس القطر في الناس واعظاً  
إذا خفت فوت الزرع والجذب في الربى  
ويشرع تنظيف وترك تطيب  
ويخرج بعضٌ من مظالم بعضهم

ذنوب بها حبسُ الحيا المتعود  
وعُقبى الزناثم الربا والتزيد  
هنا وغداً يشقى بها بكل معتد  
وقبر وأهوال تشاهد في غد  
فمن خارجٍ بعد الشقا ومخلد  
وخوفٌ ومرهم بالمتاب وهدد  
تهياً وميقات الخروج لهم عد  
وإصلاح مخفي السرائر أكد  
ويستغفرون الله من كل مبعد



بإخباتِ ذي تقوى وذل ملهد  
 وأهل النهى والسن من كل أرشد  
 كفتيانهم ثم العجائز أشهد  
 فكلهم يبغون لطف التعمد  
 تُكَبَّرُ ثم اخطب إذا خطبة قد  
 وقيل بحمد الله في الخطبة ابتد  
 تَخِيرُ وعنه ادعُ وعن خطبة حد  
 وفيما به يرجو الغياث ليجهد  
 ويأمر باستغفارهم والتفقد  
 ويرفع كف المستغيث المجهد  
 دعاء غريقٍ في دُجى الليل مفرد  
 وفاتح باب للمطيع ومقتد  
 فادعُ واسعَ الفضل واجتدِ  
 قنوط الفتى خسراؤه فادعُ تهتدِ  
 قريبٍ مجيب بالفواضل مبتدي  
 سواك يزيل الأزل في الماحل الصد  
 فلا تطردنَّا عن جنابك واسعد  
 إجابته ياغير مخلف موعد  
 فحاشاك من رد الفتى فارغ اليد

فحين ينادي بالخروج يبادروا<sup>(١)</sup>  
 ويتبعه أهل الصلاح جميعهم  
 وجوز وقيل اسنن خروج صغارهم  
 وبادر إلى الصحرا بهم متضرعاً  
 فصلُّ بهم كالعيد جهراً وعنه لا  
 لخطبة عيد بافتتاح مكبِّراً  
 وعنه اخطبَن قبل الصلاة وعنه بل  
 وكثُر على الهادي الصلاة بها تصب  
 ويستغفر الله العظيم لنفسه  
 ويخضع نحو الأرض بالطرف خاشعاً  
 ويدعو دعاء المخبتين بقلبه  
 فان الذي يدعوه يرزق من عصى  
 ولكنما صدق الرجاء مفاتح الخزائن  
 ولا تقنطن من رحمة الله إنما  
 وقل بانكسارٍ قارعاً بابٍ راحم  
 ألهي أتى العاصون بابك مالهم  
 إليك فررنا من عذابك رهبةً  
 دعوناك للأمر الذي أنت ضامن  
 إليك مددنا بالرجاء أكفنا

(١) الأصح: يبادرون.

ويدعو بغيث مغدق متدفق  
ويستقبل البيت الحرام محولاً  
ويبقونه أو ينزعوا<sup>(١)</sup> مع ثيابهم  
فان منعوا ثنوا بيوم وتلثوا  
وإن طلبوا أن يخرجوا بانفرادهم  
وصل لشكر الغيث من قبل مخرج  
وقولان في إذن الإمام لخارج  
ويشرع أن يضحوا لأول غيـثهم  
ويشرع الاستسقا لغور مياھنا  
ويشرع الاستسقا لريان ناهل  
ويحسن أن يستسقي الغيث بالذي

يروِّي ظمَاءَ الْهَضْبِ وَالْمَتَوَهَّدِ  
يَمِينِ رِءَاءِ نَحْوِ يَسْرَةٍ مُرْتَدٍ  
وَيَدْعُو فِي الْاِسْتِقْبَالِ سِرًّا لِيَجْهَدَ  
وَلَا يُمْنَعُ الذَّمِّيُّ لَكِنْ لِيُفْرَدَ  
سَوَانَا بِوَقْتِ خَشْيَةِ الْفِتْنَةِ اصْدُدْ  
فِي الْاِقْوَى كَمَا بَعْدَ الْخُرُوجِ بِمُفْرَدٍ  
وَنَادِ الصَّلَاةُ اِنْ شِئْتَ جَامِعَةً قَدْ  
وَيَطْهَرُوا مِنْ رَحْمَةِ الْمَتَغَمِّدِ  
وَيُشْرَعُ الْاِسْتِصْحَاءُ خَوْفَ التَّزْيِيدِ  
لِيَسْقَى بِقَطْرِ مَجْدِبِ ظَامِيٍّ صَدِيٍّ  
يُشَارُ اِلَيْهِ بِالصَّلَاحِ الْمَوْئِدِ

---

(١) الأصح : ينزعون .

## كتاب الجنائز

خذوا هبةً في الزاد فالموتُ كائنٌ  
فما داركم هذي بدار إقامة  
أما جاءكم عن ربكم وتزودوا  
فما هذه الأيام إلا مراحل  
ومن سار نحو الدار سبعين حجةً  
فما الناس إلا مثلُ سَفَرٍ تتابعوا  
وفي السقم والآفات أعظمُ حكمة  
ينادي لسان الحال جدُّوا لترحلوا  
أتاك نذير الشيب والسقمِ مخبراً  
ولا بأس شرعاً أن يطبَّك مسلمٌ  
وإن مَرِضتْ أنثى ولم تجدوا لها  
ولا بأس في تعليقة والرُقَى بما  
وترك الدوا أولى وفعلك جائز  
ورجح على الخوف الرجا عند يأسه  
ويشروع للمرضى العيادةُ فأتهم  
فسبعون ألفاً من ملائكة الرضى  
وإن عاده في أول اليوم واصلت

فما منه من منجى ولا عنه عند  
ولكنها دارُ ابتلا وتزود  
فما عذرٌ من وافاه غيرَ مزود  
تقربُ من دار اللقا كل مبعد  
فقد حان منه الملتقى وكأن قد  
مقيمٍ لتهويم على إثر مغتد  
ميقظة ذا اللب عند التَّفَقُّد  
عن المنزل الغث الكثير التتكد  
بأنك تلو القوم في اليوم أوغد  
وشكوى الذي تلقى وبالحمد فابتد  
طبيباً سوى فحلِّ أجزه ومهد  
تعقَّلت معناه وعن مبهم ذد  
بما لم تيقن فيه حرمة مفرد  
ولا قِ بحسن الظن ربك تسعد  
تخض رحمة تغمر مجالس عود  
تصلي على من عاد ممسى إلى الغد  
عليه إلى الليل الصلاة فأسند

فمنهم مغبياً عدٌ وخفف ومنهم  
 ففكر وراعٍ في العيادة حال مَنْ  
 وذَكَر من تأتي وقوُّ فؤاده  
 ونَدَّ بماء أو شراب لسانه  
 ولا تضجرن بل إن تكلم بعده  
 ويس إن تتلى (١) تخففُ موته  
 ووجَّهه عند الموت تلقاء قبلة  
 وملبوسه فاخلع وليِّن مفاصلاً  
 ومستتراً للغسل ضعه موجهاً  
 ووفِّ ديون الميت شرعاً وفرقن  
 إذا بانخساف الصدغ أيقنت موته  
 ولا بأس في إعلام خلٍّ وصالح

الذي يؤثر التطويل من متوود  
 تعود ولا تكثر سوى لا تنكد  
 ومُر بأن يوصي إذا خفت وارشد  
 ولقَّنه عند الموت قول الموحّد  
 فعاود بلفظ واسأل اللطف واجهد  
 ويرفع عنه الإصرُ عند التلحد  
 فان مات غمَّضهُ ولحييه فاشدد  
 وضع فوق بطن الميت مانع مصعد  
 ومنحدراً تلقاء رجليه فاعمد  
 وصيةً عدل ثم تجهيزه اقصد  
 وميل انفه مع فصل رجليه واليد  
 وأنسابه واكره نداءً وشدد

## فصل

### في غسل الميت

وسارع إلى التجهيز فرض كفاية  
 فجدُّ فأدنى ثم أدنى مناسب  
 وعن أحمد قدم على الجد لا أبٍ

فقدّم وصياً بعده الأب فاعدد  
 فموليُّ فأدنى أقربيه كما ابتدي  
 هنا كالنكاح الإبن وابدأ بسيد

(١) الأصح: ان تتل.

مضوا وأولو الأرحام من بعد فاقصد  
 الأمير وذو فسق من القوم أبعد  
 يلين وصياً مثل مامر عدد  
 إذ غسلا مولى وزوجاً بأوكد  
 على أشهر القولين زوجاً كسيد  
 مع الأمن والوجهين في السبع أورد  
 ويغسل ذو التمييز في المتوطد  
 ولا لفتى في غسل خرد محتد  
 كذلك خُنشى مطلقاً في المؤكد  
 بالآخرى بلا مس وحيز أبعد  
 على يده ثوباً لغسل معود  
 فان لم يوارَ وارِ تغييب مفسد  
 وغير معين باعدن ثم جرد  
 وغسلك تحت السقف أو سترأ اشهد  
 وللبطن فاعصر وارفقن لا تشدد  
 وفي واسع الكمين غسل بأبعد  
 بكف ونجيه وعن عورة حِد  
 بيمن وسَمِّ وانو شرطاً بأجود  
 ونظفهما واتمم وضوء التعبد  
 وبالأيمن ابدا ثم للأيسر اقصد

فقدمه في أمر الرقيق على الألى  
 وبعد وصي في الصلاة فقدم  
 وأدنى نساء الخود أولى بغسلها  
 وسريّة مع زوجة غسّلن كذا  
 وقدم على الأنساب في غير غسلها  
 ومن دون سبع مات فالغسل مطلق  
 وفي قولٍ اكره للفتى غسّل طفلة  
 ولا حق في غسل القريب لمرأة  
 ويمم ميتاً بين صِنْفٍ مُخَالِفٍ  
 وصبّ عليه الماء فوق قميصه  
 ويختار مجد الدين لفة غاسل  
 وذا الكفر لا تغسل ولا تدفنته  
 عورة غير الطفل أوجب لسترها  
 ويشرع ستر الميت عن أعين الورى  
 وقربّه من حال الجلوس برفعه  
 وكثّر لصب الماء ليذهب بالأذى  
 ولف لتنظيف النجاسة خرقة  
 وتعميمه بالما اشترط وبخرقة  
 ولا تدخلن الماء فاه وأنفه  
 ومن رغوّة الصدر اغسلنه جميعه

ثلاثا فإن لم ينق أو بان خارج  
إلى منتهى سبع وفي كل غسلة  
وفي الآخر الكافورَ وضعه فان بدا  
بقطن فان يخرج فطين وقيل لا  
بُعِيد ثلاث ثم من بعد لفة  
ولا بأس فيما احتجت في غسله من  
ويكره تسريح الشعور بأوطد  
وفي أحد الوجهين تحلق عانة  
ولا تختنن الميت من غير مريه  
وإن وجد الماء قبل دفن مُيِّمٍ  
ويضفر شعْرُ المسلمات ورائها  
وبالماء والسدر اعتمد غسل محرم  
وكفنه في ثوبه مع كشف رأسه  
وَعَسَلَ شهيد الصف دع غير مجنب  
وإما تمت قبل انقضاء محيضها  
ونحّ سلاحًا والجلودَ عن الفتى  
ومن لم يغسل لم يصلّ عليه في  
وغسل وصل ان طال منه بقاؤه  
كذا مترد أو بزحم ورفسة  
ومن مات في الهيجا وأبهم أمره

فَغَسَّلَ إلى الأتقى وبالوتر جدد  
فقلّبه وارفق وامسح البطن باليد  
إذا بعد سبع مخرج الميت فاسدد  
تغسل ووض بعد غسل الأذى قد  
عن المبتدي فاصفح وعنه المصرد  
الخلال وأشنانٍ وماء مصخد  
وشاربه والظفر والإبط فاحدد  
وما بان منه الفُعة معه ولحد  
وعن قلع مافي قلعه مثله حد  
فَغَسَّلَ وبعد الغسل من توط جدد  
ثلاثا وبعد الغسل نشف وجود  
وفي كل حال عنه للطيب بعد  
ورجليه يبعث محرماً بعث موحد  
وعذر النساء من قبل طهر بمبعد  
فغسل لموت لا لحيض فقيّد  
وكفنه في الباقي وجوباً بأوطد  
الأصح وإن صليت طار الأذى ابعده  
وإن منه أفعال الأصحاء توجد  
وعود سلاح وقت حربٍ لجحد  
ومقتول ظلم في الأصح المؤكد

ومقتول حيدٍ أو قصاص ومن بغى  
 وكمل وظائف كل ميت سوى الذي  
 ويمم لفقد الماء أو خوفِ بطئه  
 وإن جاء سقط بعد أربع أشهر  
 وما يصلح اسماً للرجال وللنساء  
 وغسل وكفن بعض ميت مغيب  
 ويُختار للغسل الأمينُ وعالمٌ  
 ولا تفسح سرّاً يؤثر الميتُ كتمه  
 فغسل كذا المجهول في دارنا اعدد  
 ذكرت شهيداً كان أو غيره اشهد  
 ومن إن تغسله من الماء يفسد  
 فغسل وصل وادفن قبل ذاقد  
 فسم به الطفل الصبي تقيد  
 وصل عليه مثل رجل بأوكد  
 بأحكام تغسيل ولو بتقلد  
 سوى ذي فجور وابتداع معود

## فصل في تكفين الميت

وتجهيز ميت خذه من رأس ماله  
 فان كان ذا فقر فمن مال منفق  
 وإن مات مع سفرٍ وأسرى يجهزوا  
 وواجبه ثوبٌ يلف جميعه  
 ويشرع في بيض ثلاث بسطتها  
 وحنطه فيما بينها واجعلن على  
 وطيبه كلاً أو مغابنه وفي المنافذ  
 وكفنه وابدأ باليسار وفوقها  
 وقدم على كل الحقوق وأكّد  
 عليه وجوباً غير زوج مبعّد  
 ومن موضع الايجاب من ينو يردد  
 وقيل ثلاث بل مع الدين أفرد  
 طباقاً بطيب والدثار فجود  
 ملفف قطن بين ألييه واشدد  
 إلا العين من كل مسجد  
 اليمين كذا الأطراف منها فعقد

بلحد ودع أكفانه لا تقدد  
والانثى خماراً مع لفافةٍ ازدد  
ويكره في شَعْرٍ وصوفٍ ملبّد  
ووجهان في الأنثى وللعدم أفرد  
وابريسمُ الأنثى إذا لم تشدد  
ثلاث ومع دين يهي لا تزيد  
أجز والا امنع رضى وارثٍ قد  
سواه وحظُّرُ الحلّي غير مقيد  
وبالعشب فاسترن إن سوى العشب تفقد  
لفاحشة كالعدام الحي ترشد  
بمال سبيل بل لدفن ليسعد  
فأكفانه إرثٌ بغير تقيد  
وإن جهلوا فاصرف لآخر تهتد  
لحل وأثار الرضى والتعبّد  
ولو أنها ملك لميت بأجود  
وتقبيله فعل المحب المزود

وما عند رأس الميت وفر وحلها  
ويكفي قميص مع لفافٍ ومثزر  
ومقداره عرفاً كملبوس عيده  
ويحرم في إبريسم لذكورنا  
ويكره بالإطلاق كل ملوّن  
وفي واحد أولى لطفل وطفلة  
وإن يرض ميت بالعتيق وواحد  
وجوز ولا تسنن مخيلاً لواجد  
ويحرم أيضاً في الجلود لنزعها  
فان لم تجد مايسر الكل فاسترن  
ولا تجب المختار تكفين ميتة  
وإن فقد الميت الصريع لحادث  
وفاضل ما يحيى لميت لرته  
ولا بأس أن يجبي الفتى كفنأله  
وللحيّ أولى لا اضطرار وسترة  
ولا تمنعن من رؤية الميت أهله



## فصل في الصلاة على الميت

وكالخمس إلا الوقتَ أشراطُ هذه  
وقدم إذا لم تخشَ كل فريضة  
وحذو صدور القوم من أمِّ قَلِيْقِفْ  
وسوِّك وسوِّ القوم في المتأكد  
ويشعر تكميلُ الصفوف ثلاثةً  
وخيرهم تلقا الإمام فقدمن  
كذا ان دفنوا في القبر عند ضرورة  
فقدم وصياً فالأمير فوالداً  
وقدم على الأنساب زوجاً بأوكد  
وأربع تكبيرات عدد مصلياً  
فكبر لإحرام إذا ثَمَّت استعد  
ومع كل تكبير يديك ارفعنهما  
بثانية وادع بثالثة له  
وكبر وقف نزرأ لتدعو وعنه لا  
فأركانها ذي السبعُ أجمعها فان  
وتابع إلى خمس إماماً مكبراً

وتغسيه والفرد يكفي بأوطد  
عليها ومع فجر وعصر بها ابتد  
وأوساط نسوان ليحذى ويقصد  
وعنه حذا راسِ الفتى وسط نهدي  
وإفراد كل منهم بتعبُد  
وقيل صبياً أخرن بعد خرد  
إلى قبلة واحجز بشيء وحدد  
فالابن فذا التعصيب بالقرب قيد  
وفي الدفن أيضاً قدمه بأجود  
قياماً على ميت بتكبير مبتد  
وفي الأضعف استفتح وبالحمد فاسرد  
وصل على الهادي صلاة التشهد  
بما جاء أو ماوافق الحال تقتد  
وسلم يميناً حيث لا تتزيد  
تخلُّ بشيء في صلاتك تفسد  
وعنه إلى سبع وعن امتنع قد

وان يتتالوا فابلغ السبع محسناً  
ومن فاتته التكبير يقض متابعاً  
فان سلم المسبوق لم يقضه يجز  
وصل على قبر إلى الشهر فائتاً  
وصل إلى شهر على الغيب ناوياً  
وفي طرق المصر امنعها تحتماً  
وأوجه مع فقد الصلاة على الفتى  
ومن غل فامنعه وقاتل نفسه  
وصل على كل العصاة سواهما  
وأعضاء حي قد أبينت فوارها  
وإن يختلط أهل الصلاة بغيرهم  
وصل ان تشا من غير كره بمسجد  
وان خيف من وضع على الميت حرمن  
فان يكنن غير النساء فأوجبن  
ويكره<sup>(١)</sup> لمن صلى الصلاة مكرراً

فان خفت تنقيصاً عن الأربع ابتد  
وقيل كما قد فات لا تتصعد  
وعن أحمد ما إن يجوز فأفسد  
وقيل متى لم يبل ميت فجود  
في الاولى سوى خلف مع غير مبعد  
وفي جانب مع الانفصال بأجود  
من الدفن فاحسب لا النوى في المجدود  
صلاة إمام الوقت أوقومه قد  
وخرج لا في ذي كبائر معتدي  
فقط وكميت بعضه في المؤكد  
فجهز وصل وانو أهل التعبد  
وبين قبور حرمن في المسدد  
ولا كره مع وضع انتظار الملحد  
عليهن إن يفعلنها فعل أمجد  
ووضع لها من بعد دفع على اليد

(١) الأصح: ويكره.

## فصل في حمل الميت ودفنه

وفي حمله الترييع قد سن فاختمن ويحسن ما بين العمودين حملها وأفضل مايمشي أمام جنازة فان كان معه منكر لم يطق له ويكره تعجيل الجلوس لتابع ويكره رفع الصوت في السير مطلقاً ولا ينهضن إن تأتته وهو جالس وخمر بثوب قبر أنثى لدفنها وباللبن اسدّد والحجارة لحدّ ولا تدخلن مامست النار قبره وسم كذا فوق اليمين مقبلاً وتدخل أنثى من توصي به لها ومن بعد هذا فالأجانب لا النساء وحثي تراب القبر لا الغير سنة ونص على التعميق للصدر أحمدً وواجبهُ مايمنع الريح عادةً

بآخره طراً وبالأيسر ابتد وفي النقل فليسرع بها غير مفسد وراكبهم من خلف غير منكّد زوالاً فلا يتبعه واحظر بأوكّد الجنازة قبل الوضع من فوق أكتد كذاك اتباع بالبخور ليردد ومن عند رجل القبر ان سهل اورد وفي اللحد فادفن إن تهيا فتهتد ومن قصب ان تسعفنه تجودّ ولا خشباً واكره كتابوت ملحد على ملة الهادي الشفيح محمد فمحرّمها فالزوج واعكس بأبعد على أصلح القولين بالأصلح ابتد لحاضر دفن ثم للدفن جودّ وتمم محفوظ ومع بسطة اليد ويمنع من سيل وسبع معودّ

على القبر حتى الدفن حسن وأسعد  
ولا تسطحن وارششهُ بالماء تقتد  
فطينه والتجصيص والكلس بَعْدِ  
ويجلسَ أو يكتب وميلة مسند  
وعن لثمها والأخذُ من تربها ذِدِ  
إذا مر فيما بينها اسنن بأجود  
عليه وقيل ان يرج يشقق ويفرد  
بها القبلة استدبر وفي الدفن أفرد  
القبور وأهدى البر ينفع من هدى  
يهيا ويلقى مثقلا في المزيد  
بلا مثلة عنها غنغ فوقه اردد  
وراع بقاء الحي تُرعَ وتحمد  
وأكلك له بل أطعمنه وأممد

وإن قام أهل الميت أو مسعد لهم  
ورفعه فوق الأرض شبراً مسنماً  
وإن شئت بالأحجار علم وإن ترد  
ويكره أن يوطا عليه ويبتنى  
ويكره تطيبُ القبور وسرجها  
وخلعُ الفتى نعليه إن لم يخف أذى  
وإن حامل ماتت ليسط قوابل  
وذمية ماتت بحمل لمسلم  
ولا كره في الأولى لتالٍ تلا على  
ومن مات في فلك تعذر دفنه  
ومن مات في بئر وأعى خروجه  
فان لم يكن عنها غناً فاخرجنه  
ويكره تكليف المصاب طعامنا

## فصل

### في حكم نقل الميت ونبشه

كذا لصلاة أو لستر بأبعد  
له قيمة عرفاً لمضنى ملدد  
كجوهره للأجنبي المبعّد

وينبش مع أمن لغسل وقبلة  
وينبش أيضاً حين يسقط فيه ما  
كذا الكفن المغصوبُ أو بلغ مثن

يشق لاجراج الثمينة جوفه  
 بقيمتها عدلا فان لم تشقن  
 وإن يكن المبلوع من صلب ماله  
 وجوز لنقل نبشه خيفة الأذى  
 ويكره نقل الميت من غير حاجة  
 وما لمعير قبل يبلى ووارث  
 ولم أر في الأصحاب من بين البلى  
 وقد قيل يعطى من تراث الملحد  
 لغير صبور للبلى والتبدد  
 فوجهان فيه إذ لو ارثه بدي  
 وتقريبه من صالحين ومحتد  
 ومن موضع الغصب احمينه وأكد  
 بالأرض انتفاع لا ولا النقل فاصد  
 وقد ذكر الجوزي بلا لحمه قد

## فصل

### في زيارة القبور وتعزية المصاب

ويشرع للذكران زور مقابر  
 ويهدي إليهم ماتيسر فعله  
 وما قد روي عند المزور يقوله  
 وتعزية المرء المصاب فضيلة  
 فعن مسلم للمسلم ادع معمما  
 وتعزية الذمي قولين خذ لها  
 ولا بأس في لبس لقصد علامة  
 وكل بكاء ليس معه نياحة  
 ويحرم شق الجيب واللطم بعده  
 ويكره في أولى المقال لنهد  
 من البر والقرآن ينفع من هدي  
 فكم مرسل قد جاء فيه ومسند  
 ومن أجلها من يجلس اكره وقيد  
 وعن كافر للمسلم ادع فأفرد  
 وقل لائقاً بالحال قول مسدد  
 وتغيير زي الساخط اكره وشدد  
 ولا ندب الآتي به غير معتد  
 النياحة مع ندب وأشباهاها اعدد

ويكره تأذينٌ لنعي معمماً  
وقال أبو يعلي يُلقنُ ميت  
ونذب جلوس المؤمنين حذاءه  
ويسأل في القبر الفتى عن نبيه  
فمن ثبت الله استجاب موحداً  
وتلك لعمري آخر الفتن التي  
فنسأله التثبيت دنيا وآخرًا

ألا مات زيد لا لأهل التودد  
ودل عليه بالحديث المؤيد  
كنحر جزورٍ بين باكٍ ومسعد  
وعن ربه والدين فعل مهدد  
ومن لم يثبت فهو غير موحد  
متى تنج منها فزت فوزاً مخلد  
وخاتمة تفضي بفوز مؤيد

## كتاب الزكاة

وخذ علم أحكام الزكاة نظيرةً وحسبك في تفضيلها نفعٌ غيره وفرقة ما يهوى امثالاً ببذلها لستة أصناف من المال فرضها وما أخرجت أرض مكياً ومعدنٌ وفي بقر الوحش اثنتان وفي الطُّبَا على كل حر مسلم تم ملكه وقولان في المرتد في حال ردة وإن قيل لم يملك بتملكه فخذ ومن بعضه حرٌّ يزكي نصيبه ونقص يسير من نصابك مهدرٌ ولا شيء في مال المكاتب ومن يصر ووجهان في مال المضارب شائعاً وإن ثقبضن دين المليء فزكه كأجرة دار أو صداق وخلعة وقولان في غير المليء وضائعٌ

الصلاة بآيات الكتاب الممجد بقهر هوى وسواسه لم يردد يفك الفتى سبعين لحيٍ مفند مسامة أنعام وأثمان نقد وعرض وشهد من جنى النحل موجد احتمالٌ وفي المشهور خذ من مؤكد نصاباً كمياً حولاً اكمله واقصد وعن مال قنٍ والمدبّر أبعد زكاة الذي يحويه من مال سيد ومسلمٌ دارِ الحرب يقضي متى هُدي وفي غير ماسيم اقبضن عن مزيد لعجز وعتق ملكه الحولٌ يبتدي وسائمة موقوفة لمعدد لغايرة أحوال بغير تردد وعين ابتياعاً مطلقاً غير مقعد وغصبٍ وتأجيلٍ وما عند جحد

إذا كان لا يقدر<sup>(١)</sup> على قهر غاصب ولا شيء في غنم في الأقوى بأرضهم وقيل بلى إن يحظ كل بمنصب فإن توجبن فيه فما نلت زكته وفي حول تعريف الذي ضاع ربه ولا شيء في خيل وسوم وخدمة وأوجب زكاة الرهن في المتأكد ويخرج من رهن لفقدان غيره ويمنع دين الأدمي زكاته ولا منع في ماشٍ وحبٍ بأوكد وطاري ديون المرء يقطع حوله ومن جنسه من ماله اجعل مقابلاً فإن أنت لم تسقط بمطلق نذره

ولا أخذ مغصوب بإحضار شهّد حرز قبل قسم الجنس والمتعدد من الصنف أو بعض لخلط معود والابرا كقبض والحوالة فاشهد يزكي وفيما بعد لاق بأجود ومعلوفة أو نذر بذل محدد ومال مدين بعد جحد بأبعد في الأقوى ومن مال المدين بمبعد وعنه ودين الله في قدره قد وعنه بلى بالدين في الزرع قيد فيستأنف ان أبري ووفى وبيتي والا اعتبر حظ الفقير تجود زكاة ففي التعيين وجهين أسند

## فصل

### في مضي الحول

وشرط مضي الحول في النقد كله وعن أحمد أوجب زكاة بأجرة الـ ويتبع في الحول النصاب نتاجه وعرض تجارات وماشية قد عقار بنفس العقد لا تتعدد وكسب وما بالجنس يشري بأوطد

(١) الأصح: لا يقدر.



بعين فحول المشتري حول ما ابتدي  
 وعنه متى أجزا زكاتك فابتد  
 ابتدا الحول لا ملك الأصول بأوكد  
 ذكرت ولو من جنس مالك تهتد  
 ويقطعه نقص النصاب بأزيد  
 بلا حيلة الإسقاط قرب التاطد  
 ولا بين وراث على حول ملحد  
 على أشهر القولين من نص أحمد  
 بهلك نصاب مطلقاً في المؤكد  
 سَمَا أتلفت ذا العشر من قبل محصد  
 فزك نصاباً مرة لا تزيد  
 وفي الذمة ان علقت كرر بأوكد  
 وبالعين نص قدر فرض معدد  
 بعين كرهن أو جناية أعبد  
 الزكاة بدين الله أم لا فقيد  
 وإخراجها من غيره لم يصدد  
 وحاصص بها باقي الديون بأوكد  
 على كل دين كان في ذمة قد  
 فحاصص بها لا غير لا تزيد

وعرض بنقد أو بعكس وفضة  
 وحول نصاب البهم من حين ملكه  
 ومن حين تكميل النصاب بنسله  
 وبالحول أفرد ما استفدت بغير ما  
 ونقصان دون اليوم غير مؤثر  
 وبيع بغير الجنس غير الذي مضى  
 ويقطع موت الملك قطع بتة  
 وما شرط إمكان الأدا لوجوبها  
 وبعد كمال الحول لا تسقطنها  
 وعنه بلى ان لم يفرط كافة ال  
 وفي عين مال أوجبن لا بذمة  
 إذا مر أحوال ولم يعط فرضه  
 وفوق نصاب كررن فرض كله  
 وفي ذمة شاة الجمال وقيل بل  
 وقد قيل مبنى ذا جميعاً أسقط  
 ويملك رب المال بيع جميعه  
 وخذها إذا مات من أصل ماله  
 وقيل إذا علقت بالعين قدمت  
 وإن عديم المال الذي فيه علقت

## باب

### زكاة بهيمة الأنعام

برعيكها في أكثر الحول قيّد  
وشاتان في عشر برغم المزيد  
وعشرون فيها أربع لم تصرد  
وقيل بلى للنفع مثل المجود  
فان فقدت بابن اللبون لها اقتد  
وبال نصب علق فرضها لا المزيد  
بينت لبون خذ وبالحققة ارفد  
من النوق عن إحدى وستين زود  
بينتي لبون فاحذّ قولي وقلّد  
طروقتي الفحل الأبي المزغد  
ثلاث بنيات اللبون بأوكد  
فخذ حقة عن كل خمسين ترشد  
الثلاثين إلا واحداً فرض ذي قد  
وفي مئتين جورنّ ذا وجود  
الحقائق م المائتين خذها لمحتد  
وشاتين أو عشرين درهماً ازدد

وسومك للأنعام شرط وجوبها  
فخمس نصاب البدن والشاة فرضها  
وخمس وعشر خذ ثلاث شياها  
وبذل بعير موضع الشاة لا تجز  
وفي الخمس والعشرين بنت مخاضها  
فان لم تجده عد إلى الأصل بتة  
وبالست نيطة بالثلاثين بعدها  
عن الست ثم الأربعين وجدعة  
ولا تك من ست وسبعين باخلاً  
وخذ حقتي إحدى وتسعين مخرجاً  
وفي مائة مع خمسها ثم واحداً  
وفي مائة تتلو الثلاثين صاعداً  
وعن أحمد بل حقتين إلى انتها  
وعن أربعها خذ بينت لبونها  
ولكنما المنصوص تجوز أربع  
وبنت لبون خذ لفقدان حقة

كذلك فابذل عند أخذك حقةً  
 ووجهان في شاة وعشر دراهم  
 ولا ترض عن بنت المخاض بدونها  
 وضاعف جيراناً لفقده التي تلي  
 وبننت مخاض سنّها سنةً وزد  
 وفي كل سنّ حولا ازيد بمبعد  
 متى تلتمس بنت اللبّون فتفقد  
 ويختار ربّ المال في ذلكم قد  
 ولا عن جذاع فوقها بتزيّد  
 في الاقوى وفي النوق اخصص الجبر وافرد  
 متى تنتقل حولا إلى أربع قد  
 حكى ابن أبي موسى إلى الخمس فاصعد

## فصل

### في صدقة البقر

وفي البقر استوف الثلاثين مكملا  
 وأخرج تبيعاً فرضها أو تبيعةً  
 ومن أربعها للفقير مسنة  
 وسبعين فيها مع تبيع مسنة  
 وما ذكّر مجزٍ سوى ما ذكرته  
 وقد قيل يجزي منه في غنم فقط  
 صغاراً تلي في الحول معدوم أصله  
 وأوجب ابوبكر كبيرة صحة  
 وإن يجمعا في صنف مال الفتى فخذ  
 ونوعان أو ذو جودة ورداءة  
 لتقويم ماليه ولم يعتبر هنا  
 وألحق جواميساً بها بتأكد  
 لها سنة نصف المسنة فازدد  
 وستون منها بالتبعيين أسعد  
 قول على هذا الحساب الممهد  
 ومال ذكور كله في المجود  
 وإن كان مال المرء عند التأكد  
 ومرضى فخذ منها على المتجود  
 على قدر مال المرء عند التفقد  
 كقول أبي بكر بغير تردد  
 من الواجب استق قدر ماليه واجهد  
 أبوبكر التقويم عنه بذا اشهد

## فصل في صدقة الغنم

وفي الشاء فاجعل أربعين نصابها إلى مائة نيظت بعشرين بعدها إلى مائتي شاة فان زدن زكُّها إلى أن توافي أربعاً من مئاتها وعنه إذا زادت بواحدة على ومن بعد هذا كل ما ملك الفتى وأخرج ثنِيَّ المعزِ مكملِ عامِهِ ولا تأخذ الرِّبَاءَ<sup>(١)</sup> واخل أكلةً وذات عوار دُعٍ وللتيس فاجتنب وسَخَلْتَه اعدد مع كبار ورُدَّها وليس بمجز قيمةً في المؤكِّد وإن تعرُّ من شاة الجمال اطلبنَّها

وفيهن شاةً حظَّ جوعانَ مُرْمِدٍ فان زدن للعافي بشاتين زوِّد ثلاثَ شياهٍ ثم لا تتزيّد فأوجب عليه أربعاً في المؤكِّد ثلاثٍ مئِيها أربعاً منه امدد على المئة اقبض منه شاةً وعَدَّد وكالنصفِ منه جَدْعُ ضانٍ ليورد وذَرَّ ماخِضاً تظفر بترك التزيّد وهَرَمَى وخذ ما بين أردى وأجود عليه كذا في سائر النعم أمهد وإن تعطِ فوق الفرض في السن تُحَمِّد وقال أبو بكر بقيمتها جُد

(١) الرِّبَاءُ: هي التي تربي ولدها.

## فصل في الخلطة

وإن يخلطن أهل الزكاة مسامة وشيئان في هذا المشاع ومفرزٌ وحوض وفحل والمراح ومسرح ولا بن أبي موسى فعنه رواية ومن يثبت الأفراد في بعض حوله ومن لا فعند الحول خذ فرض خلطة زكاة خليط كلما تم حوله ومن بعد شهر باع بعض نصابه وقيل بسبق الشهر يكمل حوله فان يعط منه أبطل الحول نقضه بأن على المبتاع حصة خلطة وإن هو لم يخرج إلى الحول مشترٍ إذا تم منذ ابتاعه حوله على ولو علقت بالعين أو ذمة على فبازلها بالدين من غيره كمن كذا إن يبع إحدى نصابيه شائعاً

نصاباً بحول كامل فكمفرد إذا اتحد الراعي ومجلبٌ رقد ولا تشتط قصد اختلاط بأجود بإهمال شرط الفحل والمجلب ازداد له فليزك فيه مثل المفرد وما بعد هذا الحول كل ليورد ومفرد مال المرء مع خلطه أعدد بخلطته من تم للحول يتدي وعن حظه فرض الخليط ليورد وإن يعط من غير المخالط فاشهد ولو علقت بالعين في المتوطد فألزمه نصف الشاة في المتجود السقوط بدين ما ابن ذا الخلف ترشد السقوط وبال تعليق بيني بمبعد من العين وفي إن سوى العين يفقد ومبتاعه فرض الخليط ليورد

وإن باع بعضاً مفرداً ثم ضمه  
كذا عكس هذا في الشراء من خليطه  
وبيع نصاب خلطةً بخليطه  
ومتخذ شهراً نصاباً وبعده  
يؤدي زكاةً المبتدي بعد حوله  
ففرض خليط إن يكن قبل يشتري  
ولا شيء في الثاني إذا تم حوله  
وإن يكن الثاني مغيرً فرضه  
وقد قيل فيه كنسبته من الجميع  
ولا شيء فيما لم يغير بأجود  
ودون نصاب غير الفرض أو جبن  
وإن يتبعد بين ماشية تكن  
وعن أحمد التفريق ليس مؤثراً  
فستون شاة كل عشرين خلطةً  
ثلاث شياه صاحب النصف نصفها  
ويلزمهم في الثاني شاة جميعهم  
وقيل هنا شاتان مع ربع على  
وكل خليط نصف شاة وذا الذي  
وإن تك منها كل عشر خليطاً  
وبالسائمات الخلطةً اخصص بأوكد

سريعاً فللحول اقطعن في المجود  
وراع بشاة منه في الخلطة اعدد  
ولم يطر أفراد فللقطع بعد  
نصاباً لفرض آخر غير موجد  
على مقتضى ما كان حول المجدد  
خليطاً على الأقوى وإلا كمفرد  
وقيل لفرد لا خليط بأجود  
ففيه زكاة الفرض في المتجود  
من الفرض الأخير فقيد  
وقيل بلى من نسبة الخلطة اصفد  
بحصته من فرض مجموعته قد  
كمالين واجعل عند قرب كمفرد  
بحال كباقي ماله المتبدد  
بعشرين مع بعد لأخرى فأورد  
وشركته نصفاً على مابه ابتدي  
كقسم ثلاث مثل قرب بأجود  
الفتى نصف شاة ثم ربع فحدد  
أبو البركات المجدد يختار قلد  
بعشر فشاةً منه دونهم قد  
وعنه بكل المال تجزي فبعد

فيخرج نصفَ الخمسةِ الأوسقِ التي بشرط اتحادِ العاملين ومابها ووازنها ثم المنادي لبيعها وللساعي أخذ الفرض من مال واحد ويرجعُ على الباقي بقيمة فرضه ومأخوذُ ظلم والتبرعُ مهدرٌ ولا تفرقنُ خوفَ الزكاة مجمَعاً

لشركة وقف أو سواه بأبعد وحرزٌ وميزانُ التجارِ ونقَد كذا المتقاضي في طلاب المبدد ولو خصصوا مع حاجة لم أبعِد وقولُ الغريمِ قبله مع فقد شُهيدٍ وإن كان تقليداً لمفت ليردد ولا تجمعنُ للخوفِ بين مبدد

## باب

### زكاة الخارج من الأرض

وواسِ ذوي الحاجات من كل مخرَجٍ ففي كل حب والثمار وشرطه وشيئان زرعُ والنباتُ وقوتنا كَبُرِ وسلتِ والشعير ودخنهم كذا بندق مع فستق زك يافتي كماش وياقلاً ورز وحمص وشهد المَج واللوبياء ثم ترمس ولا شيء في زهر سوى زعفرانهم وقيل كأدنى أنصبا الفرض قيمةً

من الأرض إلا ماترى في التقيّد ادّخارٌ وكيل أو بوزن محدّد وغير الذي نقتات من كل مرصد كذا ذرة تمرّاً زبيباً فعدد ولو زاً وقطنياتهم في التعدد وخشخاشهم مع سمس عدساً زد وبذرة كتان وقُرطم اعدد وقطن في الاوهى وزن منصب احدد وقيل به عشرٌ بغير تقيّد

كذا كل مالم يضبط العرف قدره  
 ووجهين في ورس ونيل وعصفر  
 وتين وعُنَّاب وجوز وصعتر  
 وبزر لخضرواتهم وبقولهم  
 فان قلت في الكتان فرض وقنب  
 وان يكمل الزيتون خمسة أوسق  
 وأولى له إخراجُه عُشرَ زيتِه  
 ولا شيء في خضر ولا في فواكه  
 ولا شيء فيما لا يكال لدخره  
 وأقوى دلالات النصوص وجوبها  
 بتقديره هذا لوجه تُرشد  
 وحناً وخطمي وسدر مخضد  
 والاشنان والكتان والقنب اسند  
 كذا في أبازير القدور تردّد  
 فقدّره مثل القطن عند التقيّد  
 ففيه زكاة عُشرُه في المؤكّد  
 ولم يكنن يعصرُ فمن حبه جد  
 وأوراق أشجار سوى المتعدد  
 ولا في مكيل غير مدّخر طد  
 بما كيل في العادات فاحتط وزود

## فصل

### في قدر النصاب

وقدر نصاب الكل خمسة أوسق  
 بخمسة أرطال وثلث عراقياً  
 ثلاث مئآت واربعون ثلاثة  
 وقدر نصاب الرز في القشر عشرة  
 إذا ما صفا حب وجفت ثماره  
 وعنه اعتبر رطب النخيل وكرمهم  
 ووسقهم ستون صاعاً وذا اعدد  
 فألف وست من مئآت بها اعدد  
 دمشقية لا سبع رطل محدد  
 كذا غلس في قشره المتمهد  
 فحينئذ وقت اعتبارك فاجهد  
 وخذ عُشره من يابس متجمد



ولو كان حملاً ثانياً في المجود  
وعنه بلى مع قرب نفع لقصد  
وتضميم قطنياتهم مع تعدد  
ولا تضمينه مع ثمار فتعد  
وسلت إلى حب الشعير المعود  
عن الثاني لا يجزي بغير تردد  
القوي بتقويم أو القسط أرفد  
فلا شيء في لقط وأجرة حصد  
وإن تجن من ملك فقد قيل أورد  
وفيما سقي مع كلفة نصفه قد  
ونصف بسيح قسط الفرض وازيد  
اجعل الحكم فيه للكثير المزيد  
اليقين وبقائه بسيح وزود  
وئذ صلاح الثمر إيجاب مقتد  
وإن تقطعن منها فراراً فأرفد  
وبالهلك أسقط قبل عن غير معتد  
وفي التلف اقبل منها من غير شهد

وأصناف ثمر العام ضم مكملا  
ولا تضمّن شيئاً إلى غير جنسه  
كضمك برّاً مع شعير مكملا  
وعنه يضم الحب بعض لبعضه  
ووجهان في ضم الزبيب لتمرهم  
وما لا يجوز الضم فيه فبذله  
وما جاز فيه الضم أجزاء كذا في  
وملك النصاب شرطه وقت وجوبها  
ولا في مباح نحو بطم وزعبل  
وفيما سقي بالسيح عشر مكمل  
فان كان يسقى نصفها بنواضح  
وفي الشك خذ عشرًا وعند التفاضل  
وقيل بقسط واجعل النضح يافتى  
وإيجابها عند اشتداد جوبها  
وقطعكها من قبل لا بعد مسقط  
ويثبت منها في الجرين وجوبها  
سواء قبيل الخرص أو بعد حزمها

## فصل في التصفية

وإن مصفى التمر والحب يابساً وتقدير ذا رطباً وقيل ميبساً  
ورطباً لإصلاح أو ان جف يفسد  
بتقدير جيد التمر يُقَدِرُ ذا الردي  
وإن يشأ الساعي يبعه لمن يشأ  
ويقسم مجدوداً وغير مجدود  
وفي النص لا يجزيك إلا ميبساً  
ويحرم أن تبتاع فرضك فاقتد  
وقيمة عشر الرطبِ أخرجهُ عادماً  
وعنه متى تقدر على التمر أرفد

## فصل في بعث الساعي

وبعثة عدلٍ خارص ذي إصابة  
بيدو صلاحِ الثمر شرع لمقتد  
فيخرص نوعاً دفعة أو مفرقاً  
ويخرص بالأنواع خرص تعدد  
ويلزم تركُ الثلث أو ربع مأكَلٍ  
وقيل بمعروف بغير تحدد  
وليس له من قبل خرص تصرف  
وبعد اضمم فرضاً وكن مطلق اليد  
ويأكله الملاك إن لم يمسكن  
وتقبل دعوى حيف خرص معود  
ومن كل صنف يؤخذ العشر مفرداً  
ومن وسط إن شق أخذ التعدد

ويؤخذ من مستأجرٍ دون مالكٍ  
وعنه على المستأجرين خراجها  
وما أخرجته أرضٌ صلح فزكّه  
فإن كان يبقى بعده قدرٌ من نصب  
وبيعك أرضَ العُشر من أهل ذمة  
ولا عشر في قول وفي الثاني ثنّه  
وإن يهتد أو باع بعد صلاحه  
ومن مستعيرٍ خذ ودع ذا التجود  
ولا فرضَ بعد العُشر بالمكث فاهتد  
وفي عنوةٍ بعد الخراج تفقد  
فيا مسلماً أهلَ الزكاة بها جد  
حرامٌ وعنه اكرهه مع صحة قد  
باسلامهم عنهم سقوط المزيّد  
فكالتغليبي اكشفه من ثم تهتد

## فصل

### في زكاة العسل

وفي عسل تجنيه من أي موضع  
وعشرة أفراقٍ لدنيا نصابه  
وللفرق ستون اختياراً ابن حامد  
وستة أيضاً مع ثلاثين قاله  
وفي المن في وجه بعشرهما جد  
وجا قرب عشر بل بألف التحدد  
وقال أبو يعلى به في المجرد  
وستة عشر عن أولي اللسن أحدد

## فصل في زكاة المعدن

ويفرض أيضاً في معادنِ جوهر  
وملح وكبريت ونفط ومَغْرَةِ  
إذا كان من أثمانهم قدرُ منصب  
ووقت وجوبِ الفرض حينَ حيازةِ  
إذا كان من أهل التزاكي مخرَجُ  
وفي الكل ربعُ العُشر مما اشترطتهُ  
إذا لم يفرق بينها تركُ مهمل  
ولا شيء فيما يخرج البحر مطلقاً  
وقار وصُفر والرصاص وإثمد  
وسائر ما يسمى بمعدنِ اعدد  
ومقداره من غيره قيمةً قد  
ووقت الأدامع سبكه والتمهد  
ومصرفه مثلُ الزكاة فقيد  
ولو حيز في مراتِ فعلٍ مردد  
وفي خلطة الجمع اروقولين واسند  
ومسكٍ وعنه منه كالمعدن ارفد

## فصل في زكاة الركاز

وفي الركاز الخمسُ من كل مالنا  
فيؤخذ خمس إن يجده معاهد  
وعنه إلى أهل الزكاة ادفعنه  
ولو قل مثل الفيء في الحال أورد  
وفي الثاني لا والكل خذه بمبعد  
وأربعة الأحماس منه لوُجد

وسَيَّانٍ فِي أَيِّ الْبِقَاعِ وَجَدْتَهُ  
وَأِنْ رَدَهُ مِنْ عِنْدِهِ حُزَّتْ مَكَانَهُ  
وَقَوْلَانِ هَلْ يُعْطَى لِمَنْ عَنْهُ نَقَلْتِ  
وَذَلِكَ دَفْنُ الْكَافِرِينَ بِزِيهِمْ  
وَمَمْتَنُ فِي أَرْضِ حَرْبٍ غَنِيمَةٌ  
فَإِنْ يَتَأْتِ الْأَخْذُ مِنْ غَيْرِ مَنَعَةٍ  
وَجَوْزٌ صَرَفَ الْخُمْسِ مِنْهُ لَوْاجِدٍ

وَعَنْ أَحْمَدٍ لِلْمَالِكِ إِنْ عَلِمَ ارْتَدَّ  
فَجَاوَزَ إِلَى مَنْ قَبْلَهُ وَتَصَعَّدَ  
مَقَرَّتَهُ مِنْ غَيْرِ وَصَفٍ وَشُهْدٍ  
وَمَعَ شَكِّ أَوْزِيِّ الْهَدْيِ اللَّقْطَةَ انْشُدِ  
كَجَمْعِ أَتَوْا فِي مَنَعَةٍ وَتَعَدَّدَ  
فَذَاكَ رِكَازٌ فِي الْأَصْحَحِ الْمُؤْتَدِّ  
فِي الْأَقْوَى إِذَا مَا كَانَ أَهْلُ التَّزْوُدِ

## بَاب

### زكاة الأثمان وهي الذهب والفضة

وللذهب العشرين مثقالاً اتخذه  
ومن فضةٍ صرفاً ربعَ عُشرها  
ونقص يسير عادة غير مانع  
وفي زائد عن منصب بحسابه  
ولا عبرةً بالغش في قدر منصب  
وإن يخرج عن جيد وصحيحها  
ويجزى مع الجيران في نص أحمد  
وفي ضم ورق في النصاب وعسجد  
وضمُّك بالأجزاء أولى وقيل بل  
وقيمة عَرَضَ ضمها لكليهما

نصاباً وربعُ العُشر فرض لها طد  
على مائتيها المنصب الخمسة اعدد  
وفي ثلث مثقال مقالين أسند  
فأد زكاة الأصل والتمتزيد  
ومن شك يخرج أو إلى السبك أرشد  
لضد فتمم نقص ذا بالتزيد  
وقد قيل لا يجزي هنا غير جيد  
وإخراج ذا عن ذا مقالين أسند  
بقيمة مافيه الأخط لمجدد  
وحظُّ الفقير الزمه في الضم واقصد

## فصل في الحلبي

ولا شيء في حُلبي مباح تُعَدُّه  
ولو كان ملكاً للمزين عرسه  
وما اعتاده النسوان حل جميعه  
وحل على الذكران خاتم فضة  
وأنف وربط السن منه ضرورة  
وقولين خذ في حلي منطقة الفتى  
أحل لجين في حمائل صارم  
وحلي حرام والأواني فزكها  
كمكحلة والميل للناس مطلقاً  
وحلية منديل دواة ومصحف  
وحل نوى فيه لباساً محرماً  
وبالوزن تقدير النصاب وان تبخ

لفعل مباح لا لكسب بأوكد  
وعارية الانسي كذا حكم نهّد  
وقيل الفُ مثقال يُزكّي وأبعد  
وحلية سيف مع قَبِيعة عَسَجَد  
وقول أبي بكر مبيح المزهد  
من الفضة البيضاء ووجهين أسند  
وخفّ وزانٍ خوذة جَوْشَن طد  
وما اعتد للإنفاق أو للتزيد  
وحلية مرآة ومشط مكدد  
وسرج وطوق للدواب مقلد  
وقابل ترميم انكسار بأجود  
صناعته قَوْمٌ وأخرج بأوطد

## باب زكاة عروض التجارة

ومن قيمة العَرَضِ اقْبَضُنْ فرض بالغ وذو سِلْعَةٍ قَلَّتْ ولا مال غيرها وقُنَيْتِهَا أَصْلٌ تفارقه إذا ولا شيء فيها إن يارث ملكتها ولا إن نوى العبد اقتناء تجارة ووجهان في ملك بلا عوض له ولا تعتبر مال الشراء وقومن وتبني على حول الأصول مبدلاً وسائمة عرضاً تزكّى تجارة وقيل زكاة زكّ عنها نصابها وإما تكن أرضاً ونحلاً فزكها وقال أبو يعلى خذ العُشْرَ لِلنِّمَاءِ ويخرج عن مال القراض وحظّه وقيل من الربح احسبن كمضاربٍ ولا شيء في قليٍ وصابونٍ قاصرٍ ولا شيء في نقص النصاب ونية اقتناء

نصاباً من الأثمان من ثمّ فاعقد فمن حين منصباً كذا حولها ابتد تملكته تنوي اتجاراً بها قد أو الفعل لم تنو بها تجر قصّد وعنه بلى فاحكم بقصد مجدد كمثل احتشاش واحتطاب لموقد لدى الحول بالأولى لأهل التفقد وسائمة إن بعث بالفرض فابتد وأي نصابيها استوى عنه زود وقيل الأحظ افعله للفقرا قد وأثمارها والزرع كالعرض ترشد كسبقهما حول التجارة وارشد من الربح رب المال من حظه قد إذا قيل زكى جاز منه بمبعد ومن نيلٍ صباغٍ بأجرته جد لغير الفار منها المعرّد

ومردودٌ او عيبٌ خيارٍ لمشترٍ  
 وكل شريك ضامنٌ حقَّ آذنٍ  
 ويضمن ثان حقَّ أولٍ مخرج  
 تجدد له حول النصاب المرّد  
 إذا أخرجها دُفعةً بتعدد  
 ولو جاهلاً أو بعد عزل بأوطد

## باب

### زكاة الفطر

وأوجب زكاة الفطر عن كل مسلم  
 ذكور هم مع قدرة ونسائهم  
 على من له فضل على قوت عبده  
 ولو أنه مولى بعقد كتابة  
 بنفسك فابداً ثم زوجٍ وأعبدي  
 إذا لم يجد فرض الجميع ووزعن  
 وتلزم عن رهن وعبد تجارة  
 وتلزم عن شخص وجود بقوته  
 وموروثٍ او عبد لجمع وبعضه  
 وعن أمةٍ أو حرة تحت معسر  
 ويجزيء إخراج الفتى فرض نفسه  
 ومن ألحقته قافة بجماعة  
 وعن غائب أو آبقٍ جد واسقطن

مُسِنٍ وكهلٍ أو رضيع وفوهد  
 وحرٍ وعبدي عاقلٍ ومفند  
 وليلته مع من يعول ليورد  
 بصاع وان بعضاً تجد جد بأوكد  
 فأولى فأولى عند إنفاق محتد  
 لمستويي قربٍ وقيل اقرعن قَد  
 وبع منهما إن أعوز الغير وانقد  
 بشهر الرضى والحمل في المتأكد  
 بصاع وعنه بل لعدتهم جد  
 لها جدة عد للأصول بأوطد  
 بلا إذن ملزوم بها في المجود  
 فعدد عليه ثم فيهم تردد  
 بشك حياةٍ ثم إن تعلم اردد



ووجهان في الأبقاق مع ناشزِ النسا  
 ولا تسقطنُ الدِّين في أظهرِ فإن  
 بإدراك جزءِ آخرِ الشهرِ أو جَبَنُ  
 ولا تلزمن من بعدِ ذا صارِ أهلها  
 ومتهبٍ أو مشتري قبل قبضه  
 وقبل صلاة العيد أولى ببذلها  
 وإخراجها في سائر اليوم جائزُ

وقنِ ينافي في الهدى دين سيد  
 يطالب به فاقضِ الفتى الضيقَ اليد  
 وعنه به من قبل فجر المعيد  
 كذا اقضِ بهذا في مهابةِ أعبد  
 ووقت خيار من حكمت له اقصد  
 وسبقاً بأيام فأيسرُ جود  
 وتأخيرها عنه احظرن واقض ترشد

## فصل

### في قدرة الفطرة

وعن كل شخص صاعُ بُر فأوجِبَنُ  
 أو التمر أو صاع الزبيب ويجزيء  
 فما شئت فابذل لا سواها وقيمة  
 ويجزيء مطعوم مكيلٌ بمبعد  
 وان يعدم الأجناس فالصاع مجزيءٌ  
 ويجزيء صاع القوتِ عند ابن حامد  
 وخبز ودبس مع وجود أصولها  
 وبذلك من جنسين صاعك مجزيء  
 وأفضلها تمر فما زاد نفعه

كذا من شعير أو دقيقهما ارفند  
 السوقُ في الاقوى والإقطُ في المؤكّد  
 لها ولمن يعطى الزكاة بها جد  
 وما سد عند العُدم سد المعدد  
 من الثمر المقتات أو حبه قد  
 ولو لحمُ أنعامٍ وحيثانُ مزبدٍ  
 وحب معيبٌ غيرُ مُجزئٍ فقيّد  
 وصاعاً لجمع والكثير لمفرد  
 وقيل بل البُرّ المقدمُ فانقد

## باب اخراج الزكاة

ومن كان حرًا مسلمًا حال حوُّه فمره بإخراج الزكاة بفوره لذي حاجة يومين أو مهل حاكم ويأثم بالتأخير مع يسر بذلها وخذها وتوبُّه ثلاثاً فإن أبى ومن مانع بخلاً خذنها معزراً وقال أبو بكر ومع شطر ماله إلى قتله حدًا وعنه مكفرًا ويقبل قول المدعي فقد شرطها ويخرج عن مال الصغير وليه وتفريقها بالنفس أولى وعنه ما وقال أبو الخطاب دفعكها إلى ولا يجزيء الإخراج إلا بنية وقد قيل يجزي أخذها منه كارهاً وليس بشرط إن تعين منصباً ويجزيء أن تنوي مقارب دفعها

على المال مقدار النصاب المحدد إذا أمن الساعي وليس بمرصد لقحط كتعجيل له عام مُرمد وكفرُ مصرٍ بعد تعريف جحد فبادر إلى قتل الكفور المخلّد فإن ياب قاتله ليعط بأوكد فان يتعذر فاستتب ثمت اقصد ومن ماله خذها بغير تأوّد بغير يمين منه في المتوطّد وعن مال مجنوب وليّ ليمرد خفي وإلى الساعي ان دفعت تسدد إمام أخي عدل أبر فأورد تقارنه أو قبله بمزهد وليس بمجز باطناً في المجوّد ولكن قصد الفرض شرطك فاقصد إلى مستحق أو وكيل محمّد

عن الدفع منه للفقير المرصد  
 لساع عليها أو إمام مقلد  
 ولا تجعلها مغرمًا قل تُسَدِّدِ  
 بقولك خذ هذا زكاةً يكمد  
 وسل أجره مع طهرة الذنب تقتد  
 لأرباب أموال بأخذ المعدد  
 إلى الفقرا في بُعد قصر بأوكد  
 وأدنى فأدنى اصرف لفقدان مجتد  
 وفطرة كل في مكان المعيد  
 بفخذ بعير واذن شاتك ترشد  
 من النعم الإخراج في بلدة قد  
 به في مكان شاسع في التركد  
 وقولان في حولين قيل وأزيد  
 ولا ترجع ان ينقص بمقدار مُورد  
 وزرع وإن بانة فوجهين أورد  
 فتنسج قبل الحول ثالثة زد  
 ليرجع على الساعي ان تكن معه في اليد  
 وقيل متى تعلمه تعجيلها ازدد  
 ووال على ذا الملك لا تنقيد

وقد قيل يجزي ذا إذا بعد الأذى  
 وفي كل حال يبريء الدفع مطلقاً  
 وسل عند دفع جعلها لك مغنماً  
 ولا تبكت المسكين في وقت بذلها  
 وبرك على معطيها عند أخذها  
 ويشرع للساعين كتب براءة  
 وليس بمجز نقلها عن محلها  
 وفي ثالث جوز إلى الثغر نقلها  
 ويصرف فرض المال حيث وجوبه  
 وميز بوسم من زكاتك جزية  
 وقد قيل يجزي عن نصاب مفرق  
 وعنه وعن مال يسافر ربه  
 وتعجيل حول عن نصاب كمل أجز  
 ويجزيء نصاباً بالانماء بأجود  
 ولم يجز عشر قبل طلع وحصرم  
 وعن مائتيك ان تعط شاتي مكمل  
 وإن لم تغد أو فات شرط وجوبها  
 ولا ترجع بعد الوصول لأهلها  
 كذا إن تولى<sup>(١)</sup> الساعي إعطاءه ارتجع

(١) الأصح : ان تولى.

وقيل ارجعن في كل حال وعكسه  
وقول الفقير اقبله في نفي علمه  
ويجزىء ورأثا بوجه وهل لهم  
وفي أحد الوجهين تجزيء وارث  
ويرجع في الباقي ومتصل النما  
وقيل وأرثُ النقص يوم ارتجاعها  
وإن يهلك المال المعجل في يدي  
ومن صار أهلاً عند إيجابها ولم  
وإن يعط غير الأهل عمداً معجل  
كذا ان ظنه أهلاً وعند سوى الغنى  
وإن بان ذو قربي أو ابنك أو أب  
وإن يعط عن ألف فبان فقيداً او  
فإن تشا فانو عن سواه بجنسه  
وإن قال إن يغنى<sup>(١)</sup> فنافلة فان  
وإن قال إن يوجد فعنه تطوعاً

أبو بكر والقاضي استجاده قلد  
بتعجيله مع حلفه في المجود  
رجوع على الوجهين فيما به ابتدي  
المعجل إن يهلك قبيل التأكد  
وقيمة ثاو وقت تعجيلها قد  
ومتصل نام بوجه مبعد  
سعاة فمن مال الفقير ليعدد  
يكن آخذاً هلا لتقضي ويردد  
فصار لدى الإيجاب أهلاً لتردد  
وعكس بعكس الحكم فافهم وقيد  
فوجهان لكن ان بين كفره اردد  
أقل كذا ساع ظلوم بأزيد  
أو انوبها التعجيل يجزي بأوكد  
يئن سالمأ يجزي على المتجود  
يكون فما أجزا بغير تردد

(١) الأصح : يغن

## باب ذكر أهل مصارف الزكاة

وأصناف من يُعطى ثمانية وهم كجباب وسواق وكتب وقاسم ومن شرطه تكليفه مع أمانة وليس عليه غرمٌ ثاوٍ بلا أذى وعاملها أسقط إذا الرجل اشترى وأهل ائتلاف والرقاب وغارم فقيرهم المحتاج جلُّ كفاية وليس غنى ملك لما ليس كافياً وعن أحمد حرم بخمسين درهماً وكل مطاع في العشر مؤلفٌ وقوة إيمان وإسلامٌ مشبه وعنه امنعن بالكفر كل مؤلفٌ وأهل الرقاب اسم لكل مكاتبٍ وعنه وإعتاق لمن لم يحرروا وكل مدين يصلح الناس غارمٌ وسابعهم غاز بغير مقرر

فقير ومسكين وعاملها اعدد وحافظها في الصبح أو عند مرقد كإسلامه كذاك قريى بأوطد ومن بيت مال إن نوى الكل امدد لإخراجها واجب البقية وارقد وغاز وأبناء السبيل المعبد ومسكينهم عكس وعكس بأبعد ولو كان أثماناً كثيراً بأوكد على المرء أو مقدارها ملك عسجد لخوف أذاه أو رجا المرء يهتدي وتحصيل ممنوع ودفع لمعتد لقوة إسلام ووفر التعدد وفك أسير مسلم في المؤكد بملك وميراث الولا مثله اردد كذا في مباحات النفوس ليعدد وقولين في حج المساكين أسند

ومفتقر في السفرة ابن سبيلهم  
فيعطى بمقدار المبلغ أرضه  
وعنه الفقير المبتدي السير أعطه  
وعاملها مقدار أجره فعله  
وذو الغرم في النوعين يعطى كفايةً  
وما يحصل التأليف منه لأهله  
فإن هم لم يغزوا فخذوا وان غزوا  
وخذ لعيال حاجة العام كلها  
ويأخذ منهم مع غناء مؤلف  
وفاضل ما يحتاجه ابن سبيله  
ويملكه الباقي وعنه جميعهم  
ويأخذ ذو الوصفين غاز وغارم  
ومن كان ذا ملك وتجر وصناعة  
فإن لم يف تم له غير مانع  
ويأخذ ذو كسب تخلى لعلمه  
وليس غنى دار وعبد لخدمة  
ودعوى افتقار أو كتاب ومغرم  
ولا تقبلن بعد الغنى الفقريافتى  
ويقبل من مجهول سبق يساره  
وأعط سوي الحال من غير حلفه

وليس الذي من أرضه السير مبتدي  
وذو الفقر والمسكين كافيهما ارفد  
لسير مباح للذهاب ومردد  
وعنه ثمين الذبا ان يزهد  
ليقضي جميع الدين لا يتزيد  
وحاجة أهل الغزو جمعاء أورد  
فخذ فاضلا بعد الرجوع بمبعد  
في الاولى وكلاً فوق لا تتزيد  
وغاز وعمال ومصالح مفسد  
وغارم نفس والمكاتب ليردد  
ولكنه مع عجز عبد لسيد  
بوصفيه منها في المقال المجود  
يقوم به ربع دواماً ليتردد  
وان كثرة الآلاف أصل المعدد  
ولا تعطى ذا كسب ملازم معبد  
وكتب لمحتاج إلى ذاك مرمد  
أو ابن سبيل رد إلا بشهد  
بدون ثلاث يشهدون بأوطد  
ووجهان مع تصديق خصم وسيد  
وخبّره الأخطأ فيها لأجلد

ولا ذي اكتساب قائمٍ بأموره  
وان تعطِ عاص الغرمَ والسفر فاقضها  
ويشروع في الأصناف صرفُ جميعهم  
ومن يعط فرداً من أولاءِ زكاته  
وعن أحمدٍ من كل صنف ثلاثة  
ويشروع في قرباك من ليس وارثاً  
ومن بعده ذا الجار والعلم قدّمن  
كردّ وفا المدانِ أعطه وخذوفا  
وقيل لوهم العجز ليس بمجزيءٍ  
ولا يجزيء البرء الغريم وسيد

وتقبل دعواه العيال بأجود  
ووجهان تأبى إن بتحسين مقصد  
ولولم تساو بينهم في المعدد  
جميعاً يَجُزُ مالم يعدّ الغنى جُد  
سوى عالم حتم بغير تردد  
على قدر حاجات وقربٍ ليمدد  
وراعٍ لذي الحاجات والستر ترشد  
وبالحيلة اكرهه وبالشرط افسد  
عطا سيد منها مكاتبه اشهد  
وساعيك وليقبض وان شا ليردد

## فصل

### فيمن لا يجوز دفعها إليه

وما بذلها للوالدين بمجزيءٍ  
ولا القنّ والكفار غير الذي مضى  
وحرّم ولا يجزي عطا آل هاشم  
ويعطون نذراً والوصايا لمعدم  
وزوجتك امنع مع فقيرة موسرٍ  
ولا الولد مع قرب ولا مع تبعد  
وغاز وذو غرم وطصلاح مفسد  
ومولاهم والسبّ منهم ليعدد  
ونفلا في الاولى والمكفر بأجود  
ولم يجز إعطا ذا الغنى والتسد

وقولان في إعطاء الغنية زوجها وفي لازم الإنفاق في أقربائه وقيل أجزها للأقارب كلهم وليس بمجزٍ دفعها لشريكه ولا كفن الموتى ولا في ديونهم ويحرم حتماً إن بقي ماله بها ومن يعطٍ كفاراته وزكاته فبان بأن المرء من غير أهلها ومن ليس أهل القبض وليه

كذلك هما في آل مطلب زد مقالين في غير العمودين أسند وزوجين في غرم ودين المعبد ولا من تعولا<sup>(١)</sup> من قريب ومبعد ولا نحو سد البثق أورم مسجد ويدفع ذماً أو لتحصيل محمداً لمن ظنه أهلاً لقبض المزود ليقضي وعنه لا قضا في الغنى قد وعنه وساع في مصالحه ارفد

## فصل

### في صدقة التطوع

وبذلك نفل البر سر بفاضل يسن وفي الحاجات أو شهر صومهم ويأثم في إضرار نفس وعيلة وإن تك ذا صبر وحسن توكلٍ وإلا تكن تأثم بدفع جميعه

عن النفس مع قوت العيال المؤكد وللجار والقربى وإن يؤذ أكد ومطل غريم في التقاضي ملدد وترك سؤال بالجميع ان تشا جرد ويكره تضيق بغير المعود

(١) الأصح: تعولان.



وجوز سؤال المرء ماجاز أخذهُ  
وما جابلا استشرافِ نفسٍ وطلبية  
ويكره باستشرافِ نفسٍ وجائزُ  
وعنه احظرنُ داء الغدا والعشاقدا  
يسنُ ولم يوجب قبولُ بأوكدا  
على الكفر بذلُ البر في نص أحمد

## كتاب الصيام

وخذ في بيان الصوم غير مقصر  
وصبر لفقد الإلف من حالة الصبي  
فتق فيه بالوعد القديم من الذي  
وحافظ على شهر الصيام فإنه  
تغلّق أبواب الجحيم إذا أتى  
ويُرفع عن أهل القبور عذابهم  
وييسر فيه الرزق للخلق كلهم  
تزخرف جنات النعيم وحوورها  
وقد خصه الله العظيم بليلة  
فأرغم بأنف القاطع الشهر غافلاً  
فقم ليله واطو نهارك صائماً  
وإن كملت تسع وعشرون ليلة  
فإن حال غيم دون برج هلاله  
وعن أحمد لا صوم للغيم واجب  
وما ليلة الغيم التراويح سنة  
وإن رئي اوجب صومه مطلقاً ولو  
وعنه إذا لم يشهد اثنان لا تصم

عبادة سر ضد طبع معوّد  
وفطم عن المحبوب والمتعوّد  
له الصوم يجزي غير مُخلف موعّد  
لخامس أركان لدين محمد  
وتفتح أبواب الجنان لُعبد  
ويُصفد فيه كل شيطان معتد  
ويسهل فيه فعل كل تعبد  
لأهل الرضى فيه وأهل التعبّد  
على ألف شهر فضلت فترصد  
وأعظم بأجر المخلص المتعبّد  
وصن صومه عن مؤه ومفسد  
لشعبان فارقب شهر صومك وارصد  
أو القتر انو الصوم للفرض في غد  
وعنه اتباع للإمام المقلّد  
على أشهر الوجهين عند التنقّد  
برؤية عدل في الأصح المؤكّد  
ووجهان في أنثى قبول لمفرد

بمن جاء من برية المصر فاردد  
 وبائنين أثبت غير ذي الشهر واحد  
 كالإزام راء رد في المتأطد  
 وأما على القول الأخير فلا اشهد  
 نهارةً لآتي ليلة في المؤكد  
 وعن أحمدٍ في أول الشهر قيد  
 لغيم ولا عن قول فرد بأجود  
 وإن لم يروه مع كمال المعدد  
 ليفطر سراً في القوي المؤطد  
 ويقضي إذا بان من قبله قد  
 ولو وافقاً حقاً كقاض مقلد  
 قدير عليه عاقل بالغ طد  
 المميز واضربه وإن لم تؤكّد  
 إلى الليل يقضي لا فتى جن فاعضد  
 وعنه يجن لحظة صومه افسد  
 وقولان في إمساكهم وكذا اعدد  
 طهارةً حيض أو نفاس لوكد  
 أتم وأجزا عنهما فافت وارشد  
 فكل ليمسك ثم يقضوا بأوكد  
 أتم وهل يقضيه أم يتردد<sup>(١)</sup>

وخص أبوبكر شهادة واحد  
 وإن لم ير في الصحو يحرم صومه  
 ويلزمنا طراً برؤية بلدة  
 فيلزمه أحكام ذا الشهر كلها  
 ورؤيته بعد الزوال وقبله  
 وعنه الذي قبل الزوال لما مضى  
 ولا يفطرن بعد الثلاثة صائم  
 وبائنين إن صاموا أتموا وأفطروا  
 ومن يره في ليلة العيد وحده  
 وصم لا اشتباه بالتحري تحتماً  
 وليس بمجز بالحساب وأنجم  
 وإيجابه يختص كل موحد  
 وعن أحمدٍ أوجب إذا ما أطاقه  
 ومغمى عليه قد نوى قبل فجره  
 وإما يفيقا جزءه صح منهما  
 وإن في نهار يثبت الشهر فاقضيه  
 مريضاً برأ أو قادمًا مفطراً كذا  
 وإن ير أو يقدم من السفر صائماً  
 وإن زال فيه الجن والكفر والصبأ  
 وإن يبلغن فيه المميز صائماً

(١) في المتن المطبوع: أتم ويقضيه على المذهب ازدد.

ويفطر عند العجز شيخ ومزمن  
 من البر أو نصفاً من الصاع يفتى  
 كذا كلُّ إطعام لمحذور حجة  
 وفطر أخي الأسفار أولى ولو نوى  
 فإن صام من يفتي بهذا تحملاً  
 وصومهما فيه سواه محرّم  
 صياماً مقيماً ثم سافر يفتى  
 وعنه يجوز الفطر إلا بوطنه  
 ومن خاف من جوع ومن عطش ومن  
 وفي فطر حُبلى حَفَظَ طفل ومرضع  
 من البر أو نصفاً من الصاع وافر  
 ولا تسقطن بالعجز عن عاجز وإن  
 ولا يفطر السُّفَّار حتى يغادروا  
 بغير قضا والمد عن يومه ازد  
 من التمر فافهم أو شعيرٍ فحدد  
 وكفارة لكن بعجز هنا طد  
 كمضنى يقول الطُّبُّ إن صمت يزد  
 كرهنا وإن خاف التوى يا صاح ألد  
 وسيان نفلٌ والفروض ومبتد  
 يجوز له الإفطار منه بأوكد  
 فإن يَطَمَعُ مَنَعُ يكفّرُ بأبعد  
 أذى شَبَقٍ يفطرُ ويقضي ولا يد  
 قضاءً وتكفير بمد محدّد  
 شعيراً وتمراً عنه إن عجز احد  
 تخافا على نفسيهما قضتا قد  
 البيوت التي حلوا بها خلف أكتد

## فصل

### في نية الصوم

ومن ليلى انو الفرض في كل ليلة  
 وفي أي وقت شئت من يرمك انوه  
 وعن أحمد يجزيه للشهر نية  
 وقبل الزوال ان تنو نفلا تجود  
 وعن أحمد بعد الزوال ليصد  
 بليته الأولى وللأول اعضد

وواجبُ التعيينُ من رمضان أو  
وعن أحمد التعيينُ للشهر سنةً  
ومن ينو صوم اليوم إن هو وافق  
أو اختصه بالنفل أو صام مطلقاً  
فمن أوجب التعيين قال يعيده  
وقول وإلا فهو فطر فليس ذا  
وواجبُ استصحابِ نيةِ فرضه  
وفيه ففطر تبطل الصوم ثم إن  
وفعل المنافي بعدها غيرُ مبطل

لكفارة النذر وصوم مؤكّد  
ووجهين في فرضية فيه اسند  
الفريضة وإلا فهو نفلٌ تعبّد  
فوافق فيه الفرض في بكرة الغد  
وفي قول من ينفيه صحح ووكد  
بمجز على القولين في الفرض فانقذ  
وذلك ألا ينوي القطع فاشهد  
نوى في نهار صحح نقله قد  
بليل إذا لم تفحشّن في المجود

## باب

### ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة

وتفطر عمداً بل إذا كنت ناسياً  
بأكل وشرب واستعاط وحقنة  
إذا هو أمني ثم أمذى فأبطل  
ولا فطر في الأقوى بمذي بنظرة  
ولا فطر في الأقوى بحلم وفكرة  
ولا فطر إن يغلبه قي وشهوة  
ومحتجماً بالنص فطر وحاجماً

أو اكرهت صح الصوم من غير مفسد  
وحجم وتقيل ولمس لخرّد  
الصيام بالاستمنا وقيء التعمد  
وقيل بلى ان كررتّه عن تقصّد  
ومذي وقيل ان يقصد الفكر يفسد  
تهيج منياً دافقاً لم يقصد  
ولا نص في فصد ففي الأجود افصد

وعن أحمد بالحجم يفطر عالماً  
ويُبطل صومَ المرء ما كان واصلاً  
وإن شك في إيصاله صح صومه  
وما كان من شيء إلى الجوف واصلاً  
وسيانٍ في هذا الغذاء وغيره  
ومن يرتدد يفطر إذا كان صائماً  
وبالموت أبطله وأطعم لنذره  
ومبطل صوم الفرض عمداً ببعض ما  
ومن جهل التحريم فهو كعامد

بنهي والالا وكفر بأبعد  
إلى الحلق من كحل فجانب كإتمد  
لجهل به أو قلة مثل مرود  
كذا كدماغ فاقض من أي مورد  
ولو للدوا او عود او بمحدّد  
ويقضي كذا حكم المحيض ومولد  
وكفارة التخيير من ماله جد  
ذكرت ليمسك باقي اليوم يهتد  
وفي قول محفوظ كناس ليعدد

## فصل

### فيما يعفى عنه لمشقته

ووصل ذباب أو غبار لحلقه  
وإن بالغ أو جاوز ثلاثاً تردداً  
ومن شك عند الأكل في الفجر هل بدا  
وإن فعل الشيء المنافي لظنه  
وإن شك عند الفعل في الليل هل أتى

ومن ماء تطهير امرئ غير مفسد  
وقطرك في الإحليل غير منكّد  
وعند جماع ليس يقضي ولا يدي  
بقا الليل إن يخطيء ليقض ليسدد  
ليقض بلا قيد كفسخ التقصد

## فصل في حكم الوطء في الصوم

وَيُبْطَلُ صَوْمَ الْمَرْءِ فِي الْفَرْجِ وَطْؤُهُ  
وَتَلْزِمُهُ كَفَارَةٌ مَعَ قَضَائِهِ  
وَعَنْ أَحْمَدَ الْمَعْذُورَ لَا تَلْزِمُنَّهُ  
كَمَنْ ظَنَّهُ لَيْلاً فَبَانَ خِلَافَهُ  
سِوَاءَ بَضْرِبٍ أَوْ تَوْعَدٍ قَادِرٍ  
وَعَنْ أَحْمَدَ فِي كُلِّ مَعِي دِفَاعِهِ  
وَمَنْ يَطُّ فِي فَرْجِ الْبَهِيمِ وَمَيْتَةٍ  
وَلَيْسَ عَلَى الْمَقْصُودِ بِالْوِطْءِ نَائِمًا  
كَذَا وَطْءٌ خُنْثَى فِي الْمَقْدَمِ أَوْ بِهِ  
وَمَنْ يَمْنُ بِالتَّقْبِيلِ أَوْ دَوْمِ نَظْرَةٍ  
وَيَعْضَى عَنِ التَّكْفِيرِ فِيهَا وَعَنْهُ لَا  
وَكَالْوِطْءِ دُونَ الْفَرْجِ حَكْمَ تَسْحُقٍ  
وَحَكْمِ التِّي تَوَطَّأَ كَوَاطٍ وَلَا تَدِي  
وَعَنْ أَحْمَدَ إِنْ كَانَ مَكْرَهُ حَرَةً  
وَخَذَهَا ابْتِدَاءً مِنْهُ إِنْ يَكْرَهُ الْإِمَا  
وَإِنْ لَزِمَ الْإِنْسَانَ إِمْسَاكَ يَوْمِهِ

ولو دبراً في سهوه والتعمد  
بوطء بشهر الصوم حسب فقيد  
بكفارة بالوطء فيه بل أفسد  
وجاهلٌ تحريم وناسٍ ومطهد  
به أو بأخذ المال والنفي فاعضد  
عن الصوم لا يقضي كذاك ولا يدي  
فان القضاء حتم وكفر بأجود  
قضاءً ولا كفارة في المقصد  
سوى منزل حتى لأثنى بما ابتدى  
وبالوطء دون الفرج يقضي فيسد  
وعنه بإنزال بوطء الفتى قد  
كذلك الاستمناء في المتوطد  
مع العذر بل مع فقدته في المؤكد  
تكفّر ولترجع على مال معتد  
وإن طاوعت للإثم بالصوم تقتد  
فجامع فيه فليُكفّر فأرشد

ولو قدم الإفطار قبل جماعة  
فإن عاد في يوم فكفارة وفي  
ومن بعد تكفير يجمع فغلظن  
ولا تسقطن بعد الوجوب بسقمه  
وإن جامع الإنسان ليلاً وأنزل  
ومن يتدره الفجر وهو جامع  
وإن ينتزع يلزمه عند ابن حامد  
وأما أبو حفص فأعفاه منهما  
وأوجب على الترتيب تكفيراً على  
ليعتق فإن يعجز فشهريين فليصم  
لستين مسكيناً من البرمده  
وعنه له التخير بين ثلاثها  
إذا كفر الإنسان عنه بإذنه  
وسائر كفارات كل مكلف  
وما في سوى الوطاء وداع لمنزل

وان يثن وطاءً قبل تكفير ما ابتد  
المعاود في يومين وجهاً تعدد  
بكفارة أخرى عليه وعدد  
وجن وأسفار وأعدار نهّد  
المني نهارة صومه لا تفسد  
فإن يستدم فالحكم حكم التعمد  
قضاءً وتكفيراً بغير تردد  
وقد قيل يقضي وليكفر بأبعد  
الأصح وأسقط عند عجز بأوكد  
تباعاً فان يعجز فمره ليمدد  
لكل فتى أو نصف صاع كما ابتد  
وإن قلت لم تسقط مع العجز فاشهد  
بتجوز ان يعطى لواط فقيد  
بقولين في تجوز ذلك أسند  
بذا الشهر تكفير ولو في القضا اهتد



## باب

### ما يكره وما يستحب وحكم القضاء

ويكره بلعُ الريق من بعد جمعه  
كذا بعد إخراج اللسان وردهم  
وقيء وقلس واصل الفم أو دم  
ويكره ذوق الطعم واحكم بفطره  
ويكره مضغ العلك لا متحللاً  
ويكره غوص الماء لكن بخرقه  
ويكره تحديق ولمس محرك  
ولا بأس في تأخير غسل تحتم  
وترك مقال الزور في الناس واجب  
فإن شتمَ اشرع قوله أنا صائم  
ويحرم ما يدعو لإفساد صومه

وبلع نخامات وفطر بمبعد  
ولا ضمير إن مصممت واستكت باليد  
به وبقايا الأكل إن توء تفسد  
بوجدان طعم الشيء في نحر مزرد  
ومع بلع ريق إن تحلل فاصد  
مسامعه وجهان في الصاء والصدي  
لشهوته لا عند أمن بأوكد  
لذي الصوم حتى الفجر وارو وقلد  
ولكنه من صائم ذو تأكد  
لتذكير نفس أو لوعظ لمعتد  
المحتم إن واتاه درءً ليعد

## فصل

### فيما يستحب في الصوم

ويشروع فطرُ التمر والماء لفقده  
وقل عند فطر لائقاً وادعُ ضارعاً  
ومن رمضان اقض الفوات متابعاً  
وفي الحكم يكفي اليوم عن يومه قضا  
وإن فات كل الشهر أجزاءه القضا  
وإن يقض بالأيام فليقض كامله  
ومبرحُ بلا عذر قضا له لقابل  
ومسكيناً اطعم إن يمت قبل قابل  
ومرجي قضاء ثم صام تطوعاً  
ويشروع أن يقضى عن الميت نذره  
ونذر صلاة النفل يقضي بأوكده  
ويخرج من مال الفتى مع قضائهم

وتعجيلُ فطر والسحور فبعد  
وسأله قبولاً ثم سبحه واحمد  
وإن ما تشا فرقت غير مفسد  
ولم يكف فضلاً دهره مع عمد  
لشهرٍ هلالٍ بغير تقيّد  
وقيل ثلاثين اقضيه فيهما قد  
أثيمٌ ويقضي الفوت مع قوت مفرد  
ولا شيء مع تأخير عذر ممهد  
يجوز وعنه لا يجوز فقيّد  
كحج وصوم واعتكاف بمسجد  
ولو قيل يقضى فرضه لم أبعده  
عن المرء تكفير اليمين المؤكّد

## باب صوم التطوع

وإن تبغ أسنى الصوم نفلا تصومه  
ومن كل شهر صم ثلاثة بيضه  
ومتبع شهر الصوم صوماً بستة  
وعامين يجزي صوم يوم معرف  
وفي عرفات يشرع الفطر قوةً  
ويشرع صوم العشر والشهر كاملاً  
فإن تقصر صم عشرة ثم إن تهن  
فيوماً ويوماً صوم داود فاقصد  
ويوم خميس ثم الاثنين فاعمد  
جزت سنة من جامع ومبدد  
وعن يوم عاشورا عن العام فاسعد  
على دعوات عند أفضل مشهد  
إذا كنت تبغي فالمحرم فاسرد  
فتاسعه مع عاشر أو لذا قد

### فصل

#### فيما يحرم من صوم أو يكره

ويكره صوم الدهر والبت وحده  
ويكره صوم الشك من غير حائل  
ويكره في الصوم الوصال وجائز  
وصومك في العيدين قصداً محرم  
وإفراد ترجيب وجمعة مفرد  
وأعياد أديان لغير معود  
إلى سحر فاتبع ولا تنزید  
ومع حظره يجزي لفرض بأبعد

وأيام تشريق لنفل فحرمن  
ويحسن إتمام التطوع مطلقاً  
ومن صام يوماً واجباً لقضائه  
بمنع خروج منه بل بخروجه  
كذا كل فرض في زمان موسع  
وفي رمضان ان تبغ ليلة قدره  
وسابعة العشرين أرجى لئيلها  
فإما توافقها تحز بقيامها

وجائزة عن صوم فرض بأوكد  
وإفساده جوز فان يقض جود  
وكفارة أو مطلق النذر فاعهد  
فليس عليه غير صوم المشرد  
ولا ضمير إن يخرج لعذر ممهد  
بعشر أخير ثم في الوتر أكد  
فقم فادع فيها واطلب العفو فقتد  
ثمانين عاماً فوق عمر مزهد

## كتاب الاعتكاف

وإن اعتكافاً للتعبد سنةً  
فان تطلقن أجزاء مسمى اعتكافهم  
إذا الصوم لم يشرط وعنه اشتراطه  
وان صح صوم البعض صح اعتكافه  
وليس بشرط أن يصوم لأجله  
ومن مسلم ناوٍ مكلفٍ اشترط  
ونيةً تعيين الفريضة واجبٌ  
ويحرم من أنثى بلا إذن زوجها  
وإن شاء من لم يرض تحليل شارع  
ويعتكف المولى المكاتب ان يرد  
كذلك من هايا ببعض محرر  
على من عليه أن يصلي جماعة  
ولامرأة جوزة في كل مسجد  
وفيما له شد الرحال فضيلة  
وأفضلها البيت الحرام فمسجد  
وتدخل إن عيّنت شهرًا وعشرة  
وعنه قبيل الفجر أوله أجز

يحتمه نذرُ اللزوم بمسجد  
ويوم على قول بلا صوم اعضد  
ففي ليلة أو بعض يوم ليفسد  
بنية صوم لم تسابق بمفسد  
ومع أي صوم يعتكف فيه يهتد  
وذي ميزة عن موجب الغسل مبعد  
ويبطله قصد الخروج بأجود  
كذلك مع عبد بلا إذن سيد  
ومع إذنه في النفل لا النذر يصدد  
ويحجج ومع تفويت نجم ليردد  
بنوبته واشترط جماعة مسجد  
وفي مسجد ذي جمعة ذاك أكد  
سوى بيتها تجويز فرض التفرد  
بأفضلها يجزي لما دونه قد  
النبي وبالأقصى تمام التعبد  
بأخر جزء الماضي في المتأكد  
وقيل بوقت المغرب ان شئت فابتد

ومن قبل فجر والغروب لمن نوى  
وفي نذر معدود ليالي وعكسه  
كذلك إن يشرط تتابعها فما  
وهذا إذا ماكان غير معين  
وإن يطلقن شهراً يتابع بأوكد  
وليس بكاف عشر شهر مؤخر  
ولا تخرجن منه بغير ضرورة  
ولا شيء مع تعيينه واشتراطه  
وقطع بقسم أو بنذر محتم  
بما فات فاقضيه بغير تردد  
وقد قيل أوجبها فقط لخروجه  
وقد قيل أوجبها سوى في الخروج  
ومرها متى يطرأ بضرب خبائها  
وإن يقطعن متابعاً لا معينا  
فإن له التخيير بين ابتدائه  
ويُبطل كل الاعتكاف بردة  
وسكر الفتى ثم الخروج لماله  
كتشييع ميت أو زيارة عالم  
وعنه إن لم تشتط هو جائز  
إذا لم يناف الإعتكاف اشتراطه

ليوم وليل ثم بعدهما اسرد  
متابعةً مع فعل ضمن بأجود  
تخللها في النذر أدخل بأوطد  
وإن عين الأوقات مابينها اسرد  
ثلاثين يوماً لا هلالية قد  
مع النقص عن عشر بنذر معدد  
كحاجة إنسان وواجب مقصد  
التتابع في محتوم فعل معود  
لطول إذا مازال تممه فابتد  
وكفر تكفير اليمين بأجود  
لحق له لا ما عليه تسدد  
للنفاس وحيض كالخروج المعود  
بغير محوط من رحاب لمسجد  
بما ليس بد منه لم يتعود  
وكفارة بعد البناء بما بدي  
وإنزال لمس الخود مع وطء خرد  
غنى عنه لا المشروط مع قربه قد  
وعود مريض شيعن فيه أوعد  
ولا شيء فيه إن فعلت فمهد  
وشرط المنافي لم يفد بل ليفسد

وشرط الفتى التمريضَ والأكل في الخوا  
 ولا ضرر في التسألِ عن مدنيِّ ضنِّ  
 ولا في تمام في سوى مسجد بدي  
 ويبطله أيضاً خروج مؤذن  
 ومن جُنَّ كلَّ الوقت في متعين  
 ولا شيء في إفساد نفلك مطلقاً  
 وفي مطلق الأيام بالنذر عدة  
 وفي مفسد ألزمت فيه تتابعاً  
 فوجهان في استثنافه وبنائه  
 وكفر مع استثناف كل معين  
 وبلغ بوجه قطع ناسٍ ومكره  
 ويحرم وطءٌ وليكفر وعنه لا  
 فان كفر اجعل كالظهار وقيل  
 وتابع قضا كل اعتكاف متابع

أجز وبمكث طال في الكل أفسد  
 إذا لم يعرج نحوه بتقصُّد  
 وقد قيل ألزم بالشروع بمسجد  
 بوجه يؤذن في منارته اشهد  
 فلا يقض إن يلحق بصوم ولا يد  
 ويكره بلا عذر وقاضيه مهتدي  
 فلا تلزمه غير تميمها قد  
 ضرورة وقت لا تلفظ مقيد  
 وبالنذر إن تشرط تتابعه ابتد  
 وإن لم يعين فابتدي لا تزيد  
 وما الحلم والإغما ونوم بمفسد  
 وعنه لترك النذر حسب ليرفد  
 كاليمين وفي النذر الجميع بمبعد  
 وقيل كشهر الصوم إن شئت بدد

## فصل

### فيما يكره ويستحب ويباح في الاعتكاف

ويكره تجرُّ واكتسابُ بصنعة  
 وفيه تزوج والنكاح به أشهد  
 وجانب ممرأةً وماليس عانياً  
 وصمت نهار مطلقاً عنه فاصدد

تفيد الذي خاطبته نيل مقصد  
وإن تحتجم فاخرج وعد كمعوّد  
وغسل ورجل غير مؤذ لمسجد  
وتشميره اختر عن جميع التعبّد  
وعنه بلى فاخر لنفسك وارقد

ويحرم إبدال الكلام بآية  
وكل واشربن فيه ونزّههُ عن أذى  
وبع واشتر ما لا غنى عنه عاكفاً  
وإقراء قرآن وعلم ونشره  
وليس بمحبوب هنا في اختيارهم



## كتاب المناسك

وهاك صفات الحج في سلك ناظم  
وما الحج إلا القصدُ قصدُ مخصَّصُ  
تحن القلوب المستجاب لها الدعاء  
أتى بخصوص في الدعاء مبعضاً  
تحن إلى أعلام مكة دائماً  
رجالاً وركباناً على كل ضامرٍ  
يطير بهم شوقاً إلى ذلك الحمى  
على كلهم قد هان نفسٌ عزيزة  
رضوا عن مديد الظل قطع مهامه  
ولذَّ لهم في جنب مايتبعونه  
يهون بها لفح الهجير عليهم  
وكل محب قابل الفجر بالرضى  
فكم من رخي العيش حركه الهوى  
فليس بشأنٍ عزمه عن طلابه  
أطار الكرى عنهم رجاء وصالهم  
عفا الله عني كم أودع سائراً

(١) الأصح: داعي

تحملت أوزاراً تنقل منهضي  
وظني جميل بالكريم وعُدتي  
لئن تبطيء الأقدار عزمي عن السرى  
وإن رجائي أن يُمَنَّ بزورة  
وألثم آثار النبيين ضارعاً  
ومن كان حراً بالغاً وهو عاقل  
فأوجب عليه الحج في العمر مرة  
وعن أحمد بل سنةً عمرةً الفتى  
وعن أحمد الإيجابُ كفر وتاركاً  
ومن كافر أو عادم العقل ألغين  
وليس بمجزٍ مع بلوغ وعتقهم  
لعمرتهم لكن إذا ماتكلموا  
وقيل ان نقل في السعي ركن فيسعي  
وللطفل فليعقد وإن كان محرماً  
وإن أحرمت أم الصغير له يُجز  
وفي عصباتِ الطفل وجهان لكن  
ولم ينعقد إحرامه دون إذنه  
وجنب صغيراً مايجنب بالغ  
وعن نفسك ابدأ إن تكن محرماً فإن

ولكنني أرجو تجاوزاً سيدي  
شفيعُ الورى في موقف الحشر في غد  
فشوقي إليه دائم وتلددي  
فأبلغ من تلك المشاعر مقصدي  
وها أنا فيما رُمت يا صاحِ أبتدي  
براحلة مزُومة وتزود  
وعمرةً إسلام بفور مؤكّد  
وعن أحمد في أهل مكة ذا قد  
لهون مصرأً أرد كفرةً أو احدد  
وصحح لصبيان يحجوا<sup>(١)</sup> وأعبد  
بُعيدَ وقوف والطواف المحدد  
بموقفٍ او قبل الطواف كفاقد  
قبيل وقوف لم يفد عنها اشهد  
وليّ له الإحرام لا للولي طد  
ولم يحكم القاضى بصحة معقد  
المميز عن إذن الولي ليعقد  
على أحد الوجهين عن صحب أحمد  
ونبّ عنه في المعجوز عنه تسدد  
تطفّ حاملاً أجزاءً وعنك بمبعد

(١) الصحيح: يحجون.

وما كان يفدى عمدته دون سهوه  
وما استويا فيه فيلزمه الفدا  
وفي كلفة عن ذاك عند حضوره  
وإن وطيء احكم بالفدا ومضيه  
ولم يغن عن فرض وإن صار بالغاً  
ولا تحرم الأنثى بلا إذن زوجها  
فإن أحرما نفلاً ونذراً بلا رضى  
وعنه ليمنع فيهما صدّ محرم  
وليس لزوج منعها حج فرضها  
وإن رجع المولى قبيل شروعه  
ووجهان في إحرامه قبل علمه  
وصحح بلا إذن هنا حجّه وهل  
وإن نذر المملوك حجاً فيلزم  
وإلا فبعد العتق من بعد فرضه

فعمدٌ صبي فيه كالخطأ اعدد  
وقولين عنه في محل الفدا اشهد  
على المتولي أم على الطفل أسند  
لفاسده وليقض عند الترشد  
بموقفه بل في قضاء المفسد  
لنفل ولا عبد بلا إذن سيّد  
فمن شاء في الأولى فكالمحصر اعدد  
كإذنك في الإحرام أو نذر مبتد  
وليس له تحليها حين تبتدي  
فذاك كمن لم يأذن افقه تقلد  
بناءً على عزل الوكيل المعهد  
لسيده التحليل وجهين أسند  
الشروع له إن كان عن إذن سيد  
فكن في طلاب العلم طلاع انجد

## فصل

### الشرط الخامس : الاستطاعة

ويشترط طول الاستطاعة قدرة  
لسيارة والعود حتى مقره  
ويلزمه بيع الذي عنه غنية  
لتحصيل مركوب وزاد معود  
ولا يشترط المركوب في قرب مقصد  
إذا كان يكفي مثله في التزود

سوى كل مضطر إليه كمسكن  
ولبس ومركوب ولولتجمل  
وكلفته مع من يعول على المدى  
وسيان دين حاضر ومؤجل  
وليس على ذي صنعة وإطاقة  
ولا تلزمه عند بذل استطاعة  
ومايوس برء والكبير تطيحه  
ولونابت الأنثى من البقعة التي  
وإن يستتب في حج نفل مصحح  
وإمكان سير مع تسهل سلبهم  
وذاك اتساع الوقت والأمن من أذى  
وليس عليه حمل قوت جماله  
ومسلك بحر بالسلامة غالب  
بغير خفارات وإن قل قدرها  
ولا تلزم مع فقد ماء طهارة  
ومن حج بالمال الحرام يعيدها  
ولا تسقطن عن طرا جنه ولا  
فإن مات أو من مات بعد وجوبه  
ولو كان أدنى من مكان وفاته  
فإن مات في بعض الطريق لحجه

وعرس وخدام ودين بذا ابتد  
كأمثاله مع كتب علم لقصد  
بريع مغل أو بربح معد  
وقد قيل عذر العرس غير مصد  
بمشي مسير بل يسن له قد  
ولو من بنيه أو صديق تودد  
الرحال ليحجج عنها وليزود  
بها وجبا يجزي ومع برء مقعد  
فقولين عنه في الجواز تنشد  
شروط أداء لا وجوب بأوكد  
ووجدان ماء مع علف معود  
ولا الما فإن يفقدهما لم يؤكد  
كبر وإلا جانبنه وأبعد  
وقيل إذا لم تجحف اوجب بأجود  
ووجدان شرب في الأصح المجود  
كذلك مرتد أناب بأوكد  
تججن عنه بل لينظر ويرصد  
فمن ماله أو ماتيسر أرفد  
وقد قيل من أدنى المكانين جود  
فمن حيث أودى مجزى لا تردد

وإن يجتمع دين وحج مفترط وإن يف بالحقين مال الملحد  
فحاصص على الأقوى وحج به من المكان الذي تستطيع منه وزود  
ومحتمل تقديم دين ابن آدم وإسقاط حج لم يكمل كما ابتدي

## فصل

### في وجوب الحج على المرأة

وشرط وجوب الحج ثم أدائه مسيراً بأنثى محرماً في المؤكد  
كزوج ومن حرّمها منه دائماً بوصلة حل أو لعان مبعده  
ومن حرمت من وطء شبهة أو زنى فقيل يفيد المحرمية فاردد  
وفي عبدها قولان مع شرط محرمٍ بما دون سير القصر إذا الترشّد  
وعن أحمد بل ذاك شرط أدائها وعن أحمد في الفرض لم يشترط قد  
ولكنه لا بد من ثقة لها رفیق أمين من رجال وخرّد  
ومن شرطه كفاء خفيف مكلف فإن مات عن بُعد مضت لم تصد  
وليس لها إنشاء حج بعده وإن تطرّج إن تكن لم تبعد  
فان تبعد أو إن تخف في رجوعها لتمضي ولا ترجع إذا لتعدّد  
وإن قبل موت الزوج تُحرّم بأرضها وتخشى فوات الحج بالحج بتبدي  
ويلزمها إنفاق محرّمها فإن تمنع عن إيساره لم يضهد  
وإن لم تسر مع محرّم صح حجّها وذمّت كماش يجتدي اكره وأطد  
وفي مال زوج قدر قوت إقامة وزائدة في مالها بتأكد

ويشترط أيضاً للأضراء قائداً  
بغير خلاف في البعيد وضده  
ولا ينفذ استئجار شخص على الذي  
فمن حج عنه كان محض نيابة  
ولا يضمن المعذور في قوت حجة  
وفي ماله كل الدماء كجناية  
وتخذ منه قسط النقص عن كل ما أتى  
وإن يعتمر من قبل حج وعكسه  
في الأقوى وأهدى للقران ومتعة

يلائمهم في سيرهم مع تزود  
بقولين مع خلف كمحرم نهد  
يخص بفعل المسلمين بأوكد  
أباح له الإنفاق قدر المعود  
وضمن ويقضي مفسد كل معتد  
وأوجب دم الإحصار في مال مرفد  
به ناقصاً عما به أمر اشهد  
له النسك وليردد جميع المزود  
على آذن أولى فمن نائب قد

## فصل

فيمن لم يحج عن نفسه وحج عن غيره

ومن كان لم يحج فحج لغيره  
كذلك حج النذر والنفل قبله  
ومن ينو عنه ثم ينوي لنفسه  
ومن يستتب عمراً لنذر وخالداً  
وهل يجزيء الإحرام من متأخر  
له الحج ليردد غرامة مرفد  
وعنه له المنوي وعنه ليفسد  
فلأول احكم لا بغرم بأجود  
لفرض فللفرض اجعلن إحرام مبتدي  
عن النذر في الأجزاء وجهين أسند

## باب المواقيت

وإحرام حج من مواقيت خمسة وللشام والمصري والغرب جحفةً وخذ ذات عرق للعراق ووفده وتعيينها من معجزات نبينا ومن داره إحرام من كان دونها لحج ولكن إن أراد اعتماهم ومن حرّم إن يجرموا يلزموا دماً ومن مر بالمقات من غير أهله ومن عدّم المقات حاذى مقارباً بلا عقد إحرام سوى لنقاتل وإن يأتها حلاً ولا عذر فاقض إذا وإن تتجاوز غير ناوٍ دخولها ومن يأتها من غير شك فحلّه وإن جزته للحج حلاً فواجب إذا لم يكن عذر كتفويت حجة مع العذر أو من غير عذر وإن يعد وللحج شوالاً وذا القعدة اتخذ

لطيفة وقت ذا الحليفة فاقصد وليلمن التالي يلملم أرصد وقرن لوفد طائفي ومنجد لتعيينه من قبل فتح المعدد ومكة ميقات لناوٍ وودد من الحل مرهم يجرموا بتأكد وللحج من حل دم في المؤكد فذلك ميقات له كالمعود ولا تتجاوز إن لمكة تقصد مباح وذو حاج كثير التردد بوجه وتجزى حجه عامه قد فيدولك الإحرام من ثم فاعقد بفعل اعتماهم في نص أحمد معاذك للإحرام منه فقيّد وإن تحرمن من دونه بدم جد لميقاته لم يسقط الدم فاشهد وبالعشر من ذي الحجة اختم تشيّد

ومن قبل ميقاتِ المكانِ ووقته وعن أحمد لم ينعقد غيرَ عُمرةٍ بكره يصح الحج بل منه أكد ولا تكرهها أي وقت تُسدد

## باب الإحرام

ويشع للإحرام غسلٌ وطيبه وبيض الثياب المستحب فواحد وأحرم عقيبَ الفرض أو متنفلاً به تستفيد الحل من كل حاضر وتعين ماتنوي وبالنطق سنةً وذلك هو الإحرام من غير مريّة وتجريده عن لبس ماخيط عادةً ولبّ كما قد جاء سنة صادق بإقبال ليل أو نهار وسحرة وخلف الفروض والتلبس ناسياً وتكريرها لا يستحب متابعاً ويقطعها رب القران ومفرد وذو متعة أو عمرة بطوافه ومن بعدها صلّ على خير مرسل ومهما تقل مما أتى في صفاتها ولو دام لكن إن يزل لا يجدد إزاراً وثان فوق كتفك ترتدي وتشترط حلاً عند حبس مُصدّد ولو مرض من غير مادم مقتد ونيته شرط ولو مطلقاً قد وما زاد وصف تركه غير مفسد ووجه النساء لا غير حتم التجرد بصوت رفيع مكثف فوق جلعد وملقى رفاق أو هبوط ومصعد بمحظوره ولتحفظن صوت نهّد ولا في بقاعِ المصر قاعٌ ومسجد بأولى حصاة في العقبية يتدي وعند وصول البيت في وجه احدد ويسطك كفاً للدعا وادع واجهد أجزه ولا بأس بذكر مزيد



## فصل

### في صفات الأنساك وترتيبها في الأفضلية

وأفضل نسكٍ متعةٌ ثم مفردٍ  
وعن أحمد إن ساق هديّ تقربٍ  
ففي أشهر الحج اعتمر قبل حجة  
من الحرم المكي في عام عمرة  
فأنت بذّا ذا متعة ملزماً دماً  
وبعد فراغ منه أحرم بعمرة  
ويا قارناً أحرم بحج وعمرة  
إذا سُقت هدياً مطلقاً ولفقده  
وتالٍ بفعل الحج يجزىء عنهما  
وعن أحمدٍ ألزمه أفعال عمرة  
وألزم دماً ذا متعة مع قارن  
وهم قاطنوه والذي ليس قاصداً  
فان لم يسق هدياً وفي عرفاتٍ لم  
إلى فسح حج ثم ينوون عمرة  
وإما يسوق<sup>(١)</sup> الهديّ مع متمتع

يليه قرآنٌ ما تشا فانو واقصد  
فضلُ قراناً ثم بالمتعة ابتد  
فطف فاسع فاحلق ثم حجك فابتد  
لم تنأ قدر القصر عنه وتبعد  
وإن تُفردن فاحرم بحج مفرد  
من الحِل فاكملها ولا تتردد  
أو ادخل عليها حجةً بتأكد  
متى لم تطف والعكس فامنعه واحدد  
على أشهر المنقول من قول أحمد  
وعنه طوافيه وسعيها قد  
إذا لم يكن من حاضري خير مسجد  
إليه لم يسقط في الأولى بمفسد  
يقف قارناً أو مفرداً ندباً اشهد  
يحلون منها كالتمتع فاهتد  
فلا يخللوا إلا بحج مؤكّد

(١) الصحيح: يسُقُّ.

ومن تمتع ثم حاضت ولم تطف  
وليس عليها أن تطوف معيدةً  
ومن ينو نسكاً مطلقاً صح عقده  
وناس بهاذا أحرم اجعله عمرة  
فان صححوا منه القرآن يجب دم  
وإما تصحح حجه دون عمرة  
وإن كان شك المرء بعد طوافه  
وإن شك من بعد الوقوف فصرفه  
ومثل فلان إن علمت فمثله  
وإن حجتين او عمرتين نويته  
وعن نفسك ان تحرم عن اثنين فاجعلن  
فان هو لم يقصد وإن كان قائلاً  
وعن واحد حجاً وآخر عمرة  
ومن غير إذن صح مع رد نصف ما  
ومن حاضري البيت الحرام قرانهم

لتقرن متى خافت فواتاً ولا تد  
طوافاً قدوم بعد طهرٍ مجدد  
ومهما يشا يجعله غير مفسد  
وقال أبو يعلى لما شاء يقصد  
وفي عمرة ذبح التمتع أورد  
فوجهين في ذبح القران فأسند  
بيت ففسك العمرة ان يعد يعتد  
إلى الحج حتم مسقط فرضه قد  
وإلا فكالناسي وغير مقيّد  
باحدهما مع لغو ثانيهما اعقد  
وعن مبهم بل قبل من شئت فاقصد  
طواف الفتى شوطاً فعن نفسه قد  
بأذنها فاقرن ومن ما لهم فد  
لكل فتى والهدي من مالك اعدد  
صحيح كذا تمتيعهم في المؤكّد

## باب

### محظورات الإحرام

ومحظور إحرام يكون بتسعة  
وتقليم أظفار ولبس وسترة  
وبالوطء في فرج وبالوطء دونه  
ويمنع أذنيه الغطاء كراسه  
وفي حلق شعرات ثلاث وقلمه  
وعنه دم في أربع منه صاعداً  
وفي حلق شعر الرأس والجسم فدية  
وقولان في لبس الفتى فيهما وإن  
ونتف كحلق ثم في بضع شعره  
وأذنك في حلق كحلقك فافده  
ووجهان إن تسكت وفي حلق محرم  
وإن يغتسل يرفق ولم يفد بائناً  
ولا شيء في مؤذ ولا قطع جلدة  
وحلقك شعراً خيفة القمل أو أذى

بحلق لبسط الشعر والمتجعد  
لرأس وشم الطيب أو بالتصيد  
وشهوة أبشار تلاقى على دد  
لأنهما منه بنقل مؤكّد  
ثلاثة أظفار دم في المسد  
ودرهم أو نصفاً يقول ليورد  
وعنه يؤدي فديتي متعمد  
يطيهما وجهين خذ في التعدد  
وظفرك كل لا بقسط بأوطد  
وإلا ففي مال المباشر يفتدي  
لرأس حلال لا جناح ولا يد  
مع الشك وليحجم وإن يجن يفد  
بشعر كقتل الصيد إن صال قيّد  
برأس ففيه فدية المتعمد

## فصل

### في تغطية الرأس ولبس المخيط وهما الثالث والرابع

وفي الرأس إن يستر بما كان فدية ولا شيء في صمغ تلبده به ويروى ثلاث في تظلل محمل كذا الخلف في تظليل ثوب ونحوه ولا شيء في حمل الفتى وتظلل وبعض ككل وامنعن زرة الردا ولا يغرزن أطرافه في إزاره بمنطيقه يفدي خلاف ابن حامد ولا شيء في السروال مع فقد مئزر وعنه إذا لم يفره دون كعبه وإن يلبس المقطوع أو جمجا فتى ومنشيء إحرام عليه قميصه ولا شيء في عقد الإزار لمحرم ولا في اتشاح بالقميص لقادر ولبس قباء لم يزر ليفد في القوي وفدية ذا والطيب والقطع إن تشا

ولو طيناً أو حنأ أو عصب مجهد ولا غسل فاتبع لخير ملبد فثالثها يعفى عن النزر فاشهد وفي ستر وجه المرء قولين أورد بيت وأشجار وخيمة أعدد وعقدأ وتخليلاً بشوكة غرقد ومن يتألم منه ظهراً فيشدد وحرم بلا عذر مخيطاً وبعده وحف بلا قطع ان النعل يفقد ففيه الفدا فاقطع ولا تفد ترشد بوجودان نعليه مر المرء يفتدي لينزع ولا يشقق وان يرج فليد وهميانه ان خاف إن لم يعقد وتقليد مضطر بسيف مهند ولو خلئت كمية من يد ثلاثة أيام تصوم أو امدد

لست مساكين ثلاثة أصع شعيراً أو تمرًا أو من البرُ أورد  
 لمسكينهم مُدًّا أو الشاة إن تشا وعن تجب من غير عذر ممهد  
 لفعلك محظوراً ومن قد عذرتة فخيرهما بين الثلاث تُسدّد  
 فان عدمت أطعم فان لم تجد فصم ثلاثة أيام ورتّب كما بدي

## فصل

### في المحظور الخامس وهو الطيب

ومحرم تطيبُ الثياب وجسمه ومحرم تطيبُ الثياب وجسمه  
 وعن شم كافور ومسك وعنبر وعن شم كافور ومسك وعنبر  
 وكل طعام يظهر الطيب أكله ولا شيء في استشاء طيب وبيعه  
 ولا تشمُ الخيري وورداً ونرجساً ولا تشمُ الخيري وورداً ونرجساً  
 ولا البرمَ والريحانَ مع ياسمينهم ولا البرمَ والريحانَ مع ياسمينهم  
 ولا شيء في شيخ حزاماً وعرعراً ولا شيء في شيخ حزاماً وعرعراً  
 وفي دهنه من غير طيب وشريح وفي دهنه من غير طيب وشريح  
 ويفدي الذي في موضع الطيب جالسٌ ويفدي الذي في موضع الطيب جالسٌ  
 ففي فعل ممنوع من الأكل فديةٌ ففي فعل ممنوع من الأكل فديةٌ  
 وليس بمكروه له قطع صنه وليس بمكروه له قطع صنه

ودهن بطيب ثم عن شمه اصدد وودهن بطيب ثم عن شمه اصدد  
 وورس وتبخير بعود ومجسد وورس وتبخير بعود ومجسد  
 أو التشم لا نأكل وعن شمه ذد أو التشم لا نأكل وعن شمه ذد  
 ولامس طيب ليس يعلّق باليد ولامس طيب ليس يعلّق باليد  
 ولا مرزجوشاً والبنفسج تعتد ولا مرزجوشاً والبنفسج تعتد  
 كذا النيوفرا خذها جميعاً بأوكد كذا النيوفرا خذها جميعاً بأوكد  
 وحناء وقيصوم وفاكهة ذد وحناء وقيصوم وفاكهة ذد  
 وزيت مقالين ارو يا صاح واسند وزيت مقالين ارو يا صاح واسند  
 إذا شمه إن كان ذا عن تقصّد إذا شمه إن كان ذا عن تقصّد  
 وفعل مباح لا جناح ولا يد وفعل مباح لا جناح ولا يد  
 بقاء وما لا طيب فيه لقصد بقاء وما لا طيب فيه لقصد

## فصل

### في المحظور السادس وهو قتل الصيد

ويحرم صيد الحِلِّ عن كل مُحْرَم ولا فرق في التحريم ما بين أكله كما بين مأكول وبين مُحْرَم وعبرته بالأصل فأفد غزالة فمتلفه والجزء حتى بحبسه وكل الجزا بين المعين وقاتل إذا كان محظوراً على كل واحد كذلك ما من أجله صيد والذي وكمل على ذا القتل من عُرم جارح وبيض الذي فيه الجزاء جزاؤه ومكسورة يفتي الحلال بأكله وفي وَرِّ والصوف والريش قيمة وليس بغير الإرث يملك محرم ومن يمسك صيداً إلى حين حلّه كذلك إن أخرجته من أمانه وما صدت في الإحرام ثم ذبحته

وفي الحرَم احظر مطلقاً لا تقيّد والامسك والأصلي والمتولّد وما بين إنسي ووحشي فدغد أليفة إنس لا بغير تأبد عليه جزاء والمعين كمفسد وقيل به من باشر القتل أفرد وحرّم به نفعاً على كل معتدي سوى ذا كصيد البحر كُله ولا تد وحااص حراماً مع محل بمبعد بقيمته وليهدر المذّر الردي وفي حرم خلف الممل المجرد ولو عاد في الأقوى كالبان رقد صيوداً ولا بالإرث أيضاً بمبعد فيذبحه كالميتة اجعل بأجود إلى الحل فاحكم فيه مثل الذي ابتدي فألحقه بالميتات إلحاق بمعد

إذا كنت في الإحرام أو حرّمنُ زد  
 بحبسك فاضمنه وحرم وشدد  
 على مرسل بل قد أُثيبَ وقد هُدي  
 وسبع كشيءٍ يخلّه بأجود  
 وقيل افده كالقتل للجوع تهتد  
 ففي الظاهر احكم بالجزاء المحدد  
 تكن محرماً أو في الحريم المُجدد  
 وقتل الذي يؤذي بطبعٍ وجود  
 والعقور وربات السُّمام ومرتد  
 إذا لم تكن مُلكاً وسبع وأفهد  
 كنمل وشبه قتله للأذى قد  
 وقتلك إذا ضر فقط ندباً اجهد  
 سوى القمل في الإحرام حسب بأبعد  
 ويعفى عن الملقى من الثوب باليد  
 حلال وقمل بالدواء فلا تد  
 على ما أتى في الخلف في الأكل ترشد  
 ولو في طريق دُستته بمبَعَد  
 ولكنه يُفدى بغير تردد  
 فلا فديةً للأكل في نص أحمد  
 وفي حرم لكن هنا في المؤكد

وما صدت من حلٍ حلالٍ فخلّه  
 وملكك باق فيه حكماً فإن نوى  
 ولا شيء في إرسال ملكك مكرهاً  
 ولا شيء إن يتلف لتخليصه من الشبك  
 ولا شيء في العادي سوى حظر أكله  
 وفي أي وقت جدد القتل محرّم  
 وللحيوان الإنس إذبح وكُل وإن  
 وفيه أبيحت صنعةٌ وتجارة  
 كأبقع والفئران والحدأة  
 وكلب بهيم مع جوارح طيره  
 وجوز وإن لم تؤذيه قتلها وما  
 وقتلك إذا ضر ونفع تخير  
 وغير حلال الأكل لا تفد مطلقاً  
 وقيل لقمل الرأس حسب بما يشا  
 وإما يمت صيداً بحبل نصبتّه  
 وسنور برّ والشعالب فافدها  
 ويُفدى جرادٌ في الأصح بقيمة  
 ومحظورٌ إحرام مباح ضرورةً  
 وإن تقتلن صيداً حراماً وتأكلن  
 وحل صيود البحر حتى لمحرّم

## فصل

### في جزاء الصيد

وفدية قتل الصيد ضرباً قضت به  
فللناقة اختاروا فداءً نعامةً  
كذا بقر منه وأروى وأيل  
وبالعنز تفدى ظبية ثم ثعلب  
وفي ضبعُ والظبي كبشُ وأرنب  
وشاة عليه في الحمام وذاك ما  
وذلك في رأي الكسائي كُلُّ ما  
ويفدى صحيح والكبير وما خض  
وإن شئت قومٌ مثله ثم فاشترِ  
وإن شئت صوم اليوم عن مدبّرهم  
ومالم يكن ذا مثلٍ اضمن بقيمة  
وعنه على الترتيب فافدِ بمثله  
ولا يجزيءُ الأدنى من المثل فديةً  
وقتلك صيداً ملك من صين مُلكه  
وفي ما خض قد قيل قيمةٌ مثلها  
وأعور من عين بأعورَ غيرها

الصحابةُ فاتبعهم بغير تأؤد  
وقتل حمير الوحش بالبقر اقتد  
وتيتله والوعل أيضاً فقيد  
وفي الوئر جديٌّ مثلُ ضب بأوطد  
ويربوعهم بالجفر أفد تسدد  
يعب ويهدر جاهد في التمغرد  
تطوق في عنق بريش مسود  
وأنثى وضد بالمثيل وأجود  
طعاماً فأطعم كل مد لمزهد  
وعن نصف صاع من سواه تؤيد  
هناك طعاماً أو فصم مثل ما ابتد  
فإن عدم اطعم ثم صم عند مفقد  
سوى ذَكَر في قتل أنثى بمبعد  
عليك الجزاء مع قيمة الملك فانقد  
وقيل بلا حمل كمع فقدھا اشهد  
يجوز بلا خلف لتحصيل مقصد



وأما الذي لم تأت فيه قضية إلى قول عدل أهل تقويمه عد  
وإن نَفَرُ في قتل صيد تساعدوا عليهم جزاءً واحد في المؤكد  
وعنه على كلِّ جزاءٍ يَخْصُه وعن أحمد في الصوم لا المال عدد

## فصل

### فيما لا مثل له من الطير ونحوه

وفي غير ذي مثل من الطير قيمة وقد قيل فيما كان فوق حمامة  
وفي جزئه أرشٌ لنقص فدائه فيقتله قبل اندمال سواك أو  
كذلك إن تجهل بجرحك موته ويضمنه الموحى الجراحة كله  
وإن تجرحنه أو تنفر فيتلفن كذلك إن يبرا من الجرح عاجل  
طعاما بأرض الصيد أو صم تسدد بشاة على الصياد ياصح أشهد  
كذلك إن تجرحه لم توح فاعدد جهلت توى المجروح أولاً فقلد  
وتضمنه المجموع أحوط مقصد بذى الصور افهمها الثلاث وقيد  
بشيء فعن كل الفدا لا تحيد عن السعي فاضمنه ولا تتردد

## فصل

### في المحظور السابع وهو عقد النكاح

وتزويجه ثم التزويج باطل حرام كذاك الارتجاع بأبعد  
وتوكيله في العقد فيه كذلكم وعنه يزوج كالامام بأوكد  
ويحرم تحديق ولس بشهوة وتكره فيه خطبة ولشهد  
وليس عليه فدية في جميعه ومن يتغي ملك الإمام ليعقد

## فصل

### في المحظور الثامن وهو الوطاء في الفرج

وواطء<sup>(١)</sup> بفرج مطلقا ألغ حجه وموطوءة أيضاً بغير تردد  
إذا فعلا من قبل حلٍ مقدّم وفي فاسد فليمضيا وليردد  
على الفور من أقصى الملا حيث أحرما وإلا من الميقات إن يتبعد  
وتنفق تفدي في القضاء مطيعة وعنه كالانفاق الفدا من مطهد

(١) الأصح : وواطيء

ووجهين في ايجاب تفريق بينهم  
 ففي الحج إحدى البدن يعطي كلاهما  
 وليس بملغٍ بعد حل مقدّم  
 فيحرم من تنعيمه كي يطوف  
 وألزمه إحدى البدن بالوطة هاهنا  
 وحرّم مع الإفساد ما كان قبله  
 ومن بعد سعي قبل حلق متى يطا  
 وكفارة تكفي لمحظور قارن  
 وليس على الأنثى مع الكره فدية

إذا قضيا من موضع الوطاء أورد  
 وفي عمرة شاة على كل مفسد  
 سوى غابر الإحرام من نسك قد  
 للزيارة في إحرامه المتأطد  
 وعن أحمد شاة عليه هنا طد  
 وعن متعة والفاره افد بأوكد  
 أخو عمرة يهدي ولم تتفسد  
 وقيل عليه فاحكمَن بالتعدد  
 وعنه لذي الاكراه حمل وعدد

## فصل

### في المحظور التاسع وهو المباشرة في غير الفرج لشهوة

ويفسدُه انزال<sup>(١)</sup> ولس لشهوة  
 وليس سوى هذين مفسدٌ حجه  
 وشاة إذا لم يمن في حجه بذئ  
 وشاة على الماضي بتكرار نظرة  
 وشاة على المني بإفراد نظرة  
 وليس على المني بفكرته دم

بقول وفيه ناقةً مطلقاً قد  
 وإن تفسدن إحرام عمرة تفسد  
 في الأولى وعنه ناقة مرة يورد  
 وذلك وإن أمنى فكبر بأوكد  
 ليحترزوا من كل مؤه التأكد  
 وقيل بلا استدعا وليس بمفسد

الأصح : انزال

## فصل

### في الخنثى المشكل وإحرام المرأة

ومن مشكل الخنثى ليستر رأسه وإحرام ذات الخدر في كشف وجهها فإن باشرت سهواً أزالته سرعة ويكره خلخال وما فيه زينة وفي لبس قفاز يديها فداؤه وحرّم عليها كالرجال الذي مضى ويكره حناءً ولبس مُزَعْفَر ولا بأس فيه عند لصق دوائه ولا بأس في الثوب المعصفر للنساء وغسلك بالخطمي والسدر فاكرهنّ وللرّفثِ اهجر والفسوق وهكذا ويفدي احتياطاً فيهما بتأكّد فإن تضطرر تُسدل خماراً وتبعد فإن أبطأت تفدي كما في التعمد من الحلي أو من كحلها مثل إثمِد ولفُّهما أيضاً بثوب مشدد سوى محمل واللبس غير المعدد ولمح بمرآة بتزيين مفسد وشعرة جفن واكتحال لأرمد وكحليّة وانف المورس واصدد وقول الفدا في فعل ذلك بعد الجدال وأقلل من كلامك محمد

## فصل

### في بيان بقية الفدية فمن ذلك دم المتعة والقران

وَصُم لِقِرَانِ وَالْتَمَعَ ثَلَاثَةً  
وَذَلِكَ شَاةٌ مَعَ كِهَالٍ شَرْوِطِهَا الَّتِي  
وَإِنْ شَتَّتْ قَدَمَهَا مِنْ أَحْرَامِ عَمْرَةٍ  
وَصُم سَبْعَةً بَعْدَ الْفِرَاغِ مَتَى تَشَاءُ  
ثَلَاثَ مَنْى صُمْ إِنْ تَوَخَّرَ وَعَنْهُ لَا  
وَمَنْ آخَرَ الْقِرْبَانَ عَنْ وَقْتِ ذَبْحِهِ  
لِيَقْضِيَهُمَا وَلِيُهْدِيَ هَدِيًّا وَعَنْهُ لَا  
وَلَا تَوْجِبُنَّ عَوْدًا إِلَى الْهَدْيِ صَائِمًا  
بِمَطْلَعِ فَجْرِ النَّحْرِ يَوْجِبُ هَدْيُهُمْ  
وَلَيْسَ بِمَجْزِيٍّ نَحْرَ هَدْيِ قِرَانِهِ

بِیَوْمِ الْوُقُوفِ اخْتِمَ إِنْ الْهَدْيُ يَفْقَدُ  
قَدْ ذَكَرْنَاهَا لِإِجَابِهَا اقْصِدْ  
وَإِحْرَامِ مِنْ يَنْوِي الْقِرَانَ تَوَيْدًا  
وَلَا تَوْجِبُنَّ فِيهَا التَّابِعَ تَرْشُدًا  
وَمَنْ بَعْدُ أَوْجِبْ صَوْمَ عَشْرِ تُسَدِّدًا  
أَوْ الصَّوْمِ عَنْ أَيَّامِ حَجِّ مَمْجِدًا  
وَعَنْهُ بَلَى إِلَّا لِعَذْرِ مَمْهَدًا  
وَمَنْ قَبْلَ صَوْمِ أَنْ تَجِدَ عُدَّ بِأَوْكَدًا  
وَعَنْهُ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ مَمْجِدًا  
وَمَتَعْتِهِ مِنْ قَبْلِ وَقْتِ التَّأَكُّدِ

## فصل

### النوع الثاني من الفداء على الترتيب فمنه ما يجب على المحصر

وَصُمُّ عِنْدَ فَقْدِ الشَّاةِ لِلْحَصْرِ عَشْرَةً  
وَفِدْيَةٌ وَطَاءُ الْخَوْدِ فِي الْحَجِّ نَاقَةٌ  
وَقِيلٌ لِفَقْدِ الْبُذْنِ جَدِّ بَيْقِيرَةٍ

وَحِلٌّ وَمَنْ يَحْلُلُ وَلَمْ يَصُمْ اصْطَدَّ  
فَصُمْ كَالْتَمَعَ عَشْرَةً إِنْ تَفْقَدُ  
فَإِنْ فَقَدْتَ بِالسَّبْعِ مِنْ غَنَمِ جَدِّ

فان فقدت أطعم كقيمة ناقة وعن كل مد صوم يوم لفقد  
وخيره في الخمسة الحرقي ما يشا عنده منها الفتى ليزود

## فصل

### فيما يذبح للفوات أو لترك واجب

وذبح فواتٍ أو لترك واجباً ووطءٌ بغير الفرج حكمُ الذي فُدي  
بناقةٍ افهم من جميع الذي مضى كناقاة وطاء الفرج في حكمها اعدد  
وكل دم أوجبت في ترك واجب فمثل دم التمتع في الحكم قيّد  
وما أوجبوه في مباشرة بلا مني كفديات الأذى حكمه اشهد

## فصل

### فيما يلزم العبد من الفداء

ومالزم المملوك من كلّ فدية وليس لمولاه من الصوم منعه  
وإن قيل بالتمليك يملك إن يجد كذا حكم تكفير لترك محتّم  
ولو كان إذناً في قران ومتعة وليس له منع الفتى من صيامه  
ولم يك عن إذن يصوم الفتى قد على أشهر الوجهين عن صحب أحمد  
فكفر أجزاء فلا تتردد وفعل حرام الحج مع إذن سيد  
وقيل على المولى هنا دمٌ مُفتدٍ عن الهدى في هذا بغير تردد

## فصل فيمن كرر محظوراً

وتكرير جنس الحظر من غير فدية كحَلْقٍ وتقليم وطيب ولُبْسِه ففدية لبس الثوب ثم عِمَامَة وفي الصيد في المشهور مامن تداخل وكرر لأجناس تالت ورفعة إذا اتحدت ياصاح فديتها فقط وعنه اخصص الأفراد ماكان دُفْعَةً وليس لستر الرأس واللبس ناسياً وبالعكس قتل الصيد في المتأكد ولا يقطع الإحرام رفض بنيّة ومن كرر المحذور سهواً أزاله وللمحرم استبقاء طيب بجسمه وليس الذي بالماء يظهر رُجْحُه ومنشئء إحرام عليه قميصه فإن يتلبث مع تأتي انتزاعه

له فدية تُجْزِي ومن بعد عدد ولو باختلاف أو كوطءٍ لهُدٍ ولبس سراويلٍ وخُفِّيه وحَدٍ ومن عاد فاحكم بالجزاء المجدد وإن لم تدي<sup>(١)</sup> عن أول في المؤكد وإن تختلف فاحكم لها بالتعدد وللجنس مع تعداد الاجناس عدد وطيب فداء في الأصح المسدد وحلق وتقليم على المتأطد وفي كل محذور فداءً بأوكد بفور وفي الأولى الحلال ليعد إذا كان تطيبُ الفتى قبلُ يبتدي كلبس الذي في الحال يعقب فاقند لينزع لا يشققه نزعَ تعود سريعاً فألزمه فدا اللبس ترشد

(١) الصحيح: تَد.

## فصل

### في بيان مصرف الطعام والدماء

وكل طعام أو دم متعلق الوجوب بإيجاب إيصال الجميع أفهمن إلى ويقسم بعد الذبح فيهم وتركه سوى فعل محذور لعذر ومحصر ونحر الدماء في موضع الحل متفي<sup>(١)</sup> وتارك دم واجب عند عجزه بكل دم شاة أو سبع ناقة وليس بمجز ذبح مغصوبة ولو ويجزيء صوم المرء في كل بقعة

بإحرام أو الحرم اشهد مساكين في بطحاء مكة حشد ليقطعوه بينهم أفهم أجود بموضعه يجوز الجزاء بأجود ويجزيء أي كان له من حرم قد عن البعث يروى فيه خلف المصدر ويجزيء في الأولى لثور لوجد أجيز له من بعد أو ضمن اهتد ولا توجبن فيه التتابع تعتد

## باب

### صيد الحرم ونباته

وفي حرم في صيد حل ومحرم وقد قيل فيها حين يرديه محرم كما فيه في الإحرام واحظر وشدد جزاء ان للإحرام والحرم اشهد

(١) الصحيح: متفي.



وما موجباً ألغيت فيه ومسقطاً  
فإرسال ذي حل من الحل كلبه  
أو العكس ألزمه الجزاء بأوكد  
على الغصن في الأرض الحرام وأصله  
وفي عكس حكم السهم والغصن اعكس  
ومن محرم الصيد الحلال فإن يمت  
فليس عليه من ضمان وأكله  
من الحل والأفراخ في حرم الهدى  
ومرسل ضاري الحل في صيد حله  
وعنه بلى في مرسل قرب عاصم  
وفاعل ذا بالسهم حتم ضمانه

فقولان هل فيه جزاء فقيّد  
وسهماً على الصيد الحرام المصيد  
ومن يرم بالسهم الحرام فيقصد  
حلالاً ليضمّن كل ذا في المؤكد  
القضية والتنفير مثل التصيد  
إذا دخل الأرض الحرام فيبرد  
حلال ومصطاداً الحرام المغرد  
فضمنه في الأولى كعكس بأبعد  
فما من جزاً إن صاد في الحرم اشهد  
وقال أبوبكر بلى لم يقيد  
لفقد رجوع السهم بعد التبعد

## فصل

### في شجر الحرم ونباته وحكم حرم مكة

وفي الشجر المكي في كل دوحه  
لجزلته ثم الحشيش بقيمة  
وفي رعيه وجهان والشجر الذي  
كذا كل ما فيه مضره سائر

من البقر الأنثى وشاة فوطد  
ونقصان غصن لم يعد في المجود  
غدا يابساً فهو المباح لعضد  
كشوك يطا أو يخطف الثوب فاعضد

كذا إذخِرُ أو غرسُ ناسٍ وغيرِ ذَا تهددُ على قطعٍ له وتوعدُ  
وما قطعُ الإنسانُ من خضرِ دوحَةٍ وإن ييسرَ تحريمُها غيرِ مبعُد  
وما حرميُّ أصله اضمنُ بقطعه من الحلِ وضمنُ عكسُ هذا بمبعُد

## فصل

### في حدود مكة

وللحرَمِ المكيِّ في دربِ يثربِ ثلاثةُ أميالٍ إذا سرتُ حددُ  
وفي مسلكِ الركبِ اليانينِ سبعةُ كذلك في الدربِ العراقيِّ حددُ  
كذلك دربُ الطائفِ اعددُ وتسعةُ يحدُّ على دربِ الجُعْرانَةِ اقصدُ  
وعشرةُ أميالٍ على دربِ جدِّةٍ كذا عربيُّ الدربِ مع ميلٍ ازددُ

## فصل

### في حكم حرم المدينة

وصيدُ الحريمِ اليثربيِّ ونبتُهُ حرامٌ على مصطاده والمعضدُ  
وليس بمجزئٍ وعنه جزاؤه ثيابُ الذي يجني حلالٌ لو جدُ  
ولا بأسٌ في رعيِّ وآلةِ حرثه ورحلٌ وحشيُّ الفرشِ أو حشومسندُ  
كذلك ما يحتاجُ من عودِ بكرةٍ فهذا مباحٌ القطعِ حلٌ لعضدِ

بتحليله احكم حكم عدل مسدد  
ومابين غير يافتى في التحدد  
إذا لا بتاها في الحديث المجود  
ثلاثة أميال على تسعة زد  
مدينة خير الخلق مثوى محمد

وإدخال صيد الحل في أرض يثرب  
فما بين ثور جاء حد حريمها  
بريد أتى في مثله وهو ماحوى  
وقد جعل المختار من حولها همى  
ومكة بالتفضيل أولى وعنه بل

## باب

### دخول مكة وصفة العمرة

نهاراً ولج من باب شيبة محمد  
معظمة عليا وكبر ومجد  
شئت من كل الدعا غير معتدي  
ورب قران للقدم كمفرد  
فأحرم فطف واسع فأحلق وأجدد  
فأربعة مشيا طواف تردد  
ولا رمل فافهم بغير تبلد  
إذا فات يقضيه فكن ذا تنقذ  
وقبله مها استطعت إن لم تصد  
فألغ عليه شوطه في المجود  
بتصديق واف العهد تابع أحمد

ومكة يشرع من كداء دخولها  
وكلتا يديك ارفع لرؤية كعبة  
وناد بقلب خاشع متضرعاً بها  
فذو متعة ينوي الطواف لعمرة  
وأربعة أفعال عمرتك استفد  
فطف باضطباع راملاً في ثلاثة  
وليس اضطباع بعد هذا لزاثر  
ولا شيء في نسيانه رمللاً ولا  
وبالحجر ابدا فاستلمه مكبراً  
ومن لم يحاذيه بأجمع جسمه  
وسم وكبر عنده كل مرة

وخذ عن يمين واجعل البيت يُسْرَةً  
 كذا افعل متى حاذيته ويهانياً  
 وسل ربك الحسنى بدارتك واستعد  
 ولا يشرع التقبيل إلا لأسود  
 وسله قبول الحج والعمو وادعه  
 ولاحظ للنسوان في رمل ولا  
 ويجزيء محمولاً طوافً وراكباً  
 وليس بمجزءا الطوافً لحامل  
 ولا فوق شاذروانها ثم حجرها  
 ولا يجزيء العريان طوفً ولا أcha  
 وعنه بلى ويجبره دم  
 ولا يجزيء التطوافً من خلف حائل  
 وإن كنت يوماً طائفاً وأقيمت  
 وتبني بلا فصل طويل فإن تطف  
 وقد أخرجوا أن الموالاة سنة  
 وصل إذا السبع انقضى ركعتين في  
 بسورة قل يأيها الكافرون في  
 ومن طاف سبعاً ثم صلى فريضة  
 وجمع أسابيع الطواف بحوز  
 وخذ عند شك في اليقين وقيل بل

وبعد استلام الركن كن لائم اليد  
 وإلا أشر عند المحاذاة ترشد  
 من النار فيما بين ركنيك تسعد  
 وقيل بلى بل قيل قبل لليد  
 وكبر وهلل في محاذاة أسود  
 اضطباع ولا المكى لا تتشدد  
 وإن فعلا من غير عذر بأوكد  
 ولا كل مانكسته عن معود  
 ولا غير منو العين والناقص ابتد  
 النجاسات والأحداث في المتأكد  
 ومع حدث أعلى لتصحیح بعد  
 وقيل بلى يجزي لمن هو بمسجد  
 الصلاة أجب ثم الجنازة فاشهد  
 لفرض فتحدث جدد الطهر وابتد  
 فحينئذ تبني بغير تقييد  
 مقام خليل الله سنة مهتدي  
 مقدمة ثم اتل وصف التوحيد  
 فقد أجزأته عنها فتوكد  
 وعن كل ركن ركعتين ليسجد  
 بظن وقيل اثنين قلد بأوطد

ومن بعد سنّ استلامٍ لأسود  
 وعنه بل به الآن يتدي  
 وكبر ثلاثاً عند رؤية مسجد  
 عداه وإمّا تبلغ المروة اصعد  
 وسعيك سبعا شرطه لا تزيد  
 رجوعا وعند المروة اختم وشيد  
 بمروته وليقضه ويردد  
 وعنه اشترطها مثل نية قصد  
 ولا مروة صوناً لعورة نهّد  
 لندب وعنه شرط ذامع تعمد  
 فيجزيء عنه مع دم في المؤكد  
 على أشهر الحج افتهم وتنقد  
 ولا عذر أجزاء عنه في المتأكد  
 اعتماد وفي حج فلا تزيد  
 وإن شاء تقصيراً ويحلل ويركد  
 ولكن ليحلل بعد حج مؤكّد  
 بحج فلا يحلل بغير تردد

وإن طوفا للقدوم لسنة  
 يؤخر بالاحرام من مكة إلى الرجوع  
 وتخرج من باب الصفا تصعد الصفا  
 وكن مُرملاً بين العمودين وامش ما  
 وكبر وسل ماشئت وارجع إلى الصفا  
 تُعدّ ذهاباً سعيّة ثم سعيّة  
 ولا يحتسب بالشووط من كان باديا  
 وستر وطهر والموالة سنة  
 ولا ترمّل الأنتى ولا ترق في الصفا  
 ومن شرطه سعيّ يلي طوفه ولو  
 إذا قيل هو ركن وإن قيل واجب  
 ومن شرطه ألا يقدمه الفتى  
 ومن يسع محمولا هناك وراكباً  
 وليس بمسنون سوى مرتين في  
 وذو متعة من غير هدي ليحلّقن  
 وإن ساق هدياً لم يُحلّ بحلقه  
 ويبقى على الإحرام من كان داخلاً

## باب صفة الحج

وفي الثامن الإحرام من متمتع ومن أسفل من مكة من كذا فمر فيستقبلون الظهر والعصر في منى إلى عرفات مجمع الوفد كلهم وفي نَمرة فامكث إلى ميلِ شمسها ويجمع بين الظهر والعصر أهله وفي يومهم يأتوا<sup>(١)</sup> إلى عرفاتهم فيا عرفات الخير كلكِ موقف وقف ركباً أولى وقد قيل عكسه ولَبَّ وحمْد واكثر الذكر واقفاً وركنٌ وقوفُ المرء في عرفاته مؤخر فجر يوم تعريفه إلى وليس بمجز في مقال ابن بطة وليس لسكران ومغمى عليه من

بحج كحلّال الحريم لمجد بسيرٍ هُم منه إلى خير مشهد وباتوا وساروا مطلع الشمس من غد وكل سوى الإحرام سنة مرشد وخطبةٍ اخطب للمناسك أرشد بتأذين فرد والإقامة عدد وفي الصخرات الفضل أرض التعمد ويا عُرنيّاً ليس يجزيك فاصعد وهلل وكثر من دعائك واجهد وبعد غروب الشمس فادفع تحمد بأيسر وقت كان من حين ييتدي مؤخر فجر عيد نحر المقلد وقوفُ الفتى قبل الزوال فبعد وقوف ومجنون لفقد التقصد

(١) الصحيح: يأتون.

ويجهين فيمن نام أو جاهل بها  
 ومن سار عنها قبل مغرب شمسها  
 وأوجبته مع عوده ابن عقيلهم  
 ومن جاء يوم النحر والفجر طالع  
 ولم يتحلل منه إلا بعمرة  
 وتسقط عنه تابعات وقوفه  
 وقيل بتطواف وسعي محله  
 كذلك يقضي نفله في رواية  
 فيذبح في ذا الحج إن قيل لا قضا  
 ويلزمه نحر الذي ساقه وذا  
 فان لم يجد هدياً يصم عنه عشرة  
 ويلزم من يقضي قراناً بثالث  
 وألزمها الاحرام في حجة القضا  
 ويوماً إن اخطا الوفد أو جلهم كفى  
 وليس سوى فوت الوقوف بمبطل  
 فتأخير ذي الايجاب يجبره دم  
 وبعد غروب الشمس يدفع طالبا  
 وسر في سبيل المأزمين فإن تجد  
 فان جئتها صل العشاءين جامعاً  
 يصلحها من قبل حط رحاله

أيحرز حجاً أم يفوت فأسند  
 عليه دم ما لم يعد قبل فاشهد  
 كذا قبله بعد الامام بأبعد  
 إلى عرفات آب أوبة مكمد  
 مكملة في الظاهر المتأطد  
 وعنه لئتم فاسداً ثم ييتدي  
 وإن كان حج الفرض فاقض وأكد  
 ويلزمه هدي على المتأكد  
 وإن قيل يقضي يذبحن في القضا قد  
 وهدي قران والتمتع فاشهد  
 وقيل كامداد تقاومه اسرد  
 وأفضل ما يقضي به حج مفرد  
 كما فات أو ميقات شرع مبعده  
 وان نفر أخطوا فقد فاتهم قد  
 لأن سواه وقته لم يقيد  
 ووقت طواف الفرض غير محدد  
 لجمع وسر سير السكينة تقتد  
 إذا فرجة أسرع وإلا تأود  
 ولو مفرداً للندب لا الحتم فاقتد  
 لكل أقم تهدي وإن شئت أفرد

وبت ثم صلّ الصبح في آن وقتها  
ومن جاء بعد الفجر يلزمه دمٌ  
ولا دم إن يرجع فيدفعُ بعده  
ولا شيء في دفع الرّعا وسقَاتنا  
وقف أو تَرَقَّ فوق أشرفِ مَشْعَرٍ  
إلى غاية الإسفار ثم قبيل أن  
وسر مسرعا إن جئت وادي محسّرٌ  
وخذ من رُبي جمع حصا الرمي أو  
وبادر مني نحو العقيبية راميا  
بواحدة من بعد أخرى ارم يافتى  
بمثل حصاة الخذفِ فارمٍ ولا تقف  
وقولان في غير الحصى غيرِ فضة  
ولا يجزيء المرمى به مرةً ولا  
ويكره من حصبا الحريم التقاطه  
وكبر مع رفع الحصاة ودعُ إذا  
ومن صده عجز عن الرمي يُستنب  
ويجزيء في الاغماء من بعد إذنه  
ووجهان فيمن شك في موقع الحصى  
ومن بعد نصف الليل رميك مجزيء  
ولا تقفن والأفضل الرمي ماشياً

وأوجب لنصف الليل بيتوتةً قد  
كذا الدفع قبل النصف في المتأطد  
كذا بعد نصف الليل من جاء فاعدد  
كثرِك مبيت في منى لهم اشهد  
وكبرٌ وسل تعط الرغائب واحمد  
تلوح ذكا فادفع ولا تتركذ  
كريمك في الصحراء يوما بجلمد  
من الطريق وسبعين اقدر الكل واعدد  
بسبع على الترتيب منتصب اليد  
وإن ترم سبعا دفعةً فكمفرد  
وأكبر من ذي مجزيء في المؤطد  
وعين وفي التنجيس وجهين أسند  
بفضة او عين بغير تردد  
ويشرع تحصيلُ الحصى في المؤكّد  
بدأت برمي قول لبيك ترشد  
ويحسن منه أن يناول باليد  
ومن قبل إذن إن تنب فليردد  
بمرماه هل يجزيه أم لا تنقد  
وبين طلوع الشمس والميل جود  
ومن بعد ذا نحر الهدايا ليقصد



وبعد احلقن أو قصر الشعر كله  
وللنسوة التقصير فرض معين  
فإن لم يكن شعراً يمر برأسه  
ومن بعد ذا غير النساء محلل  
وللحلق والتقصير نسك فيحصل التحلل  
وعنه هما إطلاق محظوره إذا  
ولا شيء في هذا عليه بتركه  
بذبح بقول ثم ثان تحلل  
ففي يوم عيد النحر فعل لسته  
وقصد منى والرمي والحلق بعده  
فمن لم يرتب ناسياً أو لجهله  
وفي مرجيء للحلق عن يوم نحره  
ويخطب يوم النحر في المتأكد  
ومن بعد هذا فاقصد البيت طائفاً  
وهذا هو الركن المثنى مكمل  
ومن نصف ليل النحر أول وقته  
فإن تخرجن من قبله عدت محرماً  
به بيتي أهل القران ومفرد  
ولما يزوروا البيت فليدؤوا إذا  
ومن بعده مرمهم يطوفوا لفرضهم

وعنه اجتزي بالبعض ياصح تهتد  
بأنملة من كله في المؤكد  
الحديده في الأولى وللشارب اجدد  
وعنه سوى وطء الفروج استبح قد  
به والرمي أو طوف مقتدي  
يحل برمي أو طواف مؤكد  
وفي أول إن فات وقت منى افتد  
يخصله فعل الطواف المؤكد  
وقوفهم في المشعر المتمجد  
وحلق النواصي والطواف المؤطد  
فلا دم بل قولان في المتعمد  
وأيام سعد في منى فارو ترشد  
لنحر ورمي والإفاضة أرشد  
بنية طواف الفرض شرط مؤكد  
لحجك فاحلل كل حلك واحمد  
وفي يومه أولى وإن شئت بعد  
اليه ولو من أرض قومك فاقصد  
وإن وقفوا خوف الفوات المنكد  
أتوه بتطواف القدوم المجرد  
كطوف قدوم غير وصف مقيد

وَمَرَّ كُلُّ مَنْ لَمْ يَسْعَ بَعْدَ قَدُومِهِ  
 وَذُو مَتْعَةٍ مَرَّهُ يَطْفُفُ لِقَدُومِهِ  
 وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حِينَ إِحْرَامِ حَجِّهِ  
 يَطُوفُ قَدُومًا وَالْأَصْحَحُ طَوَافُهُ  
 فَأَطُوفَةُ الْإِفْرَادِ عُدَّتْ ثَلَاثَةً  
 وَإِنْ تَدَاخَلَ عَمْرَةَ فَثَلَاثَةٌ  
 وَمَنْ زَمَزَمَ فَاشْرَبَ لِمَا شَتَّتَ مَعْنَاءً  
 وَيَعْدُ طَوَافٌ لِلزِّيَارَةِ لَا تَبَتْ  
 وَفِي الْغَدِّ خَذَ إِحْدَى وَعَشْرِينَ فَارْمِهَا  
 فَتَبْدَأْ فِي الْأُولَى بِسَبْعٍ وَقِفْ بِهَا  
 وَيَفْعَلْ فِي الْوَسْطَى كَذَلِكَ يَوْمِهَا<sup>(١)</sup>  
 وَتَجْعَلْ أَوْلَاهَا يَسَارًا وَغَيْرَهَا  
 وَيَفْعَلُهُ بَعْدَ الزَّوَالِ ثَلَاثَةً  
 وَيَوْمِ<sup>(٢)</sup> الَّذِي يَبْقَى لَدَيْهِ مِنَ الْحَصَى  
 وَمَنْ يَمَسُّ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَلْيَبِتْ  
 وَقَبْلَ زَوَالِ رَمِيهِمْ غَيْرِ مَجْزِيٍّ  
 وَتَرْتِيبُهَا شَرْطٌ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ  
 وَسَبْعٌ عَلَى الْأُولَى حَصَى كُلِّ جَمْرَةٍ  
 وَلَيْسَ بِمَجْزِيٍّ ثَانِيَةً مَتَى

بِسَعْيِ يَلِي طُوفَ الزِّيَارَةِ تَرْتِدُ  
 وَيَسْعَى وَطُوفَ الْفَرَضِ بَعْدُ لِيُوجِدَ  
 بِمَكَّةَ مِنْ قَبْلِ الْخُرُوجِ لِيَبْتَدِ  
 إِذَا عَادَ مِنْ بَعْدِ الْوُقُوفِ كَمَا ابْتَدَى  
 وَأَرْبَعَةٌ لِلْقَارِنِ الْمُتَزِيدِ  
 وَأَرْبَعَةٌ فِي مَتْعَةِ الْحَجِّ عَدَدُ  
 وَسَمٌّ وَسَلٌ مَا تَبْتَغِي وَتَزُودُ  
 بِمَكَّةَ إِنْ تَبَغَّ فَمَنْى اقْصِدْ  
 لَدَى جَمْرَاتٍ تُطْفِئُ جَمْرَةَ مَوْقِدِ  
 مَطِيلِ الدَّعَا مُكَّتَ الْمَشُوقَ بِمَعْهَدِ  
 وَبِالسَّبْعِ لِلْكَبْرِىِ اِرْمِيهَا لِتَهْتَدِي  
 يَمِينِكَ وَاسْتَقْبَلْ وَقِفْ فَادْعُ وَاجْهَدْ  
 وَمَنْ يَتَعَجَّلْ يَوْمِ يَوْمَيْنِ يَرْشِدِ  
 وَإِنْ شَاءَ لِيَدْفِنُهُ فَلَا يَتَشَدَّدُ  
 لِيَرْمِيهَا بَعْدَ الزَّوَالِ مِنَ الْغَدِّ  
 وَفِي ثَالِثِ الْأَيَّامِ قَوْلَيْنِ أَسْنَدِ  
 وَفِي جَاهِلِ قَوْلَانِ يَاذَا التَّرْتِيدِ  
 وَعَنْ أَحْمَدَ خَمْسٌ وَسِتُّ بِأَبْعَدِ  
 تَرَكْتُ مِنَ الْأُولَى حِصَاةً لَتُرَدِّدُ

(١) الصحيح: يرميها

(٢) الصحيح: ويرمي.

وخذ بيقين إن شككت ومرجيت  
 أجزاء بلا شيء وقد فات سنة  
 وإن لم تبت في الأولين على منى  
 وليس على أهل السقاية والرعي  
 وإما تغب شمس بها فليبت بها  
 وإن أحر الرمي الرعاء بأول  
 وفي ترك ليل أو حصة يجب دم  
 وما دونها مدم على كل واحد  
 وعن أحمد لا شيء في ترك واحد  
 وعنه دم قل في الثلاث من الحصى  
 وفي ثاني التشريق يخطب خطبة  
 ويشرع يوم النفر أن ينزلوا على  
 وندب له أن يدخل البيت حافياً  
 ويرمقه ما استطاع ثم بطرفه

إلى آخر التشريق رمي المعداد  
 وفي الرمي رتبته بنية مقصد  
 أو أرجأت عن أيامها الرمي فافتد  
 مبيت ورمي الليل جوز لهم قد  
 رعاء ورب السقي أطلقه يفتد  
 ليقضوه في الثاني فصب وسدد  
 وعن أحمد بل في الثلاث الدم اشهد  
 ودرهم أو نصف بقول ليورد  
 وأوجب دماً إثنين غير مفسد  
 وفي اثنين أوجب قبضتي طعم مجتدي  
 لتعليم ما يحتاجه والترشد  
 المحصب حتى الليل مع نزر مرقد  
 ويكثر من نفل به وتعبد  
 ويكثر فعل الاعتماد كما ابتي

## فصل في أركان الحج

ووقفه تعريف وطوف زيارة  
 ولا يقطع الإحرام رفض لما نوى  
 كذا نية الإحرام أركانه قد  
 لعسر القضاء فيه وقصد التأكد

وعن أحمد والسعي ركنٌ من الصفا إلى مروة سبعا وبالوصف قد بدي  
وعن أحمد نذْبٌ وقد قيل واجب كالإحرام في قول وذا القول بعد

## فصل

### في واجبات الحج

وواجبه رمي وطوف مودع وحلق وإحرام من المتحدد  
وبيتوته في مشعرٍ ومنى إلى بعيد انتصاف الليل إذا الترشد  
ووقفه من وافي إلى عرفاته نهراً إلى إتيان ليل المعود

## فصل

### في أفعال العمرة

وإن تعتمِر فاحرم كما مر ثم طف فأركانها الإحرام والطوف يافتى  
وواجبها إحرام ميقات حجة وحلق أو التقصير أيضاً وعنه لا  
ومن بعد هذا الحل منها جميعها وعن عمرة الإسلام تجزيء عمرة  
ولا شيء في نذب وفي واجب دم

ومن بعده اسع ثمت احلق وجدد وسعي على خلف حج به ابتدي  
أو الحل ممن كان في الحرم ازدد كذا الحج فاحلل دونه منها اقتد  
ومن حرم من يحرم احظر وأعقد القران ومن تنعيمهم في المؤكد  
بإهماله والركن حتم كما بدي

وفقدانه صُمَّ عشرةً عنه تهتدِ  
 إن اسطعت أولى العشر من بعده اسرُدِ  
 فعن كل يوم قوت مسكين أرفد  
 سوى ماقد استثنى من المتعدد  
 وقف بعدُ بين الباب والركن ترشد  
 جوائزه في بيته فادعُ واجهد  
 مواعيدَ صدق من كريم معود  
 بعفوك يامنأن ياذا التغمُد  
 فجد بالرضى يارب قبل التبعد  
 نفارقه كرهاً متى شئت نغتمد  
 ولا رغبة عنه ولا عنك سيدي  
 سواك فأصبحنا بمغنى التزود  
 وهون علينا السير في كل فذفد  
 تنله متى تدعو بصدق تقصُد  
 دعوتَ يكن أحرى لتحصيل مقصد  
 لشغلٍ يُعدُّ وليهدِ إن لم يردد  
 وداعٌ ولا هديٌّ عليها له اشهد  
 عليها وداعٌ أو دمُ التركِ فافتد  
 على الباب فلتدعُ الكريمَ وتجتد  
 الوداع كفاه عن طواف التزود

وكل دم أوجبت في ترك واجب  
 فمن قبل يوم النحر صومُ ثلاثة  
 فمن مات مع إمكانِ صومٍ ولم يصم  
 وحكمُ النساءِ فيما وصفت كحكمننا  
 وعند خروج طُف طوافٍ مودع  
 وناد كريباً قد دعا وفدّه إلى  
 وقل ياإلهي قد أتيناك نرتجي  
 وهذا مقام المستجيرين من لظا  
 بعونك جئنا فوق كل مُسخر  
 فهذا أوأن السير عن بيتك الذي  
 فراق اضطرار لا فراق زهاده  
 وليس لنا والحمد لله رغبة  
 ولا تجعلنه آخر العهد بيننا  
 وسل كل ماتبغي من الدين والدنا  
 وصل على خير النبيين كلماً  
 ومن ترك التوديع أو عاد بعده  
 وليس على ذات النفاسِ وحائضِ  
 وإن طهرت مابين بنيان مكة  
 ولكن لها ندبٌ وقوف مؤملٍ  
 وفاعل تطواف الزيارة ساعة

## باب الحصر عن الحج

ومن بعد إحرامٍ يصدُّ ولم يجد وإن هو لم ينو الخروج بنحره ومن قبل يوم النحر يجزي بأوكد فإن لم يجد هدياً فصومُه عشرةً ويبقى على إحرامه قبل نحره الهدى وليس عليه من قضاءٍ هنا متى وعن موقف من صد مع قدرة على فلا تَلَزَمَنَّ إلا التحلل بعمرة وفي حَصْرٍ سُقِمَ أو ثوى المال أو خفي فإن فاتهُ حجٌّ تحلل بعمرة وليس لمحبوس بحق تحلُّلٌ وكالحج حكمُ الحصر في عمرة متى وإن وجد المحصورُ درباً موصلاً فإن فاتهُ حجٌّ له حكمُ فائتٍ وبعد فراغ الحج فانو زيارةً ويكره مسُّ القبر ياصح مطلقاً

طريقاً لينحر هديه حين يصد من النُسك لم يحلل بغير تردد وليس عليه الحلق في المتأكد ومن ينو حلاً قبل هذا ليفتد أو الصوم إن الهدى يفقد يكن حج نفل حجه ذا بأوكد الوصول إلى البيت الحرام المجدد وعنه كمصدود عن البيت فاعُدُّ الطريق ليبقى محرماً في المسدد وعنه اجعلنْ ذا كالعدو المصدد ولا امرأة إن حجت الفرض تسرد تعذر قصد البيت منه فقيّد به فألزّمهُ تسمياً بغير تقيّد ووقتُ اعتِمَارِ المرء غيرُ محدد لخير البرايا مع ضجعية واقصد وقم قبله والمنبر اليسرة احدد

وصل وسلم في حريم ضريحه عليهم وسل مستشفعاً بمحمد  
عليه صلاة الله ثم سلامه وأصحابه والآل من كل أجد

## باب

### الهدى والأضاحي والعقيقة ونحوها

وهذا بيان الهدى إن كنت مهدياً  
فحافظ على تجويده تلقه غداً  
ففي كل شعر منه والوبرَ قريةً  
وأفضلها كوم من البدن بعدها  
ومجزؤها جذع من الضأن ثم من  
فيجزيء باستكمال ستة أشهر  
ومن بقر ماجاز عامين عمره  
وتجزيء إحدى البدن عن سبعة مع  
فإن بان فيهم ثامن بعد ذبحها  
وسبع من الأغنام تعدل ناقه  
ويجزيء سبع مع شريك لقربة  
ولم يجز مع عيب يضر بلحمها  
فلا تجزيء العوراء مع خسف عينها  
ولا تجزيء العجفاء ياصح فيها

وقربان من يبغى تقرب مهدي  
وسام أولي العزم الكرام وجود  
وللفضل في شهب وصفر فأسود  
من البقر انحر ثم للغنم اقصد  
سواها ثني مجزيء فيها قد  
ومن مغرٍ مستكمل الحول فاحدد  
ومن إبل خمس السنين فقيّد  
التشارك قبل الذبح لا بعده اشهد  
فيجزيء معها ذبحهم شاة امهد  
وخير من التشريك شاة لمفرد  
سواها ومن لم يبغ غير المقدد  
ومانع تكميل الفدا للتزويد  
ووجهين في عميائها لم توهد  
وذلك مالا منخ فيه لقصد

ولا عاجز خلفَ القطيع لسقمِهِ  
ولا تجزيء العميا وما جف ضرعُها  
ولا كل مجبوبٍ ووجهان خذهما  
ويكره عيبٌ في الأذان بخرقها  
ويجزيء خصيٌّ لم يُجَبَّ وضحين  
وسنة نحرُ البُدنِ قائمةٌ أتت  
بنقرة أصل العنق في رأس صدرها  
وذبحك غيرَ البُدنِ يباح سنةً  
وسمٌّ وكبرُ ثَمَّتَ انولذبحها  
فإن لم تُسمَّ ساهيا فمباحةٌ  
وما ذبحُ مجنونٍ وذو السكر جائزاً  
وذبحُ كتابي سوى البُدنِ جائزٌ  
ويحرم ذبحُ من مجوسٍ وعابدٍ  
ويكره مع حيضٍ ومن ذي جنابة  
وحلُّ ذكاة الخرسِ اما يُشِرُّ إلى  
ولا يجزيء التعيينُ عمَّن بلفظه  
ومن لُبَّةِ المنحور موضعُ ذبحه  
وبشرط قطع الحلق ثم مرئيه  
ويكره إعجالُ بقطعك عضوها  
وعن ذبح حملِ الأمِ يجزيء ذبحها

ومعضوبٍ جُل القرن أو أذنه اصدد  
ولا ذات هتَم من أصول المحدد  
بيتراء والجماء غيرَ مفنِّد  
وشق وقطع دون نصف محدد  
بأي مكان شئت ما لم تقيد  
ومعقولةُ اليُسرى بطعنٍ محدد  
وقطعك مشروط الذكاة فأكد  
ولا بأس في عكس لفعل معدد  
وإن ترك الأولى بفعلك فاشهد  
على أشهر الأقوال عكس التعمُّد  
ولا بأس في ذبح النساء وفوهد  
على المنتقى مع نية المتجود  
سوى الله والمرتدِ والمتولِّد  
ومن أفلَفٍ في ذا أتى نصُّ أحمد  
السَّماء بتوحيد بعين وباليد  
ونيته تكفي بقلب مؤيد  
إلى الرأس أني شئت في العُنق اقدِّد  
وعنه مع الأوداج فارو وأسند  
قُبيلَ زهوق الروح مع حله اشهد  
إذا بان كالمذبوح أو ميتاً قد



وعن فعل محذور متى شئت فاقد  
وان تستبح للعدر إن شئت فابتد  
لمن لم يصل وقت ذبح المرصد  
قران وهدي النذر فافقه وحدد  
وقد قيل مع ذبح الإمام المقلد  
فبعد الزوال الذبح حسب فقيد  
وفي الليل قول لا يجوز فقلد  
لتنحر فان تقض ثابن وحمد  
وإشعاره مع نية وتقلد  
بنيتها حال الشرا في المؤطد  
وما زاد واسترجاع ما لم تقدد  
وأضحية من قبل ذبح بأوطد  
بأجود في الأولى ومثل بمبعد  
وعن أحمد لا مطلقا لا تقيد  
ومع ذبحها إيجاب ذبح المؤكد  
لتعليق حق الغير إذا الترشد  
وجز متى ينفع وللفقر أجد  
ولا جلدها حتماً ولا الشعر وارقد  
إذا كان من أضحية لا من الهدي  
لبيتك ماعوناً ولا تتشدد

وميات ذبح الهدي عن ترك واجب  
من الزمن المحتوم ايجابه به  
وبعد صلاة العيد أو بعد قدرها  
لأضحية والهدي عن متعة وعن  
وقد قيل من بعد الصلاة وخطبة  
فإن لم يصلها الإمام بمصره  
ويومان بعد العيد مع ليلتيهما  
فإن فات فاقض الفرض حتماً ونفله  
وتعين هدي بالتلفظ حاصل  
وأضحية باللفظ لا باشرائه  
فما لم يعين منها لك ظهره  
وليس يزيل الملك تعيين هديه  
فإن شايهها أو يبعها ويبدلن  
وعنه أجزه للمضحى بها فقط  
وإن تفتقر فاركب إذا لم يضرها  
ويضمنها أو نقصها بركوها  
ومن دُرّها فاشرب عن الولد فاضلاً  
ولا تعط جزاراً من اللحم أجرة  
وإن شئت أبقيه لنفعك دائماً  
وعن أحمد ذابان أو اشترى به

وعنه اشترى أضحيةً غيرها به  
وأما الهدايا الواجباتُ فكلُّها  
وإن سُرقت من بعد ذبحك أجزاء  
ولا غرم إن ينوي<sup>(١)</sup> بذبح لربها  
وعن أحمد ألزمه في ذأ ضمانها  
ومتلفُها ألزمه قيمتها وإن  
من المثل أو من قيمة يوم هلكها  
فإن مثلها أدى وأخرج فاضلاً  
وليس عليه عزم تاوٍ وضائع  
فإن مات لم تذبحه مع خوف هلكة  
وإن يتعيب بعد أجزاء ذبحه  
إذا كان عن هديٍ عليك محتم  
وإن كلُّ هديٍ واجبٍ عن محله  
ومن دمه علمٌ بصفحته لكي  
ولا يأكلن منه ولا رفقةً له  
كذا حكمُ هديِ النفل إن لم يعد فان  
ولا فرق في الأحكام بين معين  
وإن يتو أو ما ظل أو غاب أو عطب  
ولا ترجعن في عاطب ومعيبة  
وموصل هديٍ لم يعين محله

(٢٠١) الصحيح: إن ينو.

وعن أحمد في بيعه الكره أورد  
إلى أهلها أوصل بغير تقيّد  
وفي أي وقت مجزيء ذبحٌ معتد  
كذلك إن ينوي<sup>(٢)</sup> له في المؤكد  
ولم يجز عن كل على نص أحمد  
يكن رها ألزمه بالمتزيد  
وقيل من التعيين حتى التفسد  
أجز أو اشترى مقداره وبه جد  
بلا رهنه وانحر لخوف الردى قد  
ضمنت لتفريط وإلا فلا اشهد  
وكان له هدياً وأضحياً زد  
وإلا فلا تضمن إذا لم تنكد  
فذاك متى تخشى تواه وجدد  
تدل على تحليله كل مرمد  
وسيان ذو وفر وفقر ملدد  
يعد قبل ذبح فهو ملك له طد  
بنفل وعمّا كان في الذمة اطرء  
فضمّنه مافي ذمة بمجدد  
وضائعة من بعد ذبح بأوكد  
سليماً فذاك يجز عن متقصد

## فصل في سوق الهدى

ويشعر سَوْقُ الهدى من حله وأن  
وإشعارُ بُدْنٍ في يمين سنامها  
ولا شيء مما قد تقدم واجبٌ  
ويجزىء في الإطلاق شاتك عن دم  
وواجبها سُبْعٌ إذا ماذبحتها  
ويجزيك ما أجزاءك أضحية وما  
ومهما تعين يُجزِ إيصاله إلى  
ولو أنه نزر معيب وإن ترد  
ويشعر تركُ الأكل من هدي نفله  
ولا يطعمن من واجب الهدى مُحْرِمٌ  
ويحرمُ أكلُ من هدايا نذوره  
وقولان في تحليل باقي دمائه

توقّفه في الموقف المتأكّد  
وتقليد كل نحو نعل مقدد  
وموجبٌ هدي نذره غير ما ابتيدي  
كذا سُبْعُ إحدى البُدْنِ والبقر احدد  
بوجه ووجه كلّها واجبٌ جد  
يُردُّ بعيب في الضحايا هنا اردد  
رُبما مكة من غير تعيين مقصد  
سوى مكة في النذر يلزم فاقصد  
لإخراجه لله جد لا تردد  
سوى الأكل من هدي لغير المفرد  
وأكلك أيضاً من هدايا التصيّد  
التي وجبت في المذهب النقل فاعمد

## فصل في الأضحية

وبادر إلى أضحية مستجيدَها  
وعن أحمد ما يفهم الحتم مع غنى  
وليس لماذون تضحى ولا الذي  
وذبحك نفلاً فائق بذل قيمة  
وتجزئء أهل البيت شاء جميعهم  
فيشرع إهدا الثلث والصدقات بالثلث  
وأوسطها اهد وكل أنت ثلثها  
ويجزئك القدر المسمى وقيل ما  
ويضمن ما يأتي على الكل ثلثها  
وأما تعين في الضحايا معينة  
ولا تقض من أضحية الميت دينه  
وفي العشر لا تقطع من الشعر إن ترد

وليست بذبح واجب في المؤكد  
وتختص في الأنعام في المتوطد  
تكاتبه من غير اذن المسود  
ولم يجز غير الذبح في فرضها قد  
ولا يمنع الإيجاب أكلاً بأجود  
وجوز أكل ثلث فأزهد  
كذا الحكم في هدي التطوع قيد  
تهودي وقيل الثلث غير مقيد  
وقيل الذي يجزي تصدقه قد  
يجب ذبحها لحماً وإن تبر جود  
وورائه فيها كحكم الملحد  
تضح ولا ظفر وحرمة بأجود

## فصل في العقيدة

عن ابنِ بشاتين اعقَقنُ وعن ابنةِ  
فإن لم تجد شاتين بالشاة فاجتز  
ولا تكسرن عظمًا لها ثم حكمها  
وفي سابع فاذبح ورابع عشرة  
وحنكُه من تمر أو ان ولادة  
وفي سابع يُسمى ويحلقُ رأسه  
ويكره ختنُ الطفل في سابع على  
فإن فات آخره لوقت اشتداده  
وعن نفسك اعقق حين تكبر واقضها  
وبيعُ جلودِ والسواقط جائز  
وليس بمسنون عتيرةً مرجب  
وهذا بحمد الله آخر منتقى  
وأرجو من الله العظيم إعانة  
وأسأله لطفاً وشفواً ورحمة  
فخذها عروساً حنبليةً ازدهت

بشاة لندب لا وجوب بأوكد  
عن ابنِ وفرَّقها جدولاً تسدد  
كأضحية في كل حكم معدد  
متى فات ثم احدى وعشرين فاقصد  
وفي أذنيه بالأذنين غرد  
ومن ورق مقداره زنةً جُد  
الأصح وفي إحدى وعشرين جود  
وأسماءه حسن فعبد وحمد  
فقد فعل المختار ذا فيه فافتد  
وقيمتها أعط الفقير بأجود  
ولا فرعة للبدن أول مولد  
لنظم عبادات الفتى المتعبد  
على نظم باقي مانويت بمقصد  
تبلغنا أقصى الأماني في غد  
بسمط المعاني لا بسمط الزبرجد

حوى عقدها دُرَّ العبادات واكتست  
وصلَّ على خير البرية وانتفع  
ومن بعدها خذ أهبة للشروع في

ملء معاني علم مذهب أحمد  
بما ضمننت تظفر بخير مخلد  
مسائل أحكام الجهاد المؤكَّد

## كتاب الجهاد

وإن جهاد الكفر فرض كفاية لأن به تحصين ملة أحمد فله من قد باع لله نفسه ومن يغز إن يسلم فأجر ومغرم وما محسن يبغي اذا مات رجعة لفضل الذي أعطوا ونالوا من الرضى كفا أنهم أحيا لدى الله روحهم وغدوة غاز أو رواح مجاهد يكفر عن مستشهد البر ماعدا وقد سئل المختار عن حرقتلهم كلوم غزاة الله ألوان نرفها ولم يجتمع في منخر المرء يافتى كمن صام لم يفطر وقام فلم يرم لشتان ما بين الضجيع بفرشه يدافع عن أهل الهدى وحریمهم ومن قاتل الأعداء لإعلاء ديننا ويفضل غزو البر غزو مفاوز

ويفضل بعد الفرض كل تعب وفضل عموم النفع فوق المقيد وجود الفتى في النفس أقصى التجود وإن يرد يظفر بالنعيم المخلد سوى الشهدا كي يجهدوا في التزید يفوق الأمانى في النعيم المسمرد تروح بجنات النعيم وتغتدي فخير من الدنيا بقول محمد حقوق الورى والكل في البحر فاجهد فقال يراه مثل قرصة مفرد دم وكمسك عرفها فاح في غد غبار جهاد مع دخان لظى اشهد جهاد الفتى في الفضل عند التعدد وساهر طرف ليلة فوق أجرد وأمواهم بالنفس والمال واليد فذا في سبيل الله لا غير قيد ومع فاجر يحتاط فاغز كأرشد

على الذكر الحر المكلف فرضه  
بأمواله أو بيت مال وحاجة العيال  
وأدنى وجوب الغزو في العام مرة  
وعن أحمد ألزمه في مال عاجز  
وعين على المستنفرين وحضرة  
ولو قيل بالتعيين في حق حاضر  
وعمن تعين قياً لعياله  
على كل قوم غزوا جيرانهم من  
ويحسن تشييع الغزاة لراجل  
وأهل الكتاب والمجوس ان تشأ اغزهم  
ويغزون حتى يسلّموا أو يسلّموا  
وغير أولا فليدع قبل قتاله  
وعرفه بالبرهان حتم اتباعه  
وإن رباط المرء أجر معظم  
ويجري على ميت به أجر فعله  
ولا حد في أدناه بل أربعون في  
وأفضله ما كان أخوف مركزاً  
وذلك أثنى من مقام بمكة  
ويكره إليه نقل أهل مرابط  
ومن لم يطق في أرض كل ضلالة

صحيحاً بآلاتٍ وزادٍ لبعده  
إلى عود وإيفا ملدد  
وإن يدع للتأخير عذر ليمهد  
ليحمل ذا فقر قوياً ويمدد  
الصفوف ومحصور بثغر عمرد  
الخصون من الإسلام لما أبعد  
وأمواله حتم النفير ليعبد  
العدو وإمداد الضعاف بمسجد  
وحل بلا كره تلقيهم اشهد  
بغير دعا إذ بابلاغهم بدي  
صغاراً إلينا جزية الذل عن يد  
إلى أشرف الأديان دين محمد  
ولا تقبلن منه سواه بأوطد  
ملازم ثغر للقا بالتعدد  
كحي ويؤمن لافتتان بملحد  
التمام ويعطى أجر كل مزيد  
وأقرب من أرض العدو المنكد  
وفي مكة فضل الصلاة فزيد  
لخوف عليهم لا لسكانه امهد  
قياماً وإظهاراً لدين محمد



فحتمٌ عليه هجرةً مع أمنه  
بلا محرم مشياً ولو بعد المدى  
ويشرع مع إظهار إمكان دينه  
ويعذر ذو عجز لضعفٍ وسقم أو  
وعن نقله اصدد ذا أب مسلم أو  
كذا امنع مديناً دون رهن وكافل  
بلا إذن كلٍ ثم إن يهد والد  
ولا طاعة في ترك فرض ومن طرا  
ولا إذن في فرض لجد وجدة  
وإن قياس الحكم ايجابه على  
ومن يستتب في الغزو يمنع غزوه  
ومن مثلي الإسلام حرم فرارهم  
ولو شاسع المثوى ولو شرطوا استوا  
وأولى لمن يخشى الأسار قتالهم  
وإن يزد الكفار مع ظن قهرهم  
والأولى إذا ظنوا الهلاك بمكنهم  
وليس فراراً مذخلاً الحصن مطلقاً  
وإن تلق ناراً في سفينتهم أتوا

الهلاك ولو فرداً وذات تعدد  
لفعل الصحابيات مع كل مهتد  
واحكامها حتى القيامة أبد  
مخافة فساق وفقد تزود  
الأميمة مع حرّاته في مبعّد  
الوفا وكاف في وفاء المعداد  
ويرجع ذو إذن ولم يجب اردد  
به العذر فليرجع بغير تقيّد  
ولا زوجة إلا الذين كبعد  
النسا في حضور الصف دفعاً وأبعد  
له وبأجران يكن فليردد  
لغير صلاح الحرب أو نحو مسعد  
سلاح ومركوبيهما لم أبعده  
إلى القتل واستسلامه احلل بأوكده  
فندب ثبوت الناس واحتم بمبعد  
فرار وجوز عكس كل لقصد  
ومن قبل حوز الغنم من قر فاصدد  
لأهم وإن شكوا أقاموا بأوكده

## فصل في تبييت الكفارة

وقطع المياه افعل وهدم المشيد  
وخذ عسلاً للأكل وافهم بأبعد  
القتال كمعي حوزه في المجود  
وكالطير أنعام فكله بأجود  
حلال وفي مال الغنيمة فاردد  
إذا امتنعوا إلا به أو بنا ابتد  
لإتلاف أشجار وزرعهم اشهد  
وإن ضرنا بالمكث فاتفه ترشد  
بكره وقد حزنهم لم أبعد  
وزمناً وعمياناً وراهب معبد  
ولم يك ذا رأي كخنثى مؤصد  
ومسعدهم حتى بستم ليقدد  
لنجدتهم والخوف منهم بمبعد  
مقاتلة منهم بقلبك واقصد  
علينا ارمهم قصداً وإلا بمبعد  
بلا إذن ان يتبع ولو سير مطهد

وتبييتهم مع رميهم بمجانق  
ويحرم تغريق لنحل وحرقه  
وعقرك عجماء القتال أجزه في  
وعقرك ذي احظر لاضطرار لأكلها  
وما حل من ذبح لأكل فجلده  
وتغريقهم والرمي في النار جائز  
وفيه بلا الشرطين قولين هكذا  
ويحرم إما ضرنا بتلافه  
وحظر بلا خلف ولو جاز حرقهم  
ولا تقتلن صبيانهم ونساءهم  
وشيخهم الفاني إذا لم يقاتلوا  
ولا العبد والمأيوس سقماً وحادثاً  
وما قتل فلاحيههم وعبيدهم  
وإن جعلوهم جنة فارم ناوياً  
وإن تر سواً بالمسلمين وخفتهم  
ولا تضمنن قتل الأسير وحر من

وفي العجز وجهٌ مثل غنم مبدد  
 لسلطاننا مَنْ وفدية مفتد  
 وما كان أنكى أو أخط لنا اعمد  
 كحكمك في باقي الغنيمة تهتد  
 يحتم به استرقافهم في المؤطد  
 يخيره وجوز لا لأهل وأعبد  
 فليس عليه علقه فليشرد  
 بشهد اقبل أو يمينا ومفرد  
 سوى الرق في الأولى من اهل التعدد  
 كما لم يُجز بيعُ السلاح المعدد  
 ومع واحد أو مفرد فهو مهتدي  
 شقياً على دين الأب المتمرد  
 في الأولى وألغ عقد ذات التفرد  
 لدى اثنين لا مع واحد لم يبعد  
 خلاف بيعٍ واقتسام المعدد  
 مع الشفع والخالي ولم يفد شرد  
 القوي ولأء مستحق لمهتد  
 لكفر وعنه بيعُ طفل وخرد  
 ومحرم بيع والفداء بمن هُدي  
 ومحرم قرياه بغير تقيد

فإن لم يسر فاقتله إن كان قادرا  
 وفي جائز القتل المقر بجزية  
 أو القتل أو يفدي بهم أو يرقهم  
 وتحكم في استرقاقهم وفدائهم  
 ويختار غير القتل إن أسلموا ولا  
 وإن أذعن الأسرى لإعطاء جزية  
 ومن يهد منهم مطلقاً قبل أخذه  
 ومن يدعي إسلامه قبل أسره  
 ويختار فيمن لم يقرؤا بجزية  
 ويحرم في قولٍ بهالٍ فدأؤهم  
 ومع أبويه إن يُسب طفل فكافر  
 وعن أحمد يُسب مع واحد يكن  
 وإن يشأ الزوجان لم يبلغ عقدهم  
 ولو حكموا بالفسخ إن سببا معاً  
 ولا يحرم التفريق بينهما بلا  
 وبالسبي أثبت رق من ليس يقتلوا<sup>(١)</sup>  
 ولا يمنع استرقاقنا من يرق في  
 وحرم في الأولى بيع من رُق مطلقا  
 ويفدى بكل مسلم من وثاقه  
 ولا تُفرقن في السبي بين صغيرهم

(١) الصحيح: يقتلون

وجدُّ من الأبا كجد في الأمة  
ووجهان في باقي الأقارب مطلقا  
وبعد البلوغ افرق في الأولى وقيل عن  
ويلزم دون الحصر إن ظن راجحا  
وذا قبل الاستيلاء والصلح إن يرى<sup>(١)</sup>  
وعبدٌ كفور إن هُدي ثم جاءنا  
وما حاز من مال وسبي فملكه  
وإن نزلوا منه بحكم مكلف  
بما فيه حظ من هلاك وفدية  
ولا تُلزمهم طوع حكم بجزية  
وبعض الألى يقضى عليهم بقتلهم  
وإن أسلموا من بعد حكم بقتلهم

وجدته مع إخوة هكذا اعدد  
سوى من رضاع إن تشا افرق وبدد  
سوى والديه وارددن قيل وافسد  
وتعصم أطفالا وأموال من هدي  
بمالٍ أجز لا دون مال بمبعد  
يحرُّ كذا تشرى اميِّم مؤلِّد  
ولو أنه مولاة أو ماله اشهد  
خبير بأمن الحرب حرُّ فقلد  
وسبي وتحكيم النساء فاصدد  
ومناً في الأقوى لا لذرية طد  
يجوز عليه المنُّ للمتقلد  
وسبي فلا تقتل ورقق بأجود

## باب

### مايلزم الإمام والجيش

ويلزم عند السير منعٌ مخذَّلٍ  
ومرجفهم مع كل أعجفٍ أوردى  
ومخشيٌّ عونٌ للعدو منافق  
وساعٍ بشحنا بيننا ومفسد  
ورد نساءٍ غير أعجف قواعد  
يعالجن جرحاً ثم يسقين من صدي

(١) الصحيح: إن يرى.

ويمشي برفق مستعد التزود  
 إذا نصر الأعداء وإلا ليردد  
 على فاضل واحتم لخوف الردي قد  
 ويعقد راياتٍ لكل مسود  
 عريقاً حفيظاً كافياً للتفقد  
 وفي كل حرز أو صلاح ليجهد  
 ويردع عن فعل الخنا كل مفسد  
 بأجر وتنفيل على غيره عد  
 ووار بغير القصد عن متقصد  
 نجياً ودع مئيل الهوى لا تنكد  
 قتالهم قبل الدعاء وأكد  
 ودعوتهم من قبل حسن وسدد  
 وعلمًا به اشرط من سوى مال جحد  
 في الأولى ودون الشرط مازار فاردد  
 من مال المصالح فاعدد  
 وفقدان فتح صاحب الجعل شرّد  
 رقيقاً قبيل الفتح أو بعده اشهد  
 وقيمته عين لذي الكفر ترشد  
 وظن به بالقيمة الصلح أفسد  
 كحرة أصل سلموها بأبعد

ولا يستعن بالكفر إلا ضرورة  
 وعن أحمدٍ إن كان يقوى لدفعهم  
 وإن تجذّن من كل مركوبه اجعلن  
 ويظهر أسباب التضافر بينهم  
 وكل قبيل فليقدم عليهم  
 وكل فئام فليعين شعارهم  
 ويبعث أكفاء العيون تحوزاً  
 وذا الرأي شاوره وذا الصبر والغنى  
 ويكتم مهما اسطاع ياصاح أمره  
 وصفهم واجعل على كل جانب  
 ودعوتنا من لم تبلغه حرمن  
 ومن بلغته قاتلن قبله ان تشا  
 وبذلك اجعل جلب نفع مجوز  
 إذا لم يجاوز بعد خمس ثلثه  
 وما منعوه بذله ورآه للمصالح  
 فمع فقد جعل عين او نوع مطلق  
 ولا يمنع الإسلام تسليم جعله  
 وقيمة حر الأصل إن يهد قبله  
 وإن صولحوا من غير شرط لجعله  
 وقيد احتمال ماله غير قيمة

وشرطك ربعاً بعد خمس مجوزاً وبالثلث بعد الخمس في رجعة ولا وقولين في تنفيذه ذاك شرطاً أو وليس لهم من غير شرط تنفلاً وإن يرَ تنفيلاً لإغناءٍ أوجبا ونفلاً السرايا للنفوع وغيره

لِنَفْلِ السرايا في الدخول به جد تَبَقُّ لهم والجيش بعدهم اعدد زيادة فوق الثلث بالشرط قيد وجائزُ التنقيصُ دون التزويد غناءً يُجْزُ من بعد خمس وقيد وكالسلبِ أخصص في سواهم بمرقد

## فصل

### فيما يلزم الجيش

ويلزم كلَّ الجيش نصحُ أميرهم وليس لهم أن يخرجوا من معسكر وندبٌ لذي بطش شجاعٍ برازهُ ومن دون إذن حَرَمَنْ مطلقاً ولا تنصرنَ ذا السلم مع شرط كافر وقبل برازٍ جَوَزَنْ قتلَ كافرٍ وقاتل من الكفار أعوانَ كافرٍ ومن استطع في الحرب خُدعةَ كافرٍ وان يرده ذو السلم أو يرد غيره لتعميم حكم الشرع فيما أباحه

وطاعته في طاعة الله قيد ولا يبرزوا إلا بإذن مجدد بإذن أمير كافراً ذا تمرد وللضعيف بالاذن اكره وحلل لمبتدي سوى مُثَخِنٍ في كلمه أو معرد سوى مع كون القتل غير معوّد وإن يرضَ أو يستصرخ اقتلُهُ واقدد أجزه بلا كره ولومان ترشد يكن غير مخموس له سلب الردي الإمام له أو لم ييحه بأوكد

ويُشرع قتلُ العَليجِ والحربُ قائماً  
ويُعطاه ذو رَضُخٍ ولو كان كافراً  
ولا تعطه الممنوع سهماً ورَضَخَةً  
وللمدعي بالشاهدين افض و قيل أو  
وللقاطع الأطراف لا قاتل أبح  
وقيل كمقطوع اثنتين غنيمَةٌ  
وقيل لمرد والشريكي وآسر  
وأسلابه آلات حرب ولبسُه  
وفي الأشهر المركوب فيه وممسك  
ويكره في قتل العدى كلُّ مثَلَةٍ  
وخيمته مع رحله وجنيته

مخاطرة إذا منعة وتجلُد  
وقاتل سبي قاتلوا في المجدود  
كذا من بلا إذن يبارز بأوكد  
بفرد وإيلاء وقيل بمفرد  
وللقاتل المقطوع واحد مبدد  
وقتل الإمام العاني أو إذا إذن اشهد  
وعبد له إن رق والمال إن فد  
لدى الحرب مع حلي بغير تقييد  
العنان بآلات له لم تقيد  
ويكره نقل الروس لا سلب ملحد  
وأمواله للغانمين لتردد

## فصل

### في وجوب اذن الأمير

ويحرم غزو دون إذن أميرهم  
وإن خيف فوتُ الغنم أو بغت العدا  
ومن يُعط شيئاً في غزاة لعونه  
وليس حبيساً أو معاراً لفرضه

إذا لم يفت غنم ولم يفج معتدي  
فلا إذن وليغزوا سوى حفظ قد  
فيغزو فيفضل أو حمى فوق مجرد  
ولا قال أنفق في الجهاد له اشهد

وإن تغزُّ دون الإذن من غير منعة  
له بعد خمس والجميع بثاني  
وإن كان فيهم منعة فهو ملكهم  
وأكلك مطعوماً وعلفُ بهائم  
ولو كان دهنًا أو شرابًا لحاجة  
وفاضل مطعوم إذا عدت رده  
وما حيز في الأقوى احظرن لا ضرورة  
وجائز استعمال آلة حريمهم  
وحظر على شرط على حارس لها  
وما اختص من كتب بهم بيعه احظرن

رجالاً فيحوروا مغنماً فأوكد  
وفي جعله في الفسيء ثلاثة زد  
سوى الخمس ولأوهي يكن فيثا اعدد  
يجوز بلا إذن وعن بيعه ذد  
وعن غير مطعوم وتابعه اصدد  
وعن أحمد تحليل نزر مزهد  
وقيمة مابعت او ثمنه ان نمى اردد  
له غير مركوب وثوب بأوكد  
ركوبٌ لمغنوم وبالشرط جود  
سوى جلد او رق ولا غنم افتد

## باب

### قسمة الغنائم

تبارك من قد خص أمة أحمد  
وما حزته بالجيش قهراً غنيمته  
ولو من مباحات لها ثم قيمة  
كذاك ركاز بالجنود استطاعة  
ولم يملكوا بالقهر أموال مسلم  
فأوقفه إن يُجهل لمن هو ربه

بتحليل غنم كان أكلاً لموقد  
من اموال أهل الكفر أو أرض جحد  
ولقطتهم أو مبهم ولنشد  
ولو في الموات افهم وفدية مهتد  
ولا ذمة في الأظهر المتأكد  
أحق ولو بعد اقتسام مفسد



وبعد الشرا منهم وإسلام أخذ  
وعنه بلى حتى قبيل احتيازهم  
فان يلتق قبل القسم يعطاه إن يشا  
ويقسم إن يجهل ولا حق بعد ذا  
ولا إن أتانا أخذ مسلم به  
وعنه له المقصود إن شا بقيمة  
ولا حق في المشهور من بعد قسمة  
وإن كان مأخوذاً بلا عوض فخذ  
وعن أحمد لم تعطه دون قيمة  
ومتهب أو مشتر إن تصرفا  
ولم يملكوا عبداً لنا جاء أبقا  
ولا يملكون الحر والوقف مطلقا  
وعنه بلى واحتم لم تقم الفدا  
ونص أبو خطابنا في خلافه  
وإن يشتري<sup>(١)</sup> مأسورنا مسلم نوى  
ونملك باستيلائنا الغنم ثانيا  
وقسمتها فيها تجوز فإن تبع  
وما للأمير الاشتر من غنيمة  
لمن شهد الهيجاء أهلاً لخوضها  
ومن غاب عنها في القتال لنفعا

(١) الأصح: يشتر.

ولا حظٌ للمنوع صحبة جيشنا  
ومن بعد إحرار الغنيمة جائِبٌ  
ويبدأ بالأسلاب تُعطى لأهلها  
وجعل وأجر الحافظين ويقسم  
فخذ خمسة لله ثم رسوله وفي  
وعنه لذي الديوان فاصرف وعنه في  
وخمس لذي القربى بني هاشم هم  
وسَيَّان ذو وَفَرٍ وفقر وقيل ذا  
بأي بلاد الله حلوا وقيل بل  
وخمس لأيتام من الفقير أسوة  
وصنف فقير والمساكين في سوى  
ولابن السبيل المسلم الحر خمسة  
ومن بعد هذا أنفلن ذوي الغنى  
ولاسهم في الأولى لذي الكفر وارضخن  
وكالقن من كاتبته ومدبر  
وفي غنم أهل الرضخ خمس وما بقي  
ولا تلزمن في بذل رضخ تساويا  
ولا تعطين رضخاً لذي السهم مثله  
ومن صار منهم مثل أهل سهامها  
ومن كان يبغى فوق طرق لسيد

ولا لمریض عاجزٍ ومعد  
كذا بين الاستيلا وجوز بأجود  
كمال لذي عهد وعقد ومهتدي  
البقية أخماسا فخمسا كذا اعد  
مصرف الفيء اصرفنه بأوكد  
الجنود وآلات الجهاد ليعدد  
ومطلب قسم الفروض بأوكد  
أحق ومولاهم عن القسم أبعد  
بقطر جهاد كالشام فقيد  
وما عم مستغن وناء بمبعد  
الزكاة لهم خمس من الخمس أرصد  
وعدد لذي الأوصاف عند التعدد  
ومن قبل تخميس بوجه به جد  
له كالمميز والنساء وأعبد  
وفي مشكل والحر بعضاً تردد  
لهم غنماً إقسم وقيل بلد اجهد  
بل إن شئت ساوهم وإن شئت زيد  
ونقصه عن مركوبه عنه ترشد  
قبيل نقضي الحرب بالسهم زود  
فسهامه كالمغصوب تعطي لسيد

وللفرس ارضخ ذي الرضخ مطلقا ولا شيء للاياق مثل مُحذَلٍ <sup>A</sup> وضمنوع دين أو أب فليرفد وسائرهما للفراس ادفع ثلاثة له واحد منها كراجلهم قد وللفرسين اقسام فقط والهجين وعنه له سهان كالعربي خذ ولا شيء يعطي غير خيل وعنه وعنه ان فقد إلاه يعطي وقيل كالهجين وكن بشهود الحرب معتبرا ولا فمن شهد الهيجا على الطرف فارس وقيل اعتبر حال الفتى حين جاءنا ولم يُستبح شيء بقول الامام: من وعنه بلى مع أمنه من مفساد وأسهم في الأولى للأجير لخدمة وعنه له سهم وعنه إجادة وقد قيل ان لم يعين ولم يجب ووارث ميت الجيش يعطى حقوقه وإن سرايانا تشارك جيشنا ويسهم للمبعوث إن كان غائبا وإن رغبوا عنها ففيء وبعضهم وإن يعط ذو حق بها ولولده

سوى العبد واسهم للغصيب بأجود وعمنوع دين أو أب فليرفد له واحد منها كراجلهم قد والبراذين والمقرف سهيم لها طد وعنه ان كذا يجزي وعنه ليعد للبعير المواقي الكر سهم ليفرد وقيل ان كان غيرا بمبعد التفات إلى ما قبل أو بعد فاهتد ومن لا فلا فاحكم بغير تقيّد أهو مستحق السهم أم لا فقيد حوى منكم شيئا ينله بأوكد وحاجة تحريض كيدر فوجود وللحرب منه من سوى أهلها اصدد على الغزو والغوا أجرها ارددّه ترشد عليه جهاد صححنا وأكد جميعا على ماقد تقدم فاشهد وبالعكس إلا ما يخص بمفرد لمصلحة الجيش الهام المجند متى رغبوا الباقيين بالكل زود فتاة فادبه وعن حده حد

وخذ منه مُهر المثل غُنماً وقيمة  
 كأولاد مغرور بقيمته لدى الولاة  
 وإن غل ذو حق له أو لولده  
 فأدب بلا قطع وحرِّق متاعه  
 إذا كان حُرّاً عالم الحظر بالغا  
 وآلة حرب أو ثياب وسترة  
 ولا تُحرقَنَّ إن غلَّ عبد متاعه  
 وهل سارق من مغنم كغلوله  
 ويعتق من غنم محرر غانم  
 وإلا كعتق الشخص نص عليهما  
 ويختار مجدالدين كالنص ان تكن  
 وإهداء كفر في الغزاة لقائد  
 وإن يهديه من دار حرب لدارنا  
 لها ان ولدت منه وألحقه وافتد  
 في الاولى وفي الأشهر اردد  
 ووالده من قبل قَسَم وسيد  
 الذي كان معه ثم في نص أحمد  
 سوى مصحف أو كتب علم مرشد  
 وآلة مركوب وذا الروح تهتد  
 ولا تمنعن من غل سهم بأوطد  
 حكوه على وجهين فارو وأسند  
 وذو رَحِم إن عمه حقه قد  
 ولا عتق فيما اختاره ذو المجرد  
 رفيقا وكالقاضي متى تتعد  
 الجيوش اغتناماً ليس فيئاً بأجود  
 فذاك لمن أهدي له بتفرد

## باب

### حكم الارضين المغنومة

وتُملك بالإسلام أرض كيثرب  
 وقَسَمُ إمام ذي اختيار كخَيِّر  
 لمفتتَح بالسيف أجليت أهلها  
 وصلاح عليها أو بإحياء مرمد  
 وخيرَه في قَسَم ووقف مؤنَّد  
 تُقرُّ بأجر مستقر مسرمد

ومن يتلقى عنه لا بيعاً اشهد  
وعن اقسَمَنْ للغانمين وأرِفد  
وما صالحونا أنها ملكنا قد  
كفِيء إلى وقف الإمام لتعدد  
ويعطوا خراجاً خذه من غير مهتد  
ولا جزية إذ هذه أرض جُحَد  
خراجا وعنه خذه أخذ مؤثِد  
وما الخلق إلا في افتتاح مجدد  
تطأق إلى رأي الإمام الموجود  
وعنه احظرنُ النقص دون التزید  
وصحح هذا المجد إن شئت قلد  
ثمانين عن دينارهم لا تزيد  
جريب شعير درهمين سترشد  
ثمانية والكرم عشرة نقد  
ودرهمه المختار في نص أحمد  
ومن غير أرض الزرع خذ مثل ما ابتدي  
برطل عراقي وأضعف بأجود  
فستون في ستين ذرع محدد  
فُويَقَ ذراع الأوسط القدر فازدد

على مسلم يختار ذا أو معاهد  
وعنه بالاستيلاء يثبت وقفها  
ووقف بالاستيلاء المخلى مخافةً  
وهم يعملوها<sup>(١)</sup> بالخراج وعنه بل  
وما صالحوا فيها على أنها لهم  
ويسقط بالإسلام أصلاً وطارئاً  
وقيل أزح ياصح ذمي غيرهم  
وحتم وقوف المصطفى وصحابه  
ويُرجع في قدر الحراج وجزية  
وعنه إلى ما سنه عمر فقط  
وعنه أبح لاثنين في غير جزية  
وعنه وفيها غير جزية ذمة  
وخذ من جريب البر أربعة ومن  
ومن رطوبة خذ ستة ونخيلهم  
وزيتونه اثنى عشر لكن قفيزه  
وهذا بأرض الزرع من جنس زرعها  
ثمانية قدر القفيز بنصه  
وقيل ثلاثون افهمن وجريبهم  
ومنتصب الإبهام من بعد قبضة

(١) الأصح: يعملونها.

وعُشر جريب قل قَفِيز وَعُشر ذا  
ولا تحسبن في العشر ان زاد ظالم  
ولا شيء في أرض تعذر زرعها  
ولو أمكن الزراع ثم تهاونوا  
ومابين أشجار لها اجعله تابعاً  
وخذه من الملا كهذا دون مكثِرٍ  
فِيْحَبَسُ إن يَأبى الأدا كلُّ موسرٍ  
ويلزم ذا عجز إجازة أرضه  
وأثمار أشجار الخراج التي نمت  
وفي الزكوي العُشر خذ من كليهما  
ففي أظهر القولين مكة عنوةً  
وجوز لرفع الظلم رشوة عامل  
وجائز إسقاط الإمام خراج من  
وليس بمحذور عمارتهم ولا

عشير فلا تهمل إبانة مرشد  
عليك خراجا في الصحيح المؤطد  
وخذ كلَّ عام قدر نفع منكذ  
وعنه رَأض الشيخ حسب فقيد  
وما من خراج في المساكن فاهتد  
في الأولى وكالدين الخراج ليعدد  
وَيُنظَر ذو الاعسار غير مطهد  
وإلا إلى ذي قوة فلتورّد  
لقيمتهما فيما أتى كالمجدد  
وقيل بلا عُشر من الفياء ما ابتدي  
وما من خراج في فلاحها بأوطد  
وحزَم لهضم الحق كالمترشي اعدد  
يكون لمعنى فيه أهل التروود  
حوائزهم للمتقي فعل مفسد

## باب

### حكم الفياء ومصارفه

وأقسام أموال الأنام ثلاثة  
وثانيه أموال الغنيمه توجف  
وللفياء مال وهو ماليس موجف  
فمالُ زكاة فيه بالذكر قيد  
الركاب عليها في وغي متوقد  
الركاب عليه في قتال لجحد

خِراجٍ وَخُمْسِ الْخُمْسِ مَعَ إِرْثِ مَفْرُودٍ  
 كِإِصْلَاحِ ثَغْرِ أَوْ كِفَايَةِ مَنْجِدٍ  
 وَحِصْنِ وَسْبِيلٍ مَعَ رِبَاطٍ وَمَسْجِدٍ  
 وَسَدِّ بَثُوقٍ فِي الْأَصْحِ الْمَوْطَدِ  
 لِلْمِصَالِحِ بَاقٍ وَالْأَهْمُ بِهِ ابْتِدَائِي  
 لِتَقْسِمِ فِي الْأَحْرَارِ مِنْ كُلِّ مَهْتَدٍ  
 يَقْدَمُ ذُو الْحَاجَاتِ مِنْهُمْ فَجُودِ  
 الرَّسُولِ وَبِالْأَنْصَارِ ثَنٌّ وَعَدَدِ  
 وَكُلِّ فِئَامٍ مَعَ عَرِيفٍ مَرشِدِ  
 وَفَاضِلٍ لِمَغْنٍ مَقْتَضٍ فِي الْمَوْكَدِ  
 الْمَرْجِيَّ بَرُوءَهُ مِثْلَ أَرْمَدِ  
 وَلِلْبَاذِلِ الْخُمْسِ إِنْ تَشَاءُ أَرْدَدِ بِمَبْعَدِ  
 وَلِلْبَالِغِ افْرَضِ إِنْ رَأَوْا كَالْمَجْنَدِ  
 بِتَزْوِيجِ عَرَسٍ وَالْبِنَاتِ فَشَرْدِ

كَمَا تَرَكَوْا خَوْفًا وَعُشْرَ وَجِزِيَّةَ  
 وَمَصْرُفَهُ مَاعِمٍ نَفْعًا لِدِينِنَا  
 وَإِصْلَاحِ أَنْهَارٍ وَجَسْرٍ وَخَنْدَقِ  
 وَأَرْزَاقِ نَقَّالِ الشَّرِيعَةِ مَطْلَقًا  
 وَعَنْهُ لِأَهْلِ الْخُمْسِ خُمْسٌ وَذَاكَ  
 وَإِنْ تَبَقَّ مِنْ بَعْدِ الْمِصَالِحِ فَضْلَةٌ  
 غَنِيهِمْ مِثْلُ الْفَقِيرِ وَعَنْهُ بَلِ  
 بِذِي هَجْرَةٍ فَبَدَأُ فَأُولَى قَرَابَةٍ  
 وَيَجْعَلُ دِيوَانًا أَمِينًا لَضَبْطِهِ  
 وَقَسَمَ أَوْ الْقَسَمِينَ فَالْغَارِمِ التَّزَمِ  
 وَالْوَجْهَ يَخْتَصُّ أَهْلَ الْجِهَادِ وَالْمَرِيضِ  
 وَوَرَّثَ نَصِيبَ الْمَيْتِ بَعْدَ حُلُولِهِ  
 وَقَمَّ بِصِغَارِ الْجُنْدِ وَالْعَرَسِ بَعْدَهُمْ  
 وَيَسْقُطُ إِنْ لَمْ يَخْدَمُوا فَرَضَهُمْ كَذَا

## بَابُ الْإِمَانِ

يَكْلِفُ وَلَوْ أَسْرَى وَأَنْشَى وَأَعْبَدَ  
 وَمَنْ رَبِّ تَمَيِّزُ يَصِحُّ بِأَوْكَدِ  
 كَمَرْضَعَةٍ أَوْ حَاكِمٍ مَتَشَرْدِ

يَصِحُّ إِمَانُ الْكُفْرِ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ  
 وَلَيْسَ لِذِي كُفْرٍ أَمَانٌ وَمَكْرَهُ  
 وَمَنْ صَحَّ مِنْهُ صَحَّ إِخْبَارُهُ بِهِ

وقد قيل لا إذ ردَّ في الحال أمنه  
 ويمضي أمان من إمام لكلهم  
 وشرطهما تعيين مدة أمنهم  
 ومن واحد منا لفعل صغير أو  
 وفي نضه اقبل للأيسر وقيل لا  
 ويحصل حتى بالإشارة منهم  
 ووجهان في ألقى السلاح مترس  
 ويقبل إنكار المشير أمانهم  
 ومن شرط أمن بالأمان قبولهم  
 ومن يعطه مع شرط نفع فلم يجد  
 وان يدعي المأسور أخذ مؤحِّد  
 وإن يدعي<sup>(١)</sup> من بعد أسر أمانه  
 وان قال ذو الإسلام ملكي شريته  
 ومن يبيع أماناً لاستماع القرآن أو  
 ومن يهد أو يعطى<sup>(٢)</sup> الأمان بحصنه  
 بتحريم قتل الجمع نصاً ورقهم  
 وإن يشبهه فتاح حصن بجعل أقسم  
 ولرسل أو مُستأمن صح عقده  
 وقيل ولو طال التوى ومطلقاً

كردَّ أبي يعلى أمان المقيد  
 ومن قائد فيمن يقابله قد  
 ولو طال لا عشر السنين بأوكد  
 حصين ولا تقبل لمصر ومحشد  
 لغير إمام كالمضر بنا اردد  
 إذا فهموا والشخص من بعضه اشهد  
 ومبتاع أسرى إن يرد قتلهم ذد  
 بها ثم مخط القصد للمأمن اردد  
 ومن ردَّ حلل قتله لا تردد  
 به ينتقض بالعكس أوف بموعد  
 به جا فينكر خذ بقول الموحد  
 فلا قتل وارفقه بغير تردد  
 فلا قتل فليحكم به ملك مهتد  
 تعرف حكم الدين يعط ويردد  
 ليفتح مع تداعيه فاشهد  
 وقيل اقرعن وارقق سوى قارع قد  
 وعن فأقرع وللقارع ارفد  
 بلا جزية في النص كالهذنة احدد  
 وقيل ثوى حول بلا جزية ذد

(١) الأصح : ان يدع .

(٢) الأصح : يعط .



ومعداد بحر ذو امتناع معدد  
وعين ودون الفرض كالعان فاردد  
بلاد الهدى أو مركب ذو تشرد  
وعن أحمد فيئاً للإسلام فاعدد  
القرى كلهم لا تخصصنه بوجد  
الذي معه إلا الغائب ان لم يقيد  
ومستأمناً حلاً بأرض لمرد  
إلينا ومع قصد الثوى والتكند  
نأى معه لا مالدينا بأوكند  
من الفيء في الأولى إذا لم يعرد  
ووارثه حتى لدينا بأجود  
فرق فمال المرء قفه وأرصد  
رقيقاً ففيئاً ماله في الموجود  
لوارثه لو كان حرّاً فزود  
بمولاه مأسوراً وأهلاً ومتلد  
وفي دار حرب إن يقم رقه امدد  
ألا لا يُخنهم والرّبي لا يعقد  
إليهم إذا جاؤوا وإلا ليردّد  
ثواه لديهم يوف في نص أحمد  
ليهرب ولا يجني جناية مفسد

وأت بلا أمن كدعوى رسالّة  
له الأمن منا ريب فقر كما مضى  
وإن ضل حربي أو انعامه إلى  
فهو غير محموس في الأولى لواجد  
وعنه لمن قد حل في أرضهم من  
وأمن الفتى أمن له ولماله  
ويبقى أمان النفر مع مال ذمّة  
ليقضي أموراً لا تضر وينثني  
فقد زال أمن النفس مع ماله الذي  
وإن نقض الذميّ عهداً فماله  
ومالم نقل فيء ليعطاه من بغي  
فان فقدوا فاجعله فيئاً فان أسر  
فإن حرّاً فاردده إليه وإن يمت  
وقيل بنفس الرق فيء وقيل بل  
وإن عبد حربي أناب وجاءنا  
فكلهم للعبد وهو محرر  
ومن يقتحم أرض العدو بأمنهم  
ويلزمه إيصال كل حقوقهم  
وإن يطلقوا منا أسيراً ويشرطوا  
وإن أطلقوا من غير شرط وأمنوا

وان أطلقوا مع شرط رِقٍ أو انتفا  
وإن أحلفوه تنعقد غير مكره  
وإن أطلقوا مع شرط بعث مقرر  
وإلا رضئ يرجع لعجز بأوكد  
ومبتاع منهم مسلم برضاه في  
يرد له المبذول بالإذن مطلقا  
ويلزم إن واتى افتكأك عُنَاتِنَا  
وإن شا إمام الوقت أو نائب له

أمان ليقْتَل ثم يسرق ويعتد  
وقيل بالزام الثوى بمبَّعد  
إليهم وإلا فليعد إن يفقد  
وإلا فلا كالحود في نص أحمد  
الشُّرا والوفا أولى بقصد التردد  
وإلا فبذل العرف دون المزيد  
وبالطفل فالأثنى قُبَيْلِ الْفَتَى افتد  
مهَادَنَةَ الْكُفَّارِ صَحَّحَ وَسَدَدَ

## باب الهدنة

وإن هادن الكفارَ غيرهُمَا فلا  
وصحح لضعف السلم أو أخذ غبطة  
وجوز على القولين أربع أشهر  
ومع بذلنا مالا أجز لا اضطرارنا  
ولو جاز في قول على العشر غبطة  
وإن تشرطن نقصاً متى تبغ أو بغوا  
وألغ اشتراط ان يدخلوا حرم الهدى  
أو الخود أو في الاظهر المهر او شرا  
ووجهان في إفسادها مثل ذمّة

تصحح ومن يغتر للمأمن اردد  
ودونهما إن يرجُ خير بأوكد  
وما دونَ حول فوقها في المجود  
ولا شرط إلا ذكر وقت التمهد  
وعنه انقص النامي ففي العشر رد  
فلغو وقيل ان تشتراط دونه قد  
ورد صبي غير طفل وقد هدي  
أداة اللقا أو رد مغنومها اشهد  
بما لم يجز من كل شرط مفسد

وقيل بشرط النقض إن تبغ أو بغوا  
ومع حاجة ذي قوة شرط مهتدٍ  
وجوز له فتوى الفتى لقتالهم  
وينحاز عن صلح الإمام وإن يهب  
فإن ضمه بالإذن منه إمامه  
ومن غير شرط رُدَّ من جاء محرماً  
ويلزمنا صونُ المُهادِنِ عن أذى  
وحظر شراهم من كفور سباهم  
وجوز شرانا أهلهم وصغارهم  
وإن خفت نقض العهد فانبذهُ إن تشا  
وإن يقتلوا منا رهائنَ هُدنة  
ويلزمهم منا ضمانَ حقوقنا  
وناقض عهد من رضي نقضَ غيره

فأفسدِ تفاقَ الأمر دون تردد  
فكلف أو امهدَ ممكناً غيرَ مطهد  
مسراً وإن يقدر ليقتل ويشرد  
عدواً يقتل إن يطق كل ملحد  
غداً داخلاً في صلحهم لا ينكد  
ومن رام إخراجاً إلينا ليسعد  
بني العهد والإسلام لاذي التمرد  
ولو بعضهم للرق في المتوطد  
في الأولى إذا باعوهُم مثلَ مرءٍ  
وأتباعهم إن ينقضوا كهُم اعدد  
فقولين في قتل الرهائن أسند  
سوى قطع سُراقِ جناةٍ بأجود  
ولم ينه أو ييني ولم يتبعد

## باب

### عقد الذمة

وقل لإمام الوقت أو نائبٍ له  
ومن لم ينب بالغي غيرهم فما  
إذا كان من أهل الكتابين والذي

لمعطي صغار يلتزم حكم من هُدي  
له غيرُ قتل أو فداءٍ بأوكد  
يوافقهم أو من مجوس له اعقد

وعنه لكل الكافرين اعقدنّها  
وصابئةً مثل النصارى ومن يدن  
ومنتقلاً قبل الرسول ولم يقر إلى  
فإن لم يُنَبَّ يُقْتَلْ وعنه أقره  
وعنه على دين تشا ولدينه  
وعنه سوى الإسلام أو أصل دينه  
إذا كان دون الأصل يقبل على  
ولا تستتبّه قبل قتل بأجود  
ومن يتنصر أو تهود فتبّقه  
فجزيته اقبل والمناכה اجتنب  
ومن فرد أصله على دين جزية  
ومن قبلت منه فيبذل قدرها  
على موسر عرفا دنانير أربعاً  
ومن أوسط خذ نصف ذا ومقلهم  
وعن أحمد الدينار أيسر مخرج  
ولا شيء في صبيانهم ونسائهم  
وذا العجز أو معتوه أو عبد مسلم  
وقد قيل أنظر مُعسراً ليساره  
وقيل على الرهبان أوجب بمبعد  
ومن صار في أثناء حول مؤهلاً

سوى عرب عبّادٍ أو ثانٍ جَلَمَدٍ  
بحكم كتاب فهو من أهله اعدّد  
من نقر اقبل ومن بعد فاردّد  
وعنه على تنصيره أو تهود  
أو اعلى وعنه بل على المتزيد  
اردّدنّ فإن يثبت على المتجود  
الأخيرتين وإلا دون قتل فهدد  
وقيل استتبه مثل ردة مهتد  
بُعَيْدَ نزول الوحي أو ظن مبتدي  
وتذكيةً للإحتياطين فاعضد  
في الأقوى ان نحاه اقبله في جزية قد  
فأخر حول خذ ومنه من الردي  
أو وقية ورقاً وخمساً لها زد  
على الربع والأولى اجتهاد المقلد  
وزد ما احتمل إلا اليماني بأبعد  
وهراً ورهبانا وأعمى ومقعد  
وقولين في العمال مع عبدهم طد  
وخذ جزية الأدنى ولا تتزيد  
ومعتق مهديّ في الأولى بأوطد  
فبالقسط خذ من غير عقد مجدد

إلى مأمّن فاردّد وإن يرض يعقد  
فمن صحوه إن لفق الحول أورد  
الحول من مال الفتى لا تزيد  
وقيل وإن يضبط وعمن هدي دُد  
بُعید کمال الحول خذها بأوطد  
فخذها جميعاً منه لا تتردد  
طويلاً بتعنيفٍ مع الجرّ باليد  
بل اقبل كمشروط ولو ثمن الردي  
مررنا وبين وقْد كل وقيد  
ليلتنا واليوم مثل موحد  
ليمض وإن يجهل فليلجهد  
وإن نقصوا شيئاً عليهم به عُد  
يُقَرُّ وحَلْف إن تشا للتأكد  
وخذ منهم مثلي زكاة الموحد  
جنون وصبيان وأنثى ومقعد  
حرائرهم والذبح كل بأوكد  
ويأبوا سوى كالتغلي اقبل بأوطد  
سوى العُشر في مستقبل لم يشدد  
فلا شيء فيه كاشتره فقيد

وقال أبو يعلى يخيرٌ فان أبي  
ومن كان ذا جن وصحو معود  
وقيل لحر البعض بالقسط خذه في انتها  
وبالأغلب اعمل إن تعسر ضبطه  
وغير الهدى إن يطر للمراء مسقط  
ولم تتداخل إن عليه تجمعت  
ويمتهنوا<sup>(١)</sup> في أخذها بقيامهم  
ولم يتعين أخذ عين وفضة  
وجوز عليهم شرط ميرتنا إذا  
ولا توجبن من غير شرط وقيل بل  
ومن يتول ان يدر صحة شرطهم  
وقيل إلى دعواهم إن تسع فعد  
وكل على إقراره واختلافهم  
ومن تغلب لا تلمن ذي ولا تجز  
بما كان من مال الزكاة ولو لذي  
وكالجزية اصرف لا الزكاة وحللن  
ومن عرب تخشاهم ونقرهم  
وإن أسلموا أو باعنا الأرض لم يجب  
وإن يسلموا والحب باد صلاحه

(١) الأصح : يمتنون.

فان باعه من مسلم أو مع ارضه  
ويكتب أسماهم<sup>(١)</sup> وما يتميزوا<sup>(٢)</sup>  
وكل فئام فيهم اجعل معرفاً  
وحتم بلا مال إجابة نسوة

ففي ماله العُشْران لا مال مهتدي  
به من حلاهم ثم دينهم الردي  
بما يقتضى تغيير حكم مشيد  
إلى عقدها إن تلزمن حكم أحمد

## باب

### أحكام الذمة

ويلزمهم أحكامنا في ضمانهم  
بما اعتقدوا تحريمه دون حله  
تخير هذا ثم أجرى ابن حامد  
ويلزمهم عنا تَمَيُّزُ لُبْسِهِمْ  
ويُلْزَمُ بَزْنَارٌ فُوقَ ثِيَابِهِمْ  
وحذف مقادير الرؤوس ليلزموا  
وطوق حديد أو رصاص ليُدْخِلُوا  
وَمَيِّزُ بَتْلُوَيْنِ الْخِيفِ نَسَاءَهُمْ  
ولا فوق بغل أو حمار بسرجه  
ولا يمنعوا لُبْسَ الرَّفِيعِ مَخَالَفًا  
ويحرم في المنصور جمع نسائهم

لمال وعرض والدماء ليجدد  
وعنه ان تزانوا إن تشا لا تحدد  
تسارقهم مجراه غير مقيد  
وترك لفرق الشعر ربي المسود  
أو الروس منهم فوقها الخرق أشد  
ولا يكتنوا مثل اكتناء الموحد  
لحمامهم أو خلخالاً ليقلد  
وأزر وعن أن يركبوا الخيل فاصد  
بل الأكف امنحهم وعرضاً ليقعد  
ووجهين في لبس الطيالس أسند  
ونسوتنا في مستحم موحد

(١) الأصح: أسماءهم.

(٢) الأصح: مايميزون.

وفي سُبُل فاضطر للضيقة واطهد  
 مجيئاً لندب لا تُجزئه لمبتدي  
 حرامٌ وأبطله بغير تردد  
 عيادتهم ثم العزا في ملحد  
 وتكثير نفع السلم بالجزية اقصد  
 من السلم والوجهين في علوه طد  
 إلى جنبهم أدنى ليق بأجود  
 بعلو كذا البيعات في المتجود  
 وإن شرطوا في فتح صلح ليمهد  
 وعنه أبح كلاً وعنه بل اصدد  
 به واصطلاحاً فيه ذا اشترط اردد  
 في الاقوى امنع واهدم مشيداً بمبعد  
 وذا الصور اكره لا ضطراراً لورد  
 وعيد وإعلان الكتابين فاصدُ  
 خروجاً عليهم مُكَّنوا من معدد  
 وبالإذن من يمكث بمشوى موحد  
 ليخرج إلى ثان بغير تردد  
 وإن شا يوكل من أبي ذا ليقعد  
 البضاعة واستيفاء دين منقد  
 فإن مات فادفنه هناك ومهد

ويحرم تصدير الكفور بمجلس  
 وقل وعليكم إن يسلم بعضهم  
 وبيعكهم كتب الحديث وفقهنا  
 وقولان في تجويز تهنية وفي  
 وتدعو بأولاد ومال متى تجز  
 ويمنع إعلاء البناء فوق جاره  
 وإن ملكوا مستعلياً أو بنى فتى  
 وإن تهو أو تهدم ولو ظلم لم تعد  
 ويمنع من إحداث بيت ضلالهم  
 ولا يمنعوا الترميم بل ردّ دارس  
 وما مَصَّرَ الإسلامُ تُبْنَ بيعةً  
 وعن رد مهدم بمفتوح عَنوةً  
 وحظر بلا حاج وإذن دخولها  
 وعن ضرب ناقوس وإظهار منكر  
 وإن صولحوا في أرضهم برئهم  
 ومن غير إذن من دخول الحجاز دُد  
 ثلاثة أيام وقيل بل اربعاً  
 إلى أن يقضي شغله متجرداً  
 ومحمل إمهاله لا نتجازه  
 ويمهل إن يسقم إلى حين برئه

ولا تمنعن تيمًا وفيدا ونحوها  
ومن حَرَمٍ فامنعهم مطلقا ولو  
ويخرج إن جاء الرسول إمامنا  
وعَزْرُهُ إن يدخل عليماً بمنعه  
ولا يدخلوا في الحِل في مسجد سوى  
ومملوكك امنعه وعرسك منهم

لإقرارهم فيها أو أن التشرد  
مريضاً وأخرج ميتاً لم يشرد  
إليه ومبتاعو تجارة قَصْد  
وأخرج ومع جهل فأخرج وهدد  
على الأظهر الأقوى باذن موحد  
خروجاً لبيعات وقيد معبد

## فصل

### في الذمي اذا دخل الينا بتجارة

وإن تَجَرَ الذمي إلى غير أرضه  
إذا كان من مال التجار ولو نسي  
فذا نصف عشر خذه من تغلبهم  
وإن يتجر مستأمن في بلادنا  
ويعشر ولو نزرأ متى جا ابن حامد  
وبالدين أسقطه ودعوى بِشْهَدِ  
والاسقاط والتخفيف إن ير جائز  
وعنه لحربي وذا العهد ضعفها  
ويلزمنا كف الأذى عن معاهد  
وعن أحمد أن المحتم فدية

فخدمته نصف العشر في الحول تهتد  
وقيل اعفها إلا مُحَجَّزَةً قد  
وعن أحمد عُشْرًا ويقضى بأبعد  
فخذ منه عُشْرًا كُلَّ عام بأوطد  
وعن ميرة تحتاجها اصفح بمبعد  
كدعوى نسيب ظن قنا بأبعد  
وعشْرُ دنانير النصاب بأوكد  
وقيل للذمي وخمس المردد  
وتخليص أسراهم إذا فُكَّ من هدي  
لمن أسروا في عوننا دون من بدي



وَمَنْ وُلِدُوا فِي الْأَسْرِ يُفْدَا إِذَا فُدُوا وَلَا تَجْزِهِ اسْتِرْقَاقَهُ لِلتَّعْبُدِ  
وَلَا عَشْرٌ فِي الْأُولَى بِأَثْمَانِ خَمْرِهِمْ وَخَنْزِيرِهِمْ وَأَخْصَصَ بِخَمْرٍ بِمَبْعَدِ

## فصل في الحكم بينهم

ويلزم حكم بينهم مع مسلم كما قال في المستأمنين وعنه من وعنه التزم قط التظالم بينهم ولا تحكمن في كل حال بحكمهم وعدواه إن خيرت فجوز وحكمه كما قال في المستأمنين فإن أبي ولا تنقضن بعد التقابض بيعهم إذا احتكموا أو أسلموا وانقضن بلا وعن أحمد لا نقض في الخمر وحدها ولبائع الأثمان أو وارثيه إن وأبطل في الأقوى حكم حاكمهم إذا وللكافر إن كانت على كافر فمن وقيل إذا لم يسلم المستحقها وإن كان فيها أسلم المرء لم يكن ولا تسألن عن حكم أطفالهم وإن

وحيزه فيما بينهم في المؤكد توحد ملات وإلا التزم قد وفي غيره خيره والمجد قد بل احكم بحكم الله في ملة أحمد بطلبة بعض لا الجميع بأوكد الحضور فلا تلزمه في ذا المقيد حراما أحلوه ولا ذا تفسد تقابضهم في الجانيين وأفسد إذا قبضت من دون أثمانها فاشهد يمت عند مبتاع بذا القول فاشهد أتوك ومهر المثل للعرس جدد هدي منهما تسقط على نص أحمد فقيمتها حق له عند مهتدي له غير رأس المال كالمتفسد سُئلت انهه فالله العليم بمفسد

## فصل في نقض العهد

وإن حارب الذمي أو يابَ جزيةً فقد نقض العهد الذي فيه أمنه وينقض في الأولى إصابته زنا وفعل ينافيه القصاص تعمداً بدين وتجسس واىوا عيونٍ ذي أو الكتب في الأولى وفي قَذْفِ مسلم وسيان مع شرط عليهم وفقده وعزَّر ولا تنقض بجهر بكبتهم ويُقتل من سَبَّ الرسول تحتماً وإن ينتقض فيما سوى ذين فاقتلن وفي المقنع التخيير في كل ناقض وأبق على أولاده ونسائه وقيل ومن يأتيهم دار حربنا وأمواله فيئاً كمرتدنا اجعلن ومن طالع الكفار منا بعورة ومن بعد ذا خذ أهبةً للشروع في

أو احكامنا أوقراً في دار مرد ولولم نصرح باشتراط المعدد لمسلمة أو باسم عقد مفسد وقطع طريق ثم تضليل مهتد الحراب وذكر الله والرسل بالردى وإيذائه بالسحر لا في المؤطد ولم نقل ينقض بموجبه احدد وسائر ممنوع بشرط بأوطد وخيره فيمن فر من دارنا قد على النص واختر عند مملي المجرد لعهد كأسرانا بغير تقيّد العهود سوى المولود بعد التمرد اختيالاً كهو والعرس يسبوا بمبعد وقال أبو بكر لوارثه اشهد فعزَّر وقيل اقتل لخوف التابد مسائل أحكام التعامل ترشد

## كتاب البيع

وأشروع بعد الحمد لله وحده  
بذكر كتاب الحكم في البيع والشرا  
وصححه في الشرع على مقتضى النبي  
مبادلة الأموال قصد تملك  
يصح بإيجاب كبعث ونحوها  
وينفذ من كل امريء بلسانه  
وتقديم مبتاع قبولاً أجزه في  
وإن قال بعني قال بعثك فالشرا  
وما الخلف في ظني سوى في الذي خلا  
ومستفهماً إن قال مثل أبعثني  
وليس التراخي في القبول بمبطل  
كذا في النكاح احكم ولو بعد مجلس  
وبيع معاطاة صحيح بأوكد  
وصورتها إعطاء شيء وبذله  
كذلك لا تشرطه في الصدقات

وأزكى صلاة أهديت لمحمد  
وما قد حواه من صحيح ومفسد  
توصل ذي فقر إلى كل مقصد  
بغير ربا أعيانها في التحدد  
وبابتعته أو نحوها اقبله واعقد  
وغير لغات المرء مع فهمها قد  
الأصح بماض الفعل كابتعت تسعد  
صحيح وعنه البيع لم يتعقد  
من العقد عن بيع المعاطاة قيد  
فليس لهذا صحة عند نقد  
بمجلسه من غير شغل بمبعد  
بشان وإن قدم قبول فافسد  
وخصصه القاضي بشيء مزهد  
فيأخذه من غير لفظ مقيد  
والهديات والإعطا كفعل محمد

## فصل

### ولا يصح الا بشروط سبعة

بسبعة أشرط يصحُ فعن رضى سوى مكره من حاكم ذي تقلد  
ومن باع في مال لإكراه ظالم فصحح على كره شراه بأوكد

## فصل

### في كون العاقد جائز التصرف

وثانيه كون العقد من جائز له عقول مليك بالغ مترشد  
وعقد سفيه والمميز جائز بإذن ولي في الأصح كمزهد  
وعنه ودون الإذن في متكثر روى الفخر اسماعيل إن يحزن طد  
وجوز شرا الأعمى بوصف وبيعه وبيع مريض وارث غير مسعد

## فصل

### الثالث مالية المبيع

وثالثها مالية العين وهي ما حوت حل نفع لا اضطرار المطهد  
كبغل وحمير دود قرّ ويزره ومعلوم نحل في المحل ومفرد  
وهرّ وفيل الحرب مع كل صائد في الأولى سوى كلب وبع ذا التغدد

كراهة بيع القرد في نص أحمد  
لمن رام حفظاً للمتاع المنضد  
كبيض حرام للفراخ بأوطد  
ودوداً كصيد الحوت في المتجود  
وشبههما مع كرهه في مبعد  
والبان أم بل نساءً بأجود  
كبيع وفي الإبدال قولين أسند  
متى ما كرهت البيع غير مشدد  
بغير خلاف وانتزعه وهدد  
تعطل والأصنام دون تقيّد  
بغير خلاف عند ذا لم يقيد  
أجز واقنتني جروا لهذا بأجود  
إذا فات حلل لاقتنا لا تشرد  
وحلل له قتل العقور وأسود  
وضمن مجاز البيع حتما كأفهد  
وقيل قبيل الشرط بعه ان تقيّد  
حرام وأجزاها وسرجينه الردي  
وطير سوى المأكول والمتعدد  
ولو لكفور مستبيع بأوطد  
أو الغسل حل البيع عن كل اصدد  
وسم نبات لا لنفع معقد

هزارا وقمرياً وقال أبو الوفا  
لمن كان لعاباً به وهو جائز  
وما صح فيه البيع بيعت صغاره  
وبع علقا يمتص من كلف دماً  
وبع لاجتماع الصيد بوما ولقلقاً  
وبع قاتلاً عمداً ولو في حراة  
وحرّم وعنه اكره إجارة مصحف  
أيكره أم لا هكذا في اشترائه  
وإيجاره حرّم كبيع لكافر  
ويحرم بيع الحر والوقف غير ما  
ويحرم إيجار الكلاب وبيعها  
وقنيتها للصيد والمنع من أذى  
ومن ينو عوداً لاصطياد وزرعهُ  
وقتل المباح الاقتنا احظرن مطلقاً  
وليس على مردى الكلاب ضمانها  
ويحرم بيع العبد مع نذر عتقه  
وبزرة قز في وجيه وميته  
كذا حشرات مع دم وبهائم  
كذا نجس الأدهان يحرم بيعه  
فخرج على قولين في الاستضابها  
ويحرم ترياق به لحم حية

## فصل في ملك المبيع

المبيع وملك المشتري الثمن اشهد  
المليك فأبطله وعنه ان رضي طد  
المبيع أو التوكيل فيه تردد  
إن يجز يملك وأبطل بأوكد  
ومع علمه أفسد وللحل جدد  
اضح مقتضى شرعا وإن لم تعدد  
ليبتاعه ثمت يسله فأردد  
لوقف الإمام العبقري بأوكد  
بمطلقها أو باختيار المقلد  
الإمام صلاحاً بيع شيء فأطد  
وتجوز أن يبتاع فافهم وذا اعضد  
كما جوزوا بيع المساكن تهتد  
وقولان أيضاً في إجارها امهد  
ولا معدن جار وبع ذا التجمد  
وعنه ان يكن في الملك بعه بأبعد  
ويملك ما يحتاز مع فعل معتد

ويشروط في تصحيح بيعك مُلْكَكَ  
وإن بعت أو تشري بمال بلا رضی  
وإن بان بعد العقد أنك مالك  
وإن تشري في ذمة لامريء بلا رضی  
وإن لم يُجز يلزمك مع جهل بائع  
وحظر تعاطي كل عقد مفسد  
وإن يبيع الإنسان ماليس عنده  
وليس صحيحاً بيع مفتوح عنوةً  
كذا كل مفتوح بها إن وقفته  
وإن يتصل حكم بما بيع أو يرى  
وعن أحمد يُروى كراهة بيعها  
وإيجارها في النص جوّزه مطلقاً  
وقولان في بيع الرباع بمكة  
ومابيع جار الماء في الملك جائز  
وكل مباح لا تبع قبل حوزته  
ومن غير إذن المالك احظر دخوله

وما حزت من مال وجمعت من كلاً  
 وكره بلا حظر مبايعه امرى  
 فمعلوم حَظْرٍ منه حَظْرٌ وحله  
 ويزداد طَوْرًا أو يقلُّ اشتباهةً  
 وليس بمحذور عطايا ملوكنا  
 وقد عامل المختارُ بعض اليهوديا  
 ومن يتصدق أو يرد كمبهم الحرام  
 فملكك بعه إن تشالم تفند  
 تمول من حل وحظر منكد  
 مباح وفي الشبهات مبهمه اعدد  
 ولكن دعوى المشتري الحظر فاردد  
 فقد قبلوا منهم صحابه أحمد  
 أخي ودعواهم قبل فتقلد  
 لديه حل باقيه فاشهد

## فصل

### في اشتراط التسليم

وإمكان تسليم المبيع اشترط فلا  
 ولا آبق مع شارد وغصبيه  
 فإن يعجز المبتاع عن قبضه إذاً  
 وينفذ تزويج الإمام مع غصبها  
 تبع في الهوا طيراً وحتواً بمزبد  
 سوى لمطيق القبض أو غاصب قد  
 فخيره في إمضائه أو ليردد  
 لفقد ضمان النفع بالبضع باليد

## فصل

### في اشتراط علم المبيع برؤية أو صفة

ومن شرطه علمُ المبيع برؤية  
فمع صفة تكفيك في سلمٍ أجز  
فإن فقدا فالبيع باطل  
فإن كان مثل الوصف فالبيع لازم  
على الفور في الأقوى وقيل بمجلس الـ  
وخذ فيه قول المشتري مع يمينه  
ومن ير عيباً جاهلاً قدره فذا  
ومن ير عيباً ثم يعقد بعد ذا  
يصح وعنه لا يصح وعنه في  
ومن باع بالوصف المعين يردّه  
ولا فسح في غير المعين يردّه  
ويحرم بيع اللّمس والنبذ والحصى  
ودرّ بضرع والنوى في تموره  
وبيضٍ ولم يلقى<sup>(١)</sup> وصوفٍ بظهره  
ويحرم بيع الكفر عبداً موحداً

(١) الأصح: يلقَى.



ويحرمُ أيضاً أن يوكل مسلماً  
وقولهم أعتقه عنا بقيمة  
وإن أسلم المملوك في يد كافر  
وفي أحد الوجهين فامنع كتابة  
وقولان في التفريق بين محارم الرقيق  
وليس بمكروه فداء أسيرنا  
ومابيع شيء مطلقاً بمجوزٍ  
كذلك إستثناء غير معين  
وبيع قفيز البُر من صُبرة أجز  
وإن باعها إلا قفيزاً ونحو ذا  
وثلاثاً متى تشتري<sup>(١)</sup> من صبرة يجز  
وإن بعث أو تبقي من الأرض أذرعاً  
وإن تعلم الجُربان صحت مُشاعةً  
بجنس سواه ثم إن بمكئيل  
كذلك في القشرين بع باقلاهم  
وإن باع شخص سمسماً غير كسبه  
وقطنا سوى حب فذاك فآفسد  
وأطرافه صحح ولا تذبحن إن  
وبيع إماءٍ حاملاتٍ تحرياً

(١) الأصح: تشتري

## فصل في اشتراط علم الثمن

ومن شرطه علمٌ بأثمانٍ مشتري  
فبالرقم بيع السلعة ان ينس باطلٌ  
وان كان نقد واحد فهو مُرَجَّع  
وبيع بدينار سوى درهم وما  
وبيع بفرد نقداً او صفقة نسا  
وقيل صحيح ما حوى ذا كبيعهم  
وبيع بما باع امرؤ مع جهله  
وان بعث ثوبيك الذراع بدرهم  
وقيل أجز كالأكثر كل ليلة  
وثنياك دينار من الورق جائز  
ومن باع شيئاً صُبْرَةً بمعين  
كذا بيعه نصفاً مشاعاً إذا استوت  
ومع علمه قدر الذي باع صُبْرَةً  
ومن شاهد المكيال فيما اشترى ان يشا  
وشاهد كيل الشيء يُجْزِ (١) اشتراؤه

فإن جهلاً أو واحداً منهما اردد  
وبيع بنقد مطلق في معدد  
كذا غالب استعمال أهل التعاقد  
تبيع بألف من لُجَيْنٍ وَعَسْجَدٍ  
وبائنين صحا أو بضعف بمثرد  
بصنجة جهل في وجيه مجود  
وما يستقر السعر كل ليفسد  
يصح وإن منهم تبع لم يؤطد  
بغلس لعلم القدر في كل مفرد  
لدى الخرقى والمنع عند المجرد  
بغير ربا إن يجهلاً قدرها طد  
وإن تختلف أجزاءها فبمبعد  
يصح بكره ليس لغواً بأوكد  
في الأولى يُجز من دون كيل مجدد  
في الأولى به من دون كيل مجدد

(١) الأصح : يجزي

وعدُّ الفتى في مُكتل ألف جوزه  
ومن باع شيئاً مائعاً بطروفه  
وللمشتري إن بان عيبٌ خياره  
ولو باعه ظرفاً وسمنا بوزنه  
وإن لم يبعه الظرف لكن يردّه  
ويأخذ كلاً بالعيار ليردد  
ولم تختلف أجزاءه إن يرى طد  
من الردي أو أرش لنقص فقيدٍ  
ولم يعلموا وزن الوعا طدٌ بأجود  
بنسبته في العقد إن يجهل افسد

## فصل

### في تفریق الصفقة

وبيعك معلوماً وماقد جهلته  
وبيعك عبداً أو قفيزاً مشركاً  
وللمشتري التخيير إن كان جاهلاً  
وخلٌ وخمرٍ بعت غير مبین  
وإن قال كلاً بعتّه بكذا وقد  
كذا الحكم في صرف وفي سلمٍ إذا  
وعن أحمد المقبوض صح وجائزٌ  
ومن يشتري<sup>(١)</sup> شيئاً يشرط تقابضاً  
فخيره في الباقي وإن ينوب بعض ما  
وعبدك إما بعت مع عبد خالدٍ  
فذلك بيع باطل ذو تفسدٍ  
يصح بقسط ملكه في المؤكّد  
لعبد وحُر أو لعبد المعبد  
لحصة كل ألغٍ كلاً بأوكد  
توحد عقداً طد حلالاً بأوكد  
تفرقتما عن قبض بعض المعدد  
في الأولى بقسط من مسمى معدد  
فيه فيتلف واحد قبله قد  
له القبض شرطٌ قيل بالقسط أطد  
بإذن بعقد واحد طد بأوطد

(١) الأصح: يشتر

كذا بيع دور كل دار لمالك وإن يجتمع بيع وصرف أو الكرا فصحة في الأقوى وقد قيل لا وإن على مائة إن النكاح لثابت ومن باع شيئاً عبده مع كتابة بإذن بقدر واحد وبمعقد بعقد بقدر لم يورّعه مفرد تجمّع بيع مع نكاح مؤكّد وفي البيع وجهان استبان لأرشد بألف لغا بيع وفيها تردد

## فصل

### في بيع العصير لمن يتخذه خمراً

وبيع عصير العنب للخمر باطل كشمع لشراب وأكل وجوزة القمار وزند ومزمار وجارية الغنى وبيع ثياب أو خياطتها لمن كذا بيع مأمور بسعي لجمعة وقولان من قبل النداء بوقتها وقيل مع التحريم صححه مطلقاً كذا الحكم فيما ضاق من وقت غيرها وصححه فيما لا تقام به ومن حُرّم في الأقوى نهى بيع لبعضنا كذا السوم أن يرضى الذي باع أو بدا

كذا عنب مع كون عون لمفسد وشطرنج وسيف لمعتد وعُود وعن إيجار ذلك فاصد حطرت عليه لبسها احظر وأفسد إذا أذن الثاني وعند الذي ابتدي وباقي العقود احكم بها في الموجود كذلك آلات الفساد المعدد وصحح من المعذور عنها بأوطد يخاطب بها مع غير أردد بأجود على بيع بعض والشرا بعد معقد في الأقوى دليل البيع أولى فأطد

نقصده للجالب المتقصد  
وتأخيره مؤذ وفي الأظهر افسد  
وربما التسعير داعي التزيُّد  
بنقد أقلّ ان لم تحل عن معهد  
نساءً بأوفى منه في نص أحمد  
وإن كان هذا حيلةً فليفسد  
بعرض فبالنقد اشترى<sup>(١)</sup> لا تردد  
بورق أجاز الصحب دون ابن أحمد  
وعرض ونقد غيره احظر بأجود  
إذا جا اتفاق لا مواطاة قصد  
فلا تقض من مال النسا منه تفسد  
أو اشتر منه ثم قاصضه ترشد  
وفي غير قوت لم يحرم بأوكد  
على الناس في وقت شديد معجرد  
كمدخر في الرخص ذا نفع اشهد  
من المال قدر ليس بالمتصرّد  
وفعل صناعات الأنام بمسجد  
فواطاً إنساناً على بيع أعبد  
فهذان بيع باطل لم يؤكّد

وصحح بكره كالشرا بيع حاضر  
كبيع بسعر واقع جاهلاً به  
ويحرم تسعير فربي مُسَعَّر  
ولا تشر ماقد بعته بنسيئة  
كذا يبعه بالنقد ثم ابتياعه  
ولا بأس أن يتاعه ابنك أو أب  
وان تشرها بالعرض جاز وإن تبع  
وإن بعته بالعين ثم اشتريتها  
وجوز بأدنى أو مساو نسيئة  
ومحتمل تجويز ممنوع أصلها  
ومن بعته مال الربا بنسيئة  
وقيل أجز إن لم تجد ذاك حيلة  
ولا تحتكر قوتاً فذاك محرم  
ويشتر للتحريم تضييق مُشتر  
ومن غير إضرار فليس محرماً  
والاشهاد ندب ليس فرضاً بماله  
ويكره مع تصحيحه البيع والشرا  
وتلجئة مثل الذي خاف ظالماً  
وبيع عقار لم يريده باطنا

(١) الأصح: اشتر

## باب الشروط في البيع

وللبيع أشراطٌ صحاحٌ ثلاثةٌ كقبضهما في الحال والردِّ بعده كشرط الفتى إن جئني بدارهم وتأجيلُ أثمان ورهنٌ وكافلٌ ولا تلزمن تسليم مطلقٍ رهن ان وإن عيناً رهنا وقلنا لزومه ومن يشترط في المشتري حلَّ صنعة كهملجة المركوب أو كخصائه فذا ومضاهيه صحيح وفقده وقد قيل أن لا أرش فيه سوى إذا وإن شرطناها ثيباً أو كفورة وألغ في الأقوى شرط طيرٍ يجيء من كذا شرط حمل في الإناث وشرطه وشرط انتفاع بالمبيع أجز سوى كذاك اشتراط النفع من بائع أجز وليس على ذي الحق في بذل خصمه

فما يقتضيه العقد غير منكدر بعيب وشرط من مصالح معقد إلى جمعة أولى فلا بيع جود به وخيارٌ كلُّ ذا ان شرطن طدر كفيل بل اختر فامض بيعاً أو اردد بعقد وبالتسليم ألزومه واطهد ووصف مباح يبتغي بتقصُّد وبكر وإسلام وصياد أفهد لك الأرش أو أخذ لأرش المفقدر تعذر ردُّ نحو عتق المعبد فلا فسخ إن تفقد سوى في مبعدر مسير كذا أو شرط صوت مغرد الديوك تنادي رقداً للتهجد الجماع إذا عيّنت نفعاً بأوكدر كحملٍ وجزّ الرطب في المتأكدر له ثمن الثنيا قبولٌ فأرشد

بلى إن يردِّي خصمه العينَ إن توت      في الأقوى وإيجاراً لثنياه أطد  
وشرط ارتهان المشتري ببديله      خلاف أبي يعلي أجز عند أحمد

## فصل

### في الشروط الفاسدة

وإن تشترط في البيع عقداً كقرضه      وكشرط امتناع المشتري من عتاقه  
وشرط ولاءٍ عند إعتاقه له      ورهن حرام أو جُهيل فكل ذي  
وإن تشترط عتقاً فيأباه فافسخنْ      وإن تشترط شرطين من فاسد فلا  
فإن تشترك شرطين من فاسد فلا      وإن علقا بالشرط عقداً كبعتُه  
وقولك إن لم آت بالحق وقتَه      وإن درهما من قيمة العين تعطه  
وقال أبو الخطاب ذا غيرٍ جائز      ومن يشترط من كل عين براءة  
وقيل ابرهُ والعقد أفسد بمبعد      وجاهل لغو الشرط إن صح عقده

وليس يفيد الملك قبضٌ بفساد  
ولا حد في وطء بل ارشٌ بكاره  
وإن باع شيئاً ما معدّد أذرع  
وكل له فسخ وإن أمضيا أجز  
وعكس بعكس والخيار لمشتر

وكالغصب ضمنه وبالنما فارد  
ومُهر ويضمن حرٌ ولدٌ وتزد  
بين فوقها فاحكم له بالمزيد  
إذا صح والأولى فسادُ المعقد  
ليأخذ بقسط أو ليقبله إن فد

## باب

### الخيار في البيع

وإن لم يفارق مشترٍ بائعاً هما  
وفي مجلس البيع اعتبارُ تفرق  
بمقدار ما يخفي كلامٌ رفيقه  
بذلك إبطالُ الخيار وليس  
ولا إن هما قاما معاً عنه لا ولا  
ويبطل أيضاً بالفرار بكرهه  
وإن يزل الإكراه عاد خيارهم  
وقيل حرام فرّه خوفٌ فسخه  
وإن أسقطا في مجلس أو بعقدهم  
وأسقط خيار الفرد دون غريمه  
وفي الفسخ والإمضاء إن يتخالفا

بحكم خيار بين فسخ ومعقد  
الغريمين عنه بانفصال مبدد  
عليه كصوت المجلس المتعرد  
بالتفرق إن ناما جميعاً بمرقد  
بارحاء ستر حائل متمد  
ووجهين في التفريق كرها فأسند  
بمجلسهم وابطله مع موت مفرد  
ولو قيل لم يبطل إذا لم أبعد  
فأسقطه في القول الصحيح المسدد  
بإسقاطه أو قوله اختر بأجود  
بمجلسهم فاقبل مقال المُفسد



## فصل في خيار الشرط

وأما خيار الشرط فاحكم به إلى فإن لم يقيد لم يصح وعنه بل ولا تمضيه في كل بيع شرطت في ويثبت في هذا خيار بمجلس ووجهين في سبقي وأخذ بشفعة ولا تثبتن في غيرها ككاحه وذو الشرط ماضٍ في إجارة ذمة ومن جن أو أغمي عليه بمجلس ولم يثبتا في عقد فرد وغير ذي وشرط إلى أن تطلع الشمس أو إلى وقولين خذ في الجذ والحصد هل هما ويثبت تأجيل العطاء لقاصد وإن شرطاً عاماً بإثني شهرهم في الأولى لباقيها وعنه جميعها ومن شاء في التأجيل يفسخ ولو على ومدته من حين عقد وقيل من

ثلاثة أيام وفوق وقيد أجزه إلى أن يقطعا غير مفسد تصححه قبضاً كصرف فتعتدي في الأولى وفي كل الإجازات أظد زراع مسافات حوالة أمهد وخلع وتضمن فرهن بل اردد وما لا تلي عقداً ووال بمبعد فيختار عنه حاكم ذو تقلد وغاية شرط ليس منه بأوكد الغروب صحيح أو إلى بكرة الغد من الأجل المجهول أخذ مجود به الوقت لا نفس العطاء المرصد فتمه عدأ والأهلة فاقصد كذا كلما علقت بالأشهر اعدد كراهة خصم أو معيب بأوطد فراق فإن لم يفسخا فيه أظد

وشرط اختيار الغير توكيله به      ودونهما إن خصصاه ليردد  
ووجهان إن يشرط له لم يقيد      وإن خصصا فرداً به منهما طد

## فصل

### في نقل الملك

وينقل نفس العقد ملكاً لمشتري  
فيملك أكساباً ومنفصل النما  
ومالهما وقت الخيار تصرفاً  
وتصرف مبيع رضى في الموجود  
وينفذ في المشهور إعتاق مشتري  
ومن صح منه زال تخيير خصمه  
وعنه أن يشا يفسخ ويأخذ قيمة  
ومن أفردوه بالخيار ويكن له  
وكالعتق لا كالبيع وقف بأجود  
وإن تلف المبيع عند الذي اشترى  
وإن شاء فليفسخ ويأخذ قيمة المبيع  
ومن قبلة المشتراة مع الرضى  
ومن حبلت ممن حكمت بهاله  
ولا مهر فيه لا ولا حد وابنها

على أظهر المروي من نص أحمد  
ولو فسخا عقد الخيار المجدد  
سوى في اختيار المشتري في التقصد  
ومن بائع فسخاً وعنه بأبعد  
وإعتاق من قد باع لغو بأوكد  
ويأخذ أثمان العتيق المشرد  
العتيق لتفويت ارتجاع التعبد  
التصرف يمضي منه دون مصدّد  
وقيل كبيع العين من باب يردد  
فللبائع التخيير في المتأكد  
وعنه بل له الثمن قد  
أو استخدم المبيع خير بأوطد  
بوقت خيار فهي أم تولد  
هو الحر منه ثابت النسب اعدد

وإن يك هذا الوطاء من غير مالك  
وإن يك مع جهل فألزمه مهرها  
وقال إمام العصر لا حد مطلقا  
وليس بموروث خيار اشتراطهم  
إذا لم يطالبهم بها قبل موته  
وإما تعلق عتق عبد ببيعه  
وقيل إذا لم ينقل الملك عقدهم  
وإن قال عبدي حرٌّ ان بعته العلى  
فاعتق له قبل القبول ان يبعه للعلا  
وقيل على من هوله بعده مدى

مع العلم بالتحريم فاعكس ترشد  
وقيمة مولود ولما يحدد  
على واحد مع جهله والتعمد  
ولا حد قذف ثم شفعة ملحد  
وقيل بلى ورث كتأجيل مبعده  
فبعت عتق وافسخه في نص أحمد  
ولم يسقط التخيير ذات التعقد  
وقال العلى هو حر ان أشره طد  
فاشتري من مال بائعه قد  
التخير إن صححت ثاني التقيد

## فصل

### في خيار الغبن

وإن خيار الغبن في البيع ثابت  
أو ابتاع منهم فالخيار اليهم  
وقال أبوبكر هو الثلث صاعداً  
كذا اختر متى تغبن لنجش مغرر  
كذاك ليختر جاهل بتصرف  
كذا الغبن لاستعجاله لا لجهله

كركب تلقوا فاشتروا مال مقصد  
إذا غبنوا في السوق فوق المعود  
وقد قيل بل بالسدس أو بمزيد  
خبير ولم يقصد سوا بالتزيد  
وسعر الذي باع او شرى في المؤطد  
بسعر لتختر فيه دون تقيد

كذا النجش والمشهور عنه الذي ابتدي  
بعلمك أو بالقدر خير بأجود  
بمقداره والبيع أبطل بمبعد  
بوصف يزيد السعر من متعمد  
لدى العرض أو تحسين قن معبد  
وشاة وأبقار لدر مقصد  
وإن يحتلب صاعا من التمر يردد  
ولن يقبل المحلوب في المتوطد  
وقد قيل من بعد الثلاث إن تشا اردد  
كتطليق زوج مشتراك في غد  
لكل مصران ولو في الإما اشهد  
بل ان يبق بعد الحلب إن بيع اردد  
على عالم من مالك ومبعد  
ولو كتما عقد المبيع بأجود

وعن أحمد بيع التلقي باطل  
وبيعك معلوما جزافاً لجاهل  
ويلزمه إن يدر أنك عالم  
ومن يشتري شيئاً بتدليس ربه  
لحبسك ماءً للرحى ثم بعثه  
وتصيرية الألبان في ضرع ناقة  
فللمشتري المغرور تخيير ربها  
وقيمة تمر فات موضع عقدهم  
وردك حين العلم بالغر جائز  
فإن صار فيها عادة لم يردها  
وفي أشهر الوجهين ردك جائز  
وليس عليه قيمة الدر ها هنا  
وكتم العيوب احظر وتدليس سلعة  
وقيل بل اكره دون حظر وصححن

## فصل

### في خيار العيب

ومن بان فيما ابتاعه نقص سقمه  
وسرقة عبد أو إباق أو الزنا  
وعثرة مركوب وكذم ورفسة  
وجارحة أوسن او مع تزيد  
أو الكذب أو بول الكبير بمرقد  
وقوة رأس أو حران منكذ

ويقلل فيه رغبة المتقصد  
 بقيمة ما بين الصحيح مع الردي  
 ولا أرش مع إمساكه افهم بأبعد  
 في الأولى وعنه اردد كغير المفرد  
 أو اردده معها لا سواء بأوطد  
 ليرد إذا هو من مبيع بمقصد  
 بعيب فعين أخذ أرش بأوكد  
 لديه عنه ان دلس ان شئت فاردد  
 وعنه بلى مع أرش بكر مزيد  
 لدى مشتر وليعط أرش المفقد  
 فرد مبيعاً لا بقيمة اشهد  
 وللبائع التخيير في عكس ما ابتدئ  
 بعثق وبيع أو هبات تجود  
 وكل مزيل الملك غير مقيد  
 ويعطي قيمة المتشرد  
 يرد عليه وان يشا الرد يردد  
 وهزل كناس الخط في نص أحمد  
 ولا رد في الأولى بقسط مقيد  
 ولا شيء للمبتاع إن يدر بالردي  
 وعنه له رد وقدر المزيد

وأشباهاها مما ينقص قدره  
 فللمشتري المغرور رد وأخذ  
 من الثمن المبذول والزائد ارتجع  
 وكالكسب يعطى الراد منفصل النما  
 ويلزم أخذ الأرش إن تلد الإما  
 وما كان موجوداً لدى العقد من نما  
 وإن يتعيب عنده قبل علمه  
 وعنه يباح الرد مع أرش نقصه  
 بلا أرش نقصان ولا أرش مطلقاً  
 وعنه متى توطا فلا رد مطلقاً  
 وبالثمن امنح كل من جازرده  
 وخير شاري صبرة فوق ربة  
 وإن بان عيب بعد أن زال ملكه  
 ووقف وقتل أو تلاف وأكله  
 فعين له أرشاً وقيل ويملك انفساخاً  
 وعن أحمد لا أرش إن باع بل متى  
 وليس عليه عزم نسيان صنعة  
 وخذ أرش باقي مشتر بعت بعضه  
 وفي أرش ما قد بعت خلفه ككله  
 ومع صيغة أو نسجه الأرش لازم

وفي الثوب لم ينقصه نشر تخيرن  
وللبائع ان رد المبيع معيباً  
ومالم يين من دون كسر عيوئه  
كجوز وبطيخ وبيض ونحوه  
وعن أحمد تعيينُ أرش وعنه لا  
إذا هو لم يشرط سلامته وإن  
كبيض دجاج لا كبيض نعامة  
وفي ربوي بيعَ بالجنس إن يينُ  
وواحد مبتاعين شيئاً بخيره له  
كوارث عيب في معيب وعنه لا  
وإن بان عيب في مبيعين صفقةً  
وعنه له ردُّ الغرار بقسطه  
فان يثو فرد رد باق بقسطه  
ومن مشتر لا البائع اقبل مقاله  
وما نقص التفريق بينهما ومن  
وقيل ارددن والكل أرش فناقص  
وإن بان عيب ليس يعلم حاله  
ليقبل في الأولى مشتمع يمينه  
ويقبل فيما ردُّ أقوال بائع

وإلا كجوز الهند إن يكسر اعدد  
من القيمة الطاري بنقص مجدد  
فمع كسر مايدري به عيبه قد  
لك الأرش أو ردُّ بغرم التشرد  
أرتداداً ولا أرش له في المعدد  
خلا بانكسار من تمؤل قُصد  
وجوزة هند بالثمن كله عد  
معيباً فلا أرش بل ان شئت فاردد  
الردُّ في الأولى كذا الجزء من ردي  
كثر ك خيار وارث منهم قد  
لشخص أبي أرشاً فكلاً ليردُّ  
وعنه له رد لكل ومفرد  
في الأولى وعنه لا وفصل كما ابتيدي  
بالاية في قدر لتاو بأوطد  
يحرّم حر أخذ أرش أو اردد  
بتفريق حل مثل مامع مفرد  
قبيل شراها<sup>(١)</sup> أم حديث التجدد  
ودون يمين مع تعين قلد  
بأن الذي قد بعث غير المردد

(١) الأصح : شرائها.

وإن عاب بعد البيع من قبل قبضه وليس على فور خيارك هاهنا وإفلاس مبتاع إذا لم يبن رضى ويملك رد العين من غير حاكم ولا شيء للمبتاع شيئاً بعيه ويأخذ أرشاً أو يرد لجهله وإن زال هذا أو عفا عنه قبل أن وإن يبن ما يستلزم المال قدّم من وللمشترى فسخّ وما ابتاعه به إذا كان قدر العبد أو دون قدره وإن هو لم يفده فالأدنى لخصمه وإن كان مولى العبد بالأرش موسراً وحملُ الإما لا العجم عيبٌ به ارددُنْ وشرط الخِصا أو فحلٍ اردد بقصده

فما نقل مرديه يضمنه اردد وفي الخلف في وصف المبيع بأوكد بشيء كسوم أو كوطء الإما اشهد ومع كره خصم في مغيب ومشهد عليها كعبد قاتل أو مفسد ومن بائع بالأرش حسب ان قتل فدي يردّ فلا ردّ ولا أرش فاشهد حقوق خصوم العبد مع فقر سيّد أو الأرض مع ماله به العبد يفتدي ولا تُلزمه في القويّ بأزيد من الأرش أو من قيمة المعتدي قد قفي ماله والبيع ألزم وأكد ووجهان في عيب بهال المعبّد وفي مطلق من لم تحض والخصا اردد

## فصل في البيع بتخيير الثمن

ويشمل المراجعة والمواضعة والتولية والشركة

فتوليةٌ ولّيت أو بعته بما وشركته بيعٌ لبعض بقسطه وإن في مبيع يُشركُ اثنان ثالثاً اشترت ومعناه كرقم محدد كنصف وثلث المشترى لمعدّد معاً فله ثلث ونصف بمبعد

وبيع برقم واكتساب مقدر  
ويشترط في هذي العقود جميعها  
وبيع بما هو ظاهر بحسابه  
وما زاد فالزمه مع قسطه أخى  
وإن زاد في الأخبار حتى بعمدٍ أو  
وإن يمض يلزمه وإلا مؤجلاً  
وبالعكس من هذا مواضعة ومدعي  
وعنه اقبلن مع شاهديه وعنه لا  
وألزم قبولاً من يصدّق باطنا  
ولا أجر حمّال وخزّن ونحوه  
وإن ضم فوق المال أجرة صنعة  
عليّ بهذا قد تحصّل مجملاً  
ومن كتم التاجيل أو مشتراه من  
وفي بيع جزء الصفقة افهم بقسطه  
وأخذك أرش العيب أو لجناية  
وما بعته بالربح ثم اشترته  
أو الربح من ثانيهما حطّ واخبرن  
وبعد اشتراك واقتسام متى يبيع  
ومن كان في الثوبين أسلف إن يشا  
بقيمة ثوب منها أو بربحه

مراوحةً واعكس مواضعة اليد  
تعين رأس المال وقت التعقد  
من الربح شرعاً طد بكره بأوطد  
من الربح في نسيانه والتعمد  
بين نساءً ان شا يردّ بأوكد  
وعنه أن يشر الامساك حالاً ليرفد  
غلطاً أحلفه واقبل أو اردد  
وعنه اقبلن من صادق في التفرد  
ولا تحسبن منه نما صنعة اليد  
وللمشترى صفّ ماجرى لاتزيد  
سوى عمل منه وقال بمشهد  
فوجهين في التحليل والحظر أورد  
مُحَابٍ كإبن واحتيال اكرهن دد  
وليس بموزون ولا كيل باليد  
لمبتاعه الإمضا ورد المعدد  
فالحال أخبر في الصحيح المسدد  
يباق وللحال ان فقد كله عد  
مراوحةً إن بين اعقد بأوكد  
إذا استويا في الوصف يخبر ويرشد  
ويحرم إن يفقد تساويهما اشهد



وإن يشرِ مبتاع درى كتم بائع  
وليس برقم الثوب بأسٌ لمخبر  
وأحمد مختار مساومة على  
ومشترى ثوب بعشرين فاشترى  
فان زاد مثقالين يخبر بواحد  
بعشرين ثم ابتاع آخر نصفه  
مساومة فالربح نصفان فيهما  
وعنه إذا باعا مرابحةً يكن

بحال بها قلنا يخبر يردد  
إذا علّمها عند عقد مشيد  
مرابحة تقوى إمام مسدد  
فتى منها حظُّ الشريك بأزيد  
وعشرين والمبتاع نصف معبد  
بخمسين إن باعا معاً بيع مفرد  
وبالربح إن باعا كذلك وطد  
على قدر المالين قسم المزيد

## فصل

### في الزيادة في مدة الخيار

وما يزيد في وقت التخايير ملحق  
ولا شيء من بعد الزوم بملحق  
وينقص من أثمانه أرش عيبه  
وما نلت من صوف ودر مباشر  
ولا تنقصن الكسب منه ولا النما  
وإن باع إنسان مواضعاً فكالمرابحة  
وبالمائة ان يبتع وعشر فوضعه  
وقل مائة من غير نقص كقوله

وما حُطَّ منقوصٌ من المتعدد  
ولا مابه الجاني البيع قد افتدي  
كذا أرش مايجني عليه بأوكد  
بعقد وذكر الحال أولى فقيد  
وماذكر سعر لازم في المؤطد  
التفصيل مع عكس معهد  
من العشر فلساً زن أيا خير مفرد  
لكل عشر وضع فرد مزهد

## فصل في الخيار عند اختلاف المتابعين

وإن يختلف في سلعة مع بقائها  
ليحلف كلُّ إنما عقدا كذا  
وكل له فسخ إذا لم يكن رضى  
ومحتمل في ذلكم فسخ حاكم  
ومن مات قام الوارثون مقامه  
وقيل بأن الفسخ ينفذ باطناً  
وإن فسخ المظلوم يفسخ مطلقاً  
وللمشتري إعطاءً من باع ما ادعى  
وإن تخفَّ يقبل قوله مع يمينه  
كذا كل ذي غرم وخذ قول من نفا  
وعن أحمد قول الذي باع وحده  
وعنه أقبَلَن من مشتر بعد قبضه  
وعن أحمد من بائع مع يمينه  
وفي صفة الأثمان ان يتحالفوا  
فإن كثرت فيه النقود بأوسط  
وأفت بتحليف الذي القول قوله

فمن ناقص أثمانها ومزيد  
ولكن من قد باع بالحلف بيتدي  
بما قيل وليقضي على ناكل هدي  
لقطع خصومات الورى والتنكُد  
وينفُذ فسخ المعتدي ظاهراً قد  
وقيل من المبتاع حسب فقيد  
كذا ان تلف المبتاع في الحكم أسند  
أو القيمة أن تعرف صفات المفقد  
بقيمته مع وصفه المتعدد  
إذا ظاهراً كالخرق في المتوطد  
وحلفته اقبل مع توى المشتري قد  
ومن قبله حكم التحالف أكد  
ليقبل فردا في البقا والتفسد  
إلى الثمن المعروف في البلد اردد  
النقود ألا فاحكم ولا تتلدد  
وقد أحلف القاضي الغريمين فاقدد

ضمنين وفي شرط ورهن مرصد  
وعنه ليحلف منكر بتفرد  
على قول من ينفيه والعقد أطلد  
أو ابتعت كرها للمصحح قلد  
صغيراً فقول المشتري اقبل وأكد  
وإن قال عبد بعت سلعة سيّد  
وإن أنكر المولى إلى قوله عد  
وفي القدر في الشئيين من باع قلد  
وأوهى عقود الفرقتين وأفسد  
وفسخ العقود القول من باع طد

وإن يختلف خصمان في أجل وفي  
وعن أحمد يروى التحالف منهما  
وإن يختلف في مفسد العقد فاعتمد  
كدعوى افتراق قبل قبض تصارّف  
فإن قال شخص كنت بعتك سلعتي  
ومحتمل نصر لذي الصغر ادعى  
بلا إذنه فالقول قول من اشترى  
وإن يك في عين المبيع اختلافهم  
وقيل بلا احكم بالتحالف منهما  
وفي قدر الأثمان من بعد قبضها

## فصل

### في جعل العدل يقبض ويقبض

متى شح كل منهما افهم بمبتدي  
وذا العدل في ظني وكيل لعقد  
ومن بعده الأثمان للبائع ازبد  
وقيل المبيع احبس لقبض المعدد  
كذا المشتري بالمال في المجلس اطهد

ويجعل عدل قابض ومقبض  
إذا كانت الأثمان عيناً بمجلس  
ويبدأ بتسليم المبيع لمشتري  
ومع قدرة من يأب يضمن كغاصب  
وإن بعت بالدين الحليل فسلمن

للبائعين الفسخ من عسر مشتر ومادون هذا في احتمال وقيل عن إلى حين تسليم كحكم مغيب وغيبة مال مدة المتبعد مبيع وباقي ماله امنعه واصدد ببلدته مال الوفاء مبعّد

## فصل في حكم قبض المبيع وتلفه قبله والتصرف فيه

وسبعة أشياء القبض شرط لزومها ورهن وأثمان الذي فيه سلموا وللمشتري بعد انقضاء مدة وذلك في العين المميز مطلقا وقبض الذي بالكيل بعت بكيله ومذروعه ذرعاً وكل تصرف ولو كان ماقد بعته من معين وما علما مقدارَه جاز قبضه وما شرطه التقيض إن يتو قبل بالسماوي وإن بعضه يتوى وهي فيه قدره وإن يختلط من غير مميّز بغيره وإن بائع أراده أو غيره فللذي وإن يشأ الإمضا وقيمة مُتَلَفٍ هباتٌ وقرض ثم مال الربا اعدد ولا ملك قبل القبض في ذي لقصد التخير بلا فسخ تصرف مقصد في الأولى وبعد القبض في غيره قد وموزونه وزنا ومعدوده اعدد بذا قبل تسليم بما قيل فاردد كمد كذا من صبرة عينت طد جزافاً وفي المكيال قولين أسند فمن باع والبائع فسد وللمشتري التخير في سالم قد وهي العقد في الوجه الصحيح الموجود ابتاع فسخ وارتجاع المنقد أو المثل في المثلي في مال مفسد

فمثل مكيل والموزن فاعدد  
سوى قدره فالسالم المشتري قد  
وكالقبض أتوى المشتري مشتري طد  
فمن قبل قبض لا يبيعه<sup>(٣)</sup> بأوكد  
تبدى فبعها ان تشا من قبل قطع بأوطد  
فمن بائع والغير من مشتري طد  
التصرف فيه جائز في المؤكد  
ملك بنكاح أو عتاقة أعبد  
كبيعك فيما قد مضى في التقيّد  
سواه وما عقداً<sup>(٤)</sup> لهذا بمفسد  
إذا شئت قبل القبض بع لم تصد  
ومالم يثمن أو يسام بأبعد  
كصرف فلا تصرفن قبل يفسد  
تصرفه فيه حلال لمهتدي  
ونقص وما يُنمى بوجهين أسند  
بوطاء الإمام والولد حرّ لمولد  
ليلغ وإن يهلك بضربة معتدي  
كقيمتها منها وتوريث أزيد

وما ابتعته بالوصف أو ماض<sup>(١)</sup> رؤية  
وإن يتوماقد بعته منه مقدراً  
ككر وعنه كالإما عين صبرة  
فمن يشتري<sup>(٢)</sup> المطعوم ياصح صبرة  
وإن تشر أثاراً صلاحها مبتدي  
وقيل أن توى من قبل قبض مقدر  
وغير الذي سقناه من قبل قبضه  
وإتلافه من مال مبتاعه وما  
خلع وصلح عن دم العمدة حكمه  
وخذ مثل مثلي وقيمة متلف  
وما حزته بالإرث أو بوصية  
وتضمن مقبوضاً لعرض مثنياً  
وما قبضه شرطاً لصحة عقده  
ولا يملك المقبوض في فاسد ولا  
ومع أجر نفع أدّ قيمة تالف  
ولا حد بل مهر وأرش بكارة  
بقيمتها إن يبدّ حيا وميتا  
فغرة الزمة كمالك أمه

(١) الأصح: ماضي.

(٢) الأصح: يشتري.

(٣) الأصح: يبيعه.

(٤) الأصح: عقداً.

وقبضك في المنقول بالنقل والذي  
فتمنع قبل النقل من بيع صبرةً  
وفي حيوان مشيه من مكانه  
وكل مبيع قبضه في رواية  
وفي مال كل غرم إيفاء واجب  
وما ابتعته بالكر من صبرة متى  
فأول عقديك افسخن حسب واضمنن  
وفسخ على المنصور رد إقالة  
ولا تتزيد فوق ما ابتعته به

يناول بالأيدي التناول باليد  
شريت وعنه بل يجوز فبعد  
وفي الأرض تمكين بغير مصدد  
بتمكينه منه وتميزه قد  
لصاحبه تقيضه منه فاشهد  
تبعه فتلف صبرة قبل مورد  
من ابتعته بالكر قيمته قد  
أقل قبل قبض والشفيع ليترد  
وعنه شري فاعكس وفي وجه ازد

## باب

### الربا والصرف

فإياك إياك الربا فلدرهم  
وتمحق أموال الرباء وإن نمت  
وفي بلد الإسلام يحرم مطلقا  
ومن ذوي حرب ولا أمن بينهم  
ويختص موزون وما كيل إن يبع  
وعنه بجنس الطعم أو ثمنية  
فمطعوم وزن أو مكيل بجنسه

أشد عقاباً من زناك بنهد  
ويربو قليل المال في صدق موعد  
وفي دار حرب ما خلا بين مهتد  
كخدعة حرب حصلت نيل مقصد  
بجنس ولو نزرأ رباء التزید  
وعنه ان يكل مطعومك اويوزنن قد  
ربا ومنافيه أبح لا تردد

وما هجر المعيار فيه لصنعة  
وسِيَّانٍ في الحكم الصحيحِ وضِئُهُ  
ويبعك أموال الربا بعصيرها  
وما لم يجز فيه التفاضل فاحظر  
وما أصله كيلٌ أو الوزنُ لم يُبْعَ  
وعند اختلاف الجنس بع كيف شئته  
وشرط شراكيل ووزن بمثله  
سوى عرض وزن بالنقود ووصاف  
وما كيل فاقسمه بوزن وعكسه  
وليس بشرط قبضٍ غير مكيلهم  
وما جاز فيه الفضل جاز النساء في  
وعنه إذا ما بعته متفاضلاً

فما من ربا فيه على المتأكد  
وتبر ومضروب وما جاد والردي  
كزيت بزيتون حرام فأبعد  
النساء فيه حتما دون خلف تسدد  
بأجناسه إلا بعرف مقيد  
جُزافاً وكَيْلاً أو بوزن محدد  
حلول وتقبيض بمجلس معقد  
فلوساً بها الشرطين ألزم بأوطد  
وبالحرص أثماراً لميز بأوطد  
وموزونهم أودا بذا حال معقد  
الأصح وعنه احظر بجنس موحد  
وعنه على الإطلاق دون تقيد

## فصل

### في معاني الجنس

وشامل أصناف تشارك في اسمه  
كتمر وئر والشعير ونحوه  
كأدهانها خذ مع خلولٍ أدقّةٍ  
وعنه هما جنسان قط في رواية

بقيد هو الجنس المراد لقصد  
كذلك أجناس فروع المعداد  
كذلك ألباناً ولحمانها اعداد  
ورابعة لحم بأخرى فعدد

كلّحمان أنعام ووحش وطيّريهم  
وعنه بأن الخلل من عنب ومن  
وفي الشاة أجناس يفاضل بينها  
وكبد وقلب والرئات وكلية  
ومن سادة الأصحاب من قال ألية  
ولا تشر باللحمان أحياء جنسها  
وما بيع حب جائز بدقيقه  
إذا استويا وزنا وليس بجائز  
وبيعك ألبان الحليب بخائر  
وما بيع سمن بالمخيض ممّنع  
وبع رطبا والخبز والعنب ان تشا  
بمثل كما بعد الجفاف وقيل في  
وباللبن احظر مطلقا بيع سمنه  
وعن أحمد إن زاد زُبد مفرد  
ومن قبل طبخ باللُّب اللب اشتر  
وحرم شرا مطبوخ نوع بنيّه  
سوا في العرايا بيع أرطاب نخله  
وعنه بتمر رطبا مثلها له  
لدى حاجة للتمر يشرى برطبه  
وذلك فيما دون خمسة أوسق

ولحم زبيّ الماء رابعها طد  
تمور غدا جنساً بغير تعدّد  
إذا بعث من لحم وشحم سرهد  
وأطحلة والكرش فاحفظ معدّد  
وشحم هما جنسان للمتفقد  
وفيها بغير الجنس وجهين أورد  
وتجويزه يروى بشرط مقيّد  
عصير بأصل والمشوب بجيّد  
يجوز وحرم بيعه بالمجمّد  
وبالمثل بع سمناً يزبد بأجود  
ولحما وقيل ان عن عظام مجرد  
طري اللحم ذا احظره وذا الوجه بعد  
وزبد ومخوض بغير تردد  
على الزبد في الألبان جاز فبعد  
وعن كامخ بالمثل والكشك فاصدد  
كذا رطبه باليابس المتجمد  
بتمر كتمر الرطب بعد التجمد  
وقبل الفراق القبض شرط المعدد  
وبالعكس مع إعساره من منقّد  
فحسب ولو من واحد أو معدد



وفي غير ثمر النخل حرم بأجود  
 كذلك بغير الجنس في متبعد  
 بغير من القطرين أو من مفرد  
 وصاعين أو فلسين في المتأكد  
 أو انقص منه قدرَ ذا المتفرد  
 بالتسلم وضد لم يزد بع بأجود  
 هليك بجنس الخلط بع لا تفند  
 لإصلاحه أولى بغير تقيّد  
 ولو باشرط إن يكن غير مقصد  
 يداً بيدٍ جوز ولو بتزويد  
 يجوز على قولين في نص أحمد  
 وبالتمر جوز بيعه مع تردد  
 بمثلٍ أو الألبان والصوف ردد  
 والتفاضل في مردول جنس بجيد  
 ومكة في وزن يعرف لمرشد  
 بموضعه بل قيل بالشبه أعدد  
 وجا سلم بالوزن من قول أحمد  
 وما عد غير الحي زنه أو اعدد  
 مع النصف منه جائز لم يُفسد

وأبطل بثاني الصورتين ان اثمرت  
 وفي السنبل احظر بيع حب بجنسه  
 وبالرَبوي لا تشر بالجنس مردفاً  
 كصاع دقيق معه فلس بمثله  
 وعنه أجز ما لم يكن كمصاحب  
 وبالنوع نوعي جنس أو سالمين  
 ومالا ربا فيه وفيه مخالط  
 كذا رَبوي فيه مستهلك به  
 كذا مال عبد تشتريه بجنسه  
 وبيع النوى بالتمر متزغ النوى  
 وبيع النوى في التمر فيه نواه هل  
 وإن باع نخلاً فيه تمر بمثله  
 كذا بيع شاة ذات صوف ودرها  
 ويحرم بيع الدين بالدين  
 ومرجع عرف الكيل مكيال يشرب  
 وماليس معروفها هناك فعرفه  
 وكالماء كل المائعات مكلية  
 وفاكهة بالوزن كالحضر قدرن  
 وأخذ فلوس أو عروض بدرهم

## فصل في الصرف

ويبطل عقد الصرف إن يتفرقا ومهما تعين من دارهم عينت وردك بعضاً مثل تركك قبضه فإن بان عيب بعد عقد وفرقة بناءً على التعيين إن عيناها وعنه له الإبدال حالة رده ومن جنسه إن كان إن شئت رده إذا قيل لا تعين أو لم يعينا ومن عيب بعض إن تشا اردد جميعه وإن تشا في الجنس لا الجنس الارش خذ كذا الحكم والتفصيل في كل ما اشترى وإن بعد عيب أتوى تدر عيبه وفي ذمة التاوي إليه ضمانها وتركها وزناً لعلم بقدره وإن يُدر نقص بعد قبض وفرقة ويشترط علم للنقود لصرفهم وحظر شرا دين بدين وعينه

ولا قبض من كل كذا السلم اعدد ومن ذهب في العقد في المتأكد بوجه فأبطل في الجميع بأوكد تغاير في جنس فأبطل بأوطد وإلا له الإبدال أو رده قد وعنه ليلزم بالمبيع فبعد وخذ بدلا في مجلس الرد فاعضد وإلا فأمسك أو بلا البديل اردد وقولين في رد المعيب فقد طد بمجلسكم أو غير جنس الثمن عد من الربوي المعلوم بالربوي اعدد في الأقوى بلا أرش ليق أو اردد بمثل لمثلي أو القيمة اعهد أو اخبار بعض العاقدين فوجود وهي العقد قليل ان عينا في المزيد بوصف بذكر أو بعرف معود بدين أجز بل في المؤجل بأجود

ومع علم عيب منه يلزم مطلقاً وإن يتساوى<sup>(١)</sup> الغش جاز بأجود وإن بعت شيئاً بالفلوس فُعطلت إذا كنت لم تقبض إلى أن تكسدت ومحرم تنقيصُ لدين مؤجل وكل احتيال لاستباحة ما نهى وبالنقد بع أردى وخذ جيداً به وإن تشر عيناً بالمكسر لم يجوز وصرفاً بمظنون البقا مودعاً أجز

ومن غيره في الجنس بالجنس أفسد كأنفاق مغشوش على المتأطد فخذ وقت عقد قيمة المتكسد كذا الحلم في الأثمان إذا التأييد ليقضيه قبل المحل بأوطد المشرع عنه احظره دون تقييد من المشتري لا حيلة في المجهود وفاه صحيحاً دون أو عكس أجود وإن ظن هلك لا وإن شك ردد

## باب

### بيع الأصول والثمار

وفي بيع دار يدخل الأرض والبنا كسَلَمَها المنصوب والرّف موثقاً وخابية منصوبة أو رحي وفي كذا حكم مصراع أخوه مركب وكنز وفرش ثم قفل وبكرة ومدفون أحجار كذا كل مودع

ومتصلٌ فيها لإصلاحها اعدد وأبوابها منصوبةً خوف معتدي العليّة والمفتاح وجهين أسند كذاك أرى في الباب ملقى بمرصد وحبل ودلو للذي باع في الغد بها غير ما استثنيته فله زد

(١) الأصح: يتساو.

وللمشتري الارضين جامد معدن  
وإن باع شخص أرضه بحقوقها  
وهل يدخلان ان لم يقل بحقوقها  
وإن باع شخص قريةً بقريةً  
وإن قرية بيعت ولم تشترط لها  
وإلا فما الصحرا له بل بناؤها  
وإن بعث أرضاً ذات زرع كحنطة  
لك الزرع مالم يشترط لست مكرهاً  
ويلزمك التنظيف للأرض من أذى  
وإن تقتلعه قبل حين اقتلاعه  
وإن كان ممن جزه متكرراً<sup>(١)</sup>  
كقثاً وباذنجانهم وبنفسج  
كذا فارسي الأقسام والأصل للذي  
ويلزم من قد باع في الحال لقطه  
وبذر الذي يختص كل به له  
فإن وهب البياع ذاك له فلا

كمثل حديد واللجين وعسجد  
فبالغرس والبنيان للمشتري أشهد  
هنا وكذا في الرهن وجهين أسند  
تدل على الصحرا وبنيانها طد  
مزارعها للدار بالبيع أفرد  
وما حاز من أشجارها في المجود  
وفجل وما محصوده لم يرد  
على قلعه لكن إذا اشتد فاحصد  
العروق وما حفرت منها فمهد  
فليس له بالأرض نفع مجدد  
وذا<sup>(٢)</sup> ثمن من بعد أخذ مردد  
فظاهر هذا حسب للبائع ارفد  
اشترى وأبا الجلاب كالزرع فاعدد  
وجز بقول خشية من تزيد  
وللمشتري التخيير مع جهل مقصد  
خيار كذا تفريغها غير مبعده

(١) الأصح : متكرراً.

(٢) الأصح : وذو.

## فصل في بيع الأشجار بعد ظهور حملها والنخل مؤبراً

ومن باع أشجاراً تبين حملها له الحمل بل إن يشترط مشتريه يجز وذاك بأن يبدو بصورة كامل وقد قيل من فجل لمن باع مطلقاً وقيل وبإيدي النور قبل انفتاحه وما قبل والأوراق للمشتري فقط وكل له إن يشترط ما لخصمه وقول الذي قد باع يُقبل أنه وكالنخل قطنٌ ياسمين بنفسج وما بان في البستان من نوعه له وما نوع جنس موجباً لظهوره وللبائع السقيا وإن ضر أصله وإن خيف بالبقيا على أصله التوى

أو النخل مأبوراً بطلع منضد مبقى إلى وقت الجذاذ المعود وفي الطلع بالتشقيق غير مقيّد وإن لم يؤبر طلع أكل معود ومشقوق أعلى القشر قط في التعدد سوى ورق التوت المفتوح بأبعد وفي الفسخ أتبع أصله لا تقيد بدا قبل بيع الأصل بالأصل فاعضد ورجسهم ورد من الكم يتدي ومالم بين للمشتري في المؤطد بدو لنوعي جنسه في المجدود كحاج كذاك العكس للمشتري امهد فوجهين في إلزامه القطع أسند

## فصل في بيع الثمار قبل بدو صلاحها

وبيع ثمار قبل يبدو صلاحها  
كذا الزرع من قبل اشتداد حبوبه  
كذا بيع باذنجانِه وخياره  
فلا تشر إلا لقطه بعد لقطه  
وبيعه مع أصله جائز كذا  
كذلك في بيع القصيل وأرضه  
ومحتمل وجهين قبل حصادها  
وإن حدثت فوق الثمار لمشتر  
فان ميزا قدر النصيين شوركا  
فان كان يدري بائع بحدوثها  
وإن تشتريها قبل بدء صلاحها  
إلى أن بدا فالبيع أبطل بأوكد  
وذا قدرها مابين بيع وأخذها  
وإن تمض بيعا فهي بينهما معاً  
وبذلها ندب فان أبيعاً يكن  
كذا الحكم في الرطب العرايا حبسته

بلا شرط قطع الغ لکن به طد  
إذا كان في المقطوع نفع لقصد  
وشبههما من مثمر متجدد  
وفي رطبة في كل جزء ابتد  
شرا مالك الأصل الثمار بمبعد  
من الحكم والتفصيل ماقد مضى امهد  
على بائع بل من شراها ليحصد  
ثمارة فتصحیح المبيع ليشهد  
وإلا إلى الصلح انفصالهما عد  
فباع فعقد البيع یاصح افسد  
لقطع فتركها ولو لم تعد  
وللبائع احکم واقض بالمتزید  
وقد قيل مابين الشرا والتنضد  
وقيل لمبتاع وعنه بها جد  
مشاركة حتى تراضيهما ارضد  
إلى حين أثمار فقيد وقلد

وما تشتري من بعد بدو صلاحه ويلزم من قد باعه سقيهُ وإن وإن نبت المقصول أوجب حاصل وبالصفرة النخل اعتبر أو بحمرة وفي غير هذين اعتبره بنضجه وللمشتري بعد الصلاح وقيل إن وبدو صلاح الجنس من نوع حائط وليس صلاح الجنس شرط<sup>(١)</sup> لغيره وفي بصل فامنع وفي جزر وما ومن يشر أثماراً فتمحق بأفة فللمشتري الرجعى على من يبيعها وفي شرط أردى النوع وجهان جاءنا ومادون موصوف ونوع لجنسه وتعويضه عن جودة غير جائز وجنس سواه أخذه غير جائز

يَجْزُ تَرْكُهُ حَتَّى الْجِذَاذِ وَيْمَهْدُ تَضُرُّرُ أَصْلٍ عِنْدَ حَاجَتِهِ قَدْ فَذَاكَ لِرَبِّ الْأَرْضِ فِي نَصِّ أَحْمَدَ وَفِي الْعَنْبِ التَّمْوِيَهُ إِنْ تَرَهُ اعْقَدَ كَتِينٍ وَكَمَّثَرٍ وَطَيِيَةِ مَزْدَدَ يَحْدُ يَجُوزُ الْبَيْعُ فِي الْمَتَاكِدِ صِلَاحٌ لِكُلِّ النَّوْعِ فِي الْمَتَاظِدِ وَلَا حَائِظُ شَرْطٍ<sup>(٢)</sup> لِأَخْرَجِ مَفْرَدٍ يَضَاهِيهِمَا فِي الْأَرْضِ بَيْعًا وَصَدَدِ سَمَاوِيَةٍ مِنْ قَبْلِ قَطْعِ مَعْوَدٍ إِذَا لَمْ تَجَاوِزْ وَقْتِ قَطْعِ مَحْدَدٍ وَلَيْسَ صَحِيحًا شَرْطُ أَجْوَدِهِ أَشْهَدُ لِكَ الْأَخْذِ لَا حَتْمًا سِوَى أَخْذِ أَجْوَدٍ وَإِنْ كَانَ عَنْ قَدْرِ مَزِيدٍ فَجُودٍ لِنَهْيِكَ عَنْ صَرْفٍ إِلَى غَيْرِ مَقْصَدٍ

(١) الأصح: شرطاً.

(٢) الأصح: شرطاً.

## فصل في المذروع

ولا يجوز<sup>(١)</sup> في المذروع إلا بذرعه وفي عكس عرف الغير جوز بأوكد  
وضبط بمعيار يُرى غير شائع لدى العرف لا يكفيك عند التعقد

### فصل في اشتراط الوقت ووجود ذلك عند الحلول

ولا بد من وقت به الرفق غالباً  
فإن كنت لا تلقاه أو تلق نادراً  
ومن قبضك الأثمان قبل تفرق  
وإن تقبضن البعض ثم افترقتما  
وإن تُسلمن في الحال أو لغدٍ فلا  
وإن تشترط قبضاً لجزء معين  
وتعديد آجال لجنس مجزؤ  
وشرط إلى حين الجذاذ وحصدهم  
ومن كون مبتاع متى حل يوجد  
إذا حل من يسلم إذاً فيه يصدد  
فمهما تجده اختلّ منهن يفسد  
فما حزت في الأقوى امضِ والغير أفسد  
يصح وقول الشافعي غير مبعده  
بكل نهار منه صحح وجود  
كذلك أجناس لوقت موحد  
في الا وهي أجز واطلب به حين يتدي

(١) الأصح: يجوز.



وأما إلى شهر ففي الآخر اقصد  
 وعين لكل منهما في المؤكد  
 متى كان في التعجيل تفويت مقصد  
 ونفي حلول مع يمين وأكد  
 وقرئته الصغرى صحيحاً بل افسد  
 أو افسخ ومالك خذه أو عوض الردي  
 يصح إذا أم لا إن الفسخ تقصد  
 تعذر من كل وبعض مفقد  
 في الأقوى وفي المفقود فافسخ أو ارصد  
 ورد ردياً فهو عقد تفسد  
 فان له في مجلس بدل الردي  
 تقدم في صرف هناك ليقصد  
 يصح إذا أسلمت في ذمة قد  
 فوف متى تطلق بموضع معقد  
 وفي الثاني في أدنى البلاد ليورد  
 وفي غيره ان شرطه صح بأوكد

كذاك إلى شهري جمادي ونحوه  
 ولا تك في الجنسين مفرد قيمة  
 وما قبض دين قبل ما حل لازماً  
 وقل للمدين اقبله في قدر وقتهم  
 وما سلم في ثمر نخل معين  
 وإن يتعذر قبض ما حل فاصبرن  
 ووجهان إن تحتل به أو عليه هل  
 وقيل بنفس العقد يُفسخ في الذي  
 ويختار في باقيه بالقسط وحده  
 وإن يسلم المغصوب وهو معين  
 وإن قبضا عما استقر بذمة  
 وفيه من التفصيل والخلف مثلما  
 وما سلم في العين حل وإنما  
 وليس بشرط ذكرهم موضع الوفا  
 وإن لم يوالي<sup>(١)</sup> فاشترطه بأجود  
 وإن تشرط فيه يكن لتأكد

(١) الأصح: يوالي.

## فصل في عدم نقل الملك فيه قبل قبضه

ونقلك فيه الملك من قبل قبضه  
ويحرم بيع الدين بالدين مطلقاً  
إذا كان ديناً مستقراً بشرط أن  
ووجهين في دين الكتابة خذهما  
وبيع بممنوع به بيعه نساءً  
وليس بشرط قبض غيرهما به

حرام لغامع جهله والتعمد  
وبالنقد إلا للغريم بأوكد  
يقبضه الأثمان في المجلس احدد  
وفي مسلم من بعد فسخ منكذ  
وموصوف اقبضه بمجلس معقد  
إذا ما به بعث الديون بأجود

## فصل

### في الاقالة في السلم

وفي سلم إما تقل نادماً يُجز  
وخذ رأس مال أو مثيلاً له ان توى  
وإن قال شخص مالك سلماً لمن  
لنفسك لم تملكه في قبضه وهل  
وإن قال فاقبضه ثم لك احكمن

وفي بعضه أيضاً على المتأكد  
أو القدر عند الفسخ في المتجود  
عليه له من جنسه اقبضه وارشد  
يكون لأمار بوجهين أسند  
بتصحيح قبض للوكيل وأكد

تراه ولو لم تنأ عنه بأوكد  
فتقبضه إياه صحح وأكد  
لك السلم الباقي عليّ وجود  
لي ابتعه واستوفي<sup>(٢)</sup> يصح الشراقد  
فيفعل يصح الكل في نص أحمد  
مسوَّغ وهم فاقبلن في المجوِّد  
يوفي فتوى باتفاق يقلد  
وفي وقته قولَ المدين فقلد  
وفك<sup>(٥)</sup> وإبرار بفسخ المعقد  
يجوز به أو آيل للتأطد

ولا تُجزّ اقباضاً بكيلةٍ قابض  
وتركك إياه بمكيال قبضه  
وإن تعطه نقداً وقلت اشترى<sup>(١)</sup> بها  
فان شراه كالفضولي فان تقل  
وان قلت لي ابتع ثم لي اقبضه ثم لك  
ومن يدعي<sup>(٣)</sup> في قبض دين بعُرفه  
ومن جنسه من تعطه صبرة لكي  
كذا في مكان القبض إن صح شرطه  
وجوز به رهناً في الأولى وكافل<sup>(٤)</sup>  
وثابت دين جاز من رهنه القضا

## باب القرض

كمثلين إلا خمس بذل التجود  
وللسهلة لا بأس بالشارع اقتد  
لما صح فيه البيع إذا التنقد

وإن تقرضن شيئاً فندب مضاعف  
ويكره الاستقراض للسيء الوفا  
ومن صح منه بذله صح قرضه

(١) الأصح: اشترى.

(٢) الأصح: استوفى.

(٣) الأصح: يدع.

(٤) الأصح: كافلاً.

(٥) الأصح: فكاً.

سوى أمةٍ قد قيل والعبدِ والذي  
وقيل اقترض واردد كقيمة جوهر  
ومعرفة المقدار والوصف لازم  
فليس عليه رده بل بديله  
وما شرط تأجيل الحلول بلازم  
متى لم يعب أو يمنع الناس أخذه  
على نضه بل قيل يوم كساده  
كذا جوهر أو نحوه ان جاز قرضه  
وقيمةً مثل يوم إعواز مثله  
فوجه له مثل مقارب وصفه  
وفي كاسد في العرف لا منع حاكم  
وقرض يسير الخبز بالعد جائز  
ويحرم إقراض الصغير تقصداً  
وشرطك رهنا أو ضمينا به أجز  
وما جر نفعاً لا يجوز اشتراطه  
وبيع عليه أو شرا الشيء منه أو  
ومن زاد من قبل الوفاء ليحتسب  
ومن كان قبل القرض يهدي تُقبلت  
ومن زاد من غير اشتراط إذا قضى  
ولا تکرهن القرض للحسن الوفا

به سلم لم تمضه في المجود  
وفي الحيوان المثل مع كرهه اردد  
ويملكه بالقبض مستقرض اليد  
بذمته حتم الحلول المؤكد  
ويلزم منه أخذه إن يردد  
فقيمته وقت اقتراضك أورد  
وما نقص سعر منع رد بأجود  
ومثلاً لموزون وما كيل فاردد  
وفيا سوى هذين وجهين أسند  
وثانيهما قوم من القرض وانقد  
قبولكهُ أو مثله احتتم بمبعد  
وعنه اشتراط الوزن زن أو فعدد  
لود كبير والخمير كذا اعدد  
لتطيب قلب المقرض المتجود  
كاهدائه أو رد أوفى وأجود  
إجارته أو نفعه احذر وأوعد  
بقيمة ما أهدي وإلا ليردد  
هدية هذا الصاحب المتودد  
ففي أوطد لا بأس بالشارع اقتد  
على أوطد الوجهين أسوة أحمد

وقيل ان يزده مرة في القضا متى  
 ومن صده الإفلاس عن رد قرضه  
 ليوفيه شهراً ثم شهراً فجائز  
 كذا قرض بذر دون شرط لزراع  
 وشرط وفا سهل بغير مكانه  
 وقول إذا مامت تبرا وصية  
 وقول اقترض يا الآن الفأ ولك كذا  
 ولو أقرض الذمي خمراً لمثله  
 وإن طلب المغصوب منه ومقرض  
 فإعطاؤه حتم سوى مالحملة  
 فقيمتة في أرض قرض هناله  
 سوى الشيء ما في حمله من مؤونة  
 كذا بدّل المغصوب إن كان تالفا

## باب الرهن

وخذ في بيان الرهن وهو وثيقة  
 وفي كل دين واجب صح أخذه  
 ووجهان في دين الكتابة وارهنت  
 ورهنتك قبل الحول بالعقد باطل  
 بحق يقوي نفس كل مشدد  
 ولو حضراً من جائز الأمر فارشد  
 مع الحق أو بعداً وقيل بمبعد  
 ووجهين قبل الفعل في الجعل أسند

ومالم يجب في ذمة لا تجز به  
وعقده في حق ذا الدين جائز  
فان كان منقولاً فبالنقل قبضه  
وعنه التزم بالعقد رهن معين  
ومن شرطاً إن يقبض الرهن لم يجز  
وتقبضه تقبض مرتين فان  
وللعادل رد الرهن إن شا اليهما  
وضمنه إن لم يرجعه نصيب من  
ويلغ<sup>(١)</sup> لزوم الرهن بالرد عن رضى  
كذا ما تخمر من عصير رهنته  
فان يتصرف قبل قبض ورده  
فاما يرق خماً يهيء الرهن ثم لا  
ولم يلفه عاريةً أو إجارة  
وجائز بيع جائز الرهن ماعدا المكا  
ويملك إن قلنا يجوز تكسباً  
ومن عتقه بالشرط إن حل قبله  
ومن يحرم التفريق في البيع بينهم  
فان خيف من قبل الحلول فسادُه  
وإلا فبيع وارهنه شاء أو اطلقا

رهاناً كما عينت في كل معقد  
وملتزم بالقبض من رهن قد  
وفي غير منقول بتخلية اليد  
ومن منع التسليم فاجره وامهد  
تغيره إلا رضى أو لمفسد  
يك اثنتين لم يحفظ على يد مفرد  
فان يعط فرد يرجعه ويردد  
تعذر بالتسليم للغير تهتد  
وبالعود يلزم دون عقد مجدد  
فان عاد خلا عاد لازم معقد  
بمانع أخذ الدين منه ليفسد  
خيار لرب الدين كالموت في اليد  
لمرتين والغير مع إذنه اعضد  
تب إن يقبض لشرط التأطد  
وما حاز أو أدى فرهنأ ليعدد  
ليرهن وإلا لا وإن يعم ردد  
أجز رهن فرد ثم بع للمعدد  
يجفف وإن واتى على الرهن اشهد  
في الأقوى وإما يمنعا البيع أفسد

(١) الأصح: ويلغى.

ورهن مشاع لو لغير شريكه  
وفي يد عدل إجعلنه ان تخالفه  
وغير مجاز البيع لا تمض رهنه  
على أحد الوجهين في شرطك البقا  
وقال أبو الخطاب ذلك جائز  
ورهن مبيع عينوا قبل قبضه  
وقيل سوى موزونه أو مكيلاه  
وإن زاد دين الرهن حال لزومه  
ورهن معار والغصيب لقابض  
وقيل ان مضى وقت لإمكان قبضها  
وإن تستعر عيناً لرهنها يجز  
وقيل ان تعين قدر دين ووقته  
وإن حل دين بعه وضمن بقيمة  
ووجهين في رهن التراث وبيعه

أجز ولدي من عين الحفظ خلد  
ولو موجر أو آجر الكل تقصد  
سوى ثمر والزرع قبل التشدد  
ولا ترهن الكفار مسلم أعبد  
بشرطك جعل العبد في يد مهتدي  
أجزه ولو للبائعيه تسدد  
كذلك على أثمانه امنع بأجود  
يكون به رهنا وبالسابق أردد  
أجز وانف تضمينا على سابق اليد  
وقيل بإذن الراهن القبض قيد  
ويلزم فك الرهن عند التقصد  
فإن خان أبطله وقيل بما اعتدي  
وقيل بما قد بعته إن يزيد  
قبيل وفا دين على الميت أسند

## فصل في تصرف

### الراهن في الرهن

وللراهن احظر دون إذن تصرفاً  
وقيل له تزويجها دون بذلها  
ونفغاً كتزويج الإماء بأجود  
لزوج ومنه المهر في الرهن أورد

فإن أبياً نفعاً تعطل نفعه  
 وألغ بلا إذن سوى عتق راهن  
 وقيمته خذ منه رهناً مكانه  
 كذلك إن من متلفٍ رهنه ومن  
 ويقبل في استحقاقه قبل رهنه  
 وإن يهب المرهون أو يرهننه أو  
 ويبيعك صحح مع حلول باذنه  
 كذا الحكم مع إطلاق إذن وقيل لا  
 وعند اختلاف في اشتراط الذي مضى  
 وبيعكهُ مع شرط تعجيل آجلٍ  
 ووجهان في استرهان أثمانه إذاً  
 ووجهين فيما قد تصرف راهنٌ  
 وكل نهاء الزهن رهناً وكسبه  
 وفي الرهن ما في البيع يدخل بيعه  
 وكلفته جمعاً فمن راهن فخذ  
 وإن حل دينٌ والثمار رهينةٌ  
 وإطراق فحلٍ والدوا ليس لازماً  
 ومترهنُ الأموال مؤتمنٌ بها

إلى فكه إلا ان يشاء بأوطد  
 وقيل بل استغني<sup>(١)</sup> ورقق بمبعد  
 كذا مع تكذيب المقر به امهد  
 مولد أنشاه بلا إذن ذي اليد  
 على نفسه إقراره حسب أفرد  
 يقفه بإذن المستحق فأطد  
 ليوفيه أو يرهن الثمن انقد  
 يصير الثمن<sup>(٢)</sup> رهناً بل الرهن أفسد  
 من الراهن اقبل لا الغريم بأجود  
 لغاً مع بقاء الرهن بل شرطه قد  
 وجوز رجوع الإذن قبل التوكد  
 مع الجهل منه بالرجوع فأسند  
 وأرش الذي يجني عليه لينقد  
 الأراضي ودورٌ والغراس بأوطد  
 وأجرة مخزون وتكفين ملحد  
 أجب مبتغي قطع وإن تفسد اردد  
 وليس عليه فعل شيء مزيد  
 فلا يضمنن من غير تفریط معتد

(١) الأصح: استغن.

(٢) الأصح: الثمن.



ويقضيه كل الحق إذ حل فاعهد  
على أيسر الباقي وثيق التأكيد  
فحصته انفكت كعكس بأوطد  
لجاريهما فالريع بالريع قيد  
رضى به طوعاً وإلا ليطهد  
فبعه ووف الدين لا تتزيد  
فيختار رب الدين في فسخ معقد  
وإلا بجنس الدين إن كثرت قد  
لدى العدل من مال الذي رهن اعدد  
ويضمن كأحكام الموكل يعتد  
على رهن في الرهن خصم ويقصد  
فمنه ليقبل في الأصح الموجود  
به جاهلاً فالخصم من باعه اشهد  
يفيد مع الإنكار من غير شُهد  
إذا أنكر الخصم القضاء فقيد  
ذوي الرهن ثم العدل بالعزم أفرد  
وقيل على ذي الرهن إن لم يقيد  
وإلا يباع اردد كعقد بأبعد  
ورد خذ الأيمان مع فقد شهد  
فقال عصير رهنى احفظه واشهد

فان لم يفرط فهو من مال رهن  
وإن يتو بعض الرهن فالدين ثابت  
ورهنك عند اثنين إن توف واحداً  
وإن رهن الشخصان عندهما إذا  
وإن حل دين لم يوف بيبعه من  
على بيعه إن لم يوف فان أبى  
ويملك قبل البيع عزلاً بأجود  
وبعه بنقد العرف إن كان واحداً  
فان لم يكن بع بالأحظ فان توى  
فان خالف المشروع فالبيع باطل  
وإن أنكره قبضه ممن اشترى  
وان بان مغصوباً ليرجع من اشترى  
إذا علم التوكيل لكن متى يكن  
ودعوى قضاء الدين من ثمن فلا  
وكل وكيل في قضا الدين هكذا  
ويرجع بالإيلاء مرتهن على  
وقيل على ذي الدين يقبل قوله  
وشرطك أخذ الرهن عند حلوله  
ومن رهن في قدر دين ورهنه  
كذلك دعوى رد خمر ونحوه

من المرتهن مع رده في مبيع  
وموصى بجعل والوكيل به اعدد  
هلاكا ورداً فاقبلن لا تردد  
بلا شهّد بالحادث امنعه واردد

وفي قيمة المرهون والتلف اقبلن  
كذا حكم الاستتجار أو مع مضارب  
ودعوى أمين المال من غير أجره  
ومن يدعي<sup>(١)</sup> هلكا بظاهر حادث

## فصل في رهن المركوب والمحلوب

وحلب في الأولى قدر الانفاق فاجهد  
حلالا ييح لا الرهن عن فرضه قد  
عليه مع الإمكان في الإذن فاشهد  
رجوعاً بلا استئذان ذا الحكم فاشهد  
وكلفته كالرهن في العرف قيد  
ومستأجر من عاجز أو معرّد  
بلا إذن ذي رهن سوى ملكه قد  
ويختار رب الدين في فسخ معقد

ولا ينتفع بالرهن إلا بمركب  
وبالعكس في استخدام قن وإن ييح  
ولا شيء للمنفق بلا إذن ربه  
وقولين في حال التعذر إن نوى  
ويعطى أقل المال من قدر ماله  
كذا الحكم في إنفاقه في ودیعة  
ولا شيء للباي دياراً تهدمت  
ولم يفسخ في هدمها الرهن مطلقاً

(١) الأصح: يدع.

## فصل في جناية الرهن

وإن يجن رهن موجب المال فالذي فداءً بأرش أو بقيمة ناقصٍ وعنه عليه الأرش أجمع إن فدا وما زاد عن أرش رهين بدينه ويرجع ذو دين بإذن فداً فإن إذا قيل قاضي الدين يرجع إن نوى وإن كان مجنياً عليه فصاحب وخذ منه أدنى القيمتين رهينةً كذا الحكم إن يقتصر هو أو وليه ولا شيء في وجه مقوى على امريء أو اقتصر إن يجني عليه وإن جنى وما خير من مال بعفو عليه أو وفي حق مولاه يصح إذا عفا فرد إلى الجاني إذا فك رهنه ويختار مثل الشافعي لغو عفوهِ وقيل يصح العفو يا صاحٍ مطلقاً

عليه جنى أولى به ولسيّد أو البيع أو تملكهم رقّ معتدي ويطلق بالتسليم رهن الفتى قد وبع منه قدر الأرش حسب بأوطد فداه بلا إذن فلا في المؤكد وإن زاد عن قدر الفدا لم يردد الخصومة مولاه وفي الرهن ماودي إذا اقتصر من جان بلا إذن ذي اليد من الرهن إن يجني عليه لينقد اذا اقتصر من جان على رهنه طد اقتضاء لمال فاهدرنهُ ترشد أصالةً ارهنهُ مكان المفقد عن المال لا في حق مرتهن صد وقد كنت حزت المال ياذا التأييد موفق دين الله غير مقيد وقيمته ممن عفا خذ وقيد

ومن يرتهن أنثى فيولج فحدُّه  
وإن يدعي جهلاً يسوغ فأعفيه  
ووجهان فيما مر مع إذن راهن  
وإن كنت ذا دين عليك ببعضه  
ويقبل منك القول فيما نويته  
ورهنك أنثى دون أولادها أجز  
ويشترط في رهن النساء انضمامهما  
وإلا إلى ذي زوجة أو عدليها  
كذا رهن أنثى العبد خشية خلوة  
وإن تشازد في الرهن لا دينه ولا  
ويختص ذو رهن بأثمان رهنه  
إلى أن يوفى حقه ثم مابقي  
وإن تياسن من صاحب الرهن بعه  
والأولى له استئذانه حاكماً وإن

## باب

### الضمان والكفالة

وملتزم حقاً وما سيؤول عن  
سوى مفلس ميت ضمننت بأبعد  
وذو الدين يستوفيه ممن يشاؤه  
فتى ضامن لم يبر قبل التنقذ  
فتبراً منه ذمة بالمجرّد  
ومن إرثه إن مات غير مبعّد

(١) الأصح: يدع.

وذي حجر إفلاس وفي غير أرشد  
 به بعد فك الحجر عنه ليقصد  
 وعن أحمد قولُ بذمة سيّد  
 ومن أحرص صححه مع فهم مقصد  
 زعيم كفيل أو قبيل ليعقد  
 الزعيم بلا عكس بغير تردّد  
 فقد برآ منه لفقّد التّعُدّد  
 فينقطع التّطالب لا بنقيّد  
 ولا يشترطُ علم الخصوم بأوطد  
 وليس مضرّاً جهلُ دين مؤكّد  
 ويرجع قبل الدين إن شا بأوكّد  
 لما آل في الأقوى أو أنّ التجردُ  
 بإذن ومن ثلث ضمان المجهد  
 سوى سلّمٍ أو دين من كوتب اعضد  
 كعارية والغصب والسوم في اليد  
 في الأقوى أجز لا مبهم في معدد  
 فيتاعه من عهدة مطلقا طد  
 سوى ضامنٍ فيها تعدي مفسد  
 كعكس في الأقوى ثم أجل بأجود  
 في الأقوى وبعد الدفع من إذن اطهد

وما صح إلا من صحيح تبرعُ  
 وعبد بلا إذن مُقال وكلهم  
 وفي نفسِ مآذون الرقيق ضمانهم  
 وقولان في تصحيحه من مميز  
 ومن ناطق من مفهم أنا ضامن  
 وإن يبرأ المضمون عنه فقد بري  
 وأيها يقضيه أو إن يُجل به  
 وتسقط عمن أسلم الخمر أوله  
 ولا بد فيه من رضی ضامن فقط  
 وقيل بلى بل علم ذي الدين وحده  
 إذا آل للايجاب والعلم أمره  
 وقولك ما أعطيته أنا ضامن  
 ووجهان إن يضمن مكاتبه ولو  
 وكلّ الديون اضمن ولو دين ضامن  
 وينفذ في أعيان كل مضمن  
 وفي عهدة المبتاع عن كل عاقد  
 وليس على حُر يقرُّ برقه  
 وليس صحيحاً في الأمانات كلها  
 وصحح ضمان الحل صاحٍ مؤجلا  
 وما للضمين الإقتضا قبل يقتضي

يعد مثل قول اضمنه عني أو انقد  
بلا الإذن في فرد كقاص مجود  
بأدناهما في القدر لا بالمزيد  
فلا يرجعن حتى يحل فقيد  
لغا وبتصديق الموقفا بمبعد  
يطالب فان يقبضه من ضامن صد  
سوى أحد المالين خذ مع تردد  
بمرآه في الأقوى كقاص بشهد  
بتصديقه إن فرطن بأوكد  
خفوا ولمن فيه اختلاف كأعبد  
ولا موت كل منهما في المؤكد  
بموجب تحليل على الآخر اشهد  
كقبض وإن يفقد إلي تردد  
زم الأب يضمن مهر زوجة فوهد  
سفینتنا أضمن فألقى لينقد  
وإن قال يضمن وحده ألزم بأجود

ومن يقض عنه أو يحل يبغ (١) عوده  
وعن أحمد لا يرجعن بما قضى  
وإن يقض عن دين عروضاً ليرجعن  
وإن يقض ذا التأجيل قبل حلوله  
وإن أنكر الخصمان إيفاء ضامن  
وإن أنكر استحلّف ومن شاء منهما  
فليس على المضمون عنه لضمن  
وإن صدق المديون وفاه ماقضا  
وليس له شيء بتكذيه ولا  
ووجهان هل يرجع لإشهاد فسق  
وليس يحل الدين مع موت واحد  
وأيهما يحلل عليه فليس ذا  
وقول بري منه إلي لضمن  
ومالضمين والكفيل الخيار وأل  
وإن قال شخص ألق في اليم مثقلا  
وإن لم يقل أضمن فألقى فمهدر

(١) الأصح: يبغى.

## فصل في الكفالة

وإن يلتزم إحضار مضمونٍ أعينٍ وإن صح لم يلزم حضورُ معك بل ومن فيه حد أو قصاص فلا تُجْزُ وإن كان عن مال الديات وأخذ ما وكافل وجه الشخص كافله كذا ومن قال أبريء ذا الكفيل وما به فوجهان في تصحيحه وفساده كذلك تعليق الضمان وقيل لا وأفسده القاضي وصحح مطلقاً ومن قال إني كافل لك خالداً وإني ضمين ما على مخلد إذاً وتبراً ممن قد كفلت به متى وألزمه بالقاضي السليم وإن أبي ولو جاءه من نفسه قبل وقته كذا بتلاف العين من فعل ربنا ولا بد من تعيين وقت حضوره

(١) الأصح: تدع.

وإن عينا عند الكفالة موضعاً  
وibrئُهُ التسليم في كل موضع  
وإن يتعذر مع بقاء حضوره  
المبقي على المكفول أو قيمة الذي  
كذا إن مضى وقت يواتيك رده  
فان يردُّدِنَّ العين بعد ضمانها  
ومن يشترط وقت التكفُّل براءة  
ومن يكتفل بالنفس والمال إن يمت  
ومن كفل الشخصين أو كفلاه إن  
وبعد لزوم الحق إن مات كافل  
وليس باقرار بقبض برئت يا كفيل  
وإن قلت قد ابرأته من كفالتني  
ومن قال عن ذا اضمن أو اقرضه ألفاً أو

تعيَّن وإلا موضع العقد أورد  
به حاكم مع شاهديه بأجود  
أو اجتاز وقتا عيناه لينقد  
كفلت من الأعيان لما يُصرد  
ولم تشترط منه البراءة فارفد  
ليرجع إليه ماله ويردد  
من المال يبرا مطلقا لا تردد  
غريم بريء منه وللمال فليد  
بري من فتى تبقى كفالة مفرد  
فدينٌ وقيل ان مات يبراً فقيد  
العلي مما كفلت بأجود  
بري هو ولم تقرر بغير تردد  
تكفل به لا عين الفاعل افرد

## باب الحوالة

ومعلوم دين مستقرُّ بأجود  
ومن يرتضي لما أحيل بحقه  
بأن ذمة المرء المحيل بريئة  
بشرط اتفاق الجنس والوصف والنسا

يصح السُّلم فيه على مثله قد  
على من عليه مثل دين الفتى اشهد  
من الحق في طول الزمان المؤبد  
كذاك حلولٌ فيهما اشترط وأكد



متى لم يبن إفلاس من قد شرطته  
 ووجهين في راضٍ لجهل بعسرة  
 ولا يجبرن إلا على ذي ملاءة  
 ويبرا بها من قبل إجبار حاكم  
 وليس رضى المرء المحال عليه  
 وشرط يقرر ما أحيل عليه لا  
 وإن يُجل المبتاع وقت الخيار  
 بمهر وأثمان ودين كتابة  
 وإن يجل أو يحتل بأثمان مشترى  
 وإن تردّدن بالعيب أو بمجوز  
 كذا كل دين قد أحلت به ولم  
 وأبطلها القاضى به لا عليه بل  
 إذا اختار يوماً أن يحيل مُحيله  
 وللمشترى حقاً إحالة متبع  
 ومن قال قبضى المال قبض حوالة  
 وبالعكس فاقبل قول نافي حوالة  
 إذا قال شخص قد أريدت وكالة  
 وإن قال في ذا قد أحلت بدينه  
 وقل بيع أو عقد لرق حوالة

ملياً فلا يبرا فان شئت فاردد  
 ومن ظن ذا الإعسار ذا يسرة طد  
 بهال وقول مع حضور لمقصد  
 محالا على المشهور من نص أحمد  
 في الحوالة شرطاً عند كل مسدد  
 به غير ما أسلمت فيه ليفرد  
 والمكاتب أو عرس قبيل التأطد  
 يصح في الأقوى لا عليها بل اصدد  
 عليك فيظهر مستحقاً فافسد  
 ولم تقتض الأثمان وجهين أورد  
 يكن مستقراً بعد فسخ ليعدد  
 إذا فيها صحت فلبائع امهد  
 على من عليه قد أحيل فأرشد  
 عليه على المرء المحيل فقيد  
 فقال غريم بل وكالة مسعد  
 وإن عينا لفظ الحوالة فاشهد  
 بهذا ففي المقبول وجهين أسند  
 فذاك حوالات بغير تردد  
 فوجهان في تخيير مجلس عقد

## فصل في المقاصة

بقدر ووصف ماسوى السلم امهد  
ليسقط وأسقط مثله من مزيد  
وعنه امنعن ذا مطلقاً لا تقيد  
به فاسد لم يُبره في المؤطد  
تقل فيه من ديني أجز قرض مجتدي  
بشرط اتفاق الوصف ياذا التأييد  
لغيرك حظ فيه حاصصه ترشد  
وإن تقبضن بالأدنى حاصص لمبعد  
ولا تضمنن حق الشريك بأجود  
ووجهين في تأجيل أجرة اسند  
وبالتصدق والتحليل يبرأ فقيد  
أباه شريف النفس عن مرفد  
وعنه لدى العافي وعنه ليردد  
وخرج تصحيح بغير تردد  
به فافت بالبطلان في ذا المقيد  
أخو الحق لم يُجبر على قبض مورد  
فلا تجبرن بل إن تشا الفسخ تسعد

ومن لغريم عنده مثل دينه  
التساقط والأدنى إذا ما تفاوتتا  
وعن أحمد إن يرض بعضهما يجوز  
وقولك هب مالي عليك وضارين  
وعني تصدق إن تقل بكذا ولم  
ويسقط عنه من ديونك قدره  
وسا حزه من دين إرث ومتلف  
وإن كان من عقد فوجهين أسندن  
وماحيز إن يتلف فمن حق قابض  
ولا تهبن ديناً سوى لغريمه  
وبالعفو والإسقاط مع هبة  
ولو مع آبي العفو عنه ورده  
ولو كان مجهولاً في الأولى لديهما  
سوى دارس منه تعذر علمه  
سوى عالم مبراً وقد ظن جاهلاً  
وإن تبغ إيفا دين غيرك إن أباي  
كذا بذله إنفاق زوجة معسر

## باب الصلح

وللصلح في الأموال قسمان جوراً فان يبريء الإنسان من بعض حقه ويؤجر إن يشفع بذلك شافع وإن كان ذا الإسقاط شرط لقبضه وخرج من إبرائه من كذا على ولا تمضِ ذا ممن منعت تبرعاً ولا من ولي الغُمر إلا ضرورةً وعمن مؤجل غير دين كتابةً وليس صحيحاً منه تأجيل عاجل ومن يُسقطن بعضاً وينسيء بعضه ولا صلح عن حق بجنس نسيئة كعقل الخطأ أو متلف فيه قيمة وتقضي بهال الصلح في مال قاتل وعن متلف المثلي صحح بزائد ومن يصطلح مع من أقر بيئته وإن تعترف بالدين بالجعل صح في وإقراراً أنثى بالنكاح برشوة

وذلك خير من خلاف منكذ ويستوف بعض الحال صححه واحمد وإن شفع القاضي بذلك يقتدي بقتته قولين في الصحة اسند تعجل باقيه بغير تنكد كعبد وطفل أو مكاتب أعبد كمجحود مال مع تعذر شهّد يصلح ببعض عاجل فليصد سوى ثمن في مجلس البيع فاشهد في الاوهى اقض بالإسقاط والنساء اردد وفي صححه بعرض مزيد كعبد وغير العبد من كل مفسد حليلاً لخوف المكر عن عاقل ذذ على قيمة إذا مثله واجب قد بسكناه عاماً أو بنى فوقه اصدد اعترافك لا في أخذ جعل مجدد وعبد برق لا يصح لقصد

ودفعك دعوى الرق عنك برشوة  
 وصلاح بغير الجنس عقد تعاوض  
 فان يتوما صالحته بانتفاعه  
 وصححه من أنثى بتزويج نفسها  
 فزال سريعاً أو تبين سالماً  
 وصححه بالمعلوم عن متعذر التحقّق  
 وبالعوض المجهول عن مثله أجز

يجوزُ كذا في زوجة في المجرود  
 له شرط أنواع المعاوضة اشهد  
 بما تدعي أو ما اعترفت به عد  
 فان كان عن عيب المبيع المردد  
 لها أرشه لا مهر أمثالها اشهد  
 ولو عينا على المتوطد  
 كدارس ميراث محال التعدد

## فصل

### القسم الثاني الصلح على الانكار

ومن يدعي<sup>(١)</sup> شيئاً عليه فأنكر أو  
 بصحته من مدعٍ وهو بائع  
 وذاك هو الإبراء في حق منكر  
 ولا صلح في حق العلیم بمينِه  
 وعن منكر إن صلح الغير طد فان  
 وقيل بلا إذن عن الدين جائز  
 وفي مدعي التوكيل وجهان ثم إن

أرم فبالمعلوم إن صالح اشهد  
 فما جاز حكم البيع فيه ليطرده  
 فلا شفعة فيه ولا ردّ مفسد  
 وما ناله سُحِتْ بغير تردد  
 أذن فنوى بالمال عوداً ليردد  
 وفي العين إن لم يدع الإذن يفسد  
 تصدّقه يمكنها وإلا فلا اشهد

(١) الأصح: يدع.

ففي ملكها اعكس حكم كل بل ابتد  
وقيل بلى عن ثابت بمبَعْد  
فيحلفه إن كان صدقه قد  
ديوناً ومغصوباً وفي البيع فاقصد  
شرا غير مال واتقا ظلم معتد  
وبالعين عن ذي العجز عن قهر جحد  
في الأقوى ويمضي إن عجز أو ليردد  
فوجهين في تصحيح ذا الصلح أسند  
وإن لم يجز فيه ابتياع لعقد

وإن كان في التكذيب والصدق كاذباً  
ولا يرجع الناوي على غير آذن  
وإن هو لم يثبت يكن مثل مدع  
وإن رام ملك المدعي فقد اشترى  
فان كذب الدعوى فذا الصلح باطل  
كذا ان صدقا الدعوى بدين بأوطد  
وإن ظن إمكان التخلص صحح  
وإن ظن عجزاً فاستبان مواتياً  
وعن كل ما جاز التعاوض عنه طد

## فصل

### فيما يصح الصلح عنه

في الأقوى ولو فوق الديات بأوطد  
وقيمته حراً وغصبا بها جد  
فصلحك ذا بيع بدا ذا تفسد  
وأسقطهما بالصلح في المتجود  
وعن شاهد إن يكتم الحق تعتد  
ويمشي ووضع الخشب مع علمه امهد  
سوى ماء قطر من سطوح محدد

بما صح صلحاً عن دم العمد صالحن  
وخذ ديةً أو أرش جرح لجهله  
وإن كان عن دار وعبد فخذهما  
ولا تُمضه عن حد قذف وشفعة  
وإن تصطلح مع سارق لخلاصه  
وصلح على إجراء ماء بأرضه  
وإن كان إيجاراً ليذكر قيده

ولا بد من تحديد ساقيةٍ فان  
بمقدار وقت في إجازته فقط  
وإن لم يضرّ الأرض أجرُ ضرورة  
وصلحك كي تسقي نهاراً بهائه  
وإن تشتري<sup>(١)</sup> أرضاً لتحفر مصنعاً  
وتشرط تبيان المحل وآلة  
وإن تشتري<sup>(٢)</sup> علو المهدم متى بنى  
ومن غصنه قد مال في ملك غيره  
برفع إذا واتى وإلا بقطعه  
وصلح جواز في انتفا الشح بالنما  
فمنع لمحفوظ خلاف ابن حامد  
كذا الحكم في ساري العروق لأرضه  
وحظر بلا إذن خروج<sup>(٣)</sup> بروشن  
وإن كان في ملك لقوم فحكمه  
ويضمن ما أرداه والصلح جائز  
وإخراج ميزاب لسيل أجز بلا  
ولا تفتحن في ظهر دارك منفذاً  
وفتحكهُ لا للمرور مجوّز

يكن في كراً جوزه في متخدد  
وفي الوقف في الأقوى أجز في مجدد  
بغير رضاه في قويل مبعد  
بوجه أجز كالبيع ثلث المخدد  
وعلواً لتبني فيه مع علمه طد  
البناء ومقدار البناء المشيد  
بنيت في الأقوى طد وكلاً فقيد  
ليرفعهُ إن يطلب وإلا ليعد  
ووجهان في الإجار مع غرم مفسد  
وفي العوض المعلوم أوجه فوطد  
وقيل على سال بأرضك معمد  
وكالتمر ماينبت عليها ليعدد  
مضر وساباط ودكان معتد  
إليهم وإلا للامام المقلد  
مع العلم في الحقين في المتجود  
أذى غالباً والمنع أشهر فاصدد  
مراً بلا إذن بدرب مسدد  
على أشهر الوجهين والصلح جود

(١) الأصح : أن تشتري.

(٢) الأصح : أن تشتري.

(٣) الأصح : خروجاً.

وفتحكهُ في نافذ الدرب جائز  
 والأقوى لذي الدارين أن يتلاصقا  
 ويملك نقل الباب في الدرب خارجاً  
 وإن رام فتحاً في مقابل باب من  
 وإن تجد البابين في غير نافذ  
 إلى أول البابين بل منتهى بنا  
 وفي ثالث فالدرب بينهما معاً  
 ولا تحدثن في غير ملكك طاقةً  
 وجوز باذن أو بصلح إجارةً  
 وفي نقض هذا الحائط احكم له إذا  
 وصلحاً لمنع الرد أو رفعها أجز  
 فان لم يضر أو له عنه غنيةً  
 فان لم يكن عنه غنى لتعذر  
 وقولان في المضطر والحال هذه  
 وإن خيف من ضعف البناء فليزل كذا  
 وليس لدى ذي الحق نقلٌ لغيره  
 وإما يعده وضع ماليس لازماً  
 ومشترك الحيطان يسقط إن أبى  
 وليس له منع الشريك بناؤه  
 وللحاكم الإنفاق من ماله إذا

بغير خلاف للطروق المعود  
 بدربين الاستطراق من كل مفرد  
 كذا العكس في وجه وفي نصه اصدد  
 يجاوره يمنعهُ وإن شاء يصدد  
 لشخصين في الدرب اشتراكهما احدد  
 المقدم ولثاني جميع المزيد  
 لانها سيان في الحق واليد  
 وعن وضع أخشاب لضرٍ به ذُد  
 معينة أو صلح دهر مؤبد  
 بناه برد الرسم في الصلح محمد  
 وإن تجهلن كيفية الوضع أبد  
 فلا بد من إذن على المتوطد  
 السقيف أجز قهراً وقيل بل اصدد  
 إلى وضع أخشاب بحائط مسجد  
 لينقض لخوف الهدم أو حسن مقعد  
 ولا صلحهُ أيضاً فمع ذا الغنى اصدد  
 فيسقط فشرط الرد إذن مجدد  
 الشريك على الإنفاق يجبر بأوكد  
 وخير له إذن الأمير المقلد  
 رأى يسرة أو باقتراض مردد

فان بينه الباني بآلة نقضه  
 فان بين بالأنقاض يرجع شركة  
 عن النفع قبل إعطاء قسط بنائه  
 وبالشركة احكم بل اذا كان محدثا  
 به وله ان شاء نقض بيائه<sup>(١)</sup>  
 على تركه للنفع لم يجبرن على  
 فان قيل لم يجبر فان تبد حاجة  
 فخير ان شاء الخراب ليينيا  
 وصاحب علو دون سفلى إذا حوت  
 ليجبر معه صاحب السفلى في البناء  
 فعنه على كل بنا حد ملكه  
 وبينهما التسقيف ظلًا ومركزاً  
 ومن بين منهم حِسبةً فهو شركة  
 ولا نفع الأدنى متى بين من علا  
 وقيل له السكنى كظل لغيره  
 ومن داره تعلو على الجار يُلزَمَنْ  
 ويلزم أيضاً سدّ طاقٍ علا ولو  
 ومن يابَ ألزمه البناء مع جاره  
 ولا غرمَ في هدم المخوف سقوطه

(١) الأصح: بنائه.

على أجرة التآليف لا يتزيد  
 بلا أجر تآليف وقيل ليصدد  
 وإن بينه من ماله فليفرده  
 له آلة من ماله فليفرده  
 وان يبذل القسط الشريك وينقد  
 القبول وعنه ان يابَ يجبر ويُلهَد  
 الشريك فيمنعه انتفاعاً ويصدد  
 جميعاً وإن شاء القبول فأرشد  
 من السفلى حيطان إن العود يقصد  
 وفي العكس في احدى المقالين فاطهد  
 بقولين في تشريكة والتفرد  
 وفي ثالث مع أوسط حكم ما ابتدئ  
 ووجهين في ناوي الرجوع فأسند  
 بغير رضى أو غرم قسط كمبتدي  
 وليس له نفع بحيطانه اصدد  
 بنا يستر الأدنى لباعي التعصد  
 تقدم ودعوى لا أراها تلد  
 اذا استويا بالإرتفاع بأجود  
 المضر وإن يؤمن ليضمنه معتدي



ومن يَابَ ترميماً لبئر وآلة  
وليس له منعُ الشريك صلاحه  
وليس نفعُ بآلات منفقٍ  
ويمنعهُ من كل مؤذٍ لجاره  
ودكان حدادٍ ودقٍ قُصارة  
ومن غرس ما يمتد منه عروقه  
وسِيَّانٍ مؤذي المال والنفس يافتى  
استقاءٍ ليُجبرَ مع شريك بأوكد  
ومن بعد في التشريك في الماء فاشهد  
بغير رضَى وغرم قسط المحدد  
كحُش وحمام وتنور موقد  
ومدبغةٍ تؤذي بريح منكد  
إلى بئر ماء الجار في المتوطد  
وضَمْنُهُ ما أراد فعل المصدر

## كتاب الحجر

وللحجر أسباب ثمانية أتت  
فحجر لحق الغير كالمفلس الذي  
فلا تطلبن شخصاً بدين مؤجل  
سوى راحل بحل الوفا قبل عودِهِ  
إذا لم يوثق بالضمين ورهنه  
بحبس فان يصبر فبع واقض قد قضى  
وعنه بافلاسٍ وموتٍ يحلُّ ما  
بمحرز دين أو بمقدار إرثه  
وما كان للناوي وللمفلسين من  
وإن يدع الإعسار من كان موسراً  
إلى أن يقيم الشاهدين بما ادعى  
وإن يُثبت الإعسار لا تُحلفنه  
وعن أحمد الإعسار بعد الغنى فلا  
ويسمع قبل الحبس فيه وبعده  
وإن لم يكن ذا الدين عن عوض ولم  
وما يتصرف قبل حجر فامضه  
وإن يعترف من قبل حجر بما حوى  
وذاك لهند إن تصدق وإن تشا

تفرع من ضربين عند التنقد  
يهيء ماله عن دينه الحال فاشهد  
فلا تحجرن من أجله وتقيد  
كغازٍ وإلا لا وعنه ان تشا اصدد  
ومن قادر يقضي فان يأب يُطهد  
ديون معاذ أحمد فبه اقتد  
تأجل إلا أن يوثق ذو اليد  
وعنه بلا شرط وعنه ان يلحد  
مؤجل دين لم يحل بها ابتي  
ومعتاض دين عن ديون فقيد  
ويحلف إن يثبت توى ماله قد  
إذا أخبروا في الباطن العسر قيد  
تثبته إلا مع ثلاثة شهد  
بعسرتة قول الشهود فسدد  
يكن ذا يسار قيل أحلف وشرد  
بغير خلاف عند أصحاب أحمد  
لسند فتكذبه فمن ماله اعدد  
الغريم يحلف هند لا صاحب اليد

## فصل في اظهار الحجر عليه

وان شاء رب الدير فالحجر لازم  
ومن بعد حجر ماله لحقوقهم  
وأرش الذي يجني كسابق دينه  
وإن جاد بالمال اليسير فجائز  
وتطليقه من بعده ونكاحه  
وملتزم الأموال في الحجر لازم  
وما لذوي هذي الحقوق طلابه  
وأحكام هذا الفصل تجري جميعها  
ولا حجر في الإفلاس إلا لحاكم  
وقيل بقسم المال والرشد فكه  
ولأولين اضرب بما كان باقياً

وإظهاره ندب وإشهاد شهد  
سوى العتق في قول تصرفه أردد  
وبع قنه الجاني لخصم وأفرد  
كذا أجر حمام وفعل معود  
وإقراره فيما سوى المال جود  
له بعد فك الحجر في المتوطد  
إلى أن يفك الحجر من شاء يقصد  
بحجر سفيه غير دين معدد  
ومع سفيه مع فك ذا في المجود  
فان فكه فالداني إن يبغ يردد  
ولآخرين اضرب بكل المنقد

## فصل فيمن وجد عند حي قد أفلس ماله بعينه

وعند حيي مفلس يلق<sup>(١)</sup> عين ما  
فان شاء فليرجع بفوز بأجود  
ولا يرجع الوارث فيه بأجود  
متى لم يزل عن ملكه وصفاته  
وإن زال ملك ثم عاد يعد على  
ومن باعه من بعد حجر بذمة  
وإن كان مشفوعاً ليأخذ بشفعة  
وإن كان عبداً قد جنى قبل حجره  
وليس نهاء العين مانع أخذها  
وما قيل لم يمنع بكون لمفلس  
وقال أبوبكر كنص الإمام ذو  
كصبغ ولت للتسويق بزيتيه  
وذا الصبغ لم يرجع وبائعها معاً  
وما نقص وصف مع بقا<sup>(٢)</sup> العين مانعا

له عوض عنه كميل التأتد  
وإن يعط عنه قيمة لم يطهد  
كذا إن مات شار قيل قبل التقيد  
لديك ولم يعلق بحق مجدد  
القوي وبالفسخ اقض في ثالث قد  
له الفسخ من جهل وإلا فلا اشهد  
وقيل إن بقي قبلاً وقيل ليردد  
فوجهين في عود الذي باع أسند  
سوى ذي اتصال في مقال مبعده  
يشارك بالنامي إذا لم يفرد  
انفصال لبيع يعود فبعده  
وقيل بذا امنع كالسمين المردد  
يردهما من بعد صبغ بأجود  
ويمنع نقص العين لو بالمعدد

(١) الأصح: يلقى.

(٢) الأصح: بقاء.

ولا رد إن زال اسمه أو بنى به  
ووجهان في نامي الثياب بقصره  
وإن يلقَى يؤخذ في القوي بقيمة  
وإن كان موجوداً لدى البيع خذو إن  
وإن كان أشجاراً فتفصيل حكمها  
وما بعت بالتأجيل فقهه لحينه  
وخذ أحد العبدین إن يتو واحد  
ومن قبل حجرٍ وطؤه البكر مانع  
وإن يبن أو يغرس بأرضك مفلس  
وإن شاء أرباب الديون ليقلّعوا  
ويخرج الأ رد من قبل قلعه  
وإن منعوا قلعا ولم يعط قيمة  
وقد قيل لا تسقط ولكن ليجيروا  
وقد قيل لا تسقط ولا تجبرتهم

وسمّر أو يخلط بمعنى التفرد  
وفي حاملٍ بعد الشرا لم تولد  
وإلا فبعها معه واقسم تسدد  
كبر أو ولد كالمتصل في المتجود  
بأثمارها فرع مشقّ التعدد  
وقيل اقبضن في الحال غير مفسد  
بتقسيمه في منتقى قول أحمد  
ووجهين إن لم تحمل الثيب اسند  
فخذها بما فيها وقيمتها اردد  
ويترك من أرض ببعض التحدد  
فلم يضمنوا نقصاً كقلع قد ابتدي  
ففوت رجوع العين في المتجود  
على بيع كل ثم قسم بمبعد  
وكالغرس بعد الفسخ في الموجر اعدد

## فصل

### في نفقة المحجور عليه

وأنفق على المحجور من ماله ومن  
وأبق الذي يحتاجه من لباسه  
يعول إلى أن تقسم المال ترشد  
ومسكنه مع خادم متعود

وآلة ما يحتاجه ان كان صانعاً  
إذا لم يطق كسبا يقوم بهم وإن  
وباقية بعد بلا إذنه وإن  
وبع أولاً ما خيف فيه فسأده  
وبع كل شيء في محل نفاقه  
وليس لمجني عليه زيادة  
كذا الدين عن رهن فان لم يفي (١) به  
ومن بان ذا دين له بعد قسمه  
ولم ينتقل إرث المدين لو ارث  
وبالإرث علق دين ميت كمفلس  
تصرف ورث إلى أن يوثقوا  
فان قدموا يُستوف منهم بحاكم  
وقال أبو يعلى الديون ان ترك وفا  
وأجبر على الأكساب مفلس حرفه  
ولا تلزمه أخذ ما فيه منة  
ولا أخذه عقلا بحتم قصاصه  
ولا حلفه مع شاهد بحقوقه

وإلا فكاف ربحه للمعدد  
أطاق منع والميت كفته والحد  
تساوره مع أهل الديون تجود  
وأجر المنادي منه مع فقد مسعد  
وقسم على قدر الديون تسدد  
على قيمة الجاني وإن زاد فأردد  
لو أسوة الباقيين بالمتزيد  
ليرجع بقدر الدين في المتعدد  
في الأولى وعنه انقله بالموت ترشد  
ولو لم نقل بالموت قد حل واصدد  
الغريم بقاض أو بقدر المعدد  
فان فات في قدر الديون ليردد  
بذمة ورث ولو لم يقيد  
ليقضي ديناً لازماً في المؤكد  
وقرضاً وتزويج النساء لا تقيد  
وإن لم يجب عيناً فبالعقل قيد  
وإن يول ذو دين يوب ويردد

(١) الأصح: يفي.

## فصل المحجور عليه لحظه

ومن ذي جنون ألغ كل تصرف  
سوى في حقير ثم في إذن خبرة  
وما للولي الإذن إلا لظنه  
وَيُمضي بلا إذن الولي كليهما  
ورد على من عملوا عين ماله  
وألزمهما عارية ووديعة  
وقيل على عبد فحسب ضمانه  
ويلزمهم أرش الجناية كلهم  
ومن كان إذا ضمنته مفلسا إذا  
وبالرشد من بعد البلوغ وعقله  
ومن زال داعي حجره زال حجره  
ومن قبل ذا لا تفككن عنه حجره  
ويبلغ بالانزال أو شعر عانة  
وتزداد بالحمل الفتاة وحملها  
وإصلاح مال المرء آية رشده  
ويحصل علم الرشد عند اعتباره

ومن غير إذن من سفیه وفوهد  
تظن لدي التمييز صحح بأوكد  
صلاحاً لذي التمييز أو سفهن قد  
قبول هبات والوصا بأجود  
وإن يتو لم يضمن لتفريط مورد  
كذا العبد إن هم أترفوها بأجود  
وقيل عليه مع سفیه مبدد  
بأموالهم والعبد في فضله اقصد  
عقل قدرأ الزمه لغرم المفسد  
يفك بدون الحكم حجر أوطد  
بغير قضاء عند كل مسدد  
ولو صار شيخاً طاعناً غير أرشد  
وبالعشر مع خمس سنين فعدد  
دليل على إنزالها المتعود  
وقيل مع الاصلاح في الدين فازدد  
بقلة غبن في تصرف مرشد

وإحرازه عن صرفه في محرم وعنه وتزويج النساء وولادها وبالسن كلف مُشكلاً ونبأته من الحيض والإنزال من مخرجيهما ووقت اختيار الرشد قبل بلوغ من ومكروه أو في غير فائدة زد أو المكث عند الزوج حولاً فترشد على القبل منه أو يبادٍ معود فان خرجا يشكل ويبلغ بأجود يراهنق لا بعد البلوغ بأوكد

## فصل

وَحَجَرَ الصِّبَا وَالْجِنِّ (١) لِلْأَبِ ثُمَّ مِنْ وَبَعْدَهُمَا لِلْحَاكِمِ اجْعَلْ وَعَنْهُ بَلْ وَفِي كَوْنِهِ قَبْلَ الْوَضِيِّ تَرُدُّ وَمَا لِلْوَالِيِّ مِنْ غَيْرِ حَظٍّ تَصَرَّفُ فَيَسْتَأْجِرُ مِنَ طِفْلِ أَبَوَيْهِ لِنَفْسِهِ وَعَنْ إِنْ يَزِدُ عَنْ غَيْرِهِ أَوْ يُوَلِّهِ وَفِي بَيْعِهِ لِابْنٍ وَمَنْ كَاتَبَ أَوْ أَبَ وَيُضْمَنُ مَا أَرَادَهُ فِي غَيْرِ جَائِزٍ وَيَقْبَلُ فِيهَا قَوْلَهُ وَلَهُ إِذَا وَعْتَقَ بِهَالٍ إِنْ رَأَى فِيهِ حَظَّهُ وَعَنْ أَحْمَدَ مَا إِنْ تَصِيرُ ضَحِيَّةً

يوصيه إن لم يُدَرِّ فسقهما اشهد لجدهما بعد الأب المتوودد وفي كافر عدل لديهم تردد ولا عقده للنفس إلا أباً قد ومن نفسه للطفل غير مصدد سوى الأب جوز والكفيل الذي اعدد وإيجاره وجهين فيما يلي اسند ولو فوق إنفاق عليه مقيد كتاب وتزويج الرقيق إن وجب قد وتضحية للموسر اخبأ وقدد وقيل لمن يعقل كذا افهم وقيد

(١) أي: الجنون.



وتعليمه خطأ بأجر وصنعة  
 وقرض برهن ثم بيع النساء  
 وإن يتجر بالمال فالربح كله  
 وجوز أجر المثل فيه أبو الوفا  
 وبيع العقار احذره إلا ضرورة  
 والأولى عدم تقييده بل لحظهم  
 وموصى به للطفل بالملك معتق  
 وجوز له إيداع أمواله ان يكن  
 وتسفير مال والمضاربة اعهد  
 واشتراء عقار والبنا بالمعود  
 لموليه هذا هو المذهب اعضد  
 أو النذر من حظ بربح معود  
 وغبطتهم كالثلث فوق المعود  
 يباع كتعويض به خير مقصد  
 ولا غرم فليقبل وإلا ليردد  
 أحظ وقرضا دون رهن لجيد

## فصل

### في عود السفه بعد فك الحجر عنه

ومن فك عنه عند إيناس رشده  
 ولا أمر في ذا الحجر إلا لحاكم  
 وينفذ مع إذن الولي نكاحه  
 وأمواله عند التصرف حكمها  
 فعاود جهلا موجب الحجر يردد  
 ويبطل حق الأوليا بالترشد  
 ومن غير إذن عند مملي المجرّد  
 كأموال مجنون وطفل ممهد

## فصل

### في أكل الأولياء من مال اليتيم بقدر عملهم

كأجرتهم أو سد فقر بأزهد  
ولكن مباح قدرُ أجر مفسد  
وإن أيسروا لم يُرددوا في المؤكد  
لأن له أخذاً بغير تردد  
موجباً تضمينهم من مرشد  
ردّ مال دون إحضار شهد  
من اثنين فاقبل مطلقاً قول فوهد  
صحيح كذا إيلاًد دون تقييد  
وحداً وتطبيقاً أجز وليحدد  
أجز بل إن نما اصدد بأجود  
كذا كل تكفير عليه ليعدد  
بمال الذي حجّر وبعّد بمبعد  
قضى كلّ دين بل متى مان يصدد  
بأكثر من ثلث لها في المؤطد

ولالأولياء من مال موليهم أبح  
وقيل يجب الإجتناّب مع الغنى  
ويخرج في نظار وقف كمثلهم  
وان كان واليهم أبى أن يرده  
ويقبل قول الأولياء بنفي ما ادعى  
وقيل بل اقبلن موليهم متى ادعوا  
وإن قال من حول أبي مات قائل  
وتدبير واع والوصايا وخلعه  
وإقرار واع بالقصاص ونسبة  
وإحرامه بالحج نفلا ككلفة المقيم  
ويلزمه تحليله بصيامه  
وألغ في الأولى عتقه كاعترافه  
وحتم وان لم يعترف مع علمه  
ولا يحجرن للرشيدة<sup>(١)</sup> إن تجد

(١) أي : للزوجة الرشيدة.

## فصل في الاذن

يجوز على القول الأصح المسدد لكلهما غير المسمى المقيد يرد وقيل ان تمض بعد وجود علا يعتقن إذا ليلغ بأجود إجارة نفس أو توكل أعبد من الفعل توكيل إذا في المؤكد لهم عند فعل الإتجار فقلد وان يتلف ففي نفسه طد فيتبع بعد العتق من غير عندد وخذ بعد عتق بالمسمى فبعد العبيد بإذن واقتراض بأوكد وقل بكلا الأمرين في ثالث زد سوى مستدين قدره بمبعد ولو بعد إذن بعد حجر مجدد وان يتبرع بالدراهم يعتد وإن شا يعره ظهراً ان لم يزيد من القوت مالم يؤذ جوز بأوكد في الأولى بلا إذن لم يصدد

وإذن الذي تميزهم في تجارة وجوز بلا خلف لعبد ولا تبخ فان يتصرف دون إذن وليها كذاك وكيل والوصي وشراء من وإذنك في كل التجارة لم يبيح وليس له فيما يياشر مثله وليس بإذن ترك إذن وليهم وتصريف عبد غير ماض بلا رضياالمليك يسلم أو يفدي وعنه بذمة وعنه بلا إذن تصرفه أجز وفي ذمة المولى ديون تجارة وعنه بنفس العبد مثل جناية ولغو تبايعه لمأذون عبده واقراراً فيما أجز له أجز وليس إباق مبطلا إذن آبق وكسوة ثوب بل ليهدي مأكلاً وذو الحجر ان يهد الرغيف ونحوه وللعرس إعطا ذاك من بيت زوجها

## فصل في كسب العبد

وما حاز قِنٌ مع مباح لربه  
ويملك بالتمليك من كل مالك  
وبالإذن إن شاء التسري أبح له  
وقد قيل لا يقبل هباتٍ بلا رضى  
ولو هبةً أو من وصية مُلْحَدٍ  
في الأولى وقرره بعثق وأكد  
وإطعام تكفير كعتق بأوكد  
ولا ملك في الأخرى فيعكس ما ابتد

### باب الوكالة

وكل مقال يُفهم الإذن صححَنُ  
وعنه سوى فَوَّضْتُ أمر كذا له  
وبالقول أو بالفعل صحح قبولها  
ولا تُمضِ توكيل الفتى وتوكلا  
سوى قابلي عقد النكاح لأهله  
وأما قبول الموسرين الزكاة أو  
وفي كل حق الأدميَّ يصح من  
وفسخ وتحصيل المباحات كلها  
وفي الحج أو تفريق واجب ماله  
به عقدها من مطلق ومقيد  
ووكلت فيه فاردَدْنُهُ وبعد  
على الفور أو من بعد وقت مبعده  
سوى في محل جائز تصرفه قد  
وإيجابه من غير أهل بمبعده  
شبهها به للمدفعين فجرد  
طلاق وعتق وارتجاع ومعهقد  
سوى مغنم بالحوز ملك لحشد  
وإثبات واستيفاء حد مجدد

قصاصاً وحدّ القذف إلا بمشهد  
 ولا في لعانٍ واليمين المؤكّد  
 تضمن أوفي ركعتي طائف قد  
 بكره وغسل للنجاسات فاشهد  
 المضر وما ينفيه عرفاً بأوكّد  
 وتاجر أموال الضراب بأجود  
 وقيل هم مثل الوكيل المقيد  
 وبالإذن في الثاني وكيل لمبتدي  
 كذا جائز من دون إذن ليُعدّد  
 بنص وتوكيل الموكل جود  
 وجوز شراه النفس معها بأجود  
 فكل له فسخ وبالموت أفسد  
 جميع العقود الجائزات لتعدد  
 كذا بجنون مطبق متأطد  
 وفي جرده التوكيل وجهين أسند  
 وعتقك من وكتته من معبد  
 وبالوطاء أبطل في طلاق منكّد  
 كذاك بتدبير بغير تردد  
 إذا وقع التوكيل غير مقيد  
 إذا كان عنه ربه ذو تبعد

ولو غاب ذو الدعوى وقد قيل لا تجز  
 وليس صحيحاً في ظهارٍ ومرضع  
 ولا في عبادات سوى حجة وما  
 وصب وإيصال الطهور لعضوه  
 وليس بلا إذن توكل في سوى  
 وذاك مباح للوصي وحاكم  
 وكل ولي منكح غير مجبر  
 فان منع التوكيل لمالم يجز له  
 وإن قال وكله لنفسك يكن له  
 وليس له توكيل غير الأمين بل  
 وليس بلا إذن لعبد توكل  
 وعقد جواز لا لزوم وكالة  
 وبالْحَجْر في حق السفية وهكذا  
 وفُسق منافٍ للوكالة مبطل  
 وغيبة عقل آيب غير مبطل  
 وفي ردة لما تنافي تصرفاً  
 وجن يعاود مع تعدي وكيلهم  
 وفي عتق عبد بالكتابة أبطلن  
 ويملك مالم يعزل الفعل دائماً  
 وليس بعيداً منعنا عزل نفسه

وينفذ تصريف الوكيل لجهله  
وفعل وكيل المرء في الحكم فعله  
وليس مفيد للعموم خصوصها  
ولا يعقدن مع نفسه البيع والشرا  
كذاك وكيل في التزوج مطلقاً  
ومن يتوكل مطلقاً لا يبيع نساءً  
وقيل أجزبيع النساء لمضارب  
ودعواهما في ذلكم إذن مالك  
وإن جاوز التقدير والعرف في الشرا  
ويضمن كل نقصه ومزيده  
وإن زيد عن مقدار مثل به ان يبيع  
وأما بأدنى منه إن شرياً أجز  
وإن بعت بالدينار مع إذن درهم  
إذا لم يضر الحفظ والبيع بالعبا  
وإن قلت بع عبدي فإن باع واحداً  
وقيل أجز بعضاً بقيمة كله  
ومن يتزوج لامرئ دون نفسه  
وإن قال بع عبدي ووكله فتىً  
ونحو اشترى<sup>(١)</sup> عبداً بنقد مقدر

لمبطلها من قبله في المسدد  
فأنت مقر إن في الاقرار تسند  
ولا مرتض بائنين راض بمفرد  
في الأولى وإن يؤذّن له فليجود  
يزوجه من بنته امنع بأجود  
ولا بسوى معهود نقد معدد  
على أشهر القولين فيه فقيد  
فقولهما المقبول في المتجود  
وباعا بإذن منه صحح بأوكد  
وقيل كتعريف الفضولي فاعدد  
به اردد كذا وقت الخيار بمبعد  
كذلك إن باعا بذاك وأزيد  
ونقد بسعر الصرف صحح بأجود  
معادل دينار وأوفى ليردد  
بقيمتة صححه لا بعض مفرد  
وفي بيع باقيه أجز في المجود  
وأخرى سوى من عين اردد بأوطد  
ليبتاعه توكيل الاثنين أطلد  
فيشري به مُرجاً أجزه بأجود

(١) الأصح : اشترى.

اثنين تساوى المن إحداهما طد  
 فينقده ألزمه به في المؤكد  
 وقيل إذا لم يرضَ بالعقد أفسد  
 ولو عيّن اردد دون إذن بأجود  
 فأبرا أو استوفى الثمن لم يقلد  
 بصحة دعواه ويقبض ويردد  
 رددت يصح الرد منك بأجود  
 الموكل على وجهين مبنى التردد  
 زمان وشخص ثم نقد ليفسد  
 إذا استويا في السعر مع حسن مقصد  
 بقيمة تعجيل ولم ينه جود  
 ابتداءً إلى ملك الموكل ترشد  
 كضامنه من شاء من باع يقصد  
 الوكيل ولكن للموكل فاقصد  
 ودون دليل لم يقبض بأجود  
 وإلا فلا والقبض جوز بمبعد  
 إذا غاب عنه ربه ذا تبعد

ونحو اشترى<sup>(١)</sup> شاة بثمان إذا اشترى  
 ونحو اشترى<sup>(٢)</sup> بالعين من يشتري نساءً  
 وفي عكس هذا العقد صحح لامريء  
 وجانب بلا إذن شرا متعيّب  
 وإن قال خصم قد رضي العيب ربه  
 ليحلف وكيل أنه غير عالم  
 فان صدق الدعوى الموكل بعدما  
 فان يرضَ بالعيب الوكيل فرده  
 فان خالف التعيين في أجل وفي  
 وليس خلاف المرء في السوق مبطل<sup>(٣)</sup>  
 ومن يشتري<sup>(٤)</sup> الشيء المسمى مؤجلاً  
 وعن بائع والمشتري العوض انقل  
 وتلزمه الأثمان ثم وكيله  
 وما من حقوق العقد شيء بلازم  
 ويملك تسليمًا لما باع واشترى  
 فان يتعذر قبض مالم يجز بري  
 وليس بعيداً منعنا عزل نفسه

(١) الأصح: أشتري.

(٢) الأصح: أشتري.

(٣) الأصح: مبطلًا.

(٤) الأصح: يشتري.

ولا يملك الابرا والاقرارُ نائبُ  
ولا قبضَه أيضاً ولا بُراً نفسه  
ويملك من وكلت في القبض يافتى  
وتوكيله في فاسد البيع باطل  
ونحو اشترِ عبداً بماشية ومن  
ونحو بمالي ابتع وبعه وخلصنُ  
ونحو اشترِ عبداً وثوباً لذا أجز  
ونحو اقبضنُ من ذا حقوقي متى يمُت  
وان قال خذ مالي من الحق عنده  
ومن يقض ديناً والموكل حاضر  
فلا غرم في حق الوكيل وإن قضى  
ولو مع تصديق الموكل في القضا  
ولا غرم في قول كايذاع نائب

الخصامِ بقبض المالك الثمن اشهد  
إذا ملك الإبراء إذا التسدد  
الخصومة في الأقوى ولو مع تجرد  
وفي كل شيء ألغ للجهل وارُد  
تشاء في الأولى ألغ ما لم تقيد  
حقوقي جميعاً جائز غير مفسد  
كثوب وعبد دون قيد بمبعد  
فليس له من وارث قبضُ مورد  
فملك من وراثه القبض ترشد  
ولم يقل اشهد بالقضاء فيجحد  
بغيبته ضمنه إن لم يشهد  
لفقدان الابرا بالقضا مع تقصد  
لأن بها الإشهاد غير معود

## فصل والوكيل أمين لا غرم

عليه من غير تعد

ومن وكل الإنسان فهو أمينُه  
وفي عدم التفريط والهلك قولُه  
وردا دعا هلك بنحو الحريق من

فلا غرم في تاو على غير معتد  
مع الحلف المقبول لا قول مسند  
سوى مثبت أسباب هلك بشهد



## مطلب في معرفة من يقبل قوله من الأمانة

كذا كل من قد حاز مالاً أمانةً  
ومرتهن ثم الشريك ومودع  
وان قال بعث العين ثم قبضت ما  
وفي الرد فاقبل من وكيل تطوعاً  
كذا كل ذي نفع بقبض أمانة  
فان قال لم أقبض فأثبت فادعى  
ووجهان في المقبول في الاختلاف في  
ويقبل من ذي شركة وتوكل  
ويقبل إقرار الوكيل بفعل ما  
ومن جاحد أصل الوكالة فاقبلن  
ويقبل من غير اليمين جحوده  
ونصف صداق الخود خذ من وكيله  
وتوكيله بالجعل تلك إجارة  
وإن قال بع هذا المتاع بتسعة  
فان زاد شيئاً كان أجراً لفعله  
ومن ولي التفريق للصدقات لم

كمستأجر ثم المضارب فاعدد  
وموصٍ وقاضٍ قوله اقبل كما ابتي  
به بعثها فاجتبح يقبل بأوطد  
كالإيداع بل في ذا بجعل تردد  
كمرتهن أو مؤجر لمعدد  
هلاكاً ولو أثبت في الأقوى ليردد  
صفات التوكيل كالنسا والتنقد  
أقرب بعيب في المبيع المردد  
له فوضوا حتى النكاح بأجود  
ولو صدقت عرساً وكيلا فسد  
الوكالة ألزمه اليمين وأكد  
وألزمه تطلقاً على المتأطد  
يسامح فيها بالجهالة فاشهد  
ومازاد عنها خذه صحح وأرشد  
فان لم يزد يحرم ونقص قد ابتي  
تحل له إلا بشرط مقيد

## فصل

وما الدفع حتماً من مدين يصدق وإن تدفعن يرجع بذا الحق ربه فان كان ذا المدفوع عندك مودعاً لتضمنيه من شاء لا يرجعن على وإن يدعي إني أحلت به ادفعن وإن قال هذا الحق بالإرث حُزته ومن ملزم حقاً بلا شَهد ومن ويملك للشهاد بالقبض جنس ما

الوكيل ولا يحلف لتكذيبه زد عليك متى ينكر ليحلف وينقد فلقاه يعطاه وإن يتو يقصد الأجير لتصديق وتضمنين معتد لتصديقه واحلف لجحد بأجود فسلمه إن صدقت واحلف بمجحد له القول في رد به دون شهد بينه أو إن يقل رد يردد

## باب الشركة

ومن صح منه البيع صح اشتراكه ومن شرطها تعيين ما اشتركا به وأربعة أنواع جائز شركة ولو باختلاف القدر والجنس واكره

وبالاذن من وال له الاذن فاعقد وإحضاره كيما يسوغ لمقصد عناناً بأبدان ومال منقد اشتراك كفور أو فجور ومهتد

(١) الأصح: يدع.

فليس بمكروه بغير تردد  
ففي الغش مع جار الفلوس تردد  
كذاك من العرض المشارك فامهد  
وكالنافق المغشوش والأفلس اعدد  
ولم يشر من مال اشتراك يقلد  
ولو قيل خلط المال غير مقيد  
وقسمتهم ربحاً على شرط ابتد  
ويأخذ أوفى من نما ماله طد  
إلى الربح مع فعل التجار المعود  
له كل فعل للتجار ممهد  
التبرع أو عتق الرقيق المبعد  
تزوج رقيقاً أو مكاتبه تعتد  
يباع ويعطيها للأيفاء يصدد  
لديه سوى النقدين وجهين أسند  
وفي سفر بالمال مع ظن أجود  
في الأقوى بلا الإذن جود  
وإما يشارك أو يضارب به اردد  
وأدنى يجز مثل الوكيل بما ابتد  
يخص به غنماً وغرمأ بأوطد  
له اجعله والأثمان من ماله قد

وإن يتفرد بالتصرف متق  
وصحح بعرض الاشتراك وعنه لا  
وبينهم مايشترى كل واحد  
وكل له في العقد قيمة عرضه  
ومن قال هذا لي شريتُ وذا لنا  
ومن بعد عقد ذا نوى فهو بينهم  
ولكن بقدر المال قسّم وضيعة  
وإن شرطوا أن يعمل الكل واحد  
ويملك كل الفعل كل وسيلة  
وقول الشريك اعمل برأيك فليح  
سوى قرض شيء أو حطيطة أو  
ولو مع شرط المال في عتقه ولا  
ولا يأخذن بالمال سَفْتَجَةً ولا  
وفي مشتر شيئاً بما ليس جنسه  
والابضاع في الأولى وإيداعه أجز  
وبيع النسا والارتهان كذاك والإقالة  
ولا تخلطن مال اشتراك بغيره  
وقيل ان يضارب كلما شرطوا له  
وإن يستدن من غير إذن عليهما  
كذاك شرا مالم تجوزه مطلقاً

ومن ثمن إن يبرأ أو ينسأ أمرؤ وإقراره جوزه في الأولى عليهما وكل وكيل فالذي فوق حقه ويلزم كل الفعل كل معود ومالم يكن من عادة المرء فعله فان باشر الفعل الشريك بنفسه وما منع أو جوزت أو ألزموه للشريك أو إن خيار جاز في حقه قد وقسمتهم ديناً يجوز بأوكد بعزل وفسخ العقد كل ليصدد فان يكتري فالأجر من ماله قد فمن مالهم أجر المباشر أورد ليأخذ أجراً لم يجز في المسند به احكم في المضارب ترشد

## فصل

### في الشروط الفاسدة

ومع جهل رأس المال أو لتعيب ولا بد من تعيين ربح لكلهم كذا شرط مجهول لهم أو لغيرهم وإما يقولنا بيننا الربح سويًا فليس صحيحاً ذا بغير تردد فإن أهملوه حالة العقد يفسد وشرط نما عرضٍ ونقدٍ مقيد ومن ضارب أو ساقى كذا زارع اعدد

### فصل في الشروط الفاسدة

#### التي لا تعود بجهالة الربح

وشرط لزوم العقد يا صاح مطلقاً وشرط ضمان المال أو أن يخصه وحمك نقصاً فوق مالك أفسد بما شاء أو نفع به كلاً أردد

لهم وعليهم كل ذا ألغ تهتد  
 بابهام ربح ألغ والعقد وطد  
 فيعطى لرب المال ربح المعدد  
 وربح عنان والوجوه لينقد  
 كما شرطاً إذا قد تراضوا بما ابتد  
 في الأولى وعنه امنعه إذا لم يقصد  
 بابهام ربح والمسمى ليورد  
 وفي الفاسدات احكم كغير المفسد  
 المحصل بين الجمع غير مزيد  
 ونقد أجز شرطاً فمن يعص يُردد  
 أحظاً وأسفاراً سليم التعرد

وشرط اشتراك القوم في كل ثابت  
 كذا كل شرط فاسد غير عائد  
 وينقل عنه كالعيوب فسادُه  
 وللعامل ابذل مطلقاً أجر مثله  
 على حسب الملكين أولى وعنه بل  
 وكل له أجر على قدر فعله  
 وقال أبو يعلى كذا في فسادُه  
 بافسادُه مع غير مجهول ربحهم  
 وفي شركة الأبدان تفسد إقسم  
 وتعيين نوع أو مكان ومشتري  
 فإن أطلقوا فاطلق له فعل ما يرى

## فصل في المضاربة

تحار عقول الخلق فيها فتهتدي  
 لواعٍ على توحيده والتفرد  
 فكان له تحصيلاً خيراً مرشد  
 ذوات ارتباط لا ذوات توحّد  
 فسن لنا سبلاً التعاون فاهتدي  
 معينة في فعل شيء مقيد

تبارك ذو الأحكام والحكم التي  
 ففي كل شيء حكمة ودلالة  
 أباح اكتساب المال من سبيل حله  
 فمن حكمه إبدائنا وأمورنا  
 فكل امريء لا يستقل بأمره  
 فطوراً بتوكيل وطوراً بأجرة

وطوراً أباح الجهل عند تعذر  
إليه انتها الأسباب في كل كائن  
يعلق أطماع الأنام بمكسب  
يهون على هذا اقتحام بنفسه  
ليأتي بأرزاق يعزُّ حصولها  
فسبحان من أبدى فأتقن صنعه  
وأشهد أن الله لا ربَّ غيره  
وبعد فمعطي المال شخصاً مضارباً  
ولو من مريض فوق عُرف وقدَّمَن  
وإما يساقي أو يزارع بزائد  
فان قال خذ ذا المال والربح بيننا  
وإن يقل اتجر كذا الربح كله  
وإن قال في هذا لي الربح كله  
وإن قال لي هذا مضاربة وما  
وإن قال نصف الربح لي ومضاربي  
وقولك لي نصف يصح بأجود  
وقولك خذ ذا المال بالثلث جائز  
كذا في المساقي فاحكُمَن ومزارع  
من المنع من فعل وإطلاقه له  
وإن شرطاً جزءاً لمن غير عامل

التَّعِينِ ومن هذا المضاربة اعد  
ومنه جميع الأمر ينهي وبيتدي  
له يركبون الهول في كل مقصد  
وهذا بمال رغبةً في التزويد  
إلى عاجز عنها ضجيع بمرقد  
وجل تعالى عن أباطيل ملحد  
بتصديق رسل الله أودع ملحد  
له عَيْنُنْ جزءاً من الربح واحد  
به عاملاً عن ككل دين وأرِفد  
على أجر مثل جاز في المتجود  
فنصفين قسَم فيهما الربح تقصد  
لك احكم بقرض المال للعامل اشهد  
فذلك ابضاع صحيح لممدد  
ربحت فلي أو ربحه لك تفسد  
له الثلث أعطِ السدس ذا المال تهتد  
وللعامل الباقي وفي العكس أظد  
وللعامل المشروط عند التنكد  
وفي الشركة اطلب تلق كل مقصد  
وإلزامه مع كل شرط مؤكد  
وهت ولعبد المالك أو عامل طد

لذي المال كل الربح والأجر أورد  
 ليعطي إذا أرضاه عند التعقد  
 وتوقيتها أيضاً على المتأكد  
 وخذ مودعي واتجر به إن أتى عد  
 على ربح ألف منهما امنع وفند  
 أخوا العزم ضارب لا يصح فقيد  
 على عمل صحح على المتوطد  
 متى يشرط ومن زارع اعدد  
 عتيقا على ذي المال من قرب محتد  
 فضمنه لا المبذول في المتأكد  
 وقال أبوبكر به في التعمد  
 بذمته مثل الفضولي فاعدد  
 ويفسخ توثيق النكاح المعقد  
 ولا عتق إلا إن ربحت بمبعد  
 إذا كان إضراراً على من به بدي  
 على الشركة الأولى وقد قيل لا أشهد  
 ولا البيع بالمال القراض بأوكد  
 إذا لم يبين ربح على نص أحمد

وإن يفسد عقد المضاربة ابذلن  
 إلى عامل بل عنه إن قل شرطه  
 وتعليقها بالشرط ياصح جائز  
 وأمض ان يقل بع ذا وبالثلث اتجر  
 وإن صاحب الألفين ضارب عاملاً  
 وقولك بالدين الذي لي عليك يا  
 وإن يشترط من رب مال إعانة  
 وفي عبده وجهان أيضاً وهكذا المساقى  
 وحظر شرا قن يصير بملكه  
 فإن يشتري<sup>(١)</sup> صحح في الأقوى وقيمة  
 وسين مع علم وجهل ضمانه  
 وقيل ان شرى بالعين أبطل وإن شرى  
 وزوجة رب المال إن يشتري<sup>(٢)</sup> يجز  
 وجوز شراه من يجر بملكه  
 وإن لفتى ضاربت لا تبغ ثانيا  
 فان كنت تفعل ما تكسب رابحاً  
 وليس لذي المال اشتراء لنفسه  
 وإن يشتري<sup>(٣)</sup> منه المضارب صححن

(١) الأصح: يشتري.

(٢) الأصح: يشتري.

(٣) الأصح: يشتري.

وحظر على الإثنين وطء الإماء ولم  
ويلزمه في المال قيمتها كذا  
ويلزمه في المال مهر وقيمة  
وحظَّ الشريك ابتع وإن تشرَّ كله  
وليس له الانففاق إلا بشرطه  
وإن رث في الأسفار ثوبٌ له اكتسى  
بانفاقه من كل مال بقسطه  
وعن أحمد لا كسوةٌ إن هم اطلقوا  
فيطعم ويكسى مثل إعطا مكفر  
وإنكار رب المال دعوى اشتراطه  
وإن يتفق قولاهما في اشتراطها  
فللعامل القول استمع عاملاً به  
وإن يشتري<sup>(١)</sup> خوداً بإذنٍ تسرياً  
ولا ربح فافهم باتفاق لعامل  
بنفس ظهور الربح يملك حظه  
ويجبر نقص البعض من ربح بعضه  
وقبل التصرف إن توى مالها وهت  
ومن قبل هلك ما اشتراه مضارب  
وما يشتريه بعده فهو ملكه

تصر أم أولاد امريء غير سيد  
المضارب إن بان ارتباح له قد  
وأولاده مع فقد ربح كأعبد  
ففي حظه وجهان بل حظك اردد  
فيأكل ويلبس عادة غير معتد  
وإن كان في المالين عامل فاعهد  
وعن مال من لم يشترط فيه فاصد  
وعند اختلاف قيَدن بالمععود  
وقيل كعادات المثلث له احدد  
إلى قول رب المال فارجع وقلد  
وقال له أنفقت مما اقتنت يدي  
ويرجع بالانفاق رجع مؤيد  
تملكها والمال قرض ليردد  
إلى أن يوفى رأس مال المزود  
وعنه بتقسيم وعن أخذه دُد  
ولو بعد قسم الربح مع دوم معتد  
ومقدار بعض إن توى البعض أفسد  
مضاربةً أثمانه من مزود  
وأثمانه من ماله في المؤكد

(١) الأصح: يشتري.



مضاربة لا غيرها في المجود  
سوى مع ظن الربح فيها فتعتدي  
عروضاً ليعطى أو يشا البيع يسعد  
ولو لم يفد أو بعد فسخ المعقد  
كذا ان جُن أو مات المضارب تفسد  
قراضاً بنقد أو بعرض كما ابتدي

وعنه ان يجزه مالك صار ملكه  
ولا تلزم من ذا المال بيع عروضه  
وإن يشا بعد الفسخ يأخذ ماله  
وألزم بتطالب الديون مضارباً  
وإن جُن ربُّ المال أو مات تنسخ  
ووارث كل مثله في ابتدائهم

## فصل والمضارب أمين

كدين عليه كالوديعة فاردد  
أمين بها في صحة وتفسد  
وفيما له أو للقراض اشترى اشهد  
وفي صفة أو قدر مال معدد  
ووصف التصرف فيهما اقبل بأوطد  
مقالته والمبتدا نص أحمد  
لناو وان يربح فللمالك انقد  
في الأقوى وعكس في الشرا بمقيد  
من الربح من ذي المال فاقبل بأوكد  
وبينة منه مقدمة قد  
فأجرة مثل أعطه لا تزيد

وان مات مع جهل بمال قراضه  
وليس عليه من ضمان لأنه  
ويقبل في الخسران منه وفي التوى  
وفي نفي دعوى موجب لزمانه  
وربح وفي إذن السفار بماله  
وقد قيل رب المال يقبل فيهما  
وان يتعدى<sup>(١)</sup> في فعال فضامن  
وخذ قول رب المال في رد ماله  
وان يختلف في قدر حظ مضارب  
وعنه اقبلن بمن عامل اجر مثله  
وان كان مغبوناً به الناس عادة

(١) الصحيح: يتعد.

وإقراره بالربح ثم ادعاؤه وإن قال إني كنت أقررت غالباً وإن يقتضى تميمه خوف أخذه وإن قال قرض لا قراض فلي النما وبينهما ربح وقيل ليحلفا ودعوى قراض والمليك بضاعة وإن يشتري ممن يرد مقاله وإن قال قرض لا بضاعة يحلفا ودعواهما بالعكس والمال هالك وإن يدع الإنفاق من ماله وقد وللعامل أن يغضب طلاباً بأجود وإن كان للشخصين دين فمَنْ قضى ومن شاء يطلب من غريم وقابض

الخسارة أو هلكا إلى قوله عد وناسياً أردد قوله رد مبعده فيؤخذ يملك لم يرد لمسعد فمن ربه اقبل مع يمين مؤكدا وللعامل الأعلى من اجر ومرصد بوجهين واعكس في العطا والمقلد له أو يبعه من ضراب ليردد وللعامل أجر المثل غير مزيد من المالك اقبل والمعامل ليردد شرطه في العقد يرجع به اشهد وفي الغيبة احتم ثم إن يرج يردد الغريم يشاركه الشريك بأوطد فان يتو مقبوض كالابرا يوطد

## فصل

### في شركة الوجوه

وذاك اشتراك لا بمال بربح ما وسيان إطلاق وتعيين مشتري وضيعتهم كالمملك والمملك بينهم على شرطهم كالربح في المتوطد

وكل وكيل للشريك وكافل      تصرفهم مثل العنان كما بدي  
وإن فسدت فالريح كالملك بينهم      وتبقى كفالات فلم تتفسد

## فصل

### في شركة الأبدان

وشركة أكساب بأبدانهم تجز  
بكل مباح كالتلصص منهم  
وصحتها في الغنم في نفل وفي  
ومن يتقبل منهم عملاً يصر  
ويلزم ذا قسم متى يبغ نائب  
وما كسباه اقسامه بينهما على  
وشرطتهم في حمل ما اقتبلوا به  
وإن آجروا الأعيان كل امريء أثب  
ومن يعط عبداً أو بهائم عاملاً  
كذا رفع أثواب لشخص يخطبها  
وإن يأخذن نعلا وراويه فتى  
ويعمل فيها والمحصل بينهم  
كذا رفع قوس والشباك وصائد  
وقيل لذي الآلات أجرة مثله

ولو باختلاف الصنعتين بأجود  
على أهل دار الحرب أو كالتصيد  
استلاب قتيل إذا يخصا بموجد  
عليهم وقسم بينهم كسب مفرد  
وقيل ان ترك كسباً بلا عذر اطم  
تشارطهم في مبتدا العقد تهتد  
بذمتهم صحح ولا تتردد  
على حمل ما يختصه في الموجود  
عليها بنصف الكسب أو نحوه طد  
وغزل لنساج بريع المزيد  
وبغلا ودارا والرحى من معدد  
يصح وقيل اردد وبالأجر زود  
بمعلوم جزء الصيد صحح كما ابتد  
لبطلانها والصيد للمتصيد

ومن يشترط مع جُزء كسب دراهماً  
ويشترط في كل المسائل عاملٌ  
على شركة فيما تحصّل لم يجز  
والأوكدُ منعُ اعطاء ماشية لمن  
وإن يرعها حولا كميلاً بثلتها  
وأربعة أنواع جمعك بينها  
وشركة دلالين غيرُ صحيحة  
وإدخالهم في شركة كسب نادر

لخيفة الاستغراق للكل يفسد  
فان أجروا أموالهم مع تعقد  
وكل بأجرة ملكه ليفرد  
يعول بثلت الدر والنسل أسند  
له الثلث بالنامي يصح بأوطد  
صحيح فشارك بالأمانة واجهد  
وإن جاز توكيل الوكيل فجود  
مفاوضة عن ردها لا تحيد

## باب المساقاة

وفي النخل والأشجار والكرم جائزُ  
إذا كان ذا ثمر ويؤكل عادةً  
ولو كان لم يغرس فيغرسه عامل  
ويشترط كونُ الغرس من رب أرضه  
وألغى أبو يعلى معاملة هنا  
وإن رضيا البقا بأجر فجائز  
وإن يشترط جزءاً من الغرس لم يُجز  
وإن يشترط جزءاً من الأرض لم يُجز  
ولغو مساقاة على ثمر بدا

مساقاتها مع عامل متعهد  
كذا مبتغ الأوراق والزهر فاعدد  
ويعمل حتى يظهر الثمر اطد  
في الأقوى كذرع في الخلاف المعدد  
وذو الأرض مع غرس كذا الشفعة اعدد  
وإن شاء رب الغرس قلّعاً ليسعد  
وقيل بلى كالزراع في أرضه اهدد  
بغير خلاف عند كل مسدد  
ولم يبد فيه من صلاح بأوكد

متى فاضلوا في الأجر وجهين أسند  
ومن ربها اشترط بذرها في المؤطد  
وذا اختاره الشيخ الموفقُ قلد  
بأرضهما في الكل قولين أسند  
وفي اثنين يعطى واحد بذره قد  
ومن عامر باقي الأمور فجود  
فقولان في هذا بغير تردد  
كاجراء نهر أو كَسَدٍ مهدد  
كسقي وإصلاح المسيل وموهد  
مُضر النبت والحصد باليد  
ودوس وتشميس وذريُّ معود  
وإن يستقي<sup>(٢)</sup> الما مطلقا لم يقيد  
لدولاب الحراث فجود  
ويلزم أهلَ المالِ كلُّ مؤيد  
على قدر الأجزاء كحصد بمبعد  
ودولاب سقي كالمدير بأوطد  
فلغو وفي إفساد عقد تردد  
كجد على الاثنين خص بمفرد

وإن يتساوى<sup>(١)</sup> ملك عمال غرسهم  
وصحح على أرض مزارعة الفتى  
وعن أحمد ما دل أن ليس لازما  
وعن عامل أو منهما أو سواهما  
ويخرج هذا الخلف في بذر ثالث  
وإن كان من عمرو عوامل حرثه  
وإن لم يكن من واحد غير مائه  
وذو الأصل ألزمه بما فيه حفظه  
وما منه ينمى الربيع ألزمَ عاملا  
وحرث وآلات له وعوامل وقطع  
وزبر وتلقيح وإصلاح بيذر  
وإن يحفظ الغلات حتى انقسامها  
وقيل وألزمه الجذاذ وقيل والمدير  
وقيل على العمال كلُّ مكرر  
وفي نصه أن الجذاذ عليهما  
وكنس كتلقيح وكريُّ لأنهر  
وإن يحتمل كل وظيفة خصمه  
وعن أحمد يروى دليل جوازه

(١) الصحيح : يتساو.

(٢) الصحيح : يستقي.

## فصل

### وحكم العامل حكم المضارب

وعامل كل كالمضارب في الذي يقلد فيه أو يرد ليعدد  
فان خان خذ من ماله أجر مشرف فان لم يخذ عاملاً عنه واطرد

## فصل

### في المساقاة وهي عقد جائز

وكلتاها في المنتقى جائز فقط  
وكل له فسخ فبعد ظهورها  
وفسخ عمول قبل يسقط حقه  
وقد قيل كل لازم العقد فاشترطن  
فان كان لم تكمل بها فسدت وإن  
وإن كان في المشروط عرف كمالها  
وإن تتردد في الكمال فأفسدت  
وللوارث التتميم إن مات عامل  
وبالقرض فاستعمل له أو مؤجل  
على عمل في الذمة ان قلت لازماً  
فليس بشرط ذكر وقت محدد  
يراد على الشرط اقسام الربع وامدد  
ومن مالك خذ أجره منه وارفد  
لها مدة فيها صلاح المرصد  
لعاملها أجر نعم في المجود  
فيعمل فلم تحمل فيحرم ويبعد  
في الأقوى وأجر العامل ابذل بأجود  
فإن ياب فاستأجر من الإرث وازيد  
إن امكن لفقد المال أو بع وزود  
وإما على عين فبالموت أفسد

وللمالكين الأخذ عند تعذر ويلزم عمالاً وثمة فعله وإن فسخوا قبل الظهور فأجرةً ويأخذ رب المال أجرته متى فإن يتعذر إذنه فبشهادٍ كذا الحكم إن يفسد بحجر السفية أو وإن قلت إن يزرع كذا أو سقى كذا وإن قلت ماتزرع من البر نصفه كذا قوله ساقيت هذا بنصفه ومن صح منه الفعل في ماله أجزر بعاملت أو لفظاً شقاق كليهما بمعلوم جزء من غلال بنسبة ومن يشترط ممن يعامل آصعاً وما غل هذا القطر أو أخذ بذره فثمرٌ لذي أصل وزرع لباذر وجمع زراع والمساقاة جائزٌ وما للمساقى والمزارع يا فتى وإن زارع الشخص الشريك بزائد وبالنقد أو عرض أجزأ أرضه وأفسده بالقفزان من جنس زرعها

فبعد الظهور اقسم على الشرط تقصد إلى قسمها أو من تراث ملحد بوجهٍ لعمال كذا في المعرد يياشر باذن الحاكم المتقلد ومن دون إذن يمكن ارجع بمبعد ذهاب نهى من عاقد منهما اشهد فنصفٌ وإلا ربع أبطل بأجود لنا ومن الأرز فربعٌ ففسدٍ على أن يساقي ذاك بالربع فازدد من المرء كلاً منهما لا تردد وشبهه في آجرت وجهين أورد وتعيينك المعمول فيه فقيد نهى وكذا لم يشترط فقد معدد ويقتسمان الفضل فالعقد أفسد وكل عليه أجرةٌ للمبعد بأرض وفي حظ الشريك فجود معاملةٌ للغير في المتعدد على حظه في الربيع جوز بأجود ومعلوم قفزان سوى زرعها طد وبالثلث أو بالربع منه بأوكد

## كتاب الاجارة

وعقد على نفع مباح إجارةً  
كذا بعث في الأردا ويلزم عقدها  
ويُشَرَطُ علْمُ العاقدين بنفعها  
كخدمته شهراً وسكناه جُمعةً  
وطولا وعرضَ الحائط اذكر وسمكهُ  
وموضعه إن تكتري<sup>(١)</sup> لبناً كذا  
وإن تَبْنِه فانهار دون تفرُّطٍ  
وبالوقت لا الفعل المعين فاضبطنْ  
وما ذكُرْ سَكْنِي الدار شرطٌ لكيفها  
ويشروط علْمُ الأرض والغرس والبناء  
وعلم بمركوب كبيع له الرُّكوبُ  
وعلم المتاع اشروط لا حاملاً له  
وإن عين الجمال من جنسه ولم  
وان يكثر نصفَ الطريق وعقبه  
ويشروط أيضاً علْمُ أجرة نفعه  
متى جعلت في ذمة ومتى يكن

بأجرت أو أكرت أو نحوذا اعقد  
من الجائزين الأمر في مالهم قد  
بُعرف له أو وصف نفع مقيد  
وحمل كذا رطلاً بتعيين مقصد  
وآلته واللبن بالقالب احدد  
وإن تكتري<sup>(٢)</sup> يوماً فعن شرطه اصدد  
لك الأجر والبعض ان بني فهوى اردد  
إجارةً تطين البنا لا تقيد  
سوى في محل غرفة ذا تعدد  
وزرع كذا إن يكتري<sup>(٣)</sup> للمعدد  
كسرج أو وطاء معود  
سوى مستضر كالزجاج المشرد  
يفت ببديل مبتغي المكتري اطهد  
يصح بعرف للركوب مقيد  
بما تعلم الأثمان في كل معقد  
معينةً مثل المبيع التعدد

(١، ٢، ٣) الأصح: تكتري.



مشاهدة صحت على المتجود  
 وعنه لإرضاع وعنه بل اردد  
 بمطلق عقد في الإجارة أسند  
 ومدة إرضاع وموضعه احدد  
 والارضاع لا حرضن ومبدأ مقصد  
 وإن عينت إن تستنب فيه تصدد  
 وإعتاقها إما تكن أمةً زد  
 وجوزه إن يوصف بغير تردد  
 يعوض وعن تفضيل مؤذ ليصدد  
 وبالعلم امنعه جميعاً كذا افتد  
 سوى ولد ينقضن ري المعود  
 وحمائمهم والفلك كالمعود  
 ويحرم من لم ينتصب للمعدد  
 بغير تعدٍ من صحيح ومفسد  
 فلان توى أو غاب عود بأجود  
 كدار لسكناها وتزويج نهد  
 لحل بنص منه قيل بل افسد  
 فسيد وأجر المثل إن فعل ارفد  
 بغير وثنيا جلده لم أبعد  
 فنصف وإلا الربع في ثوب أوعد

وان جهل المقدار فيها كصبرة  
 وبالأكل واللبس الإجارة جوزت  
 ووجهين في إلزام ظئر حضانة  
 ويشترط علم الأجر والطفل يافتى  
 وفي الأجر ذو المقصود بالعقد درها  
 ويلزمها استطعام مصلح درها  
 وندب عطاها حين تفظم غرة  
 وليس له الإنفاق إلا بشرطه  
 وإن يغن عنه أو توى قبل قبضه  
 وإيجار غير الأدمي لدره  
 وللسيد إيجار الرقيق مراضعاً  
 وأجرة خياط وقصار خرقه  
 وأشباههم مع فقد فهم إجارة  
 وليس عليهم من ضمان لتالف  
 ولك أجر حمل الكتب حتى متى إلى  
 وإيجار شيء للمنافع جائز  
 وجائز إيجار الحلي بجنسه  
 وإيجار سلاخ لجلد وذابح  
 ولو جوزوه مثل تجويز بيعه  
 وألغ ان خطت ذا اليوم في الأولى أو غد

وأجرة مثلٍ خذ كذا ربعَ ان يخط  
 كذا قوله إن تحملنَ ذا إلى منى  
 وإن تكثر طحانَ كُرِّ بثلثه  
 وفي ان رددت اليومَ عنسى فخمسة  
 وصححه القاضى بأولِ يومه  
 وإن تكثر في الشهر عنساً بدرهم  
 وصححه القاضى على شهرٍ فقط  
 وأمض ان يعين كل شهر بدرهم  
 ويلزم في الوقت المبدي بعقدهم  
 وكل له فسخٌ إذا تم شهره  
 وعشرين شهراً أكل شهر بدرهم  
 يصح في الأولى دون خلف وأول  
 ومن يكتري<sup>(١)</sup> للبيت حمال صبرة  
 كذا حولنَها كلُّ كُرِّ بدرهم  
 وان قال لي منها قفيزٌ بدرهم  
 كذا كل كُرِّ أدُّ منها بدرهم  
 وإن تزرعنَّ الأرض بُراً فخمسةً  
 وإن تكربها في زرع ماشا فصحن  
 وان قلت حمل ما تشا البغل لم يجز

(١) الأصح: يكتري.

بداري وإن تقصر فنصف بأجود  
 فألفٌ وربعٌ إن حملت لأزيد  
 وأشباهه صححه في المتأكد  
 وفي الغد عشر ألغ في المتأكد  
 وأبطل فيما بعده من معدد  
 فما زاد تعطي بالحساب فجود  
 وعقد لوقت القر وللجهل أفسد  
 في الأولى وترعى كل دلو به طد  
 وفيما يليه بالتلبس أطفد  
 وقيل إلى تكميل يوم بل امدد  
 أجزوه به ذا الشهر واحسب وزيد  
 الأخيرة والوجهين في المتزيد  
 مشاهدة صحح بغير تردد  
 كذا كل مفهم حمل أجمعها اعدد  
 فما زاد يعطى مثله اردد بأجود  
 وكراً به مع حمل باق كمتد  
 وفي ذرة عشر في الأجود فاردد  
 وما شاء من زرع وغرس لتفسد  
 ومن كُرِّر حملن ما تشا اطفد

## فصل

ويشترط قصد النفع شرعاً وجاهه  
ومقدارُ محمول ورؤية راجب  
فيحرم إيجارُ لنفع محرم  
كذا الثوب للتزيين في نعش ميت  
ويتبع نفع البئر إيجارُ داره  
ودار لنقع الخمر أو نحوه من الحرام  
وان يكتري<sup>(٢)</sup> الذمي داراً لمسلم  
وايجار فحل للضراب محرم  
وفي حمل ميتاتٍ وخمر لطاعم  
مقالات والتجويز في ذا منكر  
وجوز على المشهور حمل إراقة  
وبكره كالحجام أكل أجوره  
وألغى أبو يعلى إجارة حاجم

اختياراً وتُبقيا العين وقت التعقد  
وطفل له استأجرت ظئراً فقيد  
ويلغى كنوح أو غناء لذي دد  
وشمعك للتزيين أو للتوقد  
وجبر لنسخ مع نشا قصر ابرد  
ونسخ الفحش والمذهب الردي  
فيقصد بيع الخمر فيها ليصدد  
في الأقوى كحظر الدب والقرد للدد  
وآلات شراب ومغصوب معتدي  
ولا سيما في حملها لموحد  
ونبذ لميتات وكسح الأذى الردي  
لحر وأطعم للرقيق وأعبد  
وحرّم أخذ الأجر عنه فأبعد

(٢) الأصح: يكثر.

## فصل

لمدته مع نفعه المتعود وقاهره مع آبق ومعد المشاع فقط إلا شركته قد كايجاره للنسخ من أقطع اليد ومن مال من يقتص منه لممدد المصاحف في الأقوى فنزعه تهتد يصيد ولا تؤجر سوى المتصيد سوى ما اقتناه جائز بمبعد سوى الحر مع ونف وأم مولد ووزن به قيدت أولى بأجود وقرض لدى القاضي إذا لم يقيد وللحضن والإرضاع زوجاً بأجود سوى في اشتراك لم يشن نيل مقصد ودارُ تهيأ للصلاة كمسجد أو الوصف إن يضبط به في المجود وللمكتري التخيير في الرؤية اشهد وفي عمل في ذمة ليوطد

ومن شرطها إمكان تسليم مؤجر فلا يؤجر المغصوب إلا لغاصب وغير مجاز في الأصح إجارة وإيجار أرض سبخة لزراعة وإيجار انسان ليقتص جائز وسفر لنسخ أو ليقرئه سوى وجدر لوضع الخشب أو صائد لمن ويحرم إيجار الكلاب جميعها ويحرم إيجار المحرم بيعه وإيجار نقد للتحلي به أجز وفي دينك استعمل باطلاق عقده وللخدمة استأجر وليدك لا أباً وتمنع بلا إذن إجارة نفسها وجائز استئجار طيب كعنبر ويشترط علم العين إما برؤية وقيل أجز من غير وصف ورؤية وحظر كرا الإسلام كفراً لخدمة

وقولان في إيجارٍ لا لخدمة  
 وأجرةُ حمامٍ حلالٍ كريهةٌ  
 ويشترط ملكُ النفع فيه لمؤجر  
 وإن قبض العين ان تشأ أجر أو أعر  
 وحتى لمكربها ولو بزيادة في  
 وجوز بلا قبض في الأقوى لأبعد  
 وإن تشترط ألا يلي النفع غيره  
 ويملك أيضاً مستعيراً إجارة  
 ويملك أجر المثل لا الفسخ إن يعد  
 وإيجارَ وقف تحت حكم الفتى أجز  
 ولم تنفسخ في الانتقال بأجود  
 ولو قيل إن يؤجره نظر من  
 وإن أجر الطفل الولي وعبده  
 كذا مال محجور عليه لحظه

لمعلوم أعمال بوقت محدد  
 كأثمانه والعقد غير مفسد  
 أو الإذن في الإيجار شرعاً بأوكد  
 لمثلك في ضرر فأدنى بأوطد  
 الأولى وعنه ان زدت تعميراً ازدد  
 وفي المؤجر ان تمنعه في ذا تردد  
 لغا الشرط لم يلزم على المتأطد  
 بإذن مُعير في زمان مجدد  
 لتغيره مستأجراً عند معقد  
 مدى عمره في الظن إن لم يحدد  
 ومن أجرة للثان حصته امهد  
 المحبس لم يفسخ فقط لم أبعده  
 فلا فسح إن يبلغ ويعتق بأجود  
 إذا انفك حجر بعد إيجاره اشهد

## فصل

### في اجارة العين

وإيجارُ عين مدةً سَمَّ مؤجراً  
 وليس عليه من ضمان لتالفٍ  
 بها بالأجير الخاص لا تتردد  
 إذا لم يكن منه تعدي معتيدي

ويشترط علمُ الوقت فيه وأن يُطل  
وقيل ثلاثين احدونها وقيل بل  
وليس بشرط أن تلي وقت عقدها  
وللمكتري في الوقت فعل فرائض  
فان تله لم يشترط لها ذكر بدوها  
وان يطلقن حولاً فمن حين عقدهم  
ويملك بالعقد المنافع قبل أن  
وان يؤجرن في الشهر حولاً فواحد  
وعن أحمد بالعدل كلٌ وهكذا  
وان يكتري<sup>(٣)</sup> لليل أو لنهاره  
وان يكتري<sup>(٣)</sup> عينا لفعل معين  
وان يكتري<sup>(٤)</sup> شيئاً إلى مكة ولم  
وجائز استئجار ما للركوب للحراثة  
ويكره أجرٌ للملازم لامريء  
وجائز استئجار حافر بئره  
وشيل تراب الحفر في شرط أذرع  
وما انهار فيه بعد يلزم ربه  
ويأخذ إن يفسخ بقيمة فعله

وظن بقاء العين مدة معقد  
بحول وفي الوقف اختصر لا تزيد  
ولا عدم الاشغال وقت التفقد  
بسنتها مع جمعة ومعيد  
وان تتراخى<sup>(١)</sup> فاشترطه وجدد  
يكون ابتداء الحول في المتأطد  
توفى لتقدير الوجود كموجد  
يعد وبق بالأهله فاسرد  
جميع الذي علق بالأشهر اعدد  
فأولاه لا الآخر احدد بأجود  
فيشترط ضبط قاطع للتنكد  
يبين متى يخرج فذا العقد أفسد  
والمعكوس في المتعود  
غريم على المنصوص من قول أحمد  
بأرض كذا شهراً وعن شاغل ذد  
معينة ألزم أجيرك تسعد  
وان شاء يفسخ ان بين ذا تجمد  
من الكل من مثل أذرع فاهتد

(١) الأصح: تتراخ.

(٢، ٤، ٣) الأصح: يكتري.

وجائز ايجار لنسخ القران والحديث وكتب الفقه والشعر لا الردي  
بمدة أو تقدير أو لاقه مع السطور ووصف الخط والهامش احدد

## فصل

### في الاجارة في الذمة

ويشترط في استئجار فعل بذمة  
وتعيينه وقتاً لفعل معين  
فان تم قبل الوقت يبرأ أجيره  
ومشترك هذا الأجير ولم يكن  
وإن يستنب فيها الأجير فجائز  
وان يستنب فيها بأدنى يكن له  
وإن يهرب او يمرض أقام مقامه  
وان يأذن الإنفاق أو يستدين أو  
ويرجع في الأولى بلا إذن حاكم  
وان هو لم يشهد لإعواز شُهد  
وبعد انقضا وقت الإجارة فليبع  
وإن عاد جمال وناكر منفقاً  
وللمكتري عند التعذر فسُخها  
وسيان برء والفرار وهلكه

بيان صفات الفعل كالسلم احدد  
يرد على الأولى وعنه ليوطد  
فللمكتري الفسخ وفي عكسه قد  
سوى آدمي جائز الأمر أرشد  
اذا كنت لم تشرط مباشرة اليد  
المزيد وان هو لم يعن في الموجود  
بأجر عليه حاكم ذو تقلد  
يبيع بغيراً فاضلاً للمعرد  
بالانفاق ان يشهد لعذر ممهد  
ليرجع على الأقوى ان نوى العود فاشهد  
ويقضيه قاض والنما للمشرد  
فللمنفق القول ارض مالم يزيد  
ويفسخها فوت المحل المقيد  
بكل زمان العقد قبل التأطد

## فصل في اجارة الأعيان

ويشترط في الأعيان علمُ صفاتها وان كان في أثناءه افسخ بما بقي وان شئت أمسك واعزم الأجر كله وان غار ماء الزرع في الأرض أو هوى ومن يكثر شيئاً لمعلوم شغله وان يبقَ نفع لم يبح مع سلامة وان يكن الايجارُ وقت بعينه وان شرط الانفاق في مال مكثرٍ وأما اذا استأجرت عيناً بوصفها وان يتعذر نفعها بعد دفعها وأما إذا استأجرتها مدةً مضت وجوز على بُرء جعالة طبةٍ وإن مات أو عوفي على غير طبةٍ وكل الدواء من مال من طب لا على وإن تكثره مدة ليطب فاشترط فان تنقضي<sup>(١)</sup> لم يبرَ يحظُّ بأجره

فان تعطل في ابتداء العقد تفسد وان شئت فسحاً في المعيب فأردد وإمساكها بالارث ليس بمبعد الديار انفسخ فيما بقي في الموجود فيغضب ليصبر ان يشأ أو ليردد وهت ولنقص وارتجا قربه طد له الفسخ أو أجرٌ على غاصب قد أو الأجر وقت العطلة اردد وأفسد فكالسلم اقض في الصفات وقيد او اعتابت استبدل وان شئت فاردد بغير انتفاع للتعذر تفسد في الأقوى وقل للبرء لا أجر فاشهد ينل أجره لا القسط حسبُ بأجود الطيب سوى كحل شرطت بأجود كل يوم كم يداوي وقيد وفيما بقي افسخ ان توى أو بري اشهد

(١) الأصح: تنقض .



ويحرم إيجاراً على فعل قربة  
 كحج وتأذين وفعل إمامة  
 وخذ ما أتى من غير شرط كوقفه  
 وما قد يُخصُّ المسلمون بفعله  
 ولا تؤجرن للحمل إلا برؤية  
 وإن ينقص المحمول أكل وهلكة  
 بايجارها يختص كل موجد  
 وتعليم قرآن وفقه بأوكد  
 ورزق الفتى من بيت مال مرصد  
 كتعليم خط والحساب ليوطد  
 أو الوزن أو كيل كوصف بمبعد  
 فإن له تحميل مثل بأجود

## فصل

### في استيفاء المستأجر النفع

#### بنفسه وبمن دونه

وللمكتري استيفاء نفع بنفسه  
 وقيل بتصحیح اشتراط تعيّن  
 وليس له استيفاء فوق الذي اكرى  
 فان فعل الزمه بأجر زيادة الأذى  
 ومن يكثر للحج يركب إلى منى  
 ووجهان فيمن يكثره لمكة  
 وقد قيل أجر المثل خذ فهما معاً  
 كذا في اكرتراً عنس إلى بقعة متى  
 وقيمة تاو كلها في يد الذي  
 ومن دونه أو مثله في الأذى قد  
 لشخص على استيفاء نفع مقيد  
 ولا ما يخالف في الأذى بل ليصدد  
 مع ماسماه في نص أحمد  
 وقيل إلى طوف الزيارة قيد  
 أيملك حجاً أم إلى مكة قد  
 كفعل المخالف في الأذى في المؤطد  
 سلك مثلها أو في أذى فتردد  
 توى بتعد منه خذ لا تردد

ولو كان معه رُبها إن يكن توى  
ومن يكتري<sup>(١)</sup> للزرع أرضاً فمالها  
وإن يكتري<sup>(٢)</sup> للغرس يملك زرعتها  
ومستأجر أرضاً ليزرع حنطة  
وليس له زرعٌ لقطن وسمسم  
وصح ازرعن ماشئت لا مع أو اغرسن  
ومستأجر عنساً لسير مسافةً  
ومستأجر ظهراً ليركبه فلا  
بذلك في معكوس هذا ومكتر  
كذلك في معكوسه وكذلك في  
وإن يكتري<sup>(٣)</sup> المرء القميص فلا تجز  
ولكن نهاراً ثم يتزرن به  
ومستأجر داراً ليسكنها فما  
كخزن طعام أو مضر لسفلها  
ويحرز ما لا بد منه لقوته  
وأما إذا عينت كلاً فجائز

لدى ربه فالنصف حسب بمبعد  
بناء ولا غرس بغير تردد  
وليس له فيها بناء المشيد  
فلا بأس أن يزرع شعيراً بأجود  
وعن ذرة والدخن فامنعه واصدد  
ووجهان في واغرس بوأو فقيد  
له سير مثل القدر والوصف وازهد  
يجوز له تحميله وليوكد  
لقطن فلا يحمل حديداً ووطد  
العواري مع الاطلاق لا في التقيد  
له لبسه في ليله عند مرقد  
ووجهان فيه هل يباح لمرتدي  
أضر بها فليجتنبه ويبعد  
وربط مضر كالأتن والعمرد  
وحاجاته من آنيات وبرجد  
ولو لمضر أو بناء لمسجد

(١، ٢، ٣) الأصح: يكتري

## فصل

### فيما يلزم المكري

ويلزم من يكري جميع الذي به  
ورحل وتحميل كذاك وضبطه  
كذا حاجة الإنسان يضبطه لها  
وقائدها مع سائق ومن اكرى  
كذلك تعمير الديار وفعلهما  
ومؤجر درب عرفه المشي تارة  
ويلزم تفرغ الكنيف ونحوه  
فان لم تملأ أو جهل قدر مائها

تمام انتفاع كالخزام ومقود  
لكي مايصلي بالفلا فرضه قد  
وللظهر لا المفعول فوق العمر  
تسلمها ألزمه كل المعدد  
على مؤجر أيضاً وكل معود  
فالأثني وضعفى احمل وفي الجلد ردد  
لمن يكرىها خلوة من منكد  
ليلزم مكريها بشيل المعدد

## فصل

### في أن الاجارة عقد لازم من الطرفين

ويلزم عقد من أجير ومكتر  
وترك الاستيفاء في الوقت قادرا  
وإن يطر عيب العين أو بان فافسخ

فليس لشخص فسحها بتفرد  
عليك جميع الأجر غير مصدر  
انتشا كتعذر خلف مالم يقيد

وإن كان منع النفع من مؤجر فلا  
وقيل له أجرٌ بقسط انتفاعه  
وما موتٌ مكرٌ مبطلنَّها ومكترٌ  
ولا عذرٌ في كل كذا بقسامه  
ومن يكثر شيئاً لمعلوم شغله  
فإن شاء فليفسخ وإن شاء يصطبر  
وإن كان في استئجار وقت معين  
فإن ينجر للفسخ فارجع بأجرهما  
ولا أجر للمكري إن غصبها بنفسه  
وإن منع امرٌ غالب نفع مكتر  
ولم يستنب إن لم يشأ مكتر فتى  
وبيعك ما أجرت حتى لمكتر  
وفي قدر أجر وانتفاع مخالف  
وخذ أجر مثل الفعل من بعد قبضها  
وقول المليك اقبله في مدة الكرى  
وفي رد عين أو شراذٍ وموتها  
ولا تؤجرن للحمل إلا برؤية  
وإن تنقص الزاد المقدر أكله

تنوُّله أجرًا وذا عند أحمد  
وكلٌ ويعطى أجرٌ مثل بأجود  
له شاغل للعين أو خالف زد  
وفقدان ما استكرى له من معدد  
فيغضب أو يشتر ليختر ويراضي  
إلى أوبة المغصوب واله شرد  
له الفسخ أو أجر على غاصب اليد  
تقضى بلا غصب عليه تسدد  
ولو بعض ميقات الكرى في المؤطد  
فيفسخ يؤدي قدر نفع به قد  
مقام وقد عين أو متشرد  
أجز وكالارث افسخ كراه بأوكد  
إذا اختلفا من قبل قبض وأفسد  
ومن يرض قول الخصم فالعقد أظد  
وفي نفي عدوان بمن يكثر اقتد  
بلا نفع الوجهين خذ في الاقتد  
أو الوزن أو كيل وفي الوصف ردد  
أو الهلك فاستبدل به في الموجود

## فصل في ضبطها بالوقت أو بالفعل

وبالوقت أو بالفعل ضبطُ انتفاعه وجمعهما موه على المتأكد  
وجوز لذي كرى نفس مسلم بكره وعنه امنع لخدمته قد

## فصل في الأجير المشترك

ومستأجر قدرت بالفعل نفعه ويستأجر قدرت بالفعل نفعه  
كدقة قصار وزلة حامل كدقة قصار وزلة حامل  
وسيان ما أرداه في بيت مكتر وسيان ما أرداه في بيت مكتر  
ولا غرم فيما فات من غير فعله ولا غرم فيما فات من غير فعله  
وعنه عليه الغرمُ ياصح مطلقاً وعنه عليه الغرمُ ياصح مطلقاً  
ويضمن محبوساً ليأخذ أجره ويضمن محبوساً ليأخذ أجره  
فإن شاء معمولاً ويعطيه أجره فإن شاء معمولاً ويعطيه أجره  
وإن لم يضمن من تقدم ذكره وإن لم يضمن من تقدم ذكره  
سوى ما ببيت المكتر كان فعله سوى ما ببيت المكتر كان فعله

وعنه ومنقول إذا كان فعله  
 وملق إلى الخياط ثوباً وقال إن  
 فيقطعه ان لم يكفه فهو ضامن  
 إذا قال فصله بأن ليس ضامنا  
 وإن يقل الخياط أنت أمرتني  
 فقال قميصاً فاستمع قول صانع  
 ولا غرم من بعد اليمين بما ادعى  
 ولا غرم في فعل امريء حاذق رد  
 ولم تجن كفاه وضرب مؤدب  
 وكَبْحُ لجام من فتى راض ولا  
 ومن يكتري<sup>(١)</sup> في رعي عد معين  
 وما سلم القصارُ أو نحوه إلى  
 ومستأجر عينا أميناً بحفظها  
 له واقعاً في بيته فليرفد  
 كفاني قميصاً فاقطع الثوب واقدد  
 وإن قال هذا الثوب يكفيك فاعهد  
 إذا لم يكن يكفيه عهدٌ مسدد  
 بقطع قباءٍ صالحٍ للتجنّد  
 ويخرج أن للمالك القولُ فارشد  
 وأجرةٌ مثل لا مسمى له قد  
 بطب وحجم والختان مجود  
 وزوج ومستكر بضرب معود  
 ضمان على راع غداً غير معتد  
 تعين في الأقوى ولم ترع مولد  
 سوى ربه جهلاً يضمنُ لذي اليد  
 فليس عليه غرمٌ رد فقيد

## فصل

ويملك نفع العين مستأجرٌ لها  
 بأجمعها إن لم تؤجل والنسا  
 بتسليم عين قبضها تستحقه  
 وتملك منه أجرةً وقت معقد  
 على عمل في الذمة امنع بأجود  
 أو العمل الموصوف من غير مبعد

(١) الأصح: يكتري.

فان يمضِ مِقاتُ الكرى بعد بذلها  
وفي صُبرة مجهولة القدر أجره  
ومستأجر شخصاً ليوصل كتبه  
بأجرة إرسال وردٍ لأنه  
وملق إلى الخياط ثوباً فخاطه  
لأجر بأجرٍ المثل فاحكم وهكذا

وقبض الذي في ذمة تتأطد  
لتعريضه للفسخ وجهين أسند  
إلى صاحب إن لم يجده ليمدد  
لحاجته أضحي يروح ويغتدي  
وثوباً إلى القصار غير محدد  
لأجر منادٍ أو سفينة مزبد

## فصل

وإن ينو غرساً أو بناءً وقد مضى  
لمؤجرها بالأجرة الأخذ والبقا  
وقيمته ما بين قيمة أرضه  
وللمالكين القلع مع طمٍ أثره  
وإن يبقَ من تفريطه الزرعُ إن تشا  
وإن لم يفرط بالمسمى فأبقه ان  
وان شاء رب الزرع والغرس أخذه  
وفيما قبضَ في فاسد مدةً ولو  
وبالفضة ان يؤجر ويأخذ عدلها

زمان الكرى لم يشترط قلعه امهد  
بأجر وقلع ضامناً نقص مفسد  
وفيها البناء والغرس والخلوة اشهد  
وما شرطاً يلزم بغير تقيد  
بقيمته خذ أو بأجر مخلد  
يشاء ربه مع أجر مثل المزيّد  
بلا ضرر في الحال مكّنه واسعد  
بلا نفع أجر المثل في المتأكد  
دنائير عند الفسخ للفضة اردد

## باب السبق والنضال

وبالسفن والإقدام مع كل أجلد  
ورفعهما الأثقال مع حسن مقصد  
ونضل بمسنون وقيل بمبعد  
ووحدة نوع في القسي المعدد  
تخالف نوعي جنس ذا المتوحد  
ولم يتعين واحد بالتقيّد  
بجاري عادات وعلم المنقد  
وذاك حرام كالقمار المشدد  
يضاهيهم في آلة السبق أطد  
إمام يجوز الجعل للسابق اشهد  
يطالب مسبقاً بشيء فيعتد  
يجياً معاً فالسبق باقٍ لممدد  
كذا أحد الشخصين بالسبق أرفد  
فبينهما جعل الأخير المبعد  
يكن جعلهم من أجنبي مؤبد  
متى لم يكن من ينقص الجعل تفسد

وإن سباقا بالنضال لجائز  
وان اصطراع المسلمين لجائز  
وما سَبَقُ في خُف وحافر  
ويشترط تعيين كذاك ومركب  
وأنواع مركوب وقيل يجوز مع  
ولا تشترط تعيين قوس وراكب  
ويشترط تحديداً المسافة مطلقاً  
ويفسد مع إخراجهم سبقاً معاً  
وان أدخلوا ما بينهم غير مخرج  
ومن أحد الحزبين أو أجنبي أو  
فيحرزه بالسبق مالكه ولا  
وبالسبق يحويه سوي باذل وان  
ويحرز بالسبق المحلل جعلهم  
وان جاء شخص مع محللهم معاً  
ولا شيء ان جاؤوا معاً لهم متى  
وتسوية بين المصلي وسابق



وشرطهم إن يطعم الجعل سابق لهم فاسد يلغ السباق بمبعد  
وشرط مخل بالشروط التي مضت بصحته يلغيه دون تردد  
فان سبق المعطي ليمسك جعله وللغير أجر المثل في المتفسد

## فصل

وفي الأجود اجعل لاستباق جعالةً وكل له قبل الشروع كبعده ان  
ويفسخ في ذا الوجه من موت عاقد ولا يأخذن بالجعل رهناً وضامناً  
فمن موت فرد الراميين وواحد وما تلف الرأسين يا صاح مبطلاً  
ووارث كل قائم بمقامه ويحصل سبق الخيل بالرأس ثم مع  
ولا تُجنبن مع سابق فرساً ولا فان رضيا التزويد فيها فزيد  
تساووا وأبطالاً وإلا لأزيد وإلا فموت الحتم تعيينه قد  
وإن قلت بالإلزام فاعكس تسدد من الحاملين ابطل ولا تتردد  
ولا موت ركب الجواد بمفسد وإلا أقم من إرثه عنه وارفد  
تخالف أعناق بكتف كجلعد تجلب عليه بالصياح الملدد

## فصل في المناضلة

وهذا بيان للنضال وإنه هو القوة احرص في اقتباسك واجهد  
ومعرفة الرمي اشترط في جميعهم وفي كل من لا يحسن الرمي أفسد

ولا فسخ في الأقوى ومن شاء يردُّ  
 بلا ندره كالإستوا فيهما اشهد  
 إذا لم يحدد غاية بتقيد  
 ووحدته في نوع وما عين احد  
 الرميّات من الحزبين في المتجود  
 ليرم كحزب واحد أو معد  
 كخمس إصابات من العشر فاشهد  
 مفاضلةً منها لحاوي المزيد  
 يكن فيه نفع دون مالم يقيد  
 وشرط الحواصل مطلقاً للتأكد  
 تقيد نيل السبق بالمتقيد  
 وبينهما اقرع عند بخل بمتدي  
 بوجه بدا فالغير بالثاني يتدي  
 فلغو وإن يبدأ بلا شرط امهد  
 بوجه وبالثاني الأخيرة بتدي  
 أطارته ریح عدّ إن لم تقيد  
 تشك بتقدير البقالم يعدد  
 كريح وكسر القوس ياصح تعدد  
 فجوز إذا أرجا النضال إلى الغد  
 لإيذاء ثانٍ من أمين وشهد  
 بجعل وغير الجعل في نص أحمد

وأسقط من الباقيين من بازائه  
 وتعداد رشق والإصابة فاشترط  
 وإن شرطاً للأبعد الجعل لم يُجز  
 ومن غير ذكر القوس صحح بمبعد  
 ولا تشتراط أن يستوي عدد  
 ولكن تساوي الرمي ثم محلل  
 ويحصل سبق في البدار بحوزه  
 إذا ما استوا في رميهم وبشرطهم  
 وإتمام رشق هاهنا لازم متى  
 ويستوعب اطلاق الاصابات كلها  
 وفي أي وصف للاصابة قيدوا  
 وفي الغرض شرط علم وصف وقدره  
 وقد قيل قدم مخرجاً سبقاً فمن  
 وإن شرطوا أن يتبدي البعض دائماً  
 ويشرع نصب اثنين تبدأ فرقة  
 وإن سهم شخص حل موضعه وقد  
 بنوع أصابه اذا في وجوده  
 ولا تحسبن سهماً طرا فيه عارض  
 وان يطر وقت الرمي غيث وظلمة  
 وقد كرهوا أفراد شخص بمدحه  
 ومحظور الشطرنج والنرد ميسر

## كتاب العارية

السنوع وعون في الحرام المفسد  
إباحته من أجل ذا لم يعدد  
ويوهمه إنفاق خادم خرد  
بما نفعه حل كفحل بمرغد  
كما مر في نفع الإجارة فاقصد  
كحمل متى يذهب به اضمن بمبعد  
كالإيداع لا كالغصب في المتجود  
توت قومت معه وإلا فجرد  
على مدة معلومة بتقيد  
وفي ثالث إن وقتت فأعر قد  
وقيل ان جهل فالنفع قرر بمبتدي  
ويفككه إن يطلب فان باع يورد  
به باع أو من قيمة إن تزيد  
في الأولى له كالجنس والمؤجر اشهد  
على الظاهر المعروف مُسلم أعبد  
ووالدة في خدمة لا مولد  
تخف خلوة والحظر لما أبعد

وعارية الأعيان مشروعة سوى  
فقيل هبات النفع فيها وقيل بل  
ولم أر تصريحاً بمن ذا يمونها  
ومن جائز في ماله أمره أجز  
وللمستعير الانتفاع بعرفه  
وما إذن الاستعمال ضمن فوته  
ولا غرم في أولاد كل معارة  
وما كان مضموناً من اجزائها متى  
وليس له الإيجار إلا باذنه  
ومن غير إذن لا تُعر في المجود  
ومن شئت ضمن والقرار على الأجر  
ومن يستعر شيئاً ليرهنه يجز  
لمالكه الأوفى من الثمن الذي  
ومن يستعر للغزو ذا السهم سهمه  
ويحرم بتاً أن يعير لكافر  
ويكره للمرء استعارة والد  
وأن يستعير المشتته اجنبي ان

وترجع إن شئت إذا لم يكن أذى  
كاذنك في دفن ولم يبل ميت  
وفي وضع أخشاب على حائط فان  
وعن أحمد قبل انتفاع رجوعه  
وإما تعر للزرع فاصبر لحصده  
وإن للبنا والغرس وقتاً مدةً  
وليس له أجرٌ لما مر كله  
وان يطلقن للغرس أو للبناء أو  
وإلا فخذة إن أردت بقيمة  
وقيمة أرض إن بذلت لربها  
ويثبت مجاناً بأرضك غرسه  
وكل اذا باعا له قدر ملكه  
وألزم هنا لا عند شرطك قلعه  
كذا حُكم غرس المشتري وبنائه  
وذا الأرض ملك من تصرفه سوى  
وتملك ذي الأشجار فيها دخولها  
وأيهما يبغى<sup>(١)</sup> من الثاني بيع ما  
وشغلها غصبٌ بعيد انقضا المدى  
فيلبث في أرض لغيرك أبقيه

(١) الأصح: يبغ.

على مستعير فعله غير معتد  
وإذنك في فلك بلجة مزبد  
تزل لم تعد إلا بإذن مجدد  
حرام ومن قبل انقضاء المحدد  
وإن كان ما يحصد قصيلاً ليحصد  
فلا يرجعن من قبل تمضي بأوطد  
لمستقبل من حين عود بأجود  
إلى مدة إن تشرط القلع فاعضد  
أو اقطعه واضمن نقصه إن ياب ذو اليد  
لتملكها لم يجبر المرء ياعدي  
متى تاب ذين ان شا بقاء الممدد  
فان أبيا يترك وفي الغر ردد  
مُعَاراً بلا شرط بطم المخدد  
مع الفسخ من عيب وإفلاس اعدد  
مضر بأشجار المُعار فتهدي  
لإصلاح أثمار وجد ومحصد  
له بيعه فاجبر بوجه مبعد  
وبذك إن يحمله سيل فيركد  
إلى حصده مع أجر مثل بأجود

وقيل ان يشا زيد ينلُّه بقيمة  
ويجعل في الأقوى كغرس الشفيح لا  
وعارية الإنسان مضمونة ولو  
ولو شرط الإنسان نفي ضمانها  
وليس مقيداً للضمان اشتراطه  
ومن يستعر أو يغصب العين يلتزم  
وليس بمبرِّ ردها لغلامه  
وحلِفُ المليك اقبله عند ادعاء ما  
وقيل اقبلن من جاحد الغصب قابضاً  
ومن قابض دعوى الإعارة فاقبلن  
على إثر قبض واقبلن منه حالفاً  
له أجرٌ مثل لا المسمى لما مضى  
ومن يستعر شيئاً فبان غصيبة

وإن كان ذا غرس على قلعه اطهد  
كغرس غصيب ظالم العرق معتدي  
بغير تعد يوم تلف فاشهد  
بقيمتها في الأظهر المتأكد  
بما كان من باب الأمانات فارشد  
مؤونة ردِّ دون مستأجر اليد  
ولا اصطبله بل ردها لمعود  
يفوت تضميناً وأجرأً بأجود  
ومن ربها في الأجر لا غصبها قد  
ومن ربها دعوى الإجارة فاردد  
على زمن قد فات دون المجدد  
في الأقوى وأدنى الأجرتين بمبعد  
فغرمُ فممن قد أعاد ليردد

## كتاب الغصب

وَحَفِ يَوْمَ عَصْرِ الظَّالِمِينَ عَلَى الْيَدِ  
وَلَكِنَّهُ يَمْلِي لِمَنْ شَاءَ إِلَى الْغَدِ  
سَيَأْخُذُهُ أَخْذًا وَبِيْلًا وَعَنْ يَدِ  
بِظْلَمٍ وَبِالْإِتْلَافِ يَضْمَنُ وَالْيَدِ  
وَمَا لَيْسَ مَنْقُولًا عَلَى الْمُتَأَكِّدِ  
ظُلُومًا بِلَا اسْتِيْلَائِهِ وَالتَّفْرُدِ  
وَخَمْرًا مِنَ الذَّمِي فَأَمْرُهُ يَرُدُّ  
ضَمَانًا بِاتْلَافِيهِمَا لَا تَقْيِيدِ  
عَلَى مُتْلَفِ تَضْمِينِهَا وَمَبَدَدِ  
وَكَسْرِكَ صِلْبَانًا وَآلَةَ ذِي دَدِ  
وَآلَةَ تَنْجِيمِ وَكُلَّ ذِي زَدِ  
كَذَلِكَ أَوَانٍ مِنْ لُجَيْنٍ وَعَسْجَدِ  
وَفِيهَا انْتِفَاعٌ فِي سِوَاهَا بِأَوْكَدِ  
وَإِنْ أَظْهَرُوهَا فَادْفَقْنَهَا وَلَا تَدِ  
يَطْهَرُ دَبْغٌ لَا كَبْعَدِ بِأَجُودِ  
إِلَى رَبِّهَا مِنْ كَافِرٍ وَمَوْحَدِ  
العصير ونقص الخل عنه ويردد

خَفِ اللهُ فِي ظُلْمٍ بِالْوَرَى وَاحْذَرْنَهُ  
وَلَا تَحْسَبَنَّ اللهُ عَن ذَاكَ غَافِلًا  
فَلَا تَغْتَرَّرَ بِالْحَلْمِ عَن ظُلْمِ ظَالِمٍ  
وَلِلْغَصْبِ الْاسْتِيْلَا عَلَى حَقِّ غَيْرِهِ  
وَسِيَانٍ مَنْقُولٌ وَلَوْ أُمَّ وَلَدِهِ  
وَلَيْسَ بِغَصْبٍ وَطَوْهُ مَلِكٌ غَيْرِهِ  
وَمَنْ يَغْتَصِبُ كَلْبًا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ  
وَلَا أَجْرَةٌ لِلْكَلْبِ فِي حَبْسِهِ وَلَا  
وَعَنْ أَحْمَدَ مَا دَلَّ فِي خَمْرِ ذِمَّةِ  
وَمَعَ أَمْنٍ أَوْجِبَ دَفَقَ خَمْرَةِ مُسْلِمٍ  
وَتَمْزِيْقَ كِتَابِ السَّحْرِ وَالْفَحْشِ كُلِّهِ  
وَلَا غَرَمٌ فِي إِتْلَافِ هَذَا جَمِيعِهِ  
وَإِنِّي لِلْخَمْرِ إِنْ جَازَ دَفَقَهَا  
وَيَضْمَنُهَا الذَّمِيُّ بِوَجْهِ مِثْلِهِ  
وَرَدِّ فِي الْإِرْدَا قَبْلَ دَبْغِ جَلُودِهَا  
وَيَلْزِمُهُ إِصَالُ خَمْرٍ تَخَلَّتْ  
وَإِنْ يَتَخَمَّرُ عِنْدَهُ فَهُوَ ضَامِنٌ

ولا يضمن الحر الكبير بغصبه  
ولا بن عقيل لا كسقم بأجود  
ويضمن نفع الحر مستخدم له  
وإن يلدغ أو يُصعق صغيراً فذايدي  
وفي ليس من أهدرت وجهين أسند  
على كرهه لا حابس في المجود

## فصل

ويلزم ردّ العين غاصبها ولو  
ولوناله في الرد أضعاف قدرها  
سوى رفع فُلك فوق بحر بأجود  
وإن خلط المغصوب بعد تقرر  
بما فيه تمييز فآلزمه ردّه  
وإن يكن المغصوب أجود منه خذ  
وإن يكن المغصوب أردأ منه إن  
على أخذه منه انحتاماً وخلطه  
وقال أبو يعلى له المثلُ مطلقاً  
وقيل اقض في هذي الثلاث بشركة  
وفي ماله إن يصعبنَّ خروجُه  
وما كان هذا دونَ تفریطِ ربه  
ومحتمل تعيين ما قل ضره  
وفي قُمم إن تدخل الشاةُ رأسها  
بنى فوقها قصراً إذا لم يشرد  
من الغرم ألزمه ولا تتردد  
ومع حرمة الحي أو أذى الغير خلد  
على خطأ في خلطه أو تعمد  
وإلا فمنه المثلُ من جنسه اردد  
له المثل بل إن شاء فليأخذ الردي  
سمح غاصب بالأخذ منه ليطهد  
بشيرجه زيتاً فخذ مثله قد  
ولو مع جنس لا يميز فاشهد  
على قيمة الحالين لا تتردد  
بلا هدمه فاهدمه والغصبَ أفرد  
على من ينجّي ماله نقص مفسد  
وما حل فاذبح واكسرُن مال معتدي  
بغير تعد المالكين لتقصّد

سلم ماله ضمَّنهُ نقصَ المفسد  
وقد قيل عيَّن ظرف هذا وشرذ  
بلقع كذا في رقع فلك بمبعد  
وقيل سوى ما ذبحه لم يعود  
فجرت بغصب جرحه اقلعه واردد  
وخذه ان يمت بل قيل من غير من هدي  
وأشباهه غصباً وفي ذبح مزد  
على غير إنسان ليذبح ويعتد

إلى فعل أدنى الحاليتين إذا فمن  
كذا غير مأكول ويحرم تركه  
وخذ قيمة عن جابر الجرح إن يخف  
وإن كان مأكولاً له اذبح بأجود  
وإن مات مجروح سوى الأدمي قد  
وملك سوى جانٍ ومالم يبع فدع  
كذا الخلف والتفصيل بلغ مثنياً  
ومحتمل إن زاد قيمةً جوهر

## فصل

أو اقرب مثوى لا المعارضة اشهد  
لقلع ولم يبلغ لقرب التحصد  
إلى الحصد أو خذه بقيمته قد  
لمالكه يبقى بأجر بمبعد  
فليس سوى أجر لذي الأرض فأشهد  
وأثمار أشجار بغصب لمعتد  
وأجر وأرش النقص ثم التمهيد  
فشا الترك أو قلعاً لمعنى يؤيد

ويلزم إنشاد المبعد تركه  
وليس لرب الأرض إلزام زارع  
وقيل ان تشا اتركه بأجر ونقصها  
وعنه بما أدى عليه وقيل بل  
وإن حصل المزروع قبل تملك  
وكالغرس في الأقوى المكر رجزه  
وإن بين أو يغرس فخذه بقلعه  
وإن كان غرس والبنا ملك ربها



## فصل

وإن زاد ألزمه الزيادة إن يبح  
كغاصب أنثى ولدت أو تكسبت  
وإن حدثت ثم انقضت بعد غصبه  
ووجهان إن يحدث من الجنس جائز  
ولا غرم في جبر الشفا من سقامه  
وما صاد بالمغضوب فهو لربه  
فذات انفصال كاتصال لردد  
أو ازداد في جسم وفي صنعة اليد  
ولا شيء في قول هنا ان رد أظد  
ومن غير جنس ضمن النقص ترشد  
وليس عليه نقص سعر بأوكد  
كذا سهمه إن يغنموا مال جحد

## فصل

وإن يجن في المغضوب ما غير اسمه  
ووصفاً كنسج الثوب أو نسج غزله  
فللمالك ابذله وقيمة نقصه  
وعنه لغصاب ويضمنه وعن  
ويملك طم البئر في الأرض حافر  
متى يبر منها في القوي وقيل لا  
ومن يغتصب جاً فيزرعه أو نوى  
بكل لرب الأرض في المتوطد  
كصوغ حلي من لجين وعسجد  
وذبح شياه واشتواها بموقد  
وإن زاد لم يشرك غصوب بأوطد  
إمامك خير فيهما ربه قد  
ومع كره رب الأرض مع حسن مقصد  
وقيل وإن لم يبر عن طمها اصدد  
فينبت أو بيضاً فأفرخ فاشهد  
وقيل لعاد مع ضمان المفسد

ومن يغتصب ثوباً فيصبغه سُورِكا  
وكل له مازاد في قدر مُلكِه  
ويضمن نقص الثوب واحكم بعكسه  
ولا تجبرن شخصاً على بيع خُفِّه  
ويحتمل أن لا يمكَّن قالعُ  
ولا تلزمن ذا الثوب والدار منه  
كذا غاصب صبغاً فيصبغ ثوبه  
وقيل عليه في الجميع ضمانه  
ومن يصبغ المغصوب من صبغ غصبه  
والاثنين ان كانا يكل مثل صبغه

كملكيهما والنقص من غاصب قد  
وذو الصبغ كن شاقلعه اقبل بأوطد  
لذي الثوب مع تضمين نقص تردد  
سوى غاصب إن ياب قلعا بمبعد  
به يضمحلُّ المالُ للسفه اصدد  
بالقبول ان منح صبغا ونفسا بأجود  
وزيتا به لَت السوق ليعدد  
بمثل وإلا قيمةً عند مفقد  
يُردُّ وأرشُ النقص أو بالتزيد  
بثوب فتى والنقص منه لينقد

## فصل

وان نقص المغصوبُ يضمن نقصه  
وعن أحمد في العين من فرس ومن  
وفي بعض قن من عبيق مقدر  
وقيل اكثر الأمرين في العبد واجب  
وإن كان غير الغاصب القاطع ان تشا  
ورد عليه الأرش من مال قاطع  
وعنه على الجاني قرارٌ مضمَّن

بقيمته عبداً وغير معبد  
بغال وحُمُر ربع قيمتها ارفد  
كنسبته من قيمة القن أورد  
كذا أوجِبَن إن يجن في العبد معتدي  
فخذ أكثر الأمرين من غاصب قد  
أو اقبضه وألزم غاصبا بالمزيد  
بما كان من تقدير أو أرش اقصد

ومن يغتصب عبداً فيخصيه ردهُ  
 وإن زال ما يؤذيه من سمنٍ فلا  
 وخذ مثلاً اودع مايزيد فساده  
 وقال أبو يعلى بتعيين مثله  
 وقيمتَه حتماً على المتأكد  
 ضمان عليه في زوال المنكد  
 وخذ وأرش النقص عند التأطد  
 لا ضراره بالصبر مع جهل مفسد

## فصل

وإن يجن مغصوب ولو في ملكه  
 وموجب مال والقصاص على السرا  
 ولا تلزمه فوق نقص بما جنى  
 وأما الذي يجنى على غاصب فلا  
 ومن يغتصب مملوكة فيصيبها  
 ومع مهر بكر في القوي أرش فضها  
 وعنه ولا للثيب المهر مطلقا  
 فان مات بعد الوضع يضمن بقيمة  
 وأهدره القاضي لشك حياته  
 وسيان سقط من غصوب وغيره  
 وإن كان يخفى مثل ذا عنه لم يحد  
 كذا في سقيط الضرب أوجب وغرة  
 وقيمتها ان تتوى<sup>(١)</sup> فأكثر ماترى

فخذ أرش مايجنيه من مال معتد  
 إذا اقتص منه ارجع عليه أو اقتد  
 ولو قدّرت في الحر في المتوطد  
 ضمان له في نفسه والمعدد  
 تحدد ويؤخذ منه مهر وتُردد  
 وقيل ان تُطع لا مهر فيها لسيد  
 ويملك أولاداً ونقصاناً ولّد  
 وقيل بعشر من فدا الأم لا تفند  
 وقال ابنه خذ قيمة لا تنفد  
 وعن أحمد فالقيمتين لسيد  
 وألحق به المولود حراً ويفتدي  
 تراثاً وعنهما الوالد الضارب اصدد  
 وأسقط سوى مهر وقدر المولد

(١) الأصح: تتوى.

## فصل

ومن قبض المغصوب يجهل غصبه بتضمين تاوي العين والنفع وليعد فمتهب مع مودع يرجعا على الغصوب ومستأجر بالعين لا النفع فليعد وإن حاز في وقت الإجارة والشرا المسمى وإن أحبل المبتاع أنثى فولده بقيمة يوم الوضع الأول وعنه بل وعنه ليختر منهما ما يشاؤه ويأخذ نقص الوضع والمهر مع فدا وليس له الرجعى بأرش بكاره وعن أحمد ما حاز نفعاً مقابلاً وإن يشارب المال ضمن غاصباً سوى بالذي ما قابض راجع به بأن ماله شيء على غاصب لما فان يتهب أو يبتع أو يستعره من وإن يك رهنا عنده أو أمانة وكل سوى المذكور في مال غاصب

كغاصبه من شاء ذو الملك يقصد بما ليس مضمونا بقبضكه قد بغرم العين والنفع فاشهد وبالنفع إن تبتعه إن تستعر عد غصوباً مره حتماً ليردد مع الجهل أحراراً له انسب ويفتدي بمثلهم في قيمة عنه بل زد وعنه بمثل قاربن لا تحدد بنيه وأجر النفع من مال معتد ولا قيمة الأنثى وإن تبق تردد لما حيز منه لا رجوع به اشهد وليس له الرجعى على قابض طد عليه وإن يقبضه مالك امهد استقر عليه لو يعد كأبعد غصوب بريء مع جهله كالتعمد فيتو ولم يعلم بعد المعدد وقابضها مع علم غصب كمعتد

عليه يقر الغرم لم يرتجع به  
ومن بين أو يغرس بأرض شرا فان  
وعن أحمد إن يضمن النقص ثم خذ  
ومن قال كل هذا الطعام فضا من  
ولم يبر إن يطعمه في النص رؤه  
كذلك إن يقبضه قبض أمانة  
وإن يغتصب أو يستعير يبر غاصب  
وإن تشتري (١) عبدا فتعته فاردد  
ولا تقبل التصديق في حق منكر  
وقيل بلى في الثان والعتق آيل

على غاصب لكنما العكس أظن  
تكن غصبت إن شاء ذو الملك يعضد  
من البائع النقصان للغارم اليد  
وإن لم يقل فالأكل أقصد بأجود  
وإن لم يقل هذا طعام بأوطد  
وقد قيل يبر مثل مع علمه امهد  
لتضمننا في الموضعين لذي اليد  
ادعا رقه والغصب من غير شهد  
ولا مع وفاق العبد فيها لعقد  
على مشتر إن ثم عتق المعبد

## فصل

وفي تالف المغصوب ذي المثل مثله  
وعنه لذي غصب وعنه لذي التوى  
وخرج أعلى القدر من حين غصبه  
وقيمة باقي إن تعدد رده

وقيمة مثل يوم إعوازه اردد  
وقيل لدى قبض المثل ليعدد  
إلى حين إعواز المثل المقيد  
إن اخترتها خذ يوم قبضها قد

(١) الأصح: تشتري.

ونيل غصيب عزَّ لا المثل موجبٌ  
وفيما سوى المثلي من بعد أرضه  
وقد قيل يوم الغصب أوجب وقيل بل  
ومافيه فضلٌ بين وزن وقيمة  
وقال أبو يعلى يجوز بجنسه  
وما كان محظوراً الصناعة مهدرٌ  
وأعطى ذوي الأموال عرضاً بقدره  
كذا إن تشاخذ منه إن يجن غيره  
وإن تشاخذ ممن جنا أرشَ فعله  
وخذ قيمة من غاصب غير قادر  
وإن يغتصب شيئاً فاحتيج واحداً  
فإن عليه ردَّ باقي لقيمة الفقيد  
ومن يغتصب ثوباً فيبليه نقضه  
ولو بسوى استعماله كان نقضه  
وأجرة مالٍ تستطع رده إلى

لردك إن عوّضت قيمته اردُّ  
له قيمة يوم الهلاك بأوطد  
من الغصب حتى الهلك جد بالمزيد  
مصوغاً بغير الجنس قوم بأوطد  
وقابل بما يزداد في صنعة اليد  
وما صيغ من نقدين قوم بمفرد  
فكن ذا احتراز من ربا عند معقد  
وردُّ عليه الأرش من مال معتد  
ومن غاصب خذ باقي النقص ترشد  
على رد مغصوب فإن رد فاردُّ  
فنقص قدر السالم المتخلد  
وأرش النقص في المتجود  
خذ الأرش واطلب أجرة اللبس تسعد  
فخذها إلى أن رد أو هلكه قد  
وفا الغرم بل حتى الهلاك بمبعد

## فصل

وحكمي فعل الغاصب احكم بلغوه  
وعنه ليمض الثالث ان يرض مالك  
كفعل عبادات وعقد بأوكد  
ومن قال بالتفصيل لما أبعده

وإن يشتري<sup>(١)</sup> بالمال فالربح كله  
كذلك إن يبتع بنية نقده  
وفي قدر مغصوب ووصف وقيمة  
وفي رده والعيب خذ قول ربه  
فان قال مولى العبد قد كان كاتباً  
وغاصبُه إن قال قد كان سارقاً  
وإن يختلف في كسوة العبد مالك  
وإن تجهل المغصوب منه تصدقن  
ورد إلى الحكام ييراً مطلقاً  
ومبهم حل النقد مع حظر ثلثه  
وإن غير المحذور ثلثاً فكله اجتنبه

لمالكة والإثم حظ المعربد  
فينقده بعد العقد في المتأكد  
وهلك مقال الغاصب اقبله واعضد  
إذا اختلفا في ذاك مع فقد شهد  
فقال بل امياً إلى قوله اعدد  
فكذبه المولى لمولاه قلد  
وغاصبُه للغاصب القول مهد  
به عنه مضموناً كلقطة منشد  
وإن يتصدق أسقطن إثمه قد  
بردك قدر الحظر حل المنكد  
وقيل الحكم فيه كما ابتيدي

## فصل

### فيما يضمن به المال من غير غضب

ومحترمُ الأموال إن تتلفِ اضمنن  
ويضمن أيضاً فاتح حبس طائر  
وإن يثنيا من بعد هذا فنقرا  
ومن يرد مملوكاً من الطير في هوا

لغيرك إن تجهل وإن تتعمد  
ومن فك قيد المال إن يتشرد  
فغرمهما اخصصه بهذا المشرد  
جدار له أو فوقه يضمن الردي

(١) الأصح: يشتري.

كفاتح وعاء<sup>(١)</sup> السيال أو جامد به  
ومن ربط العجماء في ضيق من الدروب  
وقولان بالاطلاق إن يك واسعاً  
وعنه ان جنى في داخل دون إذنه  
كذا الحكم في هر يصيد الطيور لا  
وإن يوقد الإنسان ناراً بملكه  
فليس عليه غرمٌ تاوٍ لجاره  
ويُمنع من إنشا مضر بجاره  
ويضمن منشي ما يضر بملكه  
وإن ينشيه في واسع لانتفاعنا  
ولا غرمٌ في مُلغى ممر بموحد  
ومن يحتفرها في مواتٍ لنفعه  
ولا غرم في شيء توى في المجود  
ولا عاثر في جالس وسط مسجد  
ويضمن في ذا واضعٌ حجراً به  
وما أتلّف الميزاب في ملك غيره  
وإن نحن جوزنا باذن الإمام ما  
وذو حائط قد مال في ملك غيره  
ولو كان من يدعوه من أهل ذمة

(١) الأصح : وعاء .

فسال بما ليس اهل غرم بأجود  
ليضمن ما جنت لا تقيد  
كذا في اقتنا كلب عقور بأجود  
إلى دان لا غرم إذا هو معتدي  
إذا بال في شيء وولغ الذي ابتدي  
ويجري عليه ماؤه غير معتد  
به مع سوى تفريطه والتزيد  
ويضمن ما أردى بحفر مجدد  
ومختصه في واسع لا تقيد  
فلا غرمٌ حتى دون إذن بأوكد  
وأشباهه من نافع غير مفسد  
ونفع الورى التضمين عن مثله زد  
بوضعك قنديلاً وبسطاً بمسجد  
ولا في طريق واسع في المجود  
ومن قشرٍ بطيخ وماء مبدد  
وروشنه يضمن بلا إذن ذي اليد  
خلا عن أذى وجهين في العرف أسند  
فيدعى لاصلاح باشهاد شُهد  
ومن كل ذي حق يخاف من الردي



فضمنه إن يأتي فإن جاء ممكناً  
ولا يُسقطُ التضمن تأجيل حاكم  
وان يبين ميّالاً إلى ملك غيره  
والاتلاف في هذي الأمور من الخطأ  
ومن يُدخل الإنسان حتى يضيفه  
ولم يرَ إما للعمى أو لسترها  
ومن يغتصب أرضاً فحظر دخولها  
وان لم تحوِّط جاز فيها دخولهُ

وقيل وإن لم يدعُ واعكس بأوكد  
ولا مفرد من شركة متعدد  
فمتلفه ضمّنه دون تردد  
فما ليس معقولا ففي مال معتدي  
فيسقطُ بيئر عنده لم يحدد  
فضمنه مالم ينذر المرء ترشد  
على غير رب الأرض إن حوِّطت قد  
وأخذ الكلا منها على نص أحمد

## فصل في جناية البهائم

وما جنت العجما نهاراً فمهدرٌ  
كارسالها عمداً بقرب الذي جرت  
وضمن بليل غير متقن حفظها  
وان نفرت خذ ما جنت من منفر  
ومن راكب أو قائد أو مسوقها  
وطاء برجل رفسُ نفح بدائه  
وعنه ليضمن سائق فعل رجلها

سوى مع تفريط وفي يد مرشد  
بافساده عاداتها لا التبعد  
وان غلبت من غير حبس فلا يدي  
وعنه بليل ضمنن لا تقيد  
يرن مطلقاً عدوان فيها مع اليد  
ويضمن نفحاً هاجه كبح مقود  
وعنه عن الرجل اعفُ عن غير معتد

وان تكُ مع راعٍ ومن يستعيرها  
وما غير أشجارٍ وزرعٍ بلازم الضمان  
ولا شيءٍ فيما جوز الصولُ قتله  
ومستأمن أَلزمه مأربها يد  
ولو ليلاً سوى مع مفسد  
مكلفٌ أو عجماء وبله وفوهد

## فصل

ولا غرمٌ في المقتول دَفْعاً لشره  
وان يصطدم فُلْكانٍ إن غرقا معاً  
إذا فرطاً بالضبط حتى تصادما  
ومنحدرأً ضمنه مصَعْدَةٌ سوى  
ومن غاص مع تفريطه مال غيره  
ليكسرُ له ملغى وإن لم يفرطنُ  
وهل بدل المظروف يلزم أخذه  
وان يصطدم نفسان عمداً فموتاً  
وقيل إذا ماكان يقتل غالباً  
وعاقلُ كل ضامنٌ قتلَ مخطيء  
وقيمة عبد متلف وركأبه  
وعبدين إن كانا فماتا فما توى  
وسائرهم ضمنه متلف واقف  
وأهدر على المنصوص متلف سائر

إذا لم يفرط قاتلٌ بالتزويد  
بتضمن كل متلف الآخر اشهد  
ومن خص بالتفريط بالغرم أفرد  
مع العجز عن ضبط ودع غُرم مصعد  
بماء له واعتاص اخراجُ مورد  
ليضمن ربُّ المال نقصَ التشرذ  
مع البذل من ذي الظرف وجهين أسند  
فذا شبهُ عمد ليس عمداً بأجود  
فأهدٍ لكلٍ بالتقاصص تهتدي  
وفي ماله التكفيرُ مع باق مفسد  
كذلك قدر الحر في نفس أعبد  
لفوت محل الغرم أهدرُهُ ترشد  
وقد قيل لا مع ضيق موقفه قد  
وقد قيل لا بل قيل مع ضيق مورد

ضماناً لمال متلف في مبعده  
فألزم وفي تضمين قسطه قد  
كذا غصب لقصد التزهده  
لُجِين وعين قل ولا آلة الدد  
وشبههما من كتب محظور اعدد  
وإن نفعت في غيره في المؤطد

وإن غلب المركوب ركبته فلا  
ومن يقل انبذ رحلك اضمنه تبخ  
ويكره بيع وابتياح بموطن الظلامى  
ولا غرم في كسر الصليب ولا إنا  
وتمزيق كتب السحر ثم المنجم  
وشق ظروف الدنّ ياصح مطلقاً

### باب الشفعة

يرى حكماً قلب اللبيب المسدد  
بما إن طرا يفضي له في المجدد  
لكل شريك خائف من تنكد  
الشريك بما قرّر بحتم التعقّد  
تقاسمه إن بيع في المتوطد  
المنقل إلا ممكناً قسمه قد  
كإرث وإيصاءً وبذل مجود  
كخلع نكاح صلح قتل تعمد  
وقيل بقيمة ما يقابله جد  
لكل ولا مع جهل سبق اقتنا اليد  
ولا في شريك الوقف في ذا بأوطد

تبارك من في طي أحكامه له  
ففي الضر والاضرار يقضي على الفتى  
فمن حكم الاحكام إيجاب شفعة  
فيملك أخذ الشقص من مشتر من  
ولم يجب الا في عقار محتتم  
وعنه يجب في كل مال ولو من  
ولا شفعة فيما بلا عوض قني  
وما اعتاضه عن غير مال بأجود  
فان توجبن خذه بقيمته تُصب  
ولا شفعة فيما اشترى اثنان صفقة  
ولا في حقوق الأرض من دون عينها

ولا في مبيع في زمان الخيارِ  
ويؤخذ غرسٌ والبنا تبعا وفي  
ويحرم كيدٌ للسقوط ولم يفد  
فيأخذ في المثلي بمثل قضى فقط  
ولا شفعة في واقع دون حيلة  
وفي الفور أخذ الشقص ساعة علمه  
إلى مشتر أو حاكم يبتغي فان  
وعنه تراخي الأخذ مالم بين رضى  
ومرجٍ لعذر حل إن غاب مشترٍ  
وفي مشهد راجي التطلب ممكنا  
وان لم يوات السير للأخذ مشهداً  
وان قدم النائى وان طال عهدُه  
وأهمل باهمال المصدق مخبراً  
وعبد كحر والنسا مثلنا هنا  
وتكذيئه من ليس يقبل قوله  
وترك لعذر أو لاظهارهم له  
لحبس وسقم وادعا<sup>(١)</sup> جهل مسقط  
فان قاسموا المعذور أو نائباً له  
وألزم شفيعاً ان أبوا قلعه فخذ

للجميع وفرد منهما في المؤطد  
ثمار بدت والزرع لا في الموجود  
ولا شفعة للجار كره وأبعد  
وقيمة غير أو لشقص متى ردي  
ومبتاعه اقبل منه جحد التكيّد  
باشهاد أخذ أو بسعي معود  
يؤخر بلا عذر سقط في المؤكد  
بترك ووجه مجلس العلم قيد  
متى يسع من بعد الفراغ ليسعد  
وساع ولم يشهد لوجهين أسند  
ولا وكل ان واتى تزل في الموجود  
فيعلم فيبطلها أعنه وأسعد  
وتكذيب عدليه لعدل بمبعد  
في الأجود إذ ذا مخبرٌ غيرٌ مُشهد  
ولو كثر النقال ليس بمفسد  
خلاف صفات العقد غيرٌ مصدد  
موات وعجز عن وكيل وشهد  
لإظهارهم ذا فاستبان الذي ابتدي  
بقيمته في يوم تقويمه قد

(١) الأصح: ادعاء.

وان شا<sup>(١)</sup> يزله ضامناً أرش نقصه  
فما غرسوه او بنوا يقلع ان بغوا  
ولم يضمنوا نقصا بغرس ولا بناء  
وفي ذا ان يبيعوا البعض أو هدموا البنا  
وقيمته مابين قيمة أرضه  
وان يتوكل أو يدل لعقدهم  
وبعنيه أو صالح على الشقص مسقطاً  
وترك الأحظ احظر وخذ بعد تركه  
وتسقط بالإطلاق عند ابن بطة  
ويأخذ في الأولى مسقط قبل بيعهم  
ويأخذُ ذا المبتاع شقص شفيعه  
ولا شفعة في بعض باقٍ جميعه  
وقيل بما قد بيع أجمع خذه إن  
وإن يتو بعض خذ مُبَقَى بقسطه  
ولا شفعة في بعض باقي شرا امريء  
وان بيع مشفوع وماليس صفقة  
وان يتعدد مشتري وعقودهم  
وان يتعدد بائع أو مبيعهم  
فمن يشتر من أرضين شقصين صفقة  
وللشفعاء اقسام على قدر ملكهم

(١) الأصح: شاء.

فان يعفُ فرد لم يكن لسواه أن  
ويأخذ مبتاع شريكاً بقسطه  
ومبتاع شقص صفتين من امريء  
فلا شفعة أن يأخذوا بمقدم  
يحوز سوى كل وإلا ليطرد  
وليس له إلزامهم بالمعدد  
لشركته خذ للجميع ومفرد  
وبالثان أو بالكل خذها بأجود

## فصل

وبعد اطلب انبذ تصرف مشتر  
وإن باع خذ ممن تشاء بشفعة  
وقيل متى تأخذه من غير أجر  
ومع فسخ عيب الشقص أو باقالة  
المسمى وفي الأحلاف ما قال بائع  
وعَلَّتُهُ للمشتري قبل أخذه  
بلا أجرة للأرض تبقى لمشتري  
ومتصل النامي ومالم يبين من الثمار  
ولا تأخذن من بائع رد شقصه  
ولا باختيار الفسخ أو رد مهرها  
ولا شفعة في الشقص بيع بعرض ان  
وللمفلسين الأخذ لا وزن مالهم  
وتورث عمن مات قبل طلابها  
وقيل العطا والوقف صحح بأوطد  
بما ابتاعه الآخر قط بمبعد  
يرد على من بعده ثمناً قد  
وفسخ لآلي الحلف خذ ثمت اردد  
وإن أجر افسخ حين تأخذ تسعد  
وبادي زروع والثمار بها اشهد  
إلى وقت حصد والجذاذ ليرصد  
تبع للأصل في الأخذ فاردد  
بعيب وإيلاء اختلاف تفند  
بموجبه بل من مقال بمبعد  
يجد بائع كالعرض عيباً فيردد  
لأخذ وعن أخذ الغريم بها اصدد  
وأسقط بموت قبله في المؤطد

## فصل

بمثل عن المثليّ خذ أو بقيمة  
وللمشتري منعٌ إلى قبض حقه  
وليس قبول الرهن منك بلازمٍ  
وإن طلب الإمهال تمهل ثلاثةً  
ويأخذ في تأجيله ذو ملاءة  
ويقبلُ في مقداره قولُ مشتريٍ  
وفي جهله مقداره مع يمينه  
وإن قال بالألف اشترت فخذ بها  
وإن يدّعي<sup>(١)</sup> النسيان في القول مشتريٍ  
وإن قلت بالألف اشترت فقال بل  
ليقبل نفي الإشترا مع يمينه  
وسلمه أو يُيريك من ثمن فان  
وإن جهل المبذول في الشقص أسقطنُ  
ولا شفعةً من بعد ما فسخ بائع  
وفي الفسخ بعد الأخذ تمضي قيمة  
ووازن فضل من شفيع ومشتريٍ

١ - الأصح: يدّع.

## فصل

بأخذ ولفظ مفهم الأخذ قيد  
فمن قبل قبض إن تصرف يؤطد  
متى جحد المبتاع عقداً بأجود  
هنا وكلا الشخصين من مشترٍ ذُد  
كالماضي وجوه فعدد  
وعهدة مبتاع على بائع طد  
وفي قول محفوظ على بائع عد  
شريك قريب مع شريك مبعد  
لشرك أبيه مثل إخوته اشهد  
بل العكس أو للكفر في شقص مُرد  
كغال برفض واعتزال دعا قد  
في الأولى ومن يقض بها فيه قلد  
لرب المال في المتجود  
وإن شا بعد ذا الأخذ يسعد  
فإن يعف يأخذ رب مال كمبتدي

ويملك في الأقوى بلا حكم حاكم  
وقيل بتطلاب الملىء يحوزه  
وخذه باقرار ببيع بما ادعى  
ومن بائع خذه وضمنه عهدة  
وفي ثمن لم يدعه بائع ولا ابتاع  
وغير هنا المبتاع ضمنه عهدة  
فان ياب قبضاً مشترٍ فاجبرته  
وسيان في استحقاق شقص بشفعة  
فلوباع بعض الوارثي الشقص عن أب  
ولا شفعة للكفر في شقص مسلم  
ولا مُظهِرُ الإسلام يقضي بكفره  
ولا شفعة في وقف فارو وديننا  
ولا شفعة فيما بمال قراضك اشترت  
كذا عامل إن بيد ربح وقيل بالتملك  
ويملك عند الحظ أخذ بشفعة



## باب الوديعة

وأودع كذا استودع لمن جاز بيعه  
وتبرا بتسليم الولي له فقط  
وقد قيل لا تضمن في قبض خائف  
كذا الحكم مع عبد بلا إذن سيد  
ومستودع في حفظها ذو أمانة  
وإن تَلَفَ من بين أمواله فلا  
وما شرطُ تضمن الأمانات موجبٌ  
ويلزمه الإحرازُ في حرز مثلها  
ولا غرمَ إن تنقل إلى حرز مثلها  
وإن تكُ في مأوى لمالكها فان  
ولا تنقلنها من معين ربها  
كنار وسيل قاصد لمقرها  
فيلزمه نقلٌ وقيل لمثله  
وقيل لأعلى دون مثل وقيل دع  
وإن ينه عن إخراجها عند خوفه  
وعن علف أو سقي البهيم فليس في  
ولو قيل بالتضمن في ترك فوتها

وإلا ضمننت المال من يد فوهد  
ولا غرمَ إن يودع فيتلف بمبعد  
ضياًعاً لمال مع صبي فجود  
وَضَمَّنُهُ مايردي بنفس بأجود  
فلا غرمَ إن تتلف على غير معتد  
ضمان عليه في الصحيح المؤكد  
ضماناً ولا نفي لتضمن مفسد  
ولو بيدي مأمونة المتعود  
ولو دون ذا إن ربها لم يقيد  
تُرلها سوى للخوف من هلكها تدي  
سوى لمسلّم مهلك غالب قد  
وهدم مكان أو تغلب معتد  
وأحرز منه انقل ولو لم يخف رد  
وإن لم تزل للخوف يضمن بأوطد  
ونوم عليها ثم قفل مجود  
خلاف ولا في طاعة غرمُ اشهد  
لإثمهما في تركه لم أبعد

وإن تدع الأمر المخوف وفقدتها  
ووالِ بحق الله قد ذهبته به  
وتارك إطعام البهيمة آثمٌ  
ومحتمل أن ليس يضمنها ولو  
وخذ فوتها من ربها أو فردّها  
فيفعل حظ المرء من بيع بعضها  
أو الدين للانفاق يقضيه ربّها  
فان تنوعدوانا فأنفق أخي بلا  
ويضمنها بعد التعدي بجحدها  
وأخذ لانفاق ولو رد قبله  
له دونها مثل الركوب لشغله  
وخلط بمال يمكن الميز بعده  
فان مات عن تلك وإن ماتميرت  
وما احتاج نشرأ إن يدع نشره ولم  
وفي قوله في الجيب ضعها بوضعها  
وقيل ان يضع في الكم مشدودةً او  
ووجهان إن يعص ويجعل في اليد  
وإن يقل احمليها إلى البيت فليسر  
وقد قيل لا غرم لمكث لحاجة  
وان قال لا يدخل سواك مقرّها

به جيء لغشيان الشهيد بشهد  
تخلص من تضمينها وتقلد  
ويضمن مالم ينه قيمة مفسد  
أمره ولم يقبل إذا لم يزود  
فان غاب فاستأذن ذوي الحكم ترشد  
أو الكل أو إيجارها للتزود  
فان فات كل وأنفقن بشهد  
شهود ولا حكم موات تردد  
وبالمنع مع إمكان دفع لمنشد  
وتغيير ختم وانتفاع مجدد  
وراكبها للسقي والرعي لا يدي  
ولا غرم مع إمكان ميز بأوكد  
فصاحبها فيها غريم بمرصد  
يكن قد نهاه عنه ضمنه تسعد  
بكم يضمن دون عكس المحدد  
الثقيلة لم يضمن لفعل معود  
وجوزة القاضي لزحم ملدد  
سريعاً وضمن إن يقر ويقعد  
وإن لم يعين فاحفظن بالمعود  
فمكّن منه غيره فهو معتدي

ويضمن مع تسليمها غير حافظ  
وليس على الثاني مع الجهل غرمها  
على أول لا العكس والعكس إن درى  
وإما تخف يوماً عليها لديك أو  
وإلا متى لم تنه عن سفر بها  
ووجهان عند الإستواء وإن تسر  
ويختار شيخ العصر تضمين سائر  
فان لم يوات الرد أو سفر بها  
وقيل يجوز الدفع من ذي إقامة  
فان يتعذر كل اودع حفيظاً أو  
وما احتاج أجراً فهو من مال ربها  
وتضمن إن تدفن لدى غير معلم  
ومن خاف موتاً فهو مثل مسافر  
وإن خاف كاستعمالها لانتفاعه  
أو انكر ثم إن أقربها الفتى  
ومن نال منها بعضها ثم رده  
وهذا إذا لم تلف عنه حريزة  
كذلك هنا ان رد البديل مميزاً  
ويبرأ برد للوديعة خائن  
وإن ثبتت في إرث ميت وديعة  
وإن شك في بقيا وديعته إلى

جناه بلا عذر ولو حاكم زد  
وقال أبو يعلى بلى وليعود  
كذا حكم من أعلمته دفنها اعدد  
تشا سفرراً للمالك ان أمكن اردد  
فسافر بها إن كان أحظى له قد  
بها بعد نهي أو مع الخوف تعتد  
بها إن يوات الرد للمالك اقتد  
تعين إعطا حاكم في المؤطد  
بلا حاجة للحاكم المتقلد  
لديه ادفن ان لم يؤذ واعلمه واحدد  
وأجرة عدوان فمن مال معتدي  
حفيظ وأرض الدفن في حرزه قد  
على ما مضى من حكمه المتعدد  
أو اخراج عدوان فتاب فيردد  
فان تلفت يضمن بغير تردد  
فضاعت ليضمنه فقط في المؤكد  
فتهتك عنها والتي لم تشدد  
وإلا فضمَّنه الجميع بأوكد  
والابراء من غرم وعقد مجدد  
فتفقد فدين أسوة الغرما اعدد  
الممات فلم توجد لتضمن بأجود

## فصل

ومودعها في ردها اقبل مقاله  
على مودع أو قابض منكر فان  
وفي نفي تفريط ودعوى خيانة  
وإقراره إن يدعي<sup>(١)</sup> قبل جحده  
ولو مع شهود صدقوه بأوطد  
بيينة تأتي يصدق قوله  
وعن أحمد في قابض بشهادة  
وفي قوله لا مال عندي لك ولا  
وقابضها ينوي الخيانة ضامن  
ورد ادعا الوراث رد فقيدهم  
ولم يضمنوا إلا بكتمانهم لها  
وتلزم بالإقرار أو شاهدين لا  
وإن يدع اثنان الوديعة عنده  
ويحلف للمحروم في المتجود  
وإن خص منهم واحدا لا بعينه

فهلك وإذن في تسلّم أبعد  
قضى عن ديون ضامن غير مشهد  
وجاحد إيداع فيثبت بشهد  
تلافياً ورد العين امنعه واصدد  
وتقبل دعوى الرد من بعد مجحد  
وإلا ليحلف ربها وليرفد  
لدعواه رد دون شهد اردد  
على اقبلن دعوى التوى والتردد  
كملتقط لا إن طرا ذا تجدد  
وديعة أو ردهم دون شهد  
وإمكان رد أخروه بأجود  
بخط الردى حتى علي بمبعد  
فمن خصه يحلف ويعطى له طد  
فان ياب يضمنها له ويزود  
فان صدقا في نفي علم بمفرد

(١) الأصح: يدع .

معاً كذباه أو فتىً منهما قد  
يستحق العين إذا الترشد  
ومن قبلها أقرع وان شئت بعد  
ولا يلزم الإيلاء إن بقرعته ابتيدي  
يكذبه المقروع في جهله اشهد  
بقيمة ما عنه زواه ويرفد  
ليحلف لكل منهما بتعدد  
وكل له بالقرعة احدى المعدد  
مقر لكل مع نكول التعدد  
نصيياً له من ممكن القسم أسعد  
وهذا الذي يقضي به عقل من هُدي  
وللمودع التطلابُ حفظاً بأجود  
على عادة مبر بغير تردد  
إذا لم يبعدها بأفعال معتدي

فليس عليه من يمين وإن هما  
ليحلف يميناً لست أعلم من هو الذي  
وتعطى لفرد قارع مع يمينه  
وإن ياب الأيلاء أقرع عن قبله فقط  
سوى للفتى المقروع حسب بشرطه ان  
فإن ياب إيلاءً له يلتزم له  
وإن جحد الشخصين مودعها معاً  
وخذ مع نكول منه عينا وقدرها  
وبينهما في وجه اقسهما كذا  
ومن يبغ من موزونهم أو مكيلهم  
وحرّمه القاضي بلا إذن حاكم  
ولا غرم إن يغصب وإن يعط مكرها  
وردكها للحافظي مال ربها  
وليس على مستودع أجر ربها

## باب

### إحياء الموات

اختصاص بمعصوم بها متفرد  
ذوي العهد حتى دون إذن المقلد

وإن موات الأرض دائرها بلا  
فمن يحييه يملكه من مسلم ومن

ويروى ثلاث عنه مع جهل مالك  
ولا يملك المحيي مكانا عليه قد  
ولا دائر المعصوم فيهم مآله  
ويملك بالإحياء دائر تربة  
وخرج ألا ملك فيما يشك في  
ولا ملك في داني مصالح عامر  
وليس بمملوك لملاك عامر  
وليس بمملوك موات بلاد من  
ولا معدن من قبل الأحياء ظاهر  
وقد حرموا إقطاعه وبعكسه المحيل  
ولا باطن فيما يُنال بكلفة  
ويملك في الأولى موات بعنوة  
وإن يحيه الذمي يعط خراجَه  
وعنه عليه عشر ثمر وزرعُه  
ولا يملكه الذمي عند ابن حامد  
ويملك محيي الأرض ما بان ضمنها  
فما حاز منه غيره فهو غاصب  
وإن قال ما أطلعت منه فخذ يجرُ  
ولا يملك الجاري ولا الما ولا الكلا  
وبذلك فضل المالسقي بهائم

نعم لا نعم مع شك عصمة مبتدي  
جرى ملك معصوم عليه فقيد  
ورتب في الأولى إن كذا خصَّ يفرد  
إذا ماجهنا ربها في المؤكد  
زوال اختصاص قبل الإسلام قلد  
كذا الداني لم يحتج إليه بأبعد  
ولكنهم أولى به في الموجود  
نصالحهم والأرض ملكهم اعضد  
يُنال بلا كد كملح أو ائمد  
لما قد سيق ملح مجمد  
كتبر في الأقوى إن يجها بمفرد  
وعن أحمد لا بل بأجر فخلد  
وفي غير ذا الإحيا له حكم مهتدي  
وما قدم المنصور من نص أحمد  
مواتا بأحياء بدار الموحد  
اتفاقا لنا من معدن متجمد  
بلا أجرة في فعله فعل معتدي  
وإن قال لي نصف فلا في الموجود  
في الأولى بلا حوز بل ان شابه ابتد  
لغيرك حتم لا لزرع بأبعد

يحتّم وينقل إن أضروا بورد  
ولا بذله من غير مرعى لقصد  
مجاربه خوفا من أذى متجدد  
فحجر لزرع إن تشا لا تشدد  
فملك الفتى باقٍ عليه فخلد  
تراد له في العرف الاحياء قيد  
المعاود إحياءً بلى بالمؤبد  
ذراعا حرّيم ملك محي بأجود  
تملّكها بل غائض الما مهدد  
لحافرها خمسا وعشرين مهد  
لهن على قدر الرشاء الممدد  
إليه وقيل اقدر بعرف وقيد  
الحرّيم كغصن أو جريد ممدد  
ويملك بالترتيب دون تقيد  
حرامٌ أزلهُ دون مؤذٍ قد ابتدي  
مواتٌ بمملوك يصير لمبتدي  
فان شا يهب والبيع فامنع بأجود  
ليلزّمهُ ذو السلطان إتمام ما ابتدي  
وشهرين مع شهر متي يبغ يرصد  
كذاك حمى غير النبي محمد

وان وجدوا ماءً مباحا سواه لم  
وليس عليه بذلُ آلة سقيه  
ولا ملك فيما زال ما النهر عنه من  
وان كان مالا نفع فيه لجيرة  
وان زاد ماء النهر في مُلكِ جاره  
بتحويطها عُرفا أو اصلاحها لما  
وإجراء معتاد المياه وقيل ما  
وعاديةُ الآبار خمسون حولها  
وان كان فيها الما وان قل لم يجز  
وان لم تكن عادية فحرّيمُها  
وقيل حرّيم الكل من كل جانب  
وقيل الذي تحتاج في حوز مائها  
ومن يتملك أيكّة في مواتٍ  
وإصلاح دوح في مواتٍ تحجر  
واحداثٌ مؤذٍ نفسَ جار وماله  
وليس باقطاع ولا بتحجر  
ولكنه أولى وورائهُ به  
فان أحرّ الإحياء بعد شروعه  
فان هو لم يتمم أبيع لغيره  
ويملكها المحيي سواه بمبعد

فان تنقضِ الأمالُ لم يحي من يشا  
ويملك إقطاعَ الجلوس الامامُ في  
إذا لم يكن فيه على الناس ضيقةً  
ومُقطِعها أولى بها افهم وإن يزل  
فان هي لم تكن لحق لسابق  
وينقل كل إن يطل في الموجود  
وقيل بتقديم الإمام الذي رأى  
وإن كان تضييقاً على الناس لم يجزُ  
وما ناله ذو السبق من معدن له  
ويُقَرع بين اثنين إن ضاق عنهما  
وقيل اقسَمَ عند استواء وقيل من  
ويملك ذو السبق المباح بحوزه  
وما سيوافي مهلك لانقطاعه  
على نصه في الحي غير رقيقه  
سوى ما رموا في البحر خوفا بأوطد  
كذا الحكم في رد المتاع ومنفق  
ويقسم بين المستوين بسبقهم  
على أول يسقي إلى الكعب حابسا  
وعند استواء بالقرب يقسُم بينهم  
فان يحي أرضاً بعد قسَمِ جماعةً

ليحيه لو من غير إذن كما ابتي  
سبيل فسيح أو برحبة مسجد  
وليس بمملوك بالاقطاع فاشهد  
متاع الفتى عنها متى شاء يردد  
متى لم يزل عنها المتاع ليقعد  
وأقرع بين المستوين تسدد  
ومن شاء يضل لا بشيء مؤبد  
ويكره من هذا الشرا عند أحمد  
وإن ضيقَ امنع كالمطيع بمبعد  
فأكثر مع سبق معاً مثل مقعد  
يشا القاضِ ينكا واستنب في مبعد  
وما نبذ الملاك نَبَذة مبعد  
أو العجز عن قوت لمنجيه أورد  
وقد قيل لم يملك كمال مبدد  
وإن ينكسر فلك فبالأجرة اردد  
على العبد في الأولى وقيل وجَلَعِدِ  
ونهر مباح لاذحام ليورد  
ويرسل للجيران حتى المبعد  
فان يمتنع قسَمُ إلى قرعة عُد  
يجز سقيها منه إذا لم تنكد



ليقسم بظن العدل بين المعدد  
ولم يجز القاضي بغير المعدود  
بإيصاله للنهر ملك المخدّد  
مباح وحظر منه سوق مخدد  
يخدّد إلى نهر مباح ممّدّد  
ومن يبيغ منه سوق ساقية دُذ  
إمام مواتاً لا يضر فأسعد  
بانعامه مرعى بعيداً فتعتد  
ويملك في الأقوى باحياً مجدّد  
ووقفاً لقوم في المذاهب من هدي

ومستحدثون النهر عند اختلافهم  
وكل ليسقي<sup>(١)</sup> ما يشاء بسهمه  
وحفر ك مجرى حل للحل ماؤه  
ويملك أيضاً حافتيه وماؤه  
ويملك فرض النهر مع حافتيه من  
ويبقى على حكم الإباحة ماؤه  
وإن لدواب المسلمين حبا امراً  
ولا تمنعن من لا يطيق انتجاعه  
وغير حمى الهادي يجوز انتقاضه  
وصحح لإعطا الأرض من بيت مالنا

## باب الجعالة

فمن بعد علم الجعل يفعله يردد  
وليس بشرط فيهما دين مهتدي  
ولورد بعد العلم لُقطة منشد  
له واقسمن في الفاعلين ومهد  
كنسبة فعل منه من متعدد  
ولا شرط فعل في زمان مقيد

وقولك من يفعل كذا فله كذا  
إذا قاله من صح منه إجازة  
ولا شيء في فعل سبق علم جعله  
وتعيينه زيداً بفعل معين  
لكل من الجعل استووا أو تفاضلوا  
وغير اشتراط جهل فعل ومدة

(١) الأصح: ليسقي.

اجتهال تواتى القبض معه بمفسد  
 فلغو وأجرُ المثل للعامل اعدد  
 وعند جوازِ ذي فمن شاء يفسد  
 وفي فسحها من جاعل فليزود  
 وفي الجعل قولَ الجاعل اقبل بأوطد  
 فيلزم أجرُ المثل في فعل مقصد  
 وإن يتعدى كالأذان تردد  
 سوى في مردِّ الأبقين بأوكد  
 دُنِينِيرٌ ان يردُّه من مصر أطفد  
 وما قال ربُّ المصر اجعلن كالمبعد  
 ولو من فر منه في الطرق المعبد  
 ولو فات كل قيمة المتشرد  
 لإقرارهم للمدعي أو بشهد  
 ولو فقد المردود عن باب سيد  
 منا ورق ألزمه جعل المردد  
 من الجعل إعطا نسبة الفعل تهتد  
 كنسبة مردود ومن أقرب ارفد  
 تزده على الجعل المسمى المحدد  
 فليس صحيحاً في الصحيح المؤطد  
 وقد قيل بل حكم الإجارة فاقصد  
 على الأقوى فمن مال أرمد

ولا بد من علم بجعل وقيل ما  
 وإن منع التسليم أوصد مطلقاً  
 وان تنو جُعلا منذ تدريه تعطه  
 فان فسح العمال لم يعط أجره  
 بأجرة مثل الفعل منذ شروعه  
 ويخرج عند الخلف فيه تحالف  
 كقربة اختص الفعول بنفعها  
 ولا شيء في فعل بلا شرط ربه  
 وعن أحمد بل أربعون وعشر أو  
 وطد نحو من يردده يملك ثلثه  
 ومن ربه يعطى غرامة قوته  
 ومن إرثه إن مات خذه كجعله  
 ومن أخذ الإباق فهو أمانة  
 ولا يستحق الجعل إلا برده  
 ومن قال من يردد فتى هند اعطه  
 وفي بقعة عينت أو رد غصبه  
 وجعل كذا في رد الاباق من منى  
 وإن ردهم من أبعد من منى فلا  
 وإن قال من داوى فأبرا له كذا  
 وقيل بلى والحكمُ حكمُ جُعالة  
 وممن يداوي الكحل دون بقية الدواء

## باب اللقطة

ومغصوب مال إن يضع فهو لُقطةٌ  
كسوط وشسع والرغيف وتمرة  
فإن كان مما يرغب الناس عنه إن  
ولم يقض بالرجعى لمالك سنبل  
ومحتمل ألا تُعرّف لُقطةٌ  
وعن أحمد قد جاء تعريفُ درهم  
ومن يلتقط مالاً كثيراً مفرقاً  
وذات امتناع من صغار سباعها  
بتعظيمها أو عدوها أو مطارها  
وكالإبل الأبقار عند إماننا  
وإن خيف من مملوك صيد توحشاً  
وزن قيمتي ممنوع تاو كتمته  
وما ردها فيء في الأقوى ولا ترد  
وأخذها غير الإمام لحفظها

ثلاثة أقسام يسير مزهد  
فيملك مجاناً بغير تنشد  
تجد ربه فارده عندي فقلد  
الحصيد وأثمار الجذاذ المبدد  
إذا كان هذا الموجب القطع لليد  
ودانق عين قيل عن ذكره حد  
يُظنُّ لقوم فاعتبر كل مفرد  
بأنفسها من يتلقطها فمعتدي  
أو الناب والشيء الثقيل كذا اعدد  
وأئن لضعف كالشياه بأجود  
يكن لُقطةً في الحكم للمتصيد  
ويُبريك إن تدفعه للحاكم اليد  
لشهوة ذي بالوصف لكن بشهد  
ضمينٌ سوى الخاشي عليها التوى قد

## فصل في باقي الأموال

وغيرُ الذي سقنا يجوزُ التقاطهُ  
وقال أبو الخطاب إن كان واجداً  
وإن لم يثق من نفسه بأمانة  
وقيل ان يعرفها هنا صار مالكا  
ويضمن بالتفريط أهل التقاطها  
وواجدها ان ضاعت من الحرز مثلُ ذا  
وإلا ليملكها بتعريفها له  
وما وجد الصياد أو من يبيعه  
وإن يلق ذي في نحو شاة أو التقى  
وفي ساحل البحران تجد نحو عنبر  
ويملك صيدا في شباك عدا بها  
وللنائبِ الآلاتِ ما كان مثبتا  
وفاقد نعل أو ثياب بمغسل  
فعنه تصدق بعد تعريفها بها  
وقيل بل ادفعها لقاض يبيعها  
وان يقترن مُنبِ بغلظةِ آخذ

وترككهُ أولى على المتوطد  
بمضيعةٍ فالأخذُ أولى لمنشد  
ولا حسن تعريف فكالغاصب اعدد  
كأخذ الكلا من أرض شخص مصدد  
ولوردها في موضع الأخذ يعتدي  
وان يذره يلزم عطاها لمبتدي  
كذا إن يدر في الأردا وإن شركا طد  
بحوت ولم يملك فللمتصيد  
به إثر ملك فهو لقطه منشد  
بلا إثر ملك فهو ملك لوجد  
فلم يتعوق والشباك لينشد  
بها وكذا ماكان ملكا لذي يد  
وجد دونها مالم يشابه بمركد  
وقيل لذي المفقود حلل وجود  
ويقضيك لكن إن تزد لا تزيد  
تعرف وفيها بعد الأوجه أسند

على الدفن فيها يعط واصفه قد  
التقاط في الأولى مع تحير وجد  
احتياط عليه إن أبى ربه اردد  
نوى العود واللذ مانوى العود فاصدد  
فكل ثم بع وضمنه إن تبق يفسد  
إلى خشية الإلتلاف فاختر كما ابتد  
لصاحبه كان الأحظ ليقصد  
وعزُّكها لم تبر منها بل انقد  
وإن بعث منه ثم أنفقت نحمد  
وما كثر ارفعه لقاض مقلد  
وتعريف غير التافه المتبدد  
نهارا بأرض الإلتقاط بمحشد  
وما بعد الأسبوع التوالي بموطد  
مهملا في العرف دون تقيد  
وجب بعد والمنصوص إسقاطه اشهد  
عن الحول هل يعطى به بعد أسند  
لاطلاقه في الأخذ لما يقيد  
وقولان في حفظ لها والتجود  
ولو نزلت في الحل والحرم اطر

وإن نازع السكان في الدار مالكا  
وكالشاة والفُصلان والعجل جائز  
على أكله في الحال أو بيعه أو  
وقولان في استرجاع إنفاق مشهد  
وماكان كالبطيخ يُخشى فساده  
وفي مذهب الجوزي عرفه دائما  
وما كان من شيء يجف فكلما  
وقيمة مأكول عليك بأكله  
فان شئت تجفيفا وأنفقت فارتجع  
وعنه يباع النزر من غير ذي بقا  
وغير الذي قدمت يلزم حفظه  
عقب التقاط الكل حولا متابعاً  
ويكثر من تعريفها وقت أخذها  
وواجبه ما لا يعد بفعله الفتى  
فان أحر التعريف في الحول كله  
ووجهين في تأخير تعريف عاجز  
وقد قيل لا تعريف للشاة مطلقا  
وليس بمجد ملكها بعد ذلكم  
وسيان ناوي حفظها وتملك

وإن عرِّفت فالأجر خذ من معرف  
وقال أبو الخطاب أجرة مانوى  
ويذكر جنس في النداء دون وصفها  
ولا فرق ما بين العروض وغيرها  
وعن أحمد الأثمان يملكها فقط  
وعن أحمد لا ملك في لقطه أتى  
وقولان فيما ليس يملك هل له  
وعن أحمد لا ملك في حرم إلا

ولما يعد في كل مال بأوطد  
به حفظه أو ليس يملك فاردد  
ويملك لا بالقصد بعد بأجود  
في الأولى لدى الإرشاد والشيخ قلد  
وكالشاة في الأولى وذا القول أكد  
وعنه بلى ملكا له ذي تأيد  
التصدق مضمونا عليه فأسند  
لملتقط إن حاز دون تقيد

## فصل

ويلزم علم الوصف والظرف والوكا  
والاشهاد في حين التقاطك سنة  
ولا تذكر عند الشهود صفاتها  
ويلزم أن تعطي بمتصل النما  
كذلك قبل الحول منفصل النما  
وليس عليه قبل تملك غرمها  
ويضمنها إن تتو بعد تملك  
ويأخذها من وصف من له بها  
ويأخذ منه الغرم بالهلك عنده

لدى ملكها عونا لعودة قصد  
وعند التصرف واجب في الموجود  
بل الجنس مع نوع كتعريف منشد  
لواصفها من غير خلف وشهد  
وبعد في الأقوى حادث ملك وجد  
إذا لم يخن بل قبل ذا حكم مشهد  
وتقويمها من حين علم بقصد  
شهود بملك ثابت متأكد  
وليس له تضمين دافعها اشهد

وقيل بلى إن لم يسلم بحاكم  
وعن ملك حي واجد إن تزل فلا  
وتقسم بين اثنين إن وصفا معاً  
وإن نفدت عوضه عنها ورئها  
وليس بدين قبل يحضر ربها  
ويضمن مُعطٍ دون وصف لمدع  
وآخذها ألزم لرد ودافعاً  
ومن واصف إن لم يصدقه فارد  
رجوع فان عادت إليه لتردد  
وقيل ليحلف قارع وله جد  
غريمٌ بها إن كنت في فغر فدفد  
ولكن إذا ما جاله الحق جدد  
ولا شهد للواصف المتجدد  
طلابا بها مع فقد باغ ملدد

## فصل

ومثل فقير ذو الغنى في التقاطها  
وقيل بأمر جد على المرء مشرفاً  
وذا الفسق مثل العدل واضمم لحفظها  
وإن لم يوات حفظها منه أفردت  
وإن يلتقط طفل وذو سفه إلى  
ويضمن بالتفريط فيها إذا توت  
وإن يلتقط عبد لعدل فان يشا  
وكتمانها المولى الخؤون محتم  
فان جهل المولى فعرف عبده  
فان يتوها في حول تعريفها تكن  
وذو العهد في أحكامها مثل مهتدي  
وقيل انتزعها والأمين ليشهد  
وتعريفها عدلا إليه بأجود  
مع العدل في حفظ لها وتنشد  
وليهما التعريف وهي لوجد  
كذاك الولي أن يبقها عند فوهد  
يعرف بها المولى وإن شاء يجحد  
وللسيد التخليص من عدل أعبد  
تكن ملك مولاة ويتم ما ابتدي  
كعدوانه في نفسه عند أحمد

وإن يتوها من بعد حول تعلقت  
إذا قيل بالتعريف يملكها الفتى  
كاتلافها في الحكم من بعد حوله  
وإن لم يعرفها فمولاه مُلزم  
وكالحر في حكم التقاط مكاتب  
وقيل إذا هيا لمن في زمانه  
وأخذكها أولى بها دون مبصر  
وتعريفها للجمع فرض كفاية  
وإما تضع من واجد فالتقطتها  
ويأثم حاويها بنية كتمها  
وإن يتداعى<sup>(١)</sup> الدفن في الدار مؤجر  
ويملكها إن عرفت إن جهلا معاً  
وإن وجدوا المبتاع أيضاً دفينة  
فللمشتري اجعل لقطه دون بائع  
كذا الحكم في الحفار بالأجر والذي  
كذا الحكم في الموجود في بطن مشتري  
وما أخرج الصياد من سمك يرى  
وفاقد إثر الملك من درة له  
عليه كما لو باع داراً له بها

بذمته من بعد عتق لينقد  
ولا ملك في الأولى ففي نفسه طد  
ويسقط تضمين الفتى خذ تسيد  
ومن بعضه حر له ولسيد  
ومن بعضه حر له ولسيد  
أصيت كذا في نادر الكسب ردد  
متى ينوها للنفس لا للمرشد  
تصير لهم طراً بتعريف مفرد  
ولم تدر رب الملك للواجد اردد  
وليس له ملك وإن عرف اشهد  
ومستأجر ذا الوصف في النص أرفد  
كذا ان تعلم اللاقي فعرفت في ردي  
على بعض موجود علامة من هدي  
إذا لم يصفها أو يجيء بشهد  
اكتراه كلا الحكمين في نص أحمد  
من البر والبيع في قول ارفد  
به إثر ملك لقطه لا تقيد  
فان باع لم يعلم فللدرة اردد  
من المال كنز فاقتبس وتنشد

(١) الأصح: يتداع.



وإن ند صيد بالشباك فصدته  
وترجع بالإنفاق قبل تملك  
وإما بلا إذن متى تنورجة  
ومن يلق صيداً أو عن البحر عنبراً  
ملكته وما معه التقاط لنشد  
متى تنوه مع إذن قاض مقلد  
وتشهد على الإنفاق فارجع بأوكد  
بلا أثر يملك وإلا لينشد

## باب اللقيط

ومنبوذ أطفال لقيط محرر  
وفي بلد الكفار منهم بأجود  
وسيان مالم يملك المسلمون والذي  
وينفق بيت المال إن كان معوزاً  
فان يتعذر منه من جاد منفقاً  
على الطفل بعد الرشد مع إذن حاكم  
وإحراز هذا الطفل فرض كفاية  
وإشهاده حين احتوى الطفل سنة  
وإن كان معه النقد والعرض فوقه  
ووجهان في مال يكون بقربه  
ولا في دفين تحته وبملكه  
وملتقط حر أمين أحق  
على الطفل بالمعروف من ماله بلا  
له في بلاد السلم حكم موحد  
وقيل ان خلت منا وإلا فمهتدي  
ملكوه ثم حيزت بجحد  
عليه ويحوي إرثه مع تفرّد  
يثب ومتى ينو الرجوع ليسعد  
وإلا فخذ من بيت مال لمشهد  
على عالم من ذمة وموحد  
وليس وجوبا في الأصح المؤتد  
وتحت ومشدود إليه له اعدد  
وليس له ملك بمال مبعّد  
قضى ابن عقيل في دفين مجدد  
بالحضانة والإنفاق من غير مبعّد  
إشارة ذي حكم على المتجود

ويدخل من بدو إلى حضر به  
 وقرره في حجر المقيم بحلة  
 ومن ينتقل من بلدة لإقامة  
 ولا حظ فيه للرقيق وفاسق  
 ووجهان في مستور حال موحد  
 وقدم مقيماً موسراً دون عكسه  
 بأيهما في حوزة الطفل سابق  
 ووجهان في إخلافه ولو اصف  
 فان لم يصفه واحد فلحاكم  
 وإن كان في أيديهما وتنازعا  
 وقدم في الأولى مسلماً مع كفره  
 وليس له عكسٌ بغير تردد  
 ووجهان في ذي نقلة متشرد  
 بأخرى كالأولى يبق معه بأجود  
 ولا كافر والطفل في حكم مهتدي  
 وفي فاسق وجهٌ حكاه ابن أحمد  
 وإن استووا أقرع وعند التردد  
 فذا شهد قدم وإلا فذو اليد  
 يسلمه إن يخل كذا عن يد قد  
 إلى من يشا تسليمه وليجهد  
 فبينهما أقرع ولا تتردد  
 ولو كان ذا فقر لينجو من الردي

## فصل

وميراثه مع عقله عند قتله  
 وإن كان عمداً فالإمام وليه  
 وفي قطع عضو منه أرجيء لحكمه  
 وإن كان مجنوناً فقيراً فان يشا  
 على خطأ في بيت مال ليورد  
 بتخييره في العقل والقتل أشهد  
 إلى حلمه يقتص أو منه يفتدي  
 الإمام على مال عفا للتفقد

## فصل

وذو النسب المجهول من يغب رقه  
بأن فتاة المدعي ولدته واشترط  
فمن كان طفلاً أو به جنة بلا  
وقاذفه أو من عليه جنى إذا ادعى  
وقيل اقبلن من قاذف فانف حده  
وإن كان باقي الرق ملتقطاً فلا  
وان يعترف بالرق بعد جحوده  
ووجهان في تصديقه من مميز  
الفتى عرسه إقراره اردد بأوكد  
وقول لقيط مسلم بعد حلمه  
وقيل انفه مع جزية بشروطها  
وإن كان بالإسلام قد فاه قبل ذا

بينة تنبي بملك مؤكد  
قولها في ملكه في المجود  
شهود فعبد المدعي ان كان ذا يد  
رقة اقبل جحده بالغاً قد  
ولا حق بالتصديق بعد الترشد  
تثبت له استرقاقاً الا بشهد  
ومفهمه بعد البلوغ ليردد  
وان يبتع وينكح ويطرد  
وفي ثالث فيما عليه اقبلن قد  
أنا كافر ذا ردة منه فاردد  
وإلا فالحقه بمأمنه قد  
يعيه فان لم يسلم اقتله ترشد

## فصل

وفي نسب ألحقه حياً وميتاً  
ولا تتبعن في الرق أو كفر مدع  
وقيل وقول الشاهدين بأنه  
وعنه ولا تتبع مزوجة وفي  
وقد قيل ذا أطلق كذا بادعائها  
وعبد كحر والاماء كحرة  
وذا شهد قدمه عند تنازع  
وعبد وحر والكفور ومسلم  
وان جاء كل بالشهود تساقطا  
وعند التساوي في الأمور ان تنازعوا  
فألحق بمن قد ألحقوه به تصب  
ولا تتعد اثنين عند ابن حامد  
ولا تتعد الأم من غير مرية  
ويحظر طفل مع قرائب مدع  
وان تنفه عن واحد وتوقفت  
وان يتعذر قائف أو تعارضوا  
فقد ضاع أصل الطفل عند ابن جعفر

بمن يدعي حتى كفورٍ وخرّد  
بلا شُهدٍ في فرشه بالتولد  
ولد كافرين اشترط وحين فازدد  
مقال عن المعروفة الأهل بعد  
وعن كل زوج بادعا الآخر اصدد  
اذا ادعيا في نسبة لا تبعد  
وإلا سبوقاً دون فرش ام فوهد  
كحرين مهديين في المتعدد  
لفقد استهام واقتسام بها طد  
فبالقافة افصل بينهم ثم قلد  
ولو بمثنى أو بجمع بأوطد  
وعند أبي يعلى الثلاثة فاحدد  
وبامراتين ان ألحقوه ليردد  
توى فيهم ان ألحق ألحق بملحد  
على خصمه ألحق بذى الخصم ترشد  
أو اشكل عليهم أو نفوا عن معدد  
وقيل ليلحق من يشا في الترشد

ويختار مجد الدين إلحاقه بهم كذا حكم وطءِ اثنين أنثى بشبهة ووطءُ فراش المرء أو أمة له وسيان مع دعوى الوليد وجحده ومن ألحقوا بالزوج والزوج منكر لأن بقاءه محرماً وارثاً أذى وإن يختلف نفسان في ابن وطفلة وقيل يرى ألبان أمهما كمن ويقبل قولُ القائف الذكر الرضي المجرب ووجهان في حرية ثم يكتفي وعن أحمد لا بد في قول قافة فان يتعارض قائفان وثالث ولا تنقضن ما ألحقوا بتحالف ويسقط حكم القائفين بشهده ومن ينف طفلاً في يد لفراشه وعنه اثنان بالولادة يثبت وقيل مقالُ الأم يُقبل مطلقاً

هنا حبذا حبراً مجيداً فقلد متى اشتركا في وطء طهر فتولد بإمكان كون الطفل من كل مورد من الجمع أو من بعضهم بتفرد له بلعان نفيه في المؤكد ولا حقه بالإنتساب كذا اعدد فبالقافة التوزيع في المتجود له خبرة التجريب في المتعود قدماً في إصابة مقصد باخبار فرد في الأصح المسدد من اثنين مع لفظ الشهادة فاشهد فالاثنين فاقبل حسب في نص أحمد طرا ومقال اثنين كالمتزيد لثان كماء مع تيمم فقد ومن بتها إن تشهد امرأة قد انتساب الذي أقصاه منه فأطد وقد قيل بل من زوجة بتفرد

## كتاب الوقف

إلى البذل في أبواب بر معدّد  
ومن خير بر المرء وقف مؤنّد  
إليه أنيساً عند وحشة مفرد  
وسارع لبذل بالفرض في المال وابتد  
لباذله في البر تشقى وتسعد  
وأكثرهم غبنا وعضاً على اليد  
صحيحاً شحيحاً رغبةً في التزوّد  
لك الرزق ما أبقاك في اليوم والغد  
يصح بقول ثم فعل بأوطد  
كمقبرة أو كالرباط ومسجد  
وألفاظ تصريح ثلاثة اعدد  
تصدقت أو حرمت أبدت وانشد  
الصريح وإلا حكم وقف مخلّد  
بوجه من وجوه التعقد  
وفي ظاهر خذه بتغيير مقصد  
بشرط بقا نفع ورشد المؤيد

ألا حبذا المأل الحلال لمن هدي  
وذلك فضل الله يؤتیه من يشا  
إذا انقطعت أعمال بر الفتى أتى  
فلا تكّ جماعاً منوعاً مكائراً  
وإياك والمال الحرام مورثاً  
تعد لعمرى أخسر الناس صفقةً  
فبادر إلى تقديم مالک طائِعاً  
ولا تخش فوت الرزق فالله ضامن  
ووقفك حسب الأصل مع بذل نفعه  
مؤد لمعنائه كجاعل أرضه  
ويأذن في فعل يعد لأجله  
وقفت حبست الشيء سبّلت والكنى  
لصحة وقف بالكنى إن تقارن  
كأبدت موقوفا وليس يقابل انتقال  
وينفذ إن ينوي<sup>(١)</sup> بها الوقف باطنا  
ولا تمضيه في غير ما جاز بيعه

١ - الأصح : ينو.

وينفذ في المنقول مثل عقاره  
 ووقف حُلِّيٍّ جائزِ اللبسِ جائزٌ  
 ووقف على المجهول ملغى ووقفه  
 ورهن وسبع لا يصيد وصائد  
 ويبطل مع شرط الخيار وبيعها  
 وما لم يدم نفع به مع بقائه  
 وينفذ أيضاً في المشاع كمفرد  
 لعارية واللبس في المتأكد  
 وكل حرام البيع كالكلب فاعدد  
 بوجه وحمل مفرد وام مولد  
 متى شا وقيل الشرط لا الوقف أفسد  
 كطعم وأثمان وريحان اردد

## فصل

وليس صحيحاً في سوى البر من يقف  
 ووقف لأصناف الزكاة مجوزٌ  
 وللناس حتى أهل عهد تعينوا  
 وبيعتهم أو في كتابة كتبهم  
 ويلغى على المرتد أو أهل حربنا  
 ومن ليس أهل الملك مثل ملائك  
 ووقف على خيل الغزاة لأهلها  
 ووجهان فيمن ملكه ناقص وفي الوقوف  
 ووقف على الفساق والأغنياء لا  
 ووقف الفتى شيئاً على نفسه أجز  
 وثنيك من وقف على الغير نفعه  
 على غير معروف وبر فما هدي  
 وإصلاح جسر أو رباط ومسجد  
 ويفسد موقوفٌ لأهل التهود  
 ولو كان منهم واقف ذو تجود  
 وقطاع درب أو ذوي آلة الدد  
 وجن كذا العجماء مع قن أعبد  
 وخان وربطٍ مسجدٍ هو لقصد  
 على حمل كالإيصال له اعدد  
 يصح ولا مافيه عون لمفسد  
 على الظاهر المنصوص من نص أحمد  
 حياتك والانفاق كل ليوطد

وإن يشترط إخراج من شا من اهله  
وإن يشترط حرمان من شاء ناظر  
وشرطك ذا فيمن يواتيك حصرهم  
وتوقيته كالوقف عاماً أو ان أتى  
وقيل يصح الوقف والشرط باطل  
بصحة ذا من ثلثه بعد موته  
وإن صح توقيت يكن بعد وقته  
ويلزم في الايجاب في المتأكد  
ويشترط في الأقوى قبول معين  
فمع شرطه إن ينعدم يعط آنفاً  
كوقف على أولاده ان ردوا أو تووا  
وفي مجلس العلم اشتراط قبولهم  
ووقف على من لايجوز وبعده  
وقيل الغ في المردود مع ذي ماله  
كمنقطع فاصرفه حتى انقراضهم  
ووقف على من جاز فقدم ولم  
كذا إن تعين بعد ماليس جائزاً  
فعند انقراض الجائز الوقف أعطه  
وعنه لقربى الواقف الورث اصرفن  
وعنه إلى أدنى عَصِيبٍ لواقف

وإدخال من شا من سوى أهله اردد  
متى لم يعين مستحقوه أطلد  
أرى كاستوا جهل السباق فأفسد  
فلان فداري وقف اردد بأجود  
وإن قال هي وقف إذا مت فاشهد  
كوقف أبي حفص وقيل بل اردد  
كمنقطع في الحكم في بابه اقصد  
وعنه وبالإخراج أيضاً اليد  
وقفت عليه كالعطا لا المعدد  
لمن بعده من أهل وقف مؤتد  
وإن رد بعض أو توى من بقا ازيد  
ومن بعد موت الواقف ان يتقيد  
على جائز صحح لمن جاز فاشهد  
وقيل ان تأتى علم فقد المفسد  
ومن بعدهم للجائز الصرف أورد  
تعين مآلاً عادة لم تفقدد  
وقولك ذا وقف ولما تزيد  
المساكين في أولى روايات أحمد  
على قدر ميراث لكل فتى حد  
ولا تخصصن ذا الفقر منهم بأوكد



ومن قلت يعطاه فوقف مؤبد  
وعنه اجعلن كالفيء بعد انقراضهم  
وان قال ذا وقف ولم يبد مصرفاً  
ووقف على من لا انقراض لهم لهم  
بنص وقيل ارده ملكا وأفسد  
كوارثه أو مع بقا مبتد رد  
كمنقطع فاجعله لا تتردد  
ولو قال فيه ثم يعطى لأعبد

## فصل

وبعد لزوم الوقف يملك عينه  
فيلزم في الأنعام فرض زكاتها  
ويملك تزويج الإماء بأوطد  
ويملك مهراً وانتفاعاً وغلة  
وليس له وطء الإماء فان عدا  
ومولوده حرٌ في الأقوى ويفتدي  
بقيمتها إذ عتقها بعد موته  
ولا تمض في وقف الرقيق عتاقه  
وأولادها وقف من الزوج أو زنى  
لدى الوضع مع مهر وقيمتها ان توت  
وقيل من الغلات موقوف نسلها  
وفي مال أرش إعتدا وقفه خطأ  
وإن كان وقفاً للمساكين كان في

المحبس موقوف عليه بأوكد  
ولكن ليخرج من سواها ويمدد  
وقيل بل القاضي وقيل بل اصدد  
كثمر وألبان وصوف ملبد  
فلا مهر في هذا وعن حده حد  
بقيمته والأم من إرثه حد  
ومثلهما وقفا بذا المال أرصد  
ولو باشر الإعتاق ذو الوقف يعتدي  
ومن شبهة حر بقيمته فدي  
وبالقيمتين اتبع مثيلاً وخلد  
وقيمته إن حر ملك لذي اليد  
وفي الكسب في وجه وفيء بمبعد  
تكسبه بل بيت مال كما ابتدي

وإن كان مجنيا عليه فأرشه فان لم يفِ خذ ما تأتي كَشْفَصٍ او وليس لرب الوقف عفو عن ارشد ذا وبعد لزوم زال عن ملك واقف وناظره من خص في لفظ وقفه وليس له التبديل بعد لزومه إذا كان ذا رشد وليس بفاسق وقيل بلى قاض لفقد معين وليس له من دون إذن محبس فإن حاز فاخصص ناظراً عن محبس وليس له من غير تعيين واقف وإن كان عن كافٍ ليعط كفايةً وواقفه إن يشرطن نظراً له وعنه يكون الوقف لله ربنا وما من زكاة لا ولا شفعة له وقيل لبيت المال والنفع مطلقاً سوى واقف ماعم نفعاً لمسجد ولا شيء في ترتيب وقف لمن تلا وبعد انقراض السابقين جميعهم وقف عند قسم الوقف مع شرط واقف وإطلاقه ثم التساوي بينهم

به اشتر عنه مثله ثم أيد سوى آدمي إن تعذر خلد ولا قود في النفس لا يبعد ان فدي فيمنع لغا شرط أو من تزيد ومتصلا واشترط أميناً بأجود ومع فقد تعيين لذي الوقف أسند وأنشئ وقيل اضمم أميناً لمعتدي كوقف على جمع منافي التعدد لأهل كقاض غير مبطل ما ابتدئ لأهل كقاض غير مبطل مبتدئ سوى أجر مثل للفقير بمبعد ولا رد إن عن كسب الهي بأجود فيسند له بمن بعد عزل بأجود إذاً فيليه حاكم ذا تأيد ومن ريعه أرش الجناية فاعد ليعط لموقوف عليه ويفرد وبئر فان المرء أسوة مفرد ولو لم يكن من سبق غير أوحد أو الرد منهم للمصلين أرفد كجمع وترتيب ووصف مقيد وتفضيل بعض وانتقاص مزيد

والانفاق فيه ثم سائر شأنه وإن يشترط إخراج من شاء من ذوي تفضيل من صلى على سابق إلى ومن غلة الموقوف إصلاح شأنه وإن ييغ أهل الوقف علم أموره

لأن ابتداء الوقف منه فقلد الوقوف وإدخال الأجانب تفسد مقاصد أهل الوقف أولى بمفسد إذا لم يعين غيرها ذو التجود ونسخ كتاب الوقف يحبو بمبعد

## فصل

ووقف لأولاد الفتى ووصية وأدخل بني أبنائه وبناتهم ويشترط الإطلاق دون قرينة ويختص منهم من لدى الوقف كائن فمن يتجدد بعد لا قبل مابدي وإن جا وفيها ما يخص بمشترٍ وليس كهذا من تنزل طاريا ووقف لأولاد وأولاد ولديه ووقف على زيد وعمرو ومعمرو ومن مات لم يعقب ليعط نصيبه فمات عن ابنٍ معمرو وأخوه لم وإن قال من لم يعقب امسخ نصيبه

كذكرانهم خنثى وأنثى ليردد في الأولى وأولاد البنات فبعد لدى الخلف والترتيب حتم بأجود كالايصا وعنه قبل موت المؤيد ثمار وزرع خص بالبائع اصدد يشارك فاطلب يا أخي العلم واجهد بمدرسة بل جعل فعل مقيد فأنزل فالمنصوص دون المزيد ومن مات من نسل حووا حصة الردي بشرط لأهل الوقف دون المعدد يعقب فللباقي مع ابن أخ جد مساوية في الرتبة ان رتب اشهد

بأن نصيب الميت عن غير وارث  
كذا إن يقف بين البطون مشركا  
ويدخل أولاد البنين بوقفه  
ويدخل أولاد البنات بأجود  
كذا الحكم في نسل وذرية الفتى  
وعن أحمد لا تعط أولاد بنته  
وعنه إذا ما قال في ذا لصلبه  
وكالذكر اثني من قضى بدخولهم  
وفي هؤلاء أولاد سعد وخالده  
ويشرع قسم الوقف كالطلق بينهم  
وإن خص بعضاً عن هوى كرهوا له  
ومن صار أهلاً قبل حصد زراعة  
ووقف بنيه أو بني خالد على  
ويدخل إن كانوا بنيه قبيلة  
ويختص في إسم القرابة ولده  
وعنه إلى قربي أب رابع فقط  
لأن رسول الله لم يعد هاشما  
ولا تعط إلا مسلما والغني والفقير  
وعنه ان يكن حال الحياة مواصلاً

يخص بطن منهم ميت قد  
وقيل هنا بل للجميع فجود  
لأولاد أولاد بغير تردد  
نحاه أبو بكر مع الشيخ قلده  
وفي عقب والخلف في كل أبعده  
كوقف لمنسوب إليه فقيد  
وقيل لنسل البنت الابن ابنها جد  
وذو المال منهم كالفقير المقتري  
وجيهان في تعميم من لم يعدده  
وليس بمكروه كوجه مبعده  
وإما لمعنى يقتضيه فجود  
وتأبير نخل يستحق كمبتدي  
ذكور فقط مع لفظه المتجدد  
نساءً سوى أولادها من مبعده  
وقربي أبي الإنسان مع علو مصعده  
وعنه إلى قربي الثلاثة قيد  
بسهم ذوي القربي فكن خير مقتد  
والأنثى سو مالم يقيد  
قرابة أم أعط والأ فابعده

وأولاده اعلم من قريب وأبعد  
وقيل كذا الأرحام عند التفقد  
قيل هم والآل كالأقربا اعدد  
عشيرته الأذنون عرفا بأجود  
وقيل الفتى عذب وتالٍ لخرد  
وقد قيل أيضاً للرجال به اقصد  
والعمومة للصنفين كالأخوة اشهد  
لغارٍ بلا فرض وقربى ومرمد  
وقربته من خالف الدينَ تعتد  
وما صرح اتبعه وبالحال قيد  
وقيل اخصصن بالوقف أهل التجود  
وجيرانه من كل قطر ليعدد  
وعنه مداد الأربعين بها احدد  
ولا من طرا في أهل سكة مرفدٍ  
وقيل ابنه أولى بذا البر بعد  
وذا الأم إن يدنُ كذا الأب فاعدد  
والايضا كذا أيضاً وتزويج نهد  
كمدل إليه بالأب ان دخلوا قد  
فمن أقرب القربى ثلاثة أرفد  
وإن نقصوا كمل من المتبعد

وذو رحم قربى أبيه وأمه  
وبيت الفتى والقوم مثل قرابة  
وقيل نساء مثل رحم له وقد  
وعترتهم ذريةٌ قيل بل هم  
ومن ليس ذا زوج عزيز وأيم  
وهن الأرامل مع فراق بعولة  
ووقف أحيات يخص الاناث  
ووقف سبيل الله والخير والجزا  
ولا تدخلن في وقفه لقرابة  
وقيل ادخل الإسلام في وقف كافر  
ومولى الفتى اسمٌ للعتيق ومعتق  
وذو سكة الإنسان هم أهل دربه  
ثلاثون داراً بعدها عشرٌ أدورٍ  
ولا حظٌ للمولى بوقف لقومه  
وفي أقرب القربى أب وابنه سوا  
ومثل أخ جدٌ وقيل الأخ اخصصن  
ومن أبوين الأخ أقرب منهما  
ومثل أب أمٌ ومدلٍ بها إذا  
وإن قال يعطى منهم لجماعة  
وإن يتحد في القرب أكثر عمموا

وللعصبات الوقفُ يشمل وارثاً وإن وقف الإنسان للعلماء بل ووقف لتبّاع امريء لا يضر أن وإن كان للأيتام فهو لفاقد ووقف لصبيان وغلّمان اخصصن ووقف لفتيان وشبان اعتبر ومنها إلى الخمسين للكهل مدة ويدخل في هذي المسائل ذو الغنى ووقف لسبل الخير للحج ثلثه وتعميم جمع ممكن الحصر واجبٌ ومع عدم الإمكان تخصيص مفرد وقد قيل لا يجزيه دون ثلاثة وكل فتى يعطى كمثل الزكاة من وإن أمكن استيعابهم ثم لم يطق وهل واجب صرفٌ في الأصناف كلها وذو الفقر والمسكينُ صنفان فادر في

ومحجوبهم من كل دان وأبعد إلى علماء الشرع بالوقف واقصد يخالف في نزل وفي مذهب ردي أباه ولم يبلغ وأنثى كفوهد ذكوريةً قبل البلوغ المرشد بلوغهم حتى الثلاثين وارصد وما جاوز الخمسين للشيخ فاحدد وذو الفقر في الاعطاء مالم يقيد وللغزو ثلثٌ ثم للفقرا جد وتسوية في قسم غير المقيد وتفضيل بعض القوم جوز بأوطد وكالوقف في ذا الفصل الايضا أخي طد وقوف على أصنافها لا تزيد فعمم وسو ما استطعت تسدد أم الصرفُ في صنف يجوز فردد الزكاة وصنف في سواها ليعدد

## فصل

وليس صحيحاً وقفٌ قابل فسخه وبالوقف ألزمه وعنه وقبضه بوجه ولا عود لواقفه اشهد وليس بشرط حكم قبض مقلد

ومتلف وقف الزمَّنه بقيمة  
 وما تركهم تضمين وقف إغارة  
 ويحرم بيع الوقف مادام نفعه  
 كمثل حبيس الخيل إن قل نفعه  
 فإن لم تبع شقصا كذا دائم الجدا  
 فان لم يواتِ اصرف لإصلاح مثله  
 وإن شئت فاصرفها إلى فقرائنا  
 وناظر كذا شرطاً يلي عقد بيعه  
 وعن أحمد ما إن تباع مساجد  
 ومافيه نفع ما وإن قل لم يُبَّعْ  
 ولا تلزم من ذا الوقف تعمير دائر  
 ولا ينفذ الإعتاق في الوقف مطلقاً  
 ويبدأ من وقف باصلاح أصله  
 وإن كان وقفاً من أناس تعددوا  
 ويحرم إحداثُ الغراس بمسجد  
 فان كان عن أئمانها ذا غنى فكل  
 وإن في طرق واسع تبين مسجداً  
 ولا تبنيه من غير إذن بأوكد

وفي مثله اصرفها بعدوان معتد  
 نوى دون تفريط بعيداً لذي اليد  
 وبع عطلا واعتض به كالمنكد  
 يباع ويمضي في حبيس مجدد  
 لذي الوقف حتى غير جنيس المفقد  
 كفاضل مايكفي من آلات مسجد  
 وبع بعضه واصرفه في دم مفسد  
 وقيل ان يعين مالك النفع يعقد  
 بل الاتها انقلها إلى غيره قد  
 سوى آفة في العرف غير معد  
 بغير اعتداء لا بديع مجدد  
 ولو أنه من مالك عن تقصُّد  
 وثن بموقوف عليه تسدد  
 فلم لا يقيد مثل وقف مفرد  
 فان وقفت مع وقفه المتأكد  
 وإلا ففي إصلاحه بعه واردد  
 باذن إمام لا يضر تسدد  
 فقف مع مراسيم الشريعة تهتدي

## باب الهبة

ألا إن ذي الأموال في الأرض منحةٌ  
بها يعرف المرء السخي من الفتى البخيل  
ويعرف أرباب الأمانات عندها  
يري الناس أبواب التزهّد حيلةً  
له وثباتٌ في اكتساب حطامه  
تعالى الكريم الله عن أن يرى له  
فشرُّ خلال المرء حرصٌ وبخله  
وإن كريم الناس فيهم محبب  
يغطي عيوب المرء في الناس جوّده  
فسارع إلى كسب المعالي ودع فتى  
فما المال إلا الكظلال تنقلا  
ولا تحسبنّ البذل ينقص ما أتى  
ولا توعين يوع عليك وأنفقن  
فلا تدعن باباً من البر مغلقاً  
وتمليك مال المرء حال حياته  
وتلك لعمرى منحة مستحبة  
تسلّ سخيمات القلوب وتزرع

لمحنةٍ من يحذى النوال ويجتدي  
وذو الأطماع من ذي التزهّد  
وكل خوون بالتصنع مرتدي  
ويسعى لتحصيل الحطام المزهد  
ولو ملك الطوفان لم يسق من صدي  
وليّ بخيلٌ قابض الكف واليد  
من الله يقصيه فيا ويلٌ مبعّد  
قريب من الحسنى بعيد من الردي  
ويُخملُ ذكر النابه البخلُ فابعد  
توانى عن العليا لكسب مصدّد  
فبادر إلى الإنفاق قبل التشرّد  
ولا البخلُ جلاب الغنى والتزيد  
يوسع عليك الله رزقا وترفد  
تلاقِ غداً باب الرضى غير مؤصد  
بلا عوض تدعى هبات التجود  
تؤلف مابين الورى مع تبعد  
المحبة فيها للفتى المتجود



أبرُّ ومن باهي بها اكره وفند  
 شرط مادري صحح وبيعاً ليعدد  
 وأحكام بيع كالخيار بها طد  
 فلا تُمضٍ فيها حكم بيع ويعد  
 تردُّ بما تنمى كبيع مفسد  
 بل القدر في وجهه فان ياب فاردد  
 بلا فعل كرهن كذا الردي  
 كذا بمعاطاة بعرف بأوطد  
 وخصصها القاضي بقول فبعد  
 وهبتكهُ أهديته لك ياعدي  
 وأعطيته أعمرته فالتفقد  
 لك العمرَ أو عمري ونحو المعدد  
 القبولَ فصححها إذا لا تردد  
 متى تشا فيما أبحث الفتى عُد  
 يمت مرقب والعقد صحح بأوطد  
 فان مات من أعمرته لك تردد  
 وبالعقد في مقبوض متَّهب طد  
 وعن مع اذن الواهب المتجود  
 المعينَ ألزمه بعقد مجرد  
 يقبض ليختَرُ في ارتجاعٍ أخو اليد

وتخصيصُ ذي علم بها وقرايةٍ  
 ولا يقتضي التعويض مطلقها فان  
 فيأخذه إن كان شقِصاً بشُفعة  
 وعن أحمد حكم الهبات مغلَّبٌ  
 وشرطك مجهول الإثابة مبطل  
 وعن أحمد صحت وعوضه ما ارتضى  
 فان تلفت يضمن وعنه ليهدر انتقاصاً  
 ويثبت من معروف قول يفيدها  
 كتقديم مأكول فيأكلهُ ضيفهُ  
 وألفاظها هذا لك أو خذه لك  
 كذاك بملكت الفتى أو نَحَلْتُهُ  
 كذلك إن قال الفتى قد جعلته  
 فيأتي بقول أو بفعل يفيدك  
 وأسكنته البيت الحياةَ إباحةً  
 ويلغى اشتراطُ العود مطلقاً أو متى  
 وعنه يصح الشرط مع هبة معاً  
 وبالقبض مع إذن يؤطد ملكه  
 وعنه ووقت فيه يمكن قبضهُ  
 وعنه سوى ما كيل أو وزنوا من  
 ومن قبل تقبِيز ولو بعد إذنه

وقيل ان سكت عن قابض عالما طد  
يمت بعده قبل اللزوم المؤطد  
وكالفقيد ليمضي وارثاً أو ليفسد  
الأمينُ له لكن بوالده ابتد  
وبعدهما قاضٍ ونائبه قد  
يليه كأم شيخنا فليقلد  
لمحض انتفاع مثل قبض بأجود  
ويقبضُ له من نفسه في التجود  
وقيل قبضت ان شا أو قبلت ليقصد  
عطا ولد إلا لدى الشيخ فاقتد

ويلغو ان شرطنا الإذن قبض بدونها  
وقبل قبول من يمت بطلت وإن  
وهوب في الأقوى عكس مُعطٍ فطد  
ومن ليس أهل القبض يقبضُ وليه  
وبعد أب يقبض وصي أبيهم  
وجوز قبضاً مع قبول له الذي  
وصحح بلا إذن قبول مميز  
وللطفل والمعتوه يقبضُ والدُ  
وقال أبو يعلى اشترط وقبلته  
ولم يل غير الوالد الطرفين في

## فصل

وإسقاطه والعفو مع هبة زد  
قبول ورد بالبراءة أشهد  
عرفت به مع جهل مُبرٍ بأوكد  
إذا بان حقُّ عنده في المجود  
فوجهين في تصحيح ذا البيع أسند  
وعنه كذا إن تجهلاه فقلد

وتبراً من دين ببراء ربه  
وألفاظ تحليل أو الصدقات مع  
ولو جهل المُبراه مطلقاً ولو  
فلم يبر من ييري بظن براءة  
كبيعك ما لا حزت بالإرث جاهلاً  
وعنه متى تعلمه لم تبر مطلقاً

سوى دين جهل قد يقدر علمه  
سوى حال علم مع تعذر مُبريء  
وإن تهبَنُ ديناً لغير الغريم لم  
وإن رُمْتُ إيفاء الديون عن امريء  
وإن تابَ أخذ الفرض زوجةً معسر  
وخرَجَ إن تبرا بغير تقيد  
بجهلك بالدين القديم فأمدد  
يصح على القول القديم المجدد  
فإن يابَ رب الدين لم يطهد  
من الغير لم تجبر وإن تفسخ اعضد

## فصل في المشاع

وفي ممكن التسليم مع حلِ نفعه  
فتقبض بالتوكيل بل إن تنازعا  
وإن نحن لم نشط لملك قبضه  
ولا تمض في المجهول في المتوطد  
ولا تجز التعليق بالشرط ها هنا  
وثنيا جنين قد وهب أمه أجز  
تصح هباتُ من مشاع كمفرد  
يوكلُ قاضٍ قابضاً ويطهد  
ولم يمكن التسليمُ وجهين أسند  
سوى مستحيل العلم كالصلح فاعقد  
وشرط منافيها ووقت محدد  
في الأقوى كثنياه وعتق امه اعدد

## فصل في عطية الأولاد

العطية كالميراث مع كل محتد  
عليها احتّم التعديل في القسم ترشد  
لتخصيصهم بالذكر من خير مرشد  
سواه هكذا الأم فاعدد  
رجوعاً على قولين بالمتزيد  
لقصد صحيح آثم بل ليحمد  
يجوز ولا إثمٌ لكتمان مشهد  
على النص والشيخ انتفى المنع فاردد  
وعند أحمد ألزمه في ثلثه قد  
على ابن و بنت بالسوية فاشهد  
بردهما إن لم نقل بالتفسد  
وثلثيهما للبنت وقفاً فأبد  
جيساً وزده إرثاً سدس مردد  
ثلث ثلثيها لوقف مؤبد  
إذا رد في شيء من الدار فاشهد  
سوى الثلث في القول الأخير كما ابتدي

وواجب التعديل بين بنيه في  
وأم مع الأولاد مثل أبيهم  
وقيل سوى الأولاد ليس بواجب  
ويلزمه التعديل بينهم لفقد  
فان مات لم يعدل فهل لمنقص  
وما الأب في تخصيصه بعضٌ ولده  
وترك شهود للأداء لجائز  
وفي الوقف جوز إن تفاضل بينهم  
ووقف مريض كالهبات لو ارث  
فوقفك داراً لست تملك غيرها  
بارث لثليها ووقف لثليها  
له ثلثا الثلثين إرثاً برده  
وإرثاً إذا ردت ونصفهما له  
كذا امنحه إن رد المساواة حسب واجبها  
وأما على الأدنى فما الوقف لازمٌ  
فتعمل فيها هاهنا ما عملت في

## فصل

وليس مباحاً عودُ مُهدٍ هديةً  
سوى الأب في الأولى وجد بأبعد  
وإن زال ملك الابن عنه فإن يُعد  
تعلقُ حقوق قاطع للتصرف  
كذا في كتاب العبد مع منع بيعه  
ولا يمنع الرجعى تصرف الابن ما  
ووجهان في عود بفسخ مبيعهم  
ويرجع فيه دون متصل النما  
فإن كان ولدا لا يفارق أمه  
وقولين في منع الفتى من رجوعه  
ويحصل فيه الارتجاع بلفظه  
وأخذكهُ تنوي ارتجاعك رجعةً  
ولا تُعد انثى في عطية زوجها

وإن لم يثب أو واهب متجود  
وأم بوجه خرّجوه مجود  
بعقد وإرث لا رجوع كذا اعدد  
كرهن وحجرالدين إيلاد خرد  
ومهما يزل من ذي الأمور ان تشاعد  
له بعده التصريف في عينه اهتد  
وقولان مع تعليق رغبة قصد  
وقد قيل في هذا النما إن يشازد  
به امنع وإن يعط أباً لم يصد  
بمتصل قد زاد في العز أورد  
الخصيص وفعل بالقرائن موطن  
وللأب في قصد ارتجاع فقلد  
وعنه يلي عنه ان سألها ليردد

## فصل

ولالأب من مال ابنه ملك مايشا  
إذا لم يجرّ المال منه بأخذه  
ويملكه بالقبض مع قصد ملكه  
وكالأب أمّ في التملك خرّجوا  
وإن يتصرف فيه قبل تملك  
وليس بمضمون على الأب مطلقا  
وليس لوراث ابنه ان مات الاقتضا  
وإن يقتض أو يوصي به وهو مدنف  
ولا حدّ في وطء امريء أمة ابنه  
وإن ولدت فالطفل حرّ وحكمها  
وليس عليه قيمة الأم وابنها  
ونوع هبات المرء والصدقات من  
ويثبت بالتسليم ملكك فيهما  
ولو مع غنى مالم يضر بفوهد  
إلى ابن سواه فاقتبس وترشد  
أو القول إن يفهم تملكه قد  
لأمر النبي في برها كل مبتدي  
يؤثم ولم ينفذ تصرف معتد  
باتلافه أو بانتفاع بمقصد  
وعنه أرى سقطه ان يمت في المؤطد  
فمن صلب مال المرء خذه تسدد  
وعزّره في الوجه القوي وهدد  
كحكم إماء في يد الأب ولد  
ولا مهرها أيضاً بغير تردد  
هبات وفي الأثمان تفريعها اقصد  
ولا يرجعن الأب في مثل مبعده

## فصل في تبرعات المريض

وعرف اللغات امنحه إعطاء حالب  
وفي سقم غير الموت غير مفرع  
وإيلام ضررس أو صداع ونحوه  
كذا إن يعاف من مخوف وإن طرا  
وإن كان سقم الموت ذا الخوف قاطعاً  
على أجنبي وامنع الكل وارثاً  
وإن يجن أو ينكح أو ابتاع أو بيع  
كبر سامه أو مستمر رعاfe  
وعند انتهاء السل يخشى فراقه  
لهذا وما ضاهاه حكم وصية  
إذا لم يكن قد صار مدنف فراشه  
وإن أشكل الداء المخوف فعنه سل  
ويخشى على ذات المخاض إلى النجا  
ومن في التحام الحرب والبحر هائج  
كذاك العطايا من أسير متى يكن  
كذا حكم جان قد تقدم خصمه

لتحلبها في مدة ثمت اردد  
كصحته إعطاؤه نحو أرمد  
فمن رأس مال المرء صححه ترشد  
مخوف إذ العبرا بحال التجود  
بصاحبه من ثلثه بالعطا جد  
إذا لم يجز باقي ذوي الإرث واصدد  
بقيمة مثل صح من ماله اعدد  
وإسهاله أو ذات جنب مضمدم  
ومن فالج يخشى عليه بمبتدي  
وما كجذام أو كسل ممدد  
فان عطاه كالصحيح بأوكد  
ذوي عدل أهل الطب عنه وقلد  
وبعد أقل الحمل في وجه اعدد  
وبلدة طاعون إلى الموت موفد  
أسيراً لسفك لقتل معود  
ليقتص منه بالحسام المجرد

في الأولى وعنه كالأصحا ليعدد  
 وأشباهه لا حظ فيه لمجتيدي  
 وعتق محاباة كتابة أعبد  
 بأولها في القسم فالأول ابتد  
 يصح الشرا من غير عتق بأوكد  
 وقيمته من ذاك ستة اشهد  
 وعند أبي يعلى المحاصصة اقصد  
 من الكل لا من ثلث مال الملحد  
 كذا في الوصايا احكم بغير تقيد  
 وقدم على الإيضا العطية تهتد  
 بغير إجازات يصح بأوطد  
 بقدر الذي يحويه بالإرث أسند  
 وعقد بقدر المثل من ماله احد  
 عن الكل ما أبقاه في المتجود

فأما عطاياهم من الثلث كلهم  
 ومن صار كالموتى لقطع مريه  
 وسيان في هذا عطاءً منجز  
 فان لم يف ثلث الفتى بجمعها  
 فمن يعط ثلث المال ثم اشترى أباً  
 وأخذكهُ بالمال والمال تسعة  
 بصحة ما حابى لسبق ورقه  
 وعن أحمد عتق المريض قريبه  
 وعن أحمد كالاستوا اقسامه بينهم  
 وعن أحمد في العتق قدمه فيهما  
 وبيع المريض الوارثين بقيمة  
 كذا الخلف إن وصى له بمعين  
 ومالزم المضنى من المال كارهاً  
 وصحح قضاة بعض دين وإن يضق

## فصل

بنسبة ما حابى من العقد أفسد  
 وما زاد عن ثلث بعيد ليردد  
 بثلث الذي يسوى مثال به اقتد

وبيع محاباة قريبا وغيره  
 فيرجعه ذو الارث إن لم يجز له  
 كبيعك عبداً كل ملكك يافتى



وللأجنبي في النصف ياصح وطد  
يرد ويطلب قدرَ مأحوبي اصدد  
يكمل للوراث مقدارَه اردد  
وما منعوا في الرد كل ليردد  
شفيع فيأخذ ما اشتراه ويفتدي  
وبيع بما فيه ربا الفضل قيد  
وإلا فيربى أو تقل يتزيد  
بكر يساوي ثلث قيمته قد  
أقلت الفتى والقدر تسعة احدد  
فللوارث اجعل شفعةً في المؤطد  
يقبل وارث بل في سقام به اقتد  
السقام به حلف فلأخذ اعضد  
وأحوال من أعطى وأوصى له امهد  
بعكس كذا إن يغن مال ويزدد  
تملك ثلثيه فحُر ليعدد  
كمقداره لا عتق فيه بأوكد  
فماتت ولا مال لها غير ما اجتدي  
وبالارث نصف الشيء للواهب اردد  
بعادل ينسهم فكممل وعدد  
تصح هبات المرء فيه فأورد  
لوارث زوج بعدها مات فاعدد

وعنه لأهل الإرث يبطل كله  
وخير على القولين مشترياً فان  
وإن طلب بالإمضاء في كله وإن  
وعن أحمد في الكل ينفذ بيعه  
ولا خيرة للمشتري إن يكن له  
وفي السلم إن حابيته باقالة  
بما قيل في وسطى الروايات بتة  
كبيحك كر البر يسوى ثلاثة  
أو اسلفته فيه ثلاثاً مدنفا  
ومن باع شقصاً أجنبياً محابياً  
ومن يدع الإعطاء في صحة فان  
وفي زمن الإعطا إن اتفقا وفي  
وفي حالة الموت اعتبر ثلث ماله  
فمن صار ذا إرث له امنع وعكسه  
فمعتق عبد ماله غيره متى  
من العتق لكن إن علتة دُيونه  
فواهب كل المال ألف لزوجته  
فللدور قل للشيء صحت هباته  
لوارثه كل سوى شيء كذا  
تر الشيء خمسي ماله وهو الذي  
إلى عصبات الخود خمساً وما بقي

## فصل

### فيما تخالف به العطية الوصية

وأول معطى قدّم من ثم أولاً وبين الوصايا ساوياً لا تردد وليس لمعطٍ في العطية رجعة وإن يشأ الموصي ليرجع ويردد ويشترط في الإعطا قبول معاذر وقدم على الإيضا عطية مُدِنِف ويثبت من حين العطية ملكها وإن وسع الثلث العطايا أو أجز من

وبين الوصايا ساوياً لا تردد وإن يشأ الموصي ليرجع ويردد وذلك في الايضاء بعد التلحد إذا اجتمعا حتى على عتق أعبد مراعى إلى موت الفتى المتجود أو أن العطا بالملك أو ما وسع طد

## فصل

وللمعتقين الكسب من حين عتقهم ونسبة ما قد يحمل الثلث أعطهم ويعتق منه شيء ان لم يكن له تكسبه أو أصله منه كسبة التكسب فشيء له إن يكتسب مثل قدره ونصف متى يكسب كنصف وما بقي

إذا خرجوا من ثلث مال المشرد ومن كان موهوباً فذاك لسيد سواء وما من قبل موت المسود من قدر العتق تسدد وشيئين إن يكسب كمثله أصفد من الكسب أو منه لوراث سيد

ويعتق منه النصف مع كسب مثله  
ويحصّل له مع كسب مثليه منهما  
ومع كسب مثل النصف يحصل منهما  
ويحصل بعد الجبر بالعتق والذي  
كمثليّ ما أعتقت في العبد مطلقاً  
ومال عتيق جُدْ لمتَهَّبْ به  
كواطئها من بعد عتق ومهرها

ويملك نصف الكسب غير مصرد  
ثلاثة أحماس بغير تردد  
ثلاثة أتساع فع العلم تهدي  
تملكه من كسبه لهم اشهد  
وذاك المبقّى بعد حق المعبد  
وكالكسب مهرُ المثل في حق نُهد  
كقيمتها قدراً أو ادنى وأزيد

## فصل

وما وهب المظني لمظني فردّه  
سواه فماتا صح من بذل أول  
من الشيء ثلث فالجميع لأهله  
فبالثلثين صح وقابل تجد إذاً  
ثمانية منها تصح لبسطهم  
لوراث ثان ربعها ولوارث المقدم  
وإما تشاقل من ثلاثة أصلها  
ثلاث ثلاثة فتسع كما مضى

على الأول الثاني ومالهما اشهد  
لثانيهما شيء وعاد لمبتدي  
سوى ثلثي شيء كشيئهم اعدد  
ثلاثة الشيء اعتبر ثم تقصد  
لشيئين مع ثلثين كالكسر قيد  
بأقيه بغير تقيد  
ففي مثلها اضربها وأسقط وبعد  
عطا الثاني في إسقاط أسهم مزيد

## فصل

وإن باع مضمناً كَرَّيْرٍ بمثله وليس له ملك سوى ما اشترى به فمن ماله حابى انسبَ ثلث ماله وإن تشا من قدر الرفيع فأسقطن وتضرب باقى قدره في ثلاثة فينفذ فيه البيع في قدر خارج ومصداق كل المال عرساً ومهرها لها مهر مثل ثم شيء بنحلة فصار لهم نصف وربع صداقها وذا يعدل الشئيين فاجبر وقابلن لوراثه نصف وعشر صداقها ووراثها يعطون من ذاك أربعا ولو خالعتة ذي بنصف صداقها وعاد له بالخلع نصفهما معاً وإن قبلها مات الفتى ورثت ولم وعنه بلى من ثلثه وروي لنا

ردىء يساوي ثلث قيمة جيد وحاباه فاسلك في سبيل مرشد وضح بقدر الثلث منه تسدد إذا قيمة الأدنى بغير تبدد وقيمة الأعلى انسب من المتصعد بنسبته من مرتقى لا تقيد كنصف فماتت قيل عن مهرها قد ونصفهما إرثاً لو ارثه اردد المكمل إلا نصف شيء مزهد تر الشيء من هذا ثلاثة اهتد وذلك مثلاً جائز بالتجود فعول على هذا البيان الممهد لكان لها نصف شيء كما ابتدي كميراثه منها له لا تزيد يصح محاباة على المتوطد رجوع الإمام الحبر عن ذا فقلد

## فصل

وملكك بالإيضاء والهبة امرؤ  
بتحريره من رأس مال وإرثه  
كذا الحكم في إقراره في سقامه  
وإن أعتق ابن العم أو أمة له  
بعتهما من ثلثه وتورث  
كذلك في ورثته إن شراهم  
وعن أحمد من رأس مال مريضهم  
ومن يشر من يعتق على وارث متى  
ووجهان هل في الثلث أو رأس ماله  
على زمن آتٍ فوفاه مدنفا  
ومعطى أخيات تفرقن فارتضى  
عتقن عليه جميعاً منه من رأس ماله  
وقيل ان يجوز أيضاً فريد بماله  
ومعتق أنثى قدرها مائة ومهرها  
وليس له مال سواه تحررت  
وإن يشر من ثلثيه بعد تبرع  
ففي قولنا ليس الشرا بوصية

يصير متى تملكه حراً فأشهد  
بنص وقيل امنعه إرثاً وأبعد  
بعثق ابن عم حال صحته اعدد  
كذاك ومن تحرير تزوجها اشهد  
بنص وقيل امنعهما الإرث واصدد  
وكانوا متى يملكهم يعتقوا طد  
يحرر ذا القربى وبالإرث أسعد  
تملكه يعتق بملك فجدد  
عناقه تعليق الصحيح المجدد  
بأن من الاسقام إلف توسد  
وهن التراث الوارثات الموسد  
وكالأخذ الإعطا الاشترا عند أحمد  
وقال أبو يعلى بل الثلث شرد  
ضعفه ان تنكحها به الصد  
ولم تستحق المهر في المتوطد  
بثلث أباه وهو ذو ابنٍ مرشد  
ليعتق أبوه وامضين في التجود

بمقدار ثلث المال حال وفاته  
وللابن باقيه وكل بآخر  
ومن رأس مال ماتعذر دفعه  
وبذل بعقد جائز متعارف  
ولو خص ذا دين بالايفاء لم يكن  
وقيل بلى مع ضيق مال وإن يمت  
وسدس الذي يبقى لوالد ملحد  
ويعتق عليه الجذ بعد المفقد  
كأرش جنایات المريض وأعبد  
ولو مع نزر تافه متزيد  
لمن لم يوف الإشتراك بأوطد  
ويفقد وفأ فاردد وشرك بأجود

## كتاب الوصايا

وما هذه الأيام إلا مراحلُ  
ومن سار نحو الدار ستين حجةً  
ومن كان عزرائيل كافل روحه  
ومن روحه في الجسم منه وديعةُ  
فما حق ذي لب يبيت بليلة  
فبادر هجوم الموت في كسب مابه  
فما غبن مغبون بنعمة صحة  
فنفسك فاجعلها وصيك مكثراً  
ومثّل ورود القبر مهما رأيتَه  
فما نفع الإنسان مثلاً اكتسابه  
وتعليق تفويض التصرف في العطا  
ولا يجب الإيضاء إلا بواجب  
وصحح تصب إيضاء كل مكلف  
وصححه أيضاً من صبي بأوطد  
وعن أحمد من بعد سبع وألغين  
ومن لم يجوز بيع غير له فلا  
ومن كافر صححه ياصح مطلقاً

تقرب من دار اللقا كلُّ مُبَعَد  
فقد حان منه الملتقى وكأنَّ قَدِ  
إذا فاته في اليوم لم ينحُ في غد  
فهيئات أُنْ يرتجى من مردد  
بلا كتب إيضاء وإشهاد شهد  
تفوز غداً يوم القيامة واجهد  
ونعمة إمكان اكتساب التعبد  
لسفرة يوم الحشر طيب التزود  
لنفسك نفاعاً فقدمه تسعد  
بيوم يفر المرء من كل محتد  
بموت هو الإيضاء فافهم وأرشد  
ومال أمانات لدى غير شهد  
وصححه أيضاً من سفيه بأجود  
إذا ما وعاه بعد عشر محدد  
وصية مُختلّ وطفل مهدهد  
يجوز بها الإيضاء له لا تقيد  
ومن ذي مباد السكر في متبعد

ومن أحرص مفهوم قصد إشارة وإقراره أيضاً بها في المؤطد وأمض في الأولى مشهداً بعد ختمه وإن يثبت الإيضا بينة أو اعتراف وإيضاء معقول اللسان بها اردد وقيل ان يدم حتى يموت يؤطد عليه وموجود بخط الملحد فما لم يعلم العود أظد

## فصل

وإيضاء ذي مال كثير ووارث وقال أبوبكر إذا بالوجوب للقريب وإن كان ذا مال قليل ووارث ومن لم يكن ذا وارث فهو جائز وعنه سوى ثلث يرى كذاك مع ومن زاد من ثلثيه عن فرض زوجة ويكره لذي الوراث الإيضا لبعضهم وقف كل ممنوع على امضاء وارث ولا يمنع الإيضاء ذو رحم له وإن ضاق عن كل الوصايا لثله وعنه يبدى العتق والوارثون إن فتلزم من دون القبول بقولهم فلا تشترط فيها شروط هباتهم

غني بخمس المال ندب فأكد الفقيران عن تراث يصدد فقير فايضاء الفتى اكرهه واصدد بكل الذي يحويه في المتأكد ذوي الفرض دون الكل مع رد أزيد وزوج ولا تعصيب للزوج فاردد ومازاد عن ثلث لشخص مبعد ولو خص كلاً قدر إرث بمبعد على أشهر الوجهين في الشرح فاقصد فوزع على قدر الوصايا تسدد يجيزوا فتنفيذ على المتأكد أجزنا ونفذنا ونحوهما طد ولا مالها من كل حكم معدد



سوى أنها من ثلثه في سقامه بشرط خيار ثم يمرض وقته وعن أحمد بطلان الإيصاء لو ارث وبطلانها في الموضوعين مضعف ومن جاز التصریف في ماله من الـ

كمثل محاباة الصحيح بمعقد فمن ثلثه تلك المحاباة أرصد وقيل وفوق الثلث للمتبعدين فمن يُجزُّ اجعلها عطيةً مبتدي إجازة صحح لا سفیه وفوهد

## فصل

وذو الإرث إن وصى له ثم لم يمت فصح له الإيصاء وعكس بعكسه وموصٍ لسعدى ثم أوصت له متى وما رد ورأث الفتى قبل موته كذا رد من أوصى له والقبول وإن الغريم الوارث أوصى أو ابنه ومن يجز الجزء المشاع وصية ليقبل منه قوله مع يمينه على أظهر الوجهين ما لم يقر لنا وما يُجز عينا أو نسيئاً مقدراً على أظهر الوجهين فيه وملكه سوى معتق أو مبريء من معين الـ

إلى أن غدا بالحجب عنه كأبعد لأن اعتبار الحال بالموت فارصد تزوجها إن رد الإيصاء تفسد وتنفيذهم مجد بلى بعده قد بالتراخي وفي التنفيذ ذا لم أبعده أجز وكذا إسقاط دين ليعدد ويزعم أن قد ظنه ذا تزهد وما زاد عما ظنه ان شاء يردد بعلم الفتى بالقدر أقوال شهد ويزعم ظن الوقف فيما نفى اردد بأن يقبل الموصى له بعد ملحد أناسي وبالموت المغاير لذا اطمد

ورد الذي أوصى له وقبوله وإن ردها موسى له بعد موته وما رده للوارثين جميعهم وموت الذي يوصى له قبل موت من وإن مات موصٍ للفتى بوصية وإن مات موصٍ ثم مات عقيبه فوارث من أوصى له خلفاً له ويحكم له بالملك بعد قبوله وقد قيل بل يبقى على ملك ميت فمن قيل بعد الموت يملكه يكن فموصٍ بعبد ماله غيره فلم كنصف الذي يسوى وهو عشره تك تراث لموصٍ إن تقل هو ملكه ثلاثة أشياء نصف شيء بنصفه وفي حكمنا بالملك منذ القبول إن بحرية الأولاد من غير قيمة لموصى له من واطيء كان وطؤه وإن يطاء الموصى بزوجه له فأولادها قن لوارثها ولم ووطء الذي أوصى له لقبوله

قبيل ممات الموصى لغو ليردد هت وكذا إن مات من قبله اشهد وليس له ياصح تخصيص مفرد قد اوصى لبطلان الوصية أرصد فرد ولم يقبل فأبطل وصدد ولم يتقبل أو يرد فيشهد ولا يبطل الإيصاء إذا في المؤكد من الموت لا منذ القبول بمبعد فيزداد من هذا النما ثلث ملحد له ما نما ملكا بغير تقيد يُجز وارثوه إن كسب بعد سيد الوصية شيئاً وهي مع نصف اعدد يعادل الإيصاء مع تراث لمفقد وشيئين مع نصف كعشرة امهد يطا قبله الوراث موصى به اشهد ولا مهر لكن قيمة الأم أورد مفوتها إذ هي له أم مؤلد فأولدها قبل القبول المؤطد تصر أم أولاد لزوج بأجود كوطء لزوجات رواجع فاعدد

وإن يمت الموصى له غير قابل فإن قبل ابن الإبن يعتق جدّه وإن يقض من حين الممات بملكه وأبطل بهلك المال قبل قبوله ويحصل رد الموصى من كل مفهم أباه وقد أوصى به للملحد ويمنع ميراث ابنه في الموجود فأحكام ذا الفضل اعكسَن لا تردد الوصية في كل الوجوه وأفسد وما الفور شرطاً للقبول فقلد

## فصل

ورجعة موصٍ في الوصية جائزٌ كإخراجه عن ملكه ووصية ووجهان في تحييره وكتابة وطحن حبوب واختبازٍ دقيقها وسمر بمسمار ونسج الغزول وخلطٍ بما لا يمكن الميز بعده وإيجابه في البيع أو هبة ولو وإن لم يُزل بالهدم الاسم استحقه فيملك نقصاً ما استحق بيعها وليس رجوعاً زرعُ موصٍ بأرضه وليس رجوعاً غسلُ ثوبٍ ولبسُه وتزويج من أوصى بها أفهم ووطؤها

بقول وفعل يُفهم العودَ أكد بإخراجه أو رهنه فتقلد وفعل يزيل اسماً لهدم المشيد وتنجير خشب الباب قصر ممرد وابتناءً بأحجار وشبه المعدد وجحد وصاياهُ فعي العلم ترشد يرد وأوكل رجعة في الموجود وليس له الانقاض في المتجود وما زيد فيها من بناء بمبعد وفي الغرس والبنيان وجهين أسند وسُكنا ديار أو إجارة أعبد إذا هي لم تحمل من الوطاء قيد

وتعليم عبد صنعةً وعمارة الديار  
كخلط طعام فيه كَرُّ وصية  
وقولك في الموصى به هو لوارثي  
وأما إذا أوصى به لمعمر  
فأيهما من قبل موصٍ يمت يكن  
وإن قال إن يقدم سليمان فالذي  
به لسليمان ان أتى في حياته

بتخصيص ونحو المعدد  
بمثل وعود خلط هذا بأجود  
وما للعلا فاعطه لذا رد عود  
وأوصى ولم يرجع به لمحمد  
لباق وإن عاشا فبينهما اقدد  
لسليمان معطاه سليمان فاشهد  
وإلا سليمان ابذلنه بأجود

## فصل

وواجبُ الإيضاء على المرء إن يكن  
ومن رأس مال أدها كلُّها تصب  
ومن ثلث الباقي تبرعه وإن  
به فمتى يستغرق الثلث يبطل التبرع  
وقال أبو الخطاب حاصصَ بينهم  
فلو كان قدر الدين عشراً ومثلها  
لإكمال فرض الدين شيئاً فعُشره  
فخمسة الاسداس فشيء لواجب  
يكن عشرة واجبر من الشيء خمسة  
عديلا لها فالشيء ستة أسهم

عليه حقوق واجبات لتردد  
وإن مات لم توص به ان تدر تردد  
يقبل أخرجوا من ثلثي الواجب ابتد  
في الوجه القوي المجود  
ومن رأس مال كمل الفرض تهتد  
التبرع والمال الثلاثين أرصد  
سوى ثلث شيء ثلث مال المفقد  
فضم إليه الشيء غير مصدر  
سُدس وبقائه لخمسة اعدد  
وأربعة حظ التبرع فاشهد

ومن قيّد الإيضاء أجاز كقوله      إذا مت في ذا السقم أو عامي اشهد  
بعثت غلامي أو بألف وصية      بفوت اشتراط المرء أبطل وأفسد

## باب الموصى له

وللجائز التملك صحح وصيةً      ولو لكفور الحرب أو ذمة جد  
ووجهان في مُرتدّهم وتصح للمكا      تبّ ومن دبر وأم مولد  
فان لم يسع ثلث مدبره وما      يوصى به فالعتق للسبق فابتد  
وقال أبو يعلى يحرر بعضه      ويملك من الإيضاء بقدر المشرد  
وصحح بنحو الثلث أيضاً لعبده      وأعتقه منه أو على قدره قد  
فان زاد عنه الثلث سلمه فاضلاً      وألغ لشخص أو بألف بأوكد  
وموصى له بالريع وهو كُتسع ما      لموصى بباقي الريع أعتقه وارقد  
وقيل بل اكمل بالسراية عتقه      من الثلث وامنحه بريع المعدد  
وإن لم يسع ثلث الموصي وصيةً      المدبر مع مقداره إن يردد  
فأعتقه ثم ألغ ما لم يسع كذا      وقيل اعتقن بعضاً ومقداره ازيد  
وينفذ إيضاه لعبد لغيره      وكلّ متى يقبله عبد لسيد  
وموصى بعثت انشى بشرط تأيّمٍ      فتعتق فتكح بعد لم تتعبد  
وموصى لها مع ذا بألفين أو لمن      قد اولدها إن تنكح اردد بأجود  
وبالحمل إن يملك وللحمل صححن      متى تلقّ حيا دون ميت ولو ودي

إذا ما حكمنا حين الإيضاء بكونه  
بأن تلد الموصى به ستة من الشهور  
وإن تلقه من بعد ستة أشهر  
سوى بجماع كان قبل وصية  
ومن بائن إن تلقه بعد فرقة  
ولا ينفذ الإيضاء لمن ولدته ذي  
وللحمل من زوج ومولى فشرطه  
وكالذكر أنثى متى تطلقن وإن  
وفي ان كان أنثى حملها فله كذا  
فلا شيء يعطى واحد منهما وإن  
وإن قتل الموصى له موصياً أو المدبر  
وإن جرحاه ثم أوصى فمات لم  
وموصٍ لأصناف الزكاة وبعضهم  
وقد قيل ثمن كل صنف له هنا  
وإن قال ضع ثلثي حيث ترى ليجتهد  
وموصٍ لكتب الذكّر والعلم محسن  
ومال حبيس الخيل إن مات أعطه  
ومن في سبيل الله يوصي فذلكم  
وإن قال يخدم عبدي الفضل عامه  
وإن قال يشري عبد زيد بستة

من ام فراش وطء زوج وسيد  
فأدنى منذ الإيضاء له اشهد  
ولم يلتحق بالواطيء المتقصد  
فصح بذا التقدير أولاً فأفسد  
لما دون أوفى وقت حمل بأجود  
لما فوق مذكور بوصف مقيد  
لحاق به في نسبة دون مبعده  
تعرض لمعدوم من الحمل تفسد  
وإن ذكراً يعطى كذا ان يتعدد  
تلد واحدا فامنحه شرطك تقصد  
لغا الإيضاء وتدبيراً أعبد  
يهي لهما الإيضاء وقيل بأوكد  
يصح ويعطى كالزكاة المحدد  
ومن كل صنف يُجزئ إعطاء مفرد  
في الذي أولى وقرباه أكد  
وقوت حبيس أو عمارة مسجد  
وفاضله ورث موص بأوطد  
لأهل جهاد الكفر لا الحج أورد  
فيعتق ولو أبقى فمن بعد شرد  
فيعتق إن يبتع بما دون فاردد

البقية للوراث أو كله مع امتناع  
ومن لا عليه الحج إن يوص عنه أن  
بها كلها في حجة بعد حجة  
وأعط جميع الألف من حج عنه إن  
وإن ياب حجاً من يعينه لها  
كذا الحكم فيمن يلزم الحج فيهما  
من الثلث لكن إن أبي الحجة الذي  
بأجرة مثل والذي فوقها إذاً  
ومن يوص في أبواب بر فصرفه  
وقيل إلى قوم المساكين صرفه  
وعنه مكان الحج فك أسيرنا

الشرا أو عجز ثلث المفقد  
يحج بألفيه من الثلث زود  
كفايتها من حيث حل أو اجهد  
يقل حجة بالألف من ثلثه قد  
ويطلب باقي الألف يمنع ويصدد  
وفاضل أجر المثل في النفل أوفد  
يعينه أوفد سواه وأمدد  
لوارث موص بل لنفل بأجود  
على كل معروف من القرب اقصد  
وحج وغزو ثم قرأه أورد  
وما زاد من فضل ففي الوقف فاعهد

## فصل

ومن يوص في إثم كاحداث بيعة  
وشارب خمر أو مغن ونحوذي  
وسيان إيضاء التقي وفاجر  
ولملك الإيضاء ملغ كميت  
فموص لمن لم يملك الملك مطلقا  
وموص لانسانين حي وميت

وكتب لتوراة والإنجيل يردد  
من العون في فعل المعاصي لمعتدي  
بهذا وإيضا ذمة وموحد  
ومن ليس أهل الملك مطلقا اورد  
وزيد ليعطى الكل أزيد بأوطد  
مع الجهل نصف المال للحي أرفد

وذا ظاهر التعليل من لفظ أحمد  
 ليقسم مابين الوصيين فاشهد  
 بثلث فسُدس عند زد لأبعد  
 فلأجنبيّ الثلث غير مصدد  
 فبينهما اقسمة وقيل لمبعد  
 فسلم إليه الثلث غير مزهد  
 له السدس يعطاه بغير تزيد  
 لكل امريء من غير خُلف معدد  
 فردا على زيد فتسعاً ليرفد  
 وفيه من التفریع مثل الذي ابتدي  
 لزيد جميع الثلث غير مصدد  
 بشيء لزيد نصفه قس وعدد  
 له الربع أو سُبعاً من الفقرا ازد  
 إمام وذي التأذين والقيم احدد  
 معيد فسهم بعد عُشر له قد  
 يرى ناظرًا في الوقف مع حسن مقصد  
 وكم لا سوى محصور جمع مزيد  
 لقوم أولي وصف جلي مقيد  
 مشارك في الوصف في نص أحمد  
 وللموص جاران اسمهما العلى اردد

وكل له مع علم موت بأجود  
 وقيل لحي نصفه مثل قوله  
 وموصٍ لشخص أجنبي ووارث  
 وإن يوص بالثلثين إن رد وارث  
 وإن خصصوا بالرد مافوق ثلثهم  
 وإن جوزوا الإيضا لوارثهم فقط  
 ولأجنبيّ الثلث أيضاً وقيل بل  
 وبينهما الموصى به في إجازة  
 وإن يوص لابنيه وزيد بماله  
 وفي قول محفوظ له الثلث كله  
 وموص لزيد أو لآلٍ بثلثه  
 وموص لزيد والمساكين يفتي  
 ولكن عُرف الناس يأباه فاجعلن  
 ففي الفقرا والشيخ والمبتدين وال  
 لشيخهم عُشرٌ وإن كان معهم  
 وباقية للباقيين كل له الذي  
 وقيل كفرد منهم أن يحصروا له  
 وموص لزيد بالعبا وبثلثه  
 فلا حظ في الثلث لزيد ولو غدا  
 وموص لواحد ذين أو جاره العلى



وعن أحمد بل صححها كقوله  
ولو قال في الأولى فعبدني غانم  
وللمرء عبدان اسم الاثنين غانم  
وليس له شيء من الألف يافتى  
ولا يعتق العبد الموصى بعقده  
ومعتقة السلطان إن لم يحرروا  
بثلثين من هذين جود لمفرد  
إذا مت حراً ثم ألف ليرفد  
فبالقرعة اعتق واحداً لاتزيد  
وفي الثاني يعطى الألف من ثلث ملحد  
إلى عتق ورأث الموصي المفقد  
وبالكسب من موت الموصي له جد

## باب

### الموصى به

تصح لغير الوارثين بثلثه  
وصحح بما تسليّمه متعذر  
كحمل الإما أو لإبنه أو بهيمة  
فما يتحصل منه من قبل موته  
وينفذ فيما فيه نفع مملّك  
فمع إرث مال ثم إن قلّ أو نما  
وقيل له ثلث ولو كان ذا غنى  
وموصٍ لصياد الطبا بكلابه  
لذي الثلث ثلث المال وابدل لصائد  
وموصٍ بثلث المال تلغى كلابه  
لدى الموت بالتقويم لا الأخذ فاحدد  
كذي عدم أو غيبة أو تشرد  
إلى أمد أو دائماً ذا تأبّد  
لموصى له يعطى وإلا فأفسد  
وإن لم يكن مالا ككلب التصيد  
له كل ذي لا ثلثه في المجود  
وإن مات لم يملك كلاً بالتفسد  
وبالثلث من أمواله لمحمد  
بغير خلاف ثلث ضارٍ مصيد  
وإن لم تقوّم قسمة بالتعدد

وموتة تحريم ونحوهما اردد  
أقلّ مسمى ذلك الأمر ترشد  
كعكس ويجزي عند مملي المجرّد  
يغلّب عليها العرف في المتجود  
قد اختلفوا فيها وفي العرف فاشهد  
له باقتراع واحد منهم امهد  
ولما تجز فالثلث منه ليرفد  
وان هلكوا طراً سوى متفرد  
والا بقدر الثلث منه فزود  
بقيمة عبد في الخلاف المعدد  
فلا شيء للموصى له في المجرّد  
كقول الموصي أعط عبداً لمعبد  
لأشياء له المشهور عند التجرد  
وقيل كعبد من عبيدي هنا طد  
فان لم يوجد الحل أفسد  
له حاضر حقاً وثلث المجدد  
بثلاثي يوم الموت أو حيث أطد  
فأوف ديون المرء منه وأسعد  
على ملك ورأث فعن كل اصدّد

وموصٍ بما لا نفع فيه كخمرة  
وصحح بمجهول كعبد وأعطه  
ولم يجز انثى في اختيار ابن أحمد  
وإن يختلف عرف به وحقيقة  
كشاة وثوب والبعير ودابة  
وموصٍ بعبد مبهم من عبيده  
إذا كان قدر الثلث لكن متى يزد  
وفي الأجود أحب المرء ماشاء وارث  
يعين للإيصاء إن كان ثلثه  
وإن قتلوا من بعد موصٍ فخذ له  
وإن لم يك للموصي ياصح أعبد  
وقيل المسمى اتبع له ثم أعطه  
وموصٍ له باسم مسماه شامل  
كموصٍ بقوس جد بقوس نبالة  
وإن شمل المحذور والحل أعطه  
وموصٍ بثلث المال يدخل ثلث ما  
وعنه ان يكن يعلم به أو يقل له  
وعقل قتيل مطلقاً من تراثه  
بتنفيذ ما أوصى وعند حدوثة

فموصٍ لِإنسان بشيء معين كمقدار نصف العقل أو دونه اعدُّ  
على وارثيه العقل من ثلثيه في المقال المبدأ لا الأخير بأجود

## فصل

وينفذ إيصاءً بنفع مجرد عن العين في وقت وبذل تأبد وإلا بقدر الثلث منها فأطد حضوراً وأسفاراً بغير مصدد ويملك مهر الوطاء في المتجود وبيعاً في الأقوى بل لذي نفعها قد وزوج في وجه له حكمها امهد وقيمة مولود من الشبهة اعدُّ لحرية الأولاد إذ ذاك يفتدي مقامهما في كل حكم معدد ووطء الفتاة احظر على كل مفرد وقيمته والمهر يثنى كما ابتدي وقيل إذا وصى بنفع مؤبد وموصى له بالعين كالوارث اعدُّ ذوو العين بل في كسبها في المجود وذو العين إن تيسر وتذبح بها افرد وينفذ إيصاءً بنفع مجرد إذا خرجت كالعين من ثلث إرثه ويملك الاستخدام مالاً نفعها وإيجارها أيضاً كذاك إعارةً ويملك ذو العين الهبات وعقها ومولدها ملك لذي العين من زنى وقيمتها في مال قاتلها فقط على الوالد الواطي أو أن ولادةً وفي وجهٍ اتبع منهما من يقيمه ومع إذن ذي نفع فذو العين منكح ولا حد فيه ثم حر وليدهم وذا النفع من ثلث وقيل وأصله كذا نفع أشجار ودار وشتاتهم وذو النفع فلينفق عليها وقيل بل وكل امريء لا تمن من سقي أيكة

وإيحاء شخص بالمكاتب جائر وما قلّ من باقي الكتابة فاعتبر وجائزُ الإيحاء لشخص بعينه ويعتق إن أدّى النجوم لربها ويملكه ذو العين بالعجز يافتى وإن قال من أوصى له بنجومه ويخلفه موسى له فيه فاهتد وقيمته إذ ذاك من ثلث مُلحد وشخص بباقي ماعليه فقيد ويبطل إيحاء صاحب العين فاشهد ويبطل في باقي النجوم إذاً قد أنا مُنظرٌ بالمال فامنعه واطرد

## فصل

ومن يوص بالشيء المعين إن توى وإن يبق دون المال أو بعضه يكن يقوّم وقت الموت لا وقت أخذه سوى غائب عنه ودين فأعطِ ذا وقف تُلّئيه ثم حيز منهما إلى حين تمليك المعين كله وحين وفاة المرء تقويم حاصل كذا الحكم في العبد المدبر فاعتبر وموصٍ بعين لا مريء أو ببعضها وموصٍ بثلث من ثلاثة أعبدٍ بثلث الذي يبقى وقيل بكله ولو كان من أوصى به لك تفسد لموصى له إن كان كالثلث فامهد وإن لم يكن مال سواه لملحد المعين ثلثاً لا تقفه بأوطد فكالثلث منه للوصي من محدد وللارث بالموقوف إن فقدا جُدد بأسوأ حاله إلى قبضه امدد من الموت أدناه إلى قبض فقد له ان بان غضبُ النصف نصفٌ ليوطد متى يستحق اثنان أو يهلك ارفد إذا لم يجاوز ثلث قيمة الاعبد

له إن توى الثلثان عكس الذي ابتدي  
ويوصى بثلث المال أيضاً لأحمد  
كألف فأما إن أجازوا فمهد  
وأرباع ذا العبد البواقي لمعبد  
ومن عبدهم سدس بغير تزيد  
لكل امرئ في الرد من ثلث مُلحد  
معاً دون عين بالتزاحم فاردد  
المجاز لكل من مجاز له جد  
يحصل لكل في الإجازة فاشهد  
وعشر ونصف العشر من عبده قد  
وهذا اختيار الشيخ خير مُقلد  
له مائة حقاً وثلث المعبد  
إذا ما أجازوا ثم في الرد أورد  
وذي العبد ثلثاً منه غير مزيد  
بُخمسهما حقاً وذو العبد صفد  
تقدم تبين الطريق المرشد  
بألف وأوصى بعد ذلك لأسعد  
فإن جاوز الألفين ثلث فأورد  
وقيل لذي ألف بها كلها جد  
وعمران يعطى السدس غير مزيد

وموصى بثلث من مكيل ونحوه  
ومن يوصى بالعبد الفريد لمعبد  
ومال الفتى ألفان والعبد قدره  
لأحمد ثلث النقد مع ربع عدتهم  
وذو الثلث إن ردوا له سدس نقده  
وموصى له بالعبد يأخذ نصفه  
كنسبة ثلث من موصى به لهم  
وقيل كقدر الثلث من حاصل من  
فيقسم ثلث الميت بينهما كما  
فذو الثلث يعطى خمس ألفيه كاملاً  
وذو العبد يعطى رבעه مع خمسه  
وإن كان فيها موضع الثلث نصفه  
وموصى له بالعبد ثلثاه حقه  
لذي النصف ربعُ الفقد مع سدس عبده  
وقال أبو الخطاب ذو النصف جدله  
بخمسيه من غير انتقاص الفتى وقد  
وموصى لعمران بألف وخالد  
بتميم ألف فوق ألف فلم يجز  
لكل فتى نصفُ الموصى له به  
وما فوق ألفيه لأسعد نصفه

فكل له نصفُ الموصى به قد  
ونصفُ لرب الألف غير منكدر  
ولا تعطه شيئاً بغير تردد  
وبين رفيقيه اقسام الثلث ترشد  
الوصيين وامنع ذا التمام تسدد  
لشان فمات العبد من قبل سيد  
من الثلث والباقي إلى الثاني أورد  
لها أعط من أوصت له الثلث تهتد  
إلى بيت مال والوصي مثله زد  
وأعتق فيأبى البيع أو يتزيد  
شروه بأدنى كالمساوي بأزهد  
يبادر زيد عتقه فيه أرفد  
لإنفاقه إن يسو ذاك بأوطد

وإن جاوز الفاً دون ألفين ثلثه  
وقيل على الثاني لذي الثلث نصفه  
يزاحم ذو ثلث برب تتمه  
وألغى أبو يعلى التتمه هاهنا  
كذا إن لم يجاوز ثلثه الألف حاصص  
وموص بعبد ثم سائر ثلثه  
فقوم بدون العبد إرثا وألقه  
ومن خلقت زوجاً وأوصت بنصف ما  
وللزوج نصف الباقي ثلث وسدسها  
ومن يقل اتبع مثل زيد ببيردة  
فللوارثين المال أو فاضل متى  
وإن قال يعطى بعد عتق كذافان  
وباقى المعين لابتياح محبس

## باب

### الوصية بالأجزاء والإنصاف، وحساب الوصايا

وقسم على الوراث باقي المعدد  
أو الوقف في تلك المخارج وامهد  
بمسألة الوراث أو وقفها اعمد

وموص بنحو الثلث خذه من اصله  
فان ينكسر فاضرب مسائل قسمهم  
فما صار صحاً منه فاضرب وصية

لتضربه من بعد الوصية ترشد  
كذا اعمل متى أوصى بأجر مزيد  
سهام الوصايا من مخارجها قد  
فان صح باقيه على أهله أحمد  
متى ينكسر أو وفقهم ثم ترفد  
لثان مع ابنيه ان أجازوا فقلد  
من اثني عشر وابنيه بالخمسة ازبد  
لذين ولابنيه بنصفهما جد  
لكل امريء أو كل فرد لمفرد  
ثمانية ستون مع مائة زد  
إجازة ثم قف لذي الرد واصفد  
في وفق الإجازة زود  
له إن يجز في وفق رد المعدد  
على سبعة بين الوصيين فاعدد  
فكل لينقص نصف نقص المردد  
أفاد وصياً من إجازته قد  
بربع مع ابنين الثمانية اقصد  
يردا فثلاثاً للوصيين أورد  
لتضرب في أصل المجاز كما ابتدي  
بمثل أو الأعلى ان تداخلتا قد

وميراث كل في بقية مخرج  
فما صار بعد الضرب فهو نصيبه  
على الثلث إن تمض فإن رد فاجمعن  
فيجعلها ياصحابي ثلث ماله  
وفي مخرج الأجزاء فاضرب عديدهم  
وموص بثلث لامريء ثم ربعه  
فخذ ثلثاً والربع ياصاح سبعة  
وفي الرد في السبع اجعلن ثلث ماله  
وإما يجيزا لامريء أو يجز فتى  
فضرب عداد الرد في وفق منفذ  
لممض له مضروب ما ناله من ال  
وللذي لم يمض له سهمه من المردد  
وياقيه إرث والمجيزهما اعط ما  
وللمانع الشخصين عكس ومابقي  
وإما يجيزا كل فرد لمفرد  
وكل مجيز لامريء نقضه فما  
وموص بنصف لامريء ولغيره  
إذا ما أجازوا وهي من تسعة متى  
ومسألة الرد ان أجازوا لواحد  
أو الوفق إن كان اتفاقاً أو اجتزي

لمن رد ماسموا بضربك سمهه وبالعكس في سهم المجاز كذا اضربن وإن يجز ابن للوصيين وحده وبقايقه يعطى للوصيين ثلثه وإن يُمض كل ابن وصية واحد فبالرد فاعملها وخذ للمجاز من إلى حد تميم الموصى له به من الثلثين انسب وكالكسر فابسط

من الرد في أصل الإجازة زود وبقايقه للوراث غير مصدر ففي الضرب والقسم اعلمن مثل ما ابتدئ لذي الربع والثلثان للآخر امهد او ابن فقد أمضى وصية مفرد مجيز له ما قدره فنقلد كقدر سهام للمجيز المحمد الجميع متى تظفر بكسر تسدد

## فصل

وإن كان ما أوصى به فوق ماله فموصٍ بثلثيه وثلث ونصفه فقسم عليها المال عند إجازة وإما يجزها بعضُ ورأته اعلمن وإن تشا ضرب الرد في الجائز اعلمن وإن يُجزِ الوراثُ أو بعضهم فقط فما يقتضي الجزء المسمى وصيةً مجازاً له بل قيل ما يستحق مع ففي ذان إن تعمل يجوز بحقٍ إن

فمثل فروض عائلات التعدد من الستة المنشاء والتسعة اصعد أو الثلث عند الرد غير مفند برد وكالثلث اقسمنُ حظ مفرد كما مر والممضي لذي القسم أبعد إذاً بعضها أو كل شخص لأوحد أو الثاني منه أعطِ ذاك بأجود إجازة مجموع الوصايا له اعدد يجز ثانٍ أو يمنع يكن ذا توحد



يرد على الباقيين تزداد فارشد  
من اثني عشر صحت لرد المعدد  
وذو الثلث سهماً أعطه لا تزيد  
بنصف تمام الربع غير مزيد  
أجاز لذي كل فحسب ليرفد  
أخير وبالمجموع في وجه ابتد  
ومن قبل الامضا ان رد إن جهلا قد  
ثلاثة أرباع بغير تزيد  
له الثلث ثلثا كاملا لا تردد  
فذا الكل بالثلثين إن يمض يصفد  
كذا إن أجز المال لا النصف أمدد  
وقيل له الثلثان حسب فقيد  
لذي النصف يعطى النصف عند التفرد  
لذي المال والباقي لوارثه اردد  
مع الثلث أثلاثا وبينهما جد  
ولابن ثلث والمبقي لمبتدي  
قد تبقى للمجيز له اردد  
يتم به نصف على المتجود  
وذو الثلث مع ربع الذي جاز في اليد  
وذلك تسع مع تسع له زد  
أجاز وثلثا أعطه للمصدد

ولا يتأتى الباب في أول فذا  
فذو ابنين يوصي بالجميع وثلثه  
لذي الكل منها ابذل ثلاثة أسهم  
ويعطيه في الثاني مجيزا له فقط  
ونصف تمام الثلث في أول ومن  
بنصف الذي يحويه مع ربه على ال  
وإن رد ذو ثلث وهو قد امضاهما  
فذا كل امنحه بكل وقيل بل  
ولو كان ذا كل الذي رد فاعط من  
وإن يوص ذو بنت بكل ونصفه  
وذو النصف ثلث ثم في الرد تسعة  
وما زاد عن تسع لذي المال كله  
وتسعان للوراث لكن متى يُجز  
وقيل له ثلث وتسعان خذهما  
وسهم مجيز للوصيين فاقسمن  
وممض لذي مال لذي النصف تسعة  
وقيل له ثلث وتسع وتسعة الذي  
وممض لذي نصف ليمنحه نصف ما  
وذلك سدس المال مع ربع تسعة  
وقد قيل بل يعطيه ربع الذي حوى  
وذو المال تسعين اعطه وكذا لمن

## فصل

وموصٍ بسهم ابن له مثل سهمه ويعطى لمن أوصى له مثل حظه مع ابنين ثلث والثلاثة ربعه وضعف وضعفاه بمثليه جد وفي وهذا اختيار الشيخ واختار صحبنا وموصٍ كذي إرث ولما يسمها فيعطى مع ابن ثم أربع نسوة كذا الحكم في الإيضاء كموصى له وإن ويشركه معه في الجميع يكن له وموصٍ بألف ثم عبدٍ وداره وموصٍ بمن لو كان قدره كائناً فذو ابنين يوصي لامريء مع ثالث على عدد الموجود من وارث الفتى وموصى له كابن من أربعة سوى عديد بنيه فيهم مع مقدر له الربع إلا الخمس يبلغ واحداً وفي خامس لو كان إلا كسادس

وقيل متى يوصٍ بذلك تفسد يضم إلى الوراث دون تردد وتُسعين مع بنت مع القوم أرفد ثلاثة أضعاف بتعدادها جد على عدد الاضعاف تزبيد مفرد له كأقل الوارثين فمهد كزوجةٍ اقسامها وسهم الفتى زد يفضل في الأجزاء المشاع المعدد بنسبة عد القوم من كل مفرد لمن قال شاركهم بها النصف أعتد وأعطٍ وصياً ماله معه قد له الربع فافهم ذا وقس ثم زيد بسهمين سهم للوصي به جد خامس لو كان فاضرب تسدد يكن لهم السامي ومن فوجه زد وعشرين منها صح نيل التقصد إذا كان قطع الدور فيها ان تشا اقص

إلى ضرب منشا الخمس في السدس وارتجع  
فللأربع الابنا ثلاثون كُمَّلٌ  
فتضرب للتصحيح في الكل وفقهم  
وموصى له كابن من اربعة سوى  
لإربعة الأبناء في وفق ستة  
وخذ سدسها من ريعها يبق واحد  
من المرتقى سدساً من الخمس ترشد  
وسهما عليها للوصي فزيد  
ثلاثين من ستين واثنين فاعدد  
سادس لو كان فاضرب وعدد  
تكن عشرةً واثنين عند التفقد  
يزاد عليها للوصي المرصد

## فصل

### في الوصية بالأجزاء

وموصى بمجهول العيان ونسبة  
وعنه من اصل الصحة السهم أعطه  
وعنه كأدنى وارثيه له وإن  
وما فات منذ الفضل فهو مقدم  
كشيء فما شا وارثوه ليمدد  
مزيداً وبالسدس ان يزد فوقه جد  
يجازون سدس المال بالسدس أصفد  
بقيد يعم الكل دون التعدد

## فصل

### في الجمع بين الوصية بالأنصباء والأجزاء

وأوصى بثلث المال أيضاً لمعبد  
وفي الرد نصفين أقسم الثلث تهتد  
كما يحتوي ابن ذو النصيب ليصفد  
وبينهما في الرد ثلث ليعدد  
بنصف مكان الثلث فيها فأورد  
وفي الرد فالثلث أقسم لها قد  
لذي النصف والباقي لمن كابنه ازيد  
إلى تسعة فوق الثلاثين فاصعد  
بثلث الذي يبقى على الأول اعدد  
بثلث المبقى وهو تسعا المعدد  
على ثاني الوجهين فاقطعه ترشد  
تزيد نصيباً للموصى له جُد  
وسهمان لابنيه نصيباً فحدد  
بمثل نصيب ابن ففي القسم فاغتند  
وقد قيل بل بعد الوصية أرفد

وذو ابنين أوصى لامريء مثل واحد  
لكل وصي منهما الثلث إن يُجز  
لكل وصي نصف ذاك وقيل بل  
بثلث المبقى وهو ثلثان إن يجز  
على خمسة لكن متى يوص لامريء  
إلى ذي نصيب ثلث ثلثيه إن يجز  
على سبعة مع ستة منه تسعة  
وذا بعد تصحيح مزيل لكسرة  
وإن يوص كابن منهما فلاخر  
لرب النصيب الثلث ثم لجاره  
وباقيه إرث ثم يلزم دوره  
فقل مال من أوصى ثلاثة أسهم  
وثلث الذي يبقى لذي الثلث واحد  
وموصٍ بجزء المال ثم لآخر  
لرب نصيب كابنه قبل جزية

ومال فقل إلا نصيباً وصية  
 فيفضل ثلث المال ينقص قسطه  
 وهذا عدل للنصيب فأجبرن  
 عدل نصيبه وثلث نصيبه  
 تلاق نصيب اثنين والمال يافتى  
 ومخرج كل منهما ان تشأ اضرن  
 ليسقط منه واحداً أبداً فما  
 ومن سخرج الإيضاء بالجزء واحد  
 يكن ما بقي منه النصيب وإن تشأ  
 عليه كنصف الباقي تلغي ثلاثة  
 وضابطه إن تجعل الأصل عدة البنين  
 بجزء مراد فيه من تحت دون مخرج  
 وفرع إذا رُضت المسائل كلها  
 وإن يوصى ذو الأبناء الثلاثة لامريء  
 فعجل لكل ابن بربع وربعه  
 لتفضيل كل ابن بربع ترائه  
 وإن شئت زد في مخرج الربع واحداً  
 وصياً نصيباً وارتجع منه أربعاً  
 وإن قال إلا ربع باقيه بعد ما  
 فزود كل ابن بخمسة أسهم

وثلث المبقّى بعده للمرصد  
 إذاً من نصيب اللوصي المزود  
 وقابل يكن ثلثين من مالٍ اشهد  
 وبالبسط أثلاثا لكسر معد  
 ثمانية بالقلب فافهم وقيد  
 بمخرج ثان ثم من متصعد  
 تبقى هو المال المراد لقصد  
 ليسقط في ذا الباب أجمع تهتد  
 فقل ذاك مال ساقط ثلثه زد  
 ومثل نصيب ابن كأربعة عد  
 وكَمَلْ كل نقص وعدد  
 الوصية بالأجزاء فافهم وأرشد  
 فقد وضح المنهاج إن كنت تهتدي  
 بمثل نصيب ابن سوى ربع ملشد  
 المبقّى إلى الموصى له ربعه جد  
 عليه فباقي الربع بينهما أعد  
 يصر خمسة وهو النصيب المفرد  
 يكن ما ذكرناه بغير تردد  
 نصيب بقي مال سوى المخرج اشهد  
 وسهم بنصف الثمن حصة محتد

فزد ربه بعد الثلاثة أنصبا  
بسبعة عشر أنصبا عديلة  
نصيب لكل ابن من القوم خمسة  
وإن قال إلا الربع بعد وصية  
إذا من نصيب ربعها يبقى ربه  
وتبسط أرباعا ثلاثة أنصبا  
لكل من الأبناء أربعة إذا  
وإن يوص للثاني بثلاث بقية  
نصيبين فادفع للوصية واحدا  
ولابن نصيباً ثم يفضل خمسة  
ثمانية مع مثلها خمس عشرة  
وإن شئت نصف المال فاجعل ثلاثة  
وللثاني يسهم ثلث باق وما بقي  
يصر خمسة فهو النصيب كما بدي  
ومال فقل إلا نصيباً بجبرهم  
فخمس أسداس من المال قد بقي  
فيعدل ذا الباقي نصيبين فاجبرن  
وموص بحظ الأم مع سبع ما بقي  
ومثل نصيب البنت مع ثلث بائع  
وهذا بقايا مال اجتيج ثلثه

وكمل وقابل وابسط الكسر يصعد  
لخمس أموال فحوّله يوجد  
وسهمان للموصى له فتفقد  
فيبقى لثلث الأنصبا لو ترشد  
الوصية فوق الأنصبا ليزيد  
إلى الربع منها صحة القسم فاهتد  
وسهما لمن وصى له الميت أرصد  
من النصف شيئاً فاجعل المال واررد  
وثلث مبقى النصف للثاني أفرد  
فتلك النصيب اجعل ومال المنقد  
على الأنصبا والسهم للثاني أعتد  
ومعها نصيب للوصي به جد  
يضم لنصف المال غير مُصَرَّد  
ومعها نصيب ثم تمم كما ابتدي  
وثلث بقايا النصف منه فصر  
سوى ثلثي ذاك النصيب المبعد  
وقابل وحول وابسط الكسر تهتد  
ومثل نصيب اخت وربيع المؤبد  
فمثله للوراث من سنة طد  
فزد نصفه يكمل ومن فوق ذا ازدد

وخمساً بقايا ما توى ربه زد  
 يكن تسعة مع مثلها في التعدد  
 فزد سدسه مع حظ أم وعدد  
 فعول على هذا الحساب وقلد  
 وموصى له كالأم أربعة قد  
 وخمسون إلا اثنين أصل المعدد  
 بثلاث الذي يبقى من النصف فاصعد  
 من الوجهين غير مقيد  
 يرى النصف سهم للوصي الثاني مهد  
 ومن ستة بعد الثلاثين فامهد  
 فست وسهم للوصيين أورد  
 السهام ومع هذا نصيين زيد  
 وللثاني سدساً من سهامك زود  
 نصيب كثاني ابنه يا صاح أرفد  
 ثلث بقايا النصف للمتصد  
 بثلاثي نصيب هي نصيبان قيد  
 تعادل نصيبهم وثلثين يا عدي  
 نصيب الفتى والمال مثل الذي ابتدي  
 ومع نصف باقي المال أوص لمعد  
 مزاحمة بالثاني من مال مرفد

كمثل نصيب البنت يكمل عشرة  
 لتكميله ثلاثاً ومثل حنا اخته  
 وذاك بقايا ما وهي منه سبعة  
 يكن كله عشرين واثنين فوقها  
 لمن كاخته ست وكالبنت ستة  
 كذلك حال الرد يقسم ثلاثة  
 وإن يوص كابن منهما ولآخر  
 إلى تسعة مع مثلها صححن على المبدي  
 لرب النصيب الثلث ست وثلث ما  
 ولا بنيه عشر من سهام وعشرها  
 وفي الرد من فرد وعشرين صححن  
 وفي الثاني فالمال اجعلن ستة من  
 فتدفع من هذا نصيباً لربه  
 ولابن نصيباً يبق خمسة أسهم  
 وبالجب ما نقصنه النصيب مع  
 بقي خمس أسداس من المال نقصت  
 بثلاثي نصيب فاجبرنها وقابلن  
 فبالسط أسداساً وتحويلها ترى  
 وإن يوص كابن ذو الثلاثة لامريء  
 ففي وجهه امنح ذا النصيب به بلا

وقيل من الثلثين يعطى وقيل من  
فيدخلها في الثالث الدور إن تشا  
وباقية سهم هو نصيب وزد على  
وتضربهم في مخرج النصف ترتقي  
ففي تسعة مال لذي السهم واحد  
وإن شئت نصف السهم فوق البنين زد  
وإن شئت سهمان البنين فقل إذاً  
مثيلاً له يكمل وزد سهم واحد البنين  
وبالجبر فاجعل مالاً إلا نصيبه  
بقي نصف مال غير نصف نصيبه  
بنصف النصيب اجبر وقابل فنصفه  
وإن يوصر للثاني بنصف الذي بقي  
وأسقط منه سدسه يبق خمسة  
على عدد الإنسان فرداً وتضرب  
لأربعة من بعد عشرين ثمناً  
لرب نصيب خمسة ثم سهماً اد  
ويبقى لكل ابن من المال خمسة  
على أسهم الأبناء ثم اضربها  
وإن شئت بالمنكوس فاعمل كما مضى  
ومن خلقت زوجاً وأمّاً وأختها

بقية مال بعد جزء مزود  
فمن مخرج النصف اسقطن سهم مفرد  
عداد بنيه واحداً ذا تفرد  
ثمانية منها انقصن واحداً قد  
ونصف الذي يبقى لثان به جد  
وتضربها في مخرج النصف ترشد  
بقية مال نصفه اجتج فازدد  
بمثليه فسبعاً كما ابتدي  
ونصف الذي يبقى لثان فزود  
عديلاً ثلاث الأنصبا لبني الردي  
عديل انصبا الأولاد مع نصف مفرد  
من الثلث من شا النصف والثلث قيد  
فتلك النصيب احفظه ثم تزيد  
الجميع بمن شا البذل ستاً تصعد  
أزله فعشرون ارثه مع مفرد  
فعن للوصي الآخر المترصد  
وإن شئت نصف السهم ياصح زيد  
بمخرج الايصا ستة يك مابدي  
وسبعة اضرب في الثلاثة واصعد  
من الأب إن توصي كأم المخلد



كزوج بلا ولد ونصف لمخلد  
 توى مثله مع سهم زوج فزيد  
 لتكميله كالنصف منه تسدد  
 ثلاثين مع نصف فكالكسر عدد  
 وما للوصايا الثلث في الرد فاحدد  
 إذا خمسة في الرد صحت هنا قد  
 بمثل نصيب ابن سوى ربع منكند  
 إلى الموصى له ربعه جد  
 عليه فباقي الربع بينهم اعدد  
 وسهم بنصف الثمن حصة محتد  
 يصر خمسة وهو النصيب لمفرد  
 بمخرج ما استثناه فاضربه وارقد  
 يكن ماذكرنا قبل دون تردد  
 نصيب بقي مال سوى المخرج اشهد  
 وكمل وقابل وابسط الكسر يصعد  
 لخمسة أموال فحوله يوجد  
 وسهمان للموصى له فتفقد  
 وربعاً وفي منشا الربيع اضربن قد  
 فالمنشا ثلاثة ازد  
 فذاك النصيب اعلمه ثم تزيد

وثلث المبقى ثم أوصت لمزيد  
 فقل من ثمان منشأ الإرث نصفه  
 وقل ذا بقايا ما توى ثلثه فزد  
 ومثل نصيب الأم سهمين يبلغن  
 فمن واحد من بعد ستين صُحِّحَتْ  
 فمن مائة تتلو ثلاثين فوقها  
 وإن يوصِ ذا الاثنا الثلاثة لامريء  
 فعجل لكل ابن ربع وربعه المبقًى  
 لتفضيل كل ابن ربع ترائه  
 فزود كل ابن بخمسة أسهم  
 وإن شئت زد في مخرج الربع واحداً  
 وعدة أبناء الموصي وواحداً  
 وصياً نصيباً وارتجع منه أربعاً  
 وإن قال إلا ربع باقيه بعدما  
 فزد ربعه تعدل ثلاثة أنصبا  
 لسبعة عشر أنصباء عديدة  
 نصيب لكل ابن من القوم خمسة  
 وإن شئت زد سهمان الابناء واحداً  
 وإن قال إلا ربع باقيه بعد ما الوصية  
 عليه كثلث منه يبلغ أربعاً

على أسهم الابناء سهما وثلثه  
فكل ابنٍ امنحه من المال أربعاً  
وإن شئت قلت الباقي بعد وصية  
إذاً من نصيب يبق من ذاك ربعه  
وتبسط أربعاً ثلاثاً أنصبا  
لكل من الأبناء أربعة إذاً  
وإن شئت مما استثني أنقصه أربعاً  
فبين بنيه اقسام لأربعة اسهم  
فبالبسط إثني عشر يبلغ ثلثها  
وموصٍ كفرد ابنه ثم بثلث سائر  
نصييين فادفع واحداً لوصية  
ولابن نصيباً ثم يفضل خمسة  
ثمانية مع مثلها خمس عشرة  
وإن شئت نصف المال فاجعل ثلاثة  
وللثاني سهم ثلث باقٍ ومابقي  
يصر خمسة فهي النصيبُ كما بدي  
وما لا فقل إلا نصيباً بجبرهم  
فخمس أسداس من المال قد بقي  
فيعدل ذا الباقي نصيين فاجبرن

وفي المخرج اضربه يكن مال مُلحد  
وموصى له سهماً بغير تزيد  
سهامُ بنيه ربعها ألقه قد  
الوصية فوق الأنصبا ليردد  
ودفع نصيب للوصية أعتد  
وسهما لمن أوصى له الميت ارصد  
وزد فوق باقي ربع سهم مزيد  
فسهم مع الثلث النصيب المفرد  
نصيياً وسهم فوقها حظ محتد  
النصف ستاً فاجعل المال وازدد  
وثلث بقايا النصف للثاني أفرد  
فتلك النصيب اجعل ومال المفقد  
على الأنصبا والسهم للثاني أعتد  
ومعها نصيب للوصي به جُد  
من النصف مع نصف الجميع فزيد  
ومعها نصيب ثم تم كما ابتدي  
وثلث بقايا النصف منه فصرد  
سوى ثلثي ذاك النصيب المصرد  
وقابل وحول وابسط الكسر تهتد

## باب الموصى إليه

ولا ينفذ الايضاء إلا إلى الرضى  
وعنه ومن قد راهقن وهو فاسق  
ومن شرطه الإسلام لكن وصية الكفور  
ويشترط في الأقوى وجود شروطها  
وموصى إلى عمرو وأوصى بمثله  
لفقد دليل منه يخرج أولاً  
ومن مات أو لم يبق أهلاً ليبدلن  
ومع ضم عدل إن إن تعذر حفظه  
وليس لذي الحكم اكتفاءً بواحد  
ومع إذن موصى في تصرف مفرد  
وجوز لمن أوصى إليه قبولها  
ويملك في الحالين عزلاً لنفسه  
وعن أحمد لا يملك العزل إن يمت  
ويملك من أوصى متى شاء عزله  
ولا يملك الإيضا الوصي ان منع بلا  
وفي حفظ مال إن تنازع أوصيا

المكلف ولو أعمى وأنثى وأعبد  
ويردفة القاضي بعدل مسدد  
إلى ذي الكفر فيها تردد  
لدى الموت والإيضاء لا موته قد  
إلى عام كانا وصيي مؤكدا  
وحظر بلا إذن تصرف مفرد  
بعدل وعنه اضمنه مع فاسق قد  
من الخائن اطردّه بغير تردد  
بلى ان خرجا منها معاً في تردد  
وأهلية لا أمر للقاضي فاصدد  
ولو لم يمت موصى وبعد التلحد  
وذلك مع وجدان قاضٍ مقلد  
ولا قبله من قبل إعلام مسند  
وشرط قبول القن إذن المسود  
أذين مع الاطلاق لا في المؤكد  
يُصن في مكان تحت أيدي المعدد

ومن شرط موصٍ فيه علم به وإن  
كتفريق ما أوصى وإيصال واجب  
كذا أنظر الأطفال من بعد موته  
ولو قيل إن الأم مع فقد والد  
ومع بلغ الوارث ان يوصى ميت  
وموصٍ إلى عمرو بفعل مخصص  
وليس بمكروه قبولُ وصيةٍ  
وإن جحد الوراثُ دينا عليه أو  
فما علم الموصى به فله القضا  
ويبذل كل الثلث مما لديه في  
وباقية فاحبسه إلى أن يكملوا  
وقيل ان تعدد جنس إرث فثلث ما  
ويبرأ قاضي دين ميتٍ بدينه  
وقيل ان أقر الوارثون ليقضه  
وقولان هل يقضى إذا قام شُهدُ  
ويبرأ إذا أوصى به لمعيّن  
وإن لم يعين فيه إلايضا فلا يبرأ  
وإيضاء ذي كفر إلى مسلم أجز  
وإن يوصى ذي كفر إلى ذي عدالة  
ومن قال ضع ذا المال أو أعط من تشا

يجوز لموصٍ فعله افهم وقيد  
إلى أهله من كل فعل محدد  
وتزويج موليّات عدل مرشّد  
تلي الطفل أو جدُّ له لم أبعد  
بقبض ديون لم يصحّ بل اصدد  
فلا يتعدى ذاك بل يتقيد  
لنفع معدى بالصحابة فاقتد  
وصيةً أو إرثا مع اعوان شُهد  
وإن لم يخف عوداً فأوجب بأبعد  
مقال وعنه ثلث ما حازه قد  
له الثلث مما عندهم ثم تردّد  
لديك وكل الثلث عند التوحد  
عليه في الأوهى باطنا مع توحد  
وإن جحدوا لم يقضه فتقلد  
به عنده لا عند قاض مقلد  
بدفع إليه أو وصي المفقد  
لدفع كذا إلا لمولى الموحد  
إذا كان ميراثُ الفتى مال من هدي  
من الكفر فيما بينهم فتردد  
ليمنع منه نفسه وليزهد

وأولاده والوالدين ليمنعوا  
وقيل لهم أخذٌ لمعنى محرر  
ومع حاجة تدعو لبيع عقاره  
إذا نقص التشقيصُ قيمته فبع  
ومحتمل ألا يبيعَ عليهم  
وإن فرَّق الثلث الوليُّ فإن ما  
ومن مات لم يوصِ وما ثمَّ حاكم  
ووارث من يوصي بمثل وصية  
وجوز توكيل الوصي بفعل ما  
وما لوصيٍّ أن يوكل في الذي  
ومحتمل أن يأخذوا إن لم يقيد  
وقيل وصي احسب وعن أخذه اصدد  
كمثل قضا دين وحاجة فوهد  
على من أبى أو غاب من مترشد  
وهذا قياس الحكم عند التنقد  
يوصيه لم يضمن على المتأكد  
ولا وارث فليحتكم ذو تسدد  
لتفريق إيضاء ودين مؤكد  
ترفع عنه نحو مالم يعود  
يقوم به أمثاله في المؤكد

\* \* \*

تم - بعون الله تبارك وتعالى - الجزء الأول من كتاب «عقد  
الفرائد وكنز الفوائد» لشيخ الإسلام شمس الدين أبي عبد الله  
محمد بن عبد القوي بن بدران المقدسي رحمه الله . ويليه  
الجزء الثاني وأوله كتاب روضة الرائض في علم الفرائض  
والحمد لله رب العالمين



## المحتويات

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣٦	فصل في حكم جحد الصلاة وتركها وغيرها تهاوناً	٧	كتاب الطهارة - الماء المطلق
٣٧	باب الأذان والإقامة	٨	فصل : القسم الثاني : طاهر غير مطهر
٣٨	فصل في المستحب فيه	٩	فصل : القسم الثالث : نجس
٣٩	باب شروط الصلاة	١١	باب الآنية
٤١	باب ستر العورة	١٣	باب الاستنجاء
٤٣	فصل في لبس ما فيه صورة	١٤	باب السواك وسنن الوضوء
٤٥	باب اجتناب النجاسات	١٦	فصل في سنن الوضوء
٤٦	فصل في المواضع المنهي عن الصلاة فيها	١٦	باب فروض الوضوء وصفته
٤٧	باب استقبال القبلة	١٨	باب مسح الحوائث
٤٩	باب اشتراط النية	٢٠	باب نواقض الوضوء
٥٠	باب صفة الصلاة	٢٢	باب موجبات الغسل
٥٠	فصل في أركان الصلاة	٢٣	فصل فيما يتعلق بالتقاء الختانيين من الاحكام
٥٢	فصل في واجبات الصلاة	٢٤	فصل في الأغسال المستحبة
٥٣	فصل في سنن الأقوال	٢٤	فصل في صفة الغسل
٥٤	فصل في سنن الهيئات	٢٥	باب التيمم
٥٦	فصل فيما يكره في الصلاة	٢٦	فصل : وللطاهر افرض ذا الغبار وإن يشب . . .
٥٧	باب سجود السهو	٢٨	باب ازالة النجاسة
٥٩	فصل في النقص	٣١	فصل في كيفية ازالة النجاسة
٦٠	فصل في الشك	٣١	باب الحيض
٦١	فصل في وجوب السجود	٣٢	فصل في المبتدأة
٦٢	باب صلاة التطوع	٣٤	فصل في أحكام الاستحاضة
٦٣	فصل : مسح الوجه باليدين بعد الدعاء	٣٥	فصل في أحكام النفاس
٦٤	فصل في التراويح وغيرها	٣٦	كتاب الصلاة

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٠٥	فصل في زيارة القبور وتعزية المصاب	٦٥	فصل في سجود التلاوة
١٠٧	كتاب الزكاة		فصل في صلاة الاستخارة والحاجة والتسبيح وغير ذلك
١٠٨	فصل في مضي الحول	٦٦	
١١٠	باب زكاة بهيمة الأنعام	٦٧	فصل في أوقات النهي
١١١	فصل في صدقة البقر	٦٨	باب صلاة الجماعة
١١٢	فصل في صدقة الغنم	٧٠	فصل في متابعة الإمام
١١٣	فصل في الخلطة	٧١	فصل في الإمامة
١١٥	باب زكاة الخارج من الأرض	٧٣	فصل في الموقف
١١٦	فصل في قدر النصاب	٧٥	فصل في الأعذار المبيحة لترك الجماعة
١١٨	فصل في التصفية	٧٦	باب صلاة أهل الأعذار
١١٨	فصل في بعث الساعي	٧٧	فصل في قصر الصلاة
١١٩	فصل في زكاة العسل	٧٩	فصل في الجمع بين الصلاتين
١٢٠	فصل في زكاة المعدن	٨٠	باب صلاة الخوف
١٢٠	فصل في زكاة الركاز	٨٢	فصل في شدة الخوف
١٢١	باب زكاة الأثمان وهي الذهب والفضة	٨٢	باب صلاة الجمعة
١٢٢	فصل في الحلبي	٨٤	فصل في وقت الجمعة
١٢٣	باب زكاة عروض التجارة	٨٥	فصل في خطبتها
١٢٤	باب زكاة الفطر	٨٦	فصل في صفة أفعال الخطيب
١٢٥	فصل في قدر الفطرة	٨٧	فصل في جواز جمعاعات في بلد واحد لعذر
١٢٦	باب إخراج الزكاة	٨٨	فصل في غسل الجمعة
١٢٩	باب ذكر أهل مصارف الزكاة	٨٩	باب صلاة العيدين
١٣١	فصل فيمن لا يجوز دفعها إليه	٩١	باب صلاة الكسوف
١٣٢	فصل في صدقة التطوع	٩٢	باب صلاة الاستسقاء
١٣٤	كتاب الصيام	٩٥	كتاب الجنائز
١٣٦	فصل في نية الصوم	٩٦	فصل في غسل الميت
١٣٧	باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة	٩٩	فصل في تكفين الميت
١٣٨	فصل فيما يعفى عنه لمشقة	١٠١	فصل في الصلاة على الميت
١٣٩	فصل في حكم الوطء في الصوم	١٠٣	فصل في حمل الميت ودفنه
١٤١	باب ما يكره وما يستحب وحكم القضاء	١٠٤	فصل في حكم نقل الميت ونبشه



صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٧٠	فصل فيما يلزم العبد من الفداء	١٤٢	فصل فيما يستحب في الصوم
١٧١	فصل فيمن كرر محظوراً	١٤٢	باب صوم التطوع
١٧٢	فصل في بيان مصرف الطعام والدماء	١٤٣	فصل فيما يحرم من صوم أو يكره
١٧٢	باب صيد الحرم ونباته	١٤٥	كتاب الاعتكاف
١٧٣	فصل في شجر الحرم ونباته وحكم حرم مكة	١٤٧	فصل فيما يكره ويستحب ويباح في الاعتكاف
١٧٤	فصل في حدود مكة	١٤٩	كتاب المناسك - وشروطه الأربعة
١٧٤	فصل في حكم حرم المدينة	١٥١	فصل : الشرط الخامس : الاستطاعة
١٧٥	باب دخول مكة وصفة العمرة	١٥٣	فصل في وجوب الحج على المرأة
١٧٨	باب صفة الحج	١٥٤	فصل فيمن لم يحج عن نفسه وحج عن غيره
١٨٣	فصل في أركان الحج	١٥٥	باب المواقيت
١٨٤	فصل في واجبات الحج	١٥٦	باب الإحرام
١٨٤	فصل في أعمال العمرة	١٥٧	فصل في صفات الأنساك وترتيبها في الأفضلية
١٨٦	باب الحصر عن الحج	١٥٩	باب محظورات الإحرام، الأول والثاني منهما
١٨٧	باب الهدى والأضاحي والعقيقة ونحوها		فصل في تغطية الرأس ولبس المخيط، وهما الثالث والرابع
١٩١	فصل في سوق الهدى	١٦٠	
١٩٢	فصل في الأضحية	١٦١	فصل في المحظور الخامس وهو الطيب
١٩٣	فصل في العقيقة	١٦٢	فصل في المحظور السادس وهو قتل الصيد
١٩٥	كتاب الجهاد	١٦٤	فصل في جزاء الصيد
١٩٨	فصل في تبييت الكفار	١٦٥	فصل فيما لا مثل له من الطير ونحوه
٢٠٠	باب ما يلزم الامام والجيش	١٦٦	فصل في المحظور السابع وهو عقد النكاح
٢٠٢	فصل فيما يلزم الجيش	١٦٦	فصل في المحظور الثامن وهو الوطء في الفرج
٢٠٣	فصل في وجوب إذن الأمير		فصل في المحظور التاسع وهو المباشرة في غير الفرج لشهوة
٢٠٤	باب قسمة الغنائم	١٦٧	
٢٠٨	باب حكم الأرضين المغنومة	١٦٨	فصل في الخنثى المشكل وإحرام المرأة
٢١٠	باب حكم الفبي ومصارفه		فصل في بيان بقية الفدية ومن ذلك دم المتعة والقران - النوع الأول
٢١١	باب الأمان	١٦٩	
٢١٤	باب الهدنة		فصل : النوع الثاني من الفداء على الترتيب ومنه ما يجب على المحصر
٢١٥	باب عقد الذمة	١٦٩	
٢١٨	باب أحكام الذمة	١٧٠	فصل فيما يذبح للفوات أو لترك واجب

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢٥٥	باب بيع الأصول والثمار	٢٢٠	فصل في الذمي إذا دخل الينا بتجارة
	فصل في بيع الأشجار بعد ظهور حملها والنخل	٢٢١	فصل في الحكم بينهم
٢٥٧	مؤبراً	٢٢٢	فصل في نقض العهد
٢٥٨	فصل في بيع الثمار قبل بدو صلاحها	٢٢٣	كتاب البيع
٢٦٠	فصل في المذروع	٢٢٤	فصل : ولا يصح إلا بشروط سبعة
٢٦٠	فصل في اشتراط الوقت ووجود ذلك عند الحلول	٢٢٤	فصل في كون العاقد جائر التصرف
٢٦٢	فصل في عدم نقل الملك فيه قبل قبضه	٢٢٤	فصل : الثالث مالية المبيع
٢٦٢	فصل في الاقالة في السلم	٢٢٦	فصل في ملك المبيع
٢٦٣	باب القرض	٢٢٧	فصل في اشتراط التسليم
٢٦٥	باب الرهن	٢٢٨	فصل في اشتراط علم المبيع بروية أو صفة
٢٦٧	فصل في تصرف الراهن في الرهن	٢٣٠	فصل في اشتراط علم الثمن
٢٧٠	فصل في رهن المركوب والمحلوب	٢٣١	فصل في تفریق الصفقة
٢٧١	فصل في جناية الرهن	٢٣٢	فصل في بيع العصير لمن يتخذه خمراً
٢٧٢	باب الضمان والكفالة	٢٣٤	باب الشروط في البيع
٢٧٥	فصل في الكفالة	٢٣٥	فصل في الشروط الفاسدة
٢٧٦	باب الحوالة	٢٣٦	باب الخيار في البيع
٢٧٨	فصل في المقاصة	٢٣٧	فصل في خيار الشرط
٢٧٩	فصل في الصلح - القسم الأول	٢٣٨	فصل في نقل الملك
٢٨٠	فصل : القسم الثاني : الصلح على الانكار	٢٣٩	فصل في خيار الغبن
٢٨١	فصل فيما يصح الصلح عنه	٢٤٠	فصل في خيار العيب
٢٨٦	كتاب الحجر		فصل في البيع بتخيير الثمن ويشمل المرابحة
٢٨٧	فصل في إظهار الحجر عليه	٢٤٣	والمواضعة والتولية والشركة
٢٨٨	فصل فيمن وُجد عند حي قد أفلس ماله بعينه	٢٤٥	فصل في الزيادة في مدة الخيار
٢٨٩	فصل في نفقة المحجور عليه	٢٤٦	فصل في الخيار عند اختيار المتبايعين
٢٩١	فصل في المحجور عليه لحظه	٢٤٧	فصل في جعل العدل يقبض ويقبض
٢٩٢	فصل : وحجر الصبا والجن للأب ثم من . . .	٢٤٨	فصل في قبض المبيع وتلفه قبله والتصرف فيه
٢٩٣	فصل في عود السفه بعد فك الحجر عنه	٢٥٠	باب الربا والصرف
٢٩٤	فصل في أكل الأولياء من مال اليتيم بقدر عملهم	٢٥١	فصل في معاني الجنس
٢٩٥	فصل في الإذن	٢٥٤	فصل في الصرف

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣٣١	فصل : وإن ينو غرساً أو بناءً وقد مضى . . .	٢٩٦	فصل في كسب العبد
٣٣٢	باب السبق والنضال	٢٩٦	باب الوكالة
٣٣٣	فصل : وفي الأجود اجعل لاستباق جمالة . . .	٣٠٠	فصل : والوكيل أمين لا غرم عليه من غير تعدد
٣٣٣	فصل في المناضلة	٣٠١	مطلب في معرفة من يقبل قوله من الأمانة
٣٣٥	كتاب العارية	...	فصل : وما الدفع حتماً من مدين يصدق الوكيل . . .
٣٣٨	كتاب الغصب	٣٠٢	باب الشركة
٣٣٩	فصل : ويلزم رد العين غاصبها ولو . . .	٣٠٤	فصل في الشروط الفاسدة
٣٤٠	فصل : ويلزم إنشاء المبعود تركه . . .	...	فصل في الشروط الفاسدة التي لا تعود بجهالة الريح
٣٤١	فصل : وإن زاد ألزمه الزيادة إن بيع . . .	٣٠٤	فصل في المضاربة
٣٤١	فصل : وإن يجن في المغصوب ما غير اسمه . . .	٣٠٥	فصل : والمضارب أمين
٣٤٢	فصل : وإن نقص المغصوب يضمن نقصه . . .	٣٠٩	فصل في شركة الوجوه
٣٤٣	فصل : وإن يجن مغصوب ولو في ملكه . . .	٣١٠	فصل في شركة الأبدان
٣٤٤	فصل : ومن قبض المغصوب يجهل غصبه . . .	٣١١	باب المساقاة
٣٤٥	فصل : وفي تالف المغصوب وفي المثل مثله . . .	٣١٢	فصل : وحكم العامل حكم المضارب
٣٤٦	فصل : وحكمي فعل الغاصب احكم بلغوه . . .	٣١٤	فصل في المساقاة وهي عقد جائز
٣٤٧	فصل فيما يضمن به المال من غير غصب	٣١٦	كتاب الاجارة
٣٤٩	فصل في جنابة البهائم	٣١٦	فصل : ويشترط قصد النفع شرعاً وجاهلاً . . .
٣٥٠	فصل : ولا غرم في المقتول دفناً لشبهه . . .	٣١٩	فصل : ومن شرطها إمكان تسليم مؤجر . . .
٣٥١	باب الشفعة	٣٢٠	فصل في إجارة العين
٣٥٤	فصل : وبعد اطلاق انبذ تصرف مشترٍ	٣٢١	فصل في الاجارة في الذمة
٣٥٥	فصل : بمثل عن المثلي خذ أو بقيمة . . .	٣٢٣	فصل في إجارة الأعيان
٣٥٦	فصل : ويملك في الأقوى بلا حكم حاكم . . .	٣٢٤	فصل في استيفاء المستأجر النفع لنفسه ولمن دونه
٣٥٧	باب الوديعة	٣٢٥	فصل فيما يلزم المكري
٣٦٠	فصل : ومودعها في ردها اقبل مقاله . . .	٣٢٧	فصل في أن الاجارة عقد لازم من الطرفين
٣٦١	باب إحياء الموات	٣٢٧	فصل في ضبطها بالوقت أو بالفعل
٣٦٥	باب الجعالة	٣٢٩	فصل في الأجير المشترك
٣٦٧	باب اللقطة	٣٣٠	فصل : ويملك نفع العين مستأجر لها . . .

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣٩٨	فصل: وللمعتقين الكسب من حين عتقهم . . .	٣٦٨	فصل في باقي الأموال
٣٩٩	فصل: وما وهب المصني لمصني فرده . . .	٣٧٠	فصل: ويلزم علم الوصف والطرف والوكا . . .
٤٠٠	فصل: وإن باع مصني كُرْبِرٍ بمثله . . .	٣٧١	فصل: ومثل فقير ذو الغنى في التقاطها . . .
٤٠١	فصل: وملكك بالايضاء والهبة امرؤ . . .	٣٧٣	باب اللقيط
٤٠٣	كتاب الوصايا	٣٧٤	فصل: وميراثه مع عقله عند قتله . . .
٤٠٤	فصل: وإيضاء ذي مال كثير ووارث . . .	٣٧٥	فصل: وذو النسب المجهول من يبيع رقه . . .
٤٠٥	فصل: وذو الارث إن وصى له ثم لم يمت . . .	٣٧٦	فصل: وفي نسب الحقه حياً وميتاً . . .
٤٠٧	فصل: ورجعة موصل في الوصية جائز . . .	٣٧٨	كتاب الوقف
٤٠٨	فصل: وواجب الايضاء على المرء إن يكن . . .	٣٧٩	فصل: وليس صحيحاً في سوى البر من يقف . . .
٤٠٩	باب الموصى له	٣٨١	فصل: وبعد لزوم الوقف يملك عينه . . .
٤١١	فصل: ومن يوص في إثم كاحداث بيعه . . .	٣٨٣	فصل: ووقف لأولاد الفتى ووصية . . .
٤١٣	باب الموصى به	٣٨٦	فصل: وليس صحيحاً وقف قابل فسخه . . .
٤١٥	فصل وينفذ إيضاء بنفع مجرد . . .	٣٨٨	باب الهبة
٤١٦	فصل: ومن يوص بالشيء المعين إن توى . . .	٣٩٠	فصل: وتبرأ من دين ببراء ربه
٤١٨	باب الوصية بالاجزاء والانصباء وحساب الوصايا	٣٩١	فصل في المشاع
٤٢٠	فصل: وإن كان ما أوصى به فوق ماله . . .	٣٩٢	فصل في عطية الأولاد
٤٢٢	فصل: وموصٍ بسهم ابن له مثل سهمه . . .	٣٩٣	فصل: وليس مباحاً عود مهدٍ هدية . . .
٤٢٣	فصل في الوصية بالاجزاء	٣٩٤	فصل: وللأب من مال ابنه ملك مايشا . . .
٤٢٤	فصل في الجمع بين الوصية بالانصباء والاجزاء	٣٩٥	فصل في تبرعات المريض
٤٣١	باب الموصى إليه	٣٩٦	فصل: وبيع محاباة قريباً وغيره . . .
٤٣٥	المحتويات	٣٩٨	فصل فيما تخالف به العطية الوصية

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب روضة الفرائض

### في علم الفرائض

وأهدي صلاةً للنبيِّ محمد  
ومن بهداهم في الأعاصير يهتدي  
وأسأل توفيقاً وإتمام مقصد  
تبوء بخسران مبین وتكمد  
وغيرك يهنأه ويسعد في غد  
ولا تتركَنَّ للشامتین وحُسد  
وفتش على عصر الصِّبا وتفقد  
لغيرك جماعاً إذا لم تزود  
فعلم الذي قد مات نصف التَّرشُد  
لأول علم دارس ومفقد  
فبذل وصاياه فقسم المزيد  
ولاءً وتزويج وأنسابهم قد  
وصحبةً بخيلاً وإسلام ذي يد  
كذاك اختلافُ الدين إذا التنقذ  
ومنهم ذوو وصفين عند التعدد  
ذکور وسبعٌ من عقائل نُهد

بحق الإله الحق مارمتُ أبتدي  
وكل نبيٍّ للأنام وصحبهم  
وأشرع في علم الموارث موجزاً  
فإياك والمال الحرام مورثاً  
فتشقى به جمعاً وتصلى به لظى  
وأدُّ زكاة المال حيا مطيباً  
وبادر بإخراج المظالم طائعاً  
فيالك أشقى الناس من متكلف  
وما الناس إلا ميت ومؤخر  
فبادر إلى علم الموارث إنه  
وسارع إلى تجهيز ميت فدينه  
وأسبابُ ميراث الأنام ثلاثة  
وألغ موالاة الفتى وعقاده  
ويمنعه رقٌ وقتل مضمن  
وذو فرض أو تعصيب أو رحم هم  
وذو الارث بالإجماع في الناس عشرة

فلابنٍ ولابنِ الإبنِ إن كان نازلاً  
ولالأخِ من أي الجهات وجدته  
وللعلمِ وابن العم من والديه أو  
وبنتٍ وبنتِ ابن وأم وزوجة  
وجداته أيضاً ومولاة نعمة  
فنصفٌ وربعٌ ثم ثمنٌ مقلل  
فللزوج نصف من تراثِ نسائه  
ويأخذ ربعاً عند فقدان ولده  
ونسل ابنه فاحجب به كابن صلبه

ولالأب ثم الجد مع علو مصعد  
ولابن الأخ الشقيق أو من أب جد  
أب مع زوج ثم مولى محمد  
ومن كل وجه أخته فتعهد  
وجملةً فرض الإرث ستة أعداد  
وثلاثان مع ثلثٍ وسدسٍ مصدر  
ويأخذ مع أولادها الربع فاهتد  
ويحظين مع ولد بثمان مزهد  
وللزوجة الوحدي كأربع خرد

### فصل في ميراث الأب والجد

وسدس مع الأبناء للأب فرضه  
كذلك جدٌ ثم فيما أسوقه  
فمع أخواتٍ لا من أم وإخوة  
ومنا أبو حفص يرى منعاً به  
وإن ورثوا والقسم ينقص حظه  
وأما إذا استوفى أولو الفرض فرضهم  
وإن شاء أخذ السدس أو ثلث الذي  
وليس بمنقوص عن السدس كاملاً  
وزوج وأم صححنا بسبعة  
لقسمك نصف الأخت مع سدس جدما

ومع فاضل عن إرث ثانيهم زد  
لمذهب زيد فيه مذهب أحمد  
كمثل أخ جد الفقيد الملحد  
لمنع بني أخ بجد مبعده  
عن الثلث يأخذ ثلث مال المفقده  
فما كان حظ الجد فيه ليعمد  
تبقى أو التقسيم يعطى ويرفد  
ولا عائلاً إلا مع الأخت فاشهد  
وعشرين إذ عالت ولا تتأود  
له كأخ معها ففي التسعة اعدد

وأربعةً للأخت والجد زود  
 بعول وفرض الأخت معه اخصصن قد  
 لام وثلثى ما تبقى له امهد  
 متى تعتزل بنت بنصف وتفرد  
 أخا الأبوين الثلث للجد فاعدد  
 من الأبوين ابن أب مرة يردد  
 لها النصف والباقي لابن ابنها جد  
 من الفرض غير السدس إلا وأزيد  
 من الأبوين القسم من خمسة طد  
 وسهم لأخت ذات طرف مسهد  
 وجد فخذ للجد سهمي مزود  
 من الأبوين النصف بالرد تقصد  
 أخ فافترضها ستة بتأيد  
 وسدس لأولاد الأب المتوود  
 وعشر ففي الحسبان لاتردد  
 وللجد منها ستة لم يصر  
 وللأم معهم سدسها أعط وارفد  
 للأخت وبقاها لهم فتعهد  
 أخ آخر صحح بتسعين ترشد

فخذ تسعة للزوج والأم ستة  
 ثمانية والأكدرية هذه  
 وإن كان مع أم وأخت فثلثها  
 كذلك مع أخت وبنت نصيبه  
 أخ من أب والجد إن كان قارناً  
 وثلث لكل منهما وإلى الذي  
 وذو الأبوين إن كان أختاً فريدة  
 وماذا بموجود بمسألة بها  
 وإن كان جداً مع أخ ومع أخته  
 فسهمان يعطى الجد والأخ مثله  
 ومن أبوين الأخت والأخت من أب  
 وسهمين للأختين واستوفٍ للتي  
 وإن كان للأخت التي هي من أب  
 فللأخت نصف ثم للجد ثلثها  
 تصح عليهم من ثمانية أتت  
 فللأخت من وجهين تسعة أسهم  
 وللأخ والأخت الثلاثة أسهم  
 وثلث الذي يبقى لجد ونصفها  
 تصح من الخمسين مع أربع ومع

## فصل في ميراث الأم

ولا ولد ابن من كثير ومفرد  
فأعلى ولو منها فكن ذا تفقد  
أو اختين أو صنوين أيضاً فأزيد  
بثلث مبقى فرض زوجية قد  
وذو الفرض منه وامنع الأب واطرد  
ومن قبله بعد اللعان بأوكد  
وعاصبها مع فقدها عاصب طد  
كذلك من تستلحق الأم فاعدد  
إلى عصابات الأم تعصبيه اردد  
وللخال ما يبقى بقول مؤكد  
بنيت على الوسطى لمولى به ارفد  
بفرض ورد أو لتعصيب اشهد  
فللخال كل المال لا تتردد  
وأم أبيه الثلث للأم أورد  
وللأم في قولين بالكل زود  
وعن عاصبيها يحو كلاً بأوطد  
من الزوج ينفى فبالسدس ارفد  
تبقى على مبنى الخلاف المعدد

وللأم ثلث حيث لا ولد له  
ولا اثنان أو ثنتان من إخوة له  
وسدس مع الأولاد للميت مطلقا  
ومع أحد الزوجين والأب جد لها  
وولد لعان أو زنا ترث أمه  
بغير خلاف بعد تفريق حاكم  
وبعد ذكور الولد أم عصبية  
وعنه لهم تعصبيه مع وجودها  
وعنه لذي الفرض ارددن ولفقده  
فللأم مع خال له ثلث ماله  
كذلك مع أم ومولى لها متى  
وللأم في قولين كل تراثه  
وخال ومولى الأم أو مع خاله  
وإن خلف ابن بن الملاعنة أمه  
وباقية يعطى جدة هي لاعنت  
وإن مات عمن لاعنت معتق ابنها  
وإن مات فرد التوأمين له أخ  
له ولها والتوأم الحي والذي



وإن أكذب المرء الملائعِنُ نفسه  
وما الأم في هذا ولا عصباتها  
إليه انتساب الطفل والمال فاردد  
تلي عقد تزويج ولا عقد معتد

### فصل في ميراث الجدات

وإن نسب الجدات يستو من فتى  
وهن ثلاث أم أم أبي أب  
وأم لأم الأم للأم صاعداً  
وعن أحمد أن القرية من أب  
ومن أب ما بين أمين معهما  
كأم أبي أم وإن زدت صاعداً  
وتعطى مع ابن حي السدس جده  
فسدس لأم الأم مع أب ميت  
وقيل لأم الأم نصف سديسها  
كذا أم الأم ياصح معهما  
ومن تدن من وجهين فلتعط منها

فللجمع سدس المال كالمتردد  
وأم لأم الأم للأب واصعد  
وتسقط قرباهن ذات التبعُد  
تشاركها البُعدى من الأم فاهتد  
كذا بأب أعلى من الجد فاطرد  
وأم أبي جد كذاك فأزيد  
وعنه امنعن مع جدوات ملحد  
وأم أب في هذه قل بأبعد  
فعادد بأم الأب إن لم تزود  
وإن تسقط البُعدى بقُربى لتطرد  
وعن أحمد ورث بأقواهما قد

### فصل في ميراث البنات والأخوات

وللبنت نصفُ المال ثم بفقدتها  
فإن فقدوا للأخت من أبويه جد  
وثلاثان للبتين منه فصاعداً  
يصير لبنت ابن فقس وتأيّد  
ومع فقدتها للأخت للأب أصفد  
ولابنتي ابن إن فقدن به جد

ومن بعدهم لاختيه من أبويه جُد  
وسُدس لإبن ابن فأعلى مع ابنه  
ولكن إذا عصَّبَن بالذکر اقسام  
كذا الأخ كالأختين عند تعصب  
فباق لأخت مع أخ في ثلاثة  
وزوج وأخت من أبين وأخته  
وثلت لأخت من أب وأخ وإن  
وإن ملكت بنتاه ثلثي تراثه  
وبالأخ يحزرن التُّراث فقس بها  
بلى لبناتِ ابنِ الفقيد زيادة  
إذا لم يرثن افهم فثلثان لابنتي  
كأختيه أو كالعمتين أو ابنتي  
متى زاد بُعداً زاد تعصِبَ رتبة

به ثم للآتي من الأب أرفد  
كبتت أب مع من بوجهين تهتد  
الذي ورثوا لابن كبتين ترشد  
وخص به تعصبيهن وقيد  
ولابن أخ دون أخت أو عمه جُد  
من الأب تحوي السدس بل مع أخ زد  
تفرَّد مع اختيه من أصلين تطرد  
بناتِ ابنه أسقط ولا تتقلد  
بناتِ أب مع مدليات بأزيد  
يعصبن بابن ابن قريب وأبعد  
فتى وابن ابنه في المزهَّد  
عمومته أو عم والده جُد  
وليس قريب عاصباً لمبَعَّد

### فصل في ارث ولد الأم

ولائنين أو ثنتين من وُلدِ أمه  
وفيه استوا ذكرانهم وإنائهم  
ولالأخ من أم إذا كان مفرداً

فأكثر أعطِ الثلث إعطاءً أجود  
وفي ثلثهم مامن شريك مصرد  
وللأخت سدساً أعطِ عند التفرد

## فصل في حجب الاسقاط

وبالأم أسقط جدة ثم بالأب امنع الجد والداني به منع مبعده  
ولا يرث ابن بن مع ابن وإخوة مع الأب وابن أو بنيه فوكد  
وبالجد أو بالبنت أو بابنة ابنه لأولاد أم رد حجباً وأبعد

### باب العصابات

وباقى الذي سميت من وارثيه لم  
ويحوي جميع المال عند انفراده  
وذو النسب الداني فكن متفهماً  
وأقربهم ابنُ أبٍ بعده أخ  
ومن بعدهم عم بأصلين ثم من  
وصاحب فرض جدّه مع أبيه مع  
نعم من الأصلين أو أخت أو أخ  
كذا ابن أخ ميت من الأب ساقط  
وبابن أخ أسقط وإن كان من أب  
وبابن أخ من جانب أسقط العمومة وابن العم للأب فاصد  
به ابن بن عم من أبيه وأمه  
عن الأخذ من إرث الفتى بابن عمه  
وإن أخوات مع بنات وجدتها

أعين له فرضاً بتعصيه اشهد  
ويحظى بباقي بعد فرض مقيد  
أحقُّ بإرث من نسيب مبعده  
بأصليه ثم الأخ من والد قد  
أب والذي تدلي بكل كهو اعدد  
تعين ما تعطيهما والتفقد  
مع البنت أولى من بني الأب فارشد  
مع ابن أخ للوالدين مؤيد  
بني ابن أخ من والديه وشرد  
ويسقط أعمام الأب المتوّد  
وإن سفل ابن العم إسقاط مبعده  
فأوص بتعصيب الأحنات ترشد

ففاضل مفروض البنات لأخته  
 وغير أخ وابن وإن نزل اخصن  
 وأما هما فاقسم كأختين للفتى  
 فان أخذ المال الفروضُ جميعه  
 كزوج وأم ثم من أمها اخوة  
 ومن خلفت زوجها وأماً وإخوة  
 وأخت من الأصلين فالنصف أعطِ ذِي  
 كبرت أب والثالث أعطِ لإخوة  
 وبعض أخ للأم أو زوج احبّه  
 وإن استو تعصيب جمع برتبة  
 وبعد نسيب عاصب يرث الفتى  
 ذوي القرب بالتعصيب منهم كما مضي  
 وبعد الولا ردُّ فذو رحم فإن  
 وعن أحمد بل بيت مال مقدم

أو الجمع بالتعصيب لا الفرض زود  
 بتوريث تعصيب فتى دون نهد  
 من الأبوين أو من أب لاتقيّد  
 فأسقط ذوي التعصيب ياصح مبعّد  
 ومن أبوها أسقطن هؤلاء قد  
 لأم وأخت من أب متفرد  
 كزوج وسدس المال للأم أعتد  
 لأم وإن تلقى بني عم مُلحد  
 بفرض وباقي المال بينهم اعدد  
 ولو من محلين اقسمن لا تزيد  
 موالى إعتاق وبعدهم ارفد  
 ومعتقة أيضاً كذلك فاعدد  
 أبيدوا فبيت المال من بعد زود  
 على الرد والأرحام إذا التسدد

### باب الرد

وإن فضلت بعد الفروض بقية  
 فرد على أهل الفرائض فاضلاً  
 سوى زوجة والزوج والواحد اعطيه  
 ولا ردّ مع أم بأولى بها ولا  
 وخذ أسهم الجنسين من أصل ستة

وما للفتى من عاصب مترصد  
 على قدر ميراث لهم في المؤكد  
 جميعاً وساو بين جنس معدد  
 على جده مع رب سهم بأبعد  
 وصيرّه أصلاً للمسائل وامهد

لثالث وسدس ثم أربعة زد مع النصف فابُلغ خمسة لاتزيد وثلاثان للبنتين غير مزهد ومن أبوين الرد من خمسة قد لمن فضلت بالوالدين فتهتد لفقذ ذوي الميراث في القسمة افتد مراتبهنَّ اقسام كذلك وارفد أو الوفق في سُهتان أهل التردد وأكثرهم عند التناسب فاعدد سهامهم عند انكسار المعدد من الرد في المضروب في الرد زود بأربعة مضروبة منه أورد مقررة من أصله ثم تردد مع الإرث واعمل مثل ما مر ترشد الثلاثة أسداس من أربعة طد بأصل سهام الزوج ثم تصعد من أربعة صحت بضرب مقيد ثمانية منها تصح وتبتد من الأبوين الستَ عشرة فاقصد ثلاثين بعد الضرب واثنين زيد تصور مع زوج فصح وسند

فسدسان أصلُ اثنين خذ وثلاثة لنصف وسدس ثم ثلث متى يكن كبنتين مع أم فللأم سدسها وكاقت لأم ثم أحتك من أب فخمسان للأختين وامنح ثلاثة كذلك إن ورثت أيضاً بناتها كذلك عمات ثلاث تفرقت وإن ينكسر سهم الفريق ضربتهم وبعضهم في البعض عند تباين وضرباً فقط عند التماثل ثم في لكل امريء ما صار من ضرب حظه كخمس بنات ابن وبت فخمسة وإن يك زوج مع ذي الرد أعطه فتجعل فرض الزوج مثل وصية فزوج مع السُدسين أو زوجة مع وإن لم يصحاضرب مسائل ردهم فأخت لأم ثم زوج وجدة وإن كان فيها موضع الزوج زوجة وإن كان في ذي موضع الجد أخته وبت وبت ابن وزوجة اقصدن ومع جدة من أربعين فذي التي

وإلا فصَحَّ مخرجَ الردِّ وحده  
وللربيع للزوجية اردد كثلثها  
وفي مخرج الكسر أبسط الكل إن يكن

ومع نصف زوج مثلها معها اردد  
وللثمن سُبْعاً فرضَ زوجية زد  
لتصحيحها من غير كسر منكند

### باب أصول المسائل

وما فيه فرض واحد غيرُ عائل  
كالاثنين مع ضِعف ومع ضِعف ضِعفها  
فمنها ثلاث قد تعول لمحتوي  
فقسم على كلِّ لفقْد مرجح  
فنصف وسدس أو وثلاث مقارن  
إلى سبعة عالت وتلحق عشرة  
وثلاثان مع ربع فما زاد أصلها  
ثلاثة عشرَ عولها وانتهأؤه  
وثمن وسدس أو وسدسان فاعتبر  
يكن أصل هذي ثم تبلغ سبعة

وفرضان من نوع وأربعة قد  
ورابعها أصل الثلاثة قيد  
فروضاً أو الفرضين نوعي تعدد  
به تسقط الباقيين مع ضيق مورد  
كثلثين خذ من ستة وتفقد  
وربع وسدس أو وثلاث المعدد  
تكون من اثني عشرَ تعلو بمفرد  
لسبعة عشرَ فوقها لم تصعد  
وثلاثان مع عشرين أربعة زد  
وعشرين عول النجل لم تتزيد

### باب تصحيح المسائل

وإن ينكسر سهم الفريق عليهم  
وفي العول إن عالت وصل كل واحد  
وإما يوافق عدُّهم لسهامهم

فعدتْهم في أصلهم فاضربن قد  
بمثل الذي قد كان للجمع ترشد  
بجزء صحيح فاضرب الوفق تقصد

لكل فتى من بعد ضرب مقيد  
 فبعد اعتبار الوجود للأسهم اعمد  
 وأكثرهم عند التداخل فاقصد  
 ففض لنيل العلم دهرك واجهد  
 وإن يتوافقوا فاضرب الوجود تهتد  
 تحصل وبين الثالث المتمهد  
 ومرتفعاً في الأصل والوجود فاعدد  
 فعاوده إن يبدُ اختلالاً وعدد  
 من الأصل في المضروب في الأصل أرفد  
 بذلك للباقيين فاحكم وردد  
 كما مر في تفصيل ضرب به ابتد  
 يصير اضربته في المسائل وازبد

ووفق الذي قد كان للجمع أعطه  
 وإن ينكسر في فرقتين فصاعداً  
 لضرب مثيل منهم إن تماسكوا  
 بأصل سهام الجمع والوجود إن يعل  
 وبعضهم في البعض إن يتباينوا  
 بثانيم اجمع ووافق بينما  
 فتضرب وفقاً في الأخير بأسره  
 ومن ذا يصح القسم من غير مرية  
 لكل امريء ما صار من ضرب حظه  
 وإما تُشاقق واحداً ثم وافقن  
 إلى وفقه كلاً وتضرب بعد ذا  
 فما صار في الموقوف فاضربه والذي

### فصل في بيان المبينة والموافقة والمناسبة

متى كان في العقبى التفاني بواحد  
 وإن يغني ما قل الكثير بنقصه المضاعف منه فالمناسبة اعدد  
 وإن يبق من أعلاهما فضلاً فإن  
 بإسقاطها يبدو فناء المزهّد  
 فبالجزء من تلك البقية يحصل التوافق في مفتوحها والمعقد

## باب المناسخات

مناسخة إن مات وارثٌ ميت فتقسم على الباقيين ماليهما معاً وإن لم يكن من بعد أول ميت كغرقى فكاعداد عليهم تكسرت وضح على ما مر قبل كاخوة وفيما سوى ذا صَحَّحَنْ قسم أول فإن صحتا من قسم أولى فلا غنى توت بنته عن زوجها ثم عمها ومبقٍ أخاً عن زوجة مات صنوه وإن لم تصحاً وافقن بين أسهم ووفق تراث الثانى<sup>(٢)</sup> أو كله اضربن فكل ذوي الأولى له ضربٌ حظه وجعلك أم البنت ذي الزوجة التي ثلاثة اضرب وفق ربع سهامها وإن لم يوافق سهم ثان ترائه فما نما بالضرب قد صحتا معاً فكل ذوي الأولى له ضربٌ حظه

ولما يقسم مال أول ملحد إذا اتحد استحقاقهم ذاك ترشد توارث أورثت من تالد قد سهام مسائل هؤلاء لتعدد لكلهم من نسله جمع أحشد فما صار للثاني فقسمه واعدد كبت وصنو ثم زوجة مفرد وبنت تصحاً<sup>(١)</sup> من ثان فقلد عن ابن وبنت من أربعة جد لثان وبين الإرث عنه تسدد في الأولى لفقد الوفق ثمت أرفد بأسهم ثان أو بوفق لها جد ذكرنا من اثني عشر للوفق جدد في الأولى تصر عشرين مع أربع زد لتضرب في الأولى الأخيرة ترشد بدا في التوافق والتباين فاشهد تماماً من الأولى في الأخرى فزود

(١) الأصح : تصحان

(٢) الأصح : الثاني



بأسهم ثان الهالكين ليعدد  
وثننتين في إثنتين عالت بمفرد  
إلى مائة مع أربع في التعدد  
وإن كثر الموتى ولم يقسموا اقصد  
وفي حظه اعمل مثل ثان ومبتد

وكل ذوي الأخرى له ضربُ حظه  
كإبقاء هذا البنت أمّاً وزوجها  
لتضرب في الأولى ثمانية تصر  
وقسم على ما قد ذكرنا بيانه  
لكل فقيده صحح القسم قبله

### فصل في اختصار مسائل المناسخات بعد القسم

فمن كان ذا إرث بأسهمه ارفد  
وأسهمهم إن تنفق بتأيد  
وعن وحدة الأباء سل والتعدد  
أب لأب تاو وأم له اشهد  
تمت أم بنتيها اثنتي عشرة اقصد

وإما تشا صحح مسائلهم معاً  
ورد إلى وفق مسائل كلهم  
وسائل هل الأنثى الذي مات أو فتى  
وإن مات مع بنتين بنت ومعهما  
تصحان من خمسين مع أربع وإن

### باب قسمة التركات

فنسبة ما للوارث ان أمكن ارفد  
فما كان قسط السهم بالقسم فاقصد  
لسهم ففي سُهانه ليزود  
سهام الفتى واقسم وخذ قسط مفرد  
وقائل بالاشيا تركة كالمعدّد  
وإن شئت فاقسم في مناسخة على المسائل الاولى للتراث تسدّد

إذا جملة معلومة خلف الفتى  
أو اقسام على الأعداد جملة إرثها  
لكل امريء ما صار من ضرب خارج  
وإن شئت فاضرب في عداد تراثه  
وإن شئت قل شيئاً يجوز أقلهم  
وإن شئت فاقسم في مناسخة على المسائل الاولى للتراث تسدّد

وقسم على وراثٍ ثانٍ نصيبه  
ومسألة إن وافقت تركة الفتى  
فتضرب في وفق التراث سهام من  
بأسهم كل منهم قسط مفرد  
كزوج وأم ثم أختين من أب

فمن بعده والكل للكسر عدد  
طريقان كالأصلين ما شئت فاعمد  
تشا على وفق المسئلة اعدد  
فما صار يعطى للفتى المترصد  
وميراثه ستون للربع فازدد

### فصل في قسمة التركات

وكن بالطريقين الأخيرين عاملاً  
كزوج وأم وابنتين وإرثه  
فقسم على أعدادها المأل ثم ما  
لكل فتى مضروباً ما حاز أسهماً  
وإن شئت في الخمسين فاضرب سهامه  
وإن شئت قسماً في القراريط فاجعل  
لكل امرئ مع ضرب أسهمه بها  
وما دون قيراطٍ بأجزائه استبن  
وإن كان إرث المرء معلوم أسهم  
وإن تشا خذها من قراريط واقسمن  
وإن شاء وافق بين مسألة الفتى  
فكل له مضروب أسهمه من  
أو الوفق منها والشريك لبيت

إذا كانت الأعداد مما تسدد  
بخمسين ديناراً بغير تزيد  
تبقي فبالأجزاء فانسبه واصفد  
من الأصل في قسط لسهم مفرد  
وقسم على أصل الجميع وأمدد  
وإن شئت قسماً في القراريط فاجعل  
وقسم على الأعداد حصة مفرد  
وكالكسر فابسط كلما صح ترشد  
عقاراً كربع أو كخمس مزهد  
على ما مضى في القسم غير مبعد  
أو الوفق فاضربه ولا تتردد  
المسائل في سُهْمَانِ أَرْضِ ليرفد  
له حقه بالعكس في الضرب أورد

## فصل في عمل المجهولات

ومن حاز مجهولاً بجهلة إرثه  
سهامَ الفتى اضرب واقسمن في سهام مَنْ  
أو انسب من باقي السهام سهامه  
وإن شئت فاقسم باقي الإرث في الذي  
فما خرج اضرب في سهام الذي حوى  
وبالجبر قدره بشيء وأعط من  
وقسم على أشياءهم عين إرثهم  
ومثل كسور الشيء فابسط صحيحه  
وإن شئت قل في العين هذي بقية  
من الأصل فأكملة يجز وبقية السهام فقدر المحتوى كالمزيد

## فصل آخر

وإن يعط معلوماً مع المبهم الفتى  
جميع الذي يبقى من العين بعدما  
فما حاز من سهم له بحسابها  
أو الف الذي قد زيد واطرب سهامه  
وقسم على باقي السهام فخارج  
وبالجبر قدره بشيء ومن سوى الذي أخذ المجهول بالنسبة ارفد

مساو لمجهولٍ حواه الذي ابتدي  
وأسقط كسُهمان الفتى من معدد

وإن يك فيها مبهم غيرُ ما حوى  
فأسقط مع مثل الذي ازداد إن يزدُ

## نوع آخر

من العين واعمل بعد ذا بمفرّد  
فزده على باقي التُّراث المرصّد  
فما صار جزء السهم فانسب وعداد  
مع الذهب المبذول منه المرّدّد  
بما رُدَّ وانسب واجبرُ النقص تهتد

وقسم على باقي السهام الذي بقي  
وإن رد معلوماً على شركائه  
وقسمه والباقي على غير سهمه  
فقيمةٌ مجهولٍ نصيبُ سهامه  
وبالجبر قدره بشيءٍ منقصاً

## نوع آخر

فحازء رث واحد أو وارثاً عد  
ومثلاً لها عن كل مجهول أبعد  
تبقى من السُّهمان بعد المعبد  
المُعَمَّى كذا أمثاله في التعدد  
وسائرَ ورّاثٍ بنسبةٍ ارفد  
من العين والمجهول غير المزود  
الدَّنَانِيرِ فِي الْأَشْيَا الْبَقِيَّةِ تَهْتَد  
لكل مُعَمَّى الْقَدْرِ تَهْدِي<sup>(١)</sup> وَتَحْمَد

وإن يك مجهولان قدرهما سوا  
فألق من السُّهمان أسهُم آخذ  
وقسّم ما بقي من العين في الذي  
فما كان قسط السهم فهو كقيمة  
وبالجبر شيئاً قدّرُن كل مبهم  
فما كان من شيءٍ فيعدل ما حووا  
فشيئاً بشيءٍ أسقطُن ثم قسم  
فما كان قسط الشيء فاجعله قيمة

(١) الأصح: تُهْد.

وبينهما إن كان فضلٌ مقدر  
وقسم على باقي السهام سوى التي  
فما حاز ذو الأدنى بأسهمه يكن  
وإن شئت فيما زيد والعين فاضربن  
وقسم على باقي السهام فما أتى  
فرد فاضل الأدنى على قدر ناقص  
أو قدر أدناها بشيء وخيرها  
وبعد لباقي الوارثين بنسبة الذي أخذ الأدنى كأسهمه جد  
فما كان من أشياءهم فهو يعدل الدنانير مع شيء فعديل وعدد  
فما خص بعد القسَم شيئاً فقيمة الحقيِر وتم ما علا بالمزيد  
أو قدر أعلاها بشيء ودونها  
وأعط لباقي الوارثين بنسبة السهام من الأشياء بنقص كما ابتدى  
ومن بعد ذا اجبر ثم قابل وعد كن  
وإن أخذ الأعلى فأسقط فضلة  
وأسهم حاوية فأسقط ومثلها  
فما كان جزء السهم فهو نصيب من  
وبالجر أعط المستحقين غيره  
وذاك عدل العين مع ناقص لهم  
وإن يك ما يحويه من مُبهم فتى

أضفه إلى معلوم إرث معدد  
لمن أخذ الأدنى ومثلاً لها قد  
كقيمة أدنى المُبهمين فقيد  
سهام الذي حاز الأقل تسدد  
بسهم فقدر المبهم الدون أرصد  
يكن قيمة الأعلى بغير تزيد  
بشيء وذاك الفاضل المتزيد  
أخذ الأدنى كأسهمه جد  
فعدل الدنانير مع شيء فعديل وعدد  
فما خص بعد القسَم شيئاً فقيمة الحقيِر وتم ما علا بالمزيد  
بشيء سوى فضل عليه لأزيد  
من الأشياء بنقص كما ابتدى  
تبن قيمة الإثنين من غير مجحد  
يزيد بها من غير مال مرصد  
وقسم على الباقي بقايا المحدد  
حوى المبهم الأعلى وقيمته اشهد  
بنسبته من مُبهم ومعدد  
فألق من القطرين مشتركاً قد  
يزيد على سهُمانه ارفضه وازدد

## نوع آخر منه

وقسم معلوماً حوى في سهامه  
فما صار فهو الإرث أجمعه وإن  
على أسهم الأحاد فالإرث خارج  
فما صار قسمه لأسهم آخر  
وإن شئت فاضرب ماله من سهامها  
ومسألة فيها اضربن حظ مفرد  
تشا فاضرب المأخوذ فيها وعدد  
أو اضرب في سهمان باقيهم قد  
فخارجة باقي التُّراث المرصّد  
فباقي تُراث القوم بالنسبة اعدد

## فصل فيمن أخذ بإرثه ودينه شيئاً

وآخذُ جزءٍ نحو ثلث بإرثه  
لتكميل مال من مراتب سبق  
ودين فأسقط سهمه ثم زيد  
ومن جنس كسر فابسطن ثم قيد

## باب ميراث ذوي الأرحام

وورث ذوي الأرحام كل قرابة  
كنسل ابنة أو نسل أخت وكابنة الأخ والأعمام والخال فاشهد  
وعم لأم مع أبيها ومع بني  
وخالته مع جدة الجد يافتى  
كذلك من أدلى بهم وأقسمن كمن  
فتجعل كلاً مثل أقرب وارث  
فكالأخت أو بنت بنوها وأمّه  
لفقد فروض والعصيب بأوكد  
أخيه لأم ثم عمته اعدد  
وأم أبي أم وشبههما زد  
به مت كلاً في العطا والتعدد  
إليه به أولى وإن يتبعد  
أبوها وخالات وخال ليعدد

كذلك أخوها مثلها في التعدد  
 أخوها وأيضاً أختها لا تبعد  
 لأم وإن ينزل كآبائهم جد  
 وعنه كعم من سبيلي مفقد  
 لعمته المجموع وعاكس بأبعد  
 من الأب مثل الجد إذا الترشد  
 كممثل الجدة أمهما اعدد  
 كذلك عمات الأب لتقيّد  
 كممثل أبي جد لخلف به بدي  
 مع أم أبي أم كأم الذي ارفد  
 وبعد إلى تفصيل أحكامهم عد  
 فكالإرث عنه سهمه بينهم جد  
 فتاهم كأنثاهم على المتأكّد  
 إخوة من أم وذا غير مبعّد  
 وخال وهذا القول غير مسدّد  
 ولابنة أخت غيرها النصف امدد  
 بنصفين قسم فيهما صاح تحمد  
 وبننت ابن بنت وابن بنت لها له النّصيفُ على الأولى وثلث بأبعد  
 وبينهم اقسام سهم مُدلٍ به على اختلاف منازل كلهم منه ترشد  
 وعماته أيضاً كذلك فاشهد  
 بوحدتهم في منزل والتعدّد

وقل أب أم الأم حقاً وأختها  
 وعد بأم الأب مثلها كذا  
 بنات أخ والعم مع نسل إخوة  
 وكالأب عمات وعم من امه  
 فبنت أخ للأب والعمّة اعددن  
 وعن أحمد العمات من أبويه أو  
 فعمته في ذا لأم وعمّة الأم  
 فعم أبي أم كجدّ أبي أبي  
 وقيل كعم الأب من الأبوين بل  
 وكالجدّة اجعل خالة الأب فامنعن  
 وأم أبي جد كممثل ابنها اجعلن  
 وبالفرد إمامت منهم جماعة  
 إذا ما استووا بالقرب منه وأعطين  
 وعنه كالاثنين فأعط سوى بني ال  
 وعنه يسوى بينهم غير خالة  
 فأعط ابن الأخت نصف ميراث خالة  
 وإن كان لابن الأخت أخت شقيقة  
 وبننت ابن بنت وابن بنت لها له النّصيفُ على الأولى وثلث بأبعد  
 وبينهم اقسام سهم مُدلٍ به على اختلاف منازل كلهم منه ترشد  
 وعماته أيضاً كذلك فاشهد  
 بوحدتهم في منزل والتعدّد

لخالته ثلث المخلف وابدؤن  
تصحح من خمس وعشر سهامها  
من الثلث نعطها لخالته التي  
لخالته للأم والخمس أعطه  
وستة أسهام إلى العممة التي  
لعمته للأم والعممة التي  
ثلاث بنات من ثلاثة إخوة  
لبنت أخ من والديه بقية  
كذا حكم أحوال فإن كان معهم  
بنيات أعمام ثلاث تفرقت  
كذا إن يكن معهن إبنة عمه

لعامة ثلاثين غير مزهد  
ثلاثة أخماس بغير تزيد  
من الأبوين افهم وخمساً فأفرد  
لخالته من جانب الأب تقصد  
من الأبوين ادفع وسهمين أورد  
من الأب فامنحها لسهمين وازيد  
وبنت أخ للأم سدس ومهد  
وبنت أخيه من أبيه فبعد  
أبو الأم أسقطه ولا تترد  
لبنت الذي للوالدين به جد  
وبنت أخ من غير أم به ارفد

## فصل

فما خصه من وارث لهم اعدد  
كذا أبداً مثل المناسخة امهد  
أو اثنين إن يكن بنو خالة زد  
فكل له سهم القريب الملحد  
من وجه الأدنى به حجب مبعد  
إذا كان قرب الكل من جهة قد  
وإن أسقط الأدنى من أخرى فترشد  
إليه به أدلى وإن يتبعد

وأما إذا أدلوا إليه بوسطة  
يعد الفتى قد مات عن إرث وارث  
وسيان من وجه كأمثال خالة  
وإن مت منهم ثالث بجماعة  
يعدون كالأحيا فتسقط مسقطاً  
ولو مع تعداد الذي أدليا به  
فتسقط بنت البنت بنت ابنة ابنه  
فتجعل كلاً مثل أقرب وارث



فأعطِ جميعاً بنتَ بنتِ ابنة ابنه  
ونصف لبنت الأخ من غير أمه  
ومن قال هم في الإرث كالعصبات في  
بأم أبي أم أزل خالة الأب

## فصل

ثلاث جهات الارث أقوى أبوة  
وعن أحمد في كل ولد لصلبه  
فوزع على ذي بين بنت ابنة ابنة  
وفي قولنا كل البنوة وجهة  
ومع بنت بنت الابنة الأخرى فجد  
وكمله في الأولى لبنت ابنة ابنة  
وقد جاء في إيمائه أن كل من  
ثلاث بنات من عمومة فرقة  
كذا إن يكن معهن بنتٌ لعممة  
وحظ ابن خال ثلثه مع عمه  
بها لابن خال ثم سدس لها على الصحيح  
ومع جعل كل من ذوي الإرث وجهة  
وخالة أب مع خالة الأم أسقطن  
وتسقط بالمشهور في القول وحدها  
وسدس نصيب ابن ابن أخت لأمه

أموته ثم البنوة أكد  
اجعلن جهة واختاره المجد فاقته  
وبنت ابنة ابن من أربعة زد  
لبنت ابنة الابن الجميع ليردد  
لأولاد بنتي صلبه في التعدد  
ففرع على هذا المثال وعدد  
يمت به من وارث جهة زد  
لبنت الذي من والديه به جد  
ولا بنت صنو من سوى الأم جد قد  
وإن كان معهم خالة الأم فاصدد  
الصحيح وياقيه لعمته امهد  
لخالة الأم اسقط وقسم كما ابتدي  
بأم أبي أم على ذي فبعد  
وللخالتين اقسام سوا كالتفرد  
وبنت ابن ابن الأخ للأب زود

يباق ومع جعل الأخوة وجهةً  
لجعلك في ذا الأجنبيين يافتى  
ويلزم من جعل الأخوة وجهةً  
سقوط بنات العم والأخ يافتى  
بينت عمٍ للأم أو بنت عمه

يكون جميع المال للبننت فاررد  
إذا أهل وجه واحد متفرد  
وذي الإرث أيضاً والعمومة فاشهد  
من الأبوين أو من الأب فارشد  
إذا جعلاً مثل الأب المتحمد

## فصل

ومن جهتين اعط الذي مت فرضه  
ومن غير حجب أعط زوجاً ولا تقل  
وباقية إقسم بينهم كأنفرادهم  
مع القوم فرض الزوج فاحجب به ولا  
ولا خلف إلا في ممت بعاصب  
فللزوج نصف ثم لابنة بنتها  
وأما على الثاني فثلث الذي بقي  
وباقية تراث الزوج عن ربع زوجة  
ثانية سهران حظاً لزوجة  
وفي الثان باقيه على سبعة ومن  
فأربعة من سبعة لابنة ابنة  
وعول ذوي الأرحام خص بستة  
كخالته أو من يقوم مقامها  
كست بنات من أخيات فرقة

كما مر في فرض وتعصيب مفرد  
كذي زوجة معهم بمفروضها جد  
وقيل كمن أدلوا به اقسامه واعدد  
تنقص فرض الزوج وأكملته ترشد  
ومُدلٍ بذي فرض معاً يتعدد  
وبنت أختها للأب برُبعين زود  
لبنت ابنة والثلث بنت أختها ازبد  
لبنت أخ للأب وبنت ابنة طد  
وكل فتاة بالثلاثة أمدد  
ثانية من بعد عشرين أرفد  
وبنت أخ تعطى ثلاثة أشهد  
إلى سبعة عاليت بغير تزيد  
من اللائي مثل الأم مع من سيبتدي  
وخالته معهن أيضاً كذا اعدد

ثلاث بنات للأخيات وابنة  
ومن لم يُخْلَفْ وارثاً غير وارث  
لصنو من أم مع أب الأم قيّد  
قريب رقيق لم يرثه بأوكد

### باب ميراث الحمل

وإن كان في الوارث حملٌ فقف له  
إذا حاز حظ الأنثيين فإن يزد  
وذا في أصول العولِ إن عزّ فهمه  
وما ليس محجوباً يقينك أعطه  
فان يولد الحملُ أعطه حظّه وما  
ومبدي أسباب الحياة مورث  
وألغِ اختلاجاً مع يسير تحرك  
وبالقرعة اترك مستحقاً إذا توى

نصيب غلامين انتظاراً لمولد  
نصيبُ انثيين اجعله وقفاً وأرصد  
عليك اطلبن تصويره ثم ترشد  
ولا تعطِ محجوباً به بل ليطرد  
تبقى من الموقوف في أهله اردد  
تنفس باك عطس مرتضع صدي  
كذا موتّه قبل انفصال بأوكد  
كتوأمه إن أشكل الأمر ترشد

### فصل فيما يلحق من النسب

ومن ولد الحقتة بجماعة  
عن إرث أب للكل وامنحه حقه  
وليس لحمل من أب كافر متى  
كذاك وإن من غيره وارثاً له  
بدعواهم أو قافية لا تزيد  
كميلاً ولا تنقصه من كل مفرد  
يمت حصة في الإرث في نص أحمد  
فتسلم قبل الوضع أم المولّد

## باب ميراث المفقود

بتسعين عاما فانتظر ذاك وارصد  
وأجله في الثاني بدهر مؤبد  
يشير إليها حاكم ذو تقلد  
سنين ارقب المفقود من حين مولد  
كتاجرنا أو سائح متزهّد  
كمُخْتَطَفٍ من بين أهل مفقّد  
فاجل سنينا أربعا حمل نهدّ  
على كل تقدير بغير تردد  
وتنكح والميراث قسّم وأصفد  
وذي منتقى للحكم بالموت فاشهد  
إذا ما انقضى ما قدرا من معدد  
له حكم مرجو الحياة الذي ابتدي  
لشركته في إرث تاوٍ ملحد  
لدى موت موروث له احكم به قد  
وطورا كحي ثم صحح كما بدي  
ومن يبلغ في إحداهما امنعه واطرد  
على حظه أو كله إن يصدد  
جميعاً تُزل ما بينهم من تنكد  
سوى حظه إن كان ذا حظه اشهد

وفي مدة المفقود قولان واحد  
وأولها من وقت مولده احسبن  
يكون انقضا التأجيل بالمدة التي  
وقد قيل عشر الألف مع خمس عشرة  
وهذا لمرجو الحياة بأوكد  
وأما الذي بالفقد يخشى هلاكه  
وفي لجة والزحف أوبر حجة  
وأولها من حين تقدير فقده  
وزوجته تعتد بعد انقضائها  
وعن أحمد قسّمه من قبل عدة  
وعن أحمد يحتاج تفريق حاكم  
وعن أحمد مادل في ذا بأنه  
وعن أحمد فيه التوقف وادفعن  
يقينا وقف باق وما بان حاله  
فيعمل عند القسم طورا كميت  
وتعطي الأقل افهم لذي الإرث منها  
وللباقي من ورّائه اقسّمه زائداً  
وإلا فقسّمه على مدعاهم  
وقيل اقسّمن واجعله حياً ولا تقف

ضميناً بها تحتط على المتجود  
فقسم على ورأته في المؤطد  
تنفق إذا في واجب عنه يعتد  
وميتاً على ذاك اعملن لا تحيد  
بقافته مثل الفقيد ليعدد

وخذ من فتى معه احتمال زيادة  
فان لم يبن في مدة الوقف حاله  
وقيل على وراث موروثه فلا  
وإن بان حياً يوم موت قريبه  
وذو نسب قد ضاع قبل بيانه

### باب ميراث الخنثى

بغير اعتراض لا ولا فعل معتد  
إنثاً وفي حكم الخنثى فنتدي  
إذا ما تساوى منها كل مبتد  
أو اختص فاجعل أو يزيد بأوطد  
ومن معه والحجب فان يمكن اصدد  
علامات أنثى أو ذكور فتهتدي  
مع الولد الخنثى ونحوهما اعدد  
أو الموت تصفي إرث سعيدي وأسعد  
ذكورية الأولاد أوضدها اشهد  
وإلا فنصف الواحد المتقيد  
وخنثى له منها ثلاثة انقد  
من الجهتين افهم ومن جهة قد  
وطوراً كأنثى ثم إحداهما اعدد  
أو المثل عن مثل وفي اثنين عدد

تبارك من يبدي كما شاء ما يشا  
فيمنح ذكراناً إنثاً ومن يشا  
ومن حاز قبلي جنسه فهو مُشكِلُ  
ومن أهل سباق بأبدٍ خارجٍ  
فقبل انكشاف الحال يعطى يقينه  
وقف ما بقي حتى البلوغ فنتدي  
ولا يتغير سهم زوج وزوجة  
وتعطيه بعد اليأس بعد بلوغه  
ومن معه ممن لم يغير سهمه  
إذا بهما ورثته مثل ولده  
فبنت لها سهمان وابن كضعفها  
وسيان مع خنثى تزاحم وارث  
ويعمل كلاً صحبنا كمذكر  
أو الوقف بالأخرى وبالأكثر اجتري

فكل له ما صار من ضرب حظِّه  
وفي المتماثل منهُما اجمع نصيبه  
وما حاز من أعلى المناسب أعطه  
إذا ضرب الأوفى هنا ومماثل  
وإن شئت فانسب نصفَ أدنى جميعهم  
وتبسط كسرَ الكل من مخرج إذا  
فكل له نصف الذي حاز فيهما  
وإن تتحد معه جهات مزاحم  
وقسم على ميراث كلهم الذي  
ففي ولد خُنثى مع ابن شقيقة  
لخنثاهم خمس وللابن سبعة  
فطوراً لخنثى النصف والثلث تارة  
فكل له نصف الذي حاز فيهما  
وبينهما في سبعة قسّم ماله  
لأن للابن المال عند انفراده  
ونصف وربع ثم مال لكثرة  
وما بعد فرض الأم أو زوجة أفض

في الأخرى كذا في الوفق منها فزود  
وجزه بلا ضرب إليه مجدد  
ومضروب جزء النذر في النسبة اردد  
تقدم في حالين فاعمل كما بدي  
إلى جملة المتروك من متصعد  
أضيفت إليه عمها ثم ارفد  
عنيت بذا الحالين من غير مبعد  
فإن شئت قدّر مفرداً كل مفرد  
تحصّل للمجموع من مال مُلحد  
تصح من اثني عشر في الضرب فاهتد  
كذا بطريق النسبة القسم قيد  
وباقية في الحالين للابن أورد  
تصح من اثني عشر مثل الذي ابتدي  
على ما ذكرنا ثالثاً لا تزيد  
ونصف وربع حظّ خُنثى مفرد  
تحصل منه سبعة لم تصرد  
على الإبن والخنثى على بعض ما بدي

### فصل في كثرة الخنثى

ذكوراً وطوراً قل إناث عن أحمد  
بحاليه يعطاه بغير تنكد

وإن كثروا عن واحد قدرتهم  
وكل له في القسم نصف الذي له

وتنزيلهم أقدار أحوالهم وإن  
فأربع أحوالٍ لإثنين كلما  
وعينٌ ذا في القسم قبل الأياس من  
وما صار من ضرب المائل فاضربن  
فخذ ما لهم في كل حال وقسمن  
لهم مع كون الكل من جهة ومن  
وقسمه في الأحوال أجمعها فما  
ففي خُنْثِيّ أولاده وإبنه اقسمن  
ثمانية من بعد تسعين لابنه  
وللابن في الحالين عشر وسبعة  
وإن يتحد وجهُ المزاحمة ان تشا  
على أنصباء القوم حال انفراهم  
لكل امرئٍ من خُنْثِيّهِ ثلاثة  
ولو كان عم موضع الابن هاهنا  
وللخُنْثِيّين المألُ قل في ثلاثة  
وفي أربع الأحوال قسمه كلّه  
وإما على الحالين فالعمُّ ماله  
وللخُنْثِيّين المال طوراً وتارة  
وفي أربع الأحوال قسمه كلّه  
وإما على الحالين فالعمُّ ماله  
وللخُنْثِيّين المال طوراً وتارة

تضاعفت الأحوال أولى فعود  
يزد واحد ومثل ما معك فاصعد  
تبيّنهم والضائعين كذا اعدد  
بأحوالهم جمعاً وقسم وأصعد  
على عدد الأحوال والخارج امهد  
جهات من الأحوال خذ حظ مفرد  
أتى حظ حال فهو للفذ أعتد  
بالأحوال من شيئين في أربع قد  
وسائرهما نصفين بينهما ارفد  
لكل امرئٍ من خُنْثِيّهِ فزود  
فبينهم اقسّم حقهم غير معتد  
ومن عشرة صحت هنا لاتزيد  
وأربعة في الإبن فافهم ووطد  
له ربعٌ ثلثٍ حاز في حالة قد  
وثلاثان في حال الأنوثية امهد  
وبينهما نصفين ما خرّج اعدد  
سوى الثلث في حال له نصفه قد  
على النصف فاقسمه وياصح فاعدد  
وبينهما نصفين ما خرّج اعدد  
سوى الثلث في حال له نصفه قد  
على النصف فاقسمه وياصح فاعدد

## باب الفرقي والهدمي ومن عمي موتهم

إذا مات قوم مع توارثهم ولم  
وليس له في إرثه منه حصة  
فقل مات زيد ثم سُدَى فما حوى  
كذا إن تقدر زوجها مات بعدها  
وقد قيل ميز مستحقاً بقُرعة  
وقد جاءنا ما دلّ ألا توارث  
كزوجة شخص وابنها معه موتاً  
بارثهما ثم ادعى صنوها إذا  
ليحلف كل منهما بت حلفه  
وللاب إرث الابن واقسم تراثها  
وهذا عليه الأكثرون وما مضى  
فصنوان كل مات عن زوجة له  
فميراث كل عن أخيه ثلاثة  
لفقدان قسم في ثمانية إذا  
ومن ثم قسم مال كل لأهله  
وإن عينوا وقت الوفاة لواحد  
فورث فتى قد شك في وقت موته  
وليس الذي قدرت حياً بحاجب

يَبْنُ سابق كل يرث من متلد  
ولا مع علم بالمعيّة فاهتد  
من الزوج في أحياء وارثها اردد  
كذا نسي سبق أو تعارض شهد  
عن ابن أبي موسى وملي المجرّد  
متى أشكل السباق من قول أحمد  
فقال توت من قبل الابن لنعدي  
بعكس ادعاء لزوج مع فقد شهد  
لإبطال دعوى الآخر المتقلد  
بنصفين بين الزوج والأخ محمد  
به عن علي مع أبي حفص اقتد  
وبنت ومولى عن ثمانية جد  
لمولى وبنت ثم زوجته اعدد  
إلى ضربها أخرى ثمانية عد  
وقس كل ما يأتي على ذلك تهتد  
وشكوا هل الآخر تأخر أو بدي  
بقاء على أصل الحياة بأوطد  
لإسقاط ما أيقنت بالتردد



## باب ميراث أهل الملل

وما كافر يوماً بوارث مسلم  
سوى إرث مولى من عتيق بأوكد  
فإن فاء قبل القسم أو فاء كافر  
ولا إرث بعد القسم فيهما مطلقاً  
وإن قُتل المرتد في الفياء ماله  
وعنه لوراث تحيّر دينهم  
وإن لحق المرتد دار محارب  
وعند اتفاق الدين فليتوارثن  
يهودٌ ونُصرانٌ ودين سواهما  
ولا يتوارث أهل حرب وذمة

ولا مسلم أيضاً بوارث مُلحد  
ولا إرث للمرتد من كل مُلحد  
أصيل إذا ورثهما في المؤكد  
وكالقسم حوز الوارث المتفرد  
وعنه لأهل الإرث من دين من هدي  
إذا لم يكونوا مثله في التردد  
فقف ماله للموت أو عود مهتد  
ذوو العهد لا عند اختلاف بأبعد  
من الملل اعددها ثلاثاً بأجود  
لدى أكثر الأصحاب بل عند أحمد

## فصل في ميراث المجوس

وورث مجوسياً بكل قرابة  
إلينا كذا عم وأم هي أخته  
ينصف لها إذ قد حوته حينها  
وتحجبها مع نفسها أخت لسدسها  
كولد أم إبنة ثم بنت إبنة  
فثلاثان للبتين والسادس لأمه  
وعليهما ان تهلك الأم بعده

إذا أسلموا أو في تحاكم قصد  
من الأب فاعطِ الثلث أمماً وأرشد  
وباقية للعم الشقيق فزود  
ففرع على هذا المثال وعدد  
مع العم ثم إن مات بعد فقيد  
وبنت الفتى العليا من أم فأصدد  
لها النصف ثم السدس بعد به جد

لهذا وللسفلى مع ابنتي ابنا  
لبنت لها هي أختها من أبيها  
وثلت لها أمأ وللعلم فاضل  
وليس لهم إرث النكاح بمحرم  
وعن أحمد ورث بأقوى قرابة  
ومثل المجوس احكم لأولاد مسلم

فإن تهلك العليا بُعِدَ أمها اصفد  
بما خلفت بالفرض والعصب تهتد  
عن الفرض مهما كان فضل ليرفد  
ومالا نبقية لمن منهم هدي  
وتلك التي ما إن لها من مصدد  
بشبهته من مال محرمه اعدد

### باب ميراث المطلقة

تبارك من يُقصي القريب بما يشا  
فليس لمن يُقصي الإله مقرب  
وفي نصب أسباب التوراث حكمة  
فمن ذاك أسباب التوالف بينهم  
يصح نكاح من مريض مريضة  
ومن حكمه والعدل عامل كل من  
فأبعد عن إرث قتولاً معجلاً  
ومن طُلق رجعية فهي وارث  
ويقطعه بت الصحيح ومسقم  
وما سأله أو أتت شرطه رضى  
ولا صنَع فيه للفتاة ولا له  
كذا إن بينها ثم صلت وأسلمت  
كذا بنت من لم يرثن ثم تنتفي

ويدي كما يختار كل مبعد  
وليس لمن يدي إذاً من مبعد  
تدل على الأحكام كل مرشد  
ومنه نكاح جالب للتودد  
ويوجب إرثاً بينهم من مفقد  
يروم انتقاض الحكم ضد التقصد  
وورث ذات البت مع خبث مقصد  
وموروثه قبل انقضاء التعدد  
مع الأمن أو خوف به لم يفقد  
وشرط أتى في السقم تعليق أجلد  
ومن منعها لكن لها منع عندد  
ومن لاعن المغنى لقذف به ابتد  
موانع إرث كالصحيح بأوكد

وما قل فيه تهمه المنع فاعدد بتعليق جلد ورثت في المؤكد تبين بتطبيق المريض المجهود وتعليقه بالحثم فعلاً كموجود وتطبيقها سبقاً لإعتاق سيد بسقم بشرط البت أو ترك مقصد ببراءة متى شاتم في السقم يعتد وقولان في الميراث بعد التعدد يطلقها قبل الدخول بأوطد بسقم ولم ينكح بأربع خرد التراث وعنه الخمس بالإرث زود لها الربع والباقي لهن بأوكد فللبائانات الإرث في المتأكد لزوجاته إذ كن بعد التعقد تزوجت امنحه ولات التحدد الى أن تكمل أربعاً بالمشرد بدعواه عنهن انقضا عدة طد مريض على فعل لعقديه مفسد وإن طاوعت لم يعط شيئاً بأجود إذا ما أتت في سقم موت بمفسد

كذا وطاء مجنون مريض حمالة وإن فعلت في السقم شرطاً محتما وكن عالماً واحكم بتوريث زوجة بغير رضاها في سقام وفاته وتعليقه بالسلم والعتق بتها وتعليق ذي براء على السقم أو أتى ووطء حماة أو بيت وكيله يرثن جميعاً دونه لاتهمه وإن تتزوج لم ترث وكذا التي ومن تتزوج بعد بت لزوجة لبائنة معها ثلاث يليها في وإن كان في عقد حواهن بعدها وإن يتزوج أربعاً بعد أربع وعن أحمد بين الثمان وعنه بل وحظ التي ماتت من البائانات أو إذا كن في عقد وإلا لمن بدي كذا من تزوج أربعاً بعد أربع فكذبنه مع قولنا بإباحة التزوج مع هذي القضية فاشهد وإكراه مرة زوجة الجدة أو أب يرثن إن يرث مع فقد أخرى أجنبية وما قلته في الزوج فاحكم لزوجة

ووجهان إن تأتي به بعد عدة  
كمعتقة تختار فسخ نكاحها  
وتمنع إرثاً بادعاء طلاقها  
وبالقرعة اخرج غير وارثة النساء

ويمنعه فعل بلا تهمة قد  
من العبد إن يعتق ففي الأجود اصدد  
فكذبها ما لم تعد قبل مجهود  
متى أهدمت والإرث في غيره اعدد

### باب الاقرار بمشارك في الميراث

وإقرار ورثاً جميعاً بوارث  
ولو في سقام الموت في المتأكد  
بتصديقهم أو كان غير مكلف  
كمثل أخ بابن يقر ولا تطد  
وإن أشهد العدلان أن فقيدهم  
وإن يتجاحد من أقر بهم ففي  
وفاضل ميراث المقر به له  
ومن أحد ابنين امنحن ثلث ما حوى  
أخاً من أب أسقط بإقراره بذي  
كذا الحكم في ابن الابن أثبت واحدا  
وكل أخ من أمه غير ساقط  
فمسألة الإقرار أو وفقها اضرين  
لكل الذي في ضرب حصته إذا  
وفاضله أعط المقر به تصب  
وفي رابع عند اختلافهما اضرين

ولو مسقط ورث وفي كسب اعدد  
فكن في طلاب العلم طلاع أنجد  
ولو من مقر وارث متفرد  
له نسباً إن أنكر البعض تعتد  
أقر به أو بالفراش فأطد  
ثبوتهم وجهان في المذهب اقصد  
فان لم يكن فضل لديه فأبعد  
أخا حرة والخمس أختا فزود  
أبين ويعطى ما حوى ذو أب قد  
لميتهم إبناً بما جاز أرفد  
بأي أخ اثبته من كل مورد  
بمسألة الإنكار واقسم تسدد  
من أصل اشتقاق الإسم في الثان أورد  
والابنان إما أثبتا ثالثا زد  
كما مر في عشر وخمس لها طد

ثلاثا وفيمن أثبتاه تردد  
 وإن جحد امنحه كذا الجحد ترشد  
 به ومع الإنكال سهم ليفرد  
 بأيديهما إن أثبت الرابع اعدد  
 لمنكره واثنان للمثبت ارفد  
 على الثلث فرضا فهو للرابع الصند  
 توافقهما لكل بالنسب اشهد  
 ووجهان في حلف سوى ذين مهد  
 ونصف الذي حان المقر له طد  
 له نسباً إلا بتصدق مبتدي  
 به بيّن أنساب كل وأورد  
 لتسقط أنساب المبدأ وتورد  
 مقر به ثلث بغير تردد  
 عليه له مقدار حصته قد  
 فقول الذي ينفي أخوتك اردد  
 أبوك فينكره اعطه المال واشرد  
 فينكره لم يقبلن في الموجود

لمنكرهم خذ أربعاً ولمثبت  
 كسهم مقر إن أقر برابع  
 وللرابع اثنان يصدق ثالث  
 وقيل لمن أثبت ربع الذي  
 ورابعهم سهم له وثلاثة  
 وهذا ضعيف حيث لم يبلغ منكر  
 وإن أثبت ابن دفعة اخوين مع  
 كذا في اختلاف التوأمين ثبوته  
 وإن رتب الإقرار أثبت أولاً  
 وثلث الذي يبقى لثان ولا تطد  
 وإن كذب الثاني ببادٍ مصدق  
 لهم بينهم مال الفقيد وقيل بل  
 ولثاني ثلثا ما حوى أول ومن  
 وزوجة موروث بإقرار وارث  
 وإن قلت قد ودى أبي البر يا أخي  
 وإما تقل إنني أخوك وقد توى  
 وإن قلت ماتت زوجتي أنت صنوها

### فصل في حكم من أقر في مسألة عول بمن يزيل العول

وإحداهما تدني أخاها من ارقد  
 إلى ستة من بعد خمسين قيد

ومن زوجها تبقى وأختين من أب  
 فضرُّك إقرار في الانكار بالغ

لكلهم مضر وب ما قد حواه من  
فعمرون حظُّ الزوج مع أصلِ حُمسها  
وستة عشرَ خذ لمنكره تُصَبُّ  
فأربعة إن صدق الزوج يدعي  
فخذ تسعة فاقسم على مدعاها  
وصحح من السبعين واثنين إن يكن  
لمنكره والزوج ما كان أولاً  
وأعطِ ثلاثاً للمقرة وانتزع  
ويبقى لديها سبعة فتقرها  
وقيل لزوج والمقرة حسب ما  
فان صدق الزوج المقررة يدعي  
وفي اثنين مع سبعين فاضرب ما ادعى  
وذلك عشر مع ثلاث مباين الثمان وعشر مدعى من به ابتيدي  
فما نيل من سبعين واثنين فاضربين  
ومن حاز شيئاً من ثمان وعشرهم

مسئلة في أختها أعط تقصد  
كذا من أقرت سبعة لم تصرد  
ولالأخ من تسع بها لاتزيد  
وعشراً وخمسها ادعى الأخ فاهتد  
فأعطِ لذي السهمين سهماً وأرشد  
لها اختان من أم بغير تردُّد  
وأولاد أم مثل منكره جد  
إلى الأخ منها ستة غير معتد  
وقيل لبيت المال بالسبعة اقصد  
يكون لهم مع ولدي أم فعدد  
بالإثني عشر والأخ ستة اعدد  
بما في يد الأخت المقررة تهتد  
وذلك عشر مع ثلاث مباين الثمان وعشر مدعى من به ابتيدي  
بعشر تمام مع ثمان وأورد  
ففي العشر فاضرب مع ثلاث وأرشد

### باب ميراث القاتل

على خطأ أوداه أو بالتعمد  
قصاص أو التكفير أو دية قد  
وذو شركة أوقاتل بتفرد  
كحدِّ قصاص رده دفع معتد

ومن قتل الموروث فامنعه إرثه  
مباشرة أو بالتسبب إن يجب  
وسيان ذو التكليف فيه وغيره  
وورث متى لم توجِبْ بعض ما مضى

وقتلُ أولي عدل بغاةً وعكسه  
وعنه دليل المنع بالقتل مطلقاً  
وورث كأموال القتل دياتِه  
ومن لم يرث في كل باب لوصفه الذي فيه لم يحجب بغير تقيّد  
في الأولى وعنه الباغي لا العادل اصدّد  
ولو أدباً أو طبّ وال بمبعد  
وغرة سقط من جناية معتد

### باب ميراث المعتق بعضه

وما العبد ذي إرث وليس بهالك  
وقيل متى أودى عتيق مكاتب  
ومن كان بعضٌ منه حلّ بقدره  
فما نال من مال بجزءٍ محرر  
فيورثُ ومع أسباب عتق كذا اعدد  
فأدى يرثه بالولاء فقيّد  
اجعل الحُجَبَ والميراثَ فيه تسدد  
لوارثه يعطى بغير تنكد

### فصل

وأُم و بنت مُعتقا النصف مع أب  
بتقدير رِقِّ البنت والأُم حرّة  
فتحجبها عن نصف سُدس بنصفها  
فيعفى لها ثمن باعتاق نصفِها  
وتنزيلهم مثل الخنثى مجوّز  
وتجمع بعد الضرب في كل حالة  
إليه من المجموع نسبة حاله  
وتجزى هنا عن كلها ضربُ ستة  
وإن كان دون النصف أو فوق معتقاً  
فلبنت ربعُ المال والأُم زوّد  
بثلث وسُدس عند عتق ابنة قد  
فربع لها مع عتقها كلّها اهتد  
وللأب ما يبقى فقس وتعود  
وفي الضرب والتقسيم فاعمل كما بدي  
بمقدار ما يختص كلاً وأورد  
إلى كل حالات ضربت بها طد  
بأربع أحوال ومن مرتق حد  
فتعمل بالتنزيل فاعمل كما ابتدي

فإن كان حر الثلث زد مثل نصفها  
 وزد مثلها مع عتق خمس ونصفها  
 وفي جمع عتق العاصبين بواحد  
 وكابن مع ابن ابن فلا تجمعها  
 فلا بنين نصف الكل جزء تراثه  
 ومع ثالث ثلثاه قن تعيلها  
 وقد قيل فضل من يزيد بقسطه  
 وثلثان ابن حر آخر عكسه  
 فنصف ابنة حر وأم وعمه  
 وسهمان حظ العم من أربعة وإن  
 بنصف جميع المال طراً وقيل بل  
 وقيل بل انظر ماله مع كماله  
 فخمسة أسداس الجميع هنا له  
 كذا خلفهم في العاصب الحر نصفه  
 فإن كان لم ينقص به مثل جده  
 على أول نصفاً وفي الآخرين جد  
 ولو كان معه رب فرض يزيه  
 مع ابن عتيق النصف فالنصف أعطه  
 يفرض بلا خلف وللعاصب الذي  
 وإن يك حر عاصب معه مثله  
 ثلاثة أرباع الحر وربعه

وإن كان ربعاً مثل مسألة زد  
 وفي عتق ثلثين انقص الربع ترشد  
 إذا لم يكن حجب فوجهين أسند  
 لما فيه من حجب على المتجود  
 جميعاً وفي وجه بنصف فقط جد  
 وبينهم اقسام في ثمانية قد  
 فسُدس هنا للحر نصفها زد  
 على ما مضى في الأوجه اقسام وزيد  
 فربع لبنت هكذا الأم زود  
 يكن موضع البنت ابنه فله جد  
 به بعد ربع الأم صله وبعده  
 بجزءه مع رب لفرض وقيد  
 له نصفها وهو الأصح لمقتد  
 مصاحب فرض نقصوه به طد  
 وعم مع ابن نصفه حرأ انقد  
 بنصف له من بعد فرض وجود  
 تحرره كاخت وعم مودد  
 ونصف الذي يبقى إلى الأخت أورد  
 تبقى من الموروث فارشد وأرشد  
 فبينهما أرباعا المال أعتد  
 لمن نصفه حر بغير تنكد



وقيل له ثلث وثلثان يافتى وهذا على جمع التحرر فيهما فان كان نصف ابنين حراً أنلهما بتنزيل أحوال يرق وتارة وقيل اجعلنَ حالين رقاً وعتقهم فمع نصفها نصفٌ لهم والذي بقي وباقيه فاردده مع فقد عاصب وقيل جميع المال أعطيهما تصب ولألم كل الثلث مع أخوين في وقال أبو الخطاب من سُدسها انقَصنُ

نصيب أخيه الحر من غير مبعد وقسمة إرث القوم بالعدل فاشهد ثلاثة أرباع سوية أعدد بحرية مع جمعهم والتسدد بحرية يحوون مال المفقد ادفعنه لذي التعصيب غير مُنكّد للابنين في الوجهين لا تتردد لجعلهما كابن لجمع المبدد الوَحَيْدُ رق ما على المتجود بمقدار ما في الأخ عتق تُسَدّد

### فصل

ومن بعضه حرٌّ بفرض مورث وما زاد عما فيه ردٌّ لغيره كذا ربّ تعصيب إذا لم يصبه من فنصف ابنة حرٌّ لها نصف ماله ونصف تراث الميت لابن مكانها وان يك نصف ابنين حراً وأعطيا النُصَيْفَا وربعاً مع عُصيب مزيد إذا لم يكونا مع عُصيب هنا جد بفرض برد بالسوا ماله ارفد ينل نصف حرٍّ فوق نصف المعدد

ومن بعضه حرٌّ بفرض مورث وما زاد عما فيه ردٌّ لغيره كذا ربّ تعصيب إذا لم يصبه من فنصف ابنة حرٌّ لها نصف ماله ونصف تراث الميت لابن مكانها وان يك نصف ابنين حراً وأعطيا النُصَيْفَا وربعاً مع عُصيب مزيد إذا لم يكونا مع عُصيب هنا جد بفرض برد بالسوا ماله ارفد ينل نصف حرٍّ فوق نصف المعدد

وإن عتقا فيما عدا الربع فيها  
لفقد ازديادٍ فوق ما فيها إذا  
وكل له ثلثٌ لتحرير ثلثه  
وللأم وابنٍ معتقٍ نصفُ ماله  
على ما ذكرنا من ثلاثة أوجهٍ  
وقال أبو بكر يردُّ عليهما  
فيقسم أخماساً على قوله وفي  
وفي ثالثٍ أثماناً أقسمه يافتى  
على ردِّ باقٍ في المحرر بعضه  
وإن جاوز المبدول مقدار عتقه  
وتفريع هذا الباب شيء مطوّل

ثلاثة أرباع كفرضيهما أعدد  
من العتق عد الأصل غير مفتد  
وثلث لبيت المال غير مُزهد  
بنصفين مع فقد العصب المنكد  
مع العصابات افهم وكن ذا تأيّد  
على قدر الفرضين باقٍ المرصد  
مقدّمها أثلاثاً أقسمه تهتد  
وقولُ أبي بكر دليلٌ لمن هدي  
على قدر المفروض لا يتقيد  
وإعطائه المجموع حال التفرد  
فإن كنت ذا لبٍّ ففرّع وعدد

### باب أحكام الولاء والارث به

ومال النساء في الولاء وراثه  
سوى إرث من أعتقنه وعتيقه  
كذا حكم من يعتق عليهن والذي  
كذا نسل مولى من عروس عتيقة  
وأولادهم من كان منهم بشرطه  
كذلك فاحكم في الرجال وزدهم  
وورث على قول ملاعنةً به  
وورث به مع فقد كل مناسب

لتأخيره عن رتبة لا الخرد  
كذلك من كاتبٍ أو كاتبٍ اشهد  
يدبّرنا أو يوصين بالعتق فاعدد  
وسريّة من كل دان ومبعد  
كذلك من جرّوا ولاءهم امهد  
ولاءً بايلاذٍ وتعصبٍ موجد  
كذا البنت من مولى أبيها بأبعد  
عصيب عتيق في التراث ملحد

وقدم على رد وذى رحم الولا . على قول جمهور وفي قول أحمد  
 وأدنى ذوى التعصيب من معتق توى الولاء للأدنى يوم موت المعبّد  
 وعنه لمن أدى المكاتب ولاءه . وإن لهما أدنى فشرّك وعدّد  
 ومن يشتبه في الرق مع كون أمّه . أو الأب حرّ الأصل عنه الولا زد  
 فمن ولدته دون ستة أشهر . من العتق مس الرق ذلك فاهتد  
 ومن ولدته ناكحاً فوق ستة . فليس بممسوس لشك التردد  
 وعنه ولا أولاد حرة أصلها . من العتق اجعله لسد مولد  
 وليس على أولاد مجهول نسبة . ولاء من المولاة في المتوطد  
 وليس لمنشي العتق في واجب ولا . بسائبة أيضاً ولاءً بأبعد  
 وماخلفوا في الثانٍ أعتق به تصبّ . وعنه لبيت المال فاصرفه تهتد  
 وهل يلي الاعتاق سيدهم أو ال . إمام على القولين مبنى التردد  
 فلابنة مولى ماله ولمنع . وللبنت في الثاني بفرض وردد  
 وفي ثالث نصف لها وبقيّة الخلف في الاعتاق فاصرفه ترشد  
 وللمعتق احكم بالولاء عن امرئ . بلا إذنه واخصص به آذناً قد  
 إذا قال عني أعتق العبد يافتى . وإن لم يقل أضمن لك القدر ياعد  
 ويجزيه عنه واجب سابق ولا . ضمان إذا لم يلتزم ويؤكد  
 وعنه عليه الغرم إلا إذا نفى . وعنه الولا والعتق خص بسيد  
 متى لم يصرح بالتزام ضمانه الذي . عنه ينوي المرء عتق المعبّد  
 وإن قال ذا ذو الكفر والعبد مسلم . لتقدير ملك لم يصح بأجود  
 وأما إذا أعتقت عن فرض ميت . فإن الولا والعتق للمتلحد  
 ومن لم يقل عني وقد ضمن الأذى . ليغرم وللمولى الولا في المجود

وقال أبو يعلى بعكس فبعّد  
له وامنَعَنْ إرثاً بأوكد  
لمعتقه فامنحه إرثَ المفقّد  
فللمعتقِ الميراثُ غيرَ مصدّد

ويجزيه بل عن واجب في المؤطد  
ومعتق عبد لا على دينه الولا  
وإن كان في دين المحرر عاصب  
وأما على الإسلام إن يتجمعا

## فصل

مع الابن جدا والأب السدس أرفد  
من الثلث أو مثل الأخ المتوود  
ومثل أخ جد ولو مع تعدد  
وورث به لا منه في المتأكد  
زمان مات العبد كل الولا طد  
عن ابن فلا بن الصُّلب إرثُ المعبّد  
من ابن فأسهُم كلُّ عُشر لمفرد  
ولكنه لعاصبي معتق قد  
ومن معه نصفاً ولا تتردد  
فيعتق من بعد الشرا ثم يفتقد  
يموت عتيق إرثه لابن سيد  
لبنت وثلاثاه للابن فأعتد  
لتأخير إرث العتق عن إرث كيد  
وإن تكُّ مع أخرى فثلاثا لها طد

ولا تعطِ ذي فرض به إرثه سوى  
ومع إخوة للجد مافيه حظُّه  
ولا فرض في وجه وبالابن يسقطاً<sup>(١)</sup>  
ولا ينفصل عنك الولا بحالة  
وللكبر أدنى عاصب من محرر  
فمن مات عن مولى مع ابنين وابنة  
وإن خلّف ابنَ ابنٍ فريداً وتسعةً  
وعن أحمد كالمال قد يورث الولا  
فأعطِ على ذا ابنَ ابنة النصفَ فيهما  
وإن شرى ابنٌ وابنةً بالسّوا أباً  
فحُرر عبداً ثم مات وبعده  
وهذا على الأولى وفي الثّانِ ثلثه  
وبينهما أثلاثا الإرثُ عن أب  
ومالهما للبنت إن تكُّ وحدها

(١) الأصح: يسقطان

من الأب ميراثاً من النسب اعدد  
ومع عاصبيه البنت عن إرث ذا زد  
سواه الولا للابن والعقل فاردد  
لعاصبها في ذا الولا فأتد  
بناءً على إرث الولا بأبعد

بعثق وثلاثاه لها ولأختها  
وخص بعثق العبد عاصبة الأب  
ومن خلقت مولى وإبنا وعاصبا  
على عاصبيها ثم مع فقد ابنها  
وعنه لأعصاب البنين لفقدم

### فصل في جر الولا

تسبب فيه زائداً عن تأبّد  
يجر بعثق الأب ولا المولّد  
ويشترق رقُّ الأب أوان التولد  
بحال قبيل الأب على المتأكد  
على كل حال ثم ياذا التأيّد  
من الأول الثاني بغير تردد  
يجر الولا وهو حي فأطد  
من الموت ينجرُّ الولا فقيد  
يكون لمولى أمهم فتقلد

وليس الولا عمن يلي العتق والذي  
ومن عبده زوجاً لمولاة غيره  
وليس لمولى الأم يرجع بعد ما  
وليس بمنجرُّ بإعتاق جدّهم  
وعنه بلى قد جر معتق جدّهم  
متى أعتق الأب بعد جد نجره  
وعنه إذا أعتقت والأب ميت  
وعنه بلى إن مات قناً أبوهم  
وما دام حيا فالولا جميعه

### فصل

له فلمبتاع الأب المتودّد  
ويبقى ولاء المشتري ذا تأبّد  
عن القوم في حال ولا بمبعد

ومن صار حراً باشترا بعض وُلده  
ولاء أب مع إخوة من عتيقه  
يخص موالي أمه ليس زائلاً

وإن يعتقن مولى امريء أب منعم  
فكل له من ذين في الآخر الولا  
كذا الحكم في جزء محرر عبده  
وإن سبي العبد العتيق لكفره  
فللمعتق المولى الأخير ولاؤه  
فليس بمنجر عن الأول الذي  
وقيل الولا للمعتق المتدي فقط

### فصل في دور الولا

وإن يشر ابن وابنه يعتق الأب  
ويبقى لمولى الأم نصف ولاهما  
ومن عبده إن ماتت البنت يحتوي  
والمول أخيها في مواليه إن ثوى  
وخذ لموالي الأخت نصفاً فصنوها الفقيد ومولى أمها أسوة جد  
وماعاد وهو الربع من بعد إرثه  
وقيل لبيت المال مدار كله  
وثالث لمولى أم أخت الفتى وفي الذي قد نظمناه كفاية مهتد  
ومن دون موت اثنين لا دور فاعلمن  
ويشترط أيضاً كون من مات آخر  
آخر الفرائض من عقد الفرائد وقيد الأوابد على مذهب الإمام أحمد رضي  
الله عنه وأرضاه، تأليف شيخ الإسلام ابن عبد القوي رضي الله عنه.

★★★

## كتاب العتق

لِتُعْتَقَ من نار الجحيم وتفتدي  
عبيدٌ وعنه بل إماءً لِحُرْدٍ  
قوي له كسبُ أمينُ التفردُ  
وعتقَ عديم الكسب أو خفت يعتدي  
للافساد حرّمه وإن أعتق اطمد  
يصرّف في أمواله في المؤكد  
ومن متأني الحكم إن عقلاً قد  
بكل نباءٍ أو بملك المعتد  
فلا عتقَ في بادي مقالة أحمد  
بخليّتك أو طلقُتك أو إن تشا اشردُ  
عليك ولا رقٌ ولا ملك فاشهد  
على عتق المملوك لي من تطهد  
ومولاي أو لله في المتوكد  
وما كان في باب صريحاً لقصد  
بقولك أنت ابني على المتوطد  
إذا كان معروف انتساب بمحتد  
ولو أنه للغير ما لم يقيّد  
ويضمّنه بل قبل يبقى لسيد

حقيق بأن تسعى لعتق معبّد  
فمن أعظم المندوب عتق وخيره  
وندب بلا خلف عتاقةً دين  
ولا ندب في الأولى بل اكره كتابةً  
وإن يترجح ظن إفضاء عتقه  
وليس صحيحاً من سوى من يصح أن  
وعنه بلى مفلس حالة حجره  
بألفاظ تحرير وعتق حصوله  
وفي أنت حر من توى مدح عفة  
ويعتق أيضاً من كتابة من نوى  
وأشباهها أيضاً كذا لا سبيل لي  
كذلك لا سلطان لي وفككت ما  
كذا نفسه ملكته وهو سائب  
وعن أحمد من سبيل صريحه  
ولا يعتق العبد الذي أنت دونه  
ووجهان مع إمكان كون الفتى ابنه  
ويعتق مع إعتاق أنثى جنينها  
إذا كان في ذا معتق الأم موسراً

ويعتقُ إن أعتقته دون أمه  
فيبقى كما عقلت بالشرط عتقه

وعنه إذا ألقته حيا فقلد  
فكن في اقتباس العلم حبر مقلد

### فصل في العتق بالملك

ومن يتملك من محارمه الذي  
وعن أحمد أعتق عمود الفتى فقط  
ولا عتق في ملك المحارم من سوى المحارم بالأنساب دون تردد  
ومن حين ملك الحمل يجعل عتقه  
فولدت فتى من زوجة ملك جده  
وأما على الأولى فحر وذا الذي  
فإعتاق بعض الملك أو ملك بعض من  
يجرر باقيه بغرم لربه  
وعن أحمد إن كان ذا الإرث موسراً  
ويسري كاعتاق كتابة جزئه  
وسيان في عتق مشاع كثلثه  
ويسرة ذا ملك لقيمة حصة الشريك ومغني اليوم مع ليلة قد  
فلو كان معه دون ذلك قوم من  
وسائر مالا بد منه ككسره  
وعتق شريك بعد ذا غير نافذ  
وإن يك من قد باشر العتق معسراً  
وعن أحمد أخرى يجرر كله

حرام عليه يعتقوا في المؤكد  
ولا يعتقن من من زنا في المؤطد  
سوى المحارم بالأنساب دون تردد  
وعن أحمد بالوضع حياً فقلد  
عن الجد إرث إن تضع بعده اشهد  
أبو طالب يرويه من نص أحمد  
يجرر بغير الإرث من موسر اليد  
ولم يسر ملك بالثأث بأوكد  
سرى في جميع العبد من مال مطهد  
بقبض الفدا طراً إلى شقص أبعده  
وإعتاقه المحدود كالرأس واليد  
الشريك ومغني اليوم مع ليلة قد  
عليه بمقدار الذي معه ترشد  
ومقدار ما لم يبلغ اعتق تبدد  
ويمنح قدر الحظ يوم التسرد  
فحصته بالعتق لا غير أفرد  
ويسعى لفك الباقي غير مجهد



باتلاف جزء منه للأثر امهد  
 وعن أحمد للعبد غير مُبَعَّد  
 وقيل بقدر الملك لا بالتعدد  
 من المسلمين افهم على المتجود  
 من الثلث يسري مطلقا في المؤكد  
 وعنه سرى التنجيز دون المقيّد  
 لخصته افهم من مكاتب مُلحد  
 آخر من حظه من معبّد  
 وكل لنفي الغرم أحلفه ترشد  
 وإن أعسرا لاعتق فيه فقلد  
 إذا حلف المملوك حراً ليعدد  
 بحرّية لازلت أهل المقصد  
 ليعتق ولم يسر إلى حقه اشهد  
 وليس بعيداً قوله فتنقد  
 فحظي عتيق بعده إن يسرد  
 فحظي حرٌّ مع نصيبك يفتدي  
 يكن مع فقير فيهما الحكم أطفد  
 عتيق قضى أصحابنا بتردد  
 ومن منجز لا شارط جر في ردي

وتمثيله بالعبد يوجب عتقه  
 ومال الذي أعتقته لك يافتى  
 ويسري على عدّ الرؤوس كذا الولا  
 ويسري بعق الكافرين نصيبهم  
 والاعتاق والتدبير في سُقم موته  
 وعن أحمد لم يسرِ ذا العتق مطلقا  
 ووجهان هل يسري باعتاق وارث  
 وكل فتى من موسرين إذا ادعى على  
 بعثق فكلُّ العبد حرٌ ولا ولا  
 ويعتق حظ المعسر الفرد منها  
 وعدلان إن كانا فمع كل واحد  
 ومع واحد إن يحلف احكم لنصفه  
 وإن يشترى<sup>(١)</sup> كلُّ نصيب شريكه  
 وقال أبو الخطاب يعتق كلُّه  
 ومن ذاك إن يعتق شريكى ذوو الغنى  
 سرى العتق مضموناً عليه وإن يقل  
 نصيبك مجانا بشرط كذا متى  
 وإن قال إن يعتق فحظي قبله  
 وفي قول قاضينا معاً أجرٍ منها

(١) الأصح : يشتر

## فصل في بيان تعليق العتق بالشرط

يجوز ولم يبلغه سوى موت سيّد  
 ووطء وإيقاف وبذل التجود  
 حرامٌ ولكن لا يصح الذي ابتدي  
 يجرُّ وما عينت بالموت قيّد  
 كمياً فلا تعبأ بما في المجرّد  
 بشرط قبيل الشرط فهو لسيد  
 فذاك على التعليق باقي التقيد  
 مزيل يمين العتق في نص أحمد  
 فيوجد شرط جوزنه فشرّد  
 وهذا اختيارٌ للتميمي فامهد  
 فيورث آت الشرط بعد الملحّد  
 متى مات لم يعتق به في المسدّد  
 متى تدخّلن الدار بعدي تشرد  
 يجرُّ ولوراجي كذا إن شا بأجود  
 بشرط وقيل ان لم يشا لم يشرد  
 بتدبيره اقض ان كان في عمر سيّد  
 طلاقاً وعتقاً لا يصح بأوكّد  
 لوقف على شيئين في المتجود  
 تكلمه بعد الملك لا عتق فارشد

وتعليق عتق والطلاق بحادث  
 ولكن له بيع المعلق عتقها  
 وعن أحمدٍ ووطء المعلق عتقها  
 وإن قلت إن لم أضرب العبد عشرةً  
 ولا يوجد المشروط إلا بشرطه  
 وماكسب القن المعلق عتقه  
 ومازال عن ملك المعلق إن يعد  
 وليس وجود الشرط حال فراقه  
 وعن أحمد ما إن يزيل فإن يعد  
 ويخرج أيضاً في الطلاق كمثله  
 ويبطل مع موت المعلق شرطه  
 وتعليقه بالشرط من بعد موته  
 كأنت عتيق بعد موتي بشهر أو  
 وقول متى شا حرٌّ إن شا بلفظه  
 وفي أنت حرٌّ كيف شئت يجر لا  
 وفي أنت حرٌّ بعد موتي يكن كذا  
 وتعليقه قبل النكاح وملكها  
 وتعليق ذاك العبد بالعتق باطل  
 وإن قلت إن كلمت عبدك حر ان

فصححت هذا الشرط فالآخر اعدد  
ويعلم ذا بالموت إن لم يقيد  
فئاماً فأقرب لا تعمم بأجود  
فإن ولدت ميتاً فحياً فأشهد  
عكست لها قولاً بعكس التولد  
نسي من توى أو أهبمن عتق مفرد  
وليس له التعيين بل عتق أوحد  
من أنسيه فاعتقه بغير تردد  
إذا علم المنسي إذا التأييد  
وقومه حين العتق ياصح ترشد  
بُعيد اقتباض الارث لا قبل تهتد  
لها ولد بالعتق في المتجود  
بشرطك فيه حملها في المجود  
به أو لدى تعليق إعتاقها قد  
أو أنت بها حر متى شاء يردد  
كذا وعليك الألف في المتأكد  
فيعتق وإن ياب ويحقد بأوطد  
إذا هو لم يقبل فلا عتق فاشهد  
يلي من الأحرار فتى ذو تجود  
وقنا وشقصاً والذي لم يولد  
مطلقاً مع فقد نيه مفرد

وآخر من قنيه حر متى يقل  
من الملك حراً ثم إكسابه له  
وأول من أفتى يجران قنى معاً  
وفي إن تلد أو أول الولد معتق  
بقولين في إعتاق حي كذا متى  
وإن أشكل السباق في التوأمين أو  
ليعتق منهم قارع في استهامهم  
وإن يتعين بعد عتق بقرة  
ووجهان في رق العتق بقرة  
فإن وقعت للميت من إرثه احسبن  
كذا اقض إن تقع للحي إن كان موت ذا  
ومعتقة بالوصف ليس بتابع  
ولا يتبع الأنثى المعلق عتقها  
بلى إن تكن حال القيافة حاملاً  
وفي بعته بالألف ياصح نفسه  
وعن أحمد أعتقه لغو وإن أبي  
وفي أنت حر قل على خفد عامه  
وقد قيل بل هذا كما مر قبله  
وفي كل قن لي إذا قال أو مما  
فقد عم من فيه لعتق تسبب  
كذا قوله عبدي عتيق وزوجتي

ومن قال عبدي حُرٌّ ان تكُ ذي ظبا  
بتحرير عبدي ثم لم يتعينا  
ويعتق من يتاعه كلُّ واحد  
وإلا فأعتق واحداً مع قُرعةٍ

فقال امرؤ ان لم تكن ذي الظبا اشهد  
حقيقتها لا عتق في كلِّ أمهد  
وقيل بهذا مع تكافيهما قد  
وصحح ذا محفوظٌ والمجدُ فاقتد

## فصل

وإن بان بعد العتق في سقم موته  
وعن أحمدٍ إعتاقُ ثلثٍ عتيقه  
وحكم الذي حررته بتبينٍ  
وإن مات مولاهم وكانت ديونهُ  
وأمواله في العبد فالثلثُ معتقٌ  
من المال اعتق منهمُ قدرَ ثلث ما  
وبين العبيد اقرع لتعيين واحد  
وإن علق المولى الصحيح عتاقه  
من الثلث في الأقوى اعتبر قيمةً وقد  
ومورث عبدين استوت قيمتهما  
مع ابنين قال ابنُ أبي معتق لذا  
بحق بعثت الثلث من كل واحد  
ونصف الذي ياصح ينكر عتقه  
وقال أخوه أعتق الأبُّ واحداً  
فبينهما اقرع فان وقعت لمن

ديونُ فعَمَّ الكلُّ لاعتق فاهتد  
وإن بان مالٌ بعد الإرقاق شرِّد  
من العتق كالأحرار دونَ تقيُّد  
على موسر أو معسر متجرد  
ومع قبض دين أو قدوم معبد  
تحصل حتى يكمل العتق فاهتد  
مع الضيق أو كالثلث في متفرِّد  
على صفة وافته مضنيَّ يوسد  
أتى في طلاق مثلُ ذا نصرٍ أحمد  
وليس سوى العبدین مالٌ لسيد  
وناقضه في الآخر الأخ فاشهد  
وكل له سُدس الذي عُين أمهد  
وإن عُينَ ابنٌ معتقاً منها قد  
ولست إلى إثبات من هو أهتدي  
تعين أعتق منه ثلثيه ترشد

وباقية رُقْ إن هما لم يكملا  
 وإن صادفت من لم يعين فثلثه  
 ونصف المعين ثم يبذل نصف ذا  
 فبين كلا الحيين أقرع وبينه  
 برُقْ كلا الحيين أو فاضلٍ على  
 وإن أحد الحيين ياصح صادفت  
 وأعتق منه قدر ثلثهما معاً  
 وقد قيل أقرع بين حيهما فقط  
 وإن خلف المولى ثمانية فخذ  
 وسهماً لمن ثلثاه حُر وخمسة  
 ومعتق عبديه وقيمة واحد  
 وقيمة ثان مثل ثلثيه قدر الجميع  
 فإن صادفت من قدر مائتين في  
 فيعتق منه مثل قدرهما معاً  
 وخمسة أتساع من الآخر اعتقن  
 وإن أعتق المولى لدى سقم موته  
 فإن تستوي<sup>(١)</sup> ياصح قيمتهم ولا  
 فبينهم أقرع بسهم مجرد  
 فمن وقع السهم الفريد بحقه  
 وإن قال منكم واحد حُر احذُه  
 ومن يشترط عتقاً لعبد إلى غد

(١) الأصح: تستوي.

عتاقته فافهم مرادي ومقصدي  
 عتيق ومنه السدس للمتمرد  
 وسُدس المسمى للمُقرب به زد  
 فان خرجت حرية الميت فاشهد  
 تَمَّة ثلث منها فوق ملحد  
 فقدرهما كل التراث تسدد  
 حكاه أبو بكر مقالاً لأحمد  
 وأسقط حكم الميت فاختر وجود  
 لحرية سهمين غير مزيد  
 لرق ومهما وافق افعل تسدد  
 ثلاث مئات كاملات التعدد  
 وقيمة ثان مثل ثلث الإرث وافرغ لتهددي  
 ثلاثة اضربه كذا نحوذا اعدد  
 إذا قيس بالست المثين فقيد  
 إذا صادفته قرعة العتق تقصد  
 أو أوصى كذا دبر ثلاثة أعبد  
 يفي ثلثه إلا بإعتاق مفرد  
 لحرية فرد وسهمي تعبُد  
 فأعتقه دون الآخرين وشدد  
 على ما ذكرنا حذو حبر مجود  
 فلا عتق للعبد الرقيق إلى الغد

## باب التدبير

فذلك تدبير الإماء وأعبُد  
بألفاظه أو لفظ عتق وأكد  
ولكن كنايات العتاق المعدد  
بموتٍ مسلّمٍ مطلق أو مقيد  
ولم يوجد الشرط المرصد يفسد  
ومن ثلث ذي سُقم السوي لا تردد  
والايضا بعتق مثل بل بعدما ابتدئ  
فما مجلس الشرط اختيار بأوطد  
تشا فمتى شا في حياتك يفقد  
بشهرين أو من بعد خدم معدد  
به ومتى أبري من الخدم شرد  
لبيعهم شرط لإعتاقه اشهد  
بتنجيزه في الحال لكن عليه للموصي لأجر الخدمة افهم بأبعد  
متى عاد لم يبطل كعتق مقيد  
وبعه إن تشا أو هبه في المتوطد  
كذلك من ولدتها فتقلد  
له حكمها إن كان من غير سيد  
كمن ولدتها قبل ذا في المؤكد  
ولم يقف في الإبطال مالم يقصد

وتعليق عتق القن بالموت يافتى  
وتدبير من صحت وصيته أجز  
فكل صريح ثم صرح به هنا  
ومشترط تعليق لفظ كليهما  
ومن علق التدبير والعتق إن يمت  
وصححه من ثلث الصحيح بأوكد  
وقدم على التدبير إعتاق مُدنف  
وقول الفتى إن شاء فهو مدبّر  
كذاك متى شئت دبّرت أو متى  
وإن قلت أنت الحر بعد منيتي  
فقولان في صحيح هذا وعتقه  
وإن عبد كفار هُدي قبل خدمة  
بتنجيزه في الحال لكن عليه للموصي لأجر الخدمة افهم بأبعد  
وإن يبطل التدبير بالقول أو يبع  
يوصف وعنه كالوصية أبطلن  
ووطء التي دبّرتها لك جائز  
ومن ولدتها بعد أسباب عتقها  
وقيل إذا لايعتقون بعتقها  
وعنه إن وجد من بعد تدبيرها فلا

تدبّره إتباعاً لها في المؤطد  
تسرّ باذن يتبعوه بمعقد  
فبالقرعة أخرج معتقا كالمعد  
ليقبل وقيل اقرع ولا تتردد  
إذا ما طرى تدبيرُ الأثى الذي ابتيدي  
من الغير حتى بعد تدبير اعضد  
وأعتقه إن أدى إليك وأورد  
له إن يمت من قبل تعجيز اشهد  
قسّمته أو باق دين المعبد  
وبالعكس ولتعنتق بموت المسود  
وعنه بلى من موسر كالتولد  
إلى المدبر في الأولى كعتق فقيد  
في الأقوى عن العبد المدبر إن هدي  
إلى الموت يكفيه وبينهما اصدد  
ومازاد للمولى وإن قل يرفد  
وباقية إرث بع على غير مهتد  
في الأقوى ومع وراثه لاتردد  
مع امرأتين أو يمين المعبد  
ولم تلغ في الأولى بردة سيد  
عليه لمولاه بغير تردد

وما ولدته بعد تدبيرها فلا  
وكالأم أولادُ المدبر وعنه من  
فان لم يفي<sup>(١)</sup> ثلث الفتى بهما معاً  
وقول ذوي الميراث في سبر وصفها  
ويبطل إيلادُ لقوة حكمها  
ومن لم يظاً أمّ له وطء بنتها  
وتدبير من كاتبت أو عكسه أجز  
وإكسابه إرث في الأولى وعنه بل  
وقيل من الثلث احسبن الأقل من  
كذا الحكم إن كاتبت أمّ تولد  
وتدبير شرك ليس يسري بأوكد  
فإن يُجز العتق الشريك سرى إلى  
وذا الكفر ألزمه إزالة ملكه  
وقيل إن يدم تدبيره لم نُزله بل  
يلي أمره عدل من الكسب متفق  
من الثلث جوزه إن يمت أو بقدره  
وباقية تدبير على السيد استمع  
فإن صح أثبتة في الأولى بشاهد  
وما جحد تدبير رجوع بأجود  
ولو مات مرتداً بأرش جناية

(١) الأصح: يف.

## باب الكتابة

وإن كتاب العبد بيعك نفسه  
وذلك ندب للأمين وكاسب  
وتكره في الأولى لمن ليس كاسباً  
وعن أحمد إن لم يخف مفسداً فلا  
وإن كاتب المرء المميز عبده  
وان كوتب العبد المميز جوزن  
ولا تمضين إلا بكاتب في كذا  
وقد قيل شرط قصد ذا أو مقاله  
ولا تمضها إلا بهال مقدر  
من العلم بالمشروط من كل واحد  
بما جوز الإسلام فيه يجوزن  
وصححها القاضي بمطلق أعبد  
وتنفذ ياهذا بهال وخدمة  
ولو ولي العقدان تراخي وإن محل  
ولا تبطنن من أصلها بسقامه  
وحكم كتابات على خدمة فقط بوقت

بهال له في ذمة مترصد  
وعن أحمد إن باع إحتم وأكد  
وقيل إن يئس من كافل متعهد  
وتصححها من جائز بيعه قد  
باذن ولي صح في المتجود  
من المال لا من ثلث مضمي بأوطد  
وإن لم يقل إن تعطينه يسرد  
ويفسد بتنجيز وشرط مبعد  
مباح بتقسيت لوقت معد  
وعنه اندب التخمين واحكم بمفرد  
يكاتب به المولى وما لا فلا اردد  
وقال من اللذ هو من أوسطهم جد  
كالإيجاب في علم بوقت محدد  
به المال صححها على المتوطد  
زمان اشترط الحق بل وقته قد  
لنجم بل نجوم تردد



## فصل

عليه في الأولى وأعطه الفضل في اليد  
وألزمه أن يأتي إذا ذاك وامهد  
على القول لم يعتق بملك بأوكد  
وفي الثاني باقيه لوراثه اعتد  
عليه بوضع أو تبدل من اليد  
عن الربع لم يعتق على المتوطد  
إذاً ولدي محفوظ لا ولتخلد  
يخلف وفاءً ثم لم تفسح امهد  
ودون الوفا بالملك لا إرث سيد  
على قبضه ما لم يضر بأوكد  
ويوضع عنه بعضه وضع أجود  
على أن يزيدا فيهما اردد بأوطد  
صحيح في الأقوى واعط أرشاً لسيد  
محافظة شرعاً على عتق أعبد  
بغير رضی منه فعن عتقه حد

ويعتق بالإبرا وإيفاء كل ما  
وعنه بملك المال يعتق مطلقاً  
وينفسخ العقد إن يمت عن وفائه  
وما مات عنه ملك مولاه كله  
ويلزم أن يؤتیه ربع الذي له  
وإن يؤتیه ما فوق ربع ويعجزن  
ويملك مولاه على النص فسخها  
وكالموت إن يردّه ولو ميت فإن  
على سيد من ذي الإرث قيمة  
ويعتق بالتعجيل واجبر مكاتباً  
ولا بأس في تعجيل مال كتابةً  
وفي الدّين والتعجيل إن يتراضيا  
وإن بان في المقبوض عيبً فعتقه  
وإن شاء يعطي قيمةً بعد رده  
وإن بان ما أعطاه ملكاً لغيره

## فصل

وَيَمْلِكُ بِالْعَقْدِ الصَّحِيحِ مَنَافِعاً  
لْأَمْوَالِهِ كَالْبَيْعِ أَوْ كِإِجَارَةِ  
وَيَنْفَقُ فِي نَفْسِهِ وَمِلْكِهِ وَوَلَدِهِ  
وَمَعَ عَجْزِهِ إِنْ لَمْ يَشَأْ الْفَسْخَ سَيِّدٌ  
وَيَمْلِكُ أَسْفَاراً وَأَخْذَ تَصَدُّقٍ  
وَمَحْتَمَلٌ أَلَا يَسَافِرُ مَدَّةً  
وَلَيْسَ لَهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ تَبْرَعُ  
وَتَكْفِيرِهِ بِالْمَالِ ثُمَّ تَزْوُجُ  
وَوَجْهَيْنِ<sup>(٢)</sup> فِي بَيْعِ النِّسَاءِ وَقِرَاضِهِ  
وَإِعْتَاقِهِ بِالْمَالِ فِي ذِمَّةٍ وَفِي  
كَذَا فِي اقْتِصَاصِ الْمَرْءِ مِنْ عَبْدِهِ إِنْ جَنَى  
وَقِيلَ كَمَا ذُنُوبٌ لَهُ أَهْدَى الطَّعَامَ  
وَلَا يَضْمَنُ مَالاً وَلَا يَتَكَلَّفُنُ  
وَوَجْهَيْنِ إِنْ يَتَّبِعُ مُحَارِمَ حَرَمَتْ  
وَيَمْلِكُهُمْ إِنْ لَمْ يَضُرُوا بِمَالِهِ  
وَلَيْسَ لَهُ مِنْ بَعْدِ إِبْطَالِ مَلِكِهِمْ

وَإِكْسَابَهُ مَعَ كُلِّ فِعْلٍ مَجُودٌ  
وَبَيْنَهُمَا حَرَمٌ رَبَا فِي الْمُؤْتَدِ  
الَّذِينَ هُمْ أَتْبَاعُهُ بِالتَّعَقُّدِ  
فَأَلْزَمَهُ بِالْإِنْفَاقِ لَا تَتَرَدَّدُ  
وَلَوْ نَفِيَا بِالشَّرْطِ فِي الْمُتَأَكَّدِ  
يَحِلُّ وَقَبْلَ الْعُودِ نَجْمٌ كَأَبْعَدِ  
وَعَنْ قَرْضِهِ أَوْ إِنْ يَحَابِي<sup>(١)</sup> فَأَصْدُدُ  
كَذَلِكَ تَسْرِيهِ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِ  
وَرَهْنٍ وَتَزْوِيجِ الرَّقِيقِ الْمُعْبَدِ  
كِتَابَتِهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْمَسْوُودِ  
عَلَى عَبْدِهِ مِنْ دُونِ إِذْنِ تَرَدَّدِ  
وَالدُّعَاءِ إِلَيْهِ وَلِيَعْرِفَ غَيْرَ مَفْسُدِ  
بِشَخْصٍ وَإِنْ يُوَصِّي<sup>(٣)</sup> بِمَالٍ لِيَرُدَّ  
بِلَا إِذْنِ مَوْلَاهُ عَنِ الصَّحْبِ أَسْنَدِ  
بِلَا عَوْضٍ مِنْ بَاذِلٍ مُتَجَوِّدِ  
لَهُ حَكْمُهُ فِي عَتَقِهِ وَالتَّعْبُدِ

(١) الأصح: يحاب.

(٢) الأصح: ووجهان.

(٣) الأصح: يوص.

وإن يُجِزَّ المولى عتاقَ مكاتبٍ      يصح وهم مع ماله ملكُ سيد  
وقيل وذا الأقوى له ماله ويعتقون بالإبرا خشيةً من تكيدٍ  
وزوجته إن يشرَّ المكاتبُ وعكسه      يصح ولكن النكاحَ ليفسد  
ويتبعه أولادُه من إماءه      ويُحكَّم في الأقوى له بالتولد  
ومن أمة المولى له ليس تابعاً      بنوه سوى بالشرط في عقده قد  
وما ولدته في الكتابة تابعٌ      لها من رقيق أو مكاتبٍ أعتد

### فصل

وإن يجنِّ مولاة عليه خذ ارشهُ      وفي الحبس واستخدامه فتوحد  
له أجره فيه وقيل كمثله      لينظر وقيل الأرفقَ افعل تجود  
وإن كاتب المولى فتاة فلا تُبح      له وطأها لكن بشرط بأوطد  
وأدبهُ في وطءٍ بغير اشتراطه      ومنه لها مهرٌ كمولاتها جُد  
وإن طاوعت في الوطاء مع علمها فلا      تطالب لها بالمهر في المتجود  
فإن ولدت منه فحرٌّ وإن ترد      عتاقةً أولاد تدمُّ في التعدد  
وإن تشتهي<sup>(١)</sup> عتقَ الكتابة فلتجد      بأنجمها طراً تُحرَّ وتُشرد  
وإن عجزت تعتق عقيبَ مماته      وإن مات قبل العجز تعتق كولد  
ويسقط عنها ما تبقى وكسبها      لها اجعل وقيل اجعل لوارث سيد  
وحرم ولو مع شرطه وطء بنتها      ولا حدَّ بل مهر كأكسابها اعدد  
وإن كان قد أوصى به بعد موته      لها إن وفي الثلث بذلك تمدد  
وإن وطأ مَنْ كاتبها فخذ لها      وعجل بمهر المثل من كل مفرد

(١) الأصح: تشته.

ومولدها غرّمه حظّ شريكه  
وأوجب عليه مهر أمثالها لها  
ويغرم في الأولى من الولد حظّه  
وقيل لرب الشرك في المهر قسطه  
ويضمن أيضاً للشريك نصيبه  
ولم يسر إيلاد الفقير بل الغني  
ومع عسره إن يعجز فحصة غيره  
وحلل لمن يعتق سواه نكاحها  
وإن ألحقت أولادها بهما معاً  
ويعتق منها حظّ كل بموته  
ولكن متى يعجز فإن كان موسراً

مكاتبه واحكم له بالتولّد  
كقيمة قسط من وليد بأبعد  
ومقداره في المهر في المتجود  
وقيمته في الأم قنا لينقد  
من الولد قناً في الأصح المؤكد  
متى عجزت يسري لدى ذي المجرّد  
رقيق وحرّمها على كل مفرد  
ومن لحق الطفل اجعلنّ ذا التولد  
تكن لكلا الشخصين أم تولد  
ولم يسر في وجه بإيلاد أوجد  
فقومّ عيه حظّ ما حبه قد

## فصل

ويبعّ الذي كاتبته جائز على ال  
ويعتق إن أدى إلى الثاني والولا  
ومع جهله عيب الكتابة إن يشا  
ومع جهل ذي سبق فأبطلها معاً  
يعاد لمولاه المكاتب زوجة  
وإن أسر الكفار عبداً مكاتباً  
بمعلوم مال مشترى إن أراداه  
ويبقى على حال الكتابة عبده  
ولو قال يعطى الربع بينهما معاً

أصح ويبقى عند ثان كمتدي  
له ومتى يعجز له رقه طد  
ليمسك بأرش أو يشاء ليردّد  
وإن كان في وارث تاوٍ ملحد  
وهي عقدها من بعد عجز بأوطد  
فبادر فاستفداه من أرض جحد  
مكاتبه يسمح بهال به فدي  
متى يؤته يعتق له بالولا اشهد  
ويلزمه كل الفدا لم أبعده

## فصل في جنابة المكاتب

بمال به قبل الكتابة يفتدي  
فإن يفتدي من قبل حجر مصد  
عليه وإن يعتق ففي مال سيد  
فإن له تعجيزه لم يفند  
فإن يفد إلا بعه قناً وأورد  
وقيمته في الأظهر المتأكد  
على سيد للعتق حقاً وأبعد  
فحيثئذ بالأرشد أجمع يفتدي  
ومع عجزه عن دين من عامل اعهد  
وعنه بكل صحح المجد فاقند

ويلزمه إن يجن فدية نفسه  
وعن أبي بكر يخاصص فيهما  
تقرر عتق واستقر فداؤه  
ومع عجزه إن يجن في حق سيد  
وإن كان ما يجنيه في حق غيره  
ويفدى بما قد قل من أرش فعله  
وعنه إذا كان الفداء عليه أو  
وأما على المولى إذا طلب الفدا  
وقيل بكل الأرش في كل حالة  
به كله في ذمة دون نفسه

## فصل

فليس لكل فسخها فتقلد  
ولو صار محجوراً عليه فقيد  
خيار لها لكن متى شرط افسد  
إمامك بل نجمين ياذا فأزيد  
سوى مع ملك لك وفاء بأوكد  
عجزت ومن مقصوده إنفاق سيد

وتلزم بالعقد الصحيح كتابة  
ولو مات مولاه ولو جن لم تزل  
ويفسدها تعليق مستقبل ولا  
وبالعجز عن نجم له فسخها وعن  
وللعبد حتى ذي التكسب فسخها  
وعن أحمد لا عجز حتى يقول قد

عليه وباقي ما حواه له اعدّد  
وألزمه إن يأبى<sup>(١)</sup> إذا ذاك فاطهد  
على القول لم يعتق بملك بأوكد

ويعتق بالإبرا وإيفاء كل ما  
وعنه بملك المال يعتق مطلقا  
وينفسخ العقد إن يمت عن وفائه

## فصل

على عوض فرد فصيح وجوّد  
لدى العقد في كل المساوي المفرد  
ولا عتق إلا مع إذا الكل فاشهد  
فقول الذي ينفيه فاقبل ترشد  
أداءً فأبدي واحد جحد مورد  
بما قبضوه منكر ذو تجحد  
إذا عدلا مع قبضه في المؤطد  
وشركاً بلا إذن الشريك فجود  
المكاتب والباقي لذي الملك أورد  
أو أدى إليه ضامنا حظ أبعد  
يكاتب عتق من شريك بأوطد  
وإلا فلا يسري بغير تقيد  
بقيمته لا بالمبقى بأوكد  
وسيان عقد الاستوا والتزيد

وإن كاتب المرء العبيد بصفقة  
وقسط على مقدار قيمة كلهم  
وقال أبو بكر بل اقسّم كعدّهم  
ومن قال قد أدت فوق مقرري  
وإن يدعي<sup>(٢)</sup> من كاتبوه جماعة  
وصدقه الباكون شاركهم إذا  
ويقبل قول اثنين في عتق حظه  
وإما تكاتب بعض عبدك يافتى  
ويملك من أكسابه قدر جزئه  
ويعتق إن كان المكاتب موسراً  
ويسري إلى الجزء المدبر والذي  
وقال أبو يعلى إذا بطلا سري  
ويضمن إن يسري<sup>(٣)</sup> نصيب شريكه  
وإن كاتب الاثنان عبدهما يجوز

(١) الأصح : ياب

(٢) الأصح : يدع

(٣) الأصح : يسر

ويلزمه الإيفا على قدر ملكهم  
وإن كان عن إذن الشريك أداؤه  
ويعتق على من تم إيتاؤه بما  
ولا عتق إن يبدو بايفاء مفرد  
إليه مع اليسر اعتقنه بأجود  
شرطناه مع يسر بغير تردد

## فصل

وقول الذي يبقي الكتابة فاقبلن  
وعن أحمد بل مرهما يتحالفا  
ويعتق مولاه بينة الأدا  
وفي المال في الأقوى اقبلن قول سيد  
ومن قوله المقبول بالحلف أكد  
ولو شاهداً مع حلفه أو بخرد

## فصل في الكتابة الفاسدة

وشرطهم فيها الخيار لسيد  
كذا الجهل والتحرير في عوض بها  
وكل له إن قلت تفسد فسؤها  
ويملك من قبل الأدا أخذ ماله  
ووجهان في فسخ بموت مكاتب  
كذلك في استتباع أولادهم بها  
وأن الولا للغير شرط المفسد  
ويبطل دون العقد في المتوطد  
ولاعتق بالإبرا بل بالأدا قد  
مكاتبه مع فاضل بعد مورد  
وحجر جنون أو سفاهة سيد  
كذلك في الأكساب وجهين أسند

## فصل

وألزم ذي كفر إزالة ملكه  
عن المهتدي لا بالكتابه بأجود

## باب أمهات الأولاد

وإن أمةً تحمل من الحرِّ مالِكاً  
متى ولدت من قد تبين خلقه  
وإن مات أعتقها من المال كله  
وأحكامها فيما سوى ذلك كالإمّا  
وإن وضعت مالم يبين فيه خلقه  
له مبتداً خلق الأناسي لم تصر  
وعنه بلى وعنه في غير عدة  
ومحبُّها في غير ملك متى تصر  
وعنه بلى وعنه بالملك حاملاً  
إذا احتمل استيلاده قبل ملكها  
وذاك إذا مامات غير مبيّن  
وأولادها من غير سيدها له  
وإن من إمّا الكتابي أسلمت  
وإن حبّلت قدم لأحرار ولده  
وعنه ومثل الحظ من مهرها وعن  
وإن وطيء الثاني بجهل فمهرها  
وإن كان مع علم بأحكام سابق  
وإن كان ذا عسر وقيل بل احكمن  
ومن مات أعتق حظه ومبادر

ولو بعضها أو من أبيه المولّد  
أو البعض عادت للغني أم مولد  
وعن نقل ملك والوسيلة فاصد  
فأجر وزوجها وطأ ولتحفد  
وقال ثقات من قوابل خرد  
به أم ولد في الصحيح المؤكّد  
ولا حكم للموضوع غير المقيد  
له لم تصر أما لولد بأوكّد  
ووجهان مع إقراره بالمولّد  
على أول الثالث الخلق قيد  
وكل مجوز بيعهن فما هدي  
بأحكامها والعتق بالموت أشهد  
فيمنع منها المرء مالم يكن هدي  
وقيمة حظ للشريك ليورد  
إمامك مع حظ الفتى من مولد  
ويفدي بنيه إن يلد يوم مولد  
فأولاده منها رقيق لمبتد  
بها لهما في العسر أم تولد  
بإعتاقه يسري إلى حظ أبعد



إذا كان ذا يسر عليه مضمناً  
وإن مات مولاها وهي منه حامل  
وقد قيل مجاناً وقيل ليفرد  
فأولى لها الإنفاق حتى التولد

## فصل

وبالأرش يفديها متى تجن كله  
كذلك في تضمينه كلما جنت  
وتعتق وإن تقتل ولو مع تعمُّد  
ويقتص منها إن أحب وليه  
بإلزامها ما قل من قيمة لها  
وقاذفها عزَّره واردعه يافتى  
وعنه بالأدنى منه أو قيمة قد  
وعنه متى عادت بذمتها طد  
إلى قتل مولاها بغير تردد  
ومع عفوهِ للمال والخطأ اشهد  
ومن قيمة المقتول لا تتزيد  
وعنه عليها الحدُّ فاجلده ترشد



## كتاب النكاح

عليك بحمد الله جل ثناؤه  
 وكن عالماً أن التزوج سنة  
 ومذهبنا استحبابه وهو واجب  
 وعن أحمد أوجبه في العمر مرة  
 وإن اشتغال التائقين مفضل  
 وقولان فيمن ليس تدعوه شهوة  
 وخذ من نصيح يا أخي وصية  
 ولا تنكحن إن كنت شيخاً فتية  
 ولا تنكحن من تسم فوقك رتبة  
 وهذا لعمرى جملة في اشتراطه  
 ولا ترغبين في مالها وأثاثها  
 ولا تسكنن في دارها عند أهلها  
 فلا خير فيمن كان في فضل عرسه  
 ولا تنكرن بذل اليسير تنكداً  
 ولا تسألن عما عهدت وعض عن  
 وكن حافظاً إن النساء ودائع  
 ولا تكثر الإنكار ترمي<sup>(٢)</sup> بتهمة

وصل على خير البرية أحمد  
 وأوجب بقول عنه بل مرة قد  
 على خائف من معنت متوقد  
 بقول بلا خلف لفحل وخرّد  
 لدينا على شغل بنفل التعبد  
 إليه كعنين وشيخ مزجد  
 وكن حازماً واحضر بقلب مؤبد  
 تعش في ضرار العيش أو ترض<sup>(١)</sup> بالردى  
 تكن أبداً في حكمها في تنكد  
 الكفاءة إذ فيه كمال التودد  
 إذا كنت ذا فقر تذلّ وتطهد  
 تسمع إذا أنواع من معدد  
 يروح على هون إليها ويغتدي  
 وسامح تنل أجراً وحسن تودد  
 عوار إذا لم يذمم الشرع ترشد  
 عوان لدينا احفظ وصية مرشد  
 ولا ترفعن السوط عن كل معتد

(١) الأصح : ترضى .

(٢) الأصح : ترم .

ولاتطمعن في أن تقيم اعوجاجها  
 وسكنى الفتى في غرفة فوق سكة  
 وإياك ياهذا وروضة دمنة  
 ولا تنكحن في الفقر إلا ضرورة  
 وكن عالماً أن النساء لعن لنا  
 وخير النساء من سرت الزوج منظرًا  
 قصيرة ألفاظ قصيرة بيتها  
 عليك بذات الدين تظفر بالمنى  
 حسيية أصل من كرام تفرز إذا  
 وواحدة أدنى من العد فافتنع  
 ووجه الفتاة انظر إذا رمت سبرها  
 وعنه إلى وجه وعنه وكفها  
 وينظر مستامٍ إلا كل ظاهر  
 كذلك في قول ذوات محارم  
 وقيل لينظر غير مابين ركبة  
 كذا حكم ذي التميز من غير شهوة  
 ووجه الفتاة انظر إذا كنت شاهداً  
 وما كان فيه الداء من كل جسمها  
 وينظر وجه الخود والكف عبدها  
 بداءٍ وتحنيثٍ وشيخوخة فقس

(٣) الأصح : تهد وتهتد .

(٤) الأصح : يبدو .

فما هي إلا مثل ضلع مزدد  
 يؤول إلى تهى البري المسدد  
 سترجع عن قرب إلى أصلها الردي  
 ولذ بوجاء الصوم تهدي (٣) و تهتدي  
 فحسّن إذا مهما استطعت وجرّد  
 ومن حفظته في مغيب ومشهد  
 قصيرة طرف العين عن كل أبعاد  
 الودود الولود الأصل ذات التبعد  
 بولد كرام والبكارة فاقصد  
 وإن شئت فابلغ أربعاً لا تزيد  
 وما يبد (٤) منها غالباً في المؤكد  
 كمحرّمها من غير خلوة أبعاد  
 يرى غالباً والرأس مع ساق نهّد  
 فكن واعياً واحفظ لنفسك واجهد  
 إلى سرّة في الصورتين فقيد  
 وإلا كمحرّمها وعنه كأبعاد  
 عليها وإن بايعتها انظره واعقد  
 فبالنظر احكم للطبيب الموجود  
 ومن لم يكن ذا إربة في المؤكد  
 وليس من الطفل استتاراً لخرّد

وطفلتنا بين الرجال كطفلنا مع النسوة افهم ما أقول وأرشد  
 وإن طفلةً أضححت مميزةً فكالمميز فيها الحكمُ للمتفقد  
 وإن كان يبدو غالباً من عجائز النساء فمن ينظره ليس بمعتد  
 وكذا الحكم في الشوها ووجهِ أجنب وكلُّ له من جنسه نظرٌ إلى  
 وكلُّ له من جنسه نظرٌ إلى وكلُّ له من جنسه نظرٌ إلى  
 ويحرمُ رأي المرء مع شهوةٍ فقط وهل ينظر النسوان ما ليس ظاهراً  
 وهل ينظر النسوان ما ليس ظاهراً ويحرم إن كان العيان لشهوةٍ  
 وكل له من زوجه لمسُ كله وكذلك مباحات الإماء لربها  
 ومن ألق الخنثى به أعط حكمه ويكره نومُ اثنين في الثوب مفرداً

## فصل

ويحرم تصريحٌ لغير مطلق ويحرم تعريضٌ لرجعيةٍ ولا  
 ووجهان في التعريض في عدّة التي وتعريضه إني لمثلك راغب  
 وخطبتها احظر ان أجيب موحد وإن ردّ حله ومع جهلنا بما  
 وذلك مع إجبارها من وليها

بخِطبة من هي في زمام التعدد تحرّمه من بعد الثلاث ومُلحدٍ  
 تبين بها غيرُ الثلاث فأطد فلن تسبقيني ثم تأتي بمبعد  
 صريحاً وبالتعريض في المتأكد جرى فعلى وجهين في الحل أسند  
 ومنها الرضا والردُّ إن لم تطهد

وخطبة عبد الله من قبل أسرد  
وبالبركات ادعُ بخير لعقد  
أذى شرها عند الزفاف تسدد

وعقد له ندب مسا يوم جمعة  
ومن بعدها إيجابه وقبوله  
وسل خيرها الرحمن ثم استعذه من

### باب أركان النكاح وشروطه

بألفاظ تزويج والإِنكاح قيد  
عن العربي المحض والمتعود  
وتعليقه بالآت شرطاً لفسد  
قبلت ولم يقرن بإيجاب مبتدي  
قبلت لزوج راغب متودد  
من القول صح العقد في المتوطد  
وفي خط ذي نُطق بوجه مبعد  
بمجلسه من غير شغل بمبعد  
يصح على المنصور من نص أحمد  
ولو صححوا تقديمه لم أبعده

وأركانه الإيجابُ مثل قبوله  
وما خصه من كل لفظ لعاجز  
ووجهان فيمن يستطيع تعلماً  
كذا الحكم في لفظ العقود فإن يقل  
وقولك هل زوجت للأب ثم هل  
وقالا نعم والشاهدان بمحضر  
وصححه بالإيما وخط لأخرس  
وليس التراخي في القبول بمبطل  
وإن يتراخي<sup>(١)</sup> بعد مجلسهم فلا  
وإن يتقدم لم نصححه بتةً

### فصل

ووصف اشتراك من يراد وقيد  
لدى العقد مع جهل بتغريير اردد  
سوى الطفل والمعتوه ممن يلي قد

وتعيينك الزوجين في العقد شرطه  
ولا تخطن سعادى فتقبل غيرها  
ومن شرطه أيضاً رضا الزوج مطلقاً

(١) الأصح: يتراخ.

ومحتمل أن ليس يُجبر عبده  
وفي ماله الإنفاق والمهر مطلقا  
فليس لمولاه من الكسب منعه  
ويشترط أن يرضى الولي وإذنها  
فلأب إيجاباً وعنه سوى التي  
وليس له إيجاباً ذات ثبوتية  
وفي ثيب قد ميزت بعد تسعها  
وعنه بل البكرين من دون ثيب  
وما إذن ذات الميز من بعد تسعها  
وليس لباقي الأوليا في كبيرة  
سوى ذات جن قد بدا ميلها إلى الرجال لهم تزويجها خوف مفسد  
وللسيد إيجاباً إلا ما في ثبوتية  
وأبطل عليه العقد من غير إذنها  
ومستحسن يستأذن الأب بالغاً  
وتزويج ذات الميز من بعد تسعها  
وليس لهم تزويج صغرى بأوكد  
سوى أنها تختار عند بلوغها  
ومن إذنها شرط متى أكرهت فلا  
إجازتها مرضاتها بنكاحه  
وإذن الفتاة البكر منها صماتها  
ونطق التي ثابت ولو بزنا ولا اعتبار بغير الوطاء من متحد

بحال وفي العبد الكبير كذا اعضد  
وعنه بكسب العبد أوجبها قد  
فإن يتعذر إن يشا الفسخ يسعد  
سوى طفلة أو ذات جن منكذ  
لها التسع مع تمييزها لم تقصد  
مكلفة فافهم ولا تتردد  
وبكر كذا أو بالغ كلاً اطهد  
وعنه سوى ذات البلوغ لتطهد  
مع القول لا تُجبر صحيحاً بأوكد  
بلا إذنها تزويجها فتقلد  
سوى ذات جن قد بدا ميلها إلى الرجال لهم تزويجها خوف مفسد  
ومع كبر حتى مع الفسق فاشهد  
وإن رضيت من بعد فافهم وقيد  
وبكرا وأم البنت عند التعقد  
بإذن على القولين في الصحة اعقد  
وعنه بلا مع حكم عقد مشيد  
وفي ذاك جمع الخيرتين فأطد  
تصح وعنه إن أجازت ليشدد  
وتمكينه من وطئها فتفقد  
ولو مع ضحك أو بكاء مردد  
اعتبار بغير الوطاء من متحد

## فصل: الشرط الثالث الولي

بعقد ولي مرتضى الفعل مرشد لأدنى عصب دینه دینها اشهد حلالاً ستیر الحال فی المتأكد لها من إماءٍ أو عتیقتها قد ولا غيرها فی قول كل مسدد وليُّ لها مع إذنها المتأكد بشرط ولي من قريب وأبعد كذي الخلف أيضاً فی عتیقتها اطردها وإلا من يلي النسب یعقد فقدمه ثم الجدُّ فی علو محدد لفقدهما اعقد ثم بالأخ فاعقد وعنه سواءً ثم نسلهما اقصد فعم أب ثم ابنه مع تبعد هنا مثل ترتیب التراث فقید فحیثُذ عن جدها الأخ بَعْد فكن فی طلاب العلم خیر تفقد كما مر والسلطان بعد لیعقد الأحق وذا رُق وكفر تمرد ومع فقدهم بالحاكم المتقلد

وصحتها من شرطها افهمه كونه وكن عالماً أن الولي حرة ويشترط كون المرء حراً مكلفاً وعنه يلي ذو الفسق والمرأة التي وليس لها یاصح تزویج نفسها ومأمَلکت أو اعتقت فولیُّها وعنه يليها أي من أذنت له ومن غير إذن كالفضوليِّ عقدها إذا شاءت التزویج مع قولنا تلي وأولى ولي الحرة الأب یفتی وبالإبن ثم ابن ابنها فی هبوطه من الأبوين ابدأ به ثم من أب كذلك ثم العم ثم ابنه كذا ومن كان فی التعصیب أقرب فلیل وينقل تقدیم ابنها قبل جدها وبالعكس فی قول وسو بثلث وبعد يليها معتق فعصیبه وإن كان طفلاً عنه أو دون حلمه فصحح بأوصی الأولیاء نکاحها

وعنه بل السلطانُ ذو الحكم واليد  
 مسافةٍ ما فيه مشقةٌ قصد  
 وقيل مدى ما يوجب القصر فاشهد  
 إليها ولا يأتي جوابٌ لمبتدي  
 بملك له تنفيه إن أسلمت قد  
 مراجعة منه وإن قرب اشهد  
 كفور وذو الإسلام في المتجود  
 وقيل يلي القاضي باذن ليفرد  
 ومعتق بعض مع ملك المعبد  
 بملك أو السلطانُ ذو الحكم واليد  
 يديه وعنه بالولاية أشهد  
 ولم يعضل اردد كالغصوب بأوكد  
 بصحة عقد في مغيب ومشهد  
 وعنه بتزويج متى يوص يفسد  
 فان عدموا صححه من غير مبعد  
 وقدم تقياً ثم ذا السنِ محمد  
 لأم هما سِيانِ ياذا التفقد  
 على أظهر الوجهين لا بالتقيد  
 إلى أسبق الزوجين والثاني فاطرد  
 بأن لها زوجاً فعرف وشرد  
 وألزمه مهر المثل واحة القروء من الوطاء الأخير المفسد

وإن عَضُلُ الأولى يزوج أبعد  
 كذا ان غاب أولاهم ولم يستنب إلى  
 وقيل التي في العام يقطع مرةً  
 وقيل التي لم تأتِها الكتبُ أو تصل  
 وليس يلي الكفار مسلمةً سوى  
 كذا الحكم في المأسور إن لم يواتنا  
 ولكن يلي إنكاح كافرة على  
 وقيل يليه مسلمٌ ما باذنه  
 ويشترط إذن المالكين جميعهم  
 ولا يلي ذا الإسلام كافرةً سوى  
 ولا يتولى المرء من أسلمت على  
 وإن زوج الأقصى وذو الحظ حاضرٌ  
 ويغني غناء المرء منهم وكيله  
 ويملك ما للمرء منهم وصيةً  
 ومع عصابات الخود عند ابن حامد  
 وإن يستووا صححه من كل واحد  
 وإن تجد ابني عمها منها أخ  
 فان عقد المقرورُ فاحكم بصحة  
 وإن زوج الخود الوليان فاهدها  
 فان دخل الثاني بها وهو عالم  
 وألزمه مهر المثل واحكم بعادة القروء



ولا يقربنها الزوج حتى تحيضها  
 ليفسخ ذو الحكم النكاحين بته  
 وعن أحمد أقرع ومن غير قارع  
 لقارعهم عقد بأولى وقيل إن  
 بلا حاكم أقرعت مثل علمنا  
 ودعوى العروس سبق في واحد فلا  
 وإن تك خوذ الأولى لها ولا  
 إلى رجل عدل من الناس أمرها  
 وعن أحمد لا بد من ذي ولاية  
 وإن فهمت يوماً إشارة أخرس  
 وغير مجاز أن يزوج مجبر  
 بغير ولي غيره والتي لها  
 وعنه مع التوكيل في طرف كذا  
 ويكفيه أن جوز زوجته له  
 وبشرط فيه إذنها لوكيله  
 وعنه أن تولى مجبر فيهما أجز  
 ومن قال مولاها جعلت عتاقها  
 تحرر كذا أعتقتها وجعلته  
 وإن لم يقل من بعد عند ابن حامد  
 وسيان تقديم العتاق بلفظه

ثلاثاً وإن تجهل بأيهما بدي  
 وتنكح من شاءت بغير تقييد  
 بتطليقها من غير مهر وجدد  
 تأتي (١) اتحاد الوقت عقديهما اردد  
 بايقاع عقديهم معا فارو واجهد  
 ترجح بدعواها على المتجود  
 ببلدتها قاض لتأذن وتردد  
 ليحتاط في الكفاء احتياط مؤيد  
 وإن يكن الاعمى ولياً ليعقد  
 فان يتزوج أو يزوج فوكد  
 عتيقته أو ذات جن يلي اشهد  
 من الإذن أن تأذن له ان تشا اعقد  
 من اجتمعاً فيه بقولين أسند  
 بوجه لنا أو قد تزوجتها قد  
 لإيجاب عقد لا قبول فقيد  
 وقيل سوى تزويجه نفسه قد  
 صداقاً لها يوماً بمحضر شهد  
 صداقاً لها والعقد صحح بأوكد  
 تزوجتها بالعطف لم يتأكد  
 وتأخيره إن لم يطل فعل مبتدي

(١) الأصح : تأت

ويرجع بالتطليق قبل دخوله  
ومع قولنا ما إن يصح نكاحها  
ومهر الفتاة العتق لكن إذا أبت

عليها بنصف القيمة اشهد ترشد  
لسيتأنفا عقداً بإذن مجدّد  
بقيمتها مرها تعجل لسيد

## فصل

ومن شرطها أيضاً شهادة من بهم  
ووجهان في مستوري الحال يافتى  
ووجهان أيضاً في عدو لبعضهم  
فلو بان بعد العقد فسق شهوده  
وعن أحمد بالفاسقين ليعقدوا  
ولا تعقدن في أوطد بمراهق  
ووجهين في إشهاد أهل الصنائع الد  
ولا تعقدنه مع شهادة ذمة  
وعن أحمد ليست بشرط شهادة  
ويثبت مع إقرار أنثى وبعلاها  
وإن يعقدوا يحكم بصحة فاسد  
ويحرزن مهر المثل فيه بوطئها  
ومالسوى الزوج ينكحها بلا  
ويأثم فيه الزوج مع علم حضره  
وإن علما بالحال في باطل فذا  
ولا تجعل الإحصان فيه لواطىء

يثبت عند الجحد عقد بأوكد  
إذا نحن لم نثبت به العقد أسند  
وذي رحم منه لتهمته اردد  
ألا لم نبطله كفسق مجدّد  
مع رجل بالمرأتين بأبعد  
وبالعبد والأعمى إذا حققوا اعقد  
دنية بالتزويج قرر لنشد  
وفي زوجة منهم أجزه بمبعد  
مع إعلانه والسر صحح بأوكد  
به لولي مع شهود التعقد  
بقاض فلا تنقضه في المتوطد  
وعنه المسمى خذ وبالخلوة اعدد  
طلاق الفتى أو فسخ قاض مقلد  
وعزّر بلا حد وبالولد اشهد  
زنى منهما فاحدّد وأولاده اطرده  
ولاحلها من بعد بت مشرد

## فصل في الكفاءة

الأصح ولكن من أبى العقد يفسد  
وقولان في فسخ الولي المبعد  
فلأخ إن لم يرضَ فسخُ بأوكد  
كتزويج أنثى حرة بمعبد  
وموسرة من معسر اليد مزهد  
كذا بنت بزاز بحجام أعدد  
وبعضهم كفاء لبعض بأوكد  
سواهم كذا في هاشم خير محتد  
سوى الدين أو في منصب حسب قيد  
وفقد سواه يثبت الفسخُ فارشد  
لها الفسخُ من دون الولي بأوطد  
ويكره مع تصحيحه بالمقلد  
سوى في حرار مع شروط سبيتدي  
أهن شروط في كفاءة خرد  
وذو صنعة مع من تدل بمحتد

ومن زُوجت من غير كفاء يصح في  
من الأولياء المستوين وزوجة  
كما لو بغير الكفاء زوجه أب  
وعن أحمد أن التناكح باطل  
وذات عفاف زوجهها بفاحش  
وبنت رئيس زوجهها بحائك  
وليس بكفاء للأعاريب غيرهم  
وعنه قريش لا يكافيهم امرؤ  
وعن أحمد ليست بشرط كفاءة  
وتبطل في وجه بفقدان منصب  
وإن فُقدت من بعد عقد كفاءة  
وليس بكفاء الخود داعٍ لبدعة  
وليس بشرط أن تساوي بعلمها  
وقولان عنه في أمور ثلاثة  
فحرية منها ومنها يسارة

## باب المحرمات في النكاح

فأم وإن تعلو بغير تقيد  
أحياته من كل وجه معدد

وسبع من الأنساب حرمنا دائما  
وبنت بلا شرط وإن سفلت كذا

وعماته أيضاً وخالاته وإن  
ويعلمون وحلل بينهن تسدّد  
من النسب افهمه بغير تردد  
ويحرم بالإرضاع كلُّ محرم

### فصل: المحرمات بالمصاهرة

وحرّم بصهر أمهاتِ نسائه  
وزوجاتِ أبناءٍ وإن بعدوا ولا  
ويحرم أيضاً في الدوام ربائب  
وإن فارقت قبل الدخول أبيحت  
وعن أحمد أن الدخول وخلوةً  
ووطء الحرام المحض ينشر حرمة  
ووجهان في التحريم من وطء طفلة  
وإن يتلوّط بالغلام فحرّم من  
وعند أبي الخطاب ذي كمباشر  
وتحرم من قد لاعنت دائماً على  
وعنه إذا ما أكذب المرء نفسه

وزوجاتِ آباءٍ بعقد مجرد  
تحرم بناتِ وأمّهاتِ المعدد  
بناتِ نساءٍ بالدخول فقيّد  
البنات ولو من بعد خلوة مفرد  
يحرم تحريم الدخول المؤكّد  
كوطاء حلال واشتباها فقلد  
وميتة يروى فقيد وأورد  
على كلِّ أمّاً وابنة الآخر اشهد  
بما دون فرج ألغ كلاً وبعّد  
الملاعن مع إتمامه في المؤكّد  
تحلُّ بملك أو نكاح مجدد

### فصل

ولا ينشر التحريمُ نظرةً فرجها  
وليسٍ وتقبيلٍ وخلوةً شهوةً  
ونظرةً أنثى فرجٍ فحلّ لشهوةً

بشوقٍ ووطءٍ دونه في المسدّد  
وعنه بلى وقيل في دمة قد  
كذلك في التحريم في نص أحمد

## فصل في المحرمات إلى أمد

وعقد على أم وبنت لها معاً  
كذلك إن يعقد بها وبخاله  
وعقد بأختي نسبة ورضاعة  
وكليهما لغو إذا وقعا معاً  
فإن كنت لم تدخل بواحدة فإن  
وإلا فمن بعد اعتداد مصابة  
ومحرم كل إن أصابها معاً  
وعدة من أمسكت من غير نيلها  
ونصف المسمى عند فقد إصابة  
وبينهما حرم تسري مالك  
فإن وطأ الثنتين يمسك عنهما  
وقيل بل المحذور ثانية فقط  
كذا الخلف بل أولى بأم وبنتها  
ولكن إذا ماناها لم يباح له  
بإخراجها عن ملكه أو نكاحها  
فإن رجعت من بعد وطء لإختها  
ليجتنب الثنتين حتى يحرم التي إن  
وإن رجعت من قبل وطء مقيمة  
وقيل ليمنع قبل تحريم من يشا

ليفسد عقد الأم حيب بأوطد  
وعمتها ولو بعدتها اعد  
فأبطل وفي عقدين للأول اشد  
وكليهما فارق بجهل بمبتدي  
تشا أمسك الأخرى بعقد مجدد  
إذا شئت فانكحها أو الأخت ترشد  
إلى عدة بعد الفراق المبعد  
ومن ولدت الحق به لاتبع  
عليه بصلح أو بقرعة ارفد  
على الأشهر المنصور من نص أحمد  
إلى أن يحرم من يشا في المجود  
ليستبرها وليأت أولى يسدد  
وحرم سوى من قد أتاها وأبد  
سواها إلى تحريم من وطىء اشهد  
إذا استبرأت أو بالكتاب بمبعد  
لدى المجد يبقى الحكم بل عند أحمد  
إن يشا أفضى ببعض الذي ابتدي  
فمن شاء فليختر لوطء بأجود  
وقيل التي ردت له وطؤها قد

ومن يشتري<sup>(١)</sup> من لم تُبَحَّ مع زوجة  
فإن يطا فالوجهان فيه كواطىء  
ومن يتزوج أخت سُرِيَّة له  
وحرَم عليه الوطء حتى يجرم  
وعن أحمد فامنعهُ وطأهما معاً  
كذا إن تزوجَ أختها بعد حظرها  
ومن يتزوج أختها بعد عتقها  
وليس له وطءٌ وإن صح عقده  
ومن يتزوج بنتَ شخصٍ وزوجةً  
ومن يتزوج بنت زوجة والد  
كذا إن زوجت أمّاً لها بنت زوجها  
وليس لحر جمعهُ فوق أربع  
ومن نصفه حر فأعلى أبح له  
وتطلقُ أنثى من كمال عداه  
وان يدَّعي<sup>(٢)</sup> إخبارها بانقضائها  
ولا تتزوج أو يطا زوجةً متى  
ووجهان فيها في تزوج أربع  
وفي مدة استبراء معتقة أجز

فحرَم إلى تطليقها والتعدد  
لأختين في ملك اليمين المعدد  
فصح نكاح المرء في المتأكد  
التي وطئت بالملك مستبرياً زد  
إذا لم يجرم بعضهن ويطرُد  
عليه إذا عادت بل العقد خلد  
بمدة الاستبراء فصح بأوكد  
إلى بعد الاستبراء فافهم وقيد  
له غيرَ أم البنت صحح وجود  
من الغير أو أمّاً لها لم يقيد  
أجزه بلا كره ولا تتردد  
نساءً ولا فوق اثنتين لأعبد  
ثلاثاً وقيل اجعله كالعبد ترشد  
ليمنع الاستبدال وقت التعدد  
يصدقُ سوى في فرضها في المؤطد  
تكن أختها في عُدّة منك تعدد  
سواها ووطءِ الجمع زوجات اعدد  
لمعتقها عقداً بأربع خرد

(١) الأصح: يشتري.

(٢) الأصح: يدّعي.

## فصل في المحرمات لعارض يزول

ومن هي في استبرائه والتعدد إلى توبة ثم انقضا عدة زد فتوبته شرط لعقد مؤكد على غير واطيها فع العلم تهتد يكن مانعا من وطئه في المؤكد الى عدة من وطء زوج مشرد ومحرمه حتى يحللى فقيد بمسلمة في قول أجمع من هدي نهاها كتابيان أهل تودد تباح إمامهم بالشروط لمهتدي اذا اختار ديناً للكتابي أسند تزوجنا أيضاً كذا تغلب اعدد كتابية والعكس في وجه اعقد إلى متعة أو خدمة عند مجهد يبيح الإمام المسلمات لمن هدي مع الشرط في الأولى فقط في المسدد عليها فثبت عقدها في المؤكد لفقدان طول أو لخوف توقد ولو كان من عبد وفي عقد مفرد

وحرمة نكاح المرء زوجة غيره وحرمة على كل نكاح التي زنت وعن أحمد إن يبغها من زنى بها وتحرم من تعدد من وطء شبهة ولو لزمها عدة من سواه لم وحرمة عليه من بيت ثلاثة ومن كل وجه باطل عقد محرم وليس حلالا أن تزوج كافراً ومحرم عكس الحكم إلا بحرمة وقيل وحريبان منهم وعنه بل ومن أبواه لاكتاب لبعضهم مقالان في تحليل مذبوحة وفي وما لمجوسي نكاح بنصه وفقدان حُر طُول دفع اضطراره بشرا إماء أو تزوج حرة وحلل مع فقدان الاعفاف أربعاً فإن أيسر أفهم أو تزوج حرة ومن يتزوج عبده فوق حرة من العنت المؤذي أجره بأوكد

وجمعهما حرم عن غير تائق  
وليس لأنثى افهم تزوج عبدها  
ولا للفتى أيضاً نكاح إمامه  
وذلك إن كانا رقيقين جائز  
أو ادعى حراً أو مكاتبه شرا ال  
وعنه شرا الأولاد غير مبطل  
ومن يتزوج من تحل وضدها  
لها قسط مهر المثل من مهر عقدها  
وعقد على أم وينت لها معاً  
ومن تتحلل بالنكاح فوطؤها

ففي الأمة ابطل لا معاً في المؤكد  
ولا عبد أولاد لها فتأكد  
ولا أمه الأولاد حتى لمبعد  
وإن أحد الزوجين إذا التابد  
أخير ففي فسخ النكاحين أشهد  
نكاحها فافهم وفي العلم فاجهد  
بعقد يصح الكل حسب بأوكد  
وقيل لها نصف المسمى هنا اعدد  
ليفسد عقد الأم حسب بأوطد  
بملك حرام غير من ذمة قد

### فصل في حكم الخنثى في النكاح

وإن قال خنثى مشكل الأمر إنني  
وإن تعكس الدعوى فبالعكس عقده  
فإن عاد عما قال غير مزوج  
وظاهر قول الصحب تجويز عقده  
وإن كان من بعد النكاح معاده  
وإن شاء في مستقبل من زمانه  
وليس حلالاً في الصحيح نكاحه

فتاة عليه بالغلام ليعقد  
وليس له عن ذلك من متحيد  
ليمنع نكاح الفرقتين بمبعد  
إذا عاد عن ثان إلى صنف ابتي  
فمن مرأة لا الضد بالفسخ أشهد  
نكاحاً فبالوجهين تجويزه امهد  
إلى أن يبين الأمر في نص أحمد



## باب الشروط في النكاح

وتعيين مَهْرٍ واشتراطُ زيادة  
لها فسخه إن لم يفي (١) باشتراطها  
ومن شرطت في العقد تطلق ضرة  
وتعيين سَكَنَها صحيحُ التأكيد  
لترك التسري والنكاح المحدد  
وبيع إماءً ألغِ شرطاً بأجود

## فصل في الشروط الفاسدة

وحرَمَ شِغَاراً وهو تزويج مسلم  
على شرط تزويج له بولية  
وقيل ان يقول بضع كلِّ غيرها  
وإن ذكروا مَهراً فصَحَّ به على الـ  
ويفسد إن سموا لإحدهما فقط  
ومن زوجت بالعبد والمهر نفسه  
بمولية للمسلم المتأيد  
ولامَهَرَ ألغِ العقد لا تتردد  
صداقاً فأبطله وإلا فأطد  
أصح وبالإطلاق في وجه اردد  
وقيل التي تخلو والأخرى بأوكد  
فصح بمهر المثل عقداً وأكد

## فصل في نكاح المتعة والمحلل

وحرَمَ وأبطل مِتْعَةً وهو عقده  
كذا شرطه عند النكاح طلاقها  
كذا الحكم أيضاً في نكاح بشرط أن  
كذا شرطهم لا عقد من بعد وطئه  
عليها إلى وقتٍ بشرطٍ مقيد  
لوقت مسمى أبطل العقد ترشد  
يطلقها من بعد وطء لمبتدي  
فكلُّ به ذو العقد من أصله اردد

(١) الأصح: يف.

وقيل يصح العقد والشرط أفسد  
فصحح ولا تعبأ بنية أبعد  
بنية بيع أو هبات لها اعهد  
إذا لم يقارن عقدها عند شهد  
المبرز محفوظ وآية مسند  
بمستقبل من أصله باطل قد  
ولا يحصن اجعله ككل مفسد

كذا لو نواه الزوج من غير شرطه  
وإن ينوزوج حالة العقد رغبةً  
كذا إن يزوجهما الذي بت عبده  
بتحريمه لكن وجه جوازه  
يخيره القاضي وخرج ذلك  
وتعليق شخص مبتدا العقد يفتى  
ولا يكسب التحليل وطء محلل

### فصل في الشروط الفاسدة التي لا يبطل العقد بفسادهما

أو اشترطته صح عقد بأوطد  
وتفضيلها في القسم أو نقضها اعدد  
سوى شرطها ألا يطا بتفرد  
بمهر إلى شهر وإلا وهي امهد  
وعنه فساد الشرط حسب وذا اعضد  
وبعد هذا القول مملي المجرّد

ومن يشترط في العقد ترك جماعها  
كذا شرط لامهر وليس منفقاً  
وقد قيل في ذا كله غير مفسد  
وشرط خيار فيه أو إن يجبيشها  
رواية بطلان النكاح وشرطه  
وعنه ابن منصور روى بلزومه

### فصل

ليختر كذا في عكس هذا بمبعد  
فتظهر خيراً لا تخيره تعتد  
وذات جمال أو كريمة محتد

ومن شرط الاسلام بانت خلافه  
ومن يشترط مملوكة أو دنيئة  
ومن يشترط بكرة فتظهر ثيباً

متى فقد المشروط خير بأوكد  
 كما ظن فليختر على نص أحمد  
 ولا بعده إن غره المالك اشهد  
 ليرجع عليه بعد وزن المعدد  
 فبينهما إن لم تحل له اصدد  
 عتيقته امنعه الخيار تسدد  
 وإن كان عبداً لكن الحر يفتدي  
 كما ضمن المغرور في الغصب فاقصد  
 وعنه يخير في الفدا والتعبد  
 إذا مع صحة العقد ترشد  
 لعيب لها أو كل عقد مفسد  
 فخذ مهر مثل لا المسمى بأوكد  
 وعن أحمد لا يأخذ المهر أسند  
 على النص ممن غرّ زوجاً لبيدي  
 فيرضى بالاستمرار معها فأشهد  
 لسيدها حقاً ولا تتردد

ونفي عيوب ماله الفسخ عندها  
 وإن ظنها من غير شرط فلم تكن  
 ولا مهر إن يفسخه قبل دخوله  
 وإن غره غير الذي المهر حقه  
 وناكح ذات الرق يحسب حرة  
 ويختار إن حلت وإن ظنها الفتى  
 وأولاده الأحرار في كل حالة  
 بلا مهلة والعبد من بعد عتقه  
 وعنه هم الأحرار من غير فدية  
 وألزمه من بعد الدخول بمهرها المسمى  
 إذا مع صحة العقد ترشد  
 ولا مهر من بعد الدخول لفسخه  
 وإن كان من بعد الدخول بفاسد  
 ويأخذ ممن غره الغريم كله  
 وإن شاء رب المال أخذ فداهم  
 وإن كان ممن جاز أن ينكح الإماما  
 لأولاده من بعد هذا برقهم

## فصل

بين دونها عنها التخير فاصدد  
 بعقد صحيح الشرط عن إذن سيد  
 إذا لم يكن شرط الكفاءة أسند

ومن شرطت في زوجها صنعة فإن  
 وتختار إن غرت بعبد متى يكن  
 ووجهين مع فقدان مجهول نسبة

وعنه متى غرت بعبد فباطلٌ  
فإن ملكت فسحاً متى ترض بالبقا

على أحد القولين ذا العقد فاهتد  
فلأولياء الفسخ من غير مبعد

## فصل

ومن عتقت والزوج حرٌّ كذاهما  
وعنه بلى من غير حكم بمهلة  
فإن حر قبل الفسخ أو رضيت به  
فإن تدعى (١) من جهلها العتق ممكناً  
وإن تدعى (٢) جهلاً بملك لفسخها  
وتطليقها من قبل يفسخ واقعٌ  
فإن عتقت رجعيةً وقتَ عدةٍ  
ويسقط إن ترضى (٣) المقام خيارها  
ولا مهر إن تفسخه قبل دخوله  
وإن فسخت من بعد أو ترض مكثها  
ومن حر تحت العبد ياصح بعضها  
ومن ملكت فسحاً بعيب وشرطها  
الى عقل من جنت وحكم صغيرة

فليس لها فسخٌ على المتأكد  
كتخييرها بالعتق تحت مبعد  
لوطئها لا فسخ من بعد فاشهد  
فلا تسقطن صاح خيار التشرّد  
فقولين فيه روى المجد فاقصد  
وقد قيل بل مع تركها فسحها قد  
فإن لها فسحاً بغير تردد  
على أشهر الوجهين إذا التأبد  
وعنه بلى نصف المسمى تسيد  
ليمنح كل المهر من غير مبعد  
فليس لها فسخٌ على المتأكد  
أو العتق يختر من ولي بل امدد  
فإن ترض تمكث أو أبت فالتشرّد

(١) الاصح : تدعى

(٢) الاصح : تدعى

(٣) الاصح : ترض

## باب حكم العيوب في النكاح

وَمَنْ جُبَّ أَوْ أُبْقِيَ لَهُ غَيْرُ مَمْكُنِ الْجَمَاعِ بِهِ إِنْ شَاءَتْ الْفَسْخُ فَاسْعَدَ  
وَفِي عَدَمِ الْإِمْكَانِ يَقْبَلُ قَوْلَهَا وَقِيلَ لِغَيْرِ الْبِكْرِ خِذْ قَوْلَهُ قَدْ

### فصل في حكم العنين

وإن كان عنيماً عن الوطاء عاجزاً  
فإن لم يطاء في الحول تفسخ إن تشا  
وإن ينف عنه عنة غير مدع  
وأجله حولاً مع نكولٍ وعنه مع  
وقيل بدعوى البكر والثيب احكمين  
وإن ينكر الدعوى ويدعى (١) وطأها  
فإن قلن بكراً أجل الحول ثم إن  
فإن تك زالت لم يؤجل فإن يقل  
كذا الحكم في قطع وتتميم مدة  
ودعواه وطأ بعد تثبيت عنة  
وعن أحمد بل قوله مع يمينه  
وعنه لتخلي معه إن قال نكتها  
فإن نفت الحسناء ياصح إنه  
فإن ذاب أبطل قولها وادعائها

مقراً فحولاً منذ رافعت امهد  
وقيل لها في الحال فسخ التعقد  
لوطء فصدقه ويحلف بأجود  
بكرتها أجل بدعوى لنهد  
بتأجيله من غير تفصيل اشهد  
أر البكر ربات الحجى والتفقد  
يقول رجعت بكراً ليحلف له قد  
بغير جماع أحلفنه وشرّد  
المقر إذا المرء ادعى وطأها طد  
فقول الفتاة اقبل بحلف مؤكد  
ليقبل في الحالين غير مفند  
ويبرز على شيء مني المولد  
مني فجربه على نار موقد  
وإن لم يذب قول الفتى ألغ تهتد

(١) الأصح: يدع

وإن صدقت في ذا النكاح بوطنها  
ووجهين في وطء بعقد مقدم  
وإن قال كانت ذات علم بعنتي  
بيينة أو إن أقرت فإنها  
وليس على المجنون مدة عنة

ولو مرة عن ذكر عنة اصدد  
وفي دُبر أو وطئه غيرها اسند  
قُبيل نكاحي إن أتى بمؤكد  
لزوجه من غير تأجيل موعد  
ولا فسخ إن يطرا بها في المجود

### فصل في العيوب المشتركة والمختصة بالنسا

وعيب جذامٍ والبياضِ وجنةٍ  
بفتقاء أو رتقاء ذات عفلة  
ذوات اشتراك والعفائل أفرد  
فخير معاً كلاً بغير تردد

### فصل

وفي بخرٍ في الفرج عند جماعها  
وفي خرقٍ مجرى بولها ومنيها  
كذلك في استطلاق بول ونجوهم  
كذا في خصاء أو وجاء وشله  
كذا الخلف في الخنثى المبين جنسه  
فمن ير مما مر عيباً بزوجة  
وإن يطر بعد العقد عيبٌ فما له  
وتخييرُ عيبٍ واشترائطٌ بمهلة  
كقول أو استمتاعه أو رضى به

ونتن فم الزوجين وجهين أورد  
وسيال فرج فيه مؤذ منكذ  
وناصورٍ أو باصورٍ مضنى مجهد  
كذا الخلف في مجرى استحاضتها طد  
وفيمن به عيب بصاحبه اشهد  
إليه خيار الفسخ فوض بأجود  
خيار وخالف فيه بملي المجرّد  
بأقوى بلا مفهم رضا لم يبعد  
مع العلم والعنين بالقول أفرد

## فصل

ومن شرط فسخ العيب والشرط يا فتى  
ولا مهر من قبل الدخول بفسخهم  
وقد قيل عنه مهر مثل لفسخهم  
ومن يدعي<sup>(١)</sup> علم القرين بعيبه  
ويرجع على من غره الزوج مطلقاً  
لأنهما ليسا لها وإنما هما  
وتطليقها قبل الدخول وعلمه  
وإن ماتت الحسنة أو مات مادري  
وأنفق على الأقوى متى تك حاملاً  
وليس بموهي العقد عيبٌ وإنما

## فصل

وان تلي صغرى أو صغيراً ومن به  
فزوجتهم ذا عيب فباطل  
وقيل صحيح ثم يختار من له  
وان ترض بالعينين والجلب حرة  
وإن ترض بالمجذوم أو برصٍ ومن  
وإن علمت بالعيب أو يطر بعدما

(١) الأصح : يدع

## باب نكاح الكفار

وحكمُ نكاحِ الكافرين كمسلم إذا لم يكن منهم إلينا ترافع فإن أسلموا في الابتداء وترافعوا وإن كان في أثنائه أمضيه سوى وعنه سوى عقد يكون فسادُه فبنت له هي من زناه كذاك أو مقدمة من قبل يعقد ذا بها وإن أسلما من بعدها فابق عقدهم وإن تكُّ حُبلى من زنى قبل عقده كذا إن شرطاً التخييرَ في العقد مطلقاً وإن أسلما والعقد لا بشهادة وإن قهر الحربي حربية وإن أسلما قد بتها واستدامها

وإقرارهم مع ظنهم حل مفسد وعنه امنعن ما لم يسوغه من هدي إلينا فبالحكم الصحيح احكمن قد نكاح التي ما إن يصح لمبتدي بالإجماع أو ذي مفسد متأبد رضاعٍ ومن في عدة من موحد إذا أسلما فيها ففرق وبعد كذا عدة من كافر في المؤكد فوجهين في التفريق إن أسلما طد ووقتاها فيه بوجهين أورد ولا بولي أو مع أخت لوت طد تطاوعه مع ظن نكاح فأبد لديه يظن الحل فرق بأوكد

## فصل

سواه ولو مع حُرمة وتفسد ولم تقبض افرض مهرَ مثلٍ وأورد تبقى لها من مهرَ مثلٍ لترقد وقيل بتقويم إلى أهله احتد

وإن تقبض المهر المسمى فما لها وإن لم يسموا المهر أو كان فاسداً وإن قبضت بعض المسمى فقسطُ ما بمعياره كيلاً ووزناً وعدة



## فصل في بقية نكاح الكفار

وإن أسلم الزوجان ياصحابي معاً  
 إذا يثبتون<sup>(١)</sup> العقد فاشهد بفسخه  
 إذا كان لم يدخل بها افهم ولم تكن  
 ولا مهر في الحالين في المتأكد  
 فلو أسلما ثم ادعت سبق رُشده  
 ويأخذ نصف المهر مثل اتفاقهم  
 وإن قال أسلما معاً فنكاحنا  
 ومن يهتدي<sup>(٢)</sup> من بعدُ يدخلُ منها  
 فإن نكاح المرء باق بحاله  
 فقد بان فسُخَّ العقد منذ تحالفا  
 وعن أحمد وقف بإسلام زوجة الكتابي قل والفسخ في غيره طد  
 بوقف ولم يسلم بها الثاني أورد  
 بعدتها لا مهر في الوطاء فارشد  
 توفُّه من الحق وإلا لتطرد  
 مقال الفتاة اقبل على المتجود  
 خلاف ومهر المثل إن جرم انقد  
 وقد قيل بل في مجلس وكذا اعضد

(١) الأصح: يثبتوا

(٢) الأصح: يهتد

## فصل في الردة

وقبل دخول ردة الفرد أو معاً  
ويسقط مهر الخود إن تردت وفي ار  
ويسقط نصف عند ردة زوجها  
وهل يحصل التفريق في الحال أو إذا  
وأنفق إذا قلنا بوقف بعدة  
وإن ينتقل أهل الكتاب إلى كذا  
وإن يتمجس دونها فهو ردة

بها فسخ عقد للنكاح مؤكداً  
تدادهما وجهين خذ أخذ أيد  
ومع ردة بعد الدخول لها أعدد  
مضت عدة قولين في ذلك أسند  
على غير من تردت ذات تفرد  
نقرهما فيه فللعقد أيد  
وفي عكسه وجهان أصلهما ابتد

## فصل

وإن يهد حرٌ قد حوى فوق أربع  
فيسلمن معه أو يبحن له إذا  
لما زاد أو كلاً ويجبران أبى  
وينتظر المجنون حتى إفاقة  
وما لولي عنهما من تخير  
بأمسكت أو إخترت أو مفهوم  
ومن حين تختار اجعلن عدة التي  
وتطليقه أو وطء خنثى اختيارها  
وإن طلق المجموع غاية عدة

بعقد نكاح ثابت أو بأعقد  
فأربعاً أو مادون أبق وشرد  
وينفق حتى الاختيار المقيد  
ومن زوجوا طولاً لوقت الترشد  
ولاحاكم عمن أبى بل ليطهد  
الرضا اختيار وتسريح به أو بمبعد  
أباها وقيل احسبه من حين تهتد  
وإن ظاهر أو آلى فوجهين مهد  
ليخرج بالإقراع أربع نهد

فكن كالذي يختارهن فان يشا  
وقد قيل لا يقرع ويحرم للفتى  
وان مات فليعتد أجمعهن  
عليهن أوفى العديتين افهمن من  
وميراث زوجات الفتى أعط أربعاً  
وإسلام بعض دون بعض ولسن من  
تخير إمساك ولا الفسخ ماعدا  
بتعجيل إمساك الجميع وإن يشأ  
البواقي وإن يعتدن أو في معجل  
ليعتد باقيهن من وقت رشده  
لتعتد من إسلام زوج بأجود  
وإن ذي البواقي يعتد دن ولم يتب  
لهن نكاحاً ثم إن يرض أولاً  
يصح متى يسبقه إسلام أربع  
وقيل ليوقف إن هدي بعد أربع  
وإسلام حاوي أختين إن كان  
وإن كانتا أما وبتاً وقد بنى  
وإن كان لم يدخل بأماً فبنتها

لينكح باقيهن بعد التعدد  
سوى بعد زوج مع إصابته قد  
للوفاة وقال الخبر ملى المجرّد  
وفاة وأقراء طلاق المشرّد  
من الجمع بالإقراع ميز تهتد  
نساء كتاب لا تجوز لمهتد  
لمسلمة ثمت إذا شاء بيتدي  
ليمسك بعضاً أو لينشي ليهتد  
اختيار أربع أسلمن إذا الترشّد  
إذا كن لم يسلمن لكن من هدي  
وقد قيل من وقت اختيار الفتى ابتد  
سوى أربع أو دونهن فأيد  
بفسخ نكاح من موحدة قد  
سواها وإلا لم بغير تردد  
سواها فأمض الفسخ أو لا ليردد  
قد يبحن له يخر فتاة ويفرد  
بأماً فحرم كلهن وأبد  
حلال فحرم أمها ثم شرد

## فصل

وإسلام حُرٌّ عن إما غير داخل  
فأسلمن معه باجتماع وفرقة  
بهن افهمن أو داخل للتعدد  
بها فافسخن عقد الجميع تسدد

خلا ما إذا كان الفتى في اجتماعهم  
فإن الفتى يختار مافيه عفة  
ومن أعتقت ما بين إسلام زوجها  
وعقد البواقي افسخه غير من اهتدى  
كإسلام زوج للإماء وحرية  
فعقد سواها افسخه سيان أسلمت  
ولو حر إحداهن بعد رشاده  
وان يجتمع في البعض في الرشد من له  
ليختر ممن حلَّ حال اجتماعه  
وإسلام حر موسراً إن بقين لم  
ومن أسلمت من بعده ثم أعتقت  
ومن أعتقت ثم اهتدت ثم أسلم  
ولو كان تحت العبد أربع نسوة  
ليختر كالحاوي اثنتين اثنتين قط  
كذا الحكم إن تعتقه قبل اختياره  
وإن بعد رُشد حر ثم اهتدين إن  
كذا الحكم إن أسلمن من قبل عتقه  
ولا مهر من قبل الدخول كفسخه

على الرشد فيه ثم حل الإما قد  
ولو أربعاً لا فردة في المؤكد  
وإسلامها إن تعف المرء يخلد  
إذا بعدها أو قبلها لا تردد  
تعف ففي حال التعدد يهتدي  
قُبيلَ الإما أو بعدهن فقيد  
وإسلامها من كلهن ليرتد  
نكاحُ الإما والبعض مع حظر معقد  
بهن إذا دون البواقي فتهتدي  
يبين إلى الإعسار يختر ويعضد  
فأسلم باقيهن يختر ويسعد  
البواقي فعنهن اختيار الفتى اصدد  
فشتى اهتدوا قل أو معاً في التعدد  
وما زاد من فوق اثنتين ليعبد  
فكن في طلاب العلم حبراً تنقد  
يشا مثل حر تمسك الكل فاسعد  
فأعتق هو ثم اهتدى فتقلد  
كتحريم جمع في جميع التعدد

★ ★ ★

## كتاب الصداق

ويشعر ذكر المهر في العقد يافتى  
وتخفيفه أولى والأ يزد عن  
وذاك مئات أربع ورقاً فإن  
وليس بمحدود ولكن كل ما  
ولو تافه مما له أو لقيمة  
بعين ودين عاجل ومؤجل  
ولو نفعة في مدة عُينت على الـ  
سوى غررٍ مزرٍ يرجى زواله  
فصح بعبد تشتريه معين  
وما ابتاعه من قبل قبض ومرتبجى  
كإصداق تعليم المباح كتابةً  
ويلزمة تحصيله عند جهله  
إذا اقتبست من غيره ثم إن أتى  
بأن عليه أجر ما فات حفظه  
وعن أحمد التعليم من خلف سترها  
ومن بعد تعليم بأجرة ساقط  
وألغى أبو يعلى المسمى لجهله  
وتصحيحه أولى كفرض بذمة  
وإصداق تعليم القرآن فألغى

وإن لم يسمه صح من غير مُفسد  
صداق نساء مع بنات محمد  
يزد كمئات خمسة لم يزيد  
يصح من الأثمان في ذا به اعقد  
له النصف مما عدها لا بمقصد  
ومنفعة معلومة عند قصد  
أصح وإن تجهل فكالموجود  
وجهل يسير جوزنُ ذا بأوطد  
وآبقٍ أو غضب سيحصل ترشد  
الحصول على قرب أجز ذى بأجود  
وشعراً كذا ثم الصناعة في اليد  
أو أجرة تعليم متى منه تفقد  
بتطبيقها من قبل تعليمها اشهد  
من الكل أو نصف المنصف فارشد  
مع الأمن من خوف افتتان مجدد  
من الكل أو نصف ليرجع وتردد  
بجامعه والضدَّ جا في المجرد  
دنائير لم يقدر عليها ففسد  
وفقه على المشهور من نص أحمد

ولا بد من تعيينه عند صحة  
وفرع كما في فرض تعليم صنعة  
ولا تلزمها إن أتى بمعلم  
ووجهان في تعليم إصداق سورة  
وإن أنكرت تعليمه صدقت وإن  
وإصداقها حجاً بها غير ثابت  
ومن يتزوج أو يخالع على عوضٍ  
فصح ووزع بينهما كقدر ما  
وقيل على تعدادهن كقوله  
وقيل اقسمن في الخلع مثل مهورها المسماة والقول المبداً فجدد

كتعيين داريه على المتجود  
وشعر مباح باختلاف معدد  
سواه ولا تلزمه تعليم أبعد  
لذميمة إن كان يقصده تهدي  
تكن علمتها قوله اقبل بمبعد  
وتملك مهر المثل مع كل مفسد  
فرداً له ردّاً بعقد موحد  
لكل فتاة مهر مثل تسدد  
به بينهما افهم بغير تردد  
والقول المبداً فجدد

## فصل

وإصداق عبد من عبيدك جائز  
وصحح بعبد مطلق ولها إذاً  
وصحح محفوظ به من عبيده  
وأما أبو بكر فأبطل فيهما  
ومحتمل إلزامها بقبولها  
كذا الحكم في إصداق بعض ثيابه  
كذا كل مجهول كما حكم امرؤ  
بأي مكان حل غير معين  
وفي هروي الثوب أو كركر حنطة

وأوسطهم تعطي وعنه اقرعن قد  
بعرف وسيط النوع والقيمة ارفد  
وأبطل في الإطلاق ما لم يجدد  
وقيمة ماصححت إن بذل اردد  
وإلزامه في الخلع أيضاً بمبعد  
وأدره لكن هنا المطلق افسد  
وفعل الذي شاءت ورد مشرد  
فذا كله ملغى بغير تردد  
وقنطار زيت قل كمطلق أعبد

ومن أصدق الحسناء تطليقَ زوجةٍ  
ومن أصدقت للغير إن لم يكن أب  
ومصدق ألف إن يكن متأبياً  
وإن أمة قد أُعْتِقَتْ بنوالها  
فإن لم تجب تلزمه قيمةً نفسها  
ويحتمل الإعتاق في ذي بلا رضا  
ومن أعتقت مملوكها مع شرطه  
ومن يتزوجها بمهر مؤجل

فليس صداقاً في الأصح المؤكد  
وإن كان حياً ألفاً ارده بأجود  
وذي زوجة ألفين فاقبل بأوطد  
على أن تزوجها بصحتها اشهد  
كذا إن رضيت بالشرط في عتق مبتد  
ولا عوض بل بالمقال المجرد  
تزوجها مجاناً اعتقه ترشد  
وأطلق صححه على المتوطد

## فصل

يحل بموت أو فراق مشردٍ  
وعن ذكر مهراً إن خلا العقدُ أو وهي المسمى فمهر المثل للخود أورد  
وعنه فساد المهر مع حظر مهره المسمى على عهد كخمر مزبد  
وإن بان حظراً في الذي ظن حله  
وقد قال في «المغني» لها مثلُ خمرها  
وإن بان عيب في صداق معين  
وقيمته خذها جميعاً وإن تشأ  
وإن كان معقوداً عليه بذمة  
كذا عوضُ الخلع المنجز في الذي

وقد قيل إن لم يذكر الوقت يفسد  
فقيمته أوجب وعقدك أطفد  
عصير ووهي قولٌ مملي المجرد  
ونقصان وصف قدر شرط إن تشا ارده  
فخذه بأرش في الأصح المؤكد  
فابداله حتماً بغير تردد  
ذكرناه من حكم العيوب فقيده

## فصل

يملكه ألفاً فبالكل فاعقد  
فمنها فقط نصف الجميع ليردد  
وكل المسمى مع سوى الأب فاشهد  
فصح وتممه من الزوج ترشد  
ومع إذنها المهر المسمى لها قد  
لثيبة كبرى التمام كما ابتيدي

ومن أصدقت ألفاً وللاب إن يجز  
فإن بعد قبض طلقت قبل وصلها  
وقيل لها في ذلكم مهر مثلها  
ومن زوّجت مع دون مهر لمثلها  
وعن أحمد بل من وليّ سوى أب  
وليس لشخص قبض ذاك وقيل بل

## فصل

بذمة موليّ عليه بأوكد  
ومحتمل ألا يجوز بأزيد  
بأزيد في «المغني» لترغيب نهد  
وإن لم يضمّنه الجميع بأبعد  
ترد ولا مافوق وحدي بأجود  
ومعها بلا إذن أجز بالمعود  
بلا إذنها لا الثيب امنع ترشد

ومن زوج المولي فالمهر كله  
وعن أحمد ضمّن ولياً لمعسر  
على مهر مثل ثم قهوى جوازه  
ومحتمل أخذ الولي بزائد  
وليس له تزويجه بمعية  
وزوّج أو ائذن للسفيه لحاجة  
وللاب قبض في صداق صغيرة



## فصل

وإن رشدت قولان من نص أحمد في الأولى وعنه إن رضي الخوّد أكد وعنه المسمى عنه خمسا المقيّد وعن أحمد لا مَهْرَ إن علما اشهد عليك سواها أو بتسليمه جد ولا مَهْرَ في قول وقيل إن تعمد له سيّد أو فاسدٌ لم يقيد وبالإذن صححه وفي عنق الفتى المهورُ وعنه بل بذمة سيد وعنه ليضمن سيّد ثم يردد بمهر مسمى لم يجب في المؤطد لبيتع به من بعد عتق لسيد بهال لها في ذمة متجدد تعلقه في جيد زوج معبد إذا نحن علقنا بذمة سيد وخذ ثمنها المولاة ترشد كذّين على عبد ملكت بأجود بها فككل نصف مهر ليعدد يبعه لها بالمهر صحح وأفسد

وفي قبضه كرهاً لبكر كبيره ومن غير إذن عقد عبدك باطل وفي نفسه مهرٌ لمثل بوطئه وسيانِ علمُ الحظر والجهل منها فإن عجز المفروض قيمته فما وقد قيل بل في ذمة العبد أو جبن كذا الحكم إن ينكح سوى ما أباحه وبالإذن صححه وفي عنق الفتى المهورُ وعنه بل بذمة سيد وعنه أحمد أوجبه في ذمتيها ومُنكح مولاة له عبده ولو وقد قيل أوجبه وأسقط وعنه بل ومُنكح عبدٍ حرّةً ثم باعه يحول في أثمانه المهر إن تقل وقل فيه كالدينين إن يتقاصصا ويسقط إن علقت في ذمتيها وقد قيل ليس المهر يسقط مطلقا وإن باعه إياه قبل دخوله ويسقط في قول هنا كلّهُ وإن

نكاحهما وليرجعن قبل مدخل  
ومحتمل ألا يصح ابتياعها

بقيمة نصف لا بكل بأوكد  
له افهمه من قبل الدخول المؤكد

## فصل

وتملك بالعقد المسمى جميعه  
وتملك ما ينمي المعين كله  
وشرط ضمان والتصرف قبضه  
ويضمنه بالمنع من قبضه وفي  
فإن قبضته ثم يطرأ منصف  
وقد قيل لا حتى يشاء تملكاً  
وليس له الرجعي بنصف زيادة  
وإن زاد من ذات اتصال فما اشتهت  
وإن بذلت نصف الذي صنعته أو  
ويملك أخذ النصف مع بذل قيمة  
وإن كان ذا نقص فللزوج نصفه  
وقيل له مع نصفه أرش نقصه  
وعن فائت المثلي أو مستحقه  
وفيها سوى المثلي له نصف قيمة  
وقيل بأدنى الوصف حتى يجوزه  
كذا الخلف في وقت اعتبار لقيمة  
وبالعقد إن ضمنت كل مميز

وعن أحمد بل نصفه فتقلد  
ولو قبل قبض أو لترك فقيد  
سوى المتميز كاشتره بأوكد  
كتاب البيوع القول في القبض فاقصد  
تملك قهراً نصفه في المؤطد  
فقل لها ربع وتصريفها اردد  
من النصف أو من قيمة النصف ترفد  
بنت فيه ألزمه قبول المزيد  
المزيد ولو مع عكسها في الموجود  
كهية أو نصف قيمته اردد  
وخرج هذا القول بملي المجرى  
وعوض بنصف المثل للزوج ترشد  
ولو عكسوا لم أنف يوم التعقد  
وقيل كذا يوم الفراق المبدد  
مقدمة من غير وقت مقيد  
فان اعتبار الوصف حينئذ قد

## فصل

وإن ينو من بعد التنصف ما حوت  
ويُقْبَلُ فيه قولها مع يمينها  
وكل المسمى مع سقوط كنصفه  
ويأخذ ما في المهر إن فات نصفه  
وقد قيل نصف الباقي مع نصف  
كذلك إن تقبض مسمى بذمة  
ولكنما تقويمه بصفاته  
ويلزم إن يبقى<sup>(١)</sup> على الوصف رده  
ومن بيديه عقدة العرس بعلمها  
فإن يعف عن مهر له جائز الحبا  
فإن كان عيناً في يدي من عفا فذا  
وما لأب عفواً وعنه يصح عن  
إذا طلقت قبل الدخول ولا تجز  
بردتها أو من رضاع محرم

وينقص تضمن لا المميز بمبعد  
إذا ما ادعاه الزوج قبل التشرذ  
بلا مِرْيَةٍ في كل حكم معدد  
متى أوجب التنصيف أمر فقيد  
قيمة الفقيد سوى المثلي من متحد  
فأسقط ونصف مثل ما عين اعدد  
لدى قبضها ثم النما لا تردد  
على أحد الوجهين من غير مبعد  
فإنبتها قبل الدخول المؤكد  
فقد بريء الزوج الأخير فقلد  
بلفظ هبات أو عفوت أجر قد  
نصيف صداق البكر لم تتعبد  
له العفو عن مهر يعود لفوهد  
يؤول إلى إسقاط مهر فتعتدي

(١) الأصح: يَبْقَى

## فصل

ومن وهبت زوجا صداقا وأبرأت  
وعن أحمد مامن رجوعٍ وعنه مع  
وإن تردد قبل الدخول ليرجعن  
ومن يتبرع عنه بالمهر إن يعد

## فصل

وفي السوط في فرج يقرر مهرها  
وإن يخل بالصغرى التي ليس مثلها  
كذلك في الزوج الصغير وهكذا ال  
ومع مالغاً حساً كجب ورتقها  
وإن منعت السوط في خلوة فلا  
وعنه مع الإحرام والصوم نصفه  
ويوجبه التقبيل عند إماننا  
وليس بخال مع حضور مميز  
وبالموت أيضا يستقر جميعه  
وفي موت زوج بتها في سقامه  
وعن أحمد باللمس في غير فرجها  
ويسقط من قبل التقرر مهرها

وخلوة ذي إمكان وطء معود  
يجامع زوج فاقض بالنصف ترشد  
عمي ولم يشعر بمدخلها امهد  
وشرعا كاحرام وحيض بأبعد  
تقرر بها مهراً على المرء تعتد  
وكل لحيض أو نفاس به اشهد  
وإبصاره عريانة المتجرّد  
حنيف ولو أعمى وبالنوم مرتد  
ولو مع قتل النفس من كل مفرد  
ولم يطا أو يخلو لقولين أسند  
بلا خلوة قرر بقول مبعده  
بما أوجب التفريق من فعلها اشهد

وردتها أو أن تنيب فتهتدي  
 ضعيف لطرده الحكم في عكسه طد  
 إذا ما أتى من نحوها كالمعد  
 وشرط كذي إسلام زوج بأبعد  
 ينصفه مع فرقة من مبعده  
 وتفريقها مع أجنبي بأوكده  
 كفاءتها أو ملكها زوجها اشهد  
 شراها إذا من مالك المهر أسند

كإرضاعها من يوجب الفسخ فعله  
 وفسخ لعيب الزوج أو عسره وذي  
 ومتعتها أسقط بمسقط مهرها  
 ويسقطه فسخ القرين لعيبها  
 وتطليقه قبل الدخول وخلعه  
 ويسقطه التفريق بإصاح منها  
 وعن أحمد بل نصفه ومثاله  
 ووجهان في التنصيف أو في السقوط إن

## فصل

وقول الفتى في مثبت المهر أبد  
 وعنه المسمى مهر مثل ليعضد  
 يرد إليه مع يمين بأجود  
 إذا اختلفا في غير مهر مجدد  
 وقيل كمهر المثل إن عينت جد  
 بسر وفي الإعلان بان بذا اعتد  
 به انعقد التزويج مهما يكن قد  
 وقالت بل العقدان مع حلفه طد  
 فللخود مهر المثل من غير عندد  
 سواها وتفويض اختيار معدد

وفي الخلف في التقبض يقبل قولها  
 وفي قدره اقبل قوله مع يمينه  
 وإن يدعي<sup>(١)</sup> ما فوقه وهو دونه  
 وقولان فيمن يقبل القول منها  
 ويلزم حتما قيمة لا معين  
 ومن أصدق الحسنات صدائين واحداً  
 وقال أبو يعلى بل الواجب الذي  
 ودعواه عقداً غمة ثم بثه  
 وإن لم يسموا المهر أو كان فاسداً  
 كتفويض بضع من أب بكر أو رضى

(١) الأصح: يدع

وإلا يُفرض مَهْرٌ مثل ويحدد  
 جميعُ الذي يوهي المسمى فقيد  
 له في أصح النقل في نص أحمد  
 يقرر موت غير نصف مزهد  
 له في مقال للإمام المسدد  
 يسمى ويسقط واجبا لمفقد  
 إلى متعة وهو الأصح فقلد  
 سواء كأحكام المسمى بأوكد  
 تمتعه فاستهدِ بالعلم تهتد

فإن طلبته جاز ما رضيا به  
 ويسقطه ياصاح من غير متعة  
 وما قرر المهر المسمى مقرر  
 وعنه إذا لم يُسمَّ أو يفرضوه لم  
 وما نصف المهر المسمى منصف  
 وعنه ينصف واجباً لفساد ما  
 إلى متعة وعنه يسقطها معا  
 وما فرضوه في تنصّفه وفي  
 وعنه كما لم يفرضوا في وجوب ما

### فصل في المتعة

دخول ولا فرض بمهر محدد  
 وعنه سوى الخالي بمهر معدد  
 ولا بين ذمي كفور ومهتد  
 ولا ضرراً في نقص الرضا والتزيد  
 وأدناه تُجزي كسوةً للتعبد  
 وعنه لنصف المهر للمثل فاحدد  
 قبيل فراق في الصحيح المؤطد  
 وقبل اقتراض إرثه للمخلد

ولا متعة إلا لمن طُلقت بلا  
 وعنه بلى أوجب لكل خليعة  
 ولا فرق بين الرّق والحُرّ فيهما  
 ومتعتها بالعسر واليسر قدرت  
 وإن كان مع خلف فأعلاه خادم  
 وعن أحمد بل ما يراه محكم  
 ولا تسقطنها إن تهب مهر مثلها  
 ومن مات من قبل الإصابة منها

## فصل

وتقدير مَهْر المثل مثل أقارب  
وعمتها كالأخت مع بنت عمها  
بعقل ودين والغنى وجمالها  
وبكر وضد ثم زدها كفضلها  
ومعتبر بالمهر تخفيفه على  
وإن تكن العادات فرض مؤجل<sup>(١)</sup>  
وإن لم تجد أهلاً لها فكمهر من  
فإن لم تجد في أرضها مثلها التمس

## فصل

وليس لها مهر بفساد عقدها  
فإن يطأ أو يخلُ استقر معينٌ  
ولو قيل مع أرش البكارة لم أجد  
ومن توطأ بالإيham أو أكرهت زنى  
وقولان في إيجاب أرش بكارة  
ولا مهرَ للاتي يطاوعنَ في الزنى  
وعن أحمد لامهرَ في ذات محرم

(١) الأصح: فرضاً مؤجلاً.

وجانٍ بغير الوطاء أذهب عذرةً  
وعن أحمد بل مهر مثل وإن يكن  
وأوجب لها نصف المسمى على الفتى  
وإن يمنع التسليم قبل دخوله  
ويلزمه الإنفاق مدة منعها  
ومن تمتنع من بعد تسليم نفسها  
ولكن لها إن أكرهت فتسلمت  
وإن قبضته ثم جادت بنفسها  
وليس لها إن كان مهراً مؤجلاً  
وإطلاق تأجيل يصح بمبعد  
وإن حل من قبل التسلم مهرها  
وإعساره بالمهر قبل دخوله  
ووجهان في الإعسار يوم دخوله  
ولكن لها من زوجها منع نفسها

لبعدى لها أرش البكارة أورد  
هو الزوج إن قبل الدخول يسدد  
وليس عليه غيره فارو واجهد  
لتقبض كل المهر منه تؤيد  
وتملك أسفارا بل إذنه اشهد  
رضى لتوفي المهر تمنع بأجود  
تمنعها فاقبل إفادة مرشد  
فبان معيياً تمتنع في الموجود  
تمنعها من قبل قبض فقيد  
يحل بموت أو فراق مبدد  
لتجبر على التسليم في المتجود  
يبيح لها فسخاً بحكم المقلد  
فإن رضيت ثم اشتت لم تؤيد  
ومع أمة والإختيار لسيد

## فصل

وإن زوج الطفل الصغير أب له  
فإن كان ذا عسر فهل يلزم الأب الصداق على وجهين فاحفظ وقيد  
ودعواه ألا وطاء ليس منصفاً  
وتلك كمدخول بها في أمورها  
وإثبات إحصان وغسل ونية

فمن مال الابن المهر فليتنقد  
ولو صدقت مع خلوة في المؤكد  
سوى عودها بعد الثلاث مبعد  
وإيجاب تكفير ولغو التعبد



ولا يخرج العنّين من عنة بها  
ومن أصدقت عبداً مسمى فلم يبع  
على قدرة أو عز تسليمه لها  
ومن أصدقت عبداً صغيراً فطلّقت  
إلى الزوج منها قيمة النصف إن تشا  
وإن نقصته رفعة السن قيمة  
وإن شاء يأخذ قيمة النصف ناقصاً  
ومن أصدقت عشرين شاة بعينها  
لها السخلُ بالتطليق قبل دخوله  
وإن نقصت منها الولادة إن يشا  
وإن شاء يأخذ نصفهن نواقصاً  
وطلّقها قبل الدخول تجد له  
وإن شاء يدفع نصف غرم بنائها  
وإن بذلت نصف المثل فما له

ولا تحظرن منها الریائب بأوكد  
أو ازداد سوم المالك المتشدد  
فقيمته امنحها بغير تردد  
بغير دخول وهو كبر فأردد  
بقيمته في العقد أو في التزید  
فللزواج قدر النصف في العقد مهد  
رضاءً ببعض الحق فعل تجوّد  
فأضحّت وقد زادت زيادة وُلد  
وللزواج نصف الأمهات لتردد  
فقيمة نصف الشاة في العقد يفتد  
ومن أصدقت أرضاً فشادت بقرمد  
بقيمة نصف الأرض وقت التعقّد  
ويملك منه النصف تجبر بأجود  
سواه كذا في صبغها الثوب أورد

### باب الوليمة

وقيل وإطعام السرور المجدد  
بشاة وإن تنقص يُبح غير معتد  
بدعوته أوجب إجابة مهتد  
كفرض كفايات وفي الثالث اردد  
ودعوة من يقلي وذی ذمة زد

وسمّ طعام العرس حبّ وليمة  
وإيلامه في العرس ندب أقله  
وأول يوم إن يعينك مسلم  
وتشرع في وجه كشان وقيل بل  
ولا توجبن إن عم أو بعد أول

ودعوة غير العرس ثم إجابة  
ويحرم أكل الصائم الفرض إن يجب  
وقيل إذا لم ينكسر قلب من دعا  
وإن أنت لم تأكل لصوم وغيره  
ويشعر من بعد الطعام تحملاً  
وإن يدعه الإثنان قدم سابقا  
ومن بعده من كان أدنى قرابةً  
وإن كان فيها مُنكراً فأزله إن  
وإن كان معلوماً بلا الحس إن يشا  
وإن افتراش المرء ما فيه صورة  
ويحرم في الحيطان تعليقه وإن  
ويحرم تصوير لذي الروح كاملاً  
وقولين في تصويرها لمصور  
وليس يباح الأكل إلا باذنه الصريحة أو فهم القرينة فابتد  
ودعوته إذن فليل إباحة الدخول وأكل من طعام مهاد  
ويملكه بالأخذ أو بوقوعه  
ويكره في الأولى النشار ولقطه  
ويشعر إعلان النكاح وضربهم

مباح بلا كره ولا ندب أحمد  
ويشعر في نفل وفطر بأوكد  
بإتمام نفل فهو أولى فقيده  
من المقتضي ذا فادع بالخير واغتند  
ومن قبله غسل اليدين بأوكد  
وفي الاستوا بالأدين أمره يبتدي  
فأدنى جواراً ثم أقرع ترشد  
قدرت وإلا جانب القوم وابعده  
ليجلس ولكن عنهم البعد جود  
لحي مباح أو على متوسد  
يسترها عنه بلا حاجة قد  
وحك ولو في ملك غيرك ترشد  
بلا حيوان أو نجال فأسند  
وليس يباح الأكل إلا باذنه الصريحة أو فهم القرينة فابتد  
ودعوته إذن فليل إباحة الدخول وأكل من طعام مهاد  
لحجر متى يقصد وإلا بأجود  
وعنه يباح كالمضحى المشرد  
عليه بدف للخلاف المقيد

## باب عشرة النساء

وحق على الزوجين أن يتعاشرا ويلزم تسليم ابنة التسع حرة ومع مانع استمتاعه مطلقا إذا وتسكن فيما تشرط أو بملكه ومن يطلب الإمهال يمهل مدة ويخلف مجنونا وطفلا وليه ويلزم تسليم الإما ليها فقط فإن بذل التسليم يلزم قبولها ويملك الاستمتاع ما لم يضر أو ويملك إن لم تشرط بدلا بها ويملكه المولى بلا إذن زوجها ويملك ذو عبد سفارا بعبده وإلزامها بالغسل للحيض جائز فإن قلت لم تجبر فإن شاء فليطأ ويملك منع السفر من كل زوجة وغسل نجاسات وغسل جنابة ويملك منع الكل نيل محرم

بُعرف وبذل الحق لا بتنكد وألزم وان تبغ التسلم واطهد رجوت زوالا لم يجب مابه بدي ومع فقد شرط فلتكن عنده قد ليصلح فيها أمره غير معتد بحق عليه أوله متأكد وأما نهارة فهو حق لسيد ووجهان فيه باشتراط مؤكد يكن شاغلا عن فرضها المتأكد مسافرة والقن مع إذن سيد على أحد الوجهين إذا التأيد وإن كرهته زوجة العبد فأشهد وإما تكن ذمية فبأوكد بغير اغتسال والنفاس كذا اعدد وإلزام كل أخذ شعر منككد على أظهر المشهور من قول أحمد ومؤذ بريح من مباح بأجود

## فصل

فإن شاء يستمتع وإن شاء يرقد  
وقد قيل فيها من ثمان فزود  
أبيح ولم يمنع بها من تفرد  
إذا لم يكن عذر ولا تتزيد  
فبينهما إن تبغ فرق بأوكد  
لبيتوتة والوطء لم يلجأ اشهد  
فشاءت قدوم المرء ألزمه واطهد  
فبينهما فرق على نص أحمد  
لعذر وإن طالت فع العلم ترشد  
لزوجه في الحيض، والدبر اصدد  
إذا هو لم يولج فليس بمبعد  
وعن حرة الزوجات مع إذنها قد  
وقيل وإذن الخود مع إذن سيد  
وقيل حرام مطلقا لاتقيد  
وإلا ففي الأسبوع إن يتزيد  
رزقت الشياطين ادع للوطء تهتد  
وعن نزع من قبل تميمها اصدد  
ويحرم منه وطؤه ذا تجرد  
وزوجاته في غسله المتفرد

ومن أربع أوجب على الحر ليلة  
ومملوكة تعطى من السبع ليلة  
وإن شاء في باقي الليالي عذلة  
وفي ثلث عام أوجب الوطاء مرة  
فإن ياب شيئا منه مع قدرة له  
وعن أحمد إن لم يضار بتركه  
ومن غاب عنها فوق ستة أشهر  
وإن يابته من غير عذر فإن ترد  
ويُسقط عنه القسم والوطء غيبة  
فليس حلالا وطاء سرية ولا  
ومن شاء بين الألتين تلذذا  
وإن شاء عن سرية عزله يُجز  
وعن أمة مع إذن سيدها فقط  
وقيل يباح العزلُ يباح مطلقا  
وقيل يسن الوطاء في الشهر مرة  
وسمّ وقل بالله جنبنا وما  
ويكره تكثير الكلام مجامعا  
ويُشرع أيضا أن تلاعب قبله  
ويملك جمعا بين وطاء إمائه

ولكن وضوء المرء مع غسل فرجه  
 ويحرم وطء الخود مع رأي غيرها  
 وإن رضيا بالمسكن الفرد جوزن  
 ولا تمنعها من خروج لمسجد  
 وإن خفت فامنعها خروجاً لغيره  
 وذلك ندب في عيادة محرم  
 وليس لعرس المرء إيجار نفسها  
 ويملك أيضاً منعها من رضاعها  
 وليس على النسوان خدمة بيتها  
 إذا رام عوداً مستحباً فجوود  
 ولو ضرّة ترضى وجمعاً بمرقد  
 وعن بثه ما كان بينهما دُد  
 بأقوى على نفل وإن خفت فاصدد  
 وفي كل حال بيتها خيرٌ ممهد  
 وحضرتها للميت لا تتشدد  
 لترضع أو تخدم بلا إذنه اشهد  
 لأولادها إلا لمضطهرهم قد  
 على نصه بل يستحب بأوطد

### فصل في القسم

وحق على الزوج المساواة قاسماً  
 ولو مع جن لا يخاف أذاه والوليُّ به يأتي كذا الزوجة اعدد  
 وإن عماد القسم ليلاً ومن يكن  
 ويدخل في القسم النهار متابعاً  
 ويلزمه الإقراع إن شاء غيبة  
 ويقضي لباقيهن بادٍ بقرة  
 ويقضي إقاماتٍ تحلُّ سيره  
 ومن بات معها مره يقض لغيرها  
 وتسويةً في الوطاء والبر سنة  
 وللحرة اقسام ليلتين وإن تكن  
 لزوجاته في العذر أو فقده اشهد  
 كحارسهم والعكس في حقه اقصد  
 ويقضي خروجاً طال في غيره قد  
 ونقله أسفار كذي حين يبتدي  
 وفي سفر للانتقال بأجود  
 إذا منعت قصر الصلاة المعود  
 ولو بات بالإقراع معها فقيد  
 وليس بإيجاب لعُسرته طد  
 كتابيةً والنصف للأمة امهد

وبالقسط فاقسم للمحرر بعضها  
 وفي نوبة للزوجة الحرة اقسمن  
 ومحرم أن تأتي بنوبتها إلى  
 كذاك نهراً حرمن لا حاجة  
 ويقضي إذا ما طال حتى حاجة  
 فإن يط في وقت يسير ليقضه  
 ووجهان أيضاً في قضاء تمتع  
 وإن ينو عوداً من يسافر بقرعة  
 ويسقط إنفاق الفتاة وقسمها  
 أو ارتحلت من غير إذن وإن تسر  
 ووجهان إن يأذن لحاجتها لها  
 ومن وهبت مع إذنه القسم حرة  
 وقيل متى كانت هنا أمة فلا  
 فإن يل وقت للتي وهبت فلا  
 وإن وهبت ترضي الحليل أجز ولا  
 وليس عليه القسم بين الإماء بل  
 ولو كان في وقت لزوجاته أجز

وإن عتقت في وقتها وبها ابتد  
 لمعتقة كالخرة الأصل ترشد  
 سواها بليل غير مضطر ارشد  
 ويعفى عن اللبث الليسير المزهده  
 لضرتها من وقتها المتعود  
 لضرتها من وقت ذي في المجدود  
 بما دون فرج خذه أخذ مؤيد  
 بها لبواقيهن لا تتردد  
 إذا ما أبت معه مبيتاً بمرقد  
 لحاجته مع إذنه فلها جد  
 وقيل لها الإنفاق لا القسم آورد  
 أو الزوج من يختار للقسم تطهد  
 تجز بذلها إلا باذن المسود  
 توال لها من غير إذن بأجود  
 تجز بهال ثم إن ترجع اردد  
 يجب وان شا ينتقص أو يزيد  
 ويلزمه إعفاف من يتبغي اشهد

## فصل

بغير حساب عند عرس مجدد  
 كبكر يجب واقض البواقي واسرد

وللبكر سبع والثلاث لثيب  
 ويقسم فيما بعد لكن متى ترد

وثانية في حق عقد به ابتدي  
تزفا معاً أقرع وبالقرعة ابتد  
تضمن قسم اليسر حق التعقد  
وقد قيل أسقطه ولا تقض ترشد  
توف وإن عادت توف وترفد  
إذا شاء فليخرج لأمر معود

ويكره زَفُ الزوجتين بليلة  
فإن فعلوا فابدأ بسابقة فإن  
فإما تسافر بالتي قرعت فقد  
فتقضيه للأخرى وقيل وهذه  
ويأثم في تطليقه زوجةً ولم  
وفي غير وقت ليس عمدةً قَسَمه

### فصل في النشوز

بعضيانه يغضب عليها وتبعد  
ملائكة الرحمن تلعنها فاسند  
بكره ليزجرها بوعظ ويصدد  
وفي الكلام بما دون الثلاث فقيد  
وإن أظهر الزوجان شحناء حقد  
ليسكنهما ذو الحكم قرب مسدد  
ليختر ويبعث حاكم ذو تقلد  
من أهلها أولى ومن رضيا طد  
من الجمع والتفريق غير مردد  
رواية العدلان حكاماً اعدد  
يرجح مع بذل وبين مجود  
فداءً إلى الزوج اللجوج المنكد  
إلى حكميه ما ارتضوه ليوطد

وطاعة الاستمتاع للزوج واجب  
فمن أغضبت زوجاً بعضيانه تبت  
ومن تمتنع من حقه أو تحيئه  
فإن لم تبت يهجر بمضجعها  
فإن لم تُطع تُضربَ بغير مبرح  
فإن كان كلُّ منهما متظلماً  
فإن خاف من إثم الشقاق عليهما  
أمينين مع حرية في المجود  
بتوكيل كل ثم ما حكما به  
فإن أبيا التوكيل لم يجبرا وفي  
فيُجبرُ على التوكيل زوجٌ لفرقة  
وتُجبرُ على التوكيل في البذل زوجةً  
فإن أبيا المذكورَ يجعله حاكم

فإن يغب الزوجان أو واحدٌ فلا  
وقيل على القولين لكن أزله إن  
وإن تركت فرضاً للزوج ضربها

تزل نظر العدلين في أولٍ قد  
يجبن وفيه الحلف مثل الذي ابتدي  
ولا تسألن عن ضربها الرب تهتدي

### باب الخلع

ومن أبغضت زوجاً وخافت تعدياً  
وإن خالعت من غير عذر يصح مع  
فللعوض اردد والنكاح بحاله  
كذا الحكم في معضولة لم تكن زنت  
ومن صححوا تطليقه صح خلعُه  
ومن والد المجنون والطفل صححن  
وإن خالعت عبداً لأسعد زوجة  
ويقبض قن مال خلع بنصه  
وقد قيل لا يقبض سوى سيدٍ ومن  
وإن يختلعها الأجنبية بهاها  
أو اختلع الإنسان من تحت حجره  
وينفذ بذل المال من كل زوجة  
وخلعك صغرى والسفيهة باطل  
وينفذ خلع الأجنبية بهاله  
ويلزمه في ماله وحده فإن  
وإن قيل إن الخلع فسخ فقيل لا

يحق عليها نفسها منه تفتدي  
كراهته بل عنه حرم وأفسد  
وإن قيل تطليق فرجعيّاً أعد  
إذا ما افتدت منه لعضل منكذ  
وخلع من الذمي مثل الموحد  
وسيد كل منهما في المؤكد  
فما بذلت في الخلع فهو لأسعد  
كذلك المميز والسفيه بأوطد  
يلي مال محجور عليه فقيد  
أو اختلعت أنثى بسلعةٍ ابعده  
بمال لها مثل الفضوليّ فاعده  
يجوز بما تحوي تبرعها قد  
وإن قيل تطليقا فرجعيّاً امهد  
ومن مالها إن يضمن المال فاعده  
أبى لضمان المال منها ليفسد  
يصح بحال خلعُه مع أبعده



وإن أمةً بالإذن ياصح خالعت  
ومن غير إذن لا يصح بأوطد  
فقيمة ما سميته أو مثله له  
وخلع الفتى قل طلقة بائن متى  
وعنه بلفظ الخلع والفسخ والفدا  
وعنه طلاق إن نواه بهذه  
ومعتدة للخلع ليس ينالها  
وشرطك في التطليق بالخلع رجعة  
وقيل وما سموه لغو كشرطهم  
وقد قيل رجعياً يكون طلاقه

### فصل

ومن غير جعل لا يصح بأوكد  
وإن كان تطليقاً بجعل فانه  
وإن سمي المحظور عمداً فإنه  
وما صح مهراً صح خلع الفتى به  
وقال أبو بكر حرام ولازم  
وإن جعل ما ليس مهراً لجهله  
ويلزم في المجهول حالاً وموتلاً  
ويعطى بمرجؤ التبين حاصلاً  
وإن قالت اخلعتني بما في يدي من الدراهم أو مالي متاعاً بمزود

ليعطى أقل الجمع من ورق ومن  
لفقد الذي قد أوهمته وجوده  
فصح بما سمي وأوجب أقل ما  
وقيل بمأبوس البيان بمهرها  
وإن يتبين عُدْمه فبمهرها  
وقيل يبي المذكور والخلع واقع  
وقال أبو بكر يبي العقد مطلقاً  
وينفذ بالموجود إما تيقناً  
وقيل بقدر المهر ينفذ خلْعُها  
وإن بان ما قد خالعت به عينه  
وإن بان ذا عيب فإن شاء رده  
وخلع على السكنى وإرضاع طفلة  
وإن خالعت حامل بِنُفْيَةٍ  
ولا خلع في وجه وقيل متى نقل  
والا فبالمعلوم ذا الخلع باطل  
ولم يتبرأ إلا بعد حولين مرضع  
وإن عينا وقتاً تعين مطلقاً  
وكافرة إن خالعت كافراً بما  
وإن أسلما أو واحد قبل قبضه

متاع بأوفى ما يسمى ليرفد  
وأما إذا قلنا بلغو المحدد  
تناوله اسم إن بين عدم ما ابتدئ  
فصح له حوباً بجعل ووطد  
وقيل بلا جعل وما غرت امهد  
بمقدار مهر الزوجة المتعدد  
وقيل على المعدوم وقت التعقد  
وإما ظنوناً ثم ماسمي انقد  
وقيل على التفصيل مثل الذي ابتدئ  
لها غير مملوك بقيمته جد  
بقيمته أو إن يشا الأرش يرفد  
متى فات يعطى أجر باقي المعدد  
لُعدتها منه ليبرا ويشرد  
بإيجاب إنفاق مع العقد أظد  
وقد مر فيه القول فاطلبه واقصد  
بخلع بكفل الطفل إن لم يقيد  
وتعيينهم أولى لقطع التنكد  
يحرّم إن يقبض فللخلع أظد  
فما للفتى شيء عليها بأوطد

## فصل

وقيل له أثنائه عند أهله وكالخلع في البيتوتة اجعل  
فمن قال سُعدى طالق إن تُمدني  
وقيل له عبد سليم وأوسط  
وزوجته بانت وإن بان غضبُ ما  
ومن يهي ثوباً قد شرط مثله متى  
وما بان مع تعيينه فيه وصمةٌ  
فليس له شيء سواه وقيل بل  
كتنجيزه خلعاً عليه ولم تبين  
وعنه تبين الخود منه وللفتى  
وتطلق رجعيّاً بغير غرامة  
وإن وإذا في قوله ومتى تُجد  
ولو أنها بعد التراضي أتت به  
وإن قالت اخلعي بألفين أو  
بمجلسه بانت وتملك ألفها  
وإن عقلت بالألف واحدةً فان  
وإن قال فيها أنت بالألف طالق  
وإن قالت الحسناء كن لي مطلقاً  
فرجعية من غير شيء بنصفه

وقد قيل مهر المثل حظ المشرّد  
طلاقه المعلق للتعويض غير مصدّد  
بعبد فأبي العبد، أعطت فسدد  
فإن وشكت إن شا بديلاً ليرفد  
أتته به بالقيمة أثبت بأبعد  
أته بثوب غيره لم تشرّد  
من العيب أو من ضد وصف مقيد  
له ردهً مع قيمة الوصف لا الردي  
إذا لم يكن ملكاً لها في المؤكّد  
بقيمتها منها وإن كرهت جد  
بإحظار محذور به علق اشهد  
بألف تبين إن تُعطه الألف تبعد  
كذي ميزة والإذن في القبض عدد  
على المقدر أو طلق به إن يتردد  
فإن تبغ من قبل الإجابة تردد  
تطلق أو في صح بالألف فارفد  
ثلاثاً ليعط ثلاثها في المجور  
ثلاثاً بألف إن يطلق فيفرد  
وقيل بثلاث الألف بانت فقيد

وبالألف إن لم يبقَ قل غيرَ طَلقة  
وشرطك في تطليق من كلَّفت ومن  
بتطليقها رجعيةً لا بقسطها  
فلا توقع التطليق حينئذ على  
وإن قالت الزوجاتُ بالألف بتنا  
كذلك إن قالته واحدة له

وقيل متى يجهل له ثلثها قد  
تميز إن شاء بجعل معدد  
وعن أحمد لغو منيتها اعدد  
وَحِيدَةً من زوجته فتعتدي  
فطلق إحداهن بالقسط تشرد  
وقيل بلا جعل ورجعياً اعضد

### فصل

ومن قال بدءاً أنت بالألف طالقُ  
فإن تاب رجعياً تبَّتْ بنصه  
وطلقَ في الوسطى فحسبُ أبو الوفا  
وإن قبلت في مجلس القول ألزمت  
وقيل متى توقعه مع رجعة بلا

كذا وعليك أو على الألف فاعدُد  
وفيما سوى الأولى بوجه فشرد  
وخرَجَ ألاَّ تبَّتْ فيهن فاطرد  
بألف وبانت مطلقاً في المعدد  
قبول كذي إن تقبل اوقعه ترشد

### فصل

وإن خالعت في علة الموت زوجها  
فللوارثين العودُ في زائد وإن  
وتطليقه في علة الموت مانعاً  
بما خصها ما لم يزد عن تراثها

بأكثرَ من ميراثها المتهمد  
يكن مثلَ إرث أو أقل به جد  
لإرث فأوصى أو أقر لها اشهد  
ومن رأس مال خلعه احسب وأرقد

## فصل

وخلع وكيل الخود عنها بمهرها  
فما دون أو خلع الوكيل لزوجها  
وإن نقصا للزوج أو زيادا لها  
وقيل يصح الخلع ثم الوكيل  
وقل ليلغى<sup>(١)</sup> خلع نائب زوجها  
وقيل له التخيير في أخذ ناقص  
وإن بتها في الخلع فليترجعا  
كما رجعا في بتها وطلاقه  
ولا تسقطن إنفاق عُدتها ولا

إذا طلقت أو بالمسمى المقيد  
بذلك أو أعلى بما سمي اعقد  
فذلك خلع باطل في المجود  
فليضمن لكل فائتٍ من معدد  
وصححه مع تضمين نائبها قد  
ورد متى طلق ورجعتها ذُد  
بكل حقوق للنكاح المقيد  
وعن أحمد أسقط إذا لم تعدد  
بقية مخلوع على بعضه امهد

## فصل

وإن أنكرته الخلع أوخلعها فقط  
وإن صدقته وادعت أن غيرها  
ويقبل في تعيينه قولها وفي  
ويخرج أن الزوج يقبل قوله  
وقيل متى يشرط له الجعل إن يكن  
ويرجع في هذا إلى مهرها الذي

تبين منه واقبل قولها في المعدد  
تضمن عنها الجعل تلزم وتُطهد  
تأجله مع قدرة في المؤطد  
إذا لم يعدى<sup>(٢)</sup> مهرها في التزید  
بغير طلاق فالتحالف أيد  
تعين وإلا مثل مهر مهد

(١) الأصح : ليلغى

(٢) الأصح : يعد

وتعليق عتق والطلاق بحادث  
وليس وجود الشرط إذ نال حقه  
وخرج مثل العتق أن ليس عائداً  
وإن كان لم يوجد وفي الخلع حيلة  
ولا يتأتى الحنث في العقد ثانياً

يجوز ولم يبطل بقول المقيد  
بمانع رجعه بعقد مجدد  
بذا العقد إن يوجد أو ان التشرذ  
متى ترتجعا عادة لا تتردد  
متى يتعذر عودُ وصف مقيد

### كتاب الطلاق

تبارك ذو المنِّ المدبر خلقه  
فكم حِكْمٍ في طيِّ أحكامه له  
فليس بمسؤول ولكن مُسائلٌ  
أباح لنا فعل النكاح وسنَّه  
وحل لنا التخليصَ عند تضرر  
ويكرهُ وعنه احظرُ بلا حاجة وإن  
ويحتمل الإيجاب إن خاف عارها  
وقد أوجبوا تطلق من يابَ فيئةً  
ويحرم في حيض وطهر أصابها  
ومن غير زوج لا يصح وعنه من  
ولا تمضٍ إلا باختيار مكلف  
ومن كان معذوراً بغيبة عقله  
وإن كان لا يعذر كسكران لا يعي  
كذلك في أحكام أقواله معاً

لما شاءه من غير منع مصد  
تدبرها تجلو القلوب فتهتد  
بريتهُ عما تولوه في غد  
لما شاء فينا من نهاء معود  
طلاقاً به حل النكاح المقيد  
أبت فعلَ فرض أو تخف عاراً اطرد  
أو اهمالها فرضاً وعسر التطهد  
وحين يرى العدلان عند التنكد  
به ويسمى بدعة عنه فاصدُ  
أبي الطفل والمجنون أوقع وسيد  
وعنه ومن ذي الميز يعقله قد  
فإن طلاق المرء غير مسدد  
إلى رحله لا تمضيه في المسدد  
وأحكام فعلٍ شرطه العقل فاطرد

وعن أحمد في القول مثل مُبرَسَم  
وعن أحمد في كل حد فسالم  
وعن أحمد فيما استقل بفعله  
وكالطفل مخموراً بينج ونحوه  
وينفذ من هازٍ طلاقٌ ولاعبٍ  
ولا توقع التطلق والعتق يافتى  
وإكراهه بالضرب أو عصر ساقه  
وتهديده من قادر بالذي مضى  
وعنه بغير القتل والقطع من يكن  
وقد قال لا إكراه حتى يناله  
وإن طلق الزوج الحليلة مُكرهاً  
ويُحكم بالإيقاع في كل فاسد  
وقيل إذا ماظن صحته ولا  
وإن صح منه بالإجازة قبلها  
وليس له التطلق في وقت حيضها  
وينفذ مع تصريحه أو كنايةً  
ويقبل دعوى الزوج عزلاً مقدماً  
وليس له في طلقن أو تحيّر  
وقولان في ملك الثلاث بقوله  
كذا أمر عرسي في يدك وبتها  
إذا قال طلق من ثلاث كما تشا

وفي الفعل كالصاحي بغير تقيّد  
وفيهما سواها كالمُبرَسَم فاعدد  
وما كان كالمجنون في فعل محشد  
وقيل كسكران وليس بمبعد  
ومن أحرس يأتي بمفهم مقصد  
ولا حلفاً من مكره غير معتد  
وحبسٍ ونفي واجتياح المعدد  
إذا ظن رجحان الوقوع بأوكد  
تعدده ما إن يعد بمطهد  
عذابٌ كعصر الساق لا بالتوعّد  
بحق يقع تطلقه بتأكد  
إذا كان عن حلف بينونة زد  
تُنفذه في عقد الفضولي تعتد  
ومن صح منه صح توكيله اشهد  
فإن بت لم تطلق به في المجود  
نواها ولو خص الصريح بمبعد  
ومن قلت ينوي فادعاهما فقلد  
سوى طلقه إلا باذن المقلد  
وكلتكَ في فعل الطلاق المعدد  
وليس له فوق اثنتين فأشهد  
وإن قال طلقها ثلاثاً فيفرد

أو العكس لم تطلق إذاً في كليهما  
كذلك فيما مر تفويض أمرها  
وإيقاع فرد من وكيلين ألغيه  
ويلزم في الحال الطلاق بقصده  
وتخير ذات الميز قبل بلوغها  
وعنه لتطبيق الفتى أجنبيةً

سوى طلقة فاحكم بلغو المزيد  
إليها كمثل الأجنبي فأتد  
وما اجتمعا فيه متى فارقا طد  
على الفور باختاري وأمرُك في اليد  
متى صح تطلق المميز أكد  
وينكحها من قبل تطلق فاهتد

### باب سنة الطلاق وبدعته

وسنة تطلق الفتاة بظهرها الذي لم يصبها فيه واحدة قد  
بتركها حتى تكمل عدة  
بشتين أو أقصى الطلاق بكلمة  
بغير ارتجاع أوقعنه لسنة  
وعن أحمد في الجمع بالظهر بدعة  
وتطبيقه أخرى بظهر موحد  
فما زاد عن أولاه ليس ببدعة  
وتطبيق مدخول بها وقت حيضها  
وآخر ظهر لم يصبها به إذاً  
ورجعت من فارقت في الحيض سنة  
وتطبيقها من بعد في الظهر إثره  
بأن طلاق المرء تطبيق سنة  
وليس لصغرى سنة في طلاقها

وتطبيقها في ظهرها المتجدد  
فأكثر في ظهر فما فوقه زد  
بكره وعنه بل حرام بأوكد  
وشيعك في الإظهار سنة مقتد  
نعيد ارتجاع أو نكاح مجدد  
على كل قول قد مضى في التعدد  
وظهر جماع حملة غير مبتد  
فهذا حرام واقع عنه فاصد  
وعن أحمد بل أوجبها وأكد  
ولما تحض أخرى ولم يأتها اشهد  
وعن أحمد بل بدعة في المبعد  
ولا بدعة في الآيات كذا اعدد



ولا غير مدخول بها والتي بدا  
وعن أحمد احكم للحليل بسنة الزمان فلا توقع بها بت مبعدها  
لها أنفأ في قوله أنت طالق  
متى قال لاحدهن أنت طليقة  
بثنتين عن قرب وإن ينو في سوى  
فدينه فيما يدعي لاحتماله  
فإن قاله في ذات بدع وسنة  
على ضد هذا الحال أخرى وإن يقل  
وفي بدعة نصف فثنتين أنفأ  
وقيل أبنا بالثلاثة أنفأ  
وإن طلقت للبدع في وقت سنة  
فإن يكن المشروط تطليق بدعة  
وإن قال سعدى طالق وقت سنة  
وقد قيل ألغي وصفه لا استحالة  
وثنتين في وجه وقيل ثلاثة (١)  
وفاء بلفظ الزوج في شرط بدعة  
فثنتان أدنى ما تيقنت جمعه  
وإن طلق الحسن ثلاثاً كسنة  
عن الوطء في القول الأصح وعنه في  
وعنه بطهر مر يطلق طليقة

بها الحمل إلا في اجتماع المعداد  
الزمان فلا توقع بها بت مبعدها  
طلاق ابتداء بل على مابه ابتدي  
على الهدي والأخرى على الضد تشرد  
ذوات إياس إن تصر أهل مقصد  
ووجهين هل في الحكم يقبل أسند  
فواحدة في الحال طلق وشرد  
ثلاثاً لها في سنة نصفها قد  
أبت وبضد الحال الثالثة زد  
ولابن أبي موسى بذلك قلد  
أو العكس طلقها بأن مقيد  
ففي أسبق الوجهين منه لتبعد  
طلاق ابتداء أنفأ غير مبعدها  
وفي الحال تطلق طليقة بتفرد  
متى قيل إن الجمع بدعة اشهد  
لفقدان وقت البدعة المتفقد  
وإيقاع أقصاه احتياطاً وبعد  
وقعن بمبدا طهرها المتجرد  
ثلاثة أطهار أبنا لمبتدي  
وثنتين في عقدين طاهرة زد

(١) الصواب: ثلاث.

إذا ما تَأْتَى ذاك أو بعد رَجْعَةٍ  
 إذا بَتَّهَا في كل قرءٍ بطلقة  
 فلا تَوَقَّعَنَّ في الحالِ إلا بحائضٍ  
 ومن يَأْتِيهَا منهن حيضٌ محددٌ  
 وإن قلت إن القُرءَ طُهرَ فأنفأً  
 ووجهان في الصغرى وأوقع طَلْقَةً  
 سوى ذات يَأْسٍ ثم تطليق بدعة  
 وإن قال سَعْدِي طالقٌ شرٌّ طَلْقَةٍ  
 وتطلقُ في هذا ثلاثاً متى يُقْلُ  
 وأحسنُ تطليقٍ وخيرٌ كُسْنَةُ  
 فحينئذٍ في الحالِ تطلقُ هكذا

فمن لا لها تطليقٌ بدعةٍ اشهد  
 وقلنا بأن القُرءَ حيضاتٌ خُرَدٌ  
 بعقد نكاحٍ عن دخول مجرد  
 ففي كل حيضٍ طَلْقَةٌ لتشرد  
 طَلَّقَنَّ سوى ذات المحيض كما ابتدئ  
 بهن إذا في كل طُهرٍ محدد  
 وخلع مباح إن أرادت بأوطد  
 وأقبح تطليق فكالبدعة اعدد  
 لجمع ثلاثٍ بدعةً من مشرد  
 وإن بهما ينوي لجِاجاً لها قد  
 المحل بتقبيح وحسناً معاً طد

### باب صريح الطلاق و كنياته

صريحُ طلاقِ المرءِ طَلَّقْتُهَا فقط  
 ولفظُ فراقٍ والسراحِ صريحه  
 فمن فاه باللفظ الصريح تَطَلَّقْتُ  
 فتطلقُ منه باطناً مثل ظاهر  
 وقول الفتى أنت الطلاق مصرح  
 وصرفك في ممكن متقبل  
 كغلطته عن ظاهر أنتِ طالق

وما صرفوا منه على المتوطد  
 بوجه كذا الإطلاق أيضاً بمبعد  
 على أي حالٍ ما وإن لم يقصد  
 بجذٍّ وهزلٍ أو خطأً أو عمد  
 وليس صريحاً في احتمال مجود  
 وإن يدَّعي (١) ذا الصرف دين وقلد  
 ونيته في طالق من تشدد

(١) الصحيح : يدع

وناو به تطليق بعلٍ مقدم  
 ولا تقبلن دعواه في الحكم مطلقاً  
 كتطليقه غضبان أو بسؤالها  
 وقيل ليقبل إن يثبت عقدها  
 وإن يأت مع لفظ الصريح بصارف  
 وإن يدعي<sup>(١)</sup> التعليق بالشرط نيةً  
 وإن يدعي<sup>(٢)</sup> إني أردت أقول إن  
 من الشرط والتطليق رأساً فدينن  
 ومن قال للإنسان هل لك زوجةً  
 ولو قال هل طلقته إن يقل نعم  
 وإن قال ذو نحو نعم لمسائل  
 وإن لطم الحسنة أو يكس أو سقى  
 وتفسيره هذا بمحتمل سوى  
 وقيل إذا ما تم تطليقها بها  
 وإن قال سعدى طالق غير لازم  
 وهي طالق أو لا فليست بطالق  
 وإن قال هند طالق بل صفةً  
 ومن ظاهر أو آلى وطلق عرسه  
 للآخرى بتصريح وعنه كنايةً  
 ومن كتب التطليق ينوي وقوعه

(١) الصحيح: يدع

(٢) الصحيح: يدع

وإن يدعي<sup>(٤)</sup> قصداً لتجويد خطه  
ومن كتب التطلق يحزن أهله  
وإن خط فيما لا يبين وفي الهوا  
وأوقعه في ذا أبو حفص الرضى  
ومن قال سعدى طالق غير عالم  
وإن قال إنسان «بهستم» لزوجة  
وقيل متى ينوي<sup>(٥)</sup> به غير أهله

وأشباهه لا البين فاقبل بأوكد  
فلا توقعن واقبله حكما بأجود  
بإصبعه لا توقعن في المؤطد  
فخذ صدقات الله غير مشدد  
لعجمته ما قال فاعذره محمد  
ولم يدر مامعناه لم تتشرد  
كلا القائلين أوقع وإلا فلا اشهد

### فصل في الكنيات

وظاهر ألفاظ الكنيات سبعة  
برية أيضاً بتلة ثم حرة  
ومنها خفي كاخرجي وتجرجي  
وأنت مخللة ولست بزوجتي  
وأشباهها إما بأهلك فالحقي  
وشعرك غطيه ومن شئت فانكحي  
وإن قال عبدي حر او زوجتي إذاً  
وحللت للأزواج مع لا سبيل لي  
أظاهرة هذي معاً أم خفية  
ولا توقع التطلق إلا بنية الطلاق

خليّة افهم بائن بتة زد  
كذا حرج وازدد وأمرك باليد  
وذوقي اذهبي اعتدي وخليتك اشرد  
وواحدة واستبر واعتزلي اعدد  
وحبك فوق الغارب احفظ معدد  
وهي حرة أعتقتك اعتدي وازدد  
مطلقة عمم إذاً لم يقيد  
عليك ولا سلطان يا أم معبد  
بناءً على قولين من نص أحمد  
بألفاظ الكناية تهتد

(٤) الصحيح : يدع

(٥) الصحيح : ينو

ويُشترط أن ينوي<sup>(١)</sup> بأول لفظه  
 بظاهرها أوقع ثلاثاً وإن نوى  
 ودينه في المنوي ورجعياً اجعلن  
 وعن أحمد بل طلقه بائن كذا  
 وفي أنت أيضاً طالق البتة اروها  
 وإما تقل تطليقه بائناً تكن  
 وإن قال لم أقصد طلاقاً مخاصم  
 لي قبل ولا يحكم به في رواية  
 إذا هو لم ينو ولو قال مغضباً  
 وأوقع بالفاظ الحقيقة مانوى  
 ولا يقع التطليق من غير مفهم  
 وأوقع متى ينو بلسة بزوجتي  
 وقولك إني طالق ليس واقعاً  
 وليس كنيات أنا منك طالق  
 وإن ظاهر الإنسان ينوي طلاقه  
 وإن قال هي أو ما أحل إلّنا  
 وإن يقصد التطليق أو حلفاً به  
 وعنه يمين بل متى ينو بتها  
 وعنه ظهاراً ذاك في كل حالة  
 ثلاثاً وعنه طلقه مثل وصله

وقيل بأي الجزء قارن أطفد  
 انفراداً وعنه مانوى لا تزيد  
 وقولين في إمضاه في الحكم أسند  
 الروايات في هي طالق لم تردد  
 وطالق أيضاً بائن فتقلد  
 إذا طلقه رجعيةً في المؤكد  
 وذو غضب أو عند ذكر التشرذ  
 وقيل اقبل النامي لغير التبعد  
 كمثل اذهبي روحي اجرعي ثم اعتدى  
 وتطليقه رجعيةً في الموجود  
 طلاقاً وإن ينوي<sup>(٢)</sup> كقومي أو اقع  
 ولا لي أيضاً زوجةً في المؤكد  
 ولو قاله ناوي الطلاق بمقصد  
 بري حرام بائن في الموجود  
 فذلك ظاهر عند أهل التنقد  
 علي حرام قل ظهار بأوكد  
 فألزمه ما ينوي به لا تشدد  
 يقع وظهاراً إن نواه به اقصد  
 ومع أصله أعني الطلاق فشرذ  
 به قوله أعني طلاقاً فوحد

(١)، (٢) الصحيح: ينو

وعنه ظهاراً فيهما مثلُ قوله  
وإن يقل الإنسان أنت عليّ يا  
بإيقاع ما ينويه إما طلاقه  
ووجه إذا لم ينو فهو مظاهر  
وإن قال زوج أنت ثم أشار بال  
وقول الفتى كذباً حلفت بينها  
ويؤخذ بالتعيين فيما سواه من

كظهر حماي أنت أعني به اشرد  
أميمة كالميتات والدم فاعهد  
وإما ظهاراً أو يمين معقد  
وفي آخر احكم باليمين تسدد  
أصابع ينوي البعد لم تتبعد  
فديته في الأولى وفي الحكم فاردد  
ثلاث فأدنى من طلاق معدد

### فصل

وكل طلاقٍ في الكناية لم يقع  
وأمرُك في يمينك ينوي طلاقها  
وفي نفسك اختاري يخص بمجلس اجتماع متى لم يشغلا بمقصد  
وليس لها التطلق من بعده ولا  
وأجرى أبو الخطاب في كل صورة  
ووجهان قل في طلق النفس هل  
وإن قالها للأجنبي فكأها  
ونية تطلق من الزوج لازم  
وذلك توكيل الفتى بكناية  
وليس لها من خيرة بعد وطئه  
وإما تقل طلقت نفسي فأوقعن  
وقول الفتى للخود نفسك طلقتي

ثلاث به رجعيّاً اجعله واشهد  
تطلق ما شاءت بفور وأبعد  
سوى طلقة إلا بإذن مجدد  
بوجه له حكم الأخيرة قلد  
على التراخي أو في مجلس متقيد  
تقيد تراخي الفعل ما لم يجدد  
بقول الفتى اختاري وأمرُك باليد  
برجعته أو ردّ من كلُّ اردد  
وإن قبلته بالكناية تقصد  
بلا نية بل بالصريح المجرد  
فقال ل نفسي اخترت أوقع بأوطد

ويقبل منه قوله ورجوعه  
وإما تقل أنا طالق منك أوقعن  
وما فات في ذا الفصل فهو مقدم  
طلاقاً فإن تقبل فطلقة رجعة  
وعنه متى يقبل تطلق ثلاثة<sup>(١)</sup>  
كذلك فاحكم إن يهبها لنفسها

وفي قصدها التطلق للخود قلد  
وإن لم تقل منه فلا في المؤطد  
وإما يهبها أهلها ذو تقصد  
وفي الرد لم يقبل بغير تردد  
وواحدة إن ردها أهلها قد  
على مقتضى التفصيل في المتعدد

### باب ما يختلف فيه عدد الطلاق

وأكثر تطليقاً ثلاثاً لحره  
وإن كان تحت العبد ياصح حرة  
وأنت الطلاق افهمه أو هو لازم  
وإن لم يُرد عدداً فأوقعه طلقة  
وإن قال سلمى طالق مانوى يقع  
وقول الفتى هي طالق طلقة نوى  
وإن يتلفظ بالثلاث وقصده  
ومن قال أنت طالق بالاصابع  
فإن كان بالمقبوضتين ادعاه وال  
وإن يتعمد بالإشارة أحرس  
وإن قال سعدى طالق طلقة بل  
بتطليقة ثم النوار طلاقها

ولو في إماءٍ واثنتان لأعبد  
وعنه أتى العكس اعتباراً بنهد  
له ما نوى في العدة أوقعه ترشد  
وعنه ثلاثاً في مقال لأحمد  
وعن أحمد بل طلقة لاتزيد  
ثلاثاً على الأولى بوجهين أسند  
لواحدة باللفظ خذ بمقصد  
الثلاث مشيراً بالثلاث تؤكد  
إشارة فاقبل ما ادعاه وقلد  
طلاقاً يقع حسب الإشارة باليد  
النوار ثلاثاً خص سعدى وأفرد  
ثلاثاً كذا من طلقة كالحصا اشهد

(١) الصحيح : ثلاثاً.

وكل الطلاق اجعل ثلاثاً وجله  
وأجمعه أو مثل ألف وكالبرا  
ولو كان ينوي طلقاً في جميعها  
وأطولها أو ملء دنيا وأغلظ الطلاق كذا إن قال أعرضه أعدد  
وإن قال لم ينو عداداً تطلقت  
ومن قال في التطليق من طلقه إلى  
وعنه ثلاث تلك إذ قد أتت إلى  
ومن طلق في طلقتين يمينه  
وواحدة قالوا وقيل اثنتين في ال  
وقيل بزوجات الحسوب اثنتين قل  
وتطليقة إن ينوها لم تزد وإن  
ثلاثاً وإن ينو به عرف أهله  
وقيل كمن لم ينو شيئاً وقد مضى الكلام عليه آنفاً فليقصد  
وإن قال سعدى طالق مثل أختها التي طلقت مع جهله بالمعدد  
فقيل لتوقع طلقاً قد تبقيت

وأكثره أو منتهاه فقيد  
وقطر وريح ثم رمل فعدد  
وما نوى أوقع في أشد التشرذ  
بواحدة من غير ما متزید  
ثلاث على ثنتين لا تتزید  
بمعنى مع افهم لا تكن ذا تبدل  
ولم ينو عدداً باثنتين ليشهد  
حسوب وإن يجهل حساباً فأفرد  
وزوج سواه بالثلاثة شرد  
نوى طلقه مع طلقتين تبعد  
فثنتين في الوجه الأصح الموجود  
وإن قال سعدى طالق مثل أختها التي طلقت مع جهله بالمعدد  
وقيل لمثل الأخت إن تتزید

## فصل

وإن قال يا أسماء نصفك طالق  
أو الدم أو روح بأولى فطلقه  
عليه ولا ترهب بإكمال طلقه  
ونصف ثلاث سدس تطليقة وما

أو اصبع أو عضو بغير تقيد  
ومن يتعمد جزءاً تطليقة عد  
كذا نصف ثنتيها ونصف موحد  
أضيف إلى أجزائها كالموجود



وإن عطف أجزاءها مع ظهورها وأوقع بنصفي طلقتين اثنتين مع وأوقع ثلاثاً نزع بمطلق وأوقع فيه طلقتين ابن حامد وموقع وحدي بين أربع نسوة فكل من الزوجات تُطلقُ طلاقاً ويطلق فيما زاد كل ثلاثة تطلق كل طلقتين وفي الذي وموقع فيما بينهما ثلاثة لكل فتاة بالثلاث وقيل في ولا تطلق الحسنا بتطبيق شعرها وتطبيقه حملاً وريقاً ودمعها وإن صادف التطلق للعضو فقد

مكررةً تطلق ثلاثاً وتشرد ثلاثة أنصاف لفرد بأجود ثلاثة أنصاف اثنتين بأوطد كنصف اثنتين افطن وليس بمبعد فما زاد حتى أربع في التعدد وعن أحمد ثنتين في تلو مبتدي وموقع خمس بينهما بما ابتدي رونا أخيراً بالثلاث فشرد بعطف عليه في المقالين اشهد المقال المبدئى أوقعن طلاقاً قد وسن وظفر في الأصح المؤطد كذا عرق لغو بغير تردد بشرط وتنجز فوجهين أسند

### فصل فيما تخالف به المدخول بها غيرها

ومن قال أنت طالق أنت طالق وإن قلت فيها طالق ثم طالق وتطبيقه بل طلقتين وطلقة وتطبيقه من قبل أخرى متى تلج وفي طلاق من بعد أخرى فطلاق وقيل بتعقيب فمن لم يك الفتى

فثنتين إن يدخل إذا لم يؤكد فطالقة بل طالق أو كذا اعدد ومن بعدها تطبيقه المتبعد فثن ومن قبل الدخول فوحد تلي طلاقاً ثنتين أوقع معاً قد ألم بها بانة بواحدة قد

وتطلق مدخولاً بها باثنتين إن  
 كذا طلقة بل طلقة في مقاله  
 وإن ينو في الثنتين ثنتين واقعاً  
 وتطبيقاً مع طلقة وطلقة  
 وإن كان لم يدخل بها وكذا فإن  
 وتطبيقه مثل المنجز في الذي  
 فأوقع بفعل الشرط كل معلق  
 وإن تك لم يدخل بها في مرتب  
 وإن قال إن خالفني أنت طالق  
 على كل حال مع دخول وفقده  
 وإن قال هند طالق فقل  
 فإن كان ينوي طلقتين احتسبهما

يقول طالق بل طالق في المؤكد  
 وعنه على تطبيقه لا تزيد  
 بنيته من غير ما متحيد  
 وطلقة ثنتين أوقع معاً زد  
 يقل معها تطبيقاً فارو واجهد  
 ذكرنا وإن أخرت شرطاً أو ابتد  
 بذاك بمدخول بها لا تقيد  
 تبت بفعل الشرط طلقة مفرد  
 وكرر بالعصيان ثنتين شرد  
 فكن يقظاً في كل فن وجود  
 بواحدة من مطلق أو مؤكد  
 وقدر لما ثناه لفظة مبتدي

### باب الاستثناء في الطلاق

تبارك علام البدو لخلقه  
 فمن ذاك الاستثناء إخراج بعض ما  
 وكن قابل استثناء كل مطلق  
 وثنياه فوق النصف فاردد بأوطد  
 ووجهان في نصف ولكن فساده  
 وسيان تعداد الطلاق وفي النسا

فسن للاستدراك لفظ التقيد  
 تناوله لفظ العموم المعمد  
 ومنع أبي بكر لذلك فاردد  
 وما دونه فاقبله لا تتردد  
 لإنكار نقاد اللغات فجدود  
 كذلك في الإقرار في نص أحمد

(١) الأصح : يدع

ثلاثاً سوى تطليقةِ ذو التزهد  
 سوى طلقتين ابْتَتْ ثلاثاً تسد  
 وإلا طلقتين كذا اعدد  
 بوجه ووجه طلقتين فقيد  
 كذا ما خلا ثنتين غير مفرد  
 وْحَيْدَةٍ أو طلقتين فعَدَّد  
 أو النصف إلا طلقةً بتفرد  
 لق غير ما تطليقةً أو كما ابْتَدِي  
 فديْنَه بل في الحكم وجهين أسند  
 تقدم من خمس إلى هاهنا قد  
 وقال أبو الخطاب في حكمننا قد  
 متى ينو إلا عَمْرَةَ فتقلد  
 ليقبل كذا في الحكم أيضاً بأجود  
 يتم المبدأً باتصال معود  
 وما قيدوه بالمشيئة فاشهد  
 فكن يقطاً واحفظ حفاظ مجود

وتطلق ثنتين الفتاة متى يُقْلُ  
 وبِتَّ الثلاث الا ثلاثاً وهكذا  
 وتطليقُ هند خمسٌ إلا ثلاثةً  
 وإن قال إلا طلقةً فثلاثةً  
 وبِت ثلاث غير ربع لطلقة  
 كذاك ثلاث غير تعدادها سوى  
 كذلك تطليق اثنتين وطلقة  
 وطالقة أيضاً وطالقة وطا  
 فإن يدعي (١) استثناءه من جميعها  
 وقد قيل أوقع طلقتين بكل ما  
 ولا ينفع استثناء قلب مطلق  
 كذلك زوجاتي الثلاث طوالق  
 وإن لم يقل فيها الثلاث فباطناً  
 ونية الاستثناء تُشْرطُ قبل أن  
 كذا ملحق شرطاً وعطف مغير  
 ونية تعداد متى ما يؤثر

### باب الطلاق في الماضي والمستقبل

إذا لم يرد في الحال بتاً بأجود  
 بدعواه قد طلقتها أمس فاهتد  
 أو الغير في ماض وأمكن قلد

إذا قال سَعْدِي طالقِ أمسٍ لم تَبِنُ  
 وما من خلاف في وقوع طلاقه  
 وإن ينو إخباراً بتطليقه لها

وقد قيل لا في الحكم إن طلقت هنا  
 فإن يتعذر منه علمُ مراده  
 وإن قال هند طالق قبل مقدم  
 إذا ما أتى من قبل تكميلِ شهره  
 فإن خالَعَ الحسَاءَ بعد يمينه  
 ويومين صح الخلعُ دون طلاقها  
 كذا إن يقل من بعد موتي شهرٍ أو  
 وما من طلاق إن يقل بعد موته  
 ومن يتزوج من إماءِ أبيه إن  
 بأنكِ مني طالق هكذا إذا اشتريتكِ لم تطلق بوجدان ما ابتدي  
 وقيل بلى بل إن يقل إن ملكتها  
 وإن تك ممن دُبر الأب إن يفي (١)

ولم يوقع التطلقَ فيما له بدي  
 فهل تطلقُ الحسناءَ بوجهين أسند  
 الحليل بشهرين تطلقُ فاشهد  
 وبعد بوقت يقبل البتَّ شرد  
 بيوم فوافي بعد شهر معدد  
 وبالعكس بعد الشهر مع ساعة قد  
 مع فقد ذكر الشهر في الحال بعد  
 ومعه ولكن يومَ موتي بأجود  
 يقل يالكاع إن يمته والدي اشهد  
 لم تطلق بوجدان ما ابتدي  
 فيملك لم تطلق بغير تردد  
 بها الثلثُ يعتق مع طلاق معاً زد

### فصل في التعليق بالمستحيل عادة أو في نفسه

وتعليقُه بالمستحيل لنفسه  
 كإقسامه بالله جل جلاله  
 وقد قيل طلقها وألغِ اشتراطه  
 وتعليقُه تطلقها بانعدامه  
 كقولك إن لم أفعلن أو لأفعلن  
 ولا مستحيل عادةً مثلُ ممكن

وفي عادةٍ ما من طلاق بأجود  
 على ذلكم لا شيء فيه فقيد  
 وقيل بذا في مستحيل به بدي  
 ففي الحال طلق مطلقاً في المجود  
 وقد قيل لا تطلق رأساً بمبتدي  
 بآخر جزءٍ من حياتك شرد

(١) الصحيح: يَفِ

يكون بآخر وقتك المتجدد  
كذا حلف بالله في المتجدد  
كحلف على ماضٍ بكذب تعمد  
وعتق وتحريم بكل المعدد  
أتى غدوها لم تطلقن في المجدد  
وقيل بل التطلق أوقعه في غد

وقد قيل إن وقتها فطلاقها  
وتطلق إن طلقت في الحال يافتى  
وقد قيل لا كفارة فيه هاهنا  
ومثل طلاق نذرته وظهاره  
وإن قال هند طالق يومها إذا  
وقيل بل في الحال تطلق يافتى

### فصل في الطلاق في زمن مستقبل ونحوه

وفي الشهر تطلق آنفاً غير مبعده  
وفي غدها في غرة الجمع تبعد  
يدين وفي الحكم اقبلن بأوكده  
ويوم كذا في أول الوقت شرد  
وديئنه في وجهه خلافاً لأحمد  
بغرة وقت ما فمطلقاً اردد  
إلى الغد فليلحق بمن قال في الغد  
الطلاق به من غير تأجيل موعده  
أو الغد أو بعد الغد ابنت بمبتدي  
وفي غدها أيضاً وفي بعده اشهد  
بلا «في» فطلقها بواحدة قد  
وواحدة قد قيل لا تتزيد

وإن قال في ذا اليوم عمرة طالق  
وإن قال في شعبان أو يوم سبتها  
فإن قال قصدي في أخير جميعها  
وإن قال زوج عمرة طالق غداً  
ولا تقبلن في الحكم إن ينو آخراً  
وإن يدعي (١) ذا قائل أنت طالق  
وإن قال زوج أنت ياهند طالق  
فإن يدعي (٢) التطلق في الحال أوقع  
وإن قال هند طالق اليوم أو غداً  
وإن قال هند طالق في أوانها  
بتطليقتها منه ثلاثاً وإن يقل  
وقيل ثلاث فيهما أوقعن بها

(١)، (٢) الصحيح: يدع

وإن قال منذ اليوم يازيد طالق  
وقال أبو الخطاب تطلق إن مضى  
وإن قال هند طالق يوم يقدم الحليل فيقدم ليلة الحنث أبعد  
وإن ينو نفس الوقت يحنث ساعة القدوم ولو في جُنح ليل التهجد  
كذلك متى لم ينو شيئاً وقيل بل  
وتطلق إن يقدم نهاراً نواه في  
وقد قيل بل تطلق عقيب قدومه  
وعنه بلى واختار هذا ابن جعفر  
وإما تَمَّت في اليوم قبل قدومه  
وإن قال هند طالق في غد إذا  
وإن لم تَمَّت أوقعه بعد قدومه  
وإن قال هند طالق يومها غداً  
سواء نوى عطفاً وطالقة غداً  
فثنتين لكن إن نوى اليوم بعضها  
وتطلق إن قال الفتى أنت طالق  
وإن ينوه في الحال أوقعه يافتى  
وإن بَتَّها في مبتدا سلخ شهره  
وقيل بمبداً ليلة تلو نصفه  
وقد قيل بل في منتهى الشهر كله  
وآخر مبدا الشهر تطليقها احكم  
وقد قيل فيه بل بمغرب شمسِه

إذا لم أطلقها به لم تبعد  
ولما يطلقها بآخره احدد  
الحليل فيقدم ليلة الحنث أبعد  
ولو في جُنح ليل التهجد  
كناو نهاراً فيه فاحكم تسدد  
أوائله من غير ما متباعد  
فلا حنث مع إتيان ميت ومطهد  
أبو بكر المعروف من صحب أحمد  
فهل وقع التطليق وجهين أسند  
أتى قَتَمْتُ من قبل لم تتشرد  
وقال أبو الخطاب في أول الغد  
فواحدة إلا لقصد التعدد  
أو النصف في ذا اليوم والنصف في غد  
وفي الغد باقيها فوحدى بأجود  
إلى شهر احكم بالقضاء المعدد  
وألغ إذا توقيته المتجدد  
ففي غرة اليوم المكمل بعد  
كذا الخلف في التطليق آخرأ امهد  
وأولهُ تطليقها حين يتدي  
به بطلوع الفجر أوله قد  
وقيل بسلخ النصف منه فقيد

طليقةً احسب بالأهله ترشد  
 وعن أحمد كل الشهور لتعدد  
 ففي منتهى ذي الحجة الحنث وطد  
 يدين وعند الحكم يقبل بمبعد  
 ففي الحال أوقع طليقةً بتفرد  
 يلي سنة التطلق وهي بمعقد  
 بذلك إثني عشر شهراً يقلد  
 بحول كميل يا فتى لم يصرد  
 وإن قال قصدي في ابتداء سنيها المحرم ذي الآتي فدينه ترشد  
 وهل يقبلوا<sup>(٥)</sup> دعواه في الصورتين في التحاكم بالوجهين في ذلك أورد  
 لعام يلي عام الطلاق الذي ابتدي  
 فثانية من بعد ذا العقد شرد  
 وإن لم يراجعها بعقد مجدد  
 إلى سلخ عام ثالث لم يقع من الطلاق إذا من بعد ذا العام فاهتد  
 هلال جمادى فاقض غير مفند  
 أو استكملت أيام شهرك تقصد  
 وقد قيل من دون القرينة فاردد  
 فإن هي لم تبصره من حين يبتدي  
 طلاق وفي الأقسام في الشهر فاحدد

وقولك إن تمضي<sup>(٣)</sup> إذا سنة فهي  
 سوى الشهر في أثناءه حلف الفتى  
 وإن قال هنأ إن مضى العام طالق  
 وإن يدعي<sup>(٤)</sup> قصداً لحول مكمل  
 وتطليقتها في كل حول بطلقة  
 وثانية في غرة من محرم  
 وثالثة في آخر بل متى يُرد  
 فيفصل بين الطلقتين هنا إذاً  
 وإن قال قصدي في ابتداء سنيها المحرم ذي الآتي فدينه ترشد  
 وهل يقبلوا<sup>(٥)</sup> دعواه في الصورتين في التحاكم بالوجهين في ذلك أورد  
 وإن تك منه بائناً في افتتاحه  
 فإن يتزوجها بأثناء عامه  
 وثالثة في ثالث كمها كذا  
 إلى سلخ عام ثالث لم يقع من الطلاق إذا من بعد ذا العام فاهتد  
 وإن علق المرء الطلاق إذا رأته  
 بتطليقتها بعد الغروب متى رأى  
 ويقبل دعواه لرؤية عينها  
 وإن قبلوا دعواه في رأي عينها  
 إلى حين يبدو مقمراً لم يقع بها

(٣) الصحيح: تمضي

(٤) الصحيح: يدعي

(٥) الصحيح: يقبلون

ثلاثاً وقد قيل استدارةُ جُرمه  
 وإن تر ميتاً من برؤياه طُلقت  
 وقد قيل إبهارُ الضياء فقيد  
 وفي الماء أو صافي زجاج فشرد  
 وفي النوم لم تطلُّق بغير تردد  
 وإن ترَ في المرآةِ والمآ خياله

### باب تعليق الطلاق بالشروط

وغيرُ صحيحٍ من سوى الزوج يافتى  
 فإن قال إن أنكحُ فلانةً أو متى  
 وإن قال إن يفعل كذا فهي طالق  
 ولا توقع المشروط من قبل شرطه  
 وإن قال كان الشرطُ سبقاً ولم أرد  
 وإن يدعي<sup>(١)</sup> إني أردت أقول إن  
 من الشرط والتعليق رأساً فدينن  
 ولا يقع التعليقُ فصلٍ بهاله اتصالٌ في الاقوى بل بفواصل أبعد  
 تعلقُ تطليقٍ بشرط بأوكد  
 تزوجتُ تطلقُ لم يقع في المؤكد  
 فينكحُ فيفعل لم يقع لا تردد  
 وإن قال قد عجلتُ ذلك يعتدي  
 ولكن أردت الحالَ في الحال بعد  
 فعلت كذا ثمّ بدا ترك مقصدي  
 وخرّج على القولين في الحكم ترشد  
 ولا يقع التعليقُ فصلٍ بهاله اتصالٌ في الاقوى بل بفواصل أبعد

### فصل في أدوات الشرط في تعداد الغالب منها وأحكامه

وللشرط في التعليق من أدواته  
 متى وإذا منها وأي وكلما  
 ولا يلزم التكرارُ إلا بكلمة  
 و«من» لعموم العاقلين وأيّه  
 بغالب الاستعمال قُل ستاً قد  
 وإن ومن أحفظ حفظ ثبت مقيد  
 ووجهان جاء في متى فارو وانشد  
 تعم الذي تعزى إليه فقيد

(١) الصحيح : يدّع



وغير أتى أو أيهم حيث تسعد  
 متى تحلُّ كلُّ للتراخي ليعدد  
 سواء إذا كانت بلفظ مجرد  
 فحالةُ ذاك العزمِ يحنثُ فارشد  
 لشخص على الأقوى بالعكس «إذا» اشهد  
 وأي إلى وقت مضافاً فقيد  
 أتيتُ وأي جئته فهو مسعد  
 وأيتكُنَّ أو أيُّ حين تنكد  
 تكرر سوى مع قوله كلما قد  
 وضعفه الشيخُ الموفِّقُ قلد  
 فضراتها مني طوالقُ شرد  
 كذا أي أزواجي ترَ الحيضُ في غد  
 فإن قلنَّ قد حضنا كما سبق اعدد  
 طلاقِي هن الطالقاتُ فبعد  
 لواحدةٍ منهن لا تتردد  
 شروطٌ لإيقاع الطلاق المعدد  
 وأخرى برؤيا زاهد متعبد  
 ترى من حوى ذي بالثلاث تشرد  
 وإن تأكلي نصفاً فطالقُ اشهد  
 يقل كلما لا إن ثلاثاً تبعد  
 فتطليقتين احسب بإنجاز موعد

وسيان من يأتي ومن انه يصم  
 وعن لم ولما قل ونية فورهِ  
 وإن قرنت للنفي فهي لفورهم  
 وعنه متى يعزم على الترك مطلقاً  
 وليست لفور «من» و «أي» مضافةً  
 ولففور مع نفي متى لم وكلما  
 ومن جاءني أو أيهم جاءني فمن  
 وإن وإذا مع كلما ومتى ومن  
 تطلق فمن تفعل فقد طلقت ولا  
 كذا في متى احكم في اختيار ابن جعفر  
 وأيتكُنَّ اليومَ لم آتها إذا  
 ثلاثاً ثلاثاً إن مضى اليوم لم يطأ  
 فضراتها مني طوالقُ يافتى  
 وضرأت أي من نسائي ينأها  
 ثلاثاً ثلاثاً إن يقل أنت طالقُ  
 وإن في محلٍّ واحدٍ تجتمع به  
 كتطليقها وحدي متى ترَ عالماً  
 وثالثة إما ترى ورعاً متى  
 وإن تأكلي رمانة أنت طالق  
 بثنتين إن رمانة أكلت وإن  
 وإن قال إن طلقها فهي طالقُ

وإن كان لم يدخل بها فبطلقة  
لئن لم أطلق زينباً فهي طالق  
بآخر وقت لم يسع أنتِ طالق  
كذا في إذا لم آتِ أيتكن لم  
وقيل متى يمضي<sup>(١)</sup> زمانٌ موسعٌ  
كأي زمان لم أطلق زينباً  
وإن قال زوج كلما لم أطلق ابنة العم ليلي فهي طالق اشهد  
إذا مر وقتٌ قابلٌ لثلاثة  
لذات دخول والتي غيرٌ داخل  
وإن قال هند طالق أن تبرقعت  
فعند أبي بكر ففي الحال حثه  
فإن كان نحوياً ففي الحال حثه  
وإن طلقَ النحويُّ فهو كلاحنٍ  
وفي قوله إن تدخلني أنتِ طالق  
وقيل ان نوى شرطاً وإلا تطلقت  
فإن قالها بالواو فاحكم ولا تخف  
ودينهُ إن كان ادعى الشرط وانتدب  
وإن يقل الإنسان أسماء طالق  
وإن قال هند طالق لو ضربتها  
وتقبل دعوى الشرط منه لأنها

(١) الصحيح: يمض

تبينُ وإن قال الفتى بتهدد  
ولم ينو وقتاً فلتطلق وتبعد  
إذاً من حياة اللذبه الموتُ يتدي  
ومن لم أطلقها بوجه مجود  
لتطبيقها عنه هنالك شرد  
كذلك متى لم حكمه كالذي ابتدي  
العم ليلي فهي طالق اشهد  
مرتبةً فيه بإيقاعها طد  
بها الزوج في هذا تبين بمفرد  
وهمزتها بالفتح ياذا التأييد  
وقد فرق القاضي لأهل التنقد  
وبالفعل في اللحنِ أوقعه تهتد  
حكاه عن الخلال أهلُ التسدد  
فلا حنثٌ إلا بالدخول المجدد  
بحال لحذف الفاء من غير مبعد  
بتطبيقه في الحال حكم مؤيد  
بوجهين هل في الحكم يقبل وأنشد  
وإن دخلت بالحنث في الحال فاعهد  
بتطبيقها في الحال فاحكم ترشد  
تضمن معنى الشرط عند المجود

وتقعد كذا أو لا تقومن وتقعد  
على أيما حال وعنه بمفرد  
تقم هند او تقعد كذلك فاعدد  
كهى طالق إن تجلسن فترقد  
كترتيبه إما بأن وكإذا اشهد  
إذا قعدته الحنث ان عكست قد

وإن قال هند طالق إن تقم إذاً  
فتطليقها ياصاح إن وجدا معاً  
كذا حكم لا قامت ولا قعدت وإن  
وملحق شرط ما بشرط نفاية  
فتطليقها ياصاح إن وجدا معاً  
كقولك ان قامتة أو قعدتة أو

### فصل في تعليقه بالحيض

إذا حضت سعدى حيضةً تشرد  
الحيض المجدد لا يغسل بأوطد  
بأول حيض في زمان مجد  
متى طهرت من مستقر تحدد  
وقبل بيان في انتصاف المعود  
وقيل ان مضى سبع ونصف لتبعد  
وقيل احكم من فيه كان حضت ترشد  
وبالعكس تطلق فيهما وتبعد  
بتطليقها من دون ضررها اشهد  
فإن صدقاً بانا وإن كذباً طد  
إذا ما بكى التصديق منه لمفرد  
بتصديقهن ان قلن قد حضن شرد

ومن هي في حيض أو الطهر إن يقل  
فتطليقها بالطهر من متيقن  
وإن لم يقل في ذلكم حيضة يقع  
وإن علق التطلق مع نصف حيضة  
تبين بإيقاع الطلاق بنصفها  
ليحكم بإيقاع التطلق ظاهراً  
إذا كانت الأيام ذات تتابع  
وإن تدعي (١) حيضاً فكذبها الفتى  
وإن كان تعليقاً لها ولضرة  
وإن كان تعليقاً بحيضهما معاً  
وتطلق من قد كذب الزوج وحدها  
وفي أربع إن حضن يطلقن إن يفه

(١) الصحيح : تدع

وإن صدق الزوج الثلاث فطلقن  
وإن يكن التصديق دون ثلاثة  
وإن قال زوج الأربع العين كلما  
طوالق إن قررن يَطْلُقْنَ يافتى  
وواحدة إن صدق المرء لم يقع  
وإن صدق الثنتين بآء بطلقة  
وإن صدق الزوج الثلاث طلقن قل  
وفي إن تحيضا حيضةً تطلقا فلا  
إذا منها تما وقيل بمبتدي  
وقيل إذا لا يطلقان بحالة  
وقول إذا تطهر تطلق طلقن

مكذبةً من دونهن تسدد  
فإن نكاح الكل باق فوطد  
تحيض إحداكن ضررها امهد  
ثلاثاً ثلاثاً عند تصديق محشد  
بها بل بباقيهن تطليقه قد  
وغيرهما بالطلقتين ليعد  
بثنتين والأخرى ثلاثاً بذا اشهد  
طلاق سوى بالحیضتين فقيد  
شروعها في الحيضتين فأسند  
وقيل بلى حتى بحیضة مفرد  
بمبدأ طهر بعد ذا القول يبتدي

### فصل في تعليقه بالحمل

وإن قال يا أسماء إن كنت حاملاً  
وقد ذهباً على مدة الحمل بعد ما  
واما إذا لم يك ذلك فاحكمن  
إذا لم يطأها بعدها وتلد إذا  
من أول وطء المرء حينئذ فلا  
ونص بأن الحمل إن بان أو خفي  
فما دون فلتطلق على كل حالة  
عن الوطاء من بعد اليمين وعنه إن

طلقت متى ألقن جنيناً تولد  
تحلف لم تطلق بغير تردد  
بتطليقها من حين إيمان مبعده  
لأيسر وقت الحمل أو يتصعد  
تطلق في المنصور من صحب أحمد  
فألقتة في وقت حمل معود  
وإن لم يبين حمل بها لم تصدد  
تبين فإذا استبرأ بحيض مجدد

فأيهما استبرأت حلت لك اقصد  
 على عكس ما قدمت في حكم مبتد  
 إلى أن يبين الحمل لا تتردد  
 ولا ريبه حلت للزواج فاشهد  
 إذا حاملاً تطلق على المتوطد  
 سوى مرة في كل طهر مجدد  
 بنتٍ او ابن فهي طالق اشهد  
 هما اجتماعاً في الوضع تطليقها زد  
 بمولود احكم كل من ليس يعتدي  
 جميعاً بتطليق الثلاث لذا اعدد  
 فبائنين أوقع طلقتي متعمد  
 ولا تقض فيه بالطلاق فتعتد  
 فقل بثلاث وانقضاء التعدد  
 إذا حملت بابن فطلقة مفرد  
 معاً بهما احكم بالثلاث وولد  
 ليوقع بها ما علقوه بمن بدي  
 به عدة لكن متى أشكل افراد  
 به احكم بتعيين الذي هو مبتدي  
 وبالأب لم يلحق متم التعدد  
 به عدة كمل ثلاثاً به اعدد  
 تصير الإما في الحكم أم تولد

وعائر حيض لم يطأ بعده الفتى  
 وإن لم تكوني حاملاً أنت طالق  
 ومن بعد ذا التعليق يحرم وطؤها  
 ومن بعد أقراءٍ تمرُّ ثلاثة  
 وقول إذا تحمل تطلق إن تبين  
 فلو كان شرطاً للثلاث فلا يطأ  
 وإن حلف الإنسان إن كان حملها  
 بتطليقها في وضع بعضهما فإن  
 ومن قال هند طالق كلما أتت  
 إذا وضعت من غير فصل ثلاثة  
 وإن وضعتهم واحداً بعد واحد  
 وبالثالث احكم بانقضاء اعتدادها  
 بقول أبي بكر وعند ابن حامد  
 وقول أبي بكر أصحُّ ومن يقل  
 وإن حملت أنثى فثنتان إن أتت  
 وفي سابق من دون ستة أشهر  
 ولا شيء في الثاني بأقوى وتنقضي  
 وقال أبو يعلى القياس تقارع  
 كذاك ان تأخر فوق ستة أشهر  
 وإن نحن ألقناه أو قيل ما انقضت  
 ولا يثبت التطليق إلا بما به

وَسَيَّانٍ إِنْ أَلْقَتْهُ حَيًّا وَمَيْتًا  
وإن ينكر الزوج ادعاها ولادةً  
وتطلق إن يشهد نساءً بوضعها  
كمولٍ بتطليق على ترك غصبه  
أو الشاهد الآتي وإحلاف خصمه  
وكالقسم احكم في الطلاق وعتقه  
فمن قال هند طالق أو عتيقةً  
ولولا الرضا عنها لطلقتها إذن  
وقول إذا طلقتها فهي طالق  
سوى بطلاق ناجز أو معلق  
ولو قال من يوقع طلاقي بها تبئن  
ولو قال من قامت تطلق ثم من  
بتطليقه عند القيام وإن تقم  
وفي كلما طلقتها فهي طالق  
بتطليقها مع دخولٍ بها وإن  
ثلاثاً متى نال الفتاة طلاقه  
وقول إذا طلقت تطليق رجعة  
فأوقع ثلاثاً إن يقل أنت طالق  
طلاقي فقد أوقعت قبل ثلاثةً  
بيطلاق تطليق وإيقاع ناجز  
لإفضاء تصحيح التعلق هاهنا

وتفصيله قد مر في بابه اقصد  
ليقبل ولو أصغى لحمل بأوطد  
وقد قيل لا إلا بمحض التشرذ  
فيثبت بالثنتين مع رجلٍ قد  
فوجهان في تطليق زوجة معتد  
ببرٍ وحنثٍ في الجواب المعدد  
لتأتن أو ما أو لقد جئت مسجد  
فلا حنث مع صدق وفي الكذب شرد  
أو العبد حر ليس حنثاً فقيد  
بُعيدَ يمين المرء لا قبلها قد  
ليحنث بالتطليق لا بتقيد  
أطلقها تطلت على الأول اشهد  
فثنتين في ثاني مقالیه أظد  
إذا قال هند طالق بعد ذا اشهد  
يقول كلما يوقع طلاقي بها اعدد  
مباشرةً أو مع تسببه قد  
طلقت ثلاثاً ثم قال لها اشرد  
وقول متى طلقت أو نالك اشهد  
فإن قال أنت طالق بعد ذا جد  
وقيل ثلاثاً أكملن من مقيد  
لتقديم مشروط على الشرط فادد

فمن أكثر الأحكام فاستقر تعضد  
 فضراتها مني طوالق اشهد  
 ثلاثاً ثلاثاً كلهن فبعد  
 عتيق وإن ثنتين فائنين فاعدد  
 وأربعة مع أربع إن يشرد  
 يصيرون أحراراً بغير تردد  
 فخمسة عشر من عبيد الفتى اطرده  
 وذا خطأ بل قيل أربعة قد  
 وقول إذا وافى طلاقى فأبعد  
 إليك كتابي أنت طالق اشهد  
 أردت بهذا طالق بالذي ابتدي  
 ففي التحاكم تحريجاً بقول مؤكد

كما لم يجز أن يسبق الحق علة  
 وفي أي زوجاتي طلاقى ينالها  
 إذا قال إحدى الأربع افهم فطالقه  
 وإن قال عندي إن أطلق زوجة  
 وعندي طلاقى للثلاث ثلاثة  
 الجميع معاً أو بافتراق فعشرة  
 وإن قال موضع إن أطلق كلما  
 وعشرين في وجه وقد قيل عشرة  
 إذا لم يكن للمرء قصد مقيد  
 وكتابها من بعد هذا إذا أتى  
 بثنتين إن وافى الكتاب فان يقل  
 فدينه قولاً واحداً واقبلنه

### فصل في تعليقه بالحلف

مطلقة أو يعتقن بعض أعبيدي  
 لقد قمت أو إن قمت أو إن لم أعدد  
 على فعل أو كف وفي الحال شرد  
 الحجيج فسعدى طالق في المجود  
 بالطلاق أو ان كلمتها تشرد  
 يقل ثالثاً والكل بالرابع اشرد  
 فكل عليها طلاقة أو قعن قد

إذا قال إن أحلف بتطليقها تكن  
 فقال لها من بعده أنت طالق  
 كذلك مافيه معاني حثه  
 ولا حلف في ان بدت شمس أو اتى  
 وقول لمدخول بها إن حلفت  
 فبالرد أوقع طلاقة واثنتين إن  
 وإن قال للزوجين ثم أعاده

وإما يقله ثانياً قبل دخله  
فإن تتزوج ثانياً ثم قال ان  
وإن قال موضع «إن» من اللفظ «كلما»  
تلي حلفه الثاني وثنتين إن بنى  
وفي كلما أحلف ببتكماً معاً  
فكره فافهم ثلاثاً فصاعداً  
وإن بهما تدخل فقولك كلما  
فإنكما مبتوتتان فإن يقل  
وتطليقه تطليقةً إن أتى الجزا  
وتطليقةً أوقع إذا قال في الجزا  
وأقرع لتعيين التي وقعت بها  
وإن قال إن أحلف بتطليق ضرة  
وإن قال للأخرى كذاك فعمرة

باحداهما بانة فلم تطلقا اشهد  
تقومي طلقت بت كلاً بمفرد  
ثلاثاً ثلاثاً بت فاحكم بموحد  
وإلا بتطليق التي بانة امهد  
فاحداكما مبتوتة بتشرد  
فلا توقعن شيئاً بذا اللفظ تعتد  
حلفت بتطليق لإحداكما قد  
كذا ثانياً ثنتين ثنتين شرد  
فضرتها أو هي فطالق احدد  
فاحداكما مبتوتة بمفرد  
كذلك ان تفنى وتنسى بمبعد  
لعمرة تطلق عمرة وتبعد  
تبت والاخرى ان يعد مثل ما ابتدي

### فصل في تعليقه بالكلام

وإن قال إن كلمتي بنت فافهمي  
فقد طلقت ان لم يكن ثم نية  
وان قال ان أبداك بالقول تطلقي  
فقد حلت الحسنأ ألية بعلمها  
وإن ييدها من بعد حل يمينها  
وإن قال إن كلمت زيدا تطلقي

أو اسكتي أو مري أو ان قمت تشرد  
تخصص هذا القول في المتوطد  
فقلت وان أبداك تعتق أعبد  
وتحنت إن تبدأه من بعد فاشهد  
ومحتمل أن يحنثا بالمبعد  
فقلت فلم يسمع لمشغل مصدد



إذا هو لم ينوي<sup>(١)</sup> سوى ذا المعدد  
 إشارة إفهام على المتجود  
 أصم وذا سكر وجن مزيد  
 وبالعكس إما يستحل سمعه اشهد  
 وقلنا بحنث البعض لا حنث ياعدي  
 وقد قيل بل كلتاهما كل مفرد  
 وكلمتهما عبد الأمير فقيد  
 فبتته من بعد اليمين ليعهد  
 على الكاذب افهم فهم غير مبلد  
 أكلمك ياذي تطلقني وتشرذ  
 بتطبيقه والباقي لم يتعقد  
 فان يتزوجها تكلم تشرذ  
 وجدن هنا بالثالث الحال تردد  
 فحنثه إن تعصي<sup>(٢)</sup> لنهي مجرد  
 حقائق أمر القوم مع نهيهم قد

أو ارسلت للحسناء أو كاتب تبن  
 ولا حنث إن أومت إليه مشيرة  
 وإن كلمته حيث يسمع سالماً  
 فقد حنث البعل الغيور وقيل لا  
 وإن قال إن كلمتما ذين تطلقا  
 تبتا إن تكلم كل واحدة فتى  
 كما في إذا كلمتما عبد خالد  
 ومن يتحلف لا يكلم زوجته  
 باحنائه إن قال لعنة ربنا  
 وإن قال من قبل الدخول بها متى  
 وكرره ثنتين من قبل ذا تفرز  
 وينعقد الثاني على رأي مجدنا  
 سوى عند من في البين جل الصفات إن  
 وإن قال إن خالفت أمري فطالق  
 وقد قيل لا يحنث وقد قيل عارف

### فصل في تعليه بالاذن

أن اذن أو الا باذني تبعد  
 بلا إذنه تطلق إذا لم يقيد  
 بأذن وإن لم تعلم الإذن تشرذ

وإن تخرجني من غير إذني أو إلى  
 متى خرجت مع إذنه ثم عاودت  
 وعنه احلل الإيلا بأول خرجة

(١) الصحيح: ينو

(٢) الصحيح: تعص

إذا خرجت في نص أحمد يافتى  
وإن هي لم تخرج مع العلم يافتى  
وإطلاقه شيئاً وتقبيد غيره  
وإن خرجت في مطلق ثم عرجت  
وإن يول لا تخرج بلا إذن عامل

وقد قيل لم تطلق فع العلم ترشد  
إلى أن نهاها طُلقت في المجود  
باذن متى تخرج ففي الجمع تشرد  
إلى غيره يحنث على المتجود  
فيعزل فتخرج دون إذن تردد

### فصل في تعليقه بالمشيئة

وفي كيف أو إن أو متى شئت تطلقني  
وأين فلا تطلق إلى أن يقول قد  
وقد قيل في إن شئت يختص مجلساً  
كذا قولها قد شئت ان تشا وكذا فتى  
وإن هو في التعليق يرجع قبل أن  
وعن أحمد يروي<sup>(١)</sup> ابن منصور صحة الرجوع كاختاري وأمرك في اليد  
وإن بمراد اثنين علق بتّها  
وإن قال عبيد معتنق وحليلتي  
بأنهما في ملكه مطلقاً إلى  
وإن شاء زيد دون حكم مميز  
وكاننطق إن شا أحرص مفهماً وإن  
فقد قيل يلغى ما يشا لجنونه  
ومن بتّ إلا إن يشا الفضل عرسه

وحيث إذا أو أيّ وقت فعدد  
أردت ولو من بعد مجلسها اشهد  
وقيل جميع كاختيار فقيد  
فليس وإن شاء بذا تطلق اشهد  
تشا لم يصح الإرتجاع بأوكد  
عنه<sup>(١)</sup> ابن منصور صحة الرجوع كاختاري وأمرك في اليد  
فلا ترجعنه مع مشيئة مفرد  
مطلقاً إن شاء زيد فأشهد  
مشيئته المجموع إن لم يقيد  
وسكران فالقولين في ذاك أسند  
طرا خرس بعد اليمين المقيد  
ولما يشا أو موته في المجود  
فحل وما شا فيه طاري التصدد

(١) الأصح : يرو

فآخِرُ وقتِ العُمَرِ للفضل طَلقت  
ولو قيل لم تطلق إذا حَرَسَ الفتى  
وإن قال سُعدى طالق فأقررن أو الثلاثة إلا إن يشاء عكس مقصد  
لتطلق إذا شاءت إذن فيهما معاً  
وإن قال سلمى طالق أو عتيقة  
بتطليقها والعتق في الحال يافتي  
ووجهين في إن لم يشاء الله يافتي  
وإن قال إن أفعل كذا فهي طالق  
مقالين إلا عند نية رده المشيئة للفعل المراد المقيد  
فلا تطلقن كالحكم في أنت طالق  
وإن قال هند طالق لمشيئة الفتى أو لمرضاة ففي الحال شرد  
ويقبل منه نية الشرط باطنياً  
وفي إن تكن تهوي عذاب جهنم  
مقال الذي قد بتها إن يقل نعم  
وقولين فيمن قال أساء طالق  
وإن قال زوج أنت ياهند طالق  
فإن تأت أو لم تأت مسجده فلا

وقيل استبان البتُّ وقتَ التقييد  
وَجُنَّ إلى موت الفتى لم أبعد  
وقد قيل لا تطليق أصلاً فقيده  
إذا شاء إلا أن يشاء الله فاشهد  
ولا فرقَ عنه في الصحيح المؤكد  
ومالم يشاء أيضاً لذلك أسند  
أو العكس إن شائتم يفعل أورد  
المشيئة للفعل المراد المقيد  
لأفعل أو لا أفعل إن شاء فاهتد  
وإن قال هند طالق لمشيئة الفتى أو لمرضاة ففي الحال شرد  
وفي الحكم أيضاً في الأصح المجود  
فأطلق أو في القلب تطلق فاردد  
لبطلان حق الزوج بالكذب باعد  
إذا خرجت إن شاء ربي فاردد  
لتأتين إن شاء المهيمن مسجدي  
طلاقاً عليه فاقتبس وترشد

### فصل في مسائل متفرقة

وفي إن تر هندُ الهلالَ تَبَنُّ متى  
ومن بشرتني بالقدوم لغائبني  
تري طلقت إن لم يردها بمقصد  
تطلقُ فان بشرنه أو تبدد

تطلق أولاهُنَّ مع صدقها فقط  
كذا الحكم فيمن أخبرني به ومن  
وتطلق عند المجد في الصدق والتي

وإلا فأدنى صادق بعدها قد  
وقيل وإن يكذبَنُ يطلُقَنَ فانقد  
نمت كذباً منهن لم تتشرد

### باب الشك في الطلاق

إذا شك في التطلق أو شرطه فلا  
وبالعقد أو بالإرتجاع متى امكنا  
وقيل بإيقاع الطلاق ان يشك هل  
وإن شك في بتّ الثلاث ودونها  
فإن مات والإشكال باقٍ بحاله  
فمن خرجت بالقرعة احكم بعزلها  
وليس حراماً وطؤها بعد رجعة  
عن المتيقن حضره ثم شك في  
كذا قيل إن تبهم مع الشمس تمرة  
إذا أكل الحلاف منهن تمرة  
وإن قال إحداكن مني طالق  
إلى قرعة من أخرجتها تطلقت  
وإن ينسها من بعد تعيينه لها  
بكون الذي قد طار في الجو بازياً  
فغاب ولم تعلم حقيقة جنسه  
وعن أحمد واختاره المجد أقرعن

طلاق وترك الوطاء ندبٌ لزهد  
وإلا بتطبيق اليمين المجدد  
أتى عدميّ الشرط أم لا وبعد  
ليأت يقينا ثم إن شا ليردد  
إلى الوارث التبيين بالقرعة اردد  
عن الإرث وامنحه البواقِي واتلد  
وقيل بلى مع حظر رجعية حد  
إباحته فانقل بفهم وأورد  
وفي أكلها تطلق زوجته اشهد  
وفي أكل كل التمر محض التشرد  
ولم ينوها من بينهن ليعمد  
وعنه له التعيين كالمقصد  
أو اشترط المغبون في بتّ نهّد  
وإن لم يكن تطلق سعاد وتطرّد  
فحرمها قبل اليقين بأوكّد  
وأنفق إلى التبيين أو قرعة قد

وقد طلقت وامنحه ذات التشرذ  
 تكن قرعةً مع حاكم متقلد  
 طلاقهما حتم بغير تردد  
 وقال فتى إن لم يكن حراً اعبد  
 متى تملك الثاني وقيل به ابتد  
 على النفي والإثبات في ذا المقيد  
 فزوجة كل منهما لم تشرذ  
 له الوطء مثل إن يكن ذا تردد  
 تورعاً امنعه ولا تتشدد  
 بموجب تطليق ولا حظر مقصد  
 بتطليقه طلق به عرسه قد  
 فدين ولا تقبله حكماً بأوطد  
 غداً فتوت إحداهما سابق الغد  
 فطلق من تأتي عليها تسدد  
 فطلقها أوقع طلاق المبلد  
 كذلك حكم العتق إذا التسدد  
 فقال سريعاً أنت طالق اشهد  
 نوى أو بلا قصد وان قال مقصدي  
 وفي زينب قولين في الحكم أورد  
 وقصدي هند للنساءين شرد

وإن ذكرت منسيةً بعد قرعة  
 إذا لم تكن قد زوجت غيره ولم  
 وقال أبو بكر كقول ابن حامد  
 وفي إن يكن ذا بازياً حرَّ عبده  
 فلا عتق إن يجهل وأعتق بقرعة  
 وإن علق المرء البتات ثلاثة  
 ولم يعلم كيفية الحال يافتى  
 ومن يعتقد أن الخطأ مع رفيقه  
 فحظر عليه الوطء حتماً وقيل بل  
 وإن عينا جنسين لم يك جهلهم  
 وفي بنت حمأ افهم أو إحدى بناته  
 فإن قال قصدي غيرها من بناته  
 وإن قال إحدى زوجتي طليقة  
 فباقية طلق وقيل بقرعة  
 ومن ظن أن الأجنبية زوجة  
 وفي عكسه قولان في بت عرسه  
 ومن قال يا هند فلبته زينب  
 لزينب بالتطليق إن المجيبة  
 لهند لظننها المجيبة طلقت  
 وإن قال إني قد علمت بزینب

## باب جامع الأيمان

وَيُرْجَع فِي الْأَيَّانِ مِنْ كُلِّ حَالْفٍ  
إِذَا فَهَمْتَ مِنْ لَفْظِهِ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ  
إِذَا قَرَبْتَ مِنْ ظَاهِرِ اللَّفْظِ ثُمَّ إِنْ  
وَقَوْلَانِ فِيهِ إِنْ يَكُنْ مُتَوَسِّطاً  
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَرْءِ نِيَّةً اعْتَبِرْ  
وَبَعْدُ لَوْضَعِ الشَّرْعِ عُدَّ وَلَعُرْفِهِ  
وَلَكِنَّمَا التَّعْيِينُ مَعَ ذَا مَقْدَمٍ  
وَلَا حِنْثٌ فِي مُسْتَوْدَعِ يُولُ مَا لَذَا  
وَلَا ثُمَّ عَمَرُو يَنْوِي تَعْيِينَ بَقْعَةٍ  
وَمَنْ يُولُ لَا يَقْضِي سَعِيداً حَقْوَقَهُ  
وَإِنْ يُولُ إِنْ يَقْضِي<sup>(١)</sup> غَدَاً قَصْدَ سُرْعَةٍ  
وَمَنْ يُولُ أَلَا بَعَثُ إِلَّا بِيَدْرَةٍ  
وَمَنْ يَنْوِي وَقْتاً فِي الْيَمِينِ مَعِيناً

إِلَى نِيَّةٍ تَحْوِي عَلَى كُلِّ مَقْصِدٍ  
بِهَا ظَالِماً فَاقْبَلْهُ فِي الْحُكْمِ تَرشُدُ  
تَقْوَى احْتِمَالُ الْبَعْدِ مِنْهُ لِيُرَدَّ  
وَذُو الظلمِ لَمْ يَنْفَعَهُ تَأْوِيلُهُ اشْهَدُ  
مَهِيحَ أَيْمَانِ الْفَتَى الْمُتَشَدِّدِ  
وَبَعْدَهُمَا وَضَعُ اللُّغَاتِ لِيَقْصَدُ  
عَلَيْهِ عَلَى الرَّأْيِ الْأَصْحَحِ الْمَسْدَدِ  
لِدَيْ مَتَاعٍ لِلظُّلُومِ الْمُطَهَّدِ  
وَمَا كَالَّذِي أَوْ نَحْوَهُ مِنْ تَقْصِدِ  
غَدَاً قَاصِداً مُطْلَافِحِنْثِ بِمَا ابْتَدَى  
أَوْ اقْتَضَتْ الْأَسْبَابُ ذَا بَرٍّ مَبْتَدَى  
فَتَأْتِي بِأَدْنَى حِنْثِهِ لَا بِأَزِيدِ  
فَلَيْسَ بِذِي حِنْثٍ بَغَيْرِ الْمُقِيدِ

## باب التأويل في الحلف

وَإِنْ يُولُ إِنْ يَبْدَى<sup>(٢)</sup> وَيُخْبِرُهُ بِمَا رَمَاهُ مِنَ التَّمْرَاتِ فِي تَمْرٍ مَزِيدٍ  
لِيَعْدَدَ مَا يَأْتِي عَلَى مَارْمَاهُ وَالتَّمْيِيزَ كُلَّ التَّمْرِ مِيزَ تَفْرَدِ

(١) الصحيح: يَقْضِي

(٢) الصحيح: يُبْدَى

وإن يولٍ إن يجلس بيت على كسا  
 ويلقي بيضاً مقسم ليملحن  
 ومولٍ على ترك لجنس خلاصه  
 كمولٍ لتأكل من إناءٍ مسدٍ  
 وقد كان آلى لا يذوق كليهما  
 وإن يولٍ لا يهبط لتلك ولا على  
 متى تصعد السفلى إليه وتهبط العليّة تنحلُّ اليمين فقيد  
 وإن يولٍ لا يلبث بمرقى ولا علأ  
 وإن يولٍ لا يخرج من الماء سابح  
 ليخرج كرهاً إن يخرج ان توى  
 ومن ينو لا يرقى فتى منه إن يُخن

ولا يدخلنه فادخل الصوف وامسد  
 طبخاً بوزن الماء ولا طعم يتدي  
 بصنعتة جنساً يخالف ما ابتدي  
 وما فيه تفاح مع البيض ياعدي  
 ليعمل شراباً ثم حلوى ويزرد  
 لهذا ولا يلبث بموقعه اشهد  
 ولا نزل أنقله لآخر ترشد  
 ولا يلبثن فيه بغى المتوكد  
 المعين لم يحنث وإلا ليطهد  
 وديعته لا حنث إن لم يقيد

### فصل

فإن كان لفظُ الحالفين أعمَّ يا  
 كزوجةٍ امتنت بمسكن بيتها  
 فأقسم لا يدخل إليه وإن فتى  
 فالى يميناً لا تعديت فانتدب  
 بوجه وفي الثاني إلى السبب الذي  
 وذو قَسَمٍ ألا يقيم ببلدة  
 فزال ومولٍ لا يكلم عبده  
 فبيع ففي سكناه بالبلدة التمس

أخي من اسباب اليمين المؤكد  
 على زوجها المسكين من متنكد  
 دعا صاحباً نحو الغداء المرغد  
 وخذ بعموم اللفظ أخذ مقلد  
 يقوم مقام النية اصرفه واردد  
 لظلم بها فاشي الأذى متزيد  
 فلاناً بلا إذن له متأكد  
 وتكليم عبد بيع وجهين تمدد

فإن ينوم مع ذا الوصف أو كان مقتضى المهيج فأحلل ذا اليمين تسدد  
ولا حلَّ في الإطلاق من غير نية      ولا سبب داعٍ على المتجود  
كذا الحكم في تقييده باذن حاكم      وزوجةٍ ان يعزل أو ان تتشرد  
وإن يولٍ لا يشربُ له الماء من ظمها      لقطع امتنان هيج الحلف أشهد  
بحنث الفتى في كل ما فيه منة      كأكل طعام واستعارة أعبد  
وإن يولٍ أن يضرب فتاة فبره      بما فيه إيلام كحتف مزيد  
وعضٌّ وترف الشعر أو عصر ساقه      وقيل كقصد للأذى بالمقيد  
وكن عالماً ألا تبرُّ يمينه      لضرب له بعد الممات الملحد  
وإن يولٍ لا يأوي مع العرس هاهنا      يريد الجفا من غير داعٍ مقيد  
بمسكنها بل من جهتها متى التقى      بما في سواه حنثنه تسدد  
كذا حالف لا يكتسي من نسيجها      لقطع امتنان عنه فاشهد وأشهد  
وإن يولٍ أن ينكحَ عليها يبرُّ بالتزوج والإفضا إلى مثلها قد      على ترك تزويج عليها فقيد  
وقيل صحيح العقد يكفي كحالف      فجمعكها في ضربة غير مسعد  
وعشرٌ عصيٌّ إن حلفت لتضربن      فسالك من جمع حووا بمن ابتد  
وإن يولٍ ألا يخبرن بفتى فتى      تنبه تحنث مالم النطق تقصد  
فتبريُّ كلاً ثم تسكت عنده

## فصل

فإن لم يكن قصدٌ ولا سببٌ فعد      هديت إلى التعيين غير مفند  
ومن يولٍ لا يدخل بدار كهذه      فان بعثها أو غيرت عن معود  
فصارت فضاء أو رباطاً ومسجداً      فيدخل يحنث عند فقد التعبد



كذا المولي لا يلبس قميصاً معيناً  
 أو اعتمَّ مع جعل القميص عمامةً  
 ولا عرسه أو خلّه لمعين  
 كذلك لا كلمت ذا الطفل إن يصر  
 كذا لا أشتري من لحم ذا الحمل اعتبر  
 كذا حالف لا ذقتُ رطباً وإن يصر  
 كذا كل جبن من لبانٍ وفاه باليمين ليحنث في الجميع بأجود  
 ولا سبب يختص حالاً به ابتيدي  
 تعينتا إن يأكلن منها اشهد  
 يبر الفتى بالأكل من ذا المعدد  
 كذا كلما ضاهى سقته كذا اعدد

## فصل

وإن لم يكلم واحداً من عبده  
 ومن باعه منهم فليس بحانث  
 فإن تعدد الأشياء المقدم ذكرها  
 وعلق على ما صح منه وقيل والمفيد وقيل المختلف فيه قيد  
 وإن يستحل تصحيح ما قد أراده  
 وفي لا يبيعن ذا العبيد فباعه  
 وقد قيل إن باع العبيد نسيئةً  
 ومن يول لا صلى ولا صام حنث الفتى بشروع في صحيح التعبد

وعند الإمام المجدد عند فراغه  
وعند أبي الخطاب في الأصلين  
وإن يول لا أهدي ولا أتصدقن  
لزيد فبالإيجاب في الكل حثه  
وإن يول لا زوجت أو لا أجرته  
وذو قَسَمٍ ألا تصدق عمرة  
عن الحنث بل إن يول لا يهبُ الفتى  
بيمنع أبي الخطاب عن مثله بل ال  
وإن يتصدق بالزكاة على الفتى  
وإن يوص ان يعطى فليس بحانث  
ووجهان في وقف عليه وسائغ  
ووجهان إن حابه في بيع سلعة

كتوكيده بالمصدر المتأكد  
يحنثُ باستكماله ركعة قد  
ولا أهبن شيئاً ولا أوص فاشهد  
ولو مع إبا زيد قبول التجود  
ولا بعث إن لم يقبلن لم تنكد  
على المرء فاصفح إن يهبهُ ويمدد  
فان يتطوع بالتصدق فاقتد  
إمام أبو يعلى إلى حثه هدي  
فيفعل لمنع الحنث عنه فجرد  
ووجهان فيه ان يعزه ويسعد  
تمنعُ أحناثٍ بوقف مؤبد  
وإن تطلب الاسم الحقيقي ترشد

## فصل

وذو قَسَمٍ لا يأكل اللحم مطلقاً  
وقلبٍ وكرشٍ مع طحالٍ وكليةٍ  
وأوراقٍ لحم ما به مضغة وإن  
وإن لم يعين نوع لحم فحنثه  
ووجهان في لحم اللسان وأرؤسٍ  
وفي لحمٍ محظور عن الأكل والذي  
ووجهان في المولي على ترك شحمه

له أكل مُخٍ مع دماغٍ وأكبد  
ونص ومصرانٍ وشحمٍ معدد  
نوى المتألي تركه الدسم اصدد  
بطيرٍ وأنعامٍ وظبيٍ بفدغد  
وفي مرقٍ من ندر لحم مجرد  
أبيح لنا من لحم ماء كعند  
مع الأكل من لحم سمين وأجرد

له الحنث في مخلويه والمجمد  
وفي جبن للحالف المتعمد  
ففي لبن والزبد عن حنثه حد  
ففي لبن والسمن عن حنثه ذد  
بشيء من المأكول بالحنث فاشهد  
فلا حنث في الحلوى وشرب معقد  
فيحنث في خبز وطبخ مصخذ  
لهذا له وجهان خبز ومبعد  
يذق تمر أعناب ونخل منضد  
وسيان في البر وفي الرطب الندي  
ولا أكل باذنجانه المتجدد  
ووجهان في البطيخ ياذا الترشد  
بأكل من النوع المذنب بأجود  
لمول على ترك لإرطابه قد  
بأن لا يذوق الدهر من تمر مبرد  
ولا رطب والدبس والناطف اشهد  
وكل حصرماً ثم الزبيب تزود  
ولا في طري عند منع المجهود  
بجبن وبيض أو شواء مصخذ  
به الخبز مثل الخل واللبن اعدد  
من الأدم أم لا فاعتبر وتنقد

وذو قسَم لا يأكل اللبن اعتبر  
ولا حنث في كشك وسمن وزبده  
وإن يول ألا يأكل اللحم حالف  
وإن يول ألا يأكل الزبد حالف  
وإن بان طعم آلى ألا يذوقه  
ومول على التفاح والبيض تاركاً  
وذو قسَم أن ليس يأكل حنطة  
وأكل شعير فيه حبات حنطة  
وذو قسَم لا ذقت فاكهة فلا  
وسائر أشجار كجوز ولوزهم  
ولا حنث في قثائه وخياره  
ولا أكله من سائر الخضر اعتبر  
ومول على أرطابه والبسر حنثه  
ولا حنث في النصف الذي ليس ناضجاً  
ولا مع أكل التمر مثل يمينه  
فلا حنث في أكل من البسر يافتى  
وإن يول ألا آكل العنب اجتنب  
فلا حنث في هذين أو متولد  
ومول على ترك التآدم حنثه  
وزيتونهم أيضاً وكل مصبغ  
وفي الملح ثم التمر وجهان هل هما

وما كان مأكولاً ومشروباً اعتبر  
وهل من طعام الناس أدوية لهم  
وما القوت إلا ما يقوم بنية ال  
وتين يبيس أو زبيب ولحمهم  
وقوت سويق والدقيق وقيل خذ  
وفيه احتمال أن يكون اعتباره  
وذو قَسَمٍ لا يأكل الخبز حنثه  
وإن لم يكن قوتاً لأهل بلاده  
على البيض لم يحنث ببيض جراه  
وحنثه القاضي بذلك آخراً  
ومولٍ على ترك الرؤوس كحنثه  
وحنثه القاضي بأكل لأرؤس  
وإن أكل المحلوف لا يأكلنه  
كأكل خبيص لم يبين طعم سمنه  
وقس كل ما يأتيك من ذا على الذي  
وإن يولٍ ألا يأكلن ذا السويق أو  
أو العكس لم يحنث على المتوطد  
وإن قال لا أطعمه يحنث بأكله  
وإن تعتبر معنى طعمت وذقت في الكلام هما سِيانٍ للمتنقد  
وذو قَسَمٍ لا يأكل السكر انتدب  
ومولٍ لترك شربه فيمضه

لمولٍ على ترك الطعام المزود  
وماءً على وجهين للمتأيد  
أناسي كمثل الخبز أو تمر مربد  
كذا لبن من مائع أو مجمد  
بعرف بلاد الحالف المتعود  
ببلدته في قوته المتعود  
بأكل لخبز الدخن والذره امهد  
في الاقوى وإن يولٍ ألية ارشد  
ولا سمك في الكل فاحكم وأيد  
بصدق مسمى البيض في المتعدد  
بأكل رؤوس تُشترى بتفرد  
الطيور وأنعامٍ ووحش التصيد  
مع غيره مستهلكاً غير مبتدي  
فلا حنث بل إن بان يحنث فاقند  
ذكرناه للتمثيل ياصح ترشد  
سويقاً فيشربه بهاء مربد  
وحنثه القاضي بتعيينه قد  
وبالشرب لا بالذوق ما لم يزد  
إذا ذاب في فيه لوجهين تحمد  
من القصب اعذره ولا تتشدد

ففي أكله بالخبز حنثُ الفتى طد  
عليه كحَبُّ صار زرعاً يحصد  
يصير فراخاً ذاتَ ريش مسبد  
ولم يمتنع يحنث بعبد له قد

وإن يولِ ألا يأكلَ المرءَ مائعاً  
وإن تستحل عينُ الذي أنت حالف  
فلا حنثٌ في هذا وفي بيض طائر  
وإن يولِ لا يستخدمُ العبد فابتدا

## فصل

بشوب ودرع ثم نعل مقدد  
على تركه لبسَ الحليِّ ليعدد  
له سبحاً أو من عقيق مورد  
كذلك تقليدَ الدنانير أورد  
بكفيه في كل الأصابع في اليد  
لمنطقه وجهين عن كل أجد  
يلج دار عبد للفتى حنث اشهد  
أو أجرها لا ما استعار بأوكد  
ولا حنثٌ في عاريةً فيهما اهتد  
فحنثه إن يعلُّ المعد لأعبد

ومولٍ على ترك اللباس فحنثه  
وجوشنه أيضاً وخف ومُقَسِّم  
عن الحلي من نقد ومن جوهر وضع  
ووجهان في تقليده بدراهم  
ويمنع ختام التحلي مطلقاً  
ولا بأس بالسيف المحلي بل اقتبس  
ومولٍ ألا لا يدخلنَ دارَ ذا متى  
كذلك إن يدخل بها استأجر الفتى  
كذلك حكمُ الثوب مع فرس الفتى  
ومولٍ على ترك لمركوب أعبد

## فصل

له الحنث في محلوبه والمجمد  
ولو قيل في هذين لا لم أبعد  
وجبن وزبد عن لبان مجدد

وذو قَسَمٍ لا يأكلُ اللبنَ اعتبر  
من الخيل والأنعام والصيد والنسا  
ولا حنثٌ في كشكٍ ومصل وسمنه

## فصل

ويحنتُ مولٍ لا يذوق فواكهها  
كتين وأعناب وجوز ولوزهم  
وتوت وكُمثرى ونبق ومشمش  
كذا نبق أيضاً وحب صنوبر  
كذا المولي لا كلمت طفلاً فكلم الشيوخ وما ضاهاه من متصعد

## فصل

وإن يول لا يلبس حلياً فحنته  
ولو خاتماً في خنصر أو سواه أو  
كذا حكم مجموع المعد لعبد  
وذو قَسَمٍ لا يدخل الدار إن يُم  
كذاك على أسكفة الباب إن يُم  
ولكن هذا حانث في يمينه  
وإن يول في ترك الدخول ببابها  
ومن يول لا يؤويه بيت فحنته  
وإيواء بيت الشعر أو آدم ولا  
ولا حنث في دهليز دار وصفة  
ومول على الريحان فالقاضي اتبع

بحلي من النقدين صيغ ليعدد  
حلي جوهر من لؤلؤ وزبرجد  
من الحلي والملبوس أعداد مفرد  
على حائط منها لوجهين فاقتد  
يحنث إذا غلقت يخرج ويبعد  
متى يعل سطح الدار يوماً ويقعد  
يحنث متى يدخل ولو من مجدد  
بإيواء حمام وإيواء مسجد  
ركبت فيعلو الفلك يحنث بأجود  
وهجن ولا في خيمة ذات أعمد  
على الفارسي الأخضر المتسرد

رياحينَ عدَّ الحافظ المتسدد  
 وورداً ففي شم لدهنهما عد  
 يحنثه القاضي كذا ما التورد  
 فدهنهما إن يشتره لا يفند  
 على أي حال حلها حنثه طد  
 على الحنث من تكليمه أي مفرد  
 كذا اسكت به حنثه لا تتردد  
 بتكليمه إياي قبل وبيتي  
 فقلا معاً لا حنث في المتجود  
 فكلمه من حيث يسمع فاشهد  
 حريصاً على نيل الفضائل تهتد  
 وإما يُشِرُّ لا حنث في المتجود  
 وذا صَمَمٍ أو غائباً ذا تبعد  
 أبو بكر الأتقى بتكليم مُلْحَد  
 يدق عليه بالقرآن بأجود  
 إذا لم يُرد وقتاً على نص أحمد  
 الزمان وعند المجد هو للتأبد  
 وإن قال عمراً أو زماناً فقيد  
 كذاك بعيداً أو ملياً كما ابتيدي  
 وكالحين عُمرراً أو زماناً ليقصد

وعدَّ أبو الخطاب ورداً ونحوه  
 وذو قَسَمٍ ألا يشم بنفسجاً  
 إلى قول محفوظ باحنائه ولا  
 وإن أقسم الإنسان لا يشترهما  
 وذو قَسَمٍ ألا يطا دار جعفر  
 وإن يول لا كلمت إنساناً اشهدن  
 وقول الفتى زَجراً تنحَّ تكلم  
 وإن يول لا كلمت ذا أو ييادرن  
 فقلا معاً يحنث وإن يول لا ابتدا  
 وذو قَسَمٍ ألا يكلم معبداً  
 إذا هو لم يسمع باحنائه فكن  
 وقولان في إرساله وكتابه  
 وتكليمه مغمى عليه وميتاً  
 فلا حنث في هذا بل اختار حنثه  
 ومولٍ على ترك الكلام فإن تلى القرآن احتساباً أو يسبِّح ويحمد  
 فلا حنث في هذا كتنبيهه لمن  
 ومن يشترط حيناً فسته أشهر  
 كذاك لدى القاضي ومحفوظ اجعل  
 كمثل اشتراطِ الدهر والعمر يافتى  
 بأيسر ما ينبي به اللفظ يافتى  
 وقال هما ما فوق شهر محمد

وقل في شهور هي ثلاث<sup>(١)</sup> كأشهر  
وقال الشهور اثنان من بعد عشرة  
وقيل اجعلنُ عمراً تصب أربعين من  
ومن يشترط حتى الحصاد فحنثُه  
وما تحتوي الأيام من كل ليلة  
وإن يولِ ألاً مالٌ لي مطلقاً حنثٌ  
ومولٍ بأن لا يفعل الشيء حنثُه  
ومولٍ بأن لا يشرب الماء حنثُه

وأيامٍ احكم مثل جمع مزهد  
تكون لدى الإطلاق مملي «المجرد»  
سنين وحقباً بالثمانين فاعدد  
بأوله لا بالأخير بأوكد  
فقد عمها الإيلاء عند التجرد  
بملك مسماه ولو ديناً اشهد  
بتوكيله كالفعل إن لم يقيد  
بملح وعذب منه والنجس الردي

## فصل

وعرفيةُ الأسماءِ غلبَ مجازها  
فمولٍ على ترك الشوا ليس حانثاً  
ومولٍ فلا يؤبه سقفٌ فليس للسماءِ دخولٌ فيه عند التجرد  
ومولٍ على وطءِ القرابي يمينه  
وإن يختلف عرفُ البلاد فمن له  
وذو قَسَمٍ ألاً تسرَ أمتي يطا  
وعن أحمدٍ إن يولٍ من قبل ملكها  
وباقى تفاريع هنا قد تقدمت

على قصد مدلول الحقيقة ترشد  
بمشوي بلوط وبيض معدد  
تعلق منها بالجماع المعود  
بتلك به عرف إليه ليردد  
له أمة يحنث على المتأكد  
ومع ملكها يحنث بلا عزلٍ مبعد  
مبينة في مركز راق فاقصد

الصحيح : ثلاثة .



## فصل

ومولٍ على ترك التزويج أو على تطهر أو طيب فان شاء يخلد  
فلا حنث والمولي بأن لا دخلت ذا المكان ان يدم يحنث على المتجود  
وإن يولٍ ألا يدخلن داره كسأ فأدخل صوفاً فانتسج فيه يعتدي  
وإن طراً قصد النسج والصوف في الخبا فذاك على الوجهين في المكث فاهتد  
كذلك على الوجهين إن يولٍ لا دخل على هندي إن تدخل عليه فيخلد  
وإن يولٍ ألا يركب العود ركباً ولا يلبس ثوباً به هو مرتدي  
ولا يسكنن ذا الدار أو لا يسكن الثقل بها إن يستدم ذلك يصد  
ولا حنث في مكث لنقل متاعه ولا مع تردد لنقل معود  
ولا مع خوف بالخروج لعارض كهجمة ليل مسبل الستر أسود  
وفرط سقام مانع من خروجه وأعوان بيت للإجارة مرصد  
وجنس بحق أو لتعليق دربه فمن بعد إمكان متى دام يعتدي  
وإن بان عنها مفرداً دون رحله وأهليه يحنث في يمين مجرد  
ولا حنث مع إيداعه أو إعارة المتاع وزول الملك في بين مفرد  
ولا إن أبت عرس الفتى نُقله إذا تعذر إكراه الفتاة فة يد  
وإن يتشاغل مع مساكنه بها يعدانه للحجر يحنث بأجود  
ولا حنث مع أفراد كل بحجرة بها ذات ناب مع مرءٍ فوحد  
وقولين في حنث الفتى إن يعد إلى المحلل الذي آلى على تركه شد

## فصل في النسيان والاكراه والتوكيل وتوابعه

ومن ترك المولي على ترك فعله  
 كذا قَسَمَ ألا يكلم خالداً  
 ولست بلا حقي له بمفارق  
 وحيى فتى جهلاً إذا هو خالد  
 وأشباهه لا حنث في كل حلفة  
 وفي العتق في القول الصحيح وعنه في الجميع وعنه لا بغير تقيد  
 ولكن يمين المرء باقية بلا انحلال ويحنث عند فعل التعمد  
 كذا حكم من تولى عليه لمنعه  
 على ما مضى من ذي الروايات كلها  
 وفعل الفتى المجنون لغو كرائم  
 ومن يول لا كلمتُ يا صاحٍ معبداً  
 فإن يدر أن المرء فيهم فان حنث  
 ومع علمه ان لم يرده ولا نفى  
 ومن يول ألا يفعل الشيء إن جبر  
 وخرج ألا حنث في متفكر  
 وإن يول ألا يدخل الدار إن حمل  
 فلا حنث لكن إن يكن قادراً على  
 فإن لم تحنثه فدام فحنثه

لنسيانٍ او جهل بعين المقصد  
 ولا يدخلن يوماً عليه بمركد  
 فإن يحتل المغرور أو يقبض الردي  
 ويدخل ولم يعلم عليه بمسجد  
 مكفرة بل في الطلاق المشرد  
 كولد وزوج أو عتيق وأعبد  
 إذا فعل المحلوف لا بتعمد  
 وقيل كناس في الخلاف الذي ابتدي  
 فسلم على قوم أحاطوا بمبعد  
 أخو الجهل لم يحنث هنا في المؤكد  
 بقلب فحنثه على المتأكد  
 على الفعل لم يحنث على المتسد  
 بل الحنث في التطبيق مع عتق أعبد  
 وأدخل لم يقرر على المنع مطهد  
 التمتع حنثه على المتجود  
 على أحد الوجهين غير مبعد

إلى أن يواتيه فإن هرب اشهد  
 كإيلائه إلا افترقنا فقيد  
 تأتي لحاق فيه ضبط المعدد  
 فذاك على القولين في الكره أظد  
 عن النهي إن يخدمه يحنث بأوطد  
 وإلا فلا أحنث في خدم أبعد  
 على النفي والإثبات في كل مورد  
 بأن لا فعلت الشيء يا أم مخلد  
 وعنه بلى إن لم يرد كله اشهد  
 وهذا إذا ما كان يمكن فعله الجميع وإلا البعض كافٍ فقيد  
 كمن يولٍ لا كلمتُ ذين ولا أطا الخبا فيطا بالجزء كالرأس واليد  
 ولا أشربنُ ما ذا الإناء المبرد  
 إذا شوركت فيما تدرعه اهتد  
 إذا لم يقل ثوباً لذي المجد قلد  
 دخول محل قل بجملته قد  
 به ومتى آلى أخو الظمأ الصدي  
 وبالحنث بالبعض اقض في العكس تهتد  
 بوقت فيتلف قبل فعل المؤيد  
 بآخر وقتٍ باليمين مقيد  
 على الفعل يحنث آخر العمر ياعدي

وذو قَسَمٍ ألا يفارق خصمه  
 بتحنيثه في نضه المتوطد  
 وعند الإمام المجد يحنث حسب إن  
 وإن ألزم القاضي الفراق لعجزه  
 وإن يولٍ لا استخدمتُ ذا مع سكوته  
 وقيل ان يكن مملوكه حثه فقط  
 وفعل وكيل المرء مثل موكل  
 وإن يولٍ لا أفعل كذا أو لغيره  
 فليس بفعل البعض يحنثُ فيها  
 وهذا إذا ما كان يمكن فعله  
 كمن يولٍ لا كلمتُ ذين ولا أطا  
 ولست لذيالك الرغيف بآكل  
 ولا ألبسنُ من غزلها أو نسيجها  
 وقيل على القولين يحنثُ هاهنا  
 وبر الذي يولي على فعل أو على  
 وفي كلها إن ينوشئاً تقيدت  
 على شرب ماء النهر أو أكله الطعام وتكليم الرجال فأشهد  
 بأن بفعل البعض برّ يمينه  
 ومولٍ على فعل لشيء معين  
 فحنثه إثر الفوت فيه وقيل بل  
 وإن مات في الوقت المعين حالف

ولا حنث في وجهه ولو حلفَ الفتى  
فقبل غد إن يتلفُ الشيءَ فاحكم  
وقيل بأن الحنثَ في آخر الغد  
لإتلاف ذلك الشيء ثم لحنثه  
ولاحنث إن مات الفتى سابق الغد  
إذا اخترمت عين الذي رام فعله  
ومول على أن يقضي الحق في غد  
أو اعتاض عنه فيه أو مات ربه  
وقيل بلى حنث وقيل بموته  
وإن يول أن لا يأكلن ما اشترته  
لتحنثه وجهين في أكل مثله



على فعل شيء عين المرء في غد  
عقيب غد بالحنث في نص أحمد  
ولا حنث في وجهه سوى مع تعمد  
من الوقت كالوجهين في وقت ما ابتدي  
وفي مطلق إن مات أو في مقيد  
قبيل تأتي الفعل يحنث بأو طد  
فأبريء منه قبله فعل أجود  
فأعطاه للوراث لم يحنث اشهد  
قبيل غد أو مع براءته قد  
فخلطه مع ما شترى غيرك اقصد  
وحنثه في كل الجميع وأزيد

## كتاب الرجعة

وتطليق من أفضى إلى زوجة على أقل من العدة الذي هو مالك ولو كرهت ما لم تقض اعتدادها وألفاظها ما اشتق من رجعة ومن ووجهين عنهم في تزوجها وفي ورجعية المرء المطلق زوجة يباح له منها المباح بعقده وإيلاؤه في المنتقى وظهاره وعنه وراء الفرج منها لشهوة وعن أحمد لا رد إلا بقوله ووجهين في إلزامه المهر إن يطأ ويبنى على هذا اشتراط شهادة وتعليقها بالشرط يباح باطل وصحتها موقوفة كالطلاق في وإن طهرت من ثالث الحيض يافتى فقولان فيها هل له رجعة وهل وإن لم يراجعها بعدتها فلا وتهدى إليه بعد بين بعقده وعن أحمد في العود بعد نكاحها

نكاح صحيح أو خلا بتفرد بلا عوض إن شا ارتجاعاً ليردد ولا رد إلا بالدخول بمبعد رددت ومن أمسكت هنداً فعدد نكحت وما ضاهاهما افهمه واسند فأبق لها حكم النكاح وخلد عليها ويلحقها طلاق المشرذ ويحصل بالوطء ارتجاعها قد وخلوة أو لمس اشتهاً لمقصد وعن وطئها من قبل رجعتها اصدد بكره ولما يرتجع بعد أورد على أحد القولين من نص أحمد كرجعتها في ردة في المؤطد ارتداد إلى قول ابن حامد أسند ولم تغتسل غسل الحيض المعود تباح لزوج غيره متقصد تحل له إلا بعقد مجدد على غابر التطليق مما لمبعد سواء لذي استئناف عد كمتدي

وإن تشهدن في عدة في ارتجاعها  
فجامعها تردد إليك ولا تطا  
وعن أحمد هي زوجة الثاني واردة ادعاء ارتجاع الخود من غير شهود  
فإن صدق الثاني تبين منه ثم لا  
ولا تقبلن تصديقها وحدها على الأخير ولا تلزم بمهر لمن بدي  
وقال أبو يعلى له المهر عندها  
ترد إلى البادي بغير تجدد

### فصل

وإن يقل الزوج ارتجعتك فادعت  
وقيل بل أقبل قولها إن كان ممكناً  
وإن سبقته بادعاء اعتدادها

قضا عدة خذ قوله في المجود  
وبالحيض في شهر بلا الشهود  
فمنها أقبلن لا منه دعوى التردد

### فصل

فإن تقع الدعوى معاً خذ بقولها  
وحظر على المستوف أقصى طلاقه  
ويولج في قبل مباح ويكتفي  
ولو أنه إيلاج زوج مراهق  
إذا كان وطئاً بانتشار وإن خلا  
وحتى بوطئ مع جنون كليهما  
ومع وطئ موجوء ووطئ خصيهم

وقيل لقول القارح ارجع وقلد  
مطلقة حتى تزف لأبعد  
بكمرة أو قدرها من مقدم  
وذمي إن كانت من الذمة اشهد  
من الدفق حتى مع كرى كل مفرد  
وفي وطئها مغمي عليها بأجود  
ومسلولهم ياصح في المتأكد

ولا حلّ إن توطأ بملك وشبهة  
 ولا مع إحرام وفرضِ الصيام أو  
 إذا كان فيه الخلفُ في نصِّ أحمد  
 وإن تك قنأً فاشترها مطلق  
 وسيانٍ في ذا الحكم حرٌّ وأعبد  
 وإن أعتق العبدُ المطلقُ طلقاً  
 وإن حرُّ بعد الطلقتين فماله  
 وإن علق العبدُ الثلاثَ بشرطها  
 فقد وقعت تلك الثلاثُ وقيل بل  
 وإن غاب عمن بتها بتُّ حرمةٍ  
 فجاءت بدعوى أن زوجاً أصابها  
 إلى قولها إن كان يعرفُ صداقها  
 وإلا فلا لكن ليطلبَ صداقها  
 كذا مع دعواها إصابتها زوجها المطلقِ إن يحضر وللمسِّ يجحد  
 وفي دُبُر أو ردِّغة لم تقيد  
 نفاس وحيض أو نكاح مفسد  
 وقيل بلا فيما سوى الردِّ أشهد  
 ولم تنكح احظر وطء ملك بأوطد  
 ولو أعتقا أو ألزما رِقَّ سرمد  
 فملكه تميمِ الثلاث تسدد  
 تمامُ ثلاثٍ في المقام المسدد  
 فيوجد بعد العتق شرطُ المعدد  
 طلاقان وامنحه بإبقاء مفرد  
 قبيلَ جماع من حليل مجدد  
 وعدتها منه قضتها تخلد  
 وأمكن ما قالته ثم ليعقد  
 بينة إن لم تقمها لتطرد  
 إن يحضر وللمسِّ يجحد

★ ★ ★

## كتاب الايلاء

ومن يمتنع بالحلف عن وطء زوجة  
 بما فوق ثلث العام في قُبْلٍ متى  
 وليس بمولٍ تاركٌ لا بحلفه  
 وليس بمولٍ حالفٌ لا وطئت  
 ولا آتٍ إلا وطءٍ سوءٍ وقصده  
 وإن ينودونَ الفرجِ أو في مؤخرٍ  
 ومن قال لا أدخلت أيري بفرجها  
 فقائل هذا لا يدين إن يقل  
 وفي لا وطيء أو لا يباشرها ولا  
 ولا مَسَّ أو لامَسَ أو لا أتى ولا  
 ولست إليها مفضياً أو مصيها  
 كذلك لا باعلتها فمتى نوى  
 فدينه مع شرط احتمال كلامه  
 وفي غير ذي كل محتمل فلا  
 وليس بمولٍ إن يكن غيرَ قائل

على مطلق من دهره أو مقيد  
 تصور منه الوطاء مولٍ فقيد  
 وعنه كذا من غير عذر لتعتد  
 في المؤخر أو من دون فرج فقلد  
 تلاقي ختان حسب لم يتزيد  
 فذلك إيلاءٍ بغير تردد  
 ولا نكتُ أو لا اقتضُ للبكر ذا قد  
 أردت به غيرَ الجماع بل اردد  
 يياضعُ أو لا جامعَ الخوذة ياعدي  
 غشيها ولا منها تغسَلُ فاعدد  
 ولا أقربنها لا افترشت فعدد  
 بذا غيرَ وطءٍ في المحل المعود  
 له واقضِ بالإيلاء في الحكم ترشد  
 يكن مولياً الا ببينةٍ قد  
 ولو قصَدَ الإيلا بلفظ مبعد



## فصل : الشرط الثاني

وإقسامه بالله أو وصفه اشترط  
وعنه وبالتطليق والعتق صححن  
وأشباهه من كل ما عد حلفاً  
وليس بمولٍ قبل وجدانِ شرطه الذي علق الإيلاء عليه فقيده  
ويحتمل الإيلاء في إن وطئتها  
وفي لا أطأ إلا إن اختارت أو تشا  
وقال أبو الخطاب إن هي لم تشا  
وفي إن أطأها فهي زانية وما  
على ترك وطء في الأصح المؤكد  
ونذر ظهار حظر حل لقصد  
وعنه بأيان مكفرة قد  
فوالله لا جامعت في الحال فاهتد  
فليس بمول مطلقاً في المجود  
بمجلسها فاحكم بالإيلاء واشهد  
يضاهيه لا إيلاء بغير تردد

## فصل

ومن شرطه الإيلاء على ترك وطئها  
وعنه على ثلث فأعلى بلفظه  
وفي ليطولن أطراحي جماعها  
بنية ترك الوطء في المدة التي  
وفي لا أطأ في المصر، أو إن وطئتها  
وإن قال حتى يقدم الفضل أو يرد  
فإن مدة الإيلاء منه خلت فلا  
وإن قال حتى تحبلي فلم يطا  
إلى زائد عن ثلث عام بأوكد  
وشرط تراخيه بظن كما ابتدي  
ولست أطأها مدة لم يقيد  
شرطنا فلا إيلاء في ذين يا عدي  
أصم سنة نذراً عن إيلائه اصدد  
وأشباهه في جائز الكون في غد  
تصحح له الإيلاء في المتأكد  
ومع وطئه مع قصد حمل مجدد

فذلك إيلاءٌ وإلا فإنه  
وليس بمولٍ إن يقل إن وطئها  
إلى أن يطا فيه ويأتيه زائد  
كذا لا أطأ فيه سوى يوم اجعلن  
كذا الحلف في لَانِكْتُ أربعة أشهر

على الخلف في القولين فيما به ابتدي  
سوى مرة في العام أو يومٍ اشهد  
على مدة الإيلاء ياذا الترشد  
وقد قيل بالإيلاء في الحال فاشهد  
فان تمضٍ لا جامعتهما مثلها اعدد

## فصل

وقولك للزوجات أربعين لا  
كذا لا أطا منكن كل زوجة  
وإن ينوها اختصت بإيلائه وإن  
فإن ماتت أو طلقت واحدة ففي  
وإن يطأها يحنث وينحل حلفه  
وقد قيل تبقى في البواقي يمينه  
وإن لم يحنث وطأهن وذا الذي  
وإن قلت وطء البعض غير محنث  
إلى أن يطا المجموع إلا فريدة  
وقد قيل بالإيلاء منهن آنفاً  
ففي الباقيات احكم بإيلائه وإن  
فقد زال إيلاء الفتى ويمينه  
وإن يول من أنثى، وقال لغيرها  
فليس بمول من أميمة يافتى

أطأكن قد يحنث ببعض المعدد  
ولست أطا منكن زوجةً اعدد  
نوى منها يختر بل اقرع بأجود  
البواقي بقا الإيلاء لم يتبعد  
من الباقيات، افهم على المتجود  
فيطلبن منه فيئة المتعود  
أشار إلى تصحيحه المجد قلد  
بصورته الأولى عن إيلائه ذد  
فيجعل منها مولياً ذا التشدد  
فان يطا أو يطلق وحيدة قد  
تمت زوجةً منهن ياذا التسدد  
على كل وجه منهما، لا تردد  
شركتك معها يا أميمة فاشهد  
وقال بلى القاضي، وعن قوله ذد

## فصل

ومن شرطه إيلاءُ زوج مكلف  
وذي سَقَم يرجى شفاه، وليس للصبي ولا المجنون إيلاءً اشهد  
ولا مع عجز عن جماع لعيبه  
ولكن بلى، لكن يفىءُ بقوله  
ووجهان في إيلاء لسكرانَ غائب  
وإيلاؤه في الأجنبية باطلٌ  
وذلك مع إلزامه في جماعها  
وقد خرجوا تصحيحه كظهاره  
ومدة إيلاء الرقيق كحرنا  
وللزوجة السلطان في طلبِ فيئةٍ

ولو من كفور أو خصي وأعبد  
أو العيب فيها كارتفاق بأوكد  
متى يتأتى<sup>(١)</sup> الوطءُ مني أبتدي  
بناء على تطلقه، بل هنا اعضد  
ولو قال إن أنكحتها لا أطا زد  
بكفارة، كن وأعيأً وتنقد  
وقيل لقيد بالنكاح المجدد  
وعنه كنصف الحر مدته اعدد  
وفي العفو عنها ليس ذاك لسيد

## فصل

ومن شرطه أن ينقضي وقته الذي  
ولم تنحلل بالحنث أيمانه ولا  
ولو مع خلو الوقت عن مانع الجماعِ ومعه، منها أو بمفرد  
وقيل ان يكن منها كمثل نشوزها  
فلا تحتسبه من زمانٍ يمينه

شرطناه من كل وحين مؤكداً  
بكفارة أو غيرها أفهم وقيد  
وسقم وإحرام وصوم مؤكداً  
وان يطرَ فاستأنف، إذا زال ترشد

(١) الصحيح: يتأت

سوى الحيض فاحسبه عليه جميعه  
وقد خرجوا إسقاطاً أوقات منعه  
ولم ينقطع من بت رجعيةً بها  
وقيل بلى اقطعها كنايةً فإن  
إلى زوجها من بعد زوجٍ وقبله  
كذا إن تقفهُ بعد مدته متى  
فحينئذ تستأنف الوقت إن بقي  
ومن بعد وقت إن شرطنا إن اقتضت  
فإن يأبها من غير عُذرٍ فمره أن  
إلى أن يبت الخود ماشاً، وعنه إن  
وإن شاء فليفسخ، وبت كليهما  
وعن أحمد بل بائنٌ من كليهما

ووجهان في وقت النفاس لولد  
من الوطاء منها ثم يبقى بها ابتدي  
على نصه، قبل انقضاء التعداد  
تردّ التي بانة بعقد مجدد  
أو ارتجعت إن قيل تقطع بها ابتدي  
يطلق، فيردد مع جواز التردد  
من الوقت فوق الثلث من سنة قد  
من الزوج عرس فيئة الوطاء، تعضد  
يطلق فان يأبى<sup>(١)</sup> ليحبس وتطهد  
أبى بتها ذو الحكم ماشاء فاشهد  
لدون ثلاث لارتجاع بأوكد  
وعن أحمد من حاكم بائن قد

## فصل

وليس لمن فيها عن الوطاء مانعٌ  
وإن كان فيه وهو يمتد وقته فبالقول مره أن يفىء وأطهد  
يقول المحال الوطاء لو أستطيع والمرجى متى أقدر أجامعُ قيد  
فحين تألى، الوطاء يلزمه وإن أبى فليطلق في الأصح المؤكد  
وعن أحمد قد فئت بالقول فيئةً وليس عليه غيره مطلقاً، طد

(١) الصحيح : يأب.

بل الحنث في وطء بفرج معود  
 وكفارة فيما يكفر أورد  
 وان كان بالتطليق طلق وشرد  
 حرام عليه في الأصح المجود  
 ولا حد إن يمهل لمهر بأجود  
 بفرج أمامٍ ليس إلا فقيد  
 ولو أوجب الإيلاء حنث به اشهد  
 وتحليل احرام وتوق لمرقد  
 له في ظهار كان منها تسدد  
 لصوم ظهار في الأصح بل اطهد  
 بفيئه معذور بقول مقيد  
 واحرام او صوم على كل مفرد  
 وإن أولجت والمرء في نوم رقد  
 مع القول لم يحنث فقد فابأوطد  
 ولما يجامع لم يفيء في المجود  
 وان تعفه يسقط على المتجود  
 تعذر وطء لم يقلد بأجود  
 فقيدته وليحلف على المتأكد  
 بعذرتهما يقبل وتحلف بمبعد

ولا حنث في فيئاته بلسانه  
 وتنحل منه بالجماع يمينه  
 ويعتق من آلى إليه بعنقه  
 وإن يول بالبت الثلاث فوطؤها  
 فإن ولج الزمه بنزع معجل  
 وأدنى الذي يكفيه تغيب كمره  
 فلا فيئةً بالوطء في غير قبلها  
 ولأكل أمهله وهضم طعامه  
 وفرض صلاة أو التحصيل معتق  
 ثلاثة أيام ولا تمهلنه  
 علىبتها منه وقيل اكتف هنا  
 وان يط في حال النفاس وحيضها  
 فقد فاء إلا في اختيار ابن جعفر  
 وفي وطئه مع جهله أو جنونه  
 وبعد مدى الإيلا متى كفر التي  
 وان سكتت لم تقتضي<sup>(١)</sup> سبق حقها  
 وان يدعي<sup>(٢)</sup> مع فقد علم بعنة  
 ودعواه تعيا الوقت أو وطء ثيب  
 وان تك بكرًا ثم تشهد عدلة

(١) الصحيح : لم تقتض.

(٢) الصحيح : يدع.

## كتاب الظهار

وكن عالماً أن الظهار محرّم وقيل صبي لا يصح ظهاره وذلك تشبيه لزوج وبعضها كقولك عرسي أو يداها عليّ يا وسيان كون الحظر من سبب أو وأنتِ علينا مثل أمي تظاهر لذي الحكم في قول وإن لم يقل علي وقول كظهر الجد أو أجنبية وعن أحمد لا بل يكفر وعنه لا وأنتِ علينا مثل ظهر بهيمة وأنتِ كخمر أو كميتاتٍ أو دم وإن ينو تضييقاً بذا أو تظاهراً وإن قال هي أو ما أحلّ إلهنا وإن يقصد التطلق أو من حلف به وعنه يمينٌ بل متى ينو بتّها وعنه ظهار ذاك في كل حالة ثلاثاً وعنه طلقة ثم وصله وعنه ظهار فيهما مثل قوله ووجهان في الناي التظاهر في أنا

ومن كل زوج صح تطليقه طد وإيلاؤه مع حكمننا بالشرد بمحظورة أو بعضها بتأيد فتى مثل ظهّر الأم والأخت واليد انتساب فعمم كل حظر مؤبد وإن يرد الإكرام ديّنه واررد فرد الظهار الا بنيّته قد وعمة عرسي ذا ظهار بأوكد وعنه ظهار في المذكور قيد فليس ظهاراً في الأصح المجود ظهار وعنه بل يميناً به اقصد أو الحلف ألزم مانوى لا تفند عليّ ظهار قل حرام بأوكد فألزمه ما ينوى به لا تردد يقع أوظهار إن نواه به اعمد ومع وصله أعني الطلاق فشرد به قوله أعني طلاقاً فوحد كظهر حماتي أنت أعني التشدد عليك حرام أو كظهر أبي اشهد

وصحّ ظهار المرء مع كل زوجة  
ولكن عليه فيه تكفير حَلْفِه  
وإن قالت الأنثى النفور لزوجها  
عليها بتكفير الظهار وعنه بل  
ويلزمها تمكينه قبل بذلها  
وإن علقتُ ذا القول قبل نكاحه  
وإن ظاهر الإنسان من أجنبية  
فلا يأنها قبل كفارة متى  
وأنت حرام إن يقل لغريبة  
فليس ظهاراً بل إذا قال ناوياً  
وتعليقه بالشرط والوقت جائز  
وإن يشأ الله ان يقل بعد لفظه الظهار فلا شيء عليه بأوطد  
وعن أم أولاد وعن أمة دُد  
وعنه ظهار قيل بل أعفه قد  
كظهر أبي بعلي عليّ فأشهد  
يمين وعنه لم تكلف بمروء  
وحظر ابتدا استمتاعها منه أكد  
عليه يصر منها ظهاراً به اشهد  
فأطلق أو علق بعرس مجدد  
تزوجها في الظاهر المتأكد  
ونيته في الحال لا للتأبد  
على الأبد احكم في النكاح كما ابتيدي  
إذا ما انقضى يلغى وإن يط يفتدي  
وإن يشأ الله ان يقل بعد لفظه الظهار فلا شيء عليه بأوطد

### فصل في حكم الظهار

ومن قبل تكفير حرام جماعها  
وعن أحمد كلُّ حرامٍ وعنه لا  
ولا يجب التكفير إلا بعوده  
ولو كان مجنوناً ويلزم بذلها  
وأصحابه قالوا متى عزم الفتى  
فلو فات فرد منها بعد عزمه  
ولا شيء في المنصوص بالعزم لازم  
بفرج والاستمتاع في دونه اقصد  
على من له الإطعام كفارة قد  
وذلك وطء الزوج في نص أحمد  
بعزم على وطء وملي «المجرد»  
على الوطاء فالتكفير أوجب وأكد  
على الوطاء قبل الفعل أو طلاقة طد  
وقيل معاد من تبسُّن أو يحدد

تزوَّجها أو ملكها وارتجاعها  
وقال أبو بكر يحل جماعها  
بتكفير حلف ثم أسقط ظهاره  
وقيل بلا كفارة ثم إن يبع  
يعيد الفتى حكم الظهار كما بُدي  
وكفارة تكفي ظهاراً مكرراً  
وعن أحمد تعداؤها في مجالس  
ومن يتظاهر من جميع نسائه  
وأما بالفاظ فكفر عداها  
وعنه على الإطلاق تعداها، وفي

فإن ظهار المرء باقى التخلد  
بملك يمين ثم مرة ليرفد  
بذاك على الإطلاق غير مقيد  
فينكحها أو بعد عتق مجدد  
بكفارة من قبل وطء لبيتي  
إذا لم يكفر أولاً في المؤكد  
إذا لم يرد إفهامها مع تأكد  
بلفظة التكفير منه لمفرد  
وعنه لتعداد المجالس عدد  
مقال عن الألفاظ كفارة قد

### فصل في كفارة الظهار وما في معناها

وكفارة المرء المظاهر أوجب  
كذلك كفارات وطء بصومه  
وتبقى على ذي العجز حتى يطيقها  
ولا يلزم الإعتاق إلا لقادر  
إذا كان هذا فاضلاً عن أموره  
ولا يمنع التكفير ديناً بأبعد  
على قدر مثل إن يكن محفأ به  
ويلزمه تحصيلها بنسيئة  
فإن لم يجد أجزاءه صوم وقيل لا

عاقبة نفس آمنت بالموحد  
وقتل وحنث في يمين مؤكد  
وقيل اسقطن بل عنه في صومه قد  
بملك لها أو يشتري بمعود  
كما قيل في الإلزام في الحج فاقصد  
ولا تلزم تحصيلها بمزيد  
وإلا فوجهين ارو غير محدد  
إذا كان عنه ماله ذا تبع  
وقد قيل يجزي في ظهار الفتى قد



وليس بمحتوم قبول التجود  
تعدده يبقى<sup>(١)</sup> عليه ويخلد  
على العتق حتى قبل صوم بأوكد  
ويجزىء عتق من تكلفه اشهد  
مع الحنث عبداً فرضه صومه قد  
وبينهما التفريق رأي المسدد

متى قبل قرب المال ينجز صومه  
ومن أخر الإعتاق مع قدرة إلى  
ويجزىء ذا إلا عسار صوم وإن قدر  
وقيل على ذا العتق في كل حاله  
وعن أحمد في موسر بعد عتقه  
وقد خرجوا في الحر ذا العسر مثله

### فصل

وناذر عتق مطلق لم يقيد  
وعنه بلى عن غير قاتل اهتدي  
صريحاً كأعمى أو كمنقطع اليد  
أو ابهامه أو مفصل منه قيد  
لخنصره مع بنصر من يد قد  
نحيف كذا حمل قبيل التولد  
سوى من تبين أنه حي اشهد  
إشارته أو ذو جنون ممدد  
لإعتاقه إن ينو عند التجدد  
لكفارة أو علق العتق مبتدي  
إذا وجدت يبراً بغير تردد  
ولا أم أولاد على المتأكد

ولم يجز في إعتاق كل مكفر  
على منتقى أقواله غير مسلم  
مسلمة مما يضر بشغلها  
أو الرّجل أو وسطى الأصابع يافتى  
أو اصبعه السبابة افهم وفاقد  
ولا المدنف المأيوس منه وعاجز  
ومنقطع الأخبار عنه لغيبة  
ولا أخرس قد صم أو غير مفهم  
ولا معتق بالملك أو وصف شارط  
فان أنجز الاعتاق قبل وجودها  
لكفارة عنه على صفة أجز  
ولا عتق مبتاع بشرط عتاقه

(١) الصحيح : يبق .

ويجزىء من دبرته ومكاتب  
ويجزئك الجاني ولو قبلوا بها  
وولد زنى ويجزي وطفل وعنه لا  
وتنجيز ذا الإعسار شركاً إذا  
ولم يجز ذا يسر ولو مع قصده  
ويجزىء نصف اثنين إن حر مابقي  
كذا الحكم في النصفين من أمته أو

في الأولى وعنه مع بقا دئنه قد  
وعتق التي اسثنيت حملاً لها طد  
إذا كان دون السبع مع شرط مهتد  
اشترى المنقى فجوّزه ولم يع قيد  
به كله التكفير في المتوطد  
وقيل بلا قيد وعكس بمبعد  
نصيف من اللكعا ونصف معبد

### فصل

وشهرين صم سرداً لفقد محرّر  
ولا يشترط قصد التابع مطلقاً  
وجن ونسيان وكره ومخطيء  
ومرضعة أو حامل أفطرت إذاً  
وصومك شهر الصبر أو فطر عيدنا  
ولكن إذا ما صمت غير الذي مضى  
وفيا يبيح الفطر من سفر ومن  
كذا فطر من خافت على حملها ومن  
وإن تط من ظاهرتها ناسياً ولو  
ولا يقطع البنيان وطوك غيرها  
كذا حكمهم في كل موضع متابع

وسيان حكم الحر فيه وأعبد  
ولا تقطعن من فطر حيض وولد  
وفطر مخوف السقم مضى موسد  
لخوف على نفسيهما لا المولد  
إذا ما مضت فابن على صوم ابتدي  
أو افطرت غير الفطر من ذلك ابتد  
ضناً لم يخف وجهين ياصح أسند  
على مرضع خافت بوجهين أورد  
بليل ففي الأولى ابتدي كالتعمد  
بليل ولا في الصبح إن لم تعمد  
على المرء بالإطلاق لا بالتقيد

## فصل

ومن لم يطق صوماً فستين مسلماً إذا جاز أن يعطى لحاجة نفسه وعن أحمد لا تعطينَ ذي مكاتباً وإن تعطها المسكين ستين ليلة فذلك مجز إن فقدت سواه في الـ وإن تعط من ثنتين في اليوم واحداً ويعطي هنا الأصناف في فطرة الفتى وفي من تُغديهم وإخراج قيمة ونصف صواع من سوى البرِّ مجزياً ولا يجزىء التكفير إلا بنية يعين أسباباً فإن عين الفتى إذا كان مما لا تداخل بينها ولا يجزىء التكفير عن مطلق إذا وقيل بلى مثل اتحاد جنسها فكفارة تجزيك إن تنسَ موجباً وكفارة تجزيك عن متداخل وأما إذا كان المظاهر كافراً ولا يجزىء التكفير من قبل موجب

مساكين أحراراً ليطعمَ ويمدد زكاة ولو طفل ومن كوتب اشهد ولا الطفل إن لم يأكل الطعم تردد وعشراً لحنثٍ في اليمين المؤكد أصح وعنه لا وعنه بل ارفد كفاك وعنه عن وْحَيْدَة قد وقولان في قوت وخبز معود وكل فتى مداً من البرِّ فامدد وخبز مكيل أو برطلين زود فليس على الملزوم كفارة قد بتكفيره شيئاً فإن عين اشهد فإن أخطأ المقصود لم يجز فاشهد تعددت الأسباب في المتعدد إذا لم تكن مما تداخل جود وأما على الوجه المبدى فعدد وسيان إن عينت أو لم تقيد فبالعتق والإطعام تكفيره قد وجوزه قبل الشرط لا تردد

## باب اللعان

إذا قذف الحسنة بالعهر زوجها  
فألزمه ما في قذفه أجنبيةً  
فيشهد بالله العظيم لقد زنت  
ويمسكه ذو الحكم من بعد أربع  
فان ياب إلا الخمس فليدع بعدها  
عليه متى ما كان في القذف كاذباً  
ياكذابه في القذف بالله أربعاً  
فان تاب إلا الخمس فلتدع بعدها  
عليها متى كان في القذف صادقاً  
وتمييز كل خصمه بإشارة  
وألغوه مع إبدال أشهد يافتى  
كذلك في لعن وفي غضب متى  
ويلغى لعان قبل إلقاء حاكم  
سوى من فتى أعياه لفظ لعاننا  
كذلك لعان الخرس مع فهم خط او  
وكالأخرس الطاري اعتقال لسانه  
وإنظر إن يرج انطلاق لسانه

ولما تصدقه ولا جا بشهد  
ويدراً عنه الحد إن لاعن اشهد  
وأني في ذا صادق أربعاً قد  
يحذره شر العذاب المرمد  
بأن لعنة الله العظيم المجد  
فيكمل خمساً ولتقم تلك تشهد  
فإن أكملتها أربعاً فلتهدد  
بأن غضب الله العظيم التواعد  
ويشرط ترتيب وخمس كما ابتدي  
إلى حاضر أو ذكر إسم المبعد  
بأقسم أو أحلف على المتجود  
يبدل بالإبعاد والسخط قيد  
ولا نائب واللفظ بالعجمة اردد  
ووجهين إن واتى تعلمه طد  
إشارتهم في الأظهر المتوطد  
إذا يئسوا من نطقه في المؤكد  
بعدلين مهديين في الطب فاشهد

## فصل

وذلك مشروع قياماً بحضرة  
وَيُطَبَّقُ فَوْ كَلِّ بِكَفِّ مَجَانِسٍ  
وبينهما ابعث من يلاعن إن تكن  
ومن قذف الزوجات ألزمه يافتى  
ويبدأ بأولاهن في طلب فإن  
وعن أحمد يُجزي التعان وعنه مع  
ولكن إذا أجزا التعان فإنه

من الناس في طرق ووقت مؤكد  
ويوعظ من قبل التمام ليهتدي  
لها خفر تهد الصواب وترشد  
لكل فتاة بالتعان بأوكد  
طلبن معاً فاقرع مع الشح فابتد  
توحد لفظ القذف أولى فعدد  
يجيء بمكيني النساء إذا تعدد

## فصل

وصحته ما بين زوجين كلفا  
وعنه اشترط ضد الصفات ثلاثها  
وعن أحمد ما من لعان بقذفها  
وقاذف عرس بالزنى قبل عقده  
كذا الحكم في قذف لنفي جنينه  
وعنه بلى إن شا لعاناً وعنه لا  
وأنت ثلاثاً طالق يَأُقْحِيَّةُ  
ويتبع قذفاً بالزنى في نكاحه  
يلاعن في هذا لنفي مولد

ولو بين إفساق وكفر وأعبد  
وعنه متى تحصن وكلف هو قد  
وما أحصنت إلا لنفي مولد  
ليحدد من غير التعان بأوكد  
فينكحها من بعد قذف ليعدد  
سوى إن يُرد نفياً لولد مجدد  
إذا قال أو إن بينها ونبعد  
وفي عدة والقذف مع لغو معقد  
والا فلا فاحدده للقذف واجلد

ويسقط عنه الحد في ذا لعانه  
وفي قذفه مجنوناً أو صغيرة  
وقذف الفتى رجعية إن يشا التعن

ووجهان في تحريمها بتأبد  
يعزُّر من غير التعانٍ فقيد  
وما لم يلاعن فيه يلحق ويحدد

## فصل

ولا فرق بين القذف بالوطء يافتى  
وإن قال ما مولودك ابني ولم يقل  
ولم تزن لم أقذفك أو قد وطئت  
فما من لعان والوليد وليه  
وإن قال بعد البين ذا فبوضعه  
وان توأماً منها نفي لا قرينة  
وقال أبو يعلى يُحدُّ وينسبا  
فإن مات فرد منهما أو كلاهما

بمؤخرها أو مَقدم متعود  
قذفتُ إذاً أو زاد مع ذا الذي ابتدي  
باشتباه أو الإكراه أو لم تقصد  
وعنه بلى معه وينفى بذا قد  
إذا شهدت عدل على فرشه طد  
يلاعن لدرء الحد عنه بأجود  
إليه ولما يلتعن لا تقيد  
وشاء لعان قصد نفيها اعضد

## فصل

ويُشرط أيضاً فيه تكذيبها له  
فإن تُعفه أو أسكتت أو فصدقت  
كذا ذات إحصان رماها فجنت  
وخرساء أو فصحا متى خَرسَت فلم  
فألزمه من غير التعان بولدها

وإضرارها حتى يتم فقيد  
ولو مرة أو جاء زوج بشهد  
ومجنونة ترمي الفتى بزنى بدي  
تفهم مقصوداً إشارتها اردد  
على أكثر المنصوص عنه فترشد

وقيل له حسب التعان لنفسه  
 ومن مات من قبل التلاعن منها  
 ونص على إلحاقه الحي فيهما  
 وإن ماتت الحسناء ولم يكمل  
 وموت الفتى المولود ليس بهانع  
 وإن نكلت بعد التعان الفتى تقف  
 ولا تعرضن للزوج قبل طلأها  
 وإن كان للزوج الشهود بعهرها  
 فأيهما يأبى به يعط حكمه  
 ويوجب فسخاً للنكاح ونفي من  
 وعن أحمد لا من سوى حكم حاكم  
 فيتبع التفريق نفي وليدهم  
 وقيل التعان الزوج ينفيه وحده  
 لقول الفتى فرقت بينكما أو اللعان على الأخرى افتراق التآبد  
 ففي ذا ان يلاعن باء أو هو بفاسد  
 وعنه ان يكذب بعد ذلك نفسه  
 إذا لم يطلق أو دوين ثلاثة  
 وتخليصه من ملحق ذي تبعد  
 وقبل تمام ورث الحي تهتد  
 وقيل لينفى بالتعان الفتى قد  
 الفتى اللعان ليكملهُ وإلا لبيتد  
 لعانها مع نفيه فتأيد  
 لتصديق أو درء وعنه تشرد  
 ولا يلتعن الا لنفي مؤلد  
 فإن شا ليشهد أو يلاعن ليسعد  
 ولا تُثبِتَنَّ للأخر الحكم وارصد  
 نفاه من الأولاد في المتأكد  
 بكل وعنه الحكم شرطاً لتبتد  
 وإن لم يعينه بلفظ مبعد  
 وفرقتهم فسخٌ يدوم بأوكد  
 واللعان على الأخرى افتراق التآبد  
 فوجهين في الحظر المؤبد أسند  
 تحمل بعقد أو بملك مجدد  
 وقيل ان فقد حكم يبح بالذي ابتدي

## فصل

ويُشرط في نفي المولد نفيه  
 وبينته عند الشهادة أمه  
 وباطل استلحاق حمل ونفيه  
 بتصريح أو ضمن اللعان المعدد  
 تماماً لنفي المدعي في الذي ابتدي  
 كذلك لعان لا لدرء المحدد

ولا ينتفي في ذا اللعان سوى إذا  
ولكن له بعد الولادة نفيه  
وقيل له نفي الجنين فأكدن

رماها بعهر يلزمن نفيه قد  
بغير خلاف بالتعان مجدد  
وقيل انف كلاً باللعان المجدد

## فصل

ونفي وُلِيدٍ بِاللِّعَانِ اشْتَرَطَ لَهُ انْتِفَاءُ دَلِيلٍ قَبْلَ ذَا بِالتَّوَطُّدِ  
وَيُلْحَقُهُ مِنْ بَعْدِ إِقْرَارِهِ بِهِ  
وَذَا سَكَتِهِ عِنْدَ الْهِنَا وَمُؤْمِنًا  
كَذَلِكَ إِنْ أُرْجِيَ مَوَاتِي نَفِيهِ  
وَقِيلَ لَهُ الْإِرْجَاءُ بِمَجْلَسِ عِلْمِهِ  
كَجَهْلٍ بِهِ أَوْ مَلِكٍ نَفِي وَإِنِّهِ  
وَإِلَّا فَلَا تَقْبَلُ سَوَى جَهْلِهِ بِهِ  
كَالْإِرْجَاءِ لِقَسْمٍ أَوْ لِحَبْسٍ وَغِيَّةٍ  
وَإِنْ هُوَ بَعْدَ النِّفْيِ كَذَبَ نَفْسَهُ  
وَلَا تَلْحَقْنَهُ مِنْ نَفْيِ بَلْعَانِهِ  
وَمَنْ يَنْفِ طِفْلًا لَيْسَ يَمْلِكُ نَفِيهِ  
وَلَيْسَ لَهُ إِسْقَاطُهُ بِالتَّعَانِهِ

ونفي وُلِيدٍ بِاللِّعَانِ اشْتَرَطَ لَهُ انْتِفَاءُ دَلِيلٍ قَبْلَ ذَا بِالتَّوَطُّدِ  
وتوأمه أو نفيه واحد قد  
على دعوة الداعي لطفل مجدد  
رجا موته ألحق به لا تردد  
وإن يدعى<sup>(١)</sup> عذراً يوافي فقلد  
بفور وقيل ان كان ذا آناً هدي  
وينفى إذا أرجى لأمر مصدد  
وأشباهاها من مانع متعود  
فألحق وعززه وإن تحض احدد  
إذا استلحقوه وارثوه بأوطد  
إذا قال هذا من زنى فليحدد  
على أحد القولين من نص أحمد

(١) الصحيح: يدع



## فصل فيما يلحق من النسب

ولا تلحقنَّ المرءَ أولاد زوجته  
ومن ولدته بعد ستة أشهر  
ومن قبل أقصى الحمل منذ أبانها  
فألحقه من لم ينفيه بلعانه  
ولا عدة أو رجعة أو بلوغه  
وعند أبي بكر ولا نسبُ بلا  
وعن أحمد في ذكر وُلد قَدأتى  
وإن ولدته دون ستة أشهر  
وأول هذا الوقت منذ أبانها  
وتأتى بثانٍ بعد ستة أشهر  
كذا إن تبينَ بعد النكاح بمدة  
كذا زوج من لم يبلغ التسع عمره  
وزوجة من لم يُنزل الماء عادةً  
وإن جَبَّ إحدى الأئتين من الفتى  
ومن قد أقرت أن عدتها انقضتُ  
فمن ولدت من دون ستة أشهر  
وإن ولدت رجعيةً بعد أكثر الزمان لحمل منذ طَلَّقها اهتد  
ومن دون أدنى الحمل مذ أخبرته بانقضاء عدة أو لم تخبر بها ازدد  
فقولان في إلحاق من ولدته مع قيود ذكرناها بزواج مشرد

ومن تعتدُّ من غائب شاع موته  
لأدنى زمان الحمل من عقد ذا بها  
ومن ولدت من واطىء مع شبهة  
فألحق على الوجه الصحيح بواطىء

فمن ولدته عند زوج مجد  
فأعلى فلثاني اعزُّ في نص أحمد  
بلا زوج أو زُفَّت لجهل لأبعد  
كذا كل واطٍ لم يجد ليعدد

## فصل

وإن يعترف شخص بوطء إمائه  
فمن ولدت منهن ممكن كونه  
وعن أحمد ما إن تصير فراشه  
فان يدعى (١) استبراء بعد وطئه  
وإن قال لم أنزله أو قد عزلته  
فإن باعها بعد اعتراف بوطئها  
إذا ولدته دون ستة أشهر  
وإن لم يك استبرا كذا الحكم إن أتت  
وإن يدعى (٢) مبتاعه أنه ابنه  
وإن يدعى (٣) استبراء فأتت به  
لبائعها ما لم يغرَّ به وإن  
لدون أقل الحمل ستة أشهر  
سوى مع دعواه وتصديق مشتر  
إذا باعها أن ليس يلحق بتة  
وقيل الحقن في الصورتين معاً به

بفرج ودون الفرج غير مقيد  
لسيدها الحقُّ به لا تردد  
كتقييده في الدبر أو في مبعده  
لقبل وهل يحلف بوجهين أسند  
فقولين في إلحاقه الطفل أورد  
أو اعتقها ألحقه كل مولد  
من البيع والإعتاق والبيع فافتد  
به بين أدنى الحمل والأكثر اشهد  
فعرَّضه بين القائفين وقلد  
لست شهور بعده لتبعده  
يبع بعد الاستبراء فتأتي بفوهد  
بلا وقت الاستبراء فعنه الفتى ذد  
ومع عدم الإقرار بالوطء فاشهد  
سوى باتفاق منهما كالذي ابتدي  
بدعواه دون المشتري ولداً قد

(١)، (٢)، (٣) الصحيح: يدع

وعبد لبتاع بجحن التولد  
وليداً إلى بعد الكثير بأجود  
سوى مع إقرار بثان بأوطد  
شبيهة نفي والمهر إن أكرهت طد  
ومشروكة لا ملك أصلية تهتد  
لزوجته مع إذنها فيه قيد

فيحكم أن الطفل من نسل بائع  
وألحقُ بذِي الإقرار بالوطء مرة  
ولا يلحقُ الثاني مقر بأول  
وإيلاد مجنون بلا ملكه ولا  
وألحق بإيلاد الفتى أمة ابنه  
وقولين في الإيلاد من أمة يطا

### كتاب العدد

وبعدهما من مستحيل التولد  
على غيرها بعد الفراق المتكد  
مطاوعة مع علم زوج بها اشهد  
بها أو به أو منهما غير ما ابتيدي  
اليمين وتقبيلٍ ولسٍ بمشهد  
كما صح فيما مر في نص أحمد  
بوجه سوى بالوطء عن شبهة قد

وفُرقة حيِّ قبل مَسِّ وخلوةٍ  
فليس عليها عدة في الثلاث بل  
ويشترط في كل اعتدادٍ بخلوة  
وليس بشرط فقد مانع وطئها  
ووجهان في إيجابها بتحمل  
وحكمُ نكاحٍ فاسد فيه خالفوا  
ولا عدةٌ فيه بموت وخلوةٍ

### فصل

بوضع جميع الحمل مطلقاً اشهد  
إذا وضعت أم وُلد كما ابتيدي  
فليس بهذا الوضع تقضي بأوكد  
لإلحاقه مُستلحقاً غير فوهد

وجملة من تعتدُّ ستُّ فحاملٌ  
إذا كان ممن قد حكمنا بكونها  
وإن وضعت من ليس للزوج لاحقاً  
وعن أحمد من غير طفل بذا انقضت

وأدنى زمان الحمل ستة أشهر  
وأربعة الأعوام أكثر وقته  
وأدنى زمان يستبين جنينها

وغالبه تسع<sup>(١)</sup> شهور فقيده  
وعن أحمد عامان غير مزيد  
ثانون يوماً فوقه يوماً ازداد

## فصل

ومن مات عنها زوجها حائلاً ولو  
بعشر ليال ثم أربع أشهر  
وإن مات عن رجعية تلغ ما مضى  
وعن أحمد تعتد أوفاهما وإن  
وعنه بلى إن بتها في سقامه  
إذا مات من بعد اعتداد مبانة  
وإن مات فيها تعتد لوفاته  
وإن تك ممن لم ترثه لكفرها  
فلا تعتد إلا لتطبيقه فقط  
وإن أبهت مبتوتة في نساء من  
وإن أبهت والزوج حي فأقرعن  
وقيل متى تبهم لنسيانها فقد  
ومن مات فارتابت من الحمل عرسه  
إلى أن يزول الريب ثم ان تزوجت  
وقيل يصح العقد إن يبد ريبها

قبيل دخول عدة الحرة احدد  
وبالرق نصف وانسب الجزء واعدد  
ومن حين موت عدة الموت تبتدي  
يمت بعدها لم تعتد في المؤكد  
وقلنا لها إرث كذلك فاعدد  
بسقم ولوقبل الدخول المؤكد  
وعنه لتطبيق وبالأطول اعضد  
أو الرق أو بانة بأفعالها قد  
كذا بائن في صحة لا تردد  
توى فعلى كل أجل التعدد  
لإخراج من تعتد واحدة قد  
حرمن معاً قبل البيان بأجود  
ولم تتزوج لم تنزل في التعدد  
ولما يُزل لم يُجد في المتوطد  
بعيد تقضي أشهر العدة اشهد

(١) الصواب: تسعة.

وإن بان ريب الخود بعد شهودها وتزويجها بالعقد غير مفسد  
وحظرٌ عليه الوطاء قبل تبين الحيال لشك في النكاح المؤتد  
وإن ولدت من بعده دون ستة الشهور فأفسدُهُ بغير تردد

### فصل في ذات القرء

ومن فارقت ممن تحيض حليها لها عدة ان كانت الخود حرة  
وللحيض الأقرء في المتأكد ولا تعتدُ بالحيض إن طلقت به  
وقولان في منع ارتجاع وحلها وغيرهما من سائر الحكم حاصل  
وبالإبتدا في ثالث الحيض حرة وأدنى زمان تنقضي فيه عدة  
وإن ولدت عرسُ الفتى ثم طُلقت ويُقبل منها أن عدتها انقضت  
وإن يدعى (١) الإكمال بالحيض يافتى ويقبله منها أبو القاسم استمع  
وإن صدقت في وقت الاثنين وادعى بأن مقال المرء يقبل دونها

ومن فارقت ممن تحيض حليها السليم فأقرء ثلاثة احدد  
أو البعض منها والإما اثنين عدد ومن شرطها الإكمال بعد التشرذ  
ومع جعلنا الأقرء الاطهار فاعدد ولم تغتسل بعد الثلاث لأبعد  
بقطع دم من غير خلف معدد ومرقوقة في الثاني في الأجل احدد  
على الحلف في طهر وحيض ليحدد فأدناه ذا مع أربعين التولد  
بوضع أو الأقرء إن مكنا قد بشهر فلا تقبله إلا بشهد  
بغير شهود تاركاً نص أحمد تأخر تطليق عن الوقت فاشهد  
كدعوى انقضائها بالشهور فقيد

(١) الصحيح : يدع

## فصل

سليماً فإن تياس ومن لم تحض طد  
وعنه الإما شهران أو نصف ما ابتدي  
وحد إياس الحيض في الحيض فاقصد  
بأشهرها نحو القروء لتردد  
بعيد الذي قبل المحيض تردد  
لتعتد مثل الآيسات، وتبتد  
ورجعته كالحررة اجعل تسدد  
سواء بليل أو نهار ليعدد

ومن فارقت بعد الدخول حليلها  
ثلاث<sup>(١)</sup> شهور عدة لكليهما  
ومن بعضها حر لها بحسابه  
وإن حاضت الصغرى خلال اعتدادها  
وإن نقل الأطهار أقرأؤها فهل  
ومن يئست في عدة بقروئها  
وإن أعتقت في عدة بائن بنت  
وأول محسوب لها منذ فارقت

## فصل

بلا سبب عنها المحيض فأشهد  
ينقصن شهراً أو ونصفاً كما ابتدي  
يلها اعتداد الآيسات لتعقد  
وقيل بلى ما لم تزوج فاهتد  
دم النفاس ولا حيض كآيسة طد  
إذا يئست وقت المحيض المعود  
ولم تتيقن عينت في المحدد

وذات محيض إن تطلّق فينقطع  
بحول لعدّات الحرائر والإما  
وقد قيل أعلى مدة الحمل مكثها  
ولا تبطل العدّات بالحيض بعدها  
وعدة من قد أدركت ثم لم ترى<sup>(٢)</sup>  
وعن أحمد حول كذا مستحاضة  
وإن علمت حيضاً لها في معين

(١) الصحيح : ثلاثة .

(٢) الصحيح : لم ترَ .

ثلاث مرار جاء في نص أحمد  
كذا ذات تمييز عليه لتعدد  
كسقم وإرضاع لطفل لتعدد  
وإن يئست كالأيسات لتبتد

فعدتها مثل الذي فيه حيضها  
وتبني على ما عودت ذات عادة  
ومن علمت عذر انقطاع حيضها  
إلى عودة تعتد بالحيض إن يعد

## فصل

يكن ظاهراً فيها هلاك المفقد  
تربص من يوم يقدر فقده الفتاة سنيا أربعاً لم تصرد  
فتسعين عاماً منذ ميلاده احدد  
يكونان عن حكم بقولين أسند  
عليه يليه عدة في المؤكد  
ويرجع فيه لاجتهاد المقلد  
فلا يقع التطليق من متفقد  
أتى قبل يخلو الثاني غائب اردد  
الذي جاء بين الرد والمهر ترشد  
ويأخذه منها الأخير بأبعد  
أقرت له من غير عقد مجدد  
إذا لم تفرق باطنياً لا تقيد  
فبينهما أجر التوارث ترشد  
وتجديد ثانٍ عقده إن يخلد  
فإن لها السكنى وإنفاق سرمد

وزوجة مفقود بغيبته متى  
وإن غاب ما فيه التوى ليس ظاهراً  
وبعدهما تعتد للموت ثم هل  
ومن بعد لا تشرط طلاق وليه  
والاولى هنا وقف إلى علم موته  
وينفذ حكم المرء بالبين باطنياً  
فإن زوجت من بعد تفريقه فإن  
إليه وإن يدخل بها الثاني خير  
وقولان هل هو سابق أو مؤخر  
وأيهما أقررتها زوجة له  
والاقيس كون الخود زوجة قادم  
ومن مات ممن قد حكمنا له بها  
والاحوط إلزام الفقيدها طلاقها  
وإن صبرت حتى تبين أمره

إلى الحكم بالتفريق أو علم موته  
وإن مات ثانٍ ثم عاد مفقود  
وليس لزوجات الأسير وغائب  
ومن زوجت في وقت منع فإن بين  
ومن مات عنها غائباً أو أبانها  
وإن لم تكن حدث عليه وعنه إن  
وإلا فتعتد الحليلة مذ نمي  
وعدة من توطأ بشبهة أو زنى  
وعن أحمد تعتد من العهر حيضةً  
ويحرم وطء الزوج أو سيد الذي  
ووجهان في استمتاعه دون فرجها  
ومعتدة للخلع إن رام زوجها

وتزويجها فاسقط وما زاد فارد  
تورث وتعتد الفتاة وترتدي  
قريباً نكاح قبل علم التفقد  
مباحاتها صحح بوجه مبعد  
فعدتها من موته والتشرد  
تكن ذات حمل أو ثبت ذا بشهد  
إليها نعي الغائب المتبعد  
كعدة من قد طلقت لتحدد  
كذا أمة من غير زوج لها اعدد  
قبيل تقضي وقتها المتحدد  
أيحرم أم لا فاطلب العلم تهتد  
نكاحاً لها في العدة اعقد وجدد

## فصل

وإن وطئت معتدة وطء شبهة  
ومرها بتتميم المبدى وبعده  
ووجهان في قطع اعتداد بوطء ذا  
ولا تقطن بالعقد قبل دخول ذي  
وبالولد المعلوم من متعين  
بعدة ثانٍ هكذا تنقضي بمن  
وإن فقد القياف أو جهلوا أباً

وعقد بها وإه ففرق وبدد  
بسر اعتداد الواطيء المتجدد  
وهل تحتسب منها زمان الفساد  
نكاح فسيد عدة الزوج تعتد  
يتم اعتداد منه ثمت تبتدي  
عزت كافة لاثنين أو لمفرد  
لتعتد بالإقراع بعد التولد



وبعد انقضاء العدتين تباح للـ  
وعن أحمد احظرها على الثاني سمرماً  
ومعتدة من واطىء شبهة له  
ومن طلقت في عدة الوطء شبهةً  
وقيل لتتم عدة الوطء شبهةً  
وإن وطىء اثنان الفتاة بشبهة  
وإن يط من تعتد منه مبانةً  
وأسقط من الأولى المبقى ولو زنى  
وإن طلقت رجعية في اعتدادها  
وإن زوجت في عدة ثم طلقت  
كما لو أتت بالفسخ من بعد رجعة  
وعن أحمد ما لم يطأ بعد رجعة  
ومن نكحت في عدة من أبانها  
وقل للفتاة ابني على ماضى وقد  
وذو زوجة أم لطفل لغيره  
فمره إذا مات ابنها باعتزالها  
فإن كان في الوراثة من هو مسقط

أخير بعقد في الأصح المؤكد  
نكال التعاطي للنكاح المفسد  
تزوجها في عدة في المجدود  
لتعتد من زوج وتتم ما ابتدي  
ومن بعده تعتدها من مشرد  
فإن عليها عدتان<sup>(١)</sup> فعدد  
بشبهة اعتدت ثم للعهر بتبدي  
بها لأتمت، ثم للعهر بتبدي  
أو انفسخ التزويج فيه بنت قد  
فمرها لتستأنف على المتأكد  
لإعتاقها أو غيرها فارو واسند  
لتبني على ماض اعتداد به بدي  
فطلقها فيها ولم يدخل اشهد  
رووا عنه الاستئناف في متبعد  
ولا يئست كلاً ولا الحمل مبتدي  
إلى حيضة من خوف حمل مجدد  
بني الأم قل للزوج لاتتفرد

(١) الصحيح : عدتين

## فصل في الاحداد وما تجتنبه المعتدة

ولازمُ الإحداد في عدة التوى  
وليس على موطوءة شبهةً ولا  
ولا من له بعد الطلاق ارتجاعها  
والاحداد ترك الطيب مع كل زينة  
كظلي بالاسفيداج وجهاً وحمرة  
وتخفيف وجه والتحلي ولبسها الملون للتحسين فانه وشرذ  
كأحمر قانٍ أو كأصفر فاقع  
ودهن بتطيب كدهن بنفسج  
وحلُّ لها لبس البياض جميعه  
وليس عليها تركها لنقابها  
وحل لها غسل بسدر وقلمها الأظافر واستحدادها فلتعهد

## فصل

وأوجب عليها عدة حيثُ أحتمت  
وتخرج في حاجاتها في نهارها  
وليس لزوج الميت سكنى لحائل  
مقدمة عن دينه، وتراثه  
وأجرته عُرفاً، ولو أنه لها  
فإن تضرر تخرج ولا تتبعد  
وفي الليل في وجهه ومن بات تعتد  
وأوجب لذاتِ الحمل في المتأكد  
فسكنى الذي كانت به للمفقد  
ويلزمها سكناه بذل تجود

ولسكن بما اختارت، بغير تقيّد  
 تحاصص به إن ضاق مأل المفقّد  
 حليلته من بعد حجر لتعدد  
 وعادة ذات الحيض، أو غالب قد  
 ويرجعُ عليها القومُ بالمتزيد  
 مكان سوى ذا قبل تخرج لتعقد  
 فأى المكانين اشتهدت لتُقصد  
 فبينهما خير، وإلا لتردد  
 اعتداد لترجع مطلقاً لا تردد  
 على نفسها مع محرمٍ متوصد  
 به قبل موتٍ صح، أو بعده اشهد  
 وأمكن بعض الواجبين لتردد  
 الجميع أتت بالحج إن تتبعد  
 مبقى أتمته بمنزلها قد  
 وعن أحمد بل باعتدادٍ لتبتد  
 بعمرتها من فوق حج منكّد  
 تصل بيتها تمضي<sup>(١)</sup> لحج به بدي  
 فإن لها تميم حج مبعّد  
 توفي عنها في لزوم المقيد  
 لتعتد، فانصر ذا على نص أحمد

وإن أخرجت من ذاك أو كان ملكها  
 وأجرة منقول إليه كدينه  
 كذا أجرة السكنى بمالٍ مطلقٍ  
 تشاركهم بالأجر مدة حملها  
 وترجع عليها إن بين دون حقها  
 وإن مات بعد الإذن في نُقلةٍ إلى  
 وإن مات من بعد الفراق تخيرت  
 وإن سافرت للانتقال فأبعدت  
 وإن كان لا تأتي لثانٍ إلى انقضا  
 وللسفر المحتوم يشرط أمنها  
 فإن سافرت للحج ثم أحرمت  
 متى مات لم تبعد مسافة قصرها  
 وتختر إن تبعد، وإن لم يوافها  
 فإن رجعت منه وبعض اعتدادها  
 وفي القرب تبدا بالمبدي لزومه  
 فإن قدّمت فعل اعتداد تحللت  
 ومن تنقضي<sup>(١)</sup> في العود عدتها ولم  
 وإن خافت القربى بعود تضرراً  
 ومن طُلقت رجعيةً فهي كالتى  
 وقيل كعرس حيث شاء مطلق

(١) الصحيح : تنقض

(٢) الصحيح : تمض

وأما التي بتت فليس اعتدائها  
وليس لها بيتوتة في سوى الذي  
وإن شاء سُكنها المطلق في حوى  
ولو قيل لا سُكنى كمشتري الإما  
وليس لمن في العدة إنشاء حجة  
وإخراج من تعدد للموت حر مَنْ

بمنزل غير لازماً في المؤكد  
تخير للسكنى وسفر بأوكد  
لها صالح، لا ضر فيه ليسعد  
لعتق، ومن تعدد من شبهة طد  
فإن تشأ تمضي (١) خوف فوت بمبعد  
ويكره هنا إلا لفحش إذاً قد

### باب في استبراء الاماء

ومن يستفد مملوكة مثله يطا  
بتحريمها حتى تحيض حيضةً  
وعنه أبخ ممن سُبي غير وطئها  
ومملوكة من طفلٍ او من عتيقة  
ومن ولدت مع بائع قبل قبضه  
ومن قبل الاستبراء تزويجها احظرن  
وقولان في تصحيح ذا العقد فيها  
وعنه له تزويجها غيره متى  
وللمشتري زوجاته أو بعدة  
ولكن الاستبراء ندب ليعلم  
فإن يرتجع للعجز ذات كتابة  
أو افتك من رهن إماء له الفتى

لأمثالها ممن تحل له اشهد  
كذلك دواعي الوطاء فاحظر وشدد  
وقولين في استبرائه الطفلة اشهد  
ومن ولدت وقت الخيار بمعقد  
ومن تشتريها مرة لم تعبد  
ولو بعد عتق في تزوج سيّد  
ولو صح عن وطء ولما تحض ذد  
يك البائع استبرا ولما يطا اعضد  
له رجعة وطء بغير تقيد  
الوليد أحر الأصل أم ذو تعبد  
ومحرمها في ملكها المتجدد  
أو اسلم أو أسلمن من ردة زد

(١) الاصح: تمض.

أو ابتاع بالأجر الإما عبد سيد  
فإن حُضن من قبل الرجوع لسيد  
ومن يشتري<sup>(١)</sup> ممن يكاتبه الإما  
وحل للاستبراء في الأقوى أن تحض  
ولا يلزم استبرا إما زوجة الفتى  
ومن يشتريها ناكحاً ثم طلقت  
ومن بعده أو من شرا في اعتدادها  
ويكفي محيض عن تعدد بائع  
وليس بمجز قبل ملك جميعها  
وقد قيل لا يجزيه من قبل قبضها  
ووجهان في إجزائه وقت حيزه  
وإن رجعت من باعها بإقالة  
فألزمه الاستبراء في المتأكد  
ولا يلزم استبراء فاسخ بيعه  
ومن قبل الاستبراء المحتم من يطا  
بتحريم الاستمتاع في حال حملها  
وإن تط ذات الحمل من غير بائع  
بإعتاق مولود ويحرم بيعه

فسلمها للسيد المترصد  
له قبل الاستبراء وطء المعدد  
ليستبر كالرجعى لعجز بأجود  
مجوسية أو ذات وثن فتهتدي  
فييني ومن يدخل بها في التعدد  
قبيل الدخول استبر حتماً تسدد  
في الأقوى اكتفى واستبر بعد بمبعد  
ولو وطئوها ان أعتقوها فعدد  
وبعد ولو من قبل قبض به اعتد  
وعن أحمد إلا بموروثه قد  
بعقد اذا قلنا به الملك يتيدي  
وفسخ تلا نقلاً لملك مجدد  
وعنه مع الإقباض في بيع سيد  
لشرط إذا لم ينقل الملك قيد  
أسا وتبين ثم إن تحمل اشهد  
وبالحیضة استبري عقيب التولد  
فبالوضع الاستبرا ويلزم معتد  
لشركته فيه بماء مزيد

(١) الصحيح : يشتري.

## فصل

ومن يبغ تزويج الإماء التي يطأ  
وعنه يصح العقد لكن زوجها  
ويلزمه استبراء من رام بيعها  
ولا يلزم استبراء آيسةً ولا التي  
وإن ولدت من دون ستة أشهر  
فصدقه المبتاعُ فالبيع باطل  
وإن ولدت بعد اختيار ل فوقها  
وإن ولدت منذ اختيار ل فوقها  
لمبتاعها بالطفل مع جهل أصله  
ويطل بيعٌ ثم إن رد مشترٍ  
ولا يلحق البياع في نسب على  
وإن ولدت من بعدها إن أصابها الذي  
بنسبة هذا الطفل مع لازم الذي  
وألحق للدعوى الجمع من قال قافهً  
وإن ولدت من دونها منذ باعها  
وللمشترى مولودها فان ادعى  
ويلزم الاستبراء سرية متى  
وإن وجلا في عدة أو نكاحها  
فإن مات عنها سيّد أو حليلها

ليستبرها والعقد إن فقد افسد  
عليه حرام قبل وطء لها اشهد  
في الاولى ويوهي العقد فقد بأبعد  
لم يطأها أو فالانثى وأكد  
بوطء بيوع أو بدعوى المولد  
وألحق بها والطفل حكم التولد  
من المام مبتاع له حكم مبتدي  
ومن دونها من وطء مبتاعها اشهد  
ويلحق بياعاً بتصديق ذي اليد  
دعاوي بياع له الملك خلد  
وجيه لحوز الإرث إن أعتق اهتد  
الذي ابتاعها قبل اختيار له اشهد  
وإن صدق البياع فانقل ما ابتدي  
ولو بهما والبيع في وجه اردد  
ولم يثبت الإمام فالبيع أطفد  
ابنها بائع فالحكم كالثالث اقصد  
يمت أو يجررها كذا أم مولد  
فلا تلزمها الإختيار فتعتدي  
فمع جهلنا من منها هو مبتدي

لعدة حرات لموت الفتى قد  
أو ازداد عن شهرين مع سدس مفرد  
وعنه اعتداد الموت كالحرة احدد  
ومن زوجة المفقود ورثه ترشد  
تزوجها حلال له لا تقيد  
تعدد الا استبرا لوطء المعدد

فإن عليها بعد موت مؤخر  
وإن جهل الميقات بين توأهما  
فإن عليها أطول الأمر منها  
وليس لها إرث من الزوج هاهنا  
ومعتق من كان يملك وطأها  
ويلزمها كالإعتداد لغلطة

## فصل

ومن حيضة من ذات حيض معود  
وآيسة بالشهر في الأشهر احدد  
وعنه بثلاثي ذا ونصف بأبعد  
فتسع<sup>(١)</sup> شهور الحمل مع بعض ما ابتدئ  
إلى أن يعود الحيض بعد التردد  
وإن يئست كالأيسات لتعدد  
إذا ما استرابت منه فاطلبه واقصد

ومحصل الاستبرا بوضع حملها  
كذا أم أولاد في الأولى وطفلة  
وقد قيل عنه بل ثلاثة أشهر  
وإن تجهل اللكعاء رافع حيضها  
وإن علمت ما يرفع الحيض لم تنزل  
فتعتد بعد العود منه بحيضة  
وإن تسترب بالحمل فهي كحرة

(١) الصحيح : تسعة .

## كتاب الرضاع

ففي نفيه الأنساب ذكرى لمن هدي  
ويسأل عن فعل الخلائق في غد  
ليخفى على من لم يكن ذا تنقد  
من الشخص للواطي انتساب المولد  
ومن ألقته قافةً بمعدد  
وأماً لتحريم النكاح المؤكد  
كأنسابه والمحرمية فاشهد  
وأولاد كل منهما مطلقاً طد  
له مثل جدات وأجداده اعدد  
كأخوال أو خالاته لا تقيد  
كأعمام أو عماته ذا الطفل فاهتد  
كأخوته أو فوقه بتصعد  
وآباء أو خالات ذا الطفل نعتدي  
لوالده من نسبة والأخ اشهد  
لوالده والأخ من لبن قد  
أخياته من نسبة لا تقيد  
ودر لعان فهو ابن لها اعدد  
وقيل لزان لا الملاعن قيد  
من الحمل في الماضي على المتأكد

تبارك ذو الطول الحكيم بصنعه  
فليس بمسؤول إذاً عن فعاله  
فإياك تحريم الرضاع فإنه  
إذا تاب للأنثى لبان بحملها  
ولو تاب من شخصين من وطء شبيهة  
فمن أرضعته منه صار له أباً  
وتجوز أن يخلو وينظر منهما  
وأولاده أولاد ولد كليهما  
له إخوة والوالدين وإن علوا  
وإخوة أو خيات مرضعة له  
وإخوة من تاب اللبان بوطنه  
ولا تنشرن الحظر في درجاته  
كأعمام أو أخوال أو أمهاته  
فمن أرضعته في النكاح مباحة  
ومن ولدته واخته نسباً أخ  
وإخوته من مرضع إن تزوجوا  
ومن أرضعت طفلاً بدر من الزنى  
وقيل وللزاني انسبن وملاعن  
ولا ينشر التحريم در لمن خلت



وفي لبن الخنثى إذا قيل ينشر المقدم تحريماً لوجهين أسند  
ولا ينشر التحريم دَرَّ سوى النسا  
ومن يتزوج ذات در لغيره  
أو ازداد من قبل التزايد عادة  
وبينهما إن زاد في وقت عادة  
باحبال ثان فهو للثاني وحده  
فإن ولدت فالدر للثاني وحده  
وقد قيل للثاني على كل حالة  
فلا يثبت التحريم بعد بلحظة  
وبالرضعات الخمس حرمٌ فصاعداً  
وعن أحمد أن القليل محرم  
ففي القول في التعداد تحسب رضةً  
ولو كان عن كره وقطع تنفس  
ولو عاد عن قرب وقال ابن حامد  
وإن سعوطاً والوجور محرم  
وسيان من جنس كمالٍ عداها  
ومن تحتلبه في إناء فتسقه  
وما يشب في شيء كمخضٍ وقيل لا  
ودرٌ التي ماتت يجرمٌ مطلقاً  
وما صار جنباً كالجماد فحكمه

بغير خلاف بين أهل التنقد  
فأحبَلها والدر لم يتزيد  
فلأول اجعله، ولا تتردد  
وإن ينقطع من أول ثم يبتدي  
وبينهما في وجه اجعله ترشد  
وبينهما إن لم يحل در مبتدي  
وتحريم إرضاع بقولين قيد  
وقيل وإن تما وما أطلق الثدي  
كتحريم أنساب على المتوكد  
وعنه الثلاث اشط وعنه بمفرد  
متى فارق الثدي الصبي لا تقيد  
ونقلته والعود أخرى فعدد  
هما رضة في القرب مع قطع مطهد  
كمثل رضاع في الأصح المسدد  
وتلفيقك المشروط من متعدد  
بخمسة أوقات صغيراً تؤكد  
وقيل بأن الحكم للمتزيد  
وفي حقنة لا فيها في المؤطد  
كحكم سعوط أو وجور ملدد

## فصل

وَمَنْ يَتَزَوَّجُ ذَاتَ دَرٍ لغيره  
فَأَرْضَعَتِ الْكَبْرَى قَبِيلَ دَخُولِهِ  
لِمَرْضَعَةٍ كَبْرَى فَحَسَبَ وَعِنَهُ وَالصَّغِيرَةَ مِنْ أَجْلِ اجْتِمَاعِهِمَا قَدْ  
وَإِنْ أَرْضَعَتْ مِنْ بَعْدِ أُخْرَى صَغِيرَةً  
وَإِنْ قَلَّتْ فِي الْوَحْدَى بِنِكَاحِهَا  
وَإِنْ أَرْضَعَتْ مِنْ بَعْدِ ثَلَاثَةٍ تَدُمُ  
وَوَاحِدَةً إِنْ أَرْضَعَتْهَا فَرِيدَةً  
بِنِكَاحِ الْكَلِّ مِنْ غَيْرِ مَرِيَّةٍ  
وَمَنْ شَاءَ مِنْ كُلِّ الصَّغَائِرِ يَنْكُحُنَ  
وَإِنْ كَانَ إِرْضَاعُ الْكَبِيرَةِ طِفْلَةً  
فَقَدْ حَرَمَتْ كِبْرَاهُمَا أَبَدًا فَقَطْ  
وَأَمَّا إِذَا مَا أَرْضَعَتْهَا مَدْرَةً

وراضعةً أو راضعاتٍ فقيدها  
بها زوجة صغرى فحرم وأبد  
والصغيرة من أجل اجتماعهما قد  
فأفسد نكاح الصغرىين بها ابتدئ  
فمن أرضعتها آخرًا لتخلد  
في الأولى فقط والكل في الثاني أفسد  
ومن بعدها ثنتين في وقت اشهد  
على كل قول مر لا تتردد  
وبالأم إن يدخل حرمن بسرمد  
فقد طلقا طراً وإحدهما قد  
وتبقى له الصغرى إذا لم يشرد  
فقد حرم الصغرى بغير تردد

## فصل

وَمَنْ أَرْضَعَتْ مِنْ تَحْرِمِ ابْنَتِهَا عَلَى  
كَأَمِ وَبِنْتِ جَدَّةٍ وَرَبِيبَةٍ  
وَمَنْ أَرْضَعَتْهَا عَرَسٌ مِنْ بِنْتِهِ لَذَا  
وَإِنْ يَتَزَوَّجُ بِنْتَ عَمَّتِهِ الْفَتَى  
فَجَدَّتْهَا إِنْ تَرْضَعُ الطِّفْلَ مِنْهَا

فتى طفلةً تحرم عليه وتبعد  
وكالأخت والعمت والخالة اهتد  
حرام بدر الزوج تحرم وتفسد  
أو ابنة عم طالباً للتودد  
فعقد الفتى أفسد بغير تردد

وأمومتها دون الأبوة أظن  
 بارضاع سرياته الخمس جود  
 إماء بشخص در مولى مسود  
 وليس بأماات بغير تردد  
 لزوجته الصغرى جميع المفسد  
 ونصف المسمى أعطها، ولتردد  
 لطفل: فأُمُّ والرَّيبِ ابْنِها اعدُّد  
 وتبقى في الأولى في الأبوة أكد  
 على قدر الرضعات من كل مفرد  
 لضرتها خمس ولم يدخل اشهد  
 في الأقوى كذا الصغرى لجمع بأبعد  
 صغائر لم يَحْرُمَنَّ بل جدة قد  
 وإلا فمن تسبق لخمس بمبعد  
 للصغيرة ثنتين اثنتين بأجود  
 يزوجهما بعد الطلاق المنكد  
 عليهم وأفسد عقدها لا تردد  
 دخل حرم الصغرى عليه وأبد  
 فترضع ذاك الطفل من در مبعد  
 بعيب أو الإعتاق عقد المسمرد  
 لها لبن منه بارضاع فوهد  
 فهي زوجة ابن ثم أم فأبعد  
 لزوج لها قن بدر لسيد

ومن أرضعته در زوجين خمسة  
 ولا يثبت التحريم للمرء درة  
 ومن أرضعته الخمس خمس بنات او  
 يَحْرُمُ في الأقوى على الشخص مرضع  
 وإرضاع زوجات ثلاث بدره  
 وتحرم في الأقوى الصغيرة وحدها  
 ومن أرضعت من دون زوجين خمسة  
 ويثبت من هذا الأمومة وحدها  
 من اللاتي أرضعن الفتاة موزعاً  
 وإرضاع خمس من بنيات زوجة  
 بتحريم أم الخمس إذ هي حدة  
 وإما متى ترضع ثلاثاً ثلاثاً  
 ويحرم إن يدخل دواماً بجدة  
 ولا تحرم الكبرى بارضاعهن  
 وإن يتناقل بعلم كبرى وطفلة  
 فأرضعت الصغرى الكبيرة حرمت  
 وإن كان بالكبرى حليل صغيرة  
 وإن نكحت طفلاً مطلقاً امرئ  
 أو ابتدأت بالطفل ثم أبطلت  
 ومن بعد طفل زوجت رجلاً بدا  
 تصير على الزوجين حظراً مؤبداً  
 وإن أرضعت سريةً أو رقيقة

وتحرم على مَلَآكها بتأكد  
 بارضاعه نصف المسمى ليردد  
 فليس لها مهر لفعل التفسد  
 على الزوج لا موه سواها بأوطد  
 وضعف بالرضعات لا الروس قيد  
 ففرع على المذكور إن كنت تهتدي  
 وإغنائها الكبرى أبنها وأبد  
 ولا مهر بل مهر الكبيرة فاعدد  
 ولا ترتجعه في اختيار ابن أحمد  
 بُعيد دخول مثل ما قبله قد  
 ففرع على الفعلين حكماً ومهد

رضاعاً به التحريم يفسخ عقدها  
 ومن أفسدت من قبل الدخول نكاحه  
 ومن أفسدت من قبله عقد نفسها  
 وبعد دخول فالمسمى مقرر  
 ونص على الرجعي على غير هاهنا  
 فإن أرضعت كبرى الحلائل ضرةً  
 ومن أرضعت من ضرة في منامها  
 كذلك من بعد الدخول صغيرةً  
 وخذه من الصغرى على نص أحمد  
 وقيل بنصف المهر جُد لكبيرة  
 وإن كملت خمساً بنوم ويقظة

## فصل

على الحل بيني<sup>(١)</sup> لليقين الذي ابتدي  
 فحرم وعنه مع يمين مؤكد  
 ترى<sup>(٢)</sup> برض الثديين في الحول قلد  
 وعن أحمد الثنتين لا قول مفرد  
 ولم يدخل افسخ عقده فسخ مبعده  
 ونصف المسمى ان كذباه ليعدد

ومن شك في أصل الرضاع وعده  
 وإن شهدت مرضية برضاعه  
 لقول ابن عباس وقال فان تمز  
 ويقبل حتى في الرضاع بفعلها  
 ومن قال حتى للرضاعة زوجتي  
 ولا مهر مع تصديق مولى وحره

(١) الصحيح: بين

(٢) الصحيح: تر

وإن قال ذا بعد الدخول فمهرها  
وإن كان يدري أنه كاذبٌ فلا  
ولا تقبلن من زوجة أن بعلمها  
وان قال عرسي عمتي أو هي ابنتي  
ولا مهر من قبل الدخول وإن تجز  
ولا مهر في تمكينها مع علمها  
على الزوج لم يسقط ولم يتصرف  
تباح له حكماً، ودينه ترشد  
أخ إن يكذبها سوى مع شهد  
وواتى فكالماضي وإلا ليردد  
يقر وإن تصدق تمنع وتجهد  
وإن جهلت أدنى الصداقين أرفد



## كتاب النفقات

تبارك من في وطء أحكام صنعه  
فإن حبس الزوجات عن كل كسبها  
فألزَمَهُم قوتاً وسكنى وكسوةً  
على ما يرى من عرف ما سكننا به  
ولا حد بالرطلين أو غيره لها  
وعند الرضا جُوزَ بكل تراضيا  
فموسرةٌ عند النزاع افرضنُ لها  
لأمثالها من كل نوع خياره  
ومن خير ما عون لحاجة مثلها  
وأدنى الذي تكسى قميص وجبة  
ومقنعة للرأس ثم وقاية  
وللنوم فُلتكسى<sup>(٢)</sup> فراشاً، وفوقها  
وجد بيساط صالح لجلوسها  
وخذ من فقير للفقيرة صالحاً  
ومن أدون الأشياء خذ للفقيرة  
وفي الأوسطين احكم وسيرة واحد  
ويلزمه إخدامٌ من ليس مثلها  
بعارية أو بالشرا أو إجارة

(١)، (٢) الصحيح: فلتكس.

وتلزمه أيضاً كفاية خادم وإن طلبت منه لتخدم نفسها وإن بذل الزوج القيام بنفسه ويلزمه ما فيه تنظيفها من المياه ودهن والغسول المعود ومشط ولا تلزمه تنظيف خادم ولا تلزمه خف عرس لجنسها ولا تخدمها غير من حل رأيا وليس عليه طب عرس وطيبها وإن شاء منها ليلزمه واحكم كذا ذات حمل بائن بطلاقه وعنه لها السكنى ومن لاعنت فلا ولو مع حمل ينتفي ثم إن يعد وترجع بالماضي التي ظن حائلاً ويرجع بالإنفاق ممن يظنها وإن عقد التزويج ثم تساكنا ومن تدعي حملاً لينفق بقولها فإن لم يين حمل ثلاثة أشهر وقولان عنه في الرجوع بما مضى وللحامل الإنفاق من أجل حملها وفي ذمة الغياب أثبت ومعسر ولا توجبن للناشزات وحامل

كذات افتقار تحت ذي الفقر فاعد وتأخذ أجر الخادم امنع وصدد لخدمتها لم تلزم في المجدود بل الخف إن تخرج لحاجتها قد عليه وإن يحتج خروجاً ليرفد له من نساء أو محارمها قد المشهي ولا زين كحنا وإثم لرجعية كزوجة لم تصدد أو الفسخ دون الحائلات بأوكد يكون لها شيء من المتعدد فلا يلتحق ينفق ويقضي الذي ابتدي فأخطا فلم ينفق بغير تردد بحمل فائت حائلاً في المؤطد ولم يطلبها حقاً فانفاقها ذد وعن أحمد لا أو تجيء بشهد فلا تعطها شيئاً بغير تقيد وعن عدة الرجعية ارجع بأزيد فتعطى إذاً مع رق إحداها اشهد وعن كل قربي الطفل غير الأب اصدد بشبهة أو ملك وعقد مفسد

وعن أحمد الأنفاق للطفل لا لها  
ومن مات عنها حائلاً لا تجدها  
وعنه لها في الإرث هذا فإن يكن

فتنعكس الأحكام في المتعدد  
بسكنى ولا الإنفاق في الإرث تعتد  
إذا ذات حمل والأصح الذي ابتدي

## فصل

ولست بمأخوذ بإنفاق ناشز  
كذا ان حبست عنه بحق وباطل  
ونذرهما في ذمة وكذلك في  
وصوم لتكفير إذا كان كلها  
وإن صلت المفروض أول وقته  
وإن حجت او صامت لنذر معين  
وقيل إذا ما النذر قبل النكاح أو  
وإن سافرت مع إذن زوج لنفعها  
وحكم اعتكاف في القياس كما مضى  
وإن سافرت بالإذن منه لنفعه  
وردتها ثم التخلف عن هدى  
ويلزم دفع القوت لا عوض له  
وإن رضيا التعويض عنها فجائز  
ويلزمه الكسوات في العام مرة  
وإن مر حين فيه يخلق مثل ما  
وفي عامها الثاني لها كسوة وإن

وأنفق على أولادها منك ترشد  
وحج وصوم للتطوع فاشهد  
قضا رمضان قبل ضيق المهد  
بلا إذنه الإنفاق عنها ليعبد  
وسنته أو حجة الفرض ممد  
فوجهين في الإيجاب إنفاقها اسند  
باذن ليمنحها والا لتطرد  
ولم يك معها أسقطت في المجد  
باذن وغير الإذن في السفر اقصد  
فإن لها الإنفاق غير مصدر  
نشوز في الاقوى بالاسلام قط جد  
بصدر نهار كل يوم مجدد  
وتقديماً او تأجيلها لا تقيد  
ولا يلزم التعويض عن متفقد  
كساها فان تلفت فجد بالمجد  
تبقى من الأولى صحيح بأجود



فلن يسقطا عنه بغير تردد  
وقد قبضت يرجع بقسط المخلد  
رجوع بلا فرق كيوم التشرّد  
بين موته من بعده ارجع بأوكّد  
بما لا يضر الجسم من ذلكم قد  
في الاولى وإن تفرض تعد لا تردد  
وذمّية فيما مضى مثل من هدي

وإن أعطيت قوتاً وكسوة عامها  
وفي الحول إن تطلق وإن مات واحد  
وقيل بإنفاق وقد قيل ماله  
وإن أنفقت من ماله غائباً فإن  
ومن بعد قبض فالتصرف فيهما  
وإن ترك الإنفاق ترجع بما مضى  
وترجع بالمحتوم من حال تركه

## فصل

يجامع ولو مع حيض او عذر ولد  
ولو كان طفلاً زوجها في المجود  
وعنته أو جب آتته اشهد  
وعنه لبنت التسع أوجب بمعقد  
أو الضيق أوجودالقضيب الممدد  
ورأيهما جوز لها عند مرقد  
ولا يجب التسليم في طفلة ولا  
التسلم لاستمتاع نيل التفقد  
فليس لها فرض على المتعهد  
وإمكانه يفرض لها غير معتد  
وما اشترطت في العقد كالمنع فاعدد  
له واجب أو في زمان مقيد  
إلى الفطم من حولين عن رفاها ذد

وإن بذلت من عمرها التسع مثلها  
أو الضعف أو قرناً ورتقاً تجب لها  
كما وجبت في ماله مع سقمه  
ولا شيء للصغرى لا يجامع مثلها  
وإن تدعي ظن القروح بفرجها  
وأنكرها فاقبل مقالة عدلة  
ولا يجب التسليم في طفلة ولا  
وإن تبذل التسليم والزوج غائب  
وبعد تقاضي حاكم منه مقدماً  
وباذلة التسليم في منزل فقط  
والمنع بذل البعض مع منع بعض ما  
و من أبرأت من حملها لاختلاعها

ولو قيل في خلع بكفل وليدة  
ومن منعت حتى توفي صداقها الذي حل من قبل الدخول لترفد  
وإن بذل المولى الإمام لزوجها  
وليس عليها بذلها في نهارها  
بحاجتها فيما يخص زمانه  
فمن زوجها خذ آلة الليل والعشا  
فإن كان عبداً فهي في مال سيد  
ومن بعضه حر عليه بقدره  
وإنفاق زوجات المكاتب يافتى

بالزام وقت الحيض لما أبعد  
نهاراً وليلاً فهي كالحررة اشهد  
ولكن بليل ثم كل ليمدد  
على مقتضى العادات غير مقيد  
وقد قيل بالتنصيف قطع التنكيد  
وعنه بإكساب وعتق بمبعد  
وسائرهما فيه الخلاف الذي ابتدئ  
وأولاده الأتباع في كسبه قد

## فصل

ويقبل منها قول فقد نشوزها  
ويقبل منه فقد تسليم نفسها  
وإن أعوز الإنفاق أو بعضه فإن  
ويبقى لها إنفاق فقر على الفتى  
وعن أحمد لا كالرضا بافتقاره  
وكالمبتدي في الإختلاف ان تزوجت  
ففي هذه هل في التراخي خيارها  
وعن أحمد لا فسخ حتماً بعسرة  
ولا فسخ في إعساره في الذي مضى  
على قوت فقر وهو في ذمة الفتى

وإنكار أخذ القوت مع حلفه ذ  
وتعليل وقت البذل إن تتزيد  
تشا فرق القاضي وإن تشا ترصد  
بذمته إثم ان تشا الفسخ فاسعد  
عن المهر عن فسخ هنا بعد فاصد  
به مع علم بافتقار الفتى اعدد  
بالمقدم أو فوراً بوجهين أسند  
بالانفاق في حال بياها أحمد  
وخادمها والأم والمتزيد  
ورأي أبي يعلي سقوط المزيد

ووجهان هل للخود فسخ بعسرة  
 وبالعكس في مهر نحا الشيخ مطلقاً  
 ولا فسخ في الإعسار في نزر وقته  
 ومن رضيت مع معسر بمقامها  
 وللقن فسخ عند عسرة زوجها  
 وإن أنفق المولى عليها بنية  
 ووجهين هل يفسخ ولي صغيرة  
 فإن منع الإنفاق ذا السير أو يغب  
 لتأخذ بالمعروف منه كفايةً  
 فإن يتعذر يلجِه حاكمٌ فإن  
 وإن أعوز الإنفاق ياصح مطلقاً  
 فإن لهذا الفسخ مع حكم حاكم  
 ولا رجعةً من بعد تفريق حاكم  
 ومن كان ذا دين عليها تقاصصا  
 وحاسب من قد أنفقت مال غائب

بسكنى ولكن ملكها الفسخ قيد  
 وقبل الدخول الفسخ أشهر جود  
 وسقم يرجى برؤه غير مبعده  
 فلا تلزم التمكين من متعود  
 فإن ترض يفسخ ربها ان شا بأجود  
 الرجوع على زوج من الزوج يردد  
 ومجنونة مع عسر زوجها امهد  
 أو البعض إن يظفر بهال لحقلد  
 لها ولأولاد الشحيح المعقد  
 أبى يعطها عنه ولو قيمة اعبده  
 ولم تتسع دنيا على المتبعده  
 وليس له فسخ إذا لم تقصد  
 وإن بتها ذو رجعة فارتجع عد  
 بإنفاقها والدين إن أيسرت قد  
 من الإرث مذ موت الفتى بالمزيد

### باب نفقة الأقارب والممالك

ويلزم بالمعروف إنفاق ذي الغنى  
 وأولاده الضعفا الذكور ونسوة  
 وكالداني والوراث من ذين ضدهم  
 على والديه، عند فقرهما قد  
 بفاضل ما يحتاج، مع زوجة اشهد  
 ومن يُغنه مال، أو الكسب يصدد

وعن أحمد من لم يرث من جميعهم  
كغير عمودي ذي الفتى من أقارب  
وعن أحمد إن لم يرث كل واحد  
وعن أحمد خصص بها كل عاصب  
ومن شرط ذي استحقاقه الإرث منهم  
ولا يلزم المحجوب عن إرث عاصب  
وعنه اشترط في الجملة الإرث فالزمن  
ويجعل كالمعدوم إن كان معسراً  
فمن يك ذا ابن فقير وذا أخ  
وجد معنى يلتزم فيهما به الغني  
وفي شرط إرث في سوى جانبه قط

بفرض أو التعصيب فامنعهُ واطرد  
له فاشترط ذا فيهم عند أحمد  
للاخر فالانفاق لم يتأكد  
ولو كان من غير العمودين ترشد  
بفرض، أو التعصيب في الحال فاعضد  
بذي عسر أدنى من المتباعد  
غنياً يرث في الحال دون المبعد  
وأوجب على ذي يسرة متباعد  
له يسرة، أو ذا أب معسر زد  
على الثاني، ويعفى بما ابتدي  
يقوم به جد ويعفى الأخ اشهد

## فصل

وذو رحم لا من عموديه ما لهم  
وألزم ورث امرئ ماله أب  
فمن كان ذا أم، وجد وإبنة  
وعنه على الأخرى عليه جميعها  
ومن أقرباه جدة وأخ فقط  
ومن كان ذا أم، وبنات فقوته  
ومحتمل ألا يكون عليهما  
وذو أم مع أب الأم قوته

على المرء إنفاق على المتوطد  
على قد إرث الشخص منه ليرفد  
مع ابن فثليها على الذكر أمهد  
متى خصصت بالعاصبين بأبعد  
فُسدس عليها، والأخ اطلب بأزيد  
يقسم أرباعاً، كرد المعدد  
سوى ثلثيها قسط فرضيها قد  
على أم أم وحدها، لم يصرد

على الجدتين القوتُ بينهما أشهد  
 كميراثها، لا كلِّها، في المؤكد  
 كذلك خُنثى مشكل، فتأيد  
 غني، فلا توجب وقيل الأخ اقصد  
 على الجدة الإنفاق في المتوطد  
 بلا حرفة لا من عموديك ترشد

وذو أمٍ أمٍ ثم أمٍ أبٍ له  
 وإن أعسر الوراثُ إلا فتى يرثُ  
 ومن بعضه حرٌّ عليه بقسطه  
 ومن كان ذا ابنٍ فقيرٍ وذا أخٍ  
 وذو عسرةٍ في الأم مع يسرٍ جدةٍ  
 وأوجب في الأولى للصحيح مكلفاً

## فصل

ومن بعدها قُم بالرقيق وزود  
 فبالأقرب ابدأ، ثم أقرب محتد  
 على غيره والا فسو تسدد  
 بفرض أو التعصيب لا تتردد  
 امتيازهما في البر سو ترشد  
 وقيل بعكس، والتساوي فوجود  
 بعكس، وقيل اقسّمه بينهم قد  
 أو العجز عن كسب، بغير تقيد  
 مع الجد فابدأ، لا تسو بأجود  
 للابن، وقيل الجد قدّم وأكد  
 قوياً ومع عم بغير تردد  
 لتمييز تعصيب له، دون مبتدي  
 يعارض قرب الباد تعصيب أبعد

ويبدأ بعد النفس بالزوجة الفتى  
 فإن لم يزد عن ذي سوى قوت واحد  
 فإن يتحد قرب فقدم عاصباً  
 وقد قيل قدم فيها ذا مزية  
 فإن فقد الترجيح، أو قد تعارض  
 فقدم على أم أباً عاصباً تُصب  
 وقدم على الشخصين الابن، وقيل بل  
 وقيل ابد بالمحتاج، إما لقسمه  
 وبالأب مع ابن لتبدأ، وبابنه  
 وجد مع ابن ابن سواء، وقيل بل  
 وقدم جداً مع أخ لا تسو في ال  
 وأخر أباً أمٍ وقدم أباً أبٍ  
 وسو أباً أمٍ ووالد أبي أبٍ

وقدمَ أبا أبٍ لقربِ نِجَازِهِ  
وقال استواءُ القربِ والبعدِ جائزٌ

أبو البركاتِ المجدُّ تقدِيمَ أنجد  
متى ألزمَ المسري بدانٍ ومبعد

## فصل

ويدرا اختلافُ الدينِ إيجابَ كُلفَةٍ  
ويسقطُ إنفاقُ القريبِ بتركِهِ  
وإعفافُ آباءِ، والابناءِ واجبٌ  
بتزويجِ أو تملكِكِ أنثى تُعْفُهُ  
وعند استواءِ الأثمانِ، والمهرِ من يرد  
ومن ألزمَ الإنفاقَ للشخصِ أوجبَن  
وعنه امنَعَنَ إلا لزوجةِ والد

وعن أحمدِ الا العمودين قيد  
مع الإثمِ في الأولى، وان تقرضِ اردد  
على منفقِ فيهم، وقس كل محتد  
فإن بَتَّ لا تثنى وإن موتا عد  
يتابع، وإلا من يشا منفق قد  
لزوجته الإنفاقَ في المتأكد  
وعنه سوى ما في العمودين فاصدد

## فصل

وإنفاقُ ظئرِ الطفلِ يلزمُ منفقاً  
وما لأبٍ منعُ أمِ طفلِ رضاعِهِ  
وقيل له منعُ التي في حباله  
وإن تاب لم تجبر، وإن يضطرُّ لها  
وإن نكحتُ شخصاً فللثاني منعها  
ومن أوجرت للارتضاعِ فزوجتُ  
وليس لذاتِ الزوجِ إيجارُ نفسها

عليه مدى حولي رضاعِ الفتى قد  
وحتى بأجرِ المثل مع بذلِ مُسعد  
بأجر، وغير الأجرِ إرضاعِ فوهد  
ويخشى عليه أجبرت بتهدد  
رضاعةً من لم يضطرر نسل مبتدي  
فلا فسخَ واستمتع بلا ضررٍ فوهد  
لشيء بلا إذن فإن تؤجر اردد

## فصل

وأوجب على المولى كفاف عتيقه وإن مات فالوراث من عصبائه ولا تُلزَمَنُ عبداً لأولاد حرة ومن كوتبت إن زُوِّجت بمكاتب وليس على من كوتب انفاق أقرب وأوجب على المولى كفاف رقيقه ولو أنه من فوق، أو مثل قوته وأدماء، وكسوات لأمثاله به وإن كان يستمتع ببعض إماءه ويلزمه تمكين عبد مزوج وحظر عليه أن يكلفهم بما وحتّم عليه أن يريح رقيقه وإركابهم إن سافروا عقبه قد ومن يل منهم خدمة في طعامه وليس له إرضاع غير وليدها ولا توجبَن دون التراضي منهما عن الجعل والإنفاق حقاً، ولا فإن شح مولاهم بإعطاء واجب

وأولاده ممن ولاهم له قد وليس على من حرّ إنفاقاً سرمد ومملوكه منه بإنفاق موجد لتنفق على أولادها دون مولد سوى نسله من ذات رق له قد من القوت في ذاك المكان المعود ومن جنسه إن فعل ندب لسيد وإعفافهم إن يطلبوا بمعود فلا توجب التزويج مع نيل مقصد بليل من استمتاعه المتعود يقارب عجزاً عنه فارق تسدد لنوم وقيل ثم وقت التعبد كذاك ذوو المرضى، وأعمى مقعد ليجلسه معه، أو ليطعمه وبعده لموهي ارتواء الطفل، بل للمزيد مخارجة تمنع ولا تزيد الذي عنده كسب فتغريه بالردى ليجبره ذو الحكم الولي ويطهد

على بيعهم من يتغ البيع منهم  
ولا فرق بين المنع بالعجز أو مع  
وينفق بعد العجز مولى مكاتب  
ويملك تأديب الرقيق بما به  
بتوبيخ ، أو بالضرب غير مبرح  
ولا يملك العبد التسري ، ولو بمن  
ويملكه بالإذن في مفهم له  
ويملك في الإطلاق واحدة فقط  
وليس لمولى آذن بعد نزعها

وأنفق، على عبد برهنك مرصد  
اليسار لدفع الضر عن متعبد  
عليه، ومولى آبق رذ يردد  
يؤدب زوجات، وأولاده قد  
لذنب، وعن لطم بوجه ليصدد  
تملكه، المولى بلا إذن سيد  
وأولاده ملك له في المجود  
كتزويجه بالإذن، أو في التعدد  
كتزويجه، إلا لدى ذي المجرّد

## فصل

ويلزمه معتاد حاج بهائم  
ولا يحتلب من درها ما يضر بالرضيع ، وإن يعجز عن المتعود  
فألزمه بيعاً، أو إجارتها بما  
ويملك فيها ضربها إن تعسرت

وتحميل قدر الطوق غير مشدد  
يقوم بها، أو ذبح مأكولها قد  
على قدر المحتاج غير مقدد

## باب الحضانة

وأوجب لمعتوه، وطفل كفاية  
ولا حضن إلا لامرئ عاصب ومن  
ومدلية من عاصب، فان انفقوا

وألا يضيعا مثل ترك التزود  
تورث، أو تدلي بوراث أشهد  
فحصتها للحاكم اجعل بأوطد



وقيل لباقي الأقربا عند فقدهم  
وأُمهما أولى بها، ثم أُمها  
وجدُ الأب من بعدهن فأُمهُ  
ويكفلهما من بعدهن أبو أبٍ  
وعن أحمد آخر أبو الأم عن أبٍ  
فأختُ من الأباء بعدُ فمن أبٍ  
فعمته ثم اقصدن خالة الأب  
ومن بعدهن اقصد بنات عمومةٍ  
وقيل عن الخالات مع عمّة ومن  
وهل يتقدم كل مدلٍ بأمٍ او  
وعن أحمد أخت الرضيع لأمه  
وأخت الفتى من والديه أحق من  
فقدم لهؤلاء على كل عاصب  
ومحتمل في ذا تقدم من لها  
وقيل سوى من قد منين به فقط  
على والد المكفول مع كل من به  
وأنثى، ومن يدلي بها بتفاوت  
وكل عصب قيل قدم إذا دنا  
وإن يك أدنى منه فهو مؤخر  
وأولى رجالٍ بالحضانة أب له  
وما لابن عم بعد سبع حضانة الفتاة سوى ذي محرّم بمحدد

ومن بعدهم للحاكم المتقلد  
فجداتها الأدنى، فأدنى به ابتد  
فجداته أدنى فأدنى فصعد  
أدنى فأدنى أمهات له أشهد  
وجد، ومن يدلي بذين ترشد  
فمن أمه فالخالة أقصد تسدد  
وأم، فعلمت الأب المتعود  
على مثل ترتيب الأخوة تهتد  
تلاها بينت الأخت، والأخ فابتد  
أب مطلقاً، قولين في ذلك أسند  
وخالاته أولى من الأب فاهتد  
أبيه على هذا بغير تقيد  
له، وعلى أخت الفتى من أب قد  
حضان على كل الرجال فقيد  
وقيل نساء الأم قدم تؤيد  
يمت، ويدلي من قريب، وأبعد  
عليه، ومن تدلي به بهم ابتد  
على كل أنثى منه أبعد ترشد  
عليها، وفي حال التساوي تردد  
فجد، فأدنى عاصب مثل ما ابتد  
وما لابن عم بعد سبع حضانة الفتاة سوى ذي محرّم بمحدد

فإن لم تكن أهل الحضانة أمها وإن تابَّ مع أهلية فلأمها ومع فقد كل المستحقين يحضن الرجال ذوو الأرحام في المتجود فقدم على خالٍ أبا الأم ثم من

فمن كان ذا بحقٍ يليها ليقصد على أجود الوجهين لا الأب أورد له الحضن من أماته لا تردد

## فصل

وهل بأخٍ من أمه، أو بها ولا وليس لمعتوه، وطفلٍ حضانةً وليس لأنثى زوجةً من حضانةٍ وقيل، ولا من زُوِّجَت بنسيبةٍ وعنه لها حضن ابنةٍ دون سبعةٍ وتمنع من قبل الدخول بأجودٍ وما للتي قد طُلِّقَت ذات رجعةٍ ومن يبيغ أسفاراً من انثى، وعاصب وإن سار في درب أمينٍ لآمنٍ وعن أحمد بل للنسا مثلُ قصده وإن بعد المغرى لحاجةٍ أو ثوى وقيل لثاؤٍ منها كالسفار في وللبعد في هذا مسافةً قصرهم

إذا اجتمعوا يبدو بوجهين أسند ورق، وفساق، وكفرٍ لمن هدي بغير قريبِ الطفل في المتجود سوى زوجةٍ مع جد طفل مهدهد سنين، ولو مع أجنبي، ومبعد ومن زال عنه مانع الحضن فاردد ولو تعتد حضنٌ بوجه مجود له الحضن، ثم العود فالطفل أقعد ليسكنه فالعاصبُ أولى بأوكد قريباً لأمر ثم يرجعُ فاهتد بدانٍ ثواء فالحضان لخرد مخوف سبيل، أو لخوف بمركد وعنه إن تغب في اليوم غدوة مغتد

## فصل

وإن بلغ السبع الغليم عاقلاً  
وعنه لأمٍ ثم يقترعانه  
فعند أبٍ إن كان يمكثُ دائماً  
وإن كان عند الأم كان نهاره  
ويملك من بعد اختيار تنقلاً  
ووالد بنتِ السبع أولى من امها  
وعنه لأمٍ والعصيب كوالد  
ولكنه يختار حرزاً لصونها  
ويقرع بين اثنين في الحظر بالسوي  
وكالطفل معتوهٌ كبيرٌ لأمه  
وليس على الواعي الكبير حضانهٌ  
وندبٌ له مع والديه مقامه  
ويكفلها حتى الدخول بزوجه  
وعنه لدى أم تكون، وقيل مَنْ  
ومَنْ بعضه حرٌّ يباي نسيبه

يخيّرُ وعنه ادفعهُ للأب ترشُد  
لفقدِ اختيارٍ، أو قضاء بمفرد  
وإن شا يُزرها، أو تمرُّ تسعدُ  
لدى والِدٍ هادٍ لحقٍ ومرشُد  
لشانٍ إذا ما اختار غيرَ الذي ابتدي  
وإن شاء زارتها، كتمريض عودُ  
وعن بنت سبع، غيرَ محرّمها اصدُد  
يشارفها مع كونها عند خردُ  
وخيّرُ بعد السبع أنثى كفوهَد  
ومن ليس من أهل الحضان كملحد  
فمن شاء فليخترُ، وإن شاء يفرد  
ويمنع الانثى الأوليا من تفرد  
أب، أو عصيبٌ صائنٌ بتعهد  
حكمنّا له بالرُشد حيثُ يشا طد  
لمولى، وحضن القنِ أجمع لسيد



## كتاب الجنائيات

على خير هادٍ بالرسالة مهتد  
فذلك بعد الشرك كبرى التفسد  
بنار ولعن، ثم تخليد معتد  
بنفي متاب القاتل المتعمد  
وقال سواه إن يجازى<sup>(١)</sup> يخلد  
فسيح<sup>٢</sup>، كما أنبا بأيٍ معدد  
وقتل الخطأ، أو شبهة لم يقصد  
كقصدك معصوماً بقتل معود  
فمن ذاك جرحٌ للفتى بمحدد  
كضخم من الأحجار صلدٍ عرنذد  
وتكريره ضرباً بسوط ومجلد  
أو الضعف، أو في حال وجدان مسعد  
بهاء، ولم يمكن خروج المشدد  
وعصر لخصييه، وحبس مسدد  
إذا مُنعا فيها هلاكُ المصدد  
ويوديه ما يدهي به ذا تعمد  
كعقرب، أو سحر لقتل معود  
إذا هو لم يعلم، أو أن التزرد

أصخ حامداً لله، ثم مصلياً  
وإياك قتل النفس ظلماً لمؤمن  
كفى زاجراً عنه توعداً قادر  
فقد قال عبدُ الله أتقى مؤمل  
وتخليده في النار من بعد مخرج  
وإلا فعفرُ الله عن غير مشرك  
وللقتل عمداً، أو شبهة تعمد  
ولا قود في غير ظلم تعمد  
لقتل ترديه فتزهقُ روحه  
كسيف، أو السكين، أو بمثقل  
وضرب بأدنى من عمود نخيم  
وضرب الفتى في مقتل بعصية  
وإلقاؤه من شاهق، أو بنار أو  
وخنق، وسد الأنف، مع فمه معاً  
ويمنعه أكلاً، وشرباً بمدة  
وإنهائشه سبعاً، وإلقاؤه له  
وإنهائش حيات، وقتل قواتل  
كذا سقيه سماً خليطاً، ووحده

(١) الصحيح: يجاز

عُقُولٌ وَمَنْ يَخْلُطُهُ فِي مَلِكِهِ قَدْ  
 فَلَا غُرْمَ فِي هَذِينَ، فَافْهَمِ وَقِيدِ  
 بِهِ أَنَّهُ يَرْدِي يُرْدُ بِأَوْطِدِ  
 وَأَجْرَ عَلَيْهِ حَكْمَ شَبْهِ تَعْمَدِ  
 بِإِقْرَارِ قَاضٍ، أَوْ وِلِيِّ وَشَهْدِ  
 إِذَا مَاتَ مِنْهُ عَاجِلاً فِي الْمَجُودِ  
 إِلَى مَوْتِهِ مِنْهُ، فَعَمَدِ بِأَوْطِدِ  
 فَمَنْ يَعْتَمِدُ قَتْلَ الْمَكَافِي فَيَعْتَدِي  
 بِشَرَطِ اتِّفَاقِ الْأَوْلِيَاءِ بِهِ قَدْ

فَإِنْ يَدْرِ أَكَّالٌ بِهِ، وَهُوَ بِالْبِغِ  
 فَيَأْكُلُهُ ذَا عَقْلٍ بِلَا إِذْنِ مَالِكِ  
 فَإِنْ يَدَّعِ الْقِتَالَ بِالسَّمِّ جَهْلُهُ  
 وَقِيلَ أَقْبَلْنَاهُ إِنْ يَجْزِي جَهْلُ مِثْلِهِ  
 وَعَمَدِ بِقَوْلِ الزُّورِ قَتْلَ مَتَى ثَبَّتِ  
 وَقَدَّهُ بَنَزَرَ الْجَرْحَ فِي غَيْرِ مَقْتَلِ  
 وَإِنْ لَمْ يَمِتْ لَكِنْ بَقِيَ ضَمْنًا بِهِ  
 وَكُلِّ فِعَالٍ تَقْتُلُ النَّفْسَ غَالِبًا  
 بِبَعْضِ الَّذِي قَلْنَاهُ مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ

## فصل

بِمَا لَيْسَ يُرْدِي غَالِبًا فِي الْمَعُودِ  
 بِسُوطِ بَغَيْرِ الْمَقْتَلِ الْمُتَعُودِ  
 وَسِحْرُ فِتْيَ فِي غَالِبِ غَيْرِ مَفْتَدِ  
 عَلَى غَفْلَةٍ مِنْ فَوْقِ سَطْحِ فِيرْتَدِي

وَشَبْهُ عِمَادِ الْقَتْلِ قَصْدَ جَنَائِيَةٍ  
 إِذَا هُوَ لَمْ يَخْرُجْ بِهَا نَحْوَ ضَرْبَةٍ  
 وَإِلْقَاؤُهُ فِي نَزْرِ مَاءٍ، وَلِكْرُهُ  
 وَصِيحُ بِمَعْتَوِهِ، وَطِفْلٌ وَعَاقِلٌ

## فصل

أَتَى الْقَتْلَ تَكْفِيرًا، وَعَاقِلَةٌ تَدِي  
 إِذَا مَا رَمَى سَهْمًا لِأَجْلِ التَّصِيدِ  
 إِذَا لَمْ يَقْدَمْهُ إِلَى الْأَزَامِ مَعْتَدِ

فَلَا قَوْدٌ فِي نَحْوِ ذِي، وَعَلَى الَّذِي  
 وَضَرْبَانِ قَتْلِ الْمُخْطِئِ أَفْهَمُ فَمِنْهُمَا  
 أَوْ الْهَدَفِ الْبَادِي فَيَقْتُلُ مُسْلِمًا

وإن يفعل الفعل الذي هو جائز فيتلف حر من غواةٍ ورشد  
فهذا خطأ في الفعل، لكن خطأؤه اقتصاداً كرمي الأدمي الموحّد  
يراه مباح القتل، أو ظن صيده فعاقلة القتال تعقل كلّ ذا  
ومن بين أهل الحرب يقتل مسلماً أو أتّرس الكفارُ عنا بمسلم  
فمن يرمهم قصداً لهم دون مسلم ولا قوداً فيه، ولا ديةً له  
وعن أحمد خذ منهم دية الفتى

فيتلف حر من غواةٍ ورشد  
اقتصاداً كرمي الأدمي الموحّد  
كذا القتل ممن لم يكلف فاشهد  
ويعتق نفساً آمنت بمحمد  
يظن الفتى المقتول غير موحّد  
وخفنا إذا لم نرمهم من تنكّد  
فيقتله يعتق مؤمناً من تعمد  
على عاقلي القتال في المتوكّد  
وعنه يدون الترس دون الذي ابتدى

### فصل فيما أجري مجرى الخطأ

ومثل الخطأ: قتل بقلبة نائم  
كنصب الفتى السكين أو حفر هوةً

وواسطة الأسباب من فعل معتد  
وإن يبغ ان يجي فشيء تعمّد

### فصل

وإن نفر في قتل نفسٍ تساعدوا  
وعن أحمد لا يُقتلون ويلزموا<sup>(١)</sup>

أقيدوا، متى يصلح لذا كل مفرد  
لوراثٍ من قد أتلفوا ديةً قد  
فقولان في تعدادها، والتفرد  
لكفٍ، وثانٍ للذراع الممدد

وسيانٍ ذو جرحٍ، وألفٍ وقاطع

(١) الأصح: ويلزمون

وإن شا ولي القتل يقتل بعضهم  
 وفاعل فعلٍ يُزهقُ الروحَ عادةً  
 فمن قطعَ الودجينِ أو حشوةً أو  
 فقاتله البادي، وعزَّزَ آخر  
 كقطع يد، أو شق بطن، ويقطع الـ  
 فقاتله ثانيهما، وعلى الذي  
 ومن يرم من علو فقدده فتىً  
 وان يتلع حوتٌ لحي رميتهُ  
 ربيضاً فيقتلن الفتى فتعمدُ

## فصل

ومن قتل المعصومَ بالقصدِ مكرهاً  
 بموجبه في حق ملج كمكره  
 كأمر لمجنونٍ وغير مُميز  
 ومن أمر السلطان أن يقتل امرءاً  
 فموجبٌ هذا القتل يختصُ بامرئٍ  
 وإن علم التحريم، وهو مكلفٌ  
 ويحتمل الإيجابَ فيه عليهما  
 وممسكٌ شخص لامرئٍ رامَ قتله  
 ويُجسُّ حتى الموتِ بالسجنِ ممسكٌ  
 ومن يعفُ عن جرح امرئٍ مع سراية

فكل من الشخصين قاتلٌ أشهد  
 وأمرُ فتى بالقتل غير المرشد  
 وجاهلٌ حَظَرَ القتل بالغِ ارشد  
 بظلمٍ، ولم يعلم بظلم المهدد  
 ولا يقتل المأمورَ فيه، ولا يدي  
 فقرر عليه موجباً دون مبتدي  
 إذا خاف بالعصيان سطوة معتد  
 إلى قتله من باشر اخصص به قد  
 وعنه هما سيان في قتلِ مرصد  
 فهات، فثاني الجارحين به قد

فإن لم يَجِبْ قتلٌ على بعضِ قاتل  
وعن أحمد لا قتلَ فيهمِ وعنه ما  
وفي شركاء السبعِ والنفسِ والولي  
كذا مع مداوي الجرحِ هو أو وليُّه  
ومع قولنا لا قتلَ أو طلبَ الفدا  
وقيل على من شارك السبعَ كلَّها  
وغيرُ ولي إن يُبِنُ سلعةً امرئٍ  
ومن شد إنساناً بأرضٍ خليةٍ  
فما هو كمدِ البصرِ فاحكمِ بعمده  
وإن نذرت منه الزيادةَ ذا خطأ

فتى فعلى الباقيين بالقوَدِ أشهد  
عدا شركا غيرَ الفتى المتعمد  
الذي كان يقتصُ فوجهين أسند  
بسم أو التخييط في اللحم فاعدد  
يدي مثله في نُسبة من معدد  
وقيل على من مع من اقتص قيد  
بلا إذنه عمداً فيتوى به يدي  
فغرَّقه ماءً ظمًا بالتزيد  
ومحتملُ الوجهين شبهُ تعمُد  
كبالعه حوتٌ بهاءٍ مصدر

### باب شروط القصاص

ومن لم يكلف لم يُقَدِّ مطلقاً وخذ  
وأوجب على السكرانِ موجبَ فعله  
فدرء الأذى بالإثم غيرُ مناسب

بأقواله في الدرء إن أمكنت قد  
وعازب عقلٍ شبهه في المؤكد  
ومن صار مجنوناً فعن حده حد

### فصل

ومن شرط إيجابِ القصاصِ على الفتى  
فلا شيء في الحربِ أودي ارتدادٍ أو  
ولا محصنٍ زانٍ، ولو كان قاتلاً

إذا عصمةُ المقتولِ من قتل معتد  
محتم قتل ذي حرابٍ معربد  
أخا ذمةً، أو قبلَ يثبتُ فاشهد



فيهلك من جرح الفتى قبل يهتد  
وقال أبويعلي يدي كل مبتدي  
لأن إن نواهم لا يخص بمفرد  
فضل فأودى في الخطا والتعمد  
أو العضو في الوجه الأصح الموجود  
ووجهين في المقتص منه فأسند  
وفي الثاني يستوفي ولي له هدى  
على مخطيء فيه ولا متعمد  
عن النفس، أو يدوا على نص أحمد  
فلا قود، والنصف من دية طد  
رشيداً فنصف العقل لا القود امهد  
بقتل وجرح من قصاص ولا يدي  
لوارثه نفساً كعبد لسيد

كذا جارحٌ ذا كفر منهم فيهتدي  
كذا من رُمي ثم اهتدى قبل جرحه  
وقيل يدي المرتد لا أهل حربنا  
وقودٌ كذا في قطعه يد مسلم  
وألزمه أدنى المال من دية الفتى  
وقد قيل في العضو القصاص بعمده  
مع القول أن المال فيء فحاكم  
وقد قيل لا عقل، ولا قودٌ بذا  
وإن عاد للاسلام ثم توى يُقَد  
وقد قيل ان تأتى وقت كفر سرايةً  
وإن مات من جرحين في الكفر، والهدى  
وليس على مُرد، كذا جارح إذن  
وقيل يدي كلاً، وقد قيل بل يدي

## فصل

ولكن قد الأدنى محلاً بأزيد  
لدى حالة استقرار قود المعربد  
وضدأ بمثل، ثم ضد بمن هدي  
إذا زاد عنه قيمة، بل ليفتد  
وقيل بلى، إن كان محرمه قد  
الذي دون نفس، في الأصح المؤكد

وللقود اشروط حين يجنى مكافئاً  
ومحتمل أن التكافي اشتراطه  
فقد سلما، والحر بالمثل مطلقاً  
وعن أحمد لا تُرد عبداً بمثله  
ولا تقتل المرة المكاتب بعبده  
ويجري ما بين العبيد القصاص في

وللعبد الاستيفاء ما دون نفسه وما مسلم يوماً مقاداً بكافر وقد في القوي بالمثل من حر بعضه وبالذكر الأنثى تقاد وهو بها وعن أحمد يُعطى لوارث قاتل ويُقتل بالذميّ ذو ردةٍ وبالمجور وإن يهتدى<sup>(١)</sup> أو حرّ جارح مثله ومن لم يكافي<sup>(٢)</sup> حالة الجرح جارحاً ومن يهد ثم اعتقت بين إصابة بعقل عتيق مسلم ذي إصابة وإن يرد معهوداً برقي، وذمة كذا قتل معهود ارتداد، وقد هدي ومن يدعى<sup>(٣)</sup> كفرة ورق قتيله الجهم أو اردى فتى في دار قال صائداً فقول الولي المنكر قبله وليقد وإن كافر حرّ تعمّد متلفاً لأخذك منه قيمة العبد مغرباً وإن يعف عن عبد وليّ جنائياً وللسيد التخير في القتل والفدا وإن يختر المولى الفدا فالأقل من

وعفو عن الجاني، وليس لسيد وليس يقاد الحر بالمتعبد وبالحر لا عكس، وإلا بمبعد وعبد بحر، والكفور بمهتد يقاد بأنثى النصف عقل فبعد سيّ، أو مستأمن ذمة قد ولما يمت، أو بعد قيد بأوطد فكافاه عند الموت، لم يُقد اشهد ورمي عتيق مسلم إن يمت ودي كذاك، وقيل اقتصر منه لما ابتدى فبان عتيقاً مسلماً قيد معتد وقيل عليه في الفتى عقل مهتد يل أو توى من قدّه تحت برجد أو ادعى في الجرح لصول التعدد له، وبقول المعتدى خذ بمبعد لمهجة عبد مسلم فتعمد بقتل له عن نقض عهد مؤكد إلى المال جوّزه، وفي نفسه طد ولا تُلزمنه بيعة في المؤطد تقوّمه والأرش للأرش فاعضد

(١) الصحيح: يهتد

(٢) الصحيح: يكاف

(٣) الصحيح: يدع

## فصل

ولو من بُنَيَاتٍ وَأُمٌّ بِأَوْكَدِ  
بِوِطْءِ اشْتِرَاكِ، أَوْ تَدَاعِيٍّ مَجْرَدِ  
عَلَى الْأَشْهَرِ الْمَنْصُوصِ مِنْ نَصِّ أَحْمَدِ  
وَأَوْلَادِهِ شَيْئاً مِنَ الْقَوَدِ اصْدَدِ  
وَلَوْ بَانْتِقَالِ الْإِرْثِ بَعْدَ تَبَعْدِ  
تَمَّتْ فَيَحْزُ مِيرَاثُهَا ابْنُهَا طَدِ  
يَزُلُ بَانْتِقَالِ الْإِرْثِ لِأَوْلَادِ مَعْتَدِ  
فَأَرْدَى أَخُوهُ وَالِدَا لَهَا اشْهَدِ  
لِيَرِدِ أَخَاهُ، وَلِيَرِثْهُ بِأَوْطَدِ  
وَيَرْجِعُ ذُو فَضْلٍ لَهُ بِالْمَزِيدِ

وَبِالْوَلَدِ لَا تَقْتُلْ، وَإِنْ سَفَلُوا أَباً  
وَلَا قَوْدٌ فِي قَتْلِ نَفْسَيْنِ مَلْحَقاً  
وَقَدْ وُلِدَا بِالْوَالِدَيْنِ، وَإِنْ عَلُوا  
وَإِنْ وَرَثَ الْقَتْلُ مِنْ دَمِ نَفْسِهِ  
كَقَاتِلِ زَوْجٍ مِنْهُمَا ابْنٌ أَوْ ابْنَةٌ  
كَقَاتِلِ مَوْرُوْثٍ لِزَوْجَتِهِ مَتَى  
وَعَنْ أَحْمَدَ مَا دَلَّ أَنَّ الْقَصَاصَ لَمْ  
وَمَنْ يَرِدُ أُمّاً وَهِيَ فِي عَقْدِ وَالِدِ  
يَدْرِكُ عَنْ بَادِ قِصَاصاً وَإِنْ يَشَا  
فَإِنْ يَعْفُ يَبْغِ الْعَقْلَ مِنْهُ تَقَاصِصاً

## باب استيفاء القصاص

فَعَوٌّ إِلَى تَكْلِيْفِهِ كُلِّ مَعْتَدِ  
وَإِنْ شَاءَ عَلَى عَفْوٍ إِلَى الْمَالِ يَسْعَدِ  
إِلَى دِيَةِ قَطْ قَيْلٍ مَعَ حَنْثِهِ قَدْ  
إِلَى دِيَةِ الْغُيَّابِ خَوْفَ التَّفْرَدِ  
أَباً لَهَا، أَوْ يَقْطَعَا قَاطِعِ الْيَدِ  
وَقَيْلٍ بَلِ اجْعَلْهُ جَنْيَاً مَعْتَدِ

وَمَنْ شَرَطَ الْاسْتِيفَاءَ تَكْلِيْفَ رَبِّهِ  
وَعَنْ أَحْمَدَ يَقْتَضُ إِنْ شَاءَ وَلِيُّهُ  
وَيَعْفُو عَلَى الْأُولَى فِي الْأَقْوَى لِحَاجَةِ  
وَيَحْبَسُ إِنْ غَابَ الْوَلِيُّ الَّذِي جَنَى  
وَإِنْ يَقْتَلُنْ مَجْنُونٌ، أَوْ طِفْلاً قَاتِلاً  
بِقَهْرٍ فَاسْقِطْ عَنْهُ حَقَّهَا مَعاً

على عاقلٍ كلِّ ، وبالدية احكمن  
وأسقط إذا اقتصا الذي ليس لازماً

لحقهما البادي على المتبعد  
لعاقلةٍ حقيهما، لا تردد

## فصل

وإن اتفأق الأولياء جميعهم  
ويحبسُ مع طفل وياءٍ وأبله  
وعنه ليقص الشريك لأبله  
وعنه اقتصص في شرك غير مكلف  
وقد قيل لم يورث فبالدية احكمن  
فلا قودٌ لكن حق شريكه  
وفي أظهر الوجهين في مال قاتل  
من القاتل المقتص ما التزموا به  
فإن يعف ذو إرث ولو كان زوجةً  
وحق سوى العافي من الدية اجعلن  
فمن يقتصص مع علمه بسقوطه  
وإن جهل الإسقاط أو عفوَ شركة  
لوارث جان ما نما فوق حقه  
ويسقط عنه ما يقابل حقه  
ولم يفترق حكمٌ بغية بعضهم  
ومن فقد المولى الإمامً وليه  
وعفوك عن جمع إلى المال موجبٌ

لشرطً للاستيفاء دد عن تفرد  
إلى العود، والتكليف جاز ومعتد  
وطفل، ولا يسقط بموتها اشهد  
ويورثُ إن ماتا قبيل التشرذ  
ومن قيل لا يقتصص إن يتفرد  
من الدية افرضه عليه ووطد  
وليها، لكن لوارثه اردد  
وكالمال ورأث القصاص ليعدد  
وزوجاً، وذو الأرحام عن قود ذد  
على الجاني كالعافي إلى المال ترشد  
وعفو شريك يعتدي، وبه قد  
فلا قودٌ فيه على المرء بل يدي  
من الدية الموروث من قتل مبتد  
وبالعفو تعجيل العقوبة أبعء  
وإن بتة العافي يقء لا تقيد  
ليقتصص، أو يعفو إلى دية قد  
إذا ديةً قط لا ديات بأوطد

## فصل

إلى غير جاني القتل يبلغ فاصد  
إلى الوضع مع شرب اللبا المتعود  
أقيدت، وحدوها، وإلا لترصد  
إلى أكله من خبزها المتزود  
وقيل إلى قول القوابل أطفد  
قوابل أحرها، ولا تتردد  
بحمل وعقل يضمن الحمل فاشهد  
وذاك بيت المال، لا ماله اعضد  
يلي قتلها بالعلم بالغرم أفرد  
ممكنه القاضي بعلم ليفرد  
وعزرة، واحظه على المتوطد  
ص، وعن سم لتحفظ وتغمد  
القصاص حذارا أن يحيف بمبعد  
الولي من استيفائه، في الموطد  
ويمنع من تمكين جمع معدد  
وقيل بتقديم الإمام المسدد  
القصاص، فإن تطلبه فيهم فيفقد  
فإن لم يجب إلا بأجر منقد

ومن شرط الاستيفاء أمنك من أذى  
عن القتل مع قطع، وحد لحامل  
وإن وجدوا من بعد للطفل مرضعاً  
إلى فطمه، والمستحب انتظارها  
وإن تدعي الحمل أحررت لبيانه  
فإن غم أمر الحمل، أو لم تجد له  
فمن يقتصص من حامل مع علمه  
وقيل بلى السلطان يضمن مطلقاً  
وقيل بذا إلا إذا انفرد الذي  
وقيل على المقتصص إلا إذا انفرد  
وينفذ الاستيفاء من غير حاكم  
ويعتبر السلطان تحديده آلة القصاص  
ويمنع في الأطراف تمكين من له  
فإن كان في النفس القصاص فمكن  
إذا كان ممن يحسن الضرب بالطأ  
وقد إذا نحووا جميعاً بقرعة  
فإن كان فيهم قاتل وكلوه في  
فمرهم ليختاروا وكيلاً يفي به

فمن بيت مالٍ ثم إن يخلُ أو توى  
ويحرم أن يقتص من نفسه لهم

فمن مالٍ مقتصٍ ، وقد قيل معتد  
بأذنهم الجاني، على المتجود

## فصل

ولا قودٌ إلا بضرب الفتى الطلا  
فمن قطع الأطراف ثم اوضح امرأاً  
ليقتل بلا قطع كذا دية كفت  
فإن كان هذا القتلُ بعدُ بروئه  
وثنتين عن أطراف موليهم متى  
وعن أحمدٍ عاقبه مثل عقابه  
كقتل سحرٍ قاتلٍ وكقتله  
فإن لم يمت فاقتله بالسيف بعده  
وعن أحمدٍ أو موجبٍ للقصاصِ لو  
وإن لم يكن مما ذكرناه فعله  
وإن يعفُ عن بعض إلى دية فلا  
ولا شيء له إن قاد موجبَ كلِّها  
وإن خص بالسيف القصاصَ فما على  
وقاتله بعد اندمالٍ جراحه  
وما كان دونَ النفس لا يستقيده  
فإن قلعت بالأصبع العينَ من فتى  
ويحرم أن يزدادَ من فوق قتله

بسيف على المشهور من نص أحمد  
وقبَل اندمالٍ قدَّه بمهند  
على أول الأقوال في المتأكد  
ثلاثَ دياتٍ إن عفوا عنه يورد  
يقاربه في النفس، فافهم وعدد  
إذا لم يكن حظراً وذا القول جود  
بتجريعِ خمر، أو لواطٍ بأمرد  
وعنه كموحي فعله افعل به قد  
تفرد كقلع العين، والقطع لليد  
فقدَّه بلا خُلفٍ بسيفٍ محدد  
يجوز، ولكن قسط ذلك أرفد  
وما زاد عنها رده في مبعده  
قَتول لجانٍ غيرُ تأثيمٍ معتد  
يقادُ بها منه اقتصاص في المعداد  
حسام، ولكن آله، والتحدد  
فلا يقتصص بالأصبع افطن لمقصد  
ولا قودٌ فيه على المرء، بل يدي

ونذب شهود في القصاص فأشهد  
لما دون نفس حكم من هو مبتد

سواء عفا عن جنى، أو أقاده  
وحكم الذي يزداد فوق قصاصه

## فصل

رضي كلهم بالقتل يقتل، ولا يدي  
يعين مقتصاً بقرة مسعد  
وسائرهم أوجب له دية قد  
كفاه وللباقيين بالدية اشهد  
بقي يستفد، والجمع منهم كما ابتد  
لشخصين فاقطع ثم بالسيف فاقد

ومن يقتل او يقطع يدي نفر فإن  
فإن شاء أن يقتص كل له فقط  
وقيل أقده بالجناية أولاً  
وإن يستقد منه فريق لنفسه  
وأعط لمن شا منهم دية ومن  
فإن يجتمع قتل وقطع من امرىء

## باب ما يوجب العهد وحكم العفو

أدا دية يختار أهل الموسد  
قصاصاً فيعفو بعد للمال يرفد  
على زائد عن عقله في المؤطد  
فإن يشا من بعد القصاص ليصدد  
ولكن له عفو إلى الدية اشهد  
إلى دية، إلا بإذن المعربد  
فإن يعف عنه مطلقاً فيما ابتد  
وإن قتل الجاني وإن مات فاشهد

ويوجب قتل العمد إما القصاص أو  
فإن يعف مجاناً فأولى، وإن يشا  
ويملك أيضاً أن يصلح من جنى  
وإن يشا أخذ العقل يسقط قصاصه  
وعن أحمد أن القصاص معين  
وعن أحمد لا يملك العفو من ولي  
فيبقى له حق القصاص بحاله  
له دية لا في المقالين آخراً

بتعيينها في إرثه، دون قاتل  
وعنه بأن الحق منتقل إلى الفتى  
ومن لك إن تقتصر منه ان تقل له  
فذا قود يبقى، ولا ديةٌ لما  
وقيل متى يجحد أراد بها الذي  
ومحتمل أن ليس يُقبل جحدُه  
وإن يعفُ مجروح بعمد أو الخطأ  
وعن أحمد ما صح في قود لها  
وخرَّج إماما صح عن دية متى  
وفرع على البادي فإن قال قد عفا  
فلا شيء في الساري، وإن لم يقل، وما  
ويضمن في الثاني نصيب سراية  
ولا شيء فيها إن يقل قد عفوتُ عن  
وقيل إن يقل قصدي الجراحة دون ما  
وفي صلحه بالمال عن جرحه، وفي  
وإطلاقه مع قولنا ديةٌ له  
وقول عفونا عن قصاص لشجة  
وموجبها إن هي سرت لوليه  
وعن قود الأطراف من يُغف من جنى  
فوارثُ ذا عفوله قتل من جنى  
وقد قيل ما للمرء عفوٌ سوى على

له في أصح القول من نصه طد  
القاتل الثاني لوارث مبتدي  
عفوت إذاً عنك أو جنايتك الردي  
جناه على الإطلاق من نص أحمد  
عفا عنه بالملفوظ لم يبر فاشهد  
إرادتها إلا بحلف مؤكد  
عن النفس، أو عقل لما صح فاعضد  
إذا لم يُقد في الجرح لو صح فاهتد  
نقل حدثت للوارثين بمبعد  
عن الجرح مع ما منه يسري، ويتدي  
سرى وكذا في بعض منصوصه اشهد  
من الدية احسب قسطها ثم أورد  
جنايته هذي بغير تردد  
سرى، ونرى التأويل يحلف ويرفد  
عفوت لمال عن قصاص تعمد  
فقسط ما يسري هنا، لا تردد  
ولا قود فيها فذا العفو أفسد  
من القود المعهود، أو ديةٌ طد  
فقبل اندمال الجرح فالعفو معتد  
أو الدية الوفرا ان شا لم يصرد  
تتمة ما يودي على ما عفا قد



بجهل بعفو يعفيا من معدد  
لذي الحق لكن من يشا منها اقصد  
وقيل عليه نفسه حل فاشهد  
تكون على هذين في مال معتد

ومن يقتصص من بعد عفو موكل  
وقيل على العافي وقيل قرارها  
وقيل على حال عقل وكيله  
متى قيل مع عفو له ديةً إذاً

## فصل

وهبتك قتلي، أو دمي فانج واشرد  
يضاهيه صححه، وبالموت قيد  
على من جنى باقٍ، بغير تردد  
له قد عفونا عنك أو فعلك الردي  
وأوجب مالاً حسب من ثلثه اعدد  
لجانٍ على الأولى كغير بمبعد  
من المال مجاناً، وأطلق بأوطد  
من اثنين لم يبرأ من الدية اهتد  
مع الدين مجاناً عن القود امهد  
على عاقله أو رقيقاً لسيد  
متى يبر من يعقل، ومولى العريد  
عفوت، ولو لم يسم مبراً فأطد  
الحدودُ لقذفٍ للعبيد فأشهد  
وليس لمولى قبل موت المعبد

وإن قال مجروح لجانيه يا فتى  
وأبرأته منه، وحللتته، وما  
وإن تندمل منه الجراحُ فحقه  
ويسقط عنه حقه بمقاله  
وما صح عن عفو الجريح بلا جدى  
إذا مات فاجعله كالايسا وأبطلن  
وإن كان عما يوجب القود امضه  
وقيل ان تقل في العمد يوجب واحداً  
كذا عفو محجور عليه، ووارث  
ومن يبر حراً من جنايته التي  
جنايته في نفسه لم يصح بل  
كذا إن نقل عن هذه لجناية  
وإن وجب التعزير أو قوداً أو  
بأن إليهم تركه، واقتضاءه

## باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس

به في سوى نفس، وإلا فلا اشهد  
يساويه، والإسم كذا الوضع فاعدد  
وإمكان الاستيفاء لا بتزيد  
القصاص إذا أمن من الحيف فاهتد  
تماثل مجني عليه ومعتد  
وسناً، ورجلاً، ثم كفا مع اليد  
وخصييه، والإحليل بالمثل فاقد  
قصاصاً على الأقوى لجهل التحدد  
وأسفل بالأعلى، ولا العكس تعتد  
ولا تأخذ الأصلي بالمتزيد  
فان قُطعت أجزت بغير تقيد  
إذا استويا في خلفة، وتمهد  
بمنظره، أو وصفه المتعود  
بقائمة، أو ذات نقص مؤيد  
ولا بأشل العضو، ما صح تصدد  
لأن شلل هذين غير منكذ  
يشم، بضدي زين يا ذا التأييد  
وكل سوى ذا خذ لدى ذي المجرد

ولو من قتل نفساً أقيد به يُقَدُّ  
بشرط امتحاض العمد في المنتقى، وإن  
وفي صحة أيضاً وتكميل خلقه  
وشرط للاستيفاء لا للوجوب لا  
فبالفصل إقطع مَفْصِلاً مثله إذا  
فعيناً، وأنفاً، ثم أذناً وأصبعاً  
ومرفقة، والجفن مع شفة الفتي  
ولا تجز في الشفرين مع أليتهما  
ولا تأخذ اليمنى بيسرى وعكسه  
وما اختلفا في اسم يخص وموضع  
ولا عكسه أيضاً، ولو برضاها  
وبالزائد اقطع زائداً في محله  
ولا تأخذن عضواً صحيحاً بناقص  
فلا تأخذ العين الصحيحة من فتي  
ولا تأخذن بالحُرس ناطقَ ألسن  
وقيل بلى في الأنف والأذن بالفتى  
ووجهان في أذن السميع وأنف من  
كذا في صحيح منهما في مخزم

وفي ثالث خذه بعنينه قد  
 ح إن أمن حيفا بلا أرش اشهد  
 وقيل لنقص القدر لا الوصف قيد  
 ادعى نقصه الجاني على نص أحمد  
 وقيل بقول الجانٍ مطلقا اقتد  
 بأن ينتهي الجاني إلى متحد  
 كمفصل رجل، أو أصابعٍ، أو يد  
 كموضحةٍ أو جرح عضد معضد  
 ولا تقتصص من غيرها بتزيد  
 ودون وفوق الوضح خوف التزيد

وقولان في إحليل فحل بضده  
 ويؤخذُ بالمثل المعيبُ كذاك بالصحيح  
 وقيل له أرشٌ على النقص مطلقا  
 وقولُ الولي اقبله ينكر نقص ما  
 وقيل إذا وُوفق على سبقِ صحةٍ  
 ومن شرطه كونُ اقتصاصك ممكنا  
 كما رن أنف وهو ما لأن منه أو  
 ويقتص من جرح إلى العظم ينتهي  
 وساعده والفخذ والساق والقدم  
 كجائفة أو كسرٍ عظم مخبأ

## فصل

فمن توضحن من رأسه جانبا قد  
 ليوضح مع أرش المزيد بأجود  
 فرأسك أبي أين شأى المثل يقدد  
 فموضعها يقتص من رأس مفسد  
 فلا توضحن كفا ولا تتصعد  
 فلا تتعدى<sup>(١)</sup> عظم جان مزهد  
 كنصف، وثلث، أو شبيه المعدد  
 يُقدُ ببعض، وهو أولى فقيد

وقدّر جرحٌ بالمساحة فاعتبر  
 كرأسك أو ان أربى فرأسك كله  
 وإن توضحنه في جميع دماغه  
 وإن نقصت عن رأس الاثني شجةً  
 وإيضاحُ أدنى ساق ادى فريده  
 وإن كان ذا في غير رأس وجهه  
 ويُقطع من جان بمقدار قطعه  
 وقال أبو الخطاب بعضُ اللسان لا

(١) الأصح: تتعدّ

ومن سِنٍ من عينٍ، أو الضرسَ إن أمن  
وما فوق إيضاحِ الشُّجاجِ إن يشا الفتى  
وقيل مع الإيضاحِ خمسةُ أبعْرٍ  
وعشرين يتلوها ثمانيةُ أتت  
وكل مبان كان من فوق مفصل  
كمن ساقه أو نصفِ كف وساعد  
ووجهان في أرش لما زاد إن يقل  
ومع قولنا ما إن له قَوْدٌ هنا  
ويَقْدِي إلى بعض الذراع تأكلت  
ويقتصُّ عند المجد من كوعه هنا  
ومن شاء أن يقتصَّ من كوع فاقطع  
كذا كُلُّ قَطْعٍ كان من مِفْصَلٍ فلا  
ومن مَنكَبٍ يقتصَّ آمن جائف

ويقتص من شلاء مع أمن قاطع  
فمن فعل الممنوع فاقْتَصَّ مثله  
وأنْمَلَةٌ وسطى قطعت لخالد  
فإن شاء ذا الوسطى الفدا يعط عُقلها  
ومن أوضح الانسان أذهب سمعه  
ليوضح ذا عدل فإن ذهب الذي  
لعضو الذي يجني فإن لم يزل بلا

من القلع كالمكسور من سنك أبرد  
ليوضح بلا أرش على المتزيد  
لهشم، وعشرًا في مثقله زد  
وثلث متى أوضحت من أمك ازدد  
ليودي، ولا ينقصه في نص أحمد  
وقيل اقتصص من مِفْصَلٍ تحت تسعد  
وإلا فمع عقل الخطأ، والتعمد  
متى قطع الأيدي من الكوع معتد  
فلا قَوْدٍ للانتها في المجود  
وبالعكس أولى فالنما لم يقصد  
من المرفقين امنعه لا تتردد  
يجوز قصاصٌ تحت من متجدد  
ومع خوفه من مِرْفَقٍ في المجود

من التلّف المردى بقطعك ذا الردي  
ولم يرَ أجزاء في القصاص ولم يدي  
وما فوقها عليا، وعليا المخلد  
وإلا ليصبر لاقتصاص المصعد  
أو الشم أو نوراً به المرء يهتدي  
يريد، وإلا بالدوا غير مفسد  
جنايته في العضو أسقطه واليد

إذا كان بالإيضاح لم يتبع  
لأن ذهاب النفع لم يتقصد  
يجب قوِّدٌ فيها ولطم تعمد  
وقد قيل بل يودي ابتداء كما ابتدي

وقد قيل عيَّنْها ابتداءً بهاله  
وقيل على من يعقل المرء عينت  
وإن أذهب المذكورُ من شخصه ولم  
فقد قيل بِنُهْ بالدوا اقتص عادلاً

## فصل

أو العكس أجزاء في الخطا والتعمد  
وقد قيل لا يجزي، وتودي فقيد  
لها عوض عن أختها هدرت قد  
إذا اندملت ذي اقتص غير مصرِّد  
فأسقطه في الأقوى وكلُّ يدٍ يدي  
يُقَدُّ، وبلا إكراهٍ مبدٍ بأجود  
بقطْعِكْها مع علمك الحال فاجهد  
استحقت تديها ثم إن كان ذو اليد  
له قود إن بتها تهد راشد

ومن قطع اليمنى جزاءً شماله  
بلا قوِّدٍ يبقى ولا ديةٌ لها  
وإن يبدِها عمداً بغير تقصد  
ويبقى قصاصُ المستحق بحاله  
وإن رضيا في قطعٍ هذي بأختها  
وإن بتها مع علمه الحال مكرهاً  
وإن كان مبدِها به جنةٌ فقد  
وإن تجهل الأجزاء أو أنها التي  
كميل الحجى إن يبدِها لمخبل

## فصل

ولم يتميز فعلهم من توحيد  
إلى أن يبين العضو قيدوا بأوكد  
كتميز عين الفعل من كل مفرد

وإن يشترك في قطع عضو جماعة  
ككسبهم من فوق سيف على يد  
وعن أحمد لا بل يدوه تعدداً

## فصل

بنفس ودون النفس يقتص أو يدي  
وما دونها إن ينتهي (١) لمجدد  
الجانبي، فأرش فيه لم يتزيد  
إذا اقتص منه عادلا غير معتد  
القصاص بمسموم، وفعل تزييد  
ومسمومة والنصف إن يتزيد  
فيسري فيأتي العقل، ضمنه ترشد  
اندمال كما لم يود قبل التسدد  
يجوز، ولكن فيه ترك المجود  
فإن يسر فاحكم وليهدر بمعبد  
فإن يسر فاحكم بالقصاص الممهد  
أبان، ويعطى باقي العقل يا عدي  
فليس له عفو إلى الدية اشهد

ويضمن ما تسري الجناية مطلقاً  
فيقتص من نفس إذا ما سرت لها  
وما زاد مما لا قصاص له على  
وأهدر سرايات القصاص جميعها  
وقيل عليه النصف من عقل ما سوى  
وقيل الجميع ان يقتصص بكليلة  
فان يقتصص قهراً مع الخوف من أذى  
ولا تقتصص من جرح أو طرف إلى  
وعنه اقتصاص المرء من قبل برئه  
ومن يقتصص قبل اندمال جراحه  
ومن يقتصص من بعد براء جراحه  
وإن يعف قصد المال يقتص قسطاً ما  
وإن يتساوى (٢) النفس، والجرح في الفدا

## فصل

لنفع يرجى عوده ومجدد  
إلى يأس من هو في مقال المقلد

ولا تأخذن عقلاً بعمد ولا خطأ  
ولا تقتصص فيما يقاد لمثله

(١) الصحيح: ينته

(٢) الصحيح: يتساو

له عقل أظفار، وسنُّ بأجود  
يقادُّ له في الشرع يا صاح أو يدي  
وما عاد لم يضمن وما قبض اردُّد  
لجان، وإن من بعد ذا عاد يردد  
وسيانِ نقصُ القدر، أو صفةُ قد  
دنائيرُ خمسٍ ثم عشر لأسود  
مبان فيبقى ذا التحامٍ مؤطد  
وللنقصِ تحكيماً على نص أحمد  
وقال أبو يعلي بذا لم يقيد  
اقتصاصاً يُزلُّه ثانياً في المؤطد  
التحام مبان بالولي المنكر اقتد

فإن مات في وقت الرجا فوليه  
وفيا سوى هذين تقتصُ في الذي  
وقد قيل ما للمرء غير دياته  
ويغرمُ ما اقتص الفتى قبل عوده  
وما عاد مع نقص ففيه حكومة  
وعن أحمد في الظفر ينبت كاملاً  
ولكنها الأولى أصح وإن يُعد  
فليس له حقُّ إذا عاد كاملاً  
وقيل إن نقل هو ميتة حتفه له  
وإن كان في الجاني وشاء مزيله  
وإن يدعى<sup>(١)</sup> الجاني وقد مات خصمه

### باب ما يوجب الدية في النفس

وذا سبب في شهوة أو تعمد  
كما يأتي بتفصيل مقصد  
عليها امرءاً أورد يضمنه فاهتد  
ففر فأردي خوف سيف مجرد  
ورمي حصافيه، وماء مبدد  
وجعل كذا بول المطية بعد  
وإن كان عن قصد فُشبه تعمد

ومن أتلف المعصوم نفساً مباشراً  
فخذ دية أو عضوه من المحل  
فمن طرح الأفعى على الشخص أو رمى  
كذا من نحا شخصاً بسيف ونحوه  
وحافرٌ بئر حيث يمنع حفره  
وفضلة بطيخ رماها، ونحوها  
ففي متلف من نحو ذا دية الخطأ

(١) الصحيح: يدعى

ومن يرتدي<sup>(١)</sup> في البئر غير بصخرة  
وعن أحمد أن الضمان عليهما  
وعن حفرها في السُّبُلِ مطلقاً اصدد  
وما أتلفت يضمن، وعنه بضيق  
ومن يحتفرها في موات لنفعه  
ومن يدنُ مضموناً إلى هدف فإن  
ومن يغتصبُ طفلاً فيهلك عنده  
وقولان إن يهلك بسقم، وقيل لا  
ويضمن من قد غلَّ حُرّاً مكلفاً  
وإن يصطدم نفسان عمداً فموتاً  
وقيل إذا ما كان عمداً فغالباً  
وعاقل كلِّ ضامنٍ قتلَ مخطيءٍ  
وقيمةُ عبدٍ متلفٍ وركابه  
وعبيدين إن كانا فماتا فما توى  
وسائرهم ضمنه متلفٌ واقف  
وأهدر على الموطود متلفٌ سائرٍ  
وإن غلب المركوبُ راكمه فلا  
وإن يصطدم فلكان إن يغرقا معاً  
وقيل على كلِّ نُصيفٍ الذي توى  
ومنحدرًا ضمنه مصعدة سوى

فواضعُها بالغرم كالمدافع افرد  
ومن مع محق ظالماً وحده يدي  
سواءً له، أو للسبيل لورد  
وفي واسع لا مثله امر المقلد  
أو الناس عن تضمين أمثاله ذد  
يصب فعلى المدني وإلا لقصد  
بصاعقة أو حية مره فليد  
ضمانٌ سوى في أرض هلك معود  
وقيد إن يهلك بما فعل اهتدي  
فذلك في الأحكام شبه التعمد  
فعمدٌ وأهدر بالتغامص تهتد  
وفي ماله التكفيرُ مع كل مفسد  
كما أن قدر الحر في نفس أعبد  
لفوت محلِّ الغرمِ اهدره ترشد  
وقد قيل لا مع ضيقٍ موقفه قد  
وقيل على التاوي، وقيل المنكد  
ضمانٌ لمال متلفٍ في مبعد  
بتضمين كل متلف الآخر اشهد  
لصاحبه، إذ منها تلفُ الردي  
مع العجز عن ضبط ودع غرمٌ مُسعد

(١) الصحيح: يرتد



وإن أركب الطفلين من ليس كافلاً  
من المال لكن عاقلوه عليهم  
ومن يدخل الإنسان حتى يضيفه  
ولم تر إلا للعمى أو لسترها  
ومن يوبق الإنسان في موضع فإن  
فإن كان معلوم الهياج معامد  
ويحتمل الإتلاف شابه عمده  
وإن يلقى في الماء اليسير الفتى فتى  
وإن يتلعه في كثير معود  
كذا إن يصح بالطفل، أو يتغفل  
إذا صاح عن قصد فماتا بسقطة  
ومن تلقى حملاً خوف وال دعا بها  
ويضمنها إن كان بالوضع موتها  
فماتت فلا توجب عليه ضمانها  
كذا حكم مستعد عليها لحقه  
وإن تلفت من وضعها الحمل من زنى  
وإن يرمى<sup>(١)</sup> بالمنجنيق ثلاثة  
ليضمنه أثلاثاً عواقل من رموا  
على صاحبيه العقل نصفين كله  
وقيل لو ارث القتيل ثلثيها

(١) الصحيح : يرمى

فيصطدما يضمن إذا كل مفسد  
ديات الصبين القتيلين أطفد  
فيسقط ببئر عنه لم يتحدد  
ليودى إذا لم يعلم المرء مرتد  
يغرقه ماء طما بتزيد  
وإن يُحتمل فيه نجاة المشدد  
وإن تدع الاتلاف بالخطأ اشهد  
فيلعه حوت ذاك في الخطأ اعدد  
لحياتنه فاعده شبه التعمد  
الكبير بصوت منكر متشدد  
وإن لم يكن قصداً فذا خطأ فدي  
لحال فمات الطفل يضمن بأوطد  
فإن قرعت من ضربه والتوعد  
وفيه احتمال أن يضمن فارشد  
إلى شرطي محضر في المؤطد  
بكره على الزاني الضمان فمهد  
فيقتل شخصاً رابعاً لم يقصد  
وإن أحد الرامين مات به امهد  
وقيل بل الثلثين، والثلث أبعد  
على عاقله، مثل عقل المعربد

على نفسه فاجتاحها وهو مخطيء  
 باهداره فاحكم، وعنه رواية  
 فإن كان عقل العضو ثلثاً يكن له  
 وإن يكن السوراث عاقلة الفتى  
 وفي مال من يرمون فوق ثلاثة  
 وعنه على من يعقلون لهم وإن  
 وتابعه من فوقه ثالث هوى  
 فماتوا جميعاً أو توى البعض منهم  
 بدا كل شخص من هوى فوقه إلى ال  
 وإن يجتذب كل امرئ منهم الذي  
 على ثالث والثاني نصفين يا فتى  
 وثلث يقابل جذبَه فهو مهدرٌ  
 وفديةً ثانٍ عند باد وثالثٍ  
 ومجموعها، أو نصفها عند ثالث  
 وفي نصفها الثاني المقابل فعله  
 وأوجب على ثانيهم عقل ثالث  
 وفي رأي مجد الدين يهدرُ ثالثٌ  
 وقيل على القوم الثلاثة قبله  
 ولم يقعوا بعضٌ على البعض منهم  
 فإن دماء القوم مهدرٌ وإن  
 فأولهم أهدرٌ ويضمنُ ثانياً

أو اجتاح عضواً منه كالرجل واليد  
 على عاقلية ما به مثله ودي  
 وبالدية امنح وارثيه، وأصنفد  
 فأهدره، فانفض ثم للعلم تحسد  
 فداءً قتيل منهم، أو مبعد  
 كبا رجلٌ في حفرة فوق مبتدي  
 فخر عليهم رابعٌ ظل يرتدي  
 فخذُ لنيل العلم ترشد وترشد  
 أخير وأهدر رابعاً لا تردد  
 يليه فعقل الأول اقسمة تهتد  
 وقيل بل الثلثين بينهما، قد  
 وقيل على ذي عقلةٍ مثل ما ابتدي  
 وقيل فيه مثل عقل الذي يدي  
 على رأي مجد الدين ذي العلم واليد  
 من الخلف ما قد قيل غير مبعد  
 وقيل مع البادي، وقيل كما ابتدي  
 وأوجب عليه عقل رابع مرتد  
 وإن هلكوا بالوقع، أو كل مرتد  
 ولم يجتذب بعضٌ لبعض، ويشدد  
 تجاذب بعض القوم للبعض باليد  
 وكل لهاوٍ بعده مره فليد

وقيل بدا البادي مع الثاني ثالثاً  
فان يتدافع أو تراجم عُصبةً  
أرْبِيعَةً من جمعهم قد تجاذبوا  
فإن علياً كرم الله وجهه  
لبادٍ بربع العقل، والثاني ثلثه  
ورابعهم فيه الفداءً جميعه  
ومن منع المضطرَّ فاضلٌ زاده  
فإن يصطدم شخصان شخص طعائه  
ويقسم بين المستوين برتبة  
وألحق به القاضي ومحفوظ كل من  
وذلك مع أمنٍ على النفس من نوى  
ومفزعُ شخصٍ ثم يحدثُ بغائطٍ

وفدي الأخير السابقون بمبعد  
على حُفرة فأنهارَ في المتوهد  
بما قد وصفنا قيل غيرَ مبعده  
قضى بالرضا فيه وعند محمد  
وثالثهم بالنصف غيرَ مصدر  
على قوم حُضار ازدحام بحشد  
فمات فضمَّنه ولا تتردد  
له لازمٌ، يعطيه دونَ المبعده  
بغير اقتراع، مثل ما لهم جد  
تمنع عن إنجاء شخص عن الردي  
فإن خاف لم يضمن، بغير تردد  
فحسبُ في الاقوى ثلثُ عقل بأبعد

## فصل

فأخرجها العضوضُ إخراجَ أيدٍ  
ومن رواد الحسنة عن نفسها اعضد  
ومن يُر مع زوج فتى فيجرد  
فليس عليه من قصاص ولا يدي  
فإن كان هذا منه دعوى فأنكر الولي ليحلف والقصاص فأكد

فإن عض إنسانُ يداً بمغِيظة  
فإن قلع الاسنان من فيه أهدرت  
إذا قتلته بانتفاء ضمانه  
لمثلها سيفاً فيقتلها معاً  
فإن كان هذا منه دعوى فأنكر الولي ليحلف والقصاص فأكد

## فصل

وزوجته عند النشوز المنكد  
لتأديهم بالشرع غير مشدد  
بغير اعتداء لا ضمان لما ابتدي  
كموت فتاة من أمير مهدد  
ويدع كل منهما دفع معتد  
ليحتلفا، وانف القصاص تسدد  
ومن دوا أمراضها إن أسقطت يدي  
ويلزمها كفارة القتل فاهتد  
فيغرق لم يضمن كتسليم أرشد  
فيغرق، وقيل الابن يودي بمبعد  
لينزله بئراً يقول له اصعد  
وإن كان ذا عقل كبيراً فلا يد  
فوجهين في تضمينه هالكاً طد  
ولما يفرط عن ضمان به اصدد  
ممالاً وميزاباً فيقتل معتد

ومن ضرب الأولاد ضرب مؤدب  
وضرب أمير المؤمنين رعية  
وضرب ولي أو معلم صبية  
ويخرج في هذا الضمان جميعه  
ومن جردا سيفيهما فتجارحا  
فضمنهما بعضاً لبعض، ومُرهما  
ويضمن بالتأديب إسقاط حامل  
وتمنع من إرث السقيط وعقله  
ومن سلم ابناً كي يعلم عائماً  
له نفسه كي يهتدي لسباحة  
وإن أمر الإنسان غير مميز  
إلى نخلة فاحكم بتضمين أمر  
وإن كان ذو السلطان أمره به  
ومن تلق ریح ما وضع فوق سطحه  
ويضمن إن فرط بوجه كمن بني

### باب مقادير دية النفس

على أشهر المنصوص من نص أحمد  
الفنيدة تسمى قدرها مائة قد

وأصل ديات المسلم الحر خمسة  
وذلك عُشر الألف من إبل هي

وخذ ألفَ دينارٍ من العينِ واعتبر  
 وللمائتينِ استوفِ في بقرِ تُصب  
 وعنه ومائتاً حُلَّةً سادسَ لها  
 ومقدارها اعدد كل بريدن حلةً  
 وعنه بأن الأصلَ فيها الجمالُ  
 فمن بذل المشروع منها فألزم  
 فإن كان قتلُ العمدِ أو شبهه تجبُ  
 بناتُ مخاضِ ربعها، ثم ربعها  
 بربع، وربع رابع جذعاتها  
 وعن أحمدٍ أوجب ثلاثين حِقَّةً  
 ومن خَلَفَاتِ أربعين حواملاً  
 وفي كل سن قدمت خمسها، وفي  
 وأتبعه نصفاً ثم نصفاً مسنةً  
 ونصفاً ثنياتٍ من الغنم اعتبر  
 ولا تعتبر إلا سلامتها من العيوب على المنصور من نص أحمد  
 وعنه اشترط في غيرِ أثمانٍ أنها  
 وفي الحلل المعروف خذها كذا لدى  
 وقيل، وفي قدر البعير فخذ مائةً  
 وفي البقر التقويمُ ستون درهماً  
 ويزداد في الإحرامِ والحرم الذي  
 على دية المقتول أخرى، ووَزَعَن

دراهمها اثني عشرَ ألفٍ تقلد  
 وأقرر لها ألفين من شا فشرد  
 إلى اليمن الفيحاء تعزى تمجد  
 لتأزيه ثوباً، وثوباً ليرتدي  
 والبقيةُ إبدال لها إن تفقد  
 الولي قبولاً من غريم تسدد  
 من النوق أرباعاً بغير تحيد  
 بناتُ لبون والحقاق لتعدد  
 يعجلها ذو العمد تعجيل أجود  
 ومن جَذَعَاتٍ مثلها لا تزيد  
 ولا تشترط هذي ثناياها جود  
 بنين المخاض الخمسُ في الخطأ اعدد  
 من البقر اقسمن في الأخذ تقصد  
 وأجدعةً نصفاً بغير تزيد  
 على المنصور من نص أحمد  
 عن الدية الأثمان لم تزيد  
 التنازع ستين اقدرن كل مفرد  
 وعشرين أيضاً من دراهم نقد  
 لواحدتها، والشاةُ ستة أمهد  
 تقدسُ والشهر الحرام لدى احمد  
 وقد قيل في ذا مُحْرَمٍ ثلثها زد

وظاهر ما يختاره الخِرْقِيُّ لا  
وَحُرَّتْنَا بالنصف مما لَحُرْنَا  
إلى الثلث واحكم إن تجاوزه لها  
وقولان في جُرح لها وفق ثلثها  
وعَقْلُ الخُنَاثِي المشكلين كنصف ما  
وقيل انكشاف الحال يعطي يقين ما  
وذي ذمة حُرّاً كنصف مُوحِدٍ  
ولا تقدر المهدي في قتل ذمة  
ويودي مجوسي مئين ثمانياً  
وليس بمضمون فتى لم يصل له  
وإن كان ذا دين فقد قيل ذا الفتى

يزاد على المنصوص آي ومسند  
ويعدل جرحاً بالفتى جرحُ خرد  
بنصف جراحات الرجال ترشد  
أيودي، كدون الثلث أو كالمزيد  
به يعقل الصنفان في النفس واليد  
لفرجيه من عقل، وعن قود دُد  
وعنه كثلث، والنسا نصفهم قد  
وضاعف لعثمان الفدا في التعمد  
وذو وثن رقاً، ونصف لُخرد  
كناءٍ دعا الهادي النبي محمد  
لذا دينه البادي وإلا فلا تدي

## فصل

ويودي عبيداً والإماء بقدر ما  
من النقد في ذاك المكان، وعنه لا  
وفي جُرحه ما ينقصُ القدرُ مطلقاً  
بأن له من قيمة العبد قدره  
بموضحة خذ نصفَ عُشر لقيمة العبيدِ  
وقيمته في السمع جمعاً وأطرشاً  
وعنه كذا في مال متلفها وكالمق  
فلونت ذو غصب يد العبد عنده

يساوون في نقصانهم، والتزيد  
تساوي الذي يودي به الحرُ تعتد  
وعنه الذي في الحرُ قدر فاعضد  
وإن بلغت أضعاف قيمة أعبد  
ونصف القيمة افرضه في اليد  
لمؤذ بشم، وهو في ملك سيد  
دم إن تتلف بحوزة معتد  
وألزمه بالأعلى، وفي قطع أبعده

إذا نصفُ قدر العبد غيرُ مزيد  
من النقص خذ من غاصب وحدة قد  
وبعد سرى الجرحان حتى توى اشهد  
من العبد، والباقي فنصفين أطفد  
كليماً، وباقي قدره سالماً قد  
وهذا مقال المجد فاسبر وقلد  
يصاب ليودى ذلكم مثل مهتد  
بنص وفي وجه فذا ذمة ودي  
فذا الحر ورث عنه ليس لسيد  
فذا الحر للمولى إذا لم يزيد  
وما زاد أعطِ وارثيه وأصفد  
لسيده في مال راميه أرصد  
وأما على الأولى، وللوارث اشهد  
وإن يعفُ في مال فأرش له قد  
جراحاته بالقسط من كل مفرد  
كذا قدرُ فيه وفي الخطاء اعدد

فللمالك التضمينُ من شاء منهما  
ولكن على الجاني القرار، وما بقي  
ومن جرحاً شيئاً بوقتين لم يمت  
بأن على كل امرئ نقص جرحه  
وقيل على ثانيهما نصفُ قدره  
على من بدا بالجرح غيرَ مزيد  
ومن يرمِ ذمياً فأسلم قبل أن  
كذا إن يمت من بعد جرحك مسلماً  
ومن حر بعد قبل جرح إصابة  
وفي موته من بعد جرح وعتقه  
على أرش جرح، وهو في ملك سيد  
وعن حنبل عن أحمد قيمة الفتى  
وفي الثاني للمولى القصاص متى يجب  
ولا شيء للمولى إن اقتص وارث  
ومن بعضه حرٌ ففي نفسه وفي  
على مال حر قد جنى متعمداً

## فصل

ففي كل سقط ميت منه أطفد  
من النقد في حال الجناية فانقد  
وعتقهما أولى، كذاك لتعدد

وإن ضربت في دار الاسلام حرةً  
وفيه رقيقاً عشر قيمة أمه  
إذا ساوت المولود في الرق والأبا

وأهم في الدِّين تعلو ديّاته  
كزوجة ذمي مجوسية ومن  
ولا فرق في الغرات بين الذكور وال  
ولا شيء في الملقى بغير تضرر  
ومن أعتقت هي والجنين فأسقطت  
وعن أحمد بل فيه قيمته فقط  
أو الأم فيه غرة الحر مطلقاً  
وإلا فكالقن السقيط ضمانه  
ويودي على التكميل إن تلق لم يمت  
وإلا ففيه كالرقيق إذا خرج  
ومن أسقطت بالضرب حياً جنينها  
فخذ ديةً وقرأ لحر، وقيمة  
إذا كان موضوعاً لستة أشهر  
وعند اختلاف في الحياة ولم يقم  
وفي كل ضرب للأجنة مسقط  
ويضمن في سقط البهيمة نقصها

ففي ذلك الدين اقدر الأم واعدد  
قوى زوجها الذمي وفي الأشهر اوهد  
إناث كذا حكم الجنين الذي فدي  
ووجهان في المبدأ بإشهاد خرد  
فغرتة خمسين ديناراً احدد  
وقيل إذا ما حر قبل التولد  
وعنه ان ثلث عتقاً جنايته قد  
وعنه كقن مطلقاً لا تقيد  
فمات ان تلت عتقاً جنايةً مفسد  
فأعتقته القولان من نص أحمد  
فمات به، أو اتلفه حر محتدي  
الذي هو مملوك بغير تزيد  
فأعلى ومن هو دونها فكملحد  
به شهد ممن جنى اقبل بأجود  
ليحكم بعتق، مع فداء مؤطد  
به لا عشر القدر منها بأوطد

### فصل في جناية العبد

ولا قود فيه، أو اختير إن يدي  
وعنه ادفعنه للولي إذا فدي  
فما شئت من هذي الثلاثة فاقصد

وإن يجن عبد مخطئاً أو تعمداً  
فإن تشا بعه في التعدي، أو افتدى  
وعنه لك التخيير بين ثلاثها



وفدیه بالأدنی من ارش، وقيمة  
ومعتقه مع علمه بجناية  
ليفد هنا بالأرش أجمع بأوكد  
وعن أحمد فيما يقاد به الفدى  
وعن قود إن يُغر صاحبَه على  
وعنه في الاولى، وفي قدر ماله  
وإن يجن عبدٌ في فئامٍ تحاصصوا  
فإن يعفُ منهم مستحق فحق من  
وقد قيل بل في حصة لهم، ولا  
وإن يعفُ حُرّاً عن جراحة أعبد  
إذا كان قدرُ المعتدي نصف عقله  
بقيمته في ثلثه العفوُ صححن  
ففي نصفها قد صح عفوُ ونصفها  
وذلك أن العفو صح من الفتى  
ويملك شيئاً مثله بنما الفدى  
إذا ألف دينار بشيئين نقصت  
فللنقص بالشّيئين فاجبر وقابلن  
فشيئان للوارث تعدل نصفها  
وإن كان عُشر العَقْل قيمةً من جنى  
وباقية صحَّ العفو فيه مقدراً  
وتسعة أشياء من نهاء الفدى له

وعنه بكل الأرش إن تشا تفتد  
مع القول يفدي بالأقل المزهد  
ومع جهله العدوان يفدى بأزهد  
بقيمته يفدى، ولو فوق مَنْ ودي  
العبيد ليملكهم بلا إذن سيد  
على ذي الروايات الثلاث كما ابتدي  
متى يجن في الأوقات وقت التعدد  
بقي فيه أجمع لا النصف بأوطد  
تعلق بأولاد الإما الأرش تعتد  
فمات به من غير مال له اشهد  
فشاء الفدى المولى، وقلنا ليفتد  
وفي قولنا إن الفدى بالذي بدي  
لوارث عاف في التراث ملحد  
بشيء إذا من قيمة المتعبد  
فيبقى لوراث العفو المفقد  
تعادل شيئين افهمن للمسود  
يكن كل شيء ربع عقل الذي ودي  
وشيئان للمولى كنصف التعدد  
يفدى بعقل سدسه أرشه قد  
بشيء فقط من قيمة العبد فاهتد  
فيبقى لوارث العفو الملحد

فكمل، وقابل يخرج الشيء ياعدي  
بشيئين عدل السدس غير مصرد

من الإرث ألف دون أشياء عشرة  
من العقل نصف السدس فالإرث حظه

### باب ديات الأعضاء ومنافعها

بخلق كإحليل وأنفٍ ومزود  
وشعر لرأس، أو لحى لم تحدد  
لإتلاف شيء منها متفرد  
يديه، ورجليه، وثدييهما اهتد  
وألييهما، والحاجبين فقيد  
عن الشفة العليا ثلث الذي ودي  
فتى، وثلثاً خذه عن حاجب قد  
وفي حاجز جد بالحكومة وارقد  
بما حويا سناً ضمان المعدد  
وواحدتها يفدى بربع الذي فدي  
وخذ عشر عقل النفس في كل مفرد  
وأنملة الإبهام نصفاً له احدد  
وفي كل سن نصف عشر الذي ودي  
أنبت له فيها حكومة ارشد  
وقد قيل في مجموعها دية قد  
يزيد على العشرين إن لم يحدد  
وفي كل ضرر ناقتان لتحدد

فخذ دية عن متلف ليس مثله  
بطوق، ومن طفل تحرك للبكا  
وخذها عن الشيئين فيه ونصفها  
كعينييه، أو أذنيه، أو شفتيه أو  
وأسكتي الحسناء، وأثني فتى  
إذا لم يعودا في النبات، وعنه خذ  
وثلثين عن سفلى هما مثل منخري  
وعن أحمد في المنخرين كما لها  
وفي لحمي الإنسان عقل، وفيهما  
وأربعة الأجنفان تودي كنفسه  
وكالنفس تودي كل عشر أصابع  
وأنملة بالثلث مما لأصبع  
وفي الظفر خمس العشر من دية الفتى  
وعن أحمد إن لم يكن أثغر الذي  
وسيان ضرر، والثنايا، ونابه  
إذا قلعت في دفعه وكذا الذي  
وتوجيهه في كل سن كما روى

له العودُ حتى يستبين<sup>(١)</sup> من تجدد  
 وبالعشر تفدى أصبع الرجل أو يد  
 من الكوع، أو أعلى على الدية احدد  
 وعن مارن الأنف الحكومة أرصد  
 وثمره فرج ما به العفو قد ودي  
 وسن، وألي، ثم أنملة زد  
 عليه، وبالأخرى فقدره ترشد  
 ومنع انطباق في الشفاه، او تصعد  
 وسن كمال العقل إن يتأبد  
 وعنه كتخضير، وتصفير امهد  
 وقيل ان بقي نفع وإلا لها فد  
 فعقلٌ وتحكيمٌ، وقيل اعقلنٌ قد  
 كذا مع خلق النقص عن متعود  
 حكومتهم، لا ثلث عقل بأوكد  
 وإحليل، أو إحليل عينين اشهد  
 وثدي بلا رأس، وسن مسود  
 وزائدة من أصبع المرء، أو يد  
 وعنه ثلثُ العقل في المتعدد  
 من النفع شيئاً عقلها لم يصرد  
 وعن أحمد العنين كمل له قد

ولا تعطِ عقل السن والشعر إن رجي  
 ففي كل سن خمس نوق، فخذ لها  
 وفي الرجل من كعب فأعلى، وفي يد  
 وقال أبو يعلى لما زاد عنهما  
 وفي حلقات الثدي، أو باد سنه  
 وفي بعض أذن، واللسان ومارن  
 فخذ من ديات العضو مقداراً ما جنى  
 وفي شلل الأعضاء، وإذهب نفعها  
 وتسويد أذان، وظفر وأنفه  
 وعن أحمد في السن تسويدٌ ثلثه  
 لتسويدها فرض الحكومة كافياً  
 وإن شل بالعدوان واعوج مارن  
 وفي ناقص جزءاً طرا بحسابه  
 وفي كل عضو ذاهب النفع باقياً  
 وما شل من رجل، أو الثدي، أو يد  
 ومخضية، أو قطعه دون ثمرة  
 وقائمة العينين أو عظم أنفه  
 وشحمة أذن في الجميع حكومة  
 وعن أحمد في أسود السن إن بقي  
 وفي ذكر العنين أيضاً ومختص

(١) الصواب: يستبين.

أو الكل في حال بعقليها جد  
 ففي الذكر الأقوال والانيين د  
 كذا شلل العضوين في المتوكد  
 كذا الأذن الصما، وأنف مفقد  
 يفديهما ذو صحة في التعمد  
 الذراع بلا كف حكومة افرد  
 وأنفاً فزال الشم، عقليين أطد  
 مع النفع عقل واحد لم يزيد

ففي قطع خصيين بعيد قضيه  
 وإن قطع الخصيين قبل قضيه  
 وفي عوج اذن ثم أنف حكومة  
 وقد قيل بل في الشك عقل مكمل  
 كشم ومخزوم هما، والأشل إن  
 وفي قطعه ساقاً بلا قدم، كذا  
 وفي قطعه أذنأ فيذهب سمعه  
 وغيرهما في كل عضو أزاله

### فصل في دية المنافع

وفي بصر، والشم، والذوق عدد  
 والمشي وأكل، ثم في الحدث اشهد  
 جنيب بفعل من جناية مفسد  
 أو البول بالعدوان إن دام يرفد  
 بجرم جناه في اللسان الممدد  
 وللقسمة ابط أحرف الخط تقصد  
 حروف اللسان استنبط الباء واجهد  
 على الظاهر احكم بالحكومة واحد  
 بمقداره من عقل ذي النقص أو زد  
 ثمانى تلي عشرأ وعن عشر اصدد  
 كذا كل ما تنقيصه جهلاً اعدد

وأوجب كمال العقل في السمع يافتى  
 وفي نطقه، والعقل، ثم النكاح،  
 وتسويد وجه، واستدارته أتى  
 إذا لم يزل أو صار لا يمسك الأذى  
 ومن منع الإنسان بعض كلامه  
 من الدية اقتص منه مقدار نقصه  
 وفيه احتمال أن قسمته على  
 وقال الإمام الوعظ في حذب الفتى  
 وفي نقص بعض اللفظ من أحرف الهجا  
 وقيل بل انسب من حروف لسانه  
 وإن صار مدهوشا ففيه حكومة

كتممة، أو سرعةً في كلامه ونزر انحناء، أو يسير تقلص الشفاه ونقص المشي، أو حسه اشهد كذاك ذهاب الدر من ثديها، وما وإن قطعوا بعض اللسان فزال من فربع لسان المرء إن بتة فتى بأن عليه فيها نصف عقله ففيه في الأولى النصف ثم حكومة وقيل نصيف حسب في ذا وقيل بل وفي فقد ذوق مع كلام بقطعه وشتان إن يبق اللسان ويذهبا وفي فقد شيء والجماع اثنتان في ولا تدخلن أرش الجناية أذهبت وقول الذي يجنى عليه اقبلن لذي وفي فقد أبصار يرى أهل خبرة وإن يدعي<sup>(١)</sup> فقدان باقي حواسه وإن لم يؤثر ذاك فيه فقوله ومن يجن أشخا عليه ففي الذي

وتحريك سن نفعها لم يفقد يشابه ذا من كل مجهول اهتد كلام الفتى شيء فأوفاهما فد فزال نصيف النطق أو عكس ذا ارمذ فإن بت ثان ما يقيه مزود ونصفاً وربعاً في الأخيرة أورد ثلاثة أرباع يدي في المعدد لسان فتى، أو أخرس دية قد معاً بعد وجدان بعقل لمعتد الأصح بكسر الصلب والثاني وحد نهي الشخص في عقل الحجى في المؤطد اختلاف بنقص السمع، أو بصر قد وفي غفلة، أو ما لعينيه باليد فبالمدركات ابعث فإن أثر اردد مع الحلف اقبله ولا تتردد جنى كل شخص عند حلف يقلد

## فصل

وفي كل نوع في شعور كنفسه وتلك هي الأهداب والحاجبان والد

وعن أحمد بل بالحكومة يفتدي حتى، ثم شعر الرأس أربعاً أعد

(١) الصحيح: يدع

وفي البعض في المنصوب بالقسط يا فتى  
وفي لحيّة إن يبقَ غيره المجمال  
وفي الجفن مع عقل الفتى عقلُ جفنه  
وخذ دية الأسنان مع لحيي الفتى  
وإن بتَ كفاً فيه بعضُ أصابع  
وأنملة مع ظفرها إن أبانها

فإن ينبت اسقط موجباً فيه واردد  
الحكومة بل عقلاً بل القسط ردد  
وعقل الأصابع خذ بكف معدد  
إذا قلعا من جنا بتعدد  
كفا عقلها سمناً، وخذ أرش أزيد  
فخذ ديةً عنها، ولا تتزيد

## فصل

وفي عينٍ من قد أعورَ العقلُ كاملاً  
فذو العين إن شا مثلها منه يقتلع  
ولا شيء في وجهه مع القلع للفتى  
له نصف عقل في الخطأ، وبعمده  
وقيل بلى إن مات ثلث عينه لما  
وإن يقتلع عيني صحيح تعمداً  
وفي قلعه عينَ الصحيحها خطأ  
وفي يدٍ أو رجل لأقطع نصف ما  
وعنه جميع العقل فيها، وعنه مع  
وإن شاء أن يقتص في العمد يسعد

وذا المقلتين ان يفقها ذا تعمد  
ويعطِ نصيف العقل في نص أحمد  
وإن يفق هو عينَ الصحيح هما يد  
الجميع ولا تقتص منه بأوطد  
فقاها ويعطى نصف عقل المعدد  
فشا العقلُ، أو عيناً بعينه يسعد  
وما لم تماثل عينه نصف قد  
في الاثنين عمداً في الأصح المؤكد  
ذهابٍ اختها لا في قصاص ولا ودي  
كذا أعور من أعور العين معتد

## باب أرش الشجاج وكسر العظم

وما كان في رأسه ووجه فشجةً تشق يسير الجلد لم تدم ثم عد وتلك التي تجري، وباضعة هي وما غاص في لحمه متلاحم ولا حد في الأولى لذي بل حكومة وعنه بعير خذ لبازلة، وزد وقيل خذ الأعلى لها من حكومة

تسمى وفي عشر فبالحارصه بدي لبازلة تدمى، ودافعة زد التي تبضع اللحم لم تتوهده وما كان بيدي العظم سمحاقاً اعدد نقل عن ارش الموضحات بأوكده بعيراً بعيراً ما تلاها تسدد ومقدارها من موضع متمهد

## فصل

وموضحة ما تظهر العظم عقلها وعن أحمد عشر كموضح وجهه فإن تك في رأس، وقيل تعمد وثنتين إن توضحه ميزا بحاجز وثالثة إن شقه بعد برئه وعند اختلاف في الذي شقه فخذ كذا خلفهم في قطع رابع أصبع وموضحتان ان شقه تحت جلده وإن شجه ما بعضه فوق بعضه

إذا خمسُ نوق في رجال، وخرده وفي الرأس مع وجه لها قدره قد وسالت بوجه فائتتان بأجود فإن شقه أو بالسراية أحد كشق جريح أو بعبد وذا يدي بقول جريح، ولا على الجاني اهتد لحد لنقص عقلها بالنريد في الاقوى لشق الجلد حسب بأوحد في الأرش فبالأعلى اقتنع لا تزيد

وأرشف الذي قد أوضحت ثم هشتت  
كموضحة فيما تقدم حكمها  
وفي عمدتها إن شا ليوضح وخمسة  
وفي الهشم لم يوضح كضرب مثقل  
وفيما يزيل العظم عن مستقره  
وذلك إجماع وفصل لها كما  
ومأمومة تسري لجلد دماغه  
الجريح المفدا واجب في كليهما

## فصل

لعظم بكسر عَشْرُ نوق فحدد  
مجلى وتفصيل المسائل عدد  
ليعط، وقيل ان توضحن لم يزود  
حكومتهم لا خمس نوق بأجود  
منقلة خمساً وعشراً لها قد  
تقدم في الثنتين غير مبعده  
ودامغة تفريه ثلث الذي ودي  
وقد قيل تحكيماً لدامغة زد

من العقل ثلث ثم في الجائفة طد  
بإذن لطب حاجزاً هدر قد  
إلى جانب فيها اثنتان بأجود  
تدي جائفاً بل حكمن في الموجود  
لتهشيم عظم الوجنة المتشرد  
قفاه أو الوركين آلة معتد  
لجرح القفا والورك لما يصرد  
فجائفة كل امرىء منها يدي  
على المعتدي في ذي الحكومة أفرد  
وفاتق بادٍ دون جاف كما ابتدي  
بدا شعرها أو لا حكومة أمهد

وفي واصل للجوف من أي موضع  
وفيها لتفصيل المبدأ، وخرقهم  
فإن خرقت من جانب الجوف جرحه  
وواصل فم منه، أو وجنة فلا  
ولكن عليه عقل هاشمة إذاً  
ومن توضحن فتخلف أو سرت إلى  
فمع دية الجرحين فيه حكومة  
فإن وسع الإنسان ما جاف غيره  
وتوسيع خاف دون جاف، وعكسه  
وفاتحها بعد التحام بجيفة  
وموضحة أخرى إذا قشطت وقد



عن الفعل بالمعتاد بالثلث قيد  
وبولٍ، وقيل القبل والدبر تبعد  
فأوجِبُ عليه عقلها لا تزيد  
بشبهة الحكمين كالزوج أورد  
اتفاقاً، وتعطي أرشَ بكرٍ بأبعد

وإن فتق البكر الحليل لضعفها  
وذا خرقة ما بين مجرى منيها  
وإن هي لم تمسك مع الفتق بولها  
وفي مكره أفضى بعهرٍ وواطىء  
وكل لها مع أرشها مهرٌ مثلها

## فصل

كترقوة، واثنان فيها بمبعد  
ذراع حوى عظمين خذ جملاً قد  
بعيران. يروها أبو طالب فد  
وفيما سوى ذا اثنان في كل مفرد  
من الجرح، أو من كسر عظم مشرد  
رقيق سليم من جراح منكند  
فما نقص أنسبه من العقل واعدد  
فلا تتعداه، وساو بمبعد  
فقومه في حال الجناية ترشد  
يدل على إذ لا أروش بذا اشهد  
زيادة حُسن مثل قطع مزيد  
فلا شيء في ذا في الأصح المؤطد  
فتاةً وقومه بخلق مصدر

وفي الضلع إن يجبر سويًا بغيره  
وفي كل فخذ، أو عصير ساق، أو  
وعن أحمد في كسره كل واحد  
و: كل زند أربع عنه قد روي  
وفي كل سوى ما عد فيه حكومة  
وذلك تقويم الجريح كأنه  
وتقويمه من بعد جرح وبرئه  
وما كان فيما فيه عقل مقدر  
فإن هي لم تنقصه بعد اندمالها  
وقيل قبيل البرء رأساً، وعنه ما  
فإن هي لم تنقصه أصلاً أو اوجبت  
من اصبع أو سن وقلع لحي النسا  
وقوم متى ضمننت عبداً بلحية

وتدوي مزيد السن سائر ذاهباً  
ولا تسقط الأرش المقدّر لشجة

أصيلاً، وقوم مع زوال التزويد  
بُعَيْدَ التحام الاثنتين وأطد

### باب العاقلة

#### وما تحمله وما لا تحمله وكيفية حملهم

وعاقلةُ الجاني افهمنَّ عصابةً  
ولا فرق بين الحاضرين وغائبٍ  
وعن أحمد: أبنا النساء ما هم لها  
وعنه عمود نسبة ليس منهم  
وليس على المعتوه عقلٌ ولا على  
ولا ذي افتقار مطلقاً في المؤكد  
ووجهان في الزمنى وذو هرم وذو  
وعن أحمد الخنثى يحمّل بالولا  
وما بين ذمي وحرب تعاقلُ  
وفي الأظهر الذمي يعقلُ مثله  
ومن لم يكن ذا عاقله، أوله ولا  
ففي مال جانٍ ذمّةً وأخو الهدى  
فإن يتعذر أو نقل ليس حاملاً  
وفي مال مرتد وذمي السهام ان  
وإن كان هذا بين جرح وموته  
وقيل بل ارشُ الجرح كالثلث صاعداً

جميعٌ من الأنساب أو بالولا اشهد  
وبين قريبٍ منهم ومبعد  
فعاقلة والمجد صحح ذا قد  
كأبا وأبناء الذكور وخرد  
صبي ولا أنثى وخنثى وأعبد  
وعنه الفقير المعتمل مره يسعد  
عمىً لذهاب الاقتصاد بهم طد  
كذاك النساء عقل العتيق المعربد  
في الاقوى، ولا بين الكفور ومن هدي  
وإن يختلف ديناهما نتردد  
يطيقون إلا حمل بعض المعدد  
تحمّل بيت المال عنه بأبعد  
ففي مال جانٍ ليس يسقط بأجود  
غوى بين رمي، والإصابة أو هدي  
فعاقلة حين الجراح إذاً يدي  
وفي مال جانٍ أرشُ سار مزيد

وإن يجرح أو يرمي ابن معتقه طد  
أن يجر الولا فيه كذا ابنك فاعدد  
القصاص بحق والإمام المقلد  
كحمل الخطأ في غير أحكامنا اشهد

وقد قيل كالعقل ففي مال من جنى  
ولم يسر جرح المرء أو لم يصب إلى  
ويحمل بيتُ المال للخطأ من ولي  
وعن أحمد فمن يلي العقلَ عنهما

## فصل

وذو الرق لم تحمله عاقلة ولا اعترافاً أبوا، والصلح مع محض مفسد  
كالذي في مجوسي، وموضحة طد  
وتحملها إن ماتا بفعل موحد  
على من جنى زجراً وتكفير معتد  
يكُ الثلث، أو أعلى بغير تردد  
ويودون ثلثاً كل عام مجرد  
وعنه أخو التمييز في ماله اقصد  
وأجلهم ان حملوا الخطأ ثم أمدد  
وقيل عليه بالحلول فأشهد  
تقدم سبق العفو في المتجود  
القصاص بمسموم من الآلة اسند  
بغير مشق فهو غير مجدد  
غني من الدينار نصفاً فحدد  
وقد شذ عنهم في اختيار لأبعد  
المقدر في وجهين عند المجدد

وما دون ثلث من أتم الديات  
وغرة سقط مات من دون أمه  
وما لم يكن منهم بغير مؤجل  
ومحض الخطأ في الحر تحمله متى  
ثلاثة أعوام عليهم مؤجلاً  
كذا عمد مجنون وفي حالة الصبي  
وتحمل في الأولى شبيه تعمّد  
وعنه على الجاني كذاك مؤجلاً  
وتحمل ما اقتصر الوكيل لجهله  
ووجهين في نفس كذا من سراية  
وذا الحكم فليحكم على كل عاقل  
وقال أبوبكر على كل عاقل  
وخذ رُبع الدينار من متوسط  
وهل يتكرر كل عام على الفتى

وتعتبر الأحوال في رأس حولهم  
 وذو الأبوين ابدأ به قبل ذي أب  
 فإن يتسع للعقل أحوال من دنا  
 فإن يتساو في الدنو جماعة  
 فموجب ثلث العقل يؤخذ منهم  
 وإن زاد عن ثلث وما جاز صنّفه  
 وإنجاز عقل كامل لجناية  
 بإيجاب ثلث العقل كلّ سنية  
 أو اردى فثاماً بالجناية مخطئاً  
 وإن بلغ المجموع عقلاً وزائداً  
 به أمر أو غرة أسقطتها  
 وبداه حول النفس من حين فارقت  
 وقيل ابتداء الحول في القتل موجبا  
 ومانع حمل الشخص عقلاً متى طرا  
 وما صار عند الحول أولى ولم يكن

وبالأقرب ابدأ ثم أقرب محتد  
 لتقريبه بالأم في المتجود  
 فلا تتجاوزهم، وإلا تبعد  
 فبينهم اقسامها عليهم تسدد  
 كجائف في رأس تحول به ابتد  
 كعقل يد فالثلث في رأس مبتدي  
 بها ذهب الإبصار والسمع فاشهد  
 فحسب وإن زالا بفعلي معربد  
 ففي كل حول ثلث ما كل مفرد  
 وقد قيل في الأحوال قسط ما بدي  
 وذمياً ان كل فدا نفس ملحد  
 وما دونها من حين مرء المقدد  
 وفي الجرح لما يسر من حين يعتدي  
 وما تم حول يعف لا بعد فليد  
 كذا العقل فيه في الأصح المجود

### باب كفارة القتل

مباشر او في ذي تسبب اشهد  
 لطفل، ومعتوه، وحر، وأعبد  
 كآذن، او نفس له أو معبد  
 على بطنها أو مات بعد التولد

ومن قتل المعصوم حتى الكفور من  
 بأن عليه أن يكفر مطلقاً  
 وذا الكفر حتى إن من قيل مهدر  
 وفي السقط يلقي ميتاً من جناية

وقيل ولا في قتله نفسه اعضد  
لخلوته عن زاجر ان عقل قد  
نسا الحرب والصبيان كالمال فاعدد  
في الاولى لقتل الفرد قوماً في الأوحد  
وبالصوم تكفير الرقيق المعبد

وعن أحمد في خالص العمد لم تجب  
وعنه وشبه العمد وهي بعيدة  
وما في مباح القتل كفارة ولا  
وكل شريك فليكفر كاملاً  
وفي مال حر قاتل ذاك واجب

### باب القسامة

الدماء مطلقاً سم القسامة واعدد  
والنساء وضد، والخطا كالتعمد  
وفي طرف ما من قسامة اشهد  
إذا قارب الظن اليقين وهدد  
وتطلب ثار موجب للترصد  
على الظن صدق المدعى ذا التحفد  
مروى رأى للدم عند ممد  
بقولهم قتل امرىء لم يؤطد  
بلوث على القولين طراً فقيد  
أواصل الردى لا لوث في نص أحمد  
باقراره بالقتل منهم فتى قد  
وعنه في الاولى القتل قبل معاً طد  
إذا فقد تأثير على المتأكد  
ولا تثبتن القتل إلا بشهد

وتكفير حلف المدعي قتل محرز  
وسيان عبد فيهما، والكفور  
وقد قيل نصاً لا قسامة في الخطا  
وجائز الأيمان من غير حاضر  
ويشترط لوث وهو بادي عداوة  
وعنه بأن اللوث كل مغلب  
كمثل افتراق عن قتيل وشاهد  
ومع شاهد عدل به، أو جماعة  
وما قول مجروح لشخص جرحتي  
وإن يختلف ذا الإرث في غير قاتل  
كذلك اختلاف الشاهدين وإن شهد  
بنفي ثبوت القتل واللوث فيهما  
ولا يشترط في اللوث في جسم هالك  
وإن لم يكن لوث فما من قسامة

ويبرأ بحلف لا بخمسين خصمهم  
بلا حلف أصلاً وعنه عسوبة الفتى مطلقاً خمسون تولى ولتدي  
وتبطل دعوى مع قسامه مدع  
كذا مع شهود أن قاتله فتى  
وإن كفر المجروح ثم توى فلا  
فيرتد من قبل اليمين وليه  
ولا قسّم إلا على متعين  
وعنه على جمع تجوز قسامه  
وتوجب متى تمت قصاصاً بشرطه  
ويعقل غير المرء عنه بشرطه  
وعنه وغير الوارثين دم الفتى  
ولا مدخل فيها لغير مكلف  
وإن تكن الأنثى عليها قد ادعى  
وخمسين أياناً غلاظاً ليقسموا  
وكمل متى ما أوجب الكسر قيمة  
بارث قتيل القوم أو مع نسوة  
فزوج مع ابن يقسم الزوج سبعة  
ثاناً ومع بنت ثلاثين واربعاً  
ويقسم كل ابن وكانوا ثلاثة  
وإن جاوز الوراث خمسين بالغاً  
وإن كمل الوراث خمسون يحلفوا

وعنه بلا حلفٍ لدعوى تعمد  
مقر بكذب ثم إن يود يردد  
سوى ذا وبعد مانع قتل من ودي  
قسامه لكن إن يمت وهو مهتدي  
فليس له الإقسام في المتجود  
يكلف فرد في الخطا والتعمد  
لموجب عقل لا قصاص فقيد  
وعفواً لمال العمد من متعمد  
وفيها الرجال الوارثون لبيتد  
مع العلم بالتعصيب للمتفقد  
ولا مدع أنثى كخنثى بأجود  
وردت يميناً أقسمت دون موهد  
على قدر الميراث بينهم اعدد  
ولو زدت واعددها على متفرد  
وأسقط إذا حكم النسا كالمفقد  
وستاً ويولي من ثلاثين، واردة  
وعشراً وسبعاً يقسم الزوج فاهتد  
بتكميل كسر سبع عشرة امهد  
ليحلف خمسون الفتى حلفه قد  
وإن نقصوا اقسما وفي الآخر اصعد

ومن مات ممن قيل يحلف فلينب  
ولا تجر أحكام العصوبة في امرىء  
وإن كان ممن يشمل الحكم كلهم  
ولا يعقل المرء النسيب ويقسم  
وإن كان ممن يعقلون جميعهم  
وإن كان في الوراثة ناءً وناكل  
بخمسين أيماناً وقيل بقسطه  
وعند زوال المنع يولي شريكه  
وقد قيل ما للأهل منهم قسامة  
فإن نكل الوراثة أو لم يكن له  
فخصمهم يبرا بخمسين حلفة  
من الجمع مع تصحيح الأيلا عليهم  
وقيل أقسم الخمسين بين عديدهم  
وما من قصاص مطلقاً بالنكول بل  
على الناكل احكم في الصحيح، وعنه بل  
كما في إباء المدعى حلف باذل  
ولا نقض في الأقوى على ناكل عن  
ومن كان محجوراً عليه مكلفاً

عن الميت ورأى لتفصيل ما ابتدئ  
نسيب جهلنا قربه من تبعد  
فأجر عليه الحكم مع جهل محتد  
متى لم يحقق قربه من تبعد  
ليقسم ويعقل عنه في جهل محتد  
ومن لم يكلف يول غير من ابتدئ  
وما خصه في العقل يعطاه فاشهد  
على الخلف في البادي وما خصه ارفد  
قبيل تأهل شركة كالتعمد  
من الوراثة الأقرباء غير خرد  
إذا كان مع لوثة كذا كل مفرد  
وفي حلف الخمسين من قوم معتد  
سواءً بجبر الكسر دون تزيد  
مع اللوثة إعقل بالخطا والتعمد  
على بيت مال المسلمين ليفتد  
وعنه متى لم يقدر أو يول قيد  
اليمين بلا لوثة بعقل وشرذ  
فكالمطلق اجعله هنا إن فك فليد

## كتاب الحدود

ألا من له في الدين، والعلم رغبةً  
ويقبل نصحاً من شفيق على الورى  
فعندي من علم الحديث أمانة  
ألا كل من رام السلامة فليصن  
يكب الفتى في النار حصد لسانه  
فطرف الفتى يا صاح رائد فرجه  
فمن مد طرفاً أو زنا يزن أهله  
فلو لم يكن فعل الزناء كبيرة  
لكان حرباً أن يصون حريمه  
ولا حد في أفعال غير مكلف  
ولا نائم يزني به متيقظ  
ولكن لرب الملك حد رقيقه  
وليس له قتل الرقيق لردة  
وليس للمالك، بعضه الحد مطلقاً  
ولا تملك الأنثى، ولا فاسق ولا  
ويشترط تكليف المقيم وعلمه  
وعن أحمد لا يملك الحد مطلقاً  
وسيان إقرار وإثبات حاكم  
ويملك في الأولى الحدود بعلمه

ليصغ بقلب حاضر مترصد  
حريص على زجر الأنام عن الردي  
سأبذلها جهدي فأهدي وأهتدي  
جوارحه عما نهى الله يهتدي  
وإرسال طرف المرء أنكى فقيده  
ومتبعه فاغضبه ما اسطعت تسعد  
فعف يعفوا قاله خير مرشد  
ولم يخش من عقباه ذا اللب في غد  
بهجر الزنا خوف القصاص كما ابتدي  
وجاهل حظر الواجب الحد فاشهد  
ولا يحدن غير الإمام المقلد  
لقذف وشرب والزنى حسب فاجلد  
ولا قطعهم إن يسر قوافي المؤكد  
ولا أمة قد زوجت لمعبد  
المكاتب حداً في رقيق بأجود  
بموجب حد مع صفات التحدد  
سوى حاكم، والحر والمتعبد  
وقيل ومولى عارف الحكم أرشد  
وعن أحمد لا كالإمام بأوطد



ويحرم حدٌ والقصاصُ بمسجد  
وندبٌ في الأولى أن تحد الرجال في  
ويجلد جلدًا بين جلدَيْن رادعًا  
ويحرم ربطُ المرءِ والمُدُّ واتبع  
ويحرم تجريدُ الفتى في المؤكِّد  
وفرق على أعضائه الضربَ ثم عن  
وكالرجل الأثني بما قيل بل إذا  
وجلد الزنى أقوى وللقذفِ دونه  
وفي الخمرِ جَوْزُ جلدهَ بجريدة  
ولا تُرجِ جلدًا عن سقيمٍ وناحل  
وقد قيل بل أرجه متى يُرجَ بروه  
سوى حالٍ حتمًا ولو كان من زنا  
وإن لم تجد للطفل من بعدُ مرضعًا  
وإن كان جلدًا أرجيت لولادها  
وإن خيفَ مع قطعٍ تلافًا فأرجه  
وليس لمن قد مات في الحدِ ضامنًا  
وغسلٌ وكفَّن ثم صلَّ على الفتى  
بعقلٍ وقيل النصف إن كان موته  
وإن غره العداؤُ يضمن دونه  
ويعقل عن كل سوى من تعمَّد المقاتل في جلد لقتل معود

(١) الأصح وارٍ

ولا تُوثقِ الزاني، ولا تحفرن له  
ونذب بأن يبدا الشهودُ برجمهم  
ويقبلُ ممن قد أقر رجوعه  
ويضمن من تصرّحه برجوعه  
ومن يجتمع فيه حدودُ لربنا  
وإن كان في الأجناس قتلٌ . . كفاه عن  
فان كان لله اسرْدُنْ قبل حِقِنَا  
ولم تتداخل إن تكن لحوقِنَا  
كذاك الذي لله لا متداخل  
ويسرقُ فليجلد لحدٍ مفردٍ  
وإن كان مع ذا قاتلاً في حَرَابَةِ  
وإن يزنٍ مع شربٍ وقذفٍ وقطعهِ

لرجمٍ ، وقيل احفر إلى صدر نهدً  
وحاكمنا في الاعتراف لبيتي  
ولو شرعوا كفوا فمن زاد يعتد  
بمال، ولم يضمن بقتل معود  
تداخل جنسٌ واحدٌ دون أزيد  
سواه لكف الشر مطلقاً اشهد  
ولاءً فانظر بُرءً مبتد  
بغير خلاف، والأخف به ابتد  
فمن يتكرر شره يتعد  
ومن بعد يمناه فأقطع تسدد  
ليقتل، كذا من غير قطع ومجلد  
يداً يده اقطع ثم للقدف فاحدد

ومن بعده للشرب ثمت للزنى  
وقال أبو يعلى بل القطع آخرن  
وإن يجتمع قتلاً قصاصاً وردةً  
ليقتل ويقطع فيهما لهما معاً  
وإن كان مع قتل الحراب القصاصُ فالمقدم يستوفي وللثاني فليد

## فصل

ومن يجز حداً أو قصاصاً بخارج  
لِيُهَجَرَ ولا يُطعم ببيع ولا عَطَاءً  
ويكفي مع النائم ان تقصصنه  
وإن يأت حداً فيه قتلاً وغيره  
ولا يعصم الجاني مكان سواه من  
ومن يأت في دار العدو والحدود لم

من الحرم ان يلجأ إليه ويخلد  
فان ينأ عنه فاقصص منه واحداً  
وعنه سوى القتل اقتصص فيه واجلد  
فمنه اقتصص، واحده فيه وهدد  
إقامة حدٍ ما ولو قرب أحمد  
تقم بل إذا عادوا إلى دارنا احداً

### باب حد الزنى

أصخ وضمن الأراب كل له زنى  
فقد قرن الله الزنى بادعاء الفتى  
إذا وطىء الحر المكلف زوجة  
ولو من ذوي عهد وعنه ومأمّن  
فيرجم حتى الموت من يزن منها  
وهل يكسب الاحصان وطء مراهق  
وٹحصن ذا الإسلام ذمياً على الصحيح  
ولا تثبتن إحصان منكر وطء من  
كذا من عليه شهد بدخوله  
ويجلد غير المحصن الحر منها

ولكن زنى الفرج الكبيرة فاصد  
مع الله رباً في عذاب مخلد  
له في قبيل في نكاح مؤكد  
فقد أحصنا وامنعهُ من قرب مفرد  
وعن أحمد من قبله المائة اجلد  
لبالغة والعكس، وجهين أسند  
من القولين، في نص أحمد  
له ولد منها بغير تردد  
بزوجته ما لم يصرح بأجود  
متى يزن عشر الألف غير مزيد

وغيره عاماً في مسافة قصرنا  
وعنه ان تكن مع محرم فكمحصن  
وعن أحمد لا يشرط البعد فيها  
وإن يتعذر محرم دون أجره  
فإن ياب لم يجبر وإن ينعدم فمع  
فإن يتعذر حافظ تفت وحدها  
ويحظر حتماً مسلمان فصاعداً  
وحد الرقيق الزاني خسمون جلدة  
وكالعبد من يزني فحر وعكسه  
وإن يزن باللكع فيقتلها الفتى  
ومن نصفه حر فليس بمحصن  
ووجهان في تغريب هذا، وكالإما  
وفي القبل والدبر استوى حكم من زنى  
فحد الفتى كالزاني في قبل النسا  
وعنه ليرجم مثل زان فمحرم  
وعزراً، وأدب آتياً لبهيمية  
وعنه كلوطي يحد، وتقتل البهيمية، واحظرها على المتجود  
وقيل إن تكن من جنس ما حل أكله  
ويضمنها إن قيل يحرم أكلها  
ولا تقتل العجاء إلا بشهد  
ومن دس في فرج حرام محصن

وما دونها الأنثى، بغير تبعد  
وإلا فأدنى غربة لتشدد  
وإن يزن من في غربة ليشدد  
فمن بيت مال، لا عليها بأجود  
ثقات النسا حتى بأجر كما ابندي  
وقيل سقوط النفي أبعد من زد  
وليس بحتم للإمام وشهد  
إماءً، وعبداناً بغير تشدد  
كحر بحال الفعل في الحد فاعدد  
يحد ويغرم قدرها للمسود  
يحد كنصف الحر مع نصف أعبد  
مكاتبة، فاحدد وأم تولد  
ومن يعتمد فعل اللواط بأمر  
ولا فرق بين الملك، والمتبعد  
وبكر هنا كالثيب المتعود  
وتقتل في الأولى، وقيل بأبعد  
وعنه كلوطي يحد، واحظرها على المتجود  
لتذبح وتؤكل مع كراهة اشهد  
وإلا ليضمن قدر نقصانها قد  
وإقراره في ملكه دون أبعد  
رضى كمرّة زان، ولو دبراً طد

وليس على من دس في الفرج بعضها  
ولا في دلال العين، أو في الجماع، أو  
ومن شهدوا أن ذا وهذا تزانيا  
ويُسْقَطُ عنه الحَدُّ شبهةً ملكه  
لها في نفاس، أو محيض ودُّبُّرها  
محوسية، أو من له، أو لعبدِه المكاتب أو أولاده بعضها اشهد  
أو امرأة في فرشه ظن حلها  
وداع لمن حلت فيأتيه غيرها  
ومملوكه من بيت مال بشرط أن  
وجاهل تحريم الزنى لانتشائه  
وإن التي فيها زنى ملك والد  
كواطٍ بعقد فاسد، وهو جازم  
وإن يعتقد تحريمه لم يحد في ال  
لثالثة فاحدده قبل إجازة  
ولا حد عند المجد إلا قبيلها  
ومن يطأ بعد القبض في فاسد الشرا  
وقولان في تعزير أو حد واطيء  
وليس على السكران حدٌ لفعل ما  
ومن يطأ مع علم بحظر رقيقة

وجامع دون الفرج حدٌ فهدد  
مقدم خنثى مشكل أو به اشهد  
وواتى ادعا التزويج حدا بمبعد  
وظن كواطي زوجة متقصد  
ومملوكة مرتدة، وكذا اعدد  
المكاتب أو أولاده بعضها اشهد  
بملك له أو في نكاح مؤكد  
وإن يدع من تحرم فجا مثلها احدد  
بجامع هذي، وهو حر فيهتدي  
بر بعيد، أو لقرب الترشد  
متى يتأنى جهل ذا لم يحدد  
بصحته إن يختلف فيه قيد  
أصح، وفي عقد الفضولي زيد  
فحسب وواطي بعدها لا تحدد  
لناف نقوداً بالإجازة مبعد  
فلا حد في الأولى، وقيل بمبعد  
الإما بعد تزويج وحظر مؤيد  
أتاه في الاقوى مطلقاً مثل رقد  
لوالدة فاحدده صاح بأوطد

## فصل

مع العلم فاحدهُ بغير تردد  
مطلقة في عدة من مبعده  
أو الضرب، أو منع الغداء المعود  
كذا القول في حكم اللواط بأمر  
بإكراههم والدرء أولى كخرد  
بملك، أو الموتى يجد بأجود  
بعقد وغير العقد، فاحدد وأكد  
وعنه افتكَنَ حتماً بسيف محدد  
ومحرّم إرضاع، وتزويجها قد  
وغير الزنى يحدُّ بغير تقيد  
ومن لم تكلف ان تطق وطئاً اشهد  
ومن أمكنت شخصاً يفصل كما ابتدي  
بعقد نكاح أو شراء ليحدد  
يحدُّ من الشخصين والآخر احدد  
ها مطلقاً فاحدهُ إلا الأب اشهد  
دع الرجم، والتعزير، والمائة اجلد  
تلدُّ منه يلحقه، بقول مبعده  
إذا هي لم يثبت زناها بشهد  
وغشيانها في نومها عند مرقد

ومن يط في عقد لدى الكل باطل  
كخامسة، أو زوجة لسواه، أو  
ولا تحدُّن من أكرهت بافتراشها  
وسائر ما اضطرت إليه متى يجب  
ونص على حد الرجال على الزنى  
ومن يط أنثى محرماً من رضاعة  
ومن يط من تعتق عليه بملكها  
وعن أحمد حدُّ الزناء لزومه  
وسيان تزويج السبية، والشرأ  
ومن يزن بالمستأجرات على الزنى  
وثابت للزاني عليها جناية  
ووجهان فيمن لم يوات جماعها  
وبامرأة ثم استباح جماعها  
ومن وُجدت في حقه شبهة فلا  
ومن وطأ اللكعاء عن إذن مالك  
كذا الإبن في وجهه وعن إذن زوجة  
وعنه عليه كامل الحد، ثم إن  
ومن حملت مع فقد زوج وسيد  
فلا حد في هذا لإمكان كرهها

ويحرم الاستمناء ما لم يخف زنى  
وعن أحمد بل فيه مع فقد خوفه  
ولا شق خصيه فإن خاف يجلد  
كراهة تنزيهه بغير تشدد

## فصل

وأربع مرات باقرار طائع  
يصرح في فعل الزنى غير راجع  
وأربعة إن يشهدوا باعترافه  
ووجهان في إقرار خرس إشارة  
وبينة أيضاً عليه شهادة  
يصح عليه القول منهم بمجلس  
وسيان في تكذيبهم واعترافه  
ولا يشترط ذكر المكان ومن زنى  
ولا تقبلن في الحد قول النساء  
ولا في الزنى من دون أربعة من  
وبائنين في الأقوى يعزّر مطلقاً  
وإن شهدوا في مجلسين فصاعداً  
أو البعض أو كانوا عمين أو بعضهم  
فإن عليهم حد قذف بأوكد  
وعنه احدى العميان دون سواهم  
ويدراً عنه باللعان حليلها

ولو في أوان بالغ متسدد  
إلى أن يتم الحد إن عد يحد  
فلا حد إن أربع صدق فاشهد  
تفهم، ولإقرار بالكره فاردد  
لأربعة من كل حر موحد  
يصرح كل بالزنى المتفرد  
وحضرتهم في جملة، أو تعدد  
بها، أو زنت أنثى به في المجود  
بالاختلاف ولا عبد على المتأكد  
الرجال، بلا خلف وحدوا بأوكد  
والاسلام شرطاً مطلقاً لا تردد  
لدى حاكم أو بان فسق المعدد  
عم، أو رديد كالنساء وفوهد  
وعن أحمد لا، لاكتمال التعدد  
ومع زوج ان يشهد ثلاثة احدد  
هنا الحد إن قلنا يحد بها ابتيدي

وفي قولنا لا حد لم يلتعن هنا وإن يك مستورا عن الناس حالهم بوصف الزنى عدل ومن شهدوا على بكارتها لا تحددنها ولا هم وإن يختلف أقوال شاهدي الزنى وقد قذفوا فاحددهم في المؤكد وقيل على الأولى يرد مقالهم وإن تتفق أقوالهم في تعدد المكان، أو الوقت، ارددنها تسد وحد بلا خلف لقذف، وإن يقل ومكرهاً اثنان ارددن قول كلهم وفي أحد الوجهين حد جميعهم وقال أبو الخطاب يُقبل قولهم وأربعة إن يشهدوا بزنى امرئٍ الجميع، وعنه احددهم غير راجع إذا كان بعد الحكم بالحد قبله وإن رجعوا عن قولهم كلهم فهل ومن كان بعد الحد منهم رجوعه متى يك هذا الحد رجماً، وورثوا ولا تُسقطن الحد بعد ثبوته وإن كملت بالعهر يوماً شهادة ويُقبل في الإقرار بينة على

الحليل وعن حد الثلاثة فاصد ومن عدل او مات فمن قبل يبتدي زنى البكر، إن يثبت ولو بالنسا قد بغير خلاف فيه، في نص أحمد ببلدة أو بيت أو اليوم تُردد وعن أحمد فاقبلهم، وللزاني فاحدد ففي حدهم للقذف وجهين أسند وإن تتفق أقوالهم في تعدد المكان، أو الوقت، ارددنها تسد زنى اختياراً منهم اثنان ياعدي وحد كقذف شاهد الطوع والهدي لقذف التي قالوا لها أكرهت عد عليها فتحدد دون ملجأ وشهد فيرجع قبل الحد واحد، احدد وقيل احددنه دونهم، وتهدد رجوع الفتى الكذاب في القذف قيد يحدون أم لا، كالخلاف بمفرد فبالحد مع تضمينه قسطه افرد حدوداً لقذف، أو يكن جلدأ اشهد بتصديق مقذوف، بغير تردد فإت الشهود أو سافروا، احكم وحدد زناه، قديماً في الأصح المؤطد



يجوز بلا خلف، وفي نص أحمد بأثني، فيشهد مثلهم في التعدد فلا تحدد المقذوفَ يا صاحٍ بالرد على أشهر القولين، لا تتردد أحدتهم للعهر، أو لم تحدد فلا حد في إمكان كره ومرقد لها شبهة تنبي بنفي التحدد نفى الوطاء لم يُرجم سوى مع شهد ووجهين عنهم في دخلت بها اسند يعرض بالإقرار في الرجعة اشهد

ومن غير دعوى اشهد بحد فانه وأربعة إن يشهدوا بزنى فتى بأن الشهود الأولين زنوا بها وحد الشهود الأولين على الزنى وفي حدهم للقذف، قولان مطلقاً ومن ولدت من غير زوج وسيد وعنه عليها الحد إلا إذا ادعت وإن يزن ذو عرس له والد فإن بإقراره بالوطء، أو بجماعها ونذب لمن تثبت لديه الحد، وإن

### باب حد القذف

أتى النص في تعظيمها، والتواعد متى لم يقل هو كاذب رد سمرمد وذلك حق الآدمي، في المؤكد فجلد ثمانين اشرعن فيه ترشد بمقداره بل قيل كالعبد فاجلد ووجهين في أم لقذف ابنها طد إذا أسلموا من بعد قذف موحد العقول الجامع مثله، وهو مهتد سلامته من وطاء شبهة، ازداد

إلا إن قذف المحصنات كبيرة ترد به الأقوال من كل قاذف وللقذف في الإطلاق رميك بالزنى فإن قذف الحر المكلف محصناً وكالنصف حد العبد والحر بعضه وفي قذف أولاد فلا تحددن أباً ولا تسقطن الحد عن أهل ذمة وللمحصن الحر العفيف عن الزنا وعن أحمد التكليف شرط وقيل مع

وواجب تعزيراً لقاذف غير ذا  
وعنه اَحَدَدَنَ في قذف أم ولادة  
ولا فرق بين القذف في دبر وفي  
ومن قال للكبرى زنيّت صغيرةً  
كذا إن عنا من دون عشر لأكبر  
ولا تسقِطَنَّ الحدَّ بالجَبِّ والخصا  
ومن لا عنت يُحدِّدُ على قذفها الفتى  
ولا حدَّ في قولي زني مكرهاً، وحد  
على ما ادعى من رِقها مع جحدها  
كذا قولُه في المسلم الحُرَّ قد زني  
فإن أوجبوا حدّاً فكان كما ادعى  
فقال أردت الآن قذفي يا فتى  
ومن سِيلَ قذفاً سابقاً قال هو في  
ولا حدَّ في قذف لدمية لها  
وقاذفُ ذي الإحصان في رقه فلم  
ولا حد إن بان الفتى غيرَ محصن

وكالذكر الأنثى، بغير تقييد  
وإن قذف الخرسُ المشيرون فاحدد  
سواه من المفعول والفاعل اشهد  
على دون تسع عزَّرنَ لا تحدد  
وإلا على شرط البلوغ تردد  
ورتقاً وقرناً والسقاء، بل احدد  
وقذف ابنها أيضاً على نص أحمد  
بقذف الفتى مجهولة غيرَ مشهد  
على أحد القولين في نص أحمد  
كفوراً رقيقاً ممكناً لم يؤكد  
فلا حدَّ في الأولى وإن لم يحدد  
فأنكره، وجهين في الحد أسند  
أو الشرك، أو ورق وأثبتها اقتد  
زُويجُ كذا من مسلم في المؤكد  
يحد إلى أن زال احصائه احدد  
بالاقرار قبل القذف أقوال شهد

## فصل

ومحرّمُ كلِّ القذف إلا إذا رأى  
بعزلتها فيه، وفقد جماعها  
فيلزّمه قذفُ الفتاةِ ونفسيه

حليلته تزني بظهر مقيد  
فتأتي بطفل ممكن الكون من ردي  
لدرء اشتباه الأنسباء بأبعد

كذا إن يطا في طُهرها اللذُ زنت به  
وإن يرَها تزني ولم تلد، أو تكن  
أو اشتهرت في الناس بالخبثِ والزنى  
أو ابصر مشهورَ الزنى خالياً بها  
وهذا ضعيف عن مجرد تهمة  
وليس مبيحٌ نفى ولد مخالف  
وليس مبيحاً قول غير الثقات أو

ويقوى لمعنى ظن نفى المولد  
تلد من بعيد كونه نسل معتد  
أو انبا به عدل، ولم يتهم زد  
فهذا يبيحُ القذف غير مؤكد  
ولا سيما إن تخلون عن مولد  
للونيهما نفس الخلاف بأوكد  
خروج فتى من عندها دون مسعد

## فصل

وإن صريحَ القذف في الرمي بالزنى  
فإن قال يامنوكُ فهي صريحة  
وإن قال في الأنثى عنيت لزوجهما  
ولو قال أعني غيرَ ظاهر فعلهم  
وعنه إن يكن قد قال في حالة الرضى  
وإن قال ما أنت ابن عمرو فقاذفٌ  
وقد قيل ماذا قاذف لاحتماله  
كذا الحكمُ في نفى الفتى من قبيلةٍ  
وليس صريحاً لستِ بأنثى إن يقل  
ومروانُ أزنى الناس قذفٌ مصرح  
وقولك يا زاني زانيتَ بفتح تا

وعُهر وما يعني سوى القذف فاررد  
كذلك يا معفوجُ بالسوطِ قيد  
ليقبل وبالسوطِ صريح بأجود  
أو انكر منهم، حُد في المتوطد  
ليقبل ما يعنيه لا في التوقد  
لأمِ الفتى ذي النسبة المتقعد  
انتفا شبهة في خلقه والتجود  
ويأباه في ذا أصلُ مذهبنا اهتد  
لأولاده في قذف الام بأوطد  
كذا زنت رجلاك يا زاني اليد  
لُسعدى وبالهاتم كسر لأسعد

وقد قيل في هذا الجميع كناية  
فإن قيل ذا قذفٌ صريح لأول  
ويازانِ عمروُ منك أزنى متى تُقل  
ومن قال يا عرسي زنيته إن تقل له  
ومن قذفته لاحتقال جماعه  
وإن قال زيد قد زني بك حرة  
كذا إن يقل إنى زنيته بمهدد  
وأما زنى بالهمز في جبل متى  
وقصد الصعود اقبله عند ابن حامد  
على أحد الوجهين عند ابن حامد  
كفاجرة، أو قحبة، أو خبيثة  
جعلت كذا قرناً وأفسدت فرشه  
وسودت وجه البعل أيضاً ونحوه  
ألا يا حلال ابن الحلال، وما زنى  
ولست بزان مثل غيري ونحوها  
ويا فارسي الأصل يا نبطية  
فلا حد في أشباه ذي لاحتقالها  
وإن قال نبأني فتى عنك بالزنى  
أو استمع إنساناً ليقذف غيره  
على أحد الوجهين بل قيل إن يزد  
ولا حد في قذف الجميع زناهم

ومروان أزنى من فلان كذا اعدد  
فوجهين عنه في فلان فأسند  
فقد قذف الشخصين، أدبه فاحدد  
زنيته بك إن صدقت لم تتحدد  
لها ما تشاه لا زنى متعمد  
وخرج في الثنتين عكس المحدد  
وإن لم يحدد للزنى حكم مهدد  
يقل فصريح ما عن أبي بكر اشهد  
من اللغوى والمقسط الجبل اجلد  
وأما الكنايات اسمعها وقيد  
فضحت ونكست الرؤوس فعدد  
وأكسبته الأولاد من كل أبعاد  
وقولك في حال الخصام لمعتد  
ولم تلق تزني يا عفيف بمشهد  
مخنت مما يوجب القذف بالردى  
كذا لذي أصل شريف ومحتد  
وعنه بلى، إلا لصرف مؤكدا  
فكذبه ذاك الفتى عند شهد  
فقال صدقت، او زاد في قولك احدد  
هنا في الدبر قد قلت لا تتردد  
محال كمنصوص بماذا ابن مهدد

ولكن عليك الحد في نص أحمد  
يحد على الأقوى وعززه والهد

كقذفك مجبواً كذا في قياسه  
وقول الفتى اقدفني فيقذفه فلا

## فصل

لموروثه الباقي بموجه اصدد  
حكمتنا يارث الحد، مطلقاً اقصد  
لمورثهم إن حصنوا، أو فقيد  
فللموارثين الحد إن حصنوا قد  
وقد قيل لا حد بقذف الملحد  
وزوج حقوق القذف في نص أحمد  
وللعصابات اخصص بوجه وأفرد  
له الحق، قولاً واحداً لا تردد  
وقد طلب احدد قاذفاً في الموجود  
أو البعض فاحدده لهم حد مفرد  
وعنه أن يفوه جملته أفردن قد  
فكل فتى مسمى له الحد أفرد  
ومفترقين إن يطلبوه فعدد  
وليس له أن يرجعن في المؤطد  
الرجوع إلى بطلانه، والتقصده  
لزوج، وبعدي عنه في نص أحمد

وإن رام شخص أن يطالب قاذفاً  
وإن هلك الموروث بعد الطلاب أو  
به وارثيه مثل ما كان ثابتاً  
وإن قذف الموروث بعد مماته  
ولو لم يكن موروثهم محصناً إذاً  
ويثبت للوراث حتى لزوجه  
وقيل سوى الزوجين يختص حقه  
ولا حد إلا بالطلاب مكلف  
وإن خاف أو كان قد اعتل عقله  
وقاذف جمع لفظة إن تطلبوا  
وعنه على تعدادهم فاحدد الفتى  
وقاذفه في لفظة بعد لفظة  
وعن أحمد حد إذا طالبوا معاً  
فمن يعف منهم حد للغير كاملاً  
وعن أحمد ما دل أن لمن عفا  
وعدد إذا قال امرؤ قد زنيتما

وإن لم يلاعن قال أصحابنا ابنه  
وإن يُعِدِّ الزوْجُ المِلاعِنَ قذْفَها  
وأما زنى ثانٍ متى يرميها به  
وليس كزوج أن يلاعن مطلقاً  
وعزَّر ولا تشرع تلاعُنَ قاذف  
وقاذفُ أمِ المِصطَفى اِقتلُهُ بَتَّةً  
وقاذفُهُ أيضاً، وذلك ردةً  
وإن كان ذا كفر فاسلم أبوه  
كذا سبه فيما سوى القذف ردةً  
ومن تاب من قذف امرئ قبل علمه  
ولا حد في قذف لشخص بقتله  
وكل مكان يُسقطُ الحدَّ شبهةً  
ومنكر قذفٍ مدع لا تُحْلَفَن

على خلف أقوال التداخل كما ابتدي  
ومن حدَّ عزَّر لا يجد بأوكد  
قريباً في الأولى احدُّه مثل التبعد  
ليعفى عن التعزير عما يحدد  
لمبدي زناها، قولها أو بشهد  
ولو كان ذا إسلام، أو ذا تهود  
ولا يسقط الإسلام قتلاً بأوكد  
في الأولى وعند الله يفلح من هدي  
ولكن ليقبل إن يتب، لا تردد  
وتحليله، لم يبر في المتأكد  
وفي الوطء دون الفرج فاحفظ وجود  
فلا تسقط التعزير فيه، وتبعد  
في الأولى، وإن ينكل فتى لا تحدد

### باب حد المسكر

ألا إن شربَ الخمر ذنبٌ معظم  
فيلحقُ بالأنعام بل هو دونها  
ويسخر منه كل راءٍ لسوء ما  
يزيل الحيا عنه، ويندَّهَبُ بالغنى  
وكل صفات الذم فيها تجمَّعت

يزيل صفات الأدميِّ المسدد  
يخلطُ في أفعاله، غير مهتد  
يعاين من تحليطه والتبدد  
ويوقعُ في الفحشا، وقتل المعربد  
كذا سميت أم الفجور، فأسند

فكم آية تنبي بتحريمها لمن  
وقد لعن المختار في الخمر تسعة  
وأقسم رب الناس أن يُعذِبَن  
وما قد أتى في حظرها بالغ إذا  
وأجمع على تحريمها الناس كلهم  
وإدماؤها إحدى الكبائر فاجتنب  
وبحرم منها النزر مثل كثيرها  
فما جعل الله العظيم دواءنا  
وكل شراب إن تكاثر مسكراً  
ومن أي شيء كان يحرم مطلقاً  
فسيان من بُر، ومن ذرة، ومن  
ومثل التذاد للتداوي وللظما  
سوى الظماً المضطر إن مزجت بها  
ثمانين فاجلد مسلماً شارباً رضى  
وعن أحمد واختارها الشيخ نصفها  
ولا حد في الأولى مع الكره مطلقاً  
ونزر كتام والسعوط وأدمها  
ولا تعذرَن بالجهل بالحظر ناسياً  
ولا تحدُد الذمي في الشرب مطلقاً  
ولا تحدُدَن من أكل خبز عجينة  
ولا تحدُدَن إلا بعدلين شارباً

تدبر آيات الكتاب المجد  
رواه أبو داود عن خير مرشد  
عليها رواه أحمد عن محمد  
تأملته حد التواتر، فاهتد  
فكفّر مبيحها، وفي النار خلد  
لعلك تحظى بالفلاح وتهتدي  
وليست دواءً، بل هي الداء أبعد  
بها هو محظورٌ بملة أحمد  
يحرم منه النزر بالخمر، فاعدد  
ولو كان مطبوخاً بغير تقيد  
شعير، وتمر، أي وكل معود  
وليست دواء بل هي الداء أبعد  
يروى، وللمغتص إجماعاً ازرد  
عليها باسكار الكثير المزيد  
وتجلد كنصف الحر كل معبد  
ومخنقنا بالخمر حد بأوطد  
وغرغرة في الأنف كالشرب فاعدد  
مع الناس بل طاري الهدى أو بمبعد  
في الأولى، وقيل إن كان قد سكر احدد  
بها إن يكن نشفتَه بالمعود  
عليه، أو اقرارين في المتأكد

وعن أحمد احده باقرار مرة  
ولا تحدّدن من بان في فيه ریحها  
وقد قال لا تجلد فمئی قاءها ومن  
ويكفي شهود ذكرهم شرب مسكر  
وحّد الأرقا في السياط بدون ما  
ومن مات في حد بغير تزيد  
ويحرم متى يغلي عصيرك مطلقاً  
وقيل متى لم يغل فهو محلل  
وقد قال شيخ المذهب ابن قدامة الموفق في ذا اكرهه لا تشدد  
ولا بأس ما لم يغل أو تكمل له الثلاث فأعلى، بالنقوع المعدد  
وما طبخوا من قبل تحريمه إذا  
ويكره تنبيذ الخليطين مطلقاً  
ومحتمل ألا كراهة مطلقاً  
ولا يثبت التحريم فيما انتبذته  
ولا بأس بالفقاع إن ليس منكرأ  
ولا تكرهن الانتباذ بحنتم  
ولا في وعاء ما يزفت مزفت  
ولم ييح التخلييل خمرأ بأجود  
كذا إن يصر خلاً بفعل مجرد

ولا حد في سكر، فإن يصح يحد  
وعنه إذا لم يدع الشبهة اجلد  
يرى<sup>(١)</sup> ثملاً والحد أولى كما ابتدي  
ولا تشتط نوعاً، ولا غير مطهد  
تحد به حراً، وقيل كهو طد  
فلا غرم فيه، وليغسل، ويلحد  
وبعد ثلاث مطلقاً في المؤطد  
وهذا عليه أكثر الناس قلد  
وقد قال شيخ المذهب الموفق في ذا اكرهه لا تشدد  
ولا بأس ما لم يغل أو تكمل له الثلاث فأعلى، بالنقوع المعدد  
بقي الثلث كل بل مطلقاً لا تحد  
وأما المذنب فاكرهن مع تفرد  
متى لم يرى فيه استداد فجود  
قبيل الثلاث اشربه ما لم يزيد  
ولا آيلاً، بل إن يقيه يفسد  
جرار ولا في قصعة في المؤكد  
ولا في وعاء الدباء في المتأكد  
وإن صار خلاً حل من غير مقصد  
وإن قصد التخلييل وجهين أسند

(١) الصحيح: يُر



## باب التعزير

وما لم يكن من كل معصية له  
 بإيجاب تعزيرٍ عليه لمن جنى  
 ووجهان فيما فيه كفارةٌ من الخطا  
 وكل مكان أسقط الحدَّ شبهةً  
 ولا يبلغ التعزيرُ حدَّ معزَّر  
 كوطء التي قد زُوجت من إماءه  
 ففي ذا وما ضاهاه جوز ظالمٌ  
 وإلا ففي مولاك خمسين جلده  
 وعشرة أسواط أتت في رواية  
 وعزر أباً في وطءٍ جارية ابنه  
 ولا جرح في هذا، ولا أخذ ماله  
 ولا يغن تعزيرٌ عن الحد في سوى  
 وعزر من استمنى ولم يخف الزنى  
 قصاصٌ ولا حدٌ وتكفيرٌ أشهد  
 كستم امرئٍ والسبِّ، أو غضب معتد  
 كالظهار، وقتل شبهة التعمد  
 فلا تُسقط التعزيرَ فيه بل اجلد  
 سوى ما على وطءٍ به لم تحدد  
 ومشارك، أو دون فرج فقيد  
 يرى جلد حُر عُشر ألف التجلد  
 سوى جلدة، والنقص إن يرى<sup>(١)</sup> يرشد  
 فإن زوجت تضمن وهو أولى لمعتد  
 وإن حبلت منه فوجهين أسند  
 وإن يسر يعفو أو ليجلس ويوعد  
 إما زوجة قد حللتها له قد  
 ولا ضرر في جسمه، وتوعد

## باب أحكام السرقة ونحوها والقطع في ذلك

ألا إن ظلمَ الناس ذنبٌ معظم  
 ويرجى لغير الظلم غفرانه غداً  
 أتى النص في تحريمه، والتوعد  
 وإن يشأ المظلوم يقتص في غد

(١) الأصح: يُر

ومن كان في الدنيا يشح بهاله  
فلا تغتررُ ممن يسامح في الدنا  
إذا كان دين المرء فهو عن الرضى  
وسرقة مال المرء أخذٌ بخفية  
ولا توجبنَّ القطع إلا لمخرج  
إذا كان ممن ماله حرمة، ولم  
وسيانٍ غالٍ والسريعُ فساده  
وفي ظاهر السرجين، والماء والكلاء  
وفي الماء درءُ القطع والزبلِ والذي  
ولا قطعَ في نهب، وغصب، وخلصه  
ويقطعُ في الأولى بجحد المكار  
ولا قطعَ في عبد صغير ونائم  
وعن أحمدَ اقطع بالصغير ومن به  
ومن قلت لا قطع على سارقيه إن  
ولا قطعَ في الأقوى بسرقة مصحف  
ويقطع في كتب بها علمٌ شرعنا  
ولا قطع في أخذ المحرم مطلقاً  
ولا تقطعن في حلية فيه مطلقاً  
ولا في إناءٍ فيه خمر ونحوه  
ويقطع في وقف على متعين  
ويقطع ذو كفر بسرقة وقفنا  
ويقطع من يسرق إنا النقد إن يكن

فكيف به يوم العذاب المؤبد؟  
وأدَّ حقوق الناس تسلم وترشد  
متى لم يوفَّ يبقَ كيف بمشهد  
ومن الحرز لم تحضره أو عند رقد  
نصابَ فتى من حرزه المتعود  
تكن شبهةً للحد تدرأً فاشهد  
وما أصله حل، وضد المعدد  
وملح، وترب بعد ملك تردد  
من الترب للبنيان أولى وهدد  
ولا في جنايات الأمانات عدد  
والذي يأخذ الأموال من غافل طد  
ومجنونهم والحُر لا تتقيد  
جنون من الأحرار كالمتعبد  
يكن معه حلي نصاب تردد  
ومع حلية فيه اقطعن في الموجود  
ولا قطع فيما ضمننت علم ملحد  
كخمر، وآلات لذي اللهو والدد  
على أظهر الوجهين، فافقه تسدد  
وصلبان، أو أصنام مال بأجود  
في الاقوى، وإن يجهل ففي متبعد  
لفقدان الاستحقاق لا بتقيد  
نصاباً إذا قومته مع تفرد

## فصل

ولا قطع في دون النصاب ثلاثة  
أو العرض إن قومتَه مثل واحد  
وعن أحمد في العين والعرض فاعتبر  
ولا قطع فيما نقص العشر وزنه  
ووجهين في تكميل منصب سارق  
وسيان مضروباً هما ومكسر  
وإن نقص المسروق في يد سارق  
وإن ملك المسروق قبل ارتفاعهم  
وقومه إن يبدُ من الحرز ثم إن  
كذب الفتى شاةً وتحريق جبة  
فلا حد في إخراجِه دون منصب  
ويقطع إن يسرق نصاباً لشركة  
كفردة خف أو رحى مع أختها  
وإن سرق القوم النصاب ليُقطعوا  
فإن كان فيهم والد ورقيق من  
وشيخان إن قالوا سرقنا النصاب إن  
وإن دخلاً حرزاً وقد هتكاً معاً  
كذا إن يلج فرد فيبدا النصاب إن

دراهم، أو رُبُعَ لدينار نقد  
وعن أحمد مثل الدراهم حدد  
فإن بلغا قدرَ الدراهم فاحدد  
ولا يكنن إلا نماً صنعة اليد  
النصاب من النقد فبالغم أسند  
وقيل بذي الضرب اعتبار المشرّد  
ليقطع، كتقويض بأفعال معتد  
إلى القاضي لم يقطع، وبعدُ ليحدد  
ينقصه فيه سارق ذو تكيد  
يساوي نصاباً قبل أفعال معتد  
ولو قيل فيه الحد لم يتبعده  
ولا تقطعن في ناقص بالتفرد  
تساوي نصاباً إن تفرد تزهّد  
وقطعهم أولى كقتل بمفرد  
له المال فاقطع أجنبياً بمبعد  
رجع واحداً فالثاني فيه تردد  
بابدا النصاب اقطعها لا تقيد  
تناوله من لم يلج يقطعاً اشهد

وإن يرمه من داخل الحرز والحج ولو حازه من لم يلج أو أعاده وإن يتعاطى<sup>(١)</sup> اثنان ينقب واحد وقد قيل لا قطع بحال عليهما

إلى خارج: فالرام بالقطع أفرد إلى الحرز هو أو من رماه ليحدد وييدي النصاب الثاني حد بأجود ولا قطع مع فقد احتيال التأكيد

## فصل

ولا تقطعن من لص من غير حرزه ولا قطع إن يتلف نصاباً بحرزه وقد قيل لا قطع لإجائه إلى الخرج به مع غرمه كالتفسد وقيل إن بدا المبلوغ بعد خروجه وإن حمل العجا نصاباً فساقها وإن لم يسقها أو يك الماء راكداً وسيان في التعيب إخراج منصب وإن بيد من بيت إلى الدار منصباً ويقطع باخراج النصاب مفرقاً ولا فرق في السراق ما بين سارق

ولو نصباً من مسكن غير موطن وإن يتلعه ثم يخرج فأحد الخرج به مع غرمه كالتفسد يُقطع فقط في ذا الموفق قلد من الحرز أو في جاري الماء يحدد فسار وسارت بالنصاب. . تردد بكلاية من خارج الحرز أو يد ليقطع، وعنه إن كان حرزاً لمفرد مع القرب لا مع بعد فصل بأجود وسارقة، والحر، والمتعبد

## فصل

ألا إن حرز المال ما صين مثله به عادة في وقت كل مقلد فحرز النقود افهم وأقمشة مع الجواهر في العمران: خلف المشيد

(١) الصحيح: يتعاط

مغلقة الأبواب محرزةً عن اللصوص بحُرَّاسٍ ، وقفل معود  
وإن كان فيها حافظ فهو حرزها وإن لم يغلق مع تيقظه قد  
وما كان في الصحراء، والطرق كذا البساتين لم يحرز بلا متفقد  
ولو نائم في جوسقٍ . . وهو مقفل ولابس ثوباً مطلقاً محرزاً له  
وإن لم يكن في الحرز أو زال عنه لم وكل مكان كان حضرة حافظ  
وحرز الحزالي، والخيام، وما حوت وإن لم تزررها فحرز الذي حوت  
وحرزٌ قدور الباقل والبقول والمضاهي ورا الشرح مع ذي تشهد  
وحرزُ المواشي في المراعي بحافظ يشاهدها في بقعة غير مبعد  
وتحرزُ أحطاب الورى في حظائر وأقصابهم مع خشبهم إن تقيد  
ومع إبل معقولة في مبارك وإن ينم أو يبعد ولم تعقل . . اشهد  
بأن جمال المرء غير حريزة وتحرز مع ترك العقال برصد  
وحرزُ المواشي السائرات: بسائق يشاهدها أو قائد متعهد  
مقطرة مثل الجمال وأبغل وإحرازها إحرازُ أحمالها اشهد  
فحد بأخذ الحمل أو مع حامل وإن سله مع راكب لم يحدد  
وحرزُ في الحمام أثواب من به والاعدال في الأسواق راع بأبعد  
ويقطع نباش القبور بأخذه عن الميت الأكفان من حرز ملحد  
وإخراجُه من قبره شرطُ قطعه ويقطع بالمشروع لا بالمزيد  
وهل طلبُ الوراث للقطع شرطُ أم بلا طلب: وجهين في ذاك أسند

وحرزُ جدار الدار تركيُّه وإن  
وتركيُّ باب الدار في مستعده  
وما قد حوت من كل باب فحرزُه  
وحرزُ حُلَيْقاتِ المغالِقِ غرزُها  
ولص رتاجِ الكعبةِ اقطع ومسجد  
ولا قطع إن يسرق ردا البيت مطلقا  
وإن كان هذا اللصُّ ليس بمسلم  
وإن نام فوق الشيء في مسجد فتىً  
وإن زال عنه لم يجب قطعه كذا  
وفي كُثر أو مجتني التمر لم تصن  
به عوضيه هكذا النعم التي  
ومحرزُ مال محرزُ غيره لدى  
ولا تقطعن ضيفاً سوى سارق من  
وإن سرق الممنوع قدر قراه لم  
ومؤتمن إحرازُه مثل مالك

تعد لما تحويه حرز كما ابتدي  
له محرزُ مع حرز دار بما بدني  
باحرازها، أو لا بحرزليفرد  
كذا حفظها بين الوري في التعود  
ووسط وتأزير، وسرج بمبعد  
وقيل إن يخطوها عليها ليحدد  
ليقطع لفقد الحق لا تتردد  
فأوجب على سراقه القطع ترشد  
إذا لص من سوق به حارس فدي  
بحرز فلا تقطع، ويغرم معتد  
تسل من المرعى بلا حرز اعدد  
أبي بكر اردد قوله ذا ويعد  
من المحرز عنه، مطعم ومن فدي  
يجب قطعه من محرز عنه مرصد  
وإحراز ذي العدوان مثل المفقد

## فصل

ويدراً حد القطع عن كل سارق  
فلا تقطعن الوالدين وإن علوا  
ولا ابناً بهال الوالدين وإن علوا  
ولا سيد إن لص مال مكاتب

بشبهة ملك، وانبساط معود  
بسرقه مال ابن، وعبداً لسيد  
على أظهر المنصوص والمتوطد  
ولا لص بيت المال حراً ومهتد

ولا مسلماً حُرّاً بهالِ غنيمة  
ولا من له في المال حظٌّ أو امرؤ  
كواحد موقوفٍ عليهم، وغانم  
وإن لَصَ زوجٌ مألٌ عرس وعكسه  
كذ ان لَصَ عبدُ الزوج أو عبدُ زوجة  
وإن يدرِ عن بعض اللصوص رجوعه  
ويقطع من قد لَصَ مالِ قريبه  
وعن أحمد لا تقطن محرم امرئ  
ويُقطع ذمي، وعبدٌ موحد  
وعبد امرئ إن لَصَ من مال والد  
ويقطع ذو الإسلام إن لَصَ مال ذي  
وقد قيل لا حدٌ على ذي الأمان  
ولا قطع في وقت اضطرار على الفتى  
ولا تقطن المكرهين بسرقة  
وإن يدعى (١) ملكته العين سارق  
وعن أحمد لا تقطنه، وعنه إن  
ويقضي على المسروق منه بموجب  
وإن سرق المظلوم من مال ظالم  
كذا الحكم إن يأخذه مع ماله معا  
وإن لم يكن في الحرز مألٌ لسارق

(١) الصحيح: يدع

ووجهان فيمن لَصَّ مقدارَ حقِّه  
ويُقطع مراتٍ بتكريرِ سرقةٍ  
تداخلُ عنه كالزناءِ حدودُهُ  
وإن سرق المسروق والغصب سارق  
وسارق مال من مكان إعارةً

مع العجز عن تخليصه ظاهراً قد  
ولو أولاً والعود قبل التحدد  
وعنه إن تفرق طالبوه فعدد  
سوى ربه لا تقطن في الموجود  
أو أجره من مالك المال فاحدد

## فصل

ولا تقطن اللصَّ إلا بشاهدي  
ويشترط تصريحٌ بموجب قطعه  
ويشترط تصريحٌ بموجب قطعه  
وإصرار كل أو تيممُ قطعه  
فإن يعفُ عنه قبلَ حضرة حاكم  
وسيانٍ حرٍّ والعبيدُ بنصه  
ويدراً قطعاً عن مقر رجوعه

عدالةٍ أو اقرارٍ ثنتين ترشد  
باقراره أو في مقالة شهد  
وحرية في شاهديه فأطد  
ودعوى لملك المال في المتجود  
فلا قطعَ أما بعدها فليحدد  
وعنه أن أقر العبد أربعاً احدد  
ويؤخذ منه المال غير مصدر

وإن شهدا أن الفتى قد أقر  
ولا بأس للقاضي بتنبيه سارق  
ولا بأس فيه بالشفاعة قبل أن  
وقد حرم الشرعُ الشفاعةَ بعد أن

بالزنى أو بلصِّ حُدَّ آب بأوكد  
ليرجعَ عن إقراره المتأكد  
يصيرَ إلى السلطان فيه بالأرشد  
يصيرَ إلى السلطان فيه، فأوعد



## فصل

ومن مِفْصَلِ الكف اقطعن يمينه  
لحسم سرايات من القطع يَحْتَشِي  
وفي عنقِ السَّرَاقِ عَلَّقُ يمينه  
وجانبِ مِظَنَّةِ التعدي لسقمه  
فإن عاد بالرجل اليسار اقطعنَّها  
وعن أحمد في الثاني اقطع يساره  
وتعطيل نفع الجنس منه محرم  
وأما على القول الأخير فجائز  
ويمنى يديه ان لَصَ بعد زاوها  
وأيمنَ رجله ويسرى يديه إن  
فيمنى يديه لا على أول بني  
وفي قطع يسرى الرجل وجهين أسند  
على آخر القولين فافهم وفيه في  
ورجلاه، أو يمينهما ان تَبَنُ فقط  
وقيل على الثاني ابن دون أول  
يمينُ يديه: أسقط القطع ثم لا  
وإن ذهب يسرى يد اللص أو مع القوائم، أو إحداهما: اقطعه ترشد  
على آخر القولين لا أول وإن  
فلا تُسَقِطَنَّ القطعَ في متأخر المقالين بل في أول في الموجود

وتُغَمَسُ في زيت بنار مصخذ  
من اللص لا من بيت مال بأجود  
وذا سُنَّةٌ، فاظفر بسنة أحمد  
ولا تقطع الثاني برأي لمبتدي  
فإن عاد فاحبسه على المتأكد  
وفي الرابع الرجل اليمين ليحدد  
في الأولى كعضوي جانب في الموجود  
كلا القطع في الممنوع، لا تنقيد  
أو ايسرَ رجله . . فباقيهما اعدد  
يلُصَّ وقد زال على الثاني فاحدد  
كذا الحكم في المقطوع يسرى يد قد  
وتقطع من فاقد جنى حيد مفسد  
المبدا من القولين وجهين أطفد  
لتقطع على القولين يمنى يدي عدي  
وإن ذهب من بعد سقط المفسد  
إذا ذهب يسرى قوائمه قد  
القوائم، أو إحداهما: اقطعه ترشد  
يمين المواشي، أو هما منه تفقد  
في متأخر المقالين بل في أول في الموجود

## فصل

وقطعك عن يمينه يسراه عامداً  
وإن لم تعمّد قطعها جُد بعقلها  
وإن قلت لم تقطع يجب قطع رجله  
وكالعدم الشلاء لم يُجزّ قطعها  
ويقطع ما فيها اصبعان فصاعداً  
ويجمع للتضمين مع قطع سارق  
وسيانٍ في القطع الذكورة والنساء  
وأضعف على من لص من غير حرزه  
وقيل الثمار أضعف وحجار نخله

بلا إذنه فيه القصاص من اليد  
وتقطع يميني اللص بعد بأبعد  
اليسار على وجه ضعيف مبعده  
وعنه بلى مع أمن موت ليحدد  
في الاقوى، وإلا كالذراع بمبعده  
فتؤخذ منه العين، أو قدر مفسد  
وأحرار كل منهما مع معبده  
إذا قيمة المسروق في نص أحمد  
وقيل وأنعاماً، وفي غير ذا افرد

### باب حد المحاربين وقطاع الطريق

ومن يعترض للناس يغصب ما لهم  
وقيل وفي البُنيان أيضاً محارباً  
فمن يقتل النفس الحرام وينتهب  
وعن أحمد لا تقتلن قاتلاً سوى  
فلو قتل الحر الموحّد ذمة  
وقال أبو يعلي تحتم قتله  
ويحتم بعد القتل صلب مشهر

جهاراً ببرٍ بالسلاح المعود  
وقيل لفقدان لغوث منجد  
ليقتل، وعنه بعد قطع مؤطد  
المكافي، وإن يقتل ليصلب بأبعد  
وعبداً وحاز المال ذو الظلم واليد  
بقتل لأخذ المال حسب فقيد  
وقيل المسمى لا فتى قيل قد ردي

ويدفع إلى أهلية بعد اشتهاره  
ومن يجنب منهم موجباً للقصاص في  
وعنه بلى حتم، ولو مع حتمنا  
ويجني ممالاً لا قصاص له فما  
وأحكام ردِّ القوم حكمٌ مباشر  
وحدُّ شريكٍ فيهم للصبي أو  
وأثبت بخنثى والنساء إن يحابيا  
وإن أتلف المعتوه مالا وذو الصبي  
ويحتم بعد القتل صلبٌ مكافئ  
وإن يحوم مالا حسبُ يقطع مخالفاً  
وردوهم مثلُ المباشر فيهما  
ومن تقطعنُ منهم فحارب ثانياً  
ويُسرَى يديه إن تثل أو تفقدت  
ويمنى يديه قيل ثم وقيل لا  
ويمنى يديه إن يكن عادماً لها  
وما في قصاص يستحق كفقدتها  
مع الجمع لا ما خصه كل واحد  
ومن لم يصب فيه يقطع سارق  
وعن أحمد بالنفي حبسٌ عن الأذى  
فمحتمل في النفي عاماً كمن زنى  
ومن تاب من قبل الإحاطة منهم

وتجهيزه دفنهُ ككل موحد  
سوى النفس لم يحتم قصاصاً بأوكد  
له القتل في القولين في المتوطد  
عليه سوى عقل كجائفة طد  
فيقتل كل كالمباشر باليد  
لزائل عقل أو لذي رحم صدي  
وردوهما . . حكم الرجال تسدد  
فضمنهما والقتل ذو عقله يد  
ولا صلب إن لم يحوم مالا . . بأوكد  
بمجلسه، واحسمهما ثم ترشد  
وكالسارق اقطع بالنصاب المحدد  
ففي قطع باقيه . . كلص تردد  
ابن رجله اليسرى فحسبُ بأوطد  
تُبْنُ منها عضواً فع العلم ترشد  
أبْنُ رجله اليسرى بغير تزيد  
وهذا كقطع اللص في الثالث اعدد  
وبالشبهة ادر الحد عن كل مفرد  
ولا النفس ينفي أين حل يشرد  
وعن أحمد تعزيره بمصدد  
وقيل إلى حسن المتاب ومقصدد  
ليوهب حقوق الله أهل التحمد

وتبقى حقوقُ الأدميين إن عفوا  
ومن تاب من حد سواهم قبيل أن  
وحد الفتى إن تاب بعد ثبوته  
ولو كان ذمياً ومستأمناً فلا  
وفي ماله عقلُ القتلِ لأهله  
وإن يرد من بعد الحرابِ قتلهم

أطاحت وإن هم طالبوا فتوطد  
يؤطده قاضٍ . . فأسقط بأوكد  
وشرطُ السقوط إصلاحُ فعل بأجود  
تسقطه بالإسلام في نص أحمد  
كذا الحكم إن يقتل قصاصاً بمن يدي  
فأوقع به حكمَ المحارب واليد

### باب حكم الصائل وجناية البهيمه

وإن يبغِ نفسَ المرء أو ماله أو الحرِيمَ بهيمٍ أو فتىً طالبُ الردي  
فأوجب دفاعاً عن حریم المطيق لا  
ورجح الاستيلاء في المهرج شيخنا  
ويدفع بالأدنى متى ظن دفعه  
فيبدأ بوعظ، ثم يُضرب بالعصا  
وقابله بالنشاب إن خفت كيدَه  
ولا شيء في العادي القتل لجائر  
ولا فرق بين اللص يدخل دارَه  
ولا بين أدنى ماله وكثيره  
وأوجب في الاقوى الدفع عن ماله الذي  
ووجهين في الإلزام فيه الفرار من  
ومن خاف من نار وسيل ونحوه  
ويلزم من يقوى على دفع صائل

عن المال: فالقولين في النفس أورد  
وحتم دفاع اللص والعجم قلد  
بالادنى وإلا فليزد وليشدد  
فإن لم يفد: فليفره بالمحدد  
إذا ما دنا فادفع بما شئت واطرد  
ومن قتل العادي شهيداً ليعدد  
ومن صال عدواناً عليه بفد فد  
ومن دفع المضطر عنه فمعتد  
له اضطر مثل الأكل فيه بأجود  
لصوص متى ظن النجا اختر وعرد  
وأمكنه ميل . . فألزمه واكد  
على غيره دفع مع الأمن ردد

ومن قتل الزاني بزوجه فلا  
ومن لم يصدقه الولي ولا أتى  
وإن تجتذب من في عضوض يديك إن  
ولو كنت ذا ظلم إذا لم تُبح لمن  
وإن نظر الإنسان من شق بابه  
وسيانٍ من درب ومن ملك ناظر  
ولو مع إمكان الدفاع بدونه

قصاصَ عليه في الظلوم، ولا يدي  
بينة العدوان ضمه والهد  
تزل ثغره.. يهدر بغير تردد  
يعضك ذاك العض.. بينٌ وقيد  
بلا إذنه إن يفق عيناً فلا يدي  
ومن كوة أو من جدار مشيد  
وفقد النساء، أو كون محرم مبتد

### باب قتال أهل البغي

تأمره فيهم.. أطعه وأبد  
وشق عصا الإسلام من كل معتد  
بلا حجة.. لأهل بغي فقيد  
وقال أبوبكر بُغاةً فبعد  
علياً وعثماناً وطلحةً ذا اليد  
سواهم، وأمواً لكل موحد  
وظاهر التكفير في كل مسند  
الجريح وإن تقض بالكفر ترشد  
وسائغ تأويل الخلع المقلد  
فإن لم يفيؤوا.. قوتلوا بالمهند  
عليهم إلى توباهم، أو تبدد  
يخف كيدهم ينشي القتال ويتدي

ومن ولي الإسلام واجتمعوا على  
وحظر على كل الأنام خلافه  
فأهل حرابٍ من عصوا دون منعة  
ولو ساغ تأويل لهم دون منعة  
وأما العصاة الخارجون مكفرو  
ومن كفروا بالذنب أو حللوا دما  
فلا تقض بالتكفير بل كالْبُغاة هم  
وقيل اقتلنهم بدءاً وأجز على  
وأما البغاة الخارجون بمنعة  
فيكشف قبل الحرب ما يدعونه  
ويلزم أهل العدل نصرُ إمامهم  
وينظرهم إن يطلبوا مدةً فإن

فإن ير تأخيراً القتال لضعفه  
ويحرم قتلٌ يحصل الدفعُ دونه  
وحكمُ عبيدٍ والنساءِ وصبيةٍ  
وما عم بالإتلاف حرم قتالهم  
ولا تستعن بالكافرين لحربهم  
سوى لضرورات إذا كنت قادراً  
ولا يستعينُ العادلون عليهم  
ومدبرهم لا تتعن، وجريحهم  
ولو خيف منهم عودةٌ ثم قاتل المحرم يدي، واقتصر منه بمبعد  
وأموالهم محظورةٌ ونسأؤهم  
ويحبس عانيهم إلى أمن حربهم  
ومن بعد حرب من يصب ماله من الفريقين يعطاه . . بغير تردد  
ومقتولنا مستشهد، وقتيلهم  
ولا شيء في إتلاف باغٍ وماله  
ويأثم أهل البغي في كل متلف  
ويضمن كل ما جنى قبل حربه  
وليس بحتم قتل باغ لقتله المكاتب بغير الحرب في المتجود  
ومقتولهم جهزه مثل قتلنا  
وليس وجود البغي حسب مفسقاً  
وفي الخارجي احكم ككفر بأجود  
إذا لم يكن ذا بدعة فليشهد  
بغاة ذوي الأرحام، لا ذو «المجرد»  
وما أخذوا في حال منعيتهم من الحقوق وجدوا امضيه لا تتردد

ودون اليمين اقبل عطا الزكاة للبغيّة كذا دفع الخراج بأجود  
 وإن يدعى (١) الذمي أخذهم الذي  
 وحاكمهم إن كان أهلاً فحكمه  
 وأحكام حكام الخوارج ألغها  
 وإن فعل الباغون موجب حدهم  
 وإن يستعن قوم بغوا أهل ذمة  
 وقد علموا تحريم عون الألى بغوا  
 وفيهم كأهل الحرب فاحكم أخي ،  
 وإن يدعوا الإكراه فيه وجهلهم  
 وما أتلفوا في الحرب من مالنا ومن  
 وإن يستعينوا ذا أمان فإن يعن  
 فإن يدعى (٢) الإكراه لا تقبلن بلا  
 ومن أظهروا رأي الخوارج ثم لم  
 فدعهم وعزّزهم لسب إمامهم  
 وخذهم بما يجنون ، كأخذك مسلماً  
 وإن يقتل قوم لحب رياسته  
 ويضمن كل ما جناه لخصمه  
 ومن كان عن إذن الإمام قتاله

عليه فلا تقبله إلا بشهد  
 كحكم قضاة العدل غير مقيد  
 وقيل امضها خوف الفساد المعدد  
 متى قهروا: خذه بذلك فاحدد  
 علينا فمن ينصر بغاةً وينجد  
 علينا: لئنقض عهدهم في المجود  
 وكالبغيّة إذا لم ينقض العهد فاعدد  
 بتحريمه: اقبل ما ادعوا لا تشدد  
 نفوس . . فألزمهم بغير تردد  
 رضياً زال في حكم الأمان الذي ابتدي  
 شهود ولا دعوى جهالة مسعد  
 يبادوا بحرب واجتماع بمحشد  
 وإن عرضوا بالسب وجهين أسند  
 وإن فعلوا ما يوجب الحد: فاحدد  
 وفي عصبيات: قل الكل معتد  
 من النفس، أو من كل مال معدد  
 فثانيهما مثل البغيّة ليعدد

(١)، (٢) الصحيح: يدع

## باب حكم المرتد

ومن جحد الخلاق، أو صفةً له  
أو الرسل، أو من سبّه، أو رسوله  
ومستهزئٍ بالله، أو آية له  
ودعوى شريك، أو أب أو قرينة  
ويكفر أيضاً مدعٍ لنبوة  
وقد مر في باب الصلاة بيان ما  
ومن حلل المحظور من غير شبهة  
ومن كان بالتأويل منه استحله  
ومن أكل الخنزير أو نحوها فلا  
وليس بكفر نطق عانٍ به لدى  
والإسلام إن تشهد شهادتي الرضى

أو البعض من كتب الإله الموحد  
ولو كان ذا مزح: كفر كالتعمد  
أو الرسل: كفره وأدب ولو هدي  
له أو وليد. . كلُّ ذا كفرٍ اشهد  
ويكفر في تصديقه كلُّ مسعد  
يكفر من جحد العبادات فاقصد  
من النفس والأموال: كفره ترشد  
فلا كفر حتى تستبينَ بمرشد  
تكفر يا هذا بأكل محدد  
ذوي الكفر حال الكفر لا أمنه قد  
وتدعن بباقي الخمس من متجدد

## فصل

ومن يرتدُّ من كل شخص مكلف  
ثلاثة أيام بأضيق محبس  
ولا تجز التحريق بالنار مطلقاً  
وواجبة لا ندبٍ إدر استتابة  
ولا يقتل المرتد إلا الإمام أو

مطيعاً إلى الإسلام فادعُ وهدد  
فإن لم يتب: يقتلُ بحد المهند  
وقد حرق الصديقُ أهل التردد  
على أشهر القولين من نص أحمد  
وكيلٌ له لا ربَّ عبد بأوطد



فإن يتولاه بلا إذنه فتى  
وعنه لرب العبد قتل لردة  
وإسلام ذي عشر سنين وعنه أو  
وعن أحمد لا فيها قبل رشده  
وخل بينه في كل قول وبينها  
ومن ترك الإسلام والكفر بالغا  
فقدّه على الأقوى وفي ثالث فلا  
وتقتص إن يجعل هداه بنفسه  
وإن صححوا في السكر كفرة أو الصبي  
وقد قيل في السكران من حين كفره  
وأظهر قوله الصحيح لردة  
ولم يده مرديه في حال سكره  
ومن فاه بالإسلام مع حكمنا به  
فألزمه إسلاماً فإن ياب يرتدد  
وبعد البلوغ إن دام فاقتله ردة

## فصل

فذلك زنديق متى تاب فارد  
ومن يتولى كفره بعد أن هدي  
فقتل أولاء احتتم بغير تردد

ومن أظهر الإسلام والكفر باطن  
كذا حكم من قد كفره بسحره  
ومن سب رب الخلق أو مرسلاً له

(١) الصحيح: يدع

وعن أحمد اقبل توبة الجمع إن بدا  
وظاهر لفظ الشيخ فيهم قبولها

لك الصدق كالكفر الأصيلي تهتد  
سوى ساحرٍ فيه الصحابة قلد

## فصل

وتوبة من يرتد في جحد ربه  
وتوبة من يرتد من جحد شيء أن  
تشهده بالحق لله وحده  
وعن أحمد يكفيه تصديق أحمد  
ومن قال إني مسلم فهو مسلم  
ويرتد من بعد الشهادة قائلاً  
ويسلم من صلى من الكفر مطلقاً  
وفاعل ركن غيرها غير مسلم  
ولا يبطل الإحصان ردة محصن  
وقال أبو يعلى على المرء حجة

وجحد رسول العالمين محمد  
يقرر بالمجحود بعد التشهد  
وللمصطفى عن غير ذا لا تزيد  
لمن دينه التوحيد كالمتهود  
كذا مؤمن بل قيل أصليهم قد  
للاسلام لم أقصد بها في المؤكد  
ولو بيننا والجمع كالمتفرد  
وقال أبو يعلى متى حج يهتد  
ولا ما أتى من قبلها من تعبد  
ولو حج في إسلامه المتجدد

## فصل

وكالمسلم المرتد في ملكه وفي  
إذا قيل إن الأقربا يرثونه  
وعنه يصير المال فيئاً بموته  
وعنه إن ينب في ردة بان أنه

تصرفه لكن بشرط مقيد  
من المسلمين أو أهل دين محمد  
كفوراً، وعنه من أوان التردد  
من الفيء من حين ارتداد الفتى اشهد

يقر على الأولى لديه ونفذن  
وقف منه مجموع التبرع مطلقاً  
وسيان منه ناجز ومعلق  
ويؤخذ شقْصُ باعه أخذ شُفْعة  
تصرفه طراً، ويرُفع ماله  
إليه لترغيب بملك مجدد  
ولا تنفقن منه على لازم له  
ولي في الأولى الباني إن مات كافراً  
ويوقف منه فيه كل تصرف  
وإن يتزوج، أو يزوج وليةً  
ويمنع وطء المسلمات جميعها  
فإن يتعذر قتله، أو رجوعه  
وما أتلف المرتد خذه به وإن  
وقد قيل لا إن يات في دار حربنا  
وقد قيل هدر متلف حال حربهم  
وقد قيل أسقط عنهم إن هم اهدوا  
وإن قتل المرتد عمداً مكافئاً  
ومن يقتل المرتد في دار حربنا  
ويبني على الأقوال باقٍ بدارنا  
ولا تلزم المرتد في المتأكد

(١) الصحيح: يهتد يقض

معاوضة منه، بغير تردد  
فإن مات مرتداً تبرعه اردد  
بموت، ولو لم يبلغ الثلث فاشهد  
وفي القول مال المرء فيء فأفسد  
إلى بيت مال ثم إن يهد يردد  
ولا تقض منه دينه في التردد  
وفي الآخرين انفق وما أدانه اعدد  
وفي الثالث القاضي ليحفظه قد  
فإن يهتدي<sup>(١)</sup> يقضي وإلا ليفسد  
على كفره: يبطل بغير تقيد  
وأودع إمامه عند عدلة خرد  
لينظر، ويفعل ما يرى ذو التقيد  
جنى موجبا بعض الحدود ليحدد  
ومع غلطة في منعة مثله اشهد  
فقط والمبقي معهم ثم يردد  
حقوق النهي في حسب أهل التجود  
أقيد ومن أمواله إن عفوا يدي  
ويأخذ ما معه من المال يسعد  
وقد قيل بل فيئاً هنا ذا اجعلن قد  
قضا ما مضى في ردة من تعبد

ولا تسقطن بالإرتداد حدودَ ما  
ولا تجز استرقاقَ ذي ردةٍ ولو  
ولا ولدَ الزوجين من قبل ردة  
وأجلهم بعد السِّبَاءِ ثلاثةٌ  
ويكفر من هو للنبوة مدَّعٍ  
ومن حملت في ردة مع زوجها  
وقولان في إقراره مع جزية

تقدمُ كدين الأدمي وإن هدي  
أتى دارَ حرب من ذكورٍ ونهد  
ومن لم يتب من يكلف: فقدد  
فإن لم يجيئوا يقتلوا بتشدد  
وناصرُ دعواه بغير تردد  
وفر لدار الحرب رق بأوطد  
وإن لم يقرروا من هدي فليعبد

## فصل

وإن يرتدد سكانُ مصرٍ وبلدةٍ  
تصرَّ دارَ حرب، غزؤهم واجبٌ ولو  
ومن يبد منه سحره كركوبة  
ودعوى اجتماع الجن في طاعة له  
وأن الدراري في السماء بزعمه  
ووجهين إن لم يبد من فعله سوى  
وساحرُ أهل الذمة ابق بأوطد  
وذا السحر بالتدخين أو بالدواء أو  
ويقتص منه إن أتى موجباً له  
وعنه كعرافٍ ليحبس وكاهنٍ  
وحكمُ ذوي التفرغ أحكامُ ساحرٍ

وتجري بها أحكام كفر وتبتدي  
أحطنا بهم اسبُ اقتل اغنم كملحد  
الجهاد فيسري سيره كعمرد  
بتعزية أنى يشا طوع مُسعد  
تخاطبه: يكفر وبالسيف فاقد  
مجرد دعوى فعل ذلك أسند  
لإبقاء ابن الأعصم المتردد  
بسقي إذا لم يرتدد: عزرن قد  
وإن لم يتب فاحبسه حبس مصدد  
ذوو السحر بالإطلاق غير مقيد  
وقد قيل فيما فيه نفع الموحد

كحل وتعزيم يسامح فيهما  
وشرط الذي من ذلكم فيه رخصوا  
فما النهي إلا عن مُضر، ومفسد  
إذا كان بالقول المباح المعود

## فصل

ويلتحق الولد الأصغرُ يا فتى  
وإن هلكا أو واحدٌ في ديارنا  
كذا إن سبي مع واحد ومميز  
وقد قيل لا يحكم باسلامه بما  
ولا تقض بالإسلام للطفل، إن يميت  
ولا يتبع الطفل الجذود وجدة  
وإن فجرت ذمية ثم ولدت  
ويُثبتُ كفرَ المرء منه اعترافه  
ولا يُكتفى منه بإنكار كفره  
ولا تقض بالإسلام من كل مكره  
ومستأمن واحكم باسلام مكره  
باقراره منا على دينه، ومن  
وإن قاله، والقلب طاوٍ على الهوى  
وما ذبح المرتدُ محرّمٌ مطلقاً

بآبائه إن يسلمها أو بمفرد  
يرث ولدٌ منه ويسلم بأوكد  
كطفل بهذا الحكم في نص أحمد  
تقدم بل إن يهتدى<sup>(١)</sup> فهو مهتد  
بدار عدانا والداه بأوكد  
في الاسلام يا هذا بغير تردد  
فأولادها منه لهم حكمٌ مهتد  
وعدلان مرضيان إن شهدا طد  
ولكن بإسلام بلفظ مجدد  
عليه بغير الحق كالذمة اشهد  
بحق كمرتد، ومن لم يؤبد  
دعا مكرها للكفر فالصبر جود  
به مطمئن جاز والمرء مهتد  
ولو صار من أهل الكتاب فأبعد

(١) الصحيح: يهتد

## كتاب الأطعمة

تبارك ذو المن العميم على الورى  
برانا من الصلصال ثم برا لنا  
فأصل الجميع الحل في الشرع غير ما  
فكل متاع طاهر لا أذى له  
وحل جميع العُجم غير أنيسة  
وعرس ونمس وابن آوى ودبه  
وكلب وخنزير ونمر وهرة  
وأشباهاها من كاشر الناب مطلقاً  
كصقر وشاهين وباز وباشق  
وآكلة الموتى كنسر ولقلى  
وتحرم ألبان الحمير كلحمها  
وما استخبثه كل نفس شريفة  
كذات سهام ثم فار وقنفذ  
ويحرم خطاف كذاك سنونوء  
وألق بما في أرضهم كل مشبه  
وأهلي نسور حرام كذاك ما  
كبغل وسمع بين ذئب وضبعة  
ويحرم هر البر أولى كثعلب  
ووجهان في السنجاب ثم الغداف والذباب إن يكن ذا ناب احظر وبعد

وغير الذي قلناه: حِلُّ جميعه  
وأكل حمير البر حلٌ وصيده  
وغزلائه مع أرنب، وبقيرة  
وزاغ وطاووس وغربان زرعنا  
وأشباهاها مما خلا من محرم  
من الطير والأنعام والخيل فازدد  
وأكل الدجاج افهم وبالمصطفى اقتد  
وضب وضبع والنعامة فاعدد  
طوير فويق الزاغ يرعى أسبود  
بتعيينه أو شامل غم فاهتد

## فصل

وحل دواب الماء غير ضفادع  
وحياته وقيل ولو سجا  
ويحرم تمساح على المتأكد  
وعنه ومحذور النظير بفدند

## فصل في حكم الجلالة وما سقى بنجس

وما كان أوفى قوته من نجاسة  
وألبانها والبيض منها جميعها  
ولا تحظرنه ان كان أوفاه طاهر  
ثلاثة أيام، وتطعم طاهراً  
وسبعة أيام لشاة، ونحوها  
ومن لم يرد أن يذبح البدن عاجلاً  
وإطعامه المحظورة اللحم جائز  
ويحرم زرع أو ثمار سقيته النجاسة أو دملتها بأوطد  
وإن أسقيت من بعد ذلك بطاهر  
وقيل كثير منه حرم بأوكد  
وعنه بل اكره قبل تحببها قد  
ولا تكرهن من بعد حبس مقيد  
وعن أحمد البدن أربعين لها اعدد  
ويكره قبل الحبس أن تركب اشهد  
يجز علفها الأنجاس أحياناً امهد  
على نصه مع كره كل بأوطد  
أبيحت وقيل اكره فقط لا تشدد

## فصل

ومن خاف موتاً لا يضطرار أبح له الحرامَ لدفع الضر حسبَ بأوكد  
وعنه يحل السبعُ أيضاً وقيل إن  
وأوجب عليه الأكل في المتجود  
ويحرمُ على المضطر في سفر عصى  
وإن وجد المضطرُّ مع ميتة غذاءً  
له أكلها حتماً ومحرم غيرها  
وإن يدفع الضر السؤالُ أو الشرا  
فيأكل ملكَ الغير لا الصيد محرم  
ويلزمه إن لم يكن مجحفاً به  
وإن عدم المضطرُّ كلَّ مقوَّت  
ويأكل ما في حظه الخلفُ، دون ما  
ومن لم يجد إلا طعاماً لغيره  
وألزمه دفعَ الباقي بعد اكتفائه  
بقيمته إن كان وفق احتياجه  
فإن لم يجد بالدفع خذ سدَ فاقة  
فإن قتل المضطرُّ يضمنه مانعُ  
وإن لم يجد إلا مباحَ دم من الـ  
وفي أكله المعصومَ بعد مماته

له الحرامَ لدفع الضر حسبَ بأوكد  
يخف طولَ ضر كالتزوؤُ بأوطد  
وحتماً لحل البذل مع أمن مزرد  
به، وأبحتها في الحظور كدفد  
لمجهول أو صيداً في الاحرام فامهد  
وقيل إن يعفُ من أكل ميتة قد  
بمال متى يقدر عليه يصدد  
عدم معهما ميتاً وخير بمبعد  
الشراءُ وجا قد زاد مثل ليردد  
فليس له أكلُ لعضو له اشهد  
يحرمُ بالإجماع عند التعدد  
فصاحبُه المضطرُّ أولى به ابتد  
أو الكل إن لم يضطرر للمبعد  
وإلا فقدرَ الشبع أو قوتَ مرمد  
ولو بقتال في الأصح المجود  
وأهدر دمَ المناع للحي ترشد  
أناسي كزان المحصن اقتله وازدد  
إذا لم يجد شيئاً سواه تردد



فمجاناً الزم بذل نفع بأجود  
وفي سفر هضم الكفاف بأوطد  
حرام كترياق بغير تقصد  
وأكل خبيث الريح غير مصخذ  
وحرّم شرا جوز القمار ونرد

ومن يضطر للنفع، والعين لم تُزل  
ولا يلزم الإنسان في سنة الغلا  
وكل دواء فيه خلط مُحرم  
ويكره أكل التُّرب إلا تداوياً  
وأكل أذاني القلب والغدد اكرهن

### فصل

بلا حائط أو ناظر مترصد  
وعن أحمد احظر منه غير المبدد  
ومعها بلا غرم فكل لا تزود  
كأكل لضر من محوط بمبعد  
وزرع بحب الرطب منه بأوكد  
به النجس فاخبز دون غسل بأوطد  
ويغسل ظهر الخبز في المتجود

وإن مر إنسان بأثمار حائط  
ليأكل ولا يحمل ولو عن غصونه  
وعن أحمد احظر مطلقاً دون حاجة  
وليس عليه في المباح غرامة  
ولا تطعمن من در أنعام غائب  
ومن يُشوّ في تنوره غير ملصق  
كذا اختلف القولان في سجر به

### فصل

ويعرف حق الضيف كل معالج السفار مطيل الجوب في كل فدغد  
يؤم سنا نار لدى حي موقد  
وأذهب عنه القر توطيد مرقد  
مضاجع جوع مسهر وتصرد

أتى صرداً والليل باد عبوسه  
فواساه من زاد وأبدى بشاشة  
فكم بين هذا وامرئ بات ضيفه

فلا خيرَ فيمن لا يضيّف هكذا  
ألا قاتل الله البخيل لظنه  
وللمسلم المجتاز بالأخ في القرى  
وإن الضيافة يومٌ أوجب وليلةٌ  
وللضيف إن يمنع طلابَ بحاكم  
ويأخذُ في قول بمقدار حقه  
وليس عليه أن يبيته بلا اضطرار  
وإن خاف منه لم يجب مطلقاً سوى  
ويكره أهلُ الهجوم ان يترصدوا  
وبش على الضيفان وامزح على القرى  
وكل مؤثراً إن كان في الزاد قلةً  
ولا تحقرن شيئاً تقدم للقرا  
ويكره نفخُ في الإناء وتنفُس  
وكن مكرماً للخبز غير مهينه  
وأكل وشرب بالشمال اكرهن وكل  
وإن كان أنواعاً أجلاً إن تشا يداً  
وكل بثلاث من أصابع جالساً  
وبادر بحمد الله قبل ابتدائه  
ومن قبل مسح فالعق اليد والإناء  
وكن رافعاً قبل القيام الطعام قد  
وجمع على الزاد العيال يزدنما

روي مسنداً عن خير هاد محمد  
فللضيف رزقٌ واصلٌ لم يزهّد  
وقيل ومصر والكفور كمهتدي  
وقيل ثلاثاً وهي ندب بأجود  
وكالصدقات الندب حكم المزيّد  
بلا إذنهم، إن يمنعه فابعد  
سوى مع فقد مأوى كمسجد  
إذا اضطر قطٌ وليحترس خوفَ مفسد  
مع الإذن لكن دونها احظره واطرد  
لتذهب عنه خجلة المتنكد  
ولا تتكلف تعجزن فتنكد  
وتعجيلُ ثرد زينة المتصدد  
لشرب ثلاث عند كل فبعد  
وأرغفة صغر وفي العجن جود  
بيمناك مع تلقاك لا تتبعد  
كتمر وتين ما اشتهيت انح واقصد  
ومن قائم فاكرهها وممدد  
وعند انتهاء واحمد الله تحمد  
يبارك ويستغفر لك الصحن أسند  
نهي عن قيام قبل رفع المميد  
لهم وانهمهم عن أكلهم بتفرد

ولا بأس أن يجنب الفتى قوتَ أهله  
وإن تأكلن عند امرئ فادعون له  
بعام وفي ذي النبي ليقصد  
فقد أمر الهادي به ودعا اشهد

## باب الزكاة

وكل مباح من سوى الروح لا تُبَحُّ  
وحل جرادٍ دونها، وشبيهه  
ولو أنه قد مات دون تسبب  
فأما الذي في الماء حلُّ حياته  
وفي السرطان افعل به فعلاً قاتل  
ومحرم طير الماء دون ذكاته  
ويكره إلقاء الحوتِ في النار لم يمت  
وعن أحمد احظر مَيْتَةَ الماء مطلقاً  
بغير ذكاة ما سوى المتأبد  
وما لم يعيش في غير ماء فقيد  
وعن أحمد لا في الجراد وبعد  
وفي البر يحيا ذكّه في المؤكد  
وعنه أبح ذاك النوع دون تقييد  
بغير خلاف عند أهل التنقيد  
وكُلُّهُ بما يحوي وإن لم يقدد  
سوى سمك والطاقي احظر بمبعد

## فصل

ويُشْرَطُ إسلامُ المذكي وعقله  
وذبح كتابي أبحه وعنه ما  
وأولى بذا مَنْ والداه سواهم  
وذبحُ مجوسي وغيرٍ مميّز  
كفور، سوى أهل الكتاب محرم  
مطيقاً ولو أنثى ككلف بأوطد  
عدا تغلبياً من نصارى فأبعد  
وضعفه: إذ حكم كل به قد  
ومعتوه او سكران مع كل ملحد  
كذا ذبح مرتد ولو للتهود

وقولين فيما صاد من سمك ومن  
ولم يرَ بأساً أحمدَ لطعامهم

جراد مجوسي وأشباهه اسند  
متى يخلُ من جزء الذبيح المقدد

## فصل

وكلُ ذبيحٍ بالمحدِّدِ مطلقاً  
وحل بعظم غير سن بأوكد  
ومن لبة الصدر المحل لذبحه  
وتذكية المقدور قطع مريه  
وعن أحمد مع قطعك الودجين إن  
ونحر الإبل في وَهدة الصدر سنة  
وما عجزوا عن صيده فذكأته  
ويحرم منه ما أعان لقتله  
وإما يُبِنُ رأسُ الذبيح بسيفه  
ومن حز من خلف القفا لاضطرابها  
وفيها حياة تستقر تيقنت  
وعن أحمد ما يفهم الحل مطلقاً  
وما حل فيه موجب الموت إن ذبح  
على عُمَر مذبوح أبح إن تحركت  
وعنه لإمكان البقا جُلُّ يومه  
وقيل أبح ما كان بالذبح عيشها  
وما لم تيقن موتها كمريضة

حلالٌ سوى بالسن أو ظفر قد  
وبالآلة المغصوبة أيضاً بأجود  
إلى الحلق تحت الرأس والحنك أقصد  
وحلقومه لا غير في المتأكد  
قدرت، وإن تعجز فمثل التصيد  
وذبح سواها سن والعكس أظن  
كصيد بجرح قاتل لم يقيد  
تردّ وماء مغرق في التعود  
يحلُّ على القول الأصح المؤكد  
أو السهو إن ياتي على الذبح باليد  
أبيحت وإن يعمد لذا احظر بأوكد  
وقوة تحريك دليل الذي ابتدي  
وفيه حياة أمكنت من تزيد  
لذبح ولو بالعين، أو رجل أو يد  
وعنه لإمكان البقا لم يحدد  
أقل زماناً من حياة بما ابتدي  
تُبَحُّ إن تحرك ثم سال دمٌ قد

## فصل

ويشترط بسم الله للحل في ابتداء الزكاة أو الأذى له دون أبعد وقد قيل يُجزي كل لفظ معظّم الـ وذبح عمى العينين والخرس جائز وإن جُنِبَ سَمَى فذكى فجائز وإن لم يُسَمَى (١) ساهياً فمباحة وذبح كتابي مع الشك هل أتى وإن لم يسم عامداً لم تبَحَ متى وتذكية الحبل ذكاةً جنينها متى بيد ميتاً أو بدا فيه روحه فكالمرتدي اجعله وعنه متى يمُتُ وذبحُكهُ ندباً وإن يبدُ ميتاً وحظر جنين من أب حرموا فلا ويكره توجيهه إلى غير قبلة ويكره ذبحُ بالكليل، وشحنه وسلخك أو كسر لعظم ولم يمت ويؤكل مع رأس يبين بذبحها بتحريمه من مستقر حياته وكان معين الذبح يقتل مثله

(١) الصحيح: يُسَمُّ

وعن أحمد واختارها متأخرو الصحاب وجل الناس حلال وجود  
 وإن ذبح المرء الكتابي محرماً عليه كذي ظفر كبط وجلعد  
 وما حل لم يحرم علينا مقدم ولا يثبت التحريم فيما ادعوه من  
 وحظرنا علينا أن نضيئهم بما ووجهان في تحريم سبت عليهم  
 وما ذبحوا في عيدهم أو تقرباً بجهل بذكر القوم غير إلهنا  
 وقولان في كره المباح وإن بلي الذكاة أخو الإسلام كل لا تردد  
 ويحرم مصبور من الحيوان والمجثم من طير لأغراض معتد  
 وإن تر في المذبوح في البطن ميتة تحمل وحب الروث حرم بأوكد

### باب الصيد

وكل بهيم قد أحل لنا سوى المقدم الاستثنا فكل وتصيد  
 ومدرك صيد مستقر حياته إذا لم يذك احظره إن أمكنت قد  
 وإن يتسع وقت لذبح فمات لم يذك فحرم مطلقاً في المؤكد  
 وعنه إن يمت من قبل معظم يومه بجرح أو المشلى لفقد التحدد  
 أبجه وعنه ان مات بالجرح عاجلاً أبح لا بالاشلا واعكسن ذا بأبعد  
 وإن تثبتن صيداً برمي ملكته فإن مات حل ان كان جرحك موحياً  
 وليس على الثاني سوى نقص جرحه وقيل بموحي جرحه احظره وليد

وفيا عدا المذكور يحرم مطلقاً  
إذا الذبح لم يمكن وقد قيل مطلقاً  
من الصيد نصفاً حال جرحيها كذا  
ويضمن عند المجد لا غير نصفه  
وإن قتلاه دفعةً ملكاً معاً  
ومن نيل كالمذبوح فهو كميته  
وما حل منه ميتةً حل مطلقاً  
ويحرم ما قد صاد أهل وغيره  
ومن جرحه الموحى يغلب حكمه  
ولو صاده أهلاً مع فقد شرط ما  
وإن أرسل القوم المسؤون جارحاً  
وإن يلف في أيدي الضواري جميعها  
ويصطلحوا بل قيل أقرع لغالب  
وسهم حلال الصيد إن أوصلته للصيد رباح حل دون تردد  
كذا صيد كلب المسلم المرسل إن يزد  
كذا إن رد كلب للمجوسي صيده  
وإن أمسك المرء المجوسي لمسلم  
ويحرم إن كان المباشر من سوى  
وصيد مجوسي بكلب لمسلم  
ومن يرم سهماً ثم يرتد أو يمت

ويضمنه الثاني جريحاً بما ابتد  
وقال أبو يعلى ليضمن هنا قد  
وأرش انتقاص الصيد من جرحه أشهد  
جريحاً من البادي بغير تزيد  
وللموحي جرحاً دون من لم يقيد  
يجل إن جل الذبح من متعبد  
وما صاده المرتد كالحوت فاشهد  
بجارح أو سهم بلا ذبح من يدي  
وعنه احكمن بالحظر دون تقيد  
يجلُّ به في الواحد احظره ترشد  
على الصيد إن يقتل وأبهم يردد  
ليشتركوا، أو لا فللمتفرد  
ويحلف من قلنا له للمبعد  
ووصلته للصيد رباح حل دون تردد  
باغرا مجوسي له العدو فاشهد  
على كلب أهل الصيد فاصطاده اعد  
قنيصاً فيذبحه يجل فقيد  
مباح ذكاة والمساعد مهتدي  
حرامٌ وعكس الأمر حلٌّ بأوكد  
رامٍ فيقتل حلٌّ دون تقيد

## فصل

وتسمية مع قصد صيد بأوطد  
كآلات ذبح فاشترط فيه ترشد  
ويحرم مقتول بثقل كجلمد  
بيح ما أصاد السهم من متصيد  
وحل متى يقتله بالمتحدد  
وسكينة إن تقتل الصيد يزود  
كذا إن أعان السهم في قتله قد  
معين على قتل له في المعود  
مغرق أو لسع وعضة مرتد  
في الأولى وإن لم يوح لا تتردد  
سقط فتوى حله في المتوطد  
فيدركه ميتاً فمره ليفقد  
معين على قتل ليؤكل بأوكد  
وعنه متى توحى، وإلا فبعد  
فيدركه ميتاً عند كلب ممدد  
به عابثاً حله لا تتردد  
ير السهم والضاري مجانبي الردي  
عُضيوماً ليحظر من سوى حوت مزبد  
وكله وما بان إن يمت في مزهد

ويشترط في الصيد حل ذكاته  
ونوعان آلات اصطيد محدد  
ومن شرط حل الصيد جرح محدد  
فإن هو سمى ثم أرسل سهمه  
وما قتل المعارض بالعرض لم يبح  
وإن هو سمى عند نصب مناجل  
وصيد بمسموم حرام قتيله  
وإن نال صيد نلته بجراحة  
كوطءٍ عليه والتردي ونار أو  
ليحظر ولو مع كون جرحك موحياً  
ومن يرم طيراً في الهوا فيصيه إن  
ومن يجرح الصيد إن يغب عن لحاظه  
فإن لم يكن فيه سوى وقع سهمه  
وعنه إن تجده يوم جرحك كل فقط  
كذا إن يغب من بعد جرح مكلب  
وإن تجدنه في فم الكلب أو يكن  
ولو غاب عنه لم يصب لم تبح متى  
وإما تبين من مستقر حياته  
وإن يقتلوا بالجلد حل بحله



وعن أحمد ما بان منه محرّم وإن قطعت أسياف قوم طريدة  
سوى الرأس أو ما قدّ كل لا تقيد أبيحت متى أعياهم ذبحها قد

## فصل

وإن لم يذكِ صيد غير محدد كمثل شباك، والحبال وبنوق  
فذاك، وقيد حرّمه وبعد سوى حجر بالحد يقتل فاشهد

## فصل

وصيد مجوسيّ حرامٌ كذبحه وحلّ لنا ما اصطاده كل جارح إذا قتلت بالجرح لا الصدم صيدها ومن يرسل الضاري المعلم بعدما فيقتل ولم يأكل فحل قتيله ومحرمٌ صيد ما لحقت ذكاته إذا هو لم يأكل ثلاثاً، وقيل بل وشرط اتباع الزجر من قبل رؤية القنيص وقيل الكلب خص بذا قد وإن أكل الضاري المعلم بعضه وما صاده من بعد ذاك لم يذق أبح وليس مضرّ شرّبه من دمائه وليس بشرط ترك أكل جوارح

إذا لم يذكِ الأهل لا حوت مزبد معلّمة سميت عند التشرّد وإن قتلت خنقاً فقولين أسند يسمّي عليه قاصداً للتصيد كذا كل معتاد لصيد كأفهد بكلب بهيم حالك اللون أسود طريقين إن تلفى، وقيل بمفرد رؤية القنيص وقيل الكلب خص بذا قد فحرم ذا، لا ما مضى في المؤطد وقيل كبّدو بتعليمه اعدد وما نال فوه اغسله في المتجود الطيور كبازيّ لحل المصيد

ومن شرط حل الصيد إرسال آلة  
 وإما تسمى ثم تفریه بعد أن  
 وإن ترسلنه ثم سمیت مغریاً  
 وإن یرم لا للصيد إن صاد لم ییح  
 كذلك إن یرسل لصيد ولم یر  
 وإن یرم غیر الصيد صیداً یظنه  
 ومن یقتصد صیداً فیقتل غیره  
 ویملك صیداً من أزال امتناعه  
 وإن كان لم یثبته فهو لأخذ  
 ویلزمه رد الشباك التي عدا  
 وإن ینفلت من بعد إمساک صائد  
 ومن یر فی صید علامات ملكه  
 وإن وثب الحیتان فی حجر راکب  
 وإن وقعت فی الفلك: فهي لربه  
 وإن كان وثب الحوت من فعل صائد  
 وقیل إن یقع فی حجره أو یلجُ إلى  
 فإنهما من قبل أخذهما على ال  
 وإن یتلقى<sup>(١)</sup> ما بجحر ویفتح الخبَاء لصيد فر: صار له قد  
 کذا صانع الأخدود للصيد مطلقاً  
 ویکره صید بالنجاسة مطلقاً  
 ومرسل صید عامداً معتقاً له

(١) الصحيح: یتلق

إليه لقصد الصيد، دون تشرد  
 یسب ان یزد فی عدوه حل، فازدد  
 له إن یزد عدواً: یحل بأوطد  
 ولو من مُسمّ دون ذبح معود  
 لأن وجود الصيد شرط التقصد  
 فصاد فی الاقوی: حل لا تتردد  
 ییح، وكذا ما صید مع متقصد  
 بآلته من أخذ بعد یردد  
 لأن بذا لم یملك الصيد مبتدي  
 بها الصيد، والأفخاخ دون المصيد  
 بقهر فیشرد لم یزل ملكه اشهد  
 ولیست لذي حرب: فلقطة اعدد  
 السفینة: یملكها، وقیل بمقصد  
 وسیان ملك العین أو نفعها قد  
 لقصد اصطياد. . فهو للمتصيد  
 خبائك صید: ند غیر مقید  
 إباحة كالتعشيش فی أرضك اشهد  
 الخبَاء لصيد فر: صار له قد  
 إذا مار فيه مثبتاً مع تقصد  
 وصيد بذی روح وذی حظر حد  
 فما زال عنه ملكه فی المؤطد

## فصل

ومن لم يُسمى<sup>(١)</sup> لم يُبَحَّ صيدهُ ولا  
وعنه بلى سهواً، وعنه وعامداً  
وعنه اشترط إلا لسهوٍ ذبيحةً  
وفيا ذكرناه الكتابي كمسلم  
والله أكبرُ سنةً معها، ولم  
ويجزىءُ إيهاء من الخرس للسا  
ويكره عند الذبح من كل ذابح  
ولا تشترطها في اصطیادٍ مُعینٍ

ذبيحته في الأظهر المتأكد  
وعنه اشترط للصيد لا الذبح ترشد  
وعنه وصيد السهم حسب فقيد  
وعنه اشترطها حسب في حق من هدي  
يُفدُ لفظُ تعظيمٍ بديلٌ بأجود  
ويجزى في الاقوى الأعجمي لوحد  
صلاةً على الهادي في الاقوى محمد  
ولكن على الآلات في المتجود

## كتاب الأيمان

حذارك من كذب اليمين فإنه  
ولا تجعلن الله دونك جنةً  
وحرمٌ وقيل اكره يميناً بغيره  
وذلك إنشاءً لتحقيق ممكن  
فلغو يمين الظن والبر تارةً  
فإما على مستقبلٍ فهي حثه  
ولم تنعقد أيمانٌ غير مكلف  
ووجهان في السكران مع شبهة، ومُر

ليوجب سخط الله إن يتعمد  
بأيمان كذبٍ . . كالمنافق تبعد  
وأفردهً بالتعظيم . . مثل التعبد  
المُضي من الأخبار . . غير مقيد  
ومنها غموس الكاذب المتعمد  
على فعل أو ترك لفعل بمقصد  
مريد لآتٍ ممكن في المجود  
كفوراً بتكفيرٍ على الحنث ترشد

(١) الصحيح : يُسم

## فصل

وأوجب لإنجا مالِكٍ من ظلامه  
ولا ندبَ في الإيلاءِ يفعل طاعة  
وجوز على قول المباح وقوعه  
وحل بلا كره يمينُ الفتى على  
ومكروهةً في ترك ندبٍ وفعله  
ويحرمُ كلُّ الكذبِ إلا ثلاثةً  
وكل يمينٍ حلها احكم له كما

## فصل

ولا يجبُ التكفيرُ في حنثِ حالفٍ  
وما كان من أسمائه وصفاته التي  
وقدرته مع علمه وجلاله  
وما كان من أسمائه وسواه قد  
فإن ينو من يولي بها الله وحده  
وما كان في إطلاقٍ يختص غيره  
فذاك يمين إن نوى الله وحده  
وقال أبو يعلى مع الشافعي لا  
ولا تُسمينُ الله إلا بما به

سوى حالفٍ بالله ربي وموجد  
اختص . . كالرحمن والخالق اشهد  
وعزته مع كل وصف مقيد  
يسمى بها، لكنها أطلقت قد  
أو اطلق فاعقدها يميناً، وأكد  
كحيٍّ وموجود، وشيء فعدد  
وإلا فليست باليمين المعقد  
يكونُ يميناً مطلقاً لم يقيد  
تسمى بوحيٍّ، أو أتى عن محمد

وفي القسم الباء الأعم وواوه الكثير وفي تالله، ذي التاء أفرد وقد تحذف الباء ثم ها عنه عوضوا وسيان مع حرف اليمين وفقده وإن ينو فيما يوهم اللحن عالم وقولٌ وحق الله ربي وعهده وإن قال والميثاق والعهد لم يفوا وإن ينو وصف الله تعقد؛ وإن نوى وقولٌ وعمر الله أو عمره اجعلن كذلك وأيم الله كل لغاته وإن ينو بالقرآن أو مصحف فتى عليه بتوكيد فريد بأوكد وأقسم أو أعزم أو آلي وأشهدن فذلك في الآتي يمينٌ وما مني ولو لم يقل بالله مع كل لفظه إذا ما تلا كل جواباً لمقسم وحرّم وقيل اكره يميناً بمن سوى ال وعن أحمد جوزه غير مكفّر وباللام أو إن الشديدة أو لقد وبالنفي صدّره بـ«ما» أو بـ«أن» و«لا» ومن قال هو كفّار أو منتفٍ من ال

(١) الصحيح : يحذفون

كذا لا يراني الله في داركم متى  
 كذا قوله هو يستحل الحرام إن  
 ولو قال أمحوا مصحفاً أو عصيت ما  
 فقال فلا كفارة فيه ما خلا  
 وإن قال إن أفعل كذا فعلي يا فتى  
 عليه بتكفير اليمين وإن يقل  
 بما رتب الحجاج أيان بيعة الخلافة بالله العظيم المجد  
 وبالعتق، والتطليق، والحج ثم بالتصدق بالأموال، ترتيب موكد  
 ليُزَمَ بها إن ينوها وهو عالم  
 وقيل بما فيها متى ينوها بما  
 وإن قال عبد الفضل حرراً لأفعلن  
 وأيأن أهل السلم تلزمني متى  
 بعثت وتطليق، ونذر وحلقة الظهار وبالخلاق في المتجود  
 ولو فُقدت منه لذلك نية  
 ومولٍ باحدى الخمس إن قال غيره  
 على مثل ما آلت ينوي التزامه  
 وقيل سوى الإيلاء بالله وحده

## فصل

ولم تنعقد أيان غير مكلف مريد مواتيه وإن لم يعود  
 فكفارة في الحال فيما استحال في اعتياد وأما في النهي فأجود

ومن يَحْنِثُ المولى عليه بفعله  
 وأسألُكم بالله ربي لتفعلنُ  
 ويشرط للتكفير إيمانُ بره  
 ففاعل ما آلى لترك حانثاً  
 وإن يخلُ من تحديد وقت لفعله  
 وأما على الماضي فتحقيقُ ممكن المضي من الأخبار، دون تقيُّد  
 فلغوُ يمينِ الظنِّ والبر تارةً  
 وليس لذي كفارة في المؤكد  
 وعنه بلى مع إثمه كالطلاق والعتاق، ونذر والظهار. . بها اعدُّد  
 وعن أحمد التكفيرُ في حلفٍ مخطيءِ الظنونِ على الماضي: اروه ثم بعد  
 وفي المنتقى لم ينعقد حلفُ مكرهٍ  
 وعنه بلى فيما يجي دون ما مضى  
 ولا حنثٌ في المنصور في فعلٍ مُكرهٍ  
 وعنه ولا في عتقهِ وطلاقهِ  
 ومن قال إن شا الله تلو يمينه  
 وعنه ولو بعد السكوت مقارباً  
 فلا حنثٌ في فعلٍ، وتركٍ مفسر  
 ومن شرط الاستثناءِ قصدٌ ونيةٌ  
 ولا نفعٌ في الاستثناءِ إلا بنطقه  
 ومن وَقَّت المولي عليه بنية  
 فلا حنثٌ حتى اليأسِ إلا بموته

أو الترك: فالتكفيرُ من حانثٍ قد  
 يميناً لناوي الحلف للشافعي اعقد  
 وحنثٌ من المختار ذا العقل قيد  
 كتارك ما آلى: ليفعل في غد  
 فإن فات وقت فيه يمكنُ أظد  
 ومنها غموس الكاذب المتعمد  
 كلغو يمين. . إذ غدت لم تعقد  
 ونذر والظهار. . بها اعدُّد  
 والظنون على الماضي: اروه ثم بعد  
 ولا سبقُ أيان بغير تقصد  
 وحنثُ الفتى شرُّ بغير تقيد  
 وناس بأيمانٍ مكفرة قد  
 وذا أوهه إن حزت شرط المقيد  
 بغير سكوت دون عذر ممهد  
 وقيل، ولو في المجلس استثنى ترشد  
 المقيد بأن شا الله نطقاً بمذود  
 وهذا الذي القاضي النبيل ليسند  
 سوى نية من خائف ظلم معتد  
 أو اللفظ قيده وإن لم يقيد  
 وإما ترى المولي على فعله: اشهد

ويكره تكثير وإفراط صادق اليمين لخوف الكذب عند التعدد  
ومن يك خيراً حنثه فهو سنةً ونذّب لدى القاضي لذي الحق: يعتد  
ولا بأس في أيمانه مع صدقه ولا ينفع التأويل من كل معتد  
وحاظر حل غير زوجته فلا يصير حراماً في الأصح المؤطد  
وفي فعله كفارة ليمينه وقيل احظرن حتى يكفر وصدد

### فصل في كفارة اليمين

وكفارة الأيمان بالله قد حوت وفي غير ذي حلف وترتيب اشهد  
فإن شئت إن كفرت أطعمت عشرة مساكين في الإسلام أحراراً متحد  
كما قد مضى تفصيله في الظهار إن تشا غاية التبيين منه . . فأقصد  
وإن تشا فاكس كل شخص كفاية لسترته حال الصلاة . . تسدد  
فأذناه ثوب للفتى ليس بالياً جديداً، وملبوس بأي معود  
وللخود درع مع خمار أقله من اي لباس كان مجز لسجد  
ويجزىء ثوب ساتر لجمعها وتكفي فتى مع أسفل منها احد  
وإن يكس خمساً ثم يطعم خمسة يجز دون إحدى ذين مع نصف مبعد  
وإن لم يجد إحدى الثلاث يصم إذا ثلاثة أيام تباعاً . . بأوكد  
وكفر بعد الحنث أو قبله ولا تجوزة من قبل اليمين فتعتد  
وقبل وبعد الحنث سنان فضله وعن أحمد بل بعد أفضل فامدد  
ولا يجزىء التعجيل عن حنثه متى يك الحنث محظوراً على المتجود  
وكفارة تجزي لكل مكفر من الجنس قط ما لم تكفر بأوكد



وعنه على أفعال إن كرر الفتى اليمين فعددها، وعنه ومفرد  
ومول على أشياء يميناً فأوجبن  
بِحِنْثِ الْفَتَى فِي الْكُلِّ كَفَارَةٌ قَدْ  
وَمُرٌّ مِنْ يُكْفَرُ بَعْدَ تَكْفِيرِ سَابِقٍ  
بِكَفَارَةٍ أُخْرَى لِحِنْثٍ مَجْدِدٍ  
وَمَوْلٍ عَلَى أَشْيَاءٍ فِيهَا تَبَايُنٌ  
يَمِيناً يَكْفُرُ لِلْجَمِيعِ كَمَفْرَدٍ  
وَفِي حِنْثِهِ فِي الشَّيْءِ عِنْدَ مَا يَجُلُّ فِي الْبَوَاقِي يَمِينُ الْحَالِفِ الْمُتَشَدِّدِ  
فَإِنْ كَرَّرَ اسْمَ اللَّهِ فِي كُلِّ فَعْلَةٍ  
فَقَوْلَيْنِ فِي تَكَرُّرِ تَكْفِيرِ اسْمِ  
وَمَوْلٍ عَلَى شَيْءٍ يَمِينِينَ صَاعِداً  
تَحَالِيفٍ فِي كَفَارَةِ الْحِنْثِ فَاشْهَدْ  
لِكُلِّ يَمِينٍ فَلْيَكْفُرْ حَكْمَهَا  
وَبِالصَّوْمِ عِنْدَ الْحِنْثِ تَكْفِيرٌ أَعْبَدُ  
وَلَيْسَ لِمَوْلَى الْعَبْدِ مَنَعُ صِيَامِهِ  
وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ كَحُرِّ لِيَعْدَدُ  
وَتَجْزِي وَلَمْ يَلْزَمُهُ مَالٌ مَكْفُراً  
فِي الْأُولَى بِإِذْنِ السَّيِّدِ الْمُتَجَوِّدِ  
وَقَالَ أَبُو يَعْلَى مَتَى قِيلَ يَمْلِكُ الْمَلِكُ إِنْ يَأْذَنُ لَهُ: فَلْيُرْفَدْ  
وَالْأُولَى يَجْزِيهِ إِلَّا صِيَامُهُ  
وَفِي كُلِّ حَالٍ دُونَ إِذْنٍ لِيَصْدَدُ  
وَإِنْ قِيلَ بِالتَّكْفِيرِ بِالْمَالِ إِنْ يَشَاءُ  
مَعَ الْإِذْنِ: فَلْيَعْتَقْ عَلَى الْمُتَأَكَّدِ  
وَإِنْ جُوزَ الْإِعْتَاقُ جَرَاءً نَفْسِهِ  
بِإِذْنِ فِي الْأَقْوَى لَا بِلَاهَا بِأَوْكَدِ  
وَلَيْسَ لَهُ إِنْ أُطْلِقَ الْإِذْنُ سَيِّدٌ  
يَحْرُرُ فَوْقَ الْوَاجِبِ الْمُتَعَوِّدِ  
وَلَيْسَ لِكِفَارِ صِيَامٍ مَكْفُراً  
وَلَا عَتَقُهُ إِلَّا لِمُورُوثٍ أَوْ هَدِي  
وَمَا أَعْتَقَ الْمَمْلُوكُ بِالْإِذْنِ فَالْوَلَا  
لَهُ دُونَ مَوْلَاهُ، وَعَنْ إِرْثِهِ اصْدَدَ  
فَإِنْ حُرٌّ وَرَّثَهُ بِهِ فِي الْمُؤَكَّدِ  
وَمَا دَامَ حَيًّا لَا تَرَاثَ لِسَيِّدِ  
وَلَا شَيْءٍ فَيَمْنُ قَالَ آلِيَةُ كَاذِبًا  
سَوَى إِثْمٍ كَذَّابٍ عَلَى الْمُتَوَطَّدِ  
وَنَدَبٌ وَقِيلَ أَوْجِبْ بِتَكَرُّرِ مَقْسَمِ  
بِلا ضَرَرٍ أَوْ ظَاهِرِ أَبْرَزْنِ قَدْ  
وَمَنْ يَتَوَسَّلُ لَهُ: أَجِبْ فِيهِ كَيْ تَصْبَ  
بِلا ضَرَرٍ مَا سَنَهُ خَيْرٌ مَرشَدِ

## باب جامع الأيمان تقدمت مسائله في باب التأويل

### باب النذر

ولا تفعَلَنَّ النذرَ، ما النذرُ سنةٌ  
ولا تحسَبَنَّ النذرَ للخيرِ جالباً  
وليس حرامٌ الفعلُ إذ نُذِبَ الوفا  
وذلك إلزامُ الفتى الشيءَ نفسه  
ولو كان مملوكاً وأنثى وكافراً  
ولا ينعقدُ نذرُ المحال، وواجبُ  
ومنعقد المنذورِ خمسةٌ أضربُ  
وفي مبهم المنذورِ تكفيرُ حلفَةٍ  
ونذرُ غضابٍ واللجاجُ لمنعه  
ليختر من التكفير والفعل ما يشا  
بوجدانٍ شرطٍ أطلقوا فيه ثم إن  
وفي نذره فعلُ الحرامِ وجائزُ  
كنذركِ شربِ الخمرِ، أو لبسِ عِمَّةٍ  
وإحرامُ كلِّ بعدَ نذرٍ فلم تزل  
وفي نذر ذبح ابنٍ، ونفسٍ ومن عُصم  
وعن أحمد ما دل أن المباح والمحرم، والمكروه . . لم يتعقد

ولما يعين فيه عن كل مفرد  
 ليفعل ندباً وليكفر ويفرد  
 في الأولى، وعنه مع قضاء بأبعد  
 بتحريمها بل قيل مطلقاً اعدد  
 لنادره طراً، على نص أحمد  
 لبابة مع كعب بن مالك إذ هدي  
 ومعلوم قدر مثل ألف، بأوكد  
 وعنه وثلث المال من متزيد

وناذر ذبح ابن له من جماعة  
 وإن يجتمع في النذر ندب وغيره  
 وفي نذر يوم العيد كفارة فقط  
 وأيام شريق كعيد متى تقل  
 ويجزي بلا كفارة ثلث ماله  
 وذاك لما أوصى النبي به أبا  
 ولم يُجز ثلث بل جميع معين  
 وإن كان كل المال أجزاء ثلاثة

## فصل

عليه المسمى قيل، بل ما نوى ازداد  
 صلاة وصوماً واعتكافاً بمسجد  
 وأشباهها، من قاصد بر عبد  
 له، وبتعليق بشرط مقيد  
 عليّ لربي ثم أعتاق أعبد  
 عليّ صياماً، أو صلاة تهجد  
 بشامل وقت النهي في المتأكد  
 جميعاً وكفرت وقت بأجود  
 وعنه ولا العيدين، فافقه وجود  
 يوافق عذر الخود، أو عيداً اشهد  
 في الأولى وكفر واقض عنه بأوكد

عن الثلث والناوي لما فوق لفظه  
 ومن نذر الطاعات يوف بنذره  
 وغزواً، وإعتاقاً، وحجاً، وعمرة  
 ويلزم فعل النذر من كان مطلقاً  
 كأن أشف أو أوت القرآن فحجة  
 وأما الذي أطلقته: فلخالقي  
 وما نذر شخص صوم عام بعينه  
 ولا رمضان اعلم وعنه بل اقضها  
 وعنه يعم النهي لا الشهر صومنا  
 وإن نذر الإنسان صوم الخميس إن  
 بإيجاب فطر الحيض حتماً وعيده

وعن أحمد التكفيرُ فيه فمن قضا  
ويخرج ألا يعقدَ النذرَ ها هنا  
وناذرُ صومٍ يومَ يقدمُ عامراً  
وإن جاءه في العيدِ أو وهو مفطرٌ  
وقولان في التكفيرِ، ثم إن أتى وقد  
فإن قيامَ المرءِ يكفي، كذا إن نوى  
وعن أحمد لم يكفِ في ذا صيامه  
وقد قيل يُجزى إن يوافقَ صائماً  
وقد قيل إن وافاه في رمضانَ أو

وإن وافق التشریقَ صُمها بأبعد  
كنذر المعاصي مبتدأً عن تقصد  
فيقدمُ ليلاً: حل نذر المعقد  
وفي رمضان: يقض في المتأكد  
نوى الصومَ من ليل لإخبار مرشد  
أو إن قدمَ المرءُ ممسكاً اشهد  
فيقضيه مع كفارة، في المؤكد  
وجوباً عن الصومين، فافقه تسود  
بُعید: فإن النذرَ لم يتعقد

وإن فعل المنذورَ قبل زمانه المعين لم يجزى<sup>(١)</sup> بغير تردد  
ويُجزيه فيما فيه نفعٌ سواه كالزكاةَ لفقراء الخالق المتعبد  
ولا يلزم التكفيرُ من جن أجمع المعين، ولا يقضي على المتجود  
وإن حُضنه طراً ليقضينه ولا  
وإن ينذرَ الحجَ في عامه فلم  
ولو مع عذرٍ مانعٍ كسقامه  
ومفطرةٍ للعذر تقضي تحتماً  
وإن تقطعن من غير عذرٍ تتابع المعين: فاستأنف وكفره تسدد  
وعنه اتمم الباقي وما فات فاقضه  
وفطرٌ لعذر قاطع لتتابع الصيام لتكفير كلا عذر، فاعدد  
وإن لم يقطع ثم فابن تحتماً

(١) الصحيح: يجزى

(٢) الصحيح: ليقض

وعنه ان شرطاً في النذر أو ينوه قد تباعاً، وعنه إن شئت أخر وبدد ثلاثين، أو بين الهلالين يرشد ثلاثين يوماً عكس نذر المعدد تتابعه من غير عذر ممدد لعذر كسقم أو كحيض لنهد على حسب الإمكان، في المتأكد على الناذر اثني عشر شهراً فأعدد إذا شرط المرء التتابع فأعد وكالمطلق اجعله لدى المجد واقتد تتابع شهراً مطلقاً، ولبتدي ولو كان ذي نقص فكمل وعدد كفا عنهما بل عنه عن فرضه قد

ويقضي في الأولى ما قضا متتابعاً وفطرك مبداه اقض تلوا تمامه وناذر شهر مطلق إن يشا يصم وألزمه في الأولى التابع إن يصم وقطع صيام مطلق نذره الفتى ليستأنفن لا غير لكن قطعه ووجهين في إبطاره لسقامه السليم، وإسفار، وفي شبهها امهد وناذر عام مطلق فليتابعن سوى رمضان والمحرم صومه وقد قيل عشر بعد شهر سواهما ولو عين المبدأ فذاك معين ويجزىء ما بين الهلالين ناذراً من اثنائه صوم الثلاثين لازماً ومن حج من نذر وما حج فرضه

## فصل

تأبداً . . . يكفر حلفه قط بأوكد ليطعم مسكيناً قدير ويعدد وقيل إن نذر ذي عاجزاً لم يعقد فإن صار لم يرجى (١) يصر مثل ما ابتدئ فبعد الشفا اقض ثم كفر بأوكد

وناذر بر لم يطقه لعارض وعنه مع التكفير عن يوم صومه وقد قيل لا تكفير بل قوت مرمد وإن كان مرجو الزوال انتظرته وإن كان عن صوم تعين وقته

(١) الصحيح: يرج

## فصل

وناذِرُ صَوْمٍ لَمْ يَعِدْ وَلَا نَوَى      فَيَوْمًا قَبِيلَ الصَّوْمِ: بَيَّتَ بِمَقْصِدِ  
وَأَدْنَى الصَّلَاةِ الرَّكْعَتَانِ بِأَوْكَدٍ      وَعَنْ أَحْمَدَ يُجْزِي الْفَتَى رَكْعَةً قَدْ  
وَنَاذِرُ صَوْمِ الدَّهْرِ يَلْزِمُهُ سِوَى الْمَحْرَمِ مَعَ شَهْرِ الصِّيَامِ الْمَعْهُدِ  
وَلَمْ يَقْضِ إِفْطَارًا بَعْدَ وَغَيْرِهِ      لَفَقَدَ زَمَانَ وَلِيَكْفِرَ يَسُدُّ  
وَقَدِمَ عَلَى نَذْرٍ قَضَا رَمْضَانَ وَالصِّيَامَ لِتَكْفِيرٍ بَغِيرِ تَرَدُّدِ  
وَنَاذِرُ قَصْدِ الْبَيْتِ أَوْ أَيِّ بَقْعَةٍ      مِنْ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ الشَّرِيفِ الْمَمْجُودِ  
فَفِي عُمْرَةٍ أَوْ حَاجَةٍ حَسْبُ مَجْزِيٍّ      وَلَوْ قِيلَ فِي الصَّلَاةِ كَذَا لَمْ أَبْعُدِ  
وَفِي تَرْكِ مِثْيٍ أَوْ رَكُوبٍ نَوَاهُ      فَلِيَكْفُرَ وَعَنْهُ بَلْ دَمٌ قِيلَ يَبْتَدِي  
وَإِنْ لَمْ يَرُدْ إِلَّا الْحَضُورَ هُنَاكَ      فَلْيَسِرْ مَاشِيًّا، أَوْ رَاكِبًا فَوْقَ جَلْعَدِ  
وَنَذِرُ مَبَاحٍ نَذْرُ إِتْيَانِ مَنْسِكٍ      سِوَى حَرَمٍ، كَالْمَوْقِفِ الْمَتَعَوِّدِ

## فصل

وَنَذِرُ اعْتِكَافٍ أَوْ صَلَاةٍ بِمَكَّةٍ      فَفِي غَيْرِهَا إِنْ تَفَعَّلَهُ لَمْ تَبْرَ فَاقْصِدْ  
وَيُجْزَى فِيهَا عَنْ سِوَاهَا وَمَسْجِدِ النَّبِيِّ      عَنِ الْأَقْصَى لِفَضْلِ مَزِيدِ  
وَفَعْلُكَهٗ فِيهَا تَعِينُ مَجْزِيٍّ      وَفِي غَيْرِهَا الْمَنْذُورُ: غَيْرُ مَقِيدِ  
وَوَجْهَانِ فِي التَّكْفِيرِ عِنْدَ انْتِقَالِهِ      وَذَاكَ إِلَى الْمَفْضُولِ غَيْرُ مَبْعَدِ  
وَيَلْزِمُهُ بِالنَّذْرِ فِي قَصْدِ مَسْجِدِ      صَلَاةً قَضَتْ نَذْرَ الصَّلَاةِ كَمَا ابْتَدَى  
وَنَذِرُ عَتَقٍ شَرْطُهُ شَرْطُ وَاجِبٍ      لِكْفَارَةٍ، مَا لَمْ يَعِينِ وَيَقْصِدْ

ومن مات لما يقض نذرَ تقربٍ فعنه اقض ندباً لا صلاةً بأبعد  
ومن نذرَ التطوافَ بالبيتِ حايماً على أربع أَلزَمَهُ في نص أحمد  
طوافين ثانٍ عن يدٍ وقياسُ ذا السقوطُ، وفي التكفير وجهين، أسند

### كتاب القضاء

وكن عالماً أن القضاة ثلاثة  
وذلك مَنْ بالحق أصبح عالماً  
وقاضٍ بحكم الحق أصبح عالماً  
وآخرُ يقضي جاهلاً، فكلاهما  
وكل جهولٍ بالقضاء فإنه  
فخذ في سبيلٍ للسلامة واجتنب  
فكل ولايات الأنام ندامة  
وحسبُ فتى يرجو السلامة آخراً  
أما عمرُ الخبرِ المسدّدُ قائلٌ  
وكن عالماً أن القضاء فضيلة  
لأمرٍ بمعروفٍ وكشفٍ ظلّامةٍ  
إذا بذل الجهدَ المحق إن يُصبَ يُفْرُ  
ولابد من قاضٍ لفصل خصومةٍ  
ومع ذلكم فالحكم فرضٌ كفايةٍ  
وفي كل إقليم على ذي إمامة  
وإن ولي المفضول من غير مقتضٍ

فقاضٍ قَمِينٌ بالنعيم المخلد  
فيعدلُ في حكم القضاء فيهدي  
ولكنه فيه مجورٌ، ويعتدي  
له النارُ في نص الحديث المردد  
حرامٌ عليه، فليحذّرُ ويوعد  
توالي القضا واحفظ لنفسك وارزد  
سوى من وقى الله المهيمنُ في غد  
سؤالٌ عن المرعيّ، فافقه تسدد  
ألا ليتني أنجو كفافاً من الردي  
وأجرٌ عظيمٌ للمحق المؤبّد  
وإصلاح ذاتِ البين، مع زجرٍ معتد  
بأجرين، والمخطي له واحد قد  
مع الخطر البادي العظيم المشدد  
وعينُ إذا لم يجتهد غير مفرد  
إقامة قاضٍ خيرٌ أهل التقلد  
ولايته: صححه في المتجود

وإن علمت أهلية المرء ولّه  
ويكتبُ عهداً بالولاية آمراً  
ويأمره في كل صقعٍ بنائب  
ويُلزم من يصلحُ له إن دعي ولم  
ويكره إن يوجد سواه تطلبُ القضا  
وليس صحيحاً إن يلي الحكم غيرُ من  
ومن شرطه فيه المولي صلاحُ من  
ولفظ شفاه بالولاية حاضراً  
ومن شرطه الإشهادُ أو باستفاضةِ اعتيادٍ لقرب من مكان المقلد  
وليس بشرط في نفوذ القضاء بل  
وإن صريحَ اللفظ وليتكَ القضا  
وفيه قد استخلفته، واستنبتته  
وعولت إن تك اعتمدتُ إليك أو  
ومن شرط هذا الإقترانُ بمفهم  
متى قبل التقليد أو باشر القضا  
وإن يك من وليّ الفتى الحكم نائِب ال  
وفي شرط تعديل الموليّ تعذرُ القضاء إذا لا تشتط في المؤكد  
وبالشرط إن علقَت توليةَ القضا  
ولكنّ تعميمَ الولاية جائزُ  
فينفذ في أهل المحلة حكمه

وإلا فسائل، واختبره تسدد  
بكل خصال الخير للمتقلد  
يسنُّ له ما استننه في التقلد  
يجد غيره أهلاً على المتوطد  
ويؤيُّ إماماً أو خليفته قد  
مع تعيين كل مقلد  
ويكتب بالملفوظ للمتبع  
تحمُّم الأذعان انتشار التقلد  
وقلدتكَ الحكم احكمن وتقلد  
رددتُ إليك الحكم فوض اجعل طد  
وكلتُ وأسندتُ القضا لك فاشهد  
الولاية نحو احكم، ولا تتقيد  
بمجلسه أو حيثُ يسمع أظد  
إمامٍ خلاف العدل : صُحَّح بأوكد  
يصح كذاك الإمرة إن شئت قيد  
وتخصيُها في حكم أو بقعة قد  
ومن حل فيها من مقيم ومفتد

(١) الصحيح : يدعى



وفي كل يوم أو بسبت متى تَغِبْ  
وفي البلد إن وُلِّيَ فإمامُ أجزء ولو  
وقاضٍ قضى فيما تقلد غيره  
وتولية المرء المخالف مذهب المولى أجزء من غير شرط مقيد  
وجعلكهُ شرط الولاية فاسدٌ  
ومن لعموم الحكم وُلِّيَ يستفد  
فمن ذاك تحصيل الحقوق وفصله الخصومات، ثم الحجرُ للسفه اعدد  
وللفلس المستوجب الحجر ربه  
ويلزم أهل الوقف حكم شروطه  
ويملكُ تنفيذ الوصايا بحقها  
وكف الأذى فيما تولاه مطلقاً  
وينظر في حال الأئمة كلهم  
فمن يستحقُّ الصرفَ يصرفه، ومن  
وقبض خراجٍ والزكاة أجزء، وإن  
ويرتقُ القاضي له وولاته  
فإن هو لم يُرزق مع الفقر إن بغى

## فصل

ولم ينعزلَ والٍ بموتِ إمامه  
وعزلُ الإمام الأهل أو عزلَ نفسه  
وإن مات قاضٍ ينعزل خلفاؤه  
وأسرُ إياس والخلاع، بأجود  
في الأقوى أجزء، بل إن يعين بعد  
في الأقوى، ويملكُ عزلهم في المجود

وإن عزلَ القاضيَ أو انعزلَ أو جَبَنُ  
فمن بعدِ علمِ العزلِ ما حكمَ انقُضَ  
وإن شا إمامُ الوقتِ توليةَ القضا  
وأذن في الاستخلافِ للقاضي سنةً  
ولو قال من يحكمُ غدًا فهو نائبي  
كذا إن يقلُّ من حنبليٍّ ونحوه  
وإن قال قد وليتُ أولاءٍ فمن قضى

إشاعته مثلَ الولاية ترشد  
وإن كان لم يعلمَ: فوجهين أسند  
ببلدته للشغل بالناس يعتد  
ووجهان إن يطلقُ وإن فيه فاصد  
كذلك إن يقلُّ من ذي اجتهاد ليردد  
وإن عد أشخاصاً: فوجهين أورد  
يكن نائبي من يقضٍ منهم له اعدد

## فصل

ويشترط في والي القضا مع ذكورة  
سميعٌ بصيرٌ ناطقٌ ذو عدالة  
وما فات منها في الدوام يزيله  
ليحكمُ وإن فاتا بامضاءٍ ثابتٍ  
وشرطُ اجتهادِ المرءِ علمُ كذا من الكتاب،  
حقيقته والأمرُ والنهي، ثم في المجاز وذو الإطلاق، والمتقيد  
ومجمله ثم المبينُ والذي  
ومنسوخه والناسخُ افهم، وخاصه  
ومن سنة الهادي الصحيح وضده  
ويعرفُ منها ما تواتر نقله  
ويعرفُ إجماعَ الهداةِ وخلفهم

بلوغٌ وعقلٌ، ثم حُرٌّ ومهتد  
ومجتهدٌ، لا كاتبٌ في الموجود  
سوى فقده الإصدارَ أو سمعه قد  
لديه، ولم يحكم به غيرُ معتد  
وأخبارِ النبيِّ محمد  
في المجاز وذو الإطلاق، والمتقيد  
تشابه، ثم المحكمُ المتأطد  
وعامٌ والاستثنا، وركنيه شيد  
وآحادها، مع مُرسَل ثم مُسند  
من المقتضي الأحكامَ لا غيرَ قيد  
ويعلم أوصافَ القياسِ المحدد

وكيفية استنباط أحكام شرعنا المطهر، حقاً من أدلته اعدد  
ويعرف أيضاً ما تداول بيننا من اللغة الفصحى، وكل المعدد  
حواه أصول الفقه، ثم فروعه له أنه أهل الفتاوى كذا القضا  
وما يقتضيه العقل من كل منصفٍ بحيثُ يواتيه تعرفُ حكمٍ ما  
وقد يكتفى في وقتنا ذو ضرورةٍ وإن يحتكم شخصان للأهل للقضا  
ولم ينتقض الأحكام فيه فحاكم الـ وعنه أجز في كل شيء كحاكم الـ  
ويلزم من يكتب إليه بحكمه وإن أحد الخصمين قبل شروعه  
وإن كان من بعد الشروع وقبل أن

ويعرف أيضاً ما تداول بيننا من اللغة الفصحى، وكل المعدد  
حواه أصول الفقه، ثم فروعه له أنه أهل الفتاوى كذا القضا  
وما يقتضيه العقل من كل منصفٍ بحيثُ يواتيه تعرفُ حكمٍ ما  
وقد يكتفى في وقتنا ذو ضرورةٍ وإن يحتكم شخصان للأهل للقضا  
ولم ينتقض الأحكام فيه فحاكم الـ وعنه أجز في كل شيء كحاكم الـ  
ويلزم من يكتب إليه بحكمه وإن أحد الخصمين قبل شروعه  
وإن كان من بعد الشروع وقبل أن

### باب ما يجب على القاضي

#### من الآداب الشرعية وما يستحب له

ويشرع للقاضي توسط حالة الفتى في الرضى والسخط غير مشدد  
قوي بلفظ لين، غير عاجز حليم يفوض بالتأني فمرتد  
طليق المحيا، لا عبوس منفر ولا يياس الضعفى من الحق عنده  
عفيف صدوق اللفظ والوعد نافذ الطباع بعيد الغوص في كل مقصد

أخو فطنة لا ينفق الزورُ عنده  
عليماً بلحن اللفظ مع لغة الألى  
ولما يخف في الله لومة لائمٍ  
صحيحٌ بصير بالأمور مجرب  
وإن شاء انتهارَ الخصم عند إساءة  
وإن شاء فليعف وإن يبدُ منكرٌ

يشاورُ ذوي الألباب عند التعقد  
تولى عليهم ذو غنى عن مرشد  
يساوي أولي قرباه بالمتبعد  
فليس بمخدوع يغرر بالردى  
وتعزيره فيما يرى فليسعد  
بإيائه يمنع، ويدعُ بشهد

### فصل

ومن يتولى<sup>(١)</sup> الحكم في غيرِ مصره  
ويعلمهم يومَ القدوم ليلتقي  
فيقصدُ يومَ السبت جامعهم أو الخميس، أو الإثنين، قصدَ تهجد  
فيركع فيه ركعتين وإن يشا  
ويستقبل البيتَ المعظمَ جالساً  
ويعلمهم يومَ الجلوس لحكمه  
ويخرجُ للميعاد للحكم بينهم  
بسيطاً سليماً من شواغل فكره  
ومن غضبٍ أو حاجةٍ كخلائه  
وأشباهاها من كل ما يمنع الفتى  
أو السقم أو بردٍ وإن قضى  
يحيى لمن يلقاه من جلسائه  
(١) الصحيح: يتولَّى

ليسألُ عمن فيه من كل أرشد  
فيأتيهم في أجل الزي، يرشد  
ويأمرُ قاري عهدته بالتعصد  
ويقبضُ ديوانَ القضا من مشرد  
على أعدل الأحوال في خير مقصد  
من الهم أو جوع، وأكل مزيد  
صدداً أو سروراً أو سنى متزيد  
من الفهم كالنوم الشهير بمرقد  
بشاغل فهم لم ينفذ بأوكد  
وفي مسجد يركع تحية مسجد

وفوق الشرا كالناس سِيانٍ فاقتد  
وعوناً وفي مأوى فسيحاً<sup>(١)</sup> ليقعد  
سوى شاغلٍ فهماً لجوعانٍ أو صدي  
ويدخلُ ذمِّيَّ بإذنٍ موحدٍ  
كذا حِيضاً أو ذي جَنَابَةِ اعدد  
وبالأسبقِ ابداً في محاكمةٍ قد  
فبينهم اقرعٌ، وبالقرعة ابتد  
تحالٍ فقدّمه، بغير تردد  
بلحظٍ وبلفظٍ، والدخولِ ومقعد  
ووجهانٍ في تحرير دَعْوَى لأبلد  
إذا كان فيها لازمٌ ذكره قد  
دخولاً كذا حال الجلوس بأجود  
من الفقها المفتين كل مرشد  
فإن يتضح يحكم، ولما يقلد  
ليرجُ إلى أن يستبين ويجهد

وجلسته إذ ذاك فوق مُمَيِّزٍ  
ويسأل توفيقاً من الله للهْدَى  
وليس بشرط للقضا كل ما مضى  
ولا تَكَرَّهَنَ في الحل حكماً بمسجد  
وعنه لياتٍ خارجاً أو يوكلنَ  
ولا تتخذُ في مجلس الحكم حاجباً  
فإن حضروا في دُفْعَةٍ وتشاجروا  
وإن كان فيهم ذو سفار بنيةٍ ار  
وحتم عليه الحق والعدل بينهم  
وأن لا يضيّف واحداً دون خصمه  
ويسأله عما أحلّ بذكره  
وقدم على الكفار كل موحدٍ  
وندبٌ له إحضار مجلس حُكْمِهِ  
يشاورهم في كل مُشكلٍ حادثٍ  
ولو ضاق وقتٌ أو لأعلم منه بل

## فصل

ويكره للغضبان والجائع القضا  
فإن يقض مع وجدانٍ شاغلٍ ذهنه  
وقد قيل يمضي إن طرا بعد فهمه الصواب، وإلا فانقض الحكم واردة

(١) الصحيح: فسيح

وَحَظْرٌ عَلَيْهِ الْإِرْتِشَا وَقَبُولُهُ هَدِيَّةً شَخْصٍ لَيْسَ بِالْمَتَعَوِّدِ  
 مَهَادَاتِهِ قَبْلَ الْقَضَا لَا هَدِيَّةَ الْمَعْوَدِ لِلْأَهْدَاءِ، قَبْلَ التَّقْلِيدِ  
 إِذَا هُوَ لَمْ يَبِغِ الْحُكُومَةَ وَالرِّشَا وَيَحْرَمُ أَنْ يَرِشُوا لِتَحْصِيلِ بَاطِلٍ  
 وَمَا كَانَ مَحْظُورًا يَجِبُ رَدُّهُ لِبَا وَيُكْرَهُ لِلْقَاضِي التَّبَايُعُ وَالشَّرَا  
 وَيَشْرَعُ لِلْقَاضِي عِيَادَةُ مُدْنِفٍ وَكَالْغَيْرِ فِي دَعْوَى الْوَلَايِمِ حُكْمُهُ  
 وَيَتَّخِذُ الْأَعْوَانَ أَهْلَ صِيَانَةٍ وَفِي الْكَاتِبِ الْمَشْرُوطِ عَدْلٌ مَكْلُفٌ  
 بِحَيْثُ يَرَى مَكْتُوبَهُ وَالْقَمْطَرَ فَلْيَكُنْ عِنْدَهُ تَحْتَ الْخْتُومِ بِمَرْصَدِ  
 وَنَدْبٌ لَهُ أَنْ لَيْسَ يَحْكُمُ مَطْلَقًا وَأَكْدَ لَدَى مَنْ لَيْسَ يَحْكُمُ بَعْلِمِهِ  
 وَحَظْرٌ وَلِي يُنْفِذَ قَضَاهُ لِنَفْسِهِ وَأَمَّا مَنْ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ لَهُ  
 وَيَحْكُمُ فِيهَا بَيْنَهُمْ إِنْ تَحَاكَمُوا وَيَنْظُرُ فِي أَمْرِ الْمَحَابِسِ أَوْلَى  
 وَمَوْجِبٌ حِسْبٍ، وَاسْمٌ كُلٌّ، وَخَصْمُهُ وَيَبْعَثُ مَنْ يَدْعُو لِيَحْضَرَ مَنْ لَهُ  
 وَيَحْضَرُ أَسْمَاهُمْ بِمَوْعَدِهِ، فَمَنْ بَفَصْلِ الْقَضَا فِي ذَيْنِ وَاللَّذْ حِسْبُهُ

هَدِيَّةً شَخْصٍ لَيْسَ بِالْمَتَعَوِّدِ  
 مَهَادَاتِهِ قَبْلَ الْقَضَا لَا هَدِيَّةَ الْمَعْوَدِ لِلْأَهْدَاءِ، قَبْلَ التَّقْلِيدِ  
 لِأَلِكْهَا أَرْدَدِ قَيْلِ بَلِ فَيْئًا أَعْدَدِ  
 وَأَمَّا لِدْفَعِ الظلمِ فَارْشِدِ لَتَفْتَدِي  
 ذَلِ لَا لِبَيْتِ الْمَالِ فِي الْمَتَجُودِ  
 لِإِمْكَانِ تَوْكِيلِ الْجَهِيلِ الْمُبْعَدِ  
 وَتَشْيِيعِ مَيْتِ، لَا لِخَلِّ بِمَقْصَدِ  
 وَإِنْ كَثُرَتْ يَتْرَكَ وَإِنْ خَصَّ يَعْتَدِي  
 كَهَوْلًا وَبِالرَّفَقِ أَوْصِيهِمْ وَالتَّزْهَدِ  
 وَسَنْ عَقُولًا عَالِمًا عَفَاً أَعْدَدِ  
 فَلْيَكُنْ عِنْدَهُ تَحْتَ الْخْتُومِ بِمَرْصَدِ  
 بِأَمْرِ أَتَى، إِلَّا بِحَضْرَةِ شُهِدِ  
 لِكِي يَشْهَدُوا الْإِقْرَارَ خَوْفِ التَّجْحُدِ  
 كَذَاكَ عَلَى الْأَعْدَلِ: بَغَيْرِ تَرْدَدِ  
 كَمَثَلِ عَمُودِي نَسْبَةِ، فَبِأَجُودِ  
 خَلِيفَتُهُ فِي النَّاسِ أَوْ مِنْ رِضْوَانِ قَدِ  
 لِيَنْقَدَ بَرًّا مِنْ عَذَابِ مَخْلَدِ  
 لِيَكْتَبَ فِي أَصْلِ فَرِيدِ، وَيَجْهَدِ  
 بِحِسْبِ الْقَضَا خَصْمٌ ثَلَاثًا بِمَوْعَدِ  
 بَدَا بِاسْمِهِ إِنْ خَصْمُهُ حَضَرَ ابْتَدِ  
 لِأَمْرِ يَرَى إِطْلَاقَهُ.. لِيسردِ

ومن لم يبين خصم له ثم قال قد  
 ثلاثة أيام نداءً فإن عدم  
 ويسأل عن أمر اليتامى وفاقدي  
 فينظر فيما لم يخص بناظر  
 وإن فرق الموصي الوصية قبل أن  
 كذا غير أهل واقع لمعين  
 ومن فوض المعزول أمراً عزاه له  
 وما كان في إيداع ذا الحكم بعد إن  
 وقيمته اكتب واكتب ذا أمانة

ظلمت ومالي خصم احبس وجدد  
 مطالبه حلفه، يحفظ وشرد  
 الحجى والوصايا، ثم وقف مؤيد  
 أمين، بتفويض من الأهل ذي اليد  
 يثبت مع أهلية. لتؤتد  
 رشيد، كذا من لم يعين بمبعد  
 فذا الضعف أردفه، وذا الفسق فاطرد  
 تحف تلفاً أو كثرة الغرم ترشد  
 لذي الحكم مال ضائع، أو لمبعد

## فصل

وليس بحتم أن تتبع حكم من  
 وأمض إذا وليت أحكاماً صالح  
 إذا كان حق الله أو من وليته  
 ومن حكمك انقض إن تغير جهدك  
 وإن يتعين قبل حكم بأول  
 وتنفض أحكام الذي ليس صالحاً  
 ويلزمه إحضار حاضر ادعى  
 إذا حرر الدعوى في الاقوى وإن تكن  
 وراسل في الاقوى قبل إحضاره فإن

تقدم سوى من ليس أهل التقلد  
 وما خالف الإجماع أو نصاً اردد  
 بلا طلب أو مع طلاب مرشد  
 الذي ينتقض من حكم غيرك ترشد  
 فأوجب بثان حكمه، لا بمبتدي  
 وإن وافقت حقاً وقيل هنا طد  
 عليه وإن لم يستبن صدق معتدي  
 على الحاكم الماضي. فدون تردد  
 أقر عليه احكم، ولا تتردد

وإن أنكر المطلوب فالقولُ قوله  
كذا إن يُقْلُ شخص لقد حكم الفتى  
وعنه من الإحضار فيه ابتذاله  
فلا تحضرن حتى يحرر من شكى الدعاوي،  
وإن قال بعد العزل كنتُ حكمتُ في  
وإن قال ذي حال الولاية فاقبلن  
وكن قابلاً أخبار قاضٍ بحكمه

بغير يمين، مثل حال التقلد  
عليّ بفُساق وأعداء قلد  
إذا بعِدتُ في العُرف دعوى المنكذ  
وأيدي أصلها، أو يشهد  
كذا حال حُكمي، اقبل وقيل بل اردد  
بلا حلفٍ منه بغير تقيد  
بغير مكان فيه وُلِّيَ بأجود

## فصل

ويشترط فيه للقبول عدالة  
ومن يدعى<sup>(١)</sup> حقاً على دانفٍ أو المخدرة الحسنا توكل ويعقد  
فإن وجبت للخصم حلفتها ابعتن  
وكالرجل اجعل في القضا كل برزة  
ومن يدعى<sup>(٢)</sup> حقاً على غائب ولم  
إلى صالح للحكم يحكم بينهم  
ادعاه عليه أحضرته ولو نأت  
وإن كان للشاكي شهودٌ بحقه  
وما محرم شرط لإحضار برزة النساء إن تعذر ذلك في نص أحمد

(١)، (٢) الصحيح : يدع



## باب طريق الحكم وصفته

ونذبُ جلوسُ الخصم بين يديه وليقل إن يشا من مدعٍ فليبتد  
وإن شاء فليسكت فإن سكتا معاً  
ويزجر في الدعوى منازعُ مدعٍ  
وللخصم قل من بعد دعواه ما الذي  
فمن قال لاحقٌ عليّ لمدعٍ  
فإن قال خصم لي شهودٌ يجي بهم  
وإن قال لي مرهٌ باحضارِ حضر  
وقد قيل لا تأمرُ بالاحضارِ مطلقاً  
ولكن متى ما يبتغي منك سلهمُ  
فإن تَسَرَّبَ عَرَضُ بتوبةٍ راجعٍ  
فإن شهدا أو إن أقرَّ فلا تَفُه  
وتسأل هل من دافع لشهوده  
وحكمك قد ألزمتك الحق فيه أو  
ويحكمُ بالإقرار، أو بالشهود في  
وقال أبو يعلي بالاقرار لا تَفُه  
ولا يَحْكَمُن في غير مجلسِ حُكمه  
وعن أحمد في غير حَدٍ أجزه أو

(١) الصحيح : يتداع

وبالجرح في التعديل والجرح وإن قال مالي من شهود من ادعى ويبرا بها في ظاهر ويمينه فإن يُبره من حلفه في ادعائه وقل لَنَكُولِ إن حلفت ثلاثة فإن هو لم يحلف عليه احكمن ولو إذا سأل الخصم القضاء وقيل بل وقال أبو الخطاب رد الذي ادعى وشرطُ لرد عنده إذن ناكل فإن نكل أسأله فإن يُيدِ علةً فإن قال لا أولي اختياراً فناكل إلى مجلس ثان فعِدْ مثل ما مضى ومن قال مالي من شهود، فإن أتى وقيل: بلى سيان إن حلف الفتى ومن أعلموه أنهم شهدا له وإن قال لي بالحق بينة فتى يتابع إن عن مجلس الحكم غيبوا وإن حضروا إن شاء فليشهدوا له وقيل: له الإشهادُ بعدُ وإن يغبُ ومع شاهد فرد بهال يقال إن فإن قال: لا أولي وأرضى أليّة

وبالجرح في التسلُّ فليحكم بغير تردد فمنكره حلف له إن شاء، ترشد قُبيلَ طلابِ المدّعي ألغِ واررد فإن يثنه إن يجحد ان شاء يردد وإلا عليك الحقُّ أوجبت ترشد مريضاً ومأذوناً له، في المؤطد ليحبس إلى الإقرار، أو حلف زد له حلفاً، واحكم له إن يؤكد وليست بشرط ظاهر عند أحمد لتأخيره أنظره، غير مشدد فمن بذل الأيمان بعد الإبا اردد من الحكم مع شرط انتفا الحكم ترشد بهم بعد ذا لم يسمعوا في المؤطد وإن لم يحلف مثل لم أدرِ شهد فإن ياب لم يكره، وإلا ليشهد فأحلف خصومي لي وأشهد في غد وقد قيل إن عن بلدة الحكم قيد وإن شاء فليحلف مع الغاء شهد فليس له حبسٌ لتكفيل جحد حلفت قضي مع شاهد بالمجحد من الخصم إن يحلف فيبذل يردد

وإن لم يجب من يدعي الحق عنده  
 إلى أن يجيب المرء لكن متى يكن  
 وقال أبو الخطاب إن لم يجب فتى  
 وإن قال إني باليمين لأكتفي  
 وإن قال لي مما ادعى مخرج فما  
 وإن طلب الإمهال حتى يعاود الحساب . . فأمهله ثلاثاً بأجود  
 وإن قال أبرائي الفتى أو قضيته  
 وقلنا بهذا قد أقر لخصمه  
 فلازمه إما شئت واحلف لنفي ما ادعى عند عجز عن شهود تزود  
 فإن أنت لم تحلف نكلت وتصرفن  
 وفي الرد فارددها فإن تاب ينقد  
 وهذا إذا لم يدع المنكر القضا  
 وإن كان مع إنكار ممي فإن ثبت  
 إذا تسمعن منه ولو بشهادة  
 وإن جواباً قوله المدعي إذاً  
 فلا تسمعن منه ولو بشهادة  
 وإن جواباً قوله ما ادعيت لي  
 أو اني رهنت العبد عندك فيه يا  
 ومع شهاد المدعي ما عليه من  
 فليس نكولاً ذابلاً احبس وهدد  
 شهودٌ لذي الدعوى: احكمن لا تردد  
 فهدد ثلاثاً بالقضا الناكل اعدد  
 فليس له الإشهاد بعد بأجود  
 أجاب باقرار، ولا بتجحد  
 بوعيد ثبوت أو جواباً لمبتد  
 ليمهل ثلاثاً وليطالب بشهد  
 إذا سب الحق المتدم ياعدي  
 به فادعى الإبراء قبل التجحد  
 وقيل بلى، والمبتدي نص أحمد  
 فمن مشتر لم تعطينه، ليعدد  
 به رهن او لم تحو ثمينه يدي  
 أخي، ودعوى غير ذا لم أوطد  
 يمين بالاستحقاق، للمدعي اشهد

## فصل

ومن يدعي<sup>(١)</sup> عيناً لديه فقال هي وللمدعي احكم بالشهود بها له ويول مقرر كانت العين عنده وإن قال ليست لي ولست بعالم وقيل على رد اليمين بحلفه لفقد شهود المستحق، وقيل بل وإن يعترف من قد أقر له بها ومولٍ على هذين للمدعي وإن فسمع على الوجه الذي قيل إنها وإن قال ليست لي، ولكن لنا أو إلى حين تكليف، وأوبة غائب ومحلف ما إن يستحق الذي ادعى وألزمه إن ينكل هنا عوضاً، وإن ويعفى عن الإيلاء والغرم إن يُقِمَّ ويخرج أن يقضي لنا هنا بها وإن قال هي للمدعي بعد، لم تكن وللمدعي ادفعها بينة، وللمقرر له حق النزاع بها طد

(١) الصحيح: يدع.

(٢) الصحيح: يصر.

ويحلف في ذا المدعي مع شهوده احتياطاً لنا، ثم الصغير بأبعد  
وقل لمقر للجَّهليل بها ابن فإن لم يعرف بالنكول: اقض وأشهد  
فإن عاد من بعد ادعاها لنفسه فلا تسمع الدعوى على المتجود

## فصل

ولا تقبل الدعوى من الشخص دون أن  
سوى ما أجزنا جهله . . كوصية  
فيذكر في المثلي جنساً، ونوعه  
وعين سوى المثلي إن كان حاضراً  
وإن كان فيه حلية فغير ما  
وإن حلي النقد ان قوم بواحد  
وإن كان فقد العرف يكفيك قدره  
ولا من يدي تحديد دار ووصفها  
ودين على موروث شخص من ادعى  
ويكفيك جحد الإرث عنه وموته  
وذكرك منقولاً إليك بعقد أو  
وقيل اشترط ذكر الشروط لصحة  
ولا تشترط ذكرى شروط لمدع  
ودعوى نكاح معه عقد له استمع  
وقيل بلى، والقول قول الذي ادعت

يجررها تحرير مفهوم مقصد  
والاقرار أو في المهر مطلق أعبد  
ومقداره، في عرفه المتعود  
وإلا اضبطن بالوصف، والقيمة احُد  
يحل به قومهُ، لخوف من الردي  
وخذ عنه عرضاً للضرورة ترشد  
أو قد قيل ذاك الوصف لزم وأكد  
وأرشد شجاج، أرشها لم يحدد  
فذكر التوى والإرث: حتم التأطد  
والايلا بنفي العلم بالموت قيد  
هبات، وشرط الصحة اشترط وأكد  
النكاح، وفي وجه وملك الإما قد  
دوام نكاح لا ابتداء بأجود  
من الحق لا دعوى نكاح مجرد  
تزوجهُ، من غير حلف بأجود

ومع شُهد بالعقد، موجبَه التزم  
ويمنع منها ظاهر في «المجرد»  
وإن يدعى (١) إرثاً ليذكر أصله  
ليذكر وصف القتل عمداً وشبهه

وفي حلها، والحظر بالباطن اقتد  
وقد قيل لا للحكم بالعقد فاشهد  
ومن يدعي قتلاً لمورثه الردي  
وقتل الخطا مع شركة وتفرد

## فصل

وتعديل أرباب الشهادات ظاهراً  
وعنه إذا لم تستبن فسق مسلم  
ويسأل عن جاءه بشهادة  
ومن تجهلن إسلامه ارجع لقوله  
ويسطر مجهول العدالة باسمه  
ومقدار حق يشهدون به كذا المسائل والخصمين أيضاً فحدد  
ومجهولاً اجعل سائلاً دون تهمه  
ووجهان في المسؤول والسائلين هل  
وإقرار مشهود عليه لشاهد  
وقيل بحتم الحكم إذ قد رضي به  
ويوجب حكماً علمه بعدالة  
ويسأل عن وصف التحمل، وطرفه  
فإن يتوافق قولهم... عظ مخوفاً  
وليس بحتم بل لنذب، وهكذا

وباطناً، اشروطه على المتأكد  
ولم يجرح الخصم اقبلن لا تقيد  
إذا كان لم يعرفه وليتوكد  
كحرية فيما اعتبرت بمبعد  
ووصف به يمتاز عن غيره طد  
ومقدار حق يشهدون به كذا المسائل والخصمين أيضاً فحدد  
عفيفاً، وسراً سل رجا نيل مقصد  
لهم حكم إخبار، وإشهاد شُهد  
جهيل لتعديل عن الحكم فاصدد  
وفي حقه اقبل حسب، لاحق أبعده  
الشهود فإن يرتب به، فليد  
لكل فتى منهم إذا بتفرد  
فإن ثبتوا فاحكم وإلا ليردد  
تعاهد أحوال الشهود بأجود

(١) الصحيح: يدعى.

وليس بحتم بل من اخترت أشهد  
فالأجماع فالأثار، والرأي أجهد  
فبالصلح فأمرهم فإن أبيا اطرُد  
تبينَ بجهل، رده لا تؤطد

وترتيب أقوام للاشهاد فسحةً  
وخذ من هدي القرآن أحكاماً ما طراً  
فما بان فاحكم فيه حقاً، وما خفي  
إلى أن يبين الحق فاحكم قبل أن

## فصل

كفاه وإن يفقد عليّ ولي اشهد  
من الشخص إلا الخير، كالنفي للردى  
به باطناً، إذ بالتستريرتدي  
بينة، والزمه ما لم يُشهد  
يقل فاسق، أو ليس عدلاً بذا اردد  
خبير بأهل الاختلاف مجود  
لفسقهما: لم يثبت الحق فاردد

فإن يشهد العدلان بالعدل والرضى  
وليس بكافٍ قوله لستُ عالماً  
ولا يقبل التعديل من غير عارف  
ولا تقبلن الجرح إلا مفسراً  
وأنظره إن يسأل ثلاثاً، وعنه إن  
وقيل اقبلن في الجرح مطلق عالم  
وإن شهد العدلان أن محكماً

## فصل

يترجم له عنه عليمٌ بمقصد  
وجرح، وتعريف، وتعديل شهد  
إذا ترك مخبور زمان العمى قد  
وعبد على الثاني فقط، خبراً طد  
ويكفيك في المقبول فيه شهادة النساء ترجمان، وامراتان لمبتدي

وإن يجهل القاضي لسان محاكم  
ولا تقبلن في ذا، ولا في رسالة  
سوى شاهدي عدل، وعنه وواحد  
وتزكية الخنثى، وأنثى، ووالد  
ويكفيك في المقبول فيه شهادة النساء ترجمان، وامراتان لمبتدي

وإن عدل العَدْلان شخصاً فجاءه  
ومن ثبت يوماً عدالتُه فلا  
وقيل بلى إن كان مع طول مدة  
وإن سأل القاضي مقيمَ شهودِه  
أو ايداعَ عين مدَّعةٍ حَذارَ أن  
على غير حد أو قصاص ومن أتى  
ثلاثة أيام.. أجبه، وقيل لا  
وحل بين عبد مدع العتق إن يرد  
ووجهان في ذا إن أتانا بشاهد  
فبينهما حل إن تقم شاهدين لا  
ومن يدعى<sup>(١)</sup> حقاً على متغيب  
فأوجب حكماً مبتغي بشهوده  
ويعطاه إن واتي، وقيل بكافل  
فإن قدم النائي وأهل عمرهم  
فإن كان قبل الحكم فهو كحاضر  
وعنه ليرج الحكم خشية نقضه  
ولا تسمع دعوى امرئ وشهوده  
إلى أن يجي أو يستنيب فإن أبى الحضور اسمعن، واحكم عليه وأطد  
وقيل استمع واحكم، وعنه استمعهما ولا تحكمن في غيبة ذا فجود  
فإن ياب الجي للحضور بنائب السياسة، ثم الحصر بالترصد

(١) الصحيح: يدع



فإن يصطبر للحصر ثم أصر في التغيب فاسمع، واحكم لا تردد  
 ودعوى توى موروث ناءٍ ومدعٍ  
 فإن ثبتت فادفع إلى ذي نصيبه  
 وخلف غير، أو ديوناً لدى عدي  
 وقيل إن يكن ديناً فيبقى بحاله  
 مع أمين فأرصد  
 ويقبل في تعداد ورث ميت  
 إلى أوبة النائي بوجه مبعد  
 وشهوداً لخبر ظاهراً في المجود  
 وإن شهدا أن المدعي كان ملك ذا  
 وذو اليد بالعدوان أصبح ذا يد  
 أو ابدى اعترافاً أنه كان ملك ذي  
 فصار له، للمدعي احكم وأيد  
 وإن لم يبيناً غير سابق ملكها  
 ولم يذكر عدوان ذي اليد . . . فاردد  
 وقيل استمع، فالأصل في الكائن البقا  
 إلى أن يبين النقل بالمتحدد

## فصل

وليس يحول الشيء عن صفة له بحكم إمام، باطنياً في المسدد  
 وعنه بلى في كل أمر يخالف الأئمة فيه، من فسوخ ومعقد

## فصل

وينفذ حكم إن سُئلت أجب مع  
 واختلاف بمحكوم به، حسب قيد  
 وإن كان نفس الحكم ما فيه خلفهم  
 فلا قبل أن يحكم سؤال به قد  
 وإن يرفع الخصمان عقداً مجوزاً  
 لدى غيره، بل عنده ذو تفسد  
 ويعترف بالحكم من حاكم به  
 بإقرارهم، فاحكم، وإن شئت فاردد  
 وإن يحكم من في حد أو قود فتى  
 ببينة ممن يرى رد أعبد

فبانوا عبيداً إن تشا انقض ككلماً  
وإن بان بعد الحكم كفر شهوده  
ومن له الحكم ارتجع مالاً أو عن  
وإن يحكمَنُ الله تَضمَنُ متلفاً  
وقيل بل القاضي وقيل من اشتهى  
إذا كان فيه من يزكي عليهم  
وعن أحمد بالفسق لا تنقضنه  
وفعل القضاة المختلف فيه مثل أن  
يسوغ متى لم يمض في حكم حاكم  
ولو صدق القاضي ادعا الشخص حكمه  
وإن ينسه القاضي فيشهد شاهداً  
ولو وجد القاضي ولم يدر حكمه  
فتنفيذه حتم وإن لم يحط به  
وعنه إن يكن في حزره تحت حتمه  
ومن قال بعد العزل كنتُ حكمت في  
باخباره فرداً كما قبل عزله  
ويقبل بعد العزل إنكار حكمه  
ومن كان ذا حقٍ على باذل، أو  
أو المانع المقدور إن يلزم الوفا  
وإن أعوز استيفاؤه لم يجز له  
وقيل بلى قوم، وخذ مستحرياً

به الخلف، إن يحكم به لم تغمد  
أو الفسق.. فانقضه، ولا تتردد  
القصاص بما فيه اقتضى الشرع ترشد  
وما قد سرى منه المزكي لشهد  
ذوو الحق من هذين يضمن وأطد  
القرار وإلا ضمَّن حاكماً قد  
فما ثم تضمين على ذي التقصد  
يزوج من دون الولي المرشد  
ولو فاعليه رده فتقلد  
بحق له أمضاه لم يتردد  
رضي عنده بالحكم، يمضي الذي ابتد  
بخط له علماً بغير تردد  
بذكر وعنه لا تنفذ بل اردد  
ينفذ، وإلا لا كذا خط اشهد  
كذا لفلان في الولاية قلد  
وقيل على الإقرار حسب كشهد  
بعمد بفساق بلا خلف زد  
المؤخر للتأجيل، أو عسرة اليد  
فبالإذن فاستوفى<sup>(١)</sup> ولا تتردد  
تحفي الاستيفاء، في نص أحمد  
بعدل، فإن لم تنقضن لا تزيد

(١) الصحيح : فاستوف

## باب حكم كتاب القاضي الى القاضي

وَيُقْبَلُ قَاضٍ كَتَبَ قَاضٍ إِلَيْهِ فِي  
وَعَنْ أَحْمَدَ فِيهَا اسْتَقْرَبَ شَاهِدَ  
وَعَنْ أَحْمَدَ مَا دَلَّ أَنْ قَبُولَهُ  
وَيُقْبَلُ فِي تَنْفِيزِ أَحْكَامِهِ وَلَوْ  
وَقِيلَ اقْبَلْنَا مَا لَمْ يَوَاتِ رَجُوعٌ مِنْ  
وَسَيَانِ مَكْتُوبٍ لِقَاضٍ مَعِينٍ  
فِيْلَزْمُ مَنْ وَاوَاهَ مِنْهُمْ قَبُولُهُ  
يَقُولَانِ نَشْهَدُ أَنْ هَذَا الْكِتَابَ مِنْ  
إِلَى مَنْ نَحَاهُ فَلَيْكُنْ قَابِضاً لَهُ  
وَوَجْهَانِ إِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْكَاتِبُ أَشْهَدَا  
وَإِنْ قَالَ هَذَا فَاشْهَدَا بَعْدَ خَصْمِهِ  
وَوَجْهَانِ فِي هَذَا أَيْمُضُهُ عَارِفٌ  
وَمَنْ شَرَطَهُ التَّسْطِيرُ مِنْ أَرْضِ حُكْمِهِ  
وَإِنْ حَضَرَ الْمَكْتُوبُ فِيهِ فَقَالَ مَا  
وَإِنْ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ هُوَ فَيَدَّعِي اشْتِبَاهاً بِشَخْصٍ، ثُمَّ لِلْحَقِّ يَجْحَدُ  
تَحَقَّقَتْ دَعْوَاهُ، تَوَقَّفَ وَاجْهَدُ  
وَلَمْ تَشْتَبِهْ لِلْمَدْعِيِّ، اذْفَعَهُ تَرْشُدُ  
كَفِيلاً، وَفِي الْجَيِّدِ اخْتَمَنَهُ تَسَدُّدُ  
بِتَعْيِينِهِ فِي حَضْرَةِ الْمُتَقَلِّدِ

ويعتُ أني قد قضيت بعينه  
 وليس مضرًا موتٌ أو عزلٌ كاتب الكتاب، بل اقبله بغير تردد  
 وإن صار ذو فسق ليقبل كتابه  
 وإن كان من جاه الكتاب خليفةً  
 وإن حال مكتوبٌ إليه تغيرت  
 وقال أبو يعلى وإن تبقى حاله  
 له ثانيًا، فابر الكفيلَ وشرذ  
 بحكم، وإن يثبت، ولم يحكم اردد  
 لكتابه، إن مات أو عزل اطرده  
 لينفذ من وافاه دون تقييد  
 فوافي سواه.. يمضه كالمقصد

## فصل

فإن يبغ محكومٌ عليه شهادةً  
 وليس بحتم أن يرأسل كاتباً  
 ومن يبغ ممن أثبت الحقَّ عنده  
 وقيل ان ثبت بالشَّهَدِ الحقُّ لم يجب  
 وإن يبغ بالإشهاد خطأً بكاغِدِ  
 وما قد حوى حكماً ببينةٍ هو السجل، وسمي غيره محضراً قد  
 له نسخة أخرى لديك فخلد  
 ولا بد من تعيين قاضٍ مقلد  
 إمام بالاستخلاف، أو بالتفرد  
 وخصمٌ بأسماء ووصف محدد  
 والزمان، وحكمٌ ثم موجبُه اعدد  
 وفي شَهِدَ عندي بذا، اشهد وأطد  
 لديك، وحكم بالثبوت المؤكد  
 فإن يبغ محكومٌ عليه شهادةً  
 وليس بحتم أن يرأسل كاتباً  
 ومن يبغ ممن أثبت الحقَّ عنده  
 وقيل ان ثبت بالشَّهَدِ الحقُّ لم يجب  
 وإن يبغ بالإشهاد خطأً بكاغِدِ  
 وما قد حوى حكماً ببينةٍ هو السجل، وسمي غيره محضراً قد  
 له نسخة أخرى لديك فخلد  
 ولا بد من تعيين قاضٍ مقلد  
 إمام بالاستخلاف، أو بالتفرد  
 وخصمٌ بأسماء ووصف محدد  
 والزمان، وحكمٌ ثم موجبُه اعدد  
 وفي شَهِدَ عندي بذا، اشهد وأطد  
 لديك، وحكم بالثبوت المؤكد

وَصَدَّرَهُ بِسْمِ اللَّهِ وَثَنٌ بِذَا الَّذِي  
 عَدُولاً رَأَى شَهَادَهُمْ بِثَبُوتِ مَا  
 وَسَمَّهُمْ وَاذَكَرَ بِمَحْضَرِ مَدْعٍ  
 وَإِلَّا فَقَلَّ سَاعَاجِ اجْتِمَاعِي مِنْهُمَا  
 وَتَذَكَرَ مَشْهُوداً عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ  
 بِمَا قَدْ حَوَاهُ كَاغْدُ وَصَفُهُ كَذَا  
 وَبَعْدَ التَّهَامِ اكْتُبْ وَأَمْضَاهُ مَسْقُطاً  
 وَأَشْهَدُهُمْ لَمَّا بَغَى ذَاكَ مَدْعٍ  
 وَكُلِّ امْرِيءٍ مِنْهُمْ عَلَى حُجَّةٍ لَهُ  
 رَضِيَ حَاضِرٌ إِذْ ذَاكَ مَجْلِسَ حُكْمِهِ  
 بِأَعْلَاهُ، وَاكْتُبْ نَسَخَتَيْنِ عَلَى السَّوَا  
 فَكِلْتَاهُمَا عِنْدَ النِّزَاعِ وَثِيقَةٌ  
 وَلَوْ قَالَ مَا قَلْنَا، وَأَهْمَلْ ذَكَرَ مِنْ  
 وَفِي كُلِّ أَسْبُوعٍ أَوْ الشَّهْرِ أَرَّخَنُ  
 وَإِخْبَارُ قَاضٍ فِي مَحَلِّ لِحْكَمِهِ  
 لِيَعْمَلَ بِهِ إِنْ صَارَ فِي أَرْضِ حُكْمِهِ  
 وَقِيلَ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَخْبَارَهُ أَقْبَلُنْ

به أشهد القاضي عليه كما ابتدئ  
 تكمل له شرط الثبوت بشهد  
 وخصم، وسمي<sup>(١)</sup> إن عرفت تسدد  
 بمعرفة من خالد بن محمد  
 أقر صحيحاً طائعاً ذا ترشد  
 ويحكي بلا نقص، ودون تزيد  
 كأمثاله القاضي به حكم ازدد  
 وميزه، لما لم تجد من مصدد  
 وأشهد بالانفاذ كل مسدد  
 وذلك في اليوم المؤرخ فاقصد  
 له نسخة واخرى لدى الحكم أيد  
 بما فيهما من حكمه المتأكد  
 عليه ادعى: جوز له غير معتد  
 محاضرة، والكتب، لا تبدد  
 بحكم لقاض في سوى المتقلد  
 إذا ما أجزنا الحكم بالعلم قيد  
 كأخبار معزول على أصل أحمد

(١) الصحيح: وسم

## باب القسمة

تبارك ذو الآلاء والحكم التي  
فمن ذاك شرع القسم فينا لعلمه  
وقسمة أملاك الوري، بعضها رضى  
كدار وحمام صغير لكل ما  
وأرض لبئر، أو بناء ببعضها  
بلا ردّ تعويض تعدّ لها لهم  
وأحكامها كالبيع فيما يجوز،  
وتلزم بالإقراع في المتجود  
وإن رضيا كل بعين أو امرؤ  
ومانع قسم الجبر نقصان قيمة  
وظاهر ما يختاره الخرقى هو  
وإن يكن الإضرار في حق واحد  
وعن أحمد ما كان فيه مضرراً  
وإن ملك الشخصان نصفاً ونصفها  
وعبرة أملاك لقوم تلاصقت  
وإن يتخذ جنس البهائم شركة  
فمن يبيع بالتقويم قسمتها يجب  
وقد قيل لا إجبار كالدور هاهنا  
وإن يختلف مامنه جيد الثياب كالحرير وقطن مثل الأجناس فاعدد  
يجار لها عقل اللبيب المجود  
بحاجتنا للقسم عند التكد  
للأضرار، أو تعويض مال لمفرد  
تعذر فيه قسمة بتفرد  
تعذر بالإجزاء، وتقويم ارشد  
فقسمة ذي بالرد إن يرتضوا: طد  
والذي لم يجز في البيع فيها: ليردد  
كالايجابار بعد الحكم من متقلد  
بجزء له بعد التفرق أطد  
بقسم ولو مع نيل نفع معود  
تعذر نفع سابق بالمفرد  
فيطلب: يجب واعكس بوجه مبعد  
فلا توجبن القسم غير مقيد  
لشخص فيبغي القسم فاجبر بأوطد  
بوجدان، منع القسم في كل مفرد  
وأشباهاها مثل الثياب، وأعبد  
بنص كأرض ذات نبت معدد  
ومختلفي جنس، وثوب مفرد  
وإن يختلف مامنه جيد الثياب كالحرير وقطن مثل الأجناس فاعدد

ولا يُجبرُ الآبي على قَسْمِ حائطٍ  
وقيل بلى في قسمة الطول منها  
بشراء فافهم لي بني كل واحد  
كذا عن أبي الخطاب في عَرِصَةٍ فقط  
وقد قيل لا إجبارَ إلا بَعْرِصَةٍ  
ولا يجبرن في أخذ سُفلٍ مقابلن  
وقيل بلى، والمجد يختارُ جبره  
وإن رضيا: جوّز ويلزمُ مطلقاً  
وإن أهبما وقتاً فذلك جائز  
وقد قيل بل ذا جائز غيرُ لازم  
وقيل ان يرى<sup>(١)</sup> القاضي إذا ما تشاجروا  
وقسمة أرضٍ دون زرع لهم بها  
ولا تجبرن في قسمة الزرع دونها  
وقيل بلى بعد الصلاح لفصله  
وإن يرتضوا والزرع قطن وصالح  
وإن كان بذراً أو قد اشتد حبه  
وجوّزه في سنبل دون بذره  
وما شرطوا في قَسْمِ جاري مياههم  
وما احتاج في إنفاقهم لصلاحه  
وإن يتهايوا بالزمان. فجائز  
كذي ثُقْبٍ في مصدم الماء ثابتٍ

(١) الصحيح: ير

ومن يبيغ مما خصه سقي ببقعةٍ ومشرها من ذلكم : لم يعود  
أجزه له إن كان نفعاً بهاله وقد قيل لا خوف ادعا الحق في غد  
وفي قولنا لا يملك الما بملكه المقر فكلاً قدر حاجته امدد

## فصل

ومالم يكن في قسمة ضرراً ولا اعتياض بمبدول على القسمة، اطهد  
لمتنع عن قسمها حين يتغي كدار وبستان فسِيحِي محدد  
ودبس بلا قيد وشبه المعد وإمكان تعديل، بغير تردد  
فيشروط في الإيجار إثبات ملكهم لإفراز حق ليس بيعاً بأجود  
وفقدان إضرار وذو القسمة اجعلن وأثمار أشجار بخرص معود  
فجوز قسم الوقف أو مع طلقهم وفي قسم ذا من شا التفرق يشرد  
وقسمة موزون بكيل وعكسه بهذا، وبيع قيل فاعكس تسدد  
ولم يحنث المولي على ترك بيعه ولا شفعة في قسمة فيها، ازدد  
وبالعيب في الوجهين إن شئت فأفسخن تعوض رب الطلق من ذي المؤبد  
وما بعضه وقف ولم يستوي (١) بلا مع الرد من ذي الطلق دون تردد  
أجز عن رضئ تقسيمه في الاصح أو البعض نخل ثم بعض كعنجد  
وما بعضها بعل وبالسبح بعضها وقال فتئ أعياناً اقسام بقيمة  
على حدة بالقسم كما ابتغى ال أخيران تأتي تعدلن، وتسدد

(١) الصحيح : يستو



## فصل

وتقسم إما عن رضئ أو بقاسم يقيمونه، أو قاسم الحاكم اليد وأجرته في الفيء أولى فمنهم على الملك قدرأ لا الرؤوس بأوطد ولا تلزم التعديل مع قرعة، وفي الذي فيه رد بالرضى بمبعد ومن شرطه عدل وعلم بقيمة وتنفذ في الإجار قسمة مفرد

## فصل

ولابد فيما فيه رد كقيمة من اثنين، لا فرد في الاقوى كشهد فإن تستوي<sup>(١)</sup> الأجزا وقيمتها فالمساحة عدلها، ولا تتردد ومتفق الأجزا ان تفاوت قيمة فعدل بالتقويم، واقرع تسدد وإن تتساوى<sup>(٢)</sup> قيمة مع تفاوت السهام : فالذرع اقسمن كالمصرد وكل امريء أخرج له قرعة فإن له فوقها يعطى جوار المحدد وإن تختلف سهامهم مع قيمة فبالقيمة اقسمها لاذي كما ابتي ومختلف الأشجار في الأرض، والبنا على حدة، لا من بغى قسّم كلها وإن يبغ شخص جعل كل مجاور

(١) الصحيح : تساوى

(٢) الصحيح : تساوى

## فصل

بأنفسهم ثم اشهدوا بالرضى اردد  
بدعواه فانقضها، ولا تتردد  
فللمنكر المولى اقبلن، دون شهيد  
ان الزم بالاقراع دون الرضى اشهد  
فذاك كقسم منهم دون مسعد  
تساوى النصيبان، ففيه فأطد  
إذا شاع في التعديل أو في مفرد  
وقيل إن يشع في مفرد حسب أفسد  
بعيد اقتسام بالتراضي . . فيعهد  
بقدر السهام إن كان كالبيع ذا اهتد  
ولا الغرس، اذهي ميز حق بأجود  
له الفسخ إن يجهل وأرش المخلد  
لفقدان تعديل لها اشترطوا اشهد  
توى إن نقل هي ميز حق توطد  
قبيل قضاء الدين . . صحح بأوكد  
طريق، وما للثان منفذ اردد  
فلتدم دون شرط السد، كالمتعود  
على بعضها، إن أطلقوا القسم خلد

ومن يدعي<sup>(١)</sup> سهواً بما قد تقاسموا  
وعند إمام العصر إن جا بشهد  
وإن كان في مقسوم قاسم حاكم  
كذلك في مقسوم قاسم ارتضوا  
وإن يشترط فيه الرضى بعد قرعة  
وإن يبن استحقاق شيء معين  
وإن كان في إحدهما بطلت كذا  
وقد قيل لا تبطل إذا شاع مطلقاً  
وإن يبن استحقاق ما قد بني به  
ليرجع على الباقي من قيمة البناء  
وإن بان في الإجماع لم يغرم البناء  
وإن بان عيب في نصيب: فربه  
ومحتمل أن يبطل القسم بينهم  
وإن بان دين بعد قسم عقار من  
وإن قيل بيع هي كبيع ترائه  
وإن قسماً أرضاً فبان لبعضهم  
وقد خرج التصحيح ثم الطريق  
فقد قال في دار تمر مياها

(١) الصحيح: يدع

ملكها بعقد مطلق، لم يقيد  
عليه احتجاراً، حكمه اجعل تُسَدِّدِ  
ليقسم عليه حاكم مجبر قد

ومن وقعت في قسمه ظللت لها  
وفي قسمة الإجماع حكمٌ ولي من  
كذا في التراضي إن ترجَّح من يغيب

### باب الدعاوى والأيمان

وذمته الدعوى وقيل الطلب قد  
عليه ومن نجاه مدعياً طد  
سوى مع قسامات ومع شاهد قد  
وفي القول في رد اليمين.. فقيد  
إذا كان مردود التصرف فاهتد  
تداعيهما.. يحكم له بتفرد  
بغير يمين يعطها بتفرد  
متى ما ينازعه الأخوذ بمقود  
به راكباً، لا مالك الحمل فاهتد  
وللابس احكم، لا للاخذ باليد  
له، ولرب الدار غير المعود  
بسائر ما في الدار، من غيرها اشهد  
لمالك غرس، أو بناء بها قد  
بنيانه، وصل بنا في التحدد  
فمثل البناء باللبن في المجود

وزعم الفتي استحقاق ما في يدي فتي  
ومن لم ينجيه السكوت فمدعى  
ويختص في الدعوى اليمين بمنكر  
وفي كل دعوى من أمين قبلتها  
ولا تسمع الدعوى والانكار من فتي  
ومن يول باستحقاق ما في يديه في  
وأيهما قامت له شهد بها  
وللراكب أو ذي الحمل فاحكم بحامل  
وللراكب احكم لا لذي الحمل واخصن  
وللحامل امنح رحله دون راكب  
وللصانع اجعل آلة الصنعة التي  
لأشباهاها في صنعة أو تجارة  
وعرصه اجعلها إذا ما تنازعا  
وبالحائط احكم مع يمين لمن له  
كذا إن تأتي<sup>(١)</sup> أن يجدد وصله

(١) الصحيح: تأتي.

وخص به ذا سُترة فوقه أو البنا فوقه أو أصل عقد معمد  
 وإن يتساوى<sup>(١)</sup> حله واتصاله  
 وما أوجه الآجر نحوك مرجحاً  
 ولا وضع أخشاب عليه بأجود  
 وبالمرتقى للعلو فاحكم لربه  
 وإن كان موضوعاً لنفعيهما معاً  
 وجدران سفلايهما اجعل لربه  
 وما يتبع في البيع داراً لربها  
 كذا امنحه مصراعاً ورفاً معلقاً  
 وبينهما مالا يكون كذا مع التحالف، فاجعله، ولا تتردد  
 وللمكثري كل المنقل عادةً كمثل الأواني، والأثاث المعدد

## فصل

وإن كان في أيديهما عينٌ ادعى  
 ادعا فوق ما يبقى، أو الكل فاقبلن  
 ومع شُهد في الجانبين فنصفُها  
 وإن لم تقدم شُهدَ الخارج احكمن  
 كذا امنحه نصفَ المدعي إن يكن  
 ومن قرع النصفَ الأخيرَ للفظه  
 ومن تدعي عيناً لديه فقال هي  
 فتى نصفها، أو دونه الثاني ياعدي  
 من المدعي الأدنى بحلف مؤكد  
 لذي الكل مع نصف مبقًى بأوكد  
 بها بين أرباب الدعاوى تؤيد  
 لدى امرئٍ ثالث لا يدعيه، تُسدّد  
 بحلف وعارض إن أتوك بشُهد  
 لغائب، أو مجنون، أو مُلك فوهَد

(١) الصحيح : يتساو

تقر لديه مع يمين مدع وإن نكل الـزِمة له عوضاً وإن ولا يحلفُ ان جاءت شهود بأنها ومن خصه من حاضر ومكلف وإن قال ليست لي، وأجهل ربّها ابتداءً فهي للمدعي ولقارِع وقيل أمينُ الحكم يحفظها وفي وتصديق عبد مدع لا ترجحن وإن جاء كلُّ بالشهود تساقطاً وعن أحمد من يقرع احكم له بلا وذو اليد إن ينكرهما فتعارضاً وتبقى لديه ثم إقراره بها ومن خصه من قبلِ الاشهاد هاهنا وإن يدعيها ذو يد بعد يعطها إذا نحن أسقطنا شهودا تعارضوا وإن خص مجهولاً بها ذو يد يقل وإن يكن للمدعي شُهدُ بها وإن يدعيها<sup>(١)</sup> بعد ذاك لنفسه وبينهما ما لم تُجزهُ يدا امرئ وقد قيل بل يعطى لفرد بقُرعة

بأن يتسلّم، ليس حق له اشهد فئام تداعوها فعوض، وعدد لمن كان سماه بغير تردد كمن خص في دعواهما المودع اعضد مقرر له، أو قال ذلك ذو اليد القيام وفي الأقوى لدى ذي يد طد كلا ذين يولي ذو اليد للمصدد به ولن جا بالشهود اقضِ وافرد وعنه بل استعمل، وبينها اقدد يمين على الأقوى، ولا تتردد ففي القول بالإسقاط يحلفُ ذو اليد على قول الاستعمال غير مؤكّد يصرُّ ذا يد والثاني خارجاً اعدد ويولي لكل عند ممي «المجرد» وإلا فتعطى قارعاً ربّ شهد أبنه، وإلا لم يجب فعل معتد بل النكرَ فاخصه، ويولي بمبعد فهل تسمع البدعي... بوجهين أسند كما هو في أيديهما، دون شهد كدعواهما عيناً لذي ثالث صدي

(١) الصحيح: يدعيها.

## فصل

فللزوجة اجعل في التنازع . . ترشد  
وبينهما ما عم نفع، تعود  
وما كان مع حرية في تعبد  
ولم يجد قبض الحس في المتجود  
لصانعها، إن كان حكماً أخا يد  
خلا عن يدِ حكمية بل ليعدد  
حووه ومن يحكم له فليؤكد  
ودون يمين بالشهود: اقض ترشد  
وميت، وقيل احلفه معهم هنا قد

وما من قماش البيت يختص بالنسا  
وماخص بالذكران للزوج فاجعلن  
وسيان ما بعد الطلاق وقبله  
لأن قماش البيت حكماً لذيها  
كذلك فاجعل كل آلة صنعة  
وليس بحكم صلاحية العين من  
لمن حازه حساً، وبين جماعة  
بإيلائه أن لم يكن ثم شهد  
وحتى على ناءٍ وغير مكلف

### باب تعارض البينتين

بينة . . فاحكم له بتأبد  
بأيديها، أو في يدك فيحدد  
ولما يعين، أو خلا العين عن يد  
وعنه بل استعمل، وللقارع اشهد  
لتقسم، ولإيلاء بينهم اعضد  
ذكوراً على ذات الديون وخرّد

وإن يتداعى<sup>(١)</sup> اثنان عيناً فمن أتى  
وإن جاء كل بالشهود فإن تكن  
الجميع أو يفرق للجميع او لواحد  
فقد سقطا، واحكم لفقدان شُهدٍ  
بها مع يمين الإحتياط، وعنه بل  
وليس بترجيح تمحض شُهدٍ

(١) الصحيح: يتداع

والاثنان مع عدل وإيلاء زائد العداد ومشهور القبول بأجود  
وسيان من تشهد بأسباب مُلكه  
ومطلقه، أو سبقه مع مبعده  
وعنه إن يفد ذا سبقاً احكم به قد  
كالانتاج والاقطاع والإرث والشرا  
ونحوهما من جائز بتعدد  
ففي تين سوي مطلقاً ومقيداً  
بوقت، وقيل احكم بمن لم يقيد  
أو البيع، والتسليم.. لا تتردد  
وفرع على ما مر عند تعارض  
الشهود بملك عن يزيد ومزيد  
وشهد عتق، وانتقال عن الذي  
له لا شهد بالملك.. قلد تسدد  
له لا شهد الإرث عنه فقلد  
كذا شهد الدعوى بإصداق زوجة

### فصل

ومن يدعي<sup>(١)</sup> عيناً في يد الغير خارج  
يقدم في المشهور شهد خارج  
وعنه التي تنبي بأسباب ملكه  
وعنه أن تكن أسباب ملك مفيدة  
فشهد عتق، وانتقال عن الذي  
كذا شهد الدعوى بإصداق زوجة  
وأيهما قدمت لم يحلف الذي  
وذو اليد إن يشهد بنقلتها له  
فقليل كما لو أطلقاه، وقيل بل

وذو اليد.. سمي داخلاً وبشهد  
وعن أحمد بل داخل، هو ذو اليد  
أو السبق.. قدم في التعارض ترشد  
لسبق فقدّمها.. وإلا فبعده  
له شهد بالملك، أطلق وقلد  
له لا شهد الإرث، عنه فأبد  
قضيت له حتماً، ولو كان ذا يد  
من المدعي مع عكس ذي فتردد  
تعارضاً، وأبو يعلى بها خص ذا اليد

(١) الصحيح: يدع

كذلك دعوى خارجاً أن ذا اليد وإن كان عبداً ذا شهود بعثته وإن جهل التاريخ كان تعارضاً وعن أحمد جا لا تعارض، واعتبر وما بين نهر المرء مع أرض غيره كذلك فاحكم في صبي تنازعاً فلا تسمع دعواه بعد بلوغه ويسمع من ذي ميزة دون شاهد ودون شهود فامنعن وبالغن وإن يعترف فاجعله من مصدقي الد كذا إن تعارض شهود الرق واجعل الجحود لرق حراً إن أسقطا قد

### فصل

وإن يدعي<sup>(١)</sup> كل شرا الفضل منه ذالمتماع بألف في متاع موجد بالايلا لكل أبره منكرأ وإن له ولآت بالشهود بما ادعى لتعداد تاريخ، أو اطلاق كل، أو ليعمل بكل منهما لاحتماله وقد قيل مع إطلاق كل، وبعضهم وإن يدعي<sup>(١)</sup> كل شراه بشهد

(١) الصحيح : يدع



وآخر قد ملكتنيه بشهد  
 غرامةً للثاني على صاحب اليد  
 فصدقت احكم غير تهمي لمفرد  
 إذا ما ادعاها اثنان دون تردد  
 له شهد ثانٍ تساقطاً يا عدي

وإن قال كل ذا المتاعُ غصبتني  
 ليحكم بالمغصوب منه به ولا  
 وإن يدعي زوجيةً امرأةً فتى  
 ولا يقبل الإقرارَ منها لواحد  
 وذو الشَّهْد اجعلها له ثم إن يقم

### فصل

فيدعُ ذا حرية مع شهد  
 بحرية، والرق قيل بمبعد  
 فادعى العبد قتل السيد المتفقد  
 ويعتق إن يشهد شهود تفرد  
 في الاقوى وفي الثاني فعارض كما ابدي  
 وبعد غد إن مت: تعتقُ يا عدي  
 وقيل متى ما يدعي الوارثُ الصدي  
 بعثق عدي، فالموت فرع البقا اهتد  
 سعيد، وإن أبرأ يكن عتق معبد  
 وقيل ليعتق واحد قارع قد  
 وفي أحد اليومين إن مات ذا الردي  
 لفرد بإقراع على المتوطد  
 بُعيد غد موت، ومن ذا الفنا اشهد

ومن يدعي<sup>(١)</sup> مع شُهد رُق بالغ  
 ففي الأشهر احكم بالتعارض وقيل بل  
 ومن قال يا عدي ان قتلت عتقت  
 فأنكره الوراثُ فالقولُ قولهم  
 كذا مع شهود الوارثين بموته  
 وإن قال عمرو حرُّ ان متُّ في غد  
 فهات ولم يعلم متى مات رققا  
 بأن الفتى قد مات قبل الفدا اشهدن  
 وإن قال من هذا السقام ان متُّ عتقُ  
 فهات ولم يعلم متى مات رققا  
 وقيل اعتقن من شرطه الموت بالضنى  
 أو اعتاض في عمن تعين عتقنا  
 ومحتمل إعتاق من شرط عتقه

(١) الصحيح: يدعُ

فإن جاء كلُّ بالشهود بما ادَّعى  
وفي الثاني من قوله يعتقُّ قارعٌ  
ومن صدق الوراثَ يعتقُّ بقولهم  
وإن شهد العدلان منهم لواحد  
وإن حدد العدلان قيمةً متلفٍ  
فألزمه أدنى القيمتين بأوطد  
وعن أحمد أسقطهما إذ تعارضا  
فألزمه بالأدنى بقولهما معاً  
وإن تجهلن مسبوقة موتى توارثوا  
ويدفع للإحياء من وارثيه ما  
وإن قلت كالغرقى اقدرن سبق ذا قد  
كزوجة مرءٍ وابنه موتاً ادعى  
بإرثهما ثم ادعى الأخ عكسه  
وللاب إرثُ الإبن واقسم تراثها  
وقيل وسدس عن لمثل ابنه معاً

فعارض، كما لو لم يجيئاً بشهد  
وقيل شهود الغد مع البرء قلد  
وفياً ذكرنا حقُّ ثاني، فخلد  
بلا تهمةٍ ما لم يعارض يفرد  
عليه ويشهد آخراً بأزيد  
وقد خرج القاضي لزومَ المزيد  
وموضع كل اثنين إن جا بمفرد  
على أول القولين، لا الثاني ترشد  
ووارث كل يدعي سبق أبعد  
يخلف، دون الموت معه الملحد  
ووارث كل مطلقاً إرثه ارفد  
تواها قبيل الإبن زوج ليفتد  
وبينة معدومة المتنشد  
بنصفين بين الزوجين والأخ: محمد  
وذي الاستوا دعواهما فيها اشهد

## فصل

تنجّز في سقم عتاقة معبد  
وكل مساوٍ ثلث مال المفقد  
فللسابع التحرير أعتق.. بأوطد  
أو سبق للوراث مع نسقه.. طد

وإن شهد الوراث أن فقيدهم  
وإن قال شهّد أجنبيون معمرو  
ولما يجذُّ ورثته غير ثلثه  
وإن تك ذاتُ سبق بعدي فكذبت

بالاقرار، والثاني بإثبات بعد  
 بالايضا بتحرير، ولو بان مبتدي  
 اقتراح ليعتق نصف كل بمبعد  
 لغا جحدهم دون الشهادة: فاشهد  
 ومعمرو إن يقرع، أو النصف في الردي  
 ولكنهم فساق اعكس تسدد  
 برجعية عن عتق معمرو، اشهد  
 فسوقهم مع جحدهم قول بعد  
 وذلك ثلث الباقي بعد المشرد  
 على معمرو عدل هم غير جحد  
 وذا مع تساوي القدر أو زيد معبد  
 وشهده الوراثة الاثنين شرد  
 ومعمرو إن يقرع وزد نصف معبد  
 عدولاً كفساق هم في المعدد  
 كثاني تنجيزين في المتعدد  
 شهود، وثان يدعيه بشهد  
 فتى مع رجوع عن فتى لم يقيد  
 للأخير، وقارع سابقين ليقدد  
 له شاهد مع حلفه في المجود  
 لقد كان في الماضي لزيد بأجود  
 تعدي يديه اقبل بغير تردد

عتاق كلا العبدین تحريراً معبد  
 وإن تجهلن السبق، أو شهدا معاً  
 فأعتق في الأولى قارعاً بل بلا  
 وإن جحد الوراثة إعتاق معمرو  
 بعثت المسمى معبداً باعترافهم  
 ولما يكذب وارثوه أجانباً  
 وإن يجمع الوراثة فسقاً ويشهدوا  
 بعثت كلا العبدین واحكم كذاك في  
 وقد قيل ثلثي معبد حسب أعتقن  
 وورائته إن يشهدوا برجوعه  
 بقولهم معبود قط كبعد  
 ولو كان سدس المال قيمة معبد  
 وقد قيل فاعتق معبداً قارعاً فقط  
 وورائته إن يخبروا لا شهادة  
 وحكم المدبر مع منجز اجعلن  
 ومن يدع الإيضا بثلث له به  
 بلا رجعة ثم ادعاه بشهد  
 فبينهم أثلاثاً أقسم، وقيل  
 وذو شهد بالثلث يعطاه دون من  
 ورد شهود أن ما في يدي عدي  
 وبالعكس إن صدق عدي وإن بين

ومن شهدوا أن الشهود عليهم  
لورائهم القتل إن يصدق سبقاً

يقول يا عدي قاتلوه فأطد  
فقط لا جميعاً، أو آخرين ترشد

## فصل

ومبقي قريباً كافراً وموحداً  
فمن يدعي<sup>(١)</sup> المعروف من دينه يصر  
ومع جهل دين الميت يحويه كافر  
وبينهما إن كان ينكرها وعن  
وقد قيل يعطى باقتراع لواحد  
وقيل بوقف الأمر حتى يبين ما  
وبيننا موت على نطق مسلم  
سواء عرفنا دينه أو جهلته  
وإن قالت احدها قد مات مسلماً  
وعدلان إن قالوا عرفناه مسلماً  
وأطلقنا أو شاهدان فعنه ما  
على كل حال إذا انتقى الخرقى في  
وقيل إن جهلت الدين عارضت فيهما  
ومبقي أخاً مع زوجة هديا هما  
وكابن كفور كافراً والديه مع  
للام بثلاث النصف والباقي للأب

وكل على ديني بقول توى الردي  
إلى قوله حتماً وبالإرث يفرد  
متى أثبت المهدي أخوة ملحد  
إمامك في الحالين بينهما اقدد  
وقيل بتغليب الهدى هو لمهتدي  
يدين به، أو يرضيا الصلح فاهتد  
ونطق كفور. . قد تعارضتا اشهد  
فأسقط، أو استعملها أقرع، أو اقدد  
وقالت سواها بل توى غير مهتد  
وعدلان إن قالوا عرفناه بالردي  
يدل على تقديم شهد من هدي  
في الأخيرة، والأولى يعارض فانقد  
وإن تدره من عنه ينقل أيد  
كالابن التقي، فيما مضى مع ملحد  
تقي، ففي التنصيف ثم هنا اشهد  
وللعرس ربع النصف، والأخ ورد

(١) الصحيح: يدع

بباقيه والنصف الأخير امنح ابنه الذي معها في الصورتين وأفرد  
وقيل لعرس مع أخ ربع ماله وقيل ثمين والوجيهين بعد  
وباقيه نصفين وللأخ وابنه اقسمن لا ستوا دعواهما فيه واليد  
ومن أبويه الكافرين اقبلن لا  
وإن خلف ابناً كافراً وموحداً  
تبدع إسلام به صار وارثاً  
وإن قال في شعبان أسلمت يا أخي  
فقال أخوه قبل شعبان موته  
ووجهان في تقديم شهد مسلم  
وإن قال ذان الفضل عاصب بدرية  
فألزم ولي الطفل ياصح منها  
وإن عينا عند الشهادة بدرية

مقال بنيه المسلمين بأوطد  
فتى مسلم إن يضح ذو الكفر قد هدي  
ليحلف أخوه نفي علم ويصدد  
وفي رمضان مات والذي الصدي  
فبينهما ميراثه، اقسمه تقصد  
أصيل أو الحكم التعارض أسند  
لطفل، وقال اثنان عاصبها عدي  
بتطلاب كلتا البدرتين، وعدد  
ليأخذ من شاء بدرته، قد

### كتاب الشهادات

وكن عالماً أن الشهادة مَنْصِبٌ  
وفيها صلاح للفريقين، حقّ ذا  
وكن ذا احتياط عن شهادة فرية  
وتوجب للأني بها في مقامه الجحيم، روى هذا ابن ماجة أسند  
وكم حدّر الهادي الوري عن شهادة  
أما قال قول الزور أعلى كبيرة  
فأربعة بالزور يهلك نفسه

من الدين، حفظاً للحقوق من الردي  
يصان وتبرا ذمة المتجحد  
تؤول إلى سخط المهيمن في غد  
بزور، بتهديد أتى وتوعد  
مع الشرك في لفظ «الصحيحين» قيد  
وباغ ومظلوم وقاضي تعمد

كفا زاجراً عن ذلكم كلُّ عاقل      سقوطُ شهيد الزور في عين مشهد  
تحميلها في كل حق لنا وللمعاهد فرض بالكفاية أطفد  
يزول بمن يلفي عن الناس فرضها      كذاك الأدا بعد التحمل بمبعد  
وعين على من لم يجد في كليهما      سواه، ولو عبداً على رغم سيد  
ونص بتعيين الأءاء متى ادعى      المطيقُ بلا ضررٍ ولو مع شهد  
ودون مكان القصر يلزمه الأءاء      وقيل ان يجز في اليوم عود المركد  
ومن لم يطق مشياً: فأجرة مركب      على مشهد مع فوق قوت معود  
ويحرم في الحالين جعلٌ وقيل لا      لفقر وقيل ان عينا، والأءاء قد  
ومن عنده علمٌ مجد لربه      فترك الأءاء أولى، وإن شا ليشهد  
ولو قيل دعوى واعكس ان تحش كثرة الخنا أو أبى، وعظماً بل اوجب بأجود  
وللحاكم التعريضُ للشاهدين بالتوقف عن حد، على المتجود  
وشاهد حق الآءمي مع علمه      به عن أءاء قبل تسألُهُ اصدد  
وإءلامه قبل الأءاء جاهلاً به      محب وإن يشهد يكن غير معتد  
ويندب للارشاد لا لثوبة      على كل عقد غير ما وجب اشهد  
وحظرُ شهادات الفتى بسوى الذي      بأوقات الاسترءاء يعلمه، طد  
باحدى الحواس الخمس والرؤية اخصصنُ      بالافعال، أو مرثيٍ وصف، وقيد  
ومسموعه ضربان ممن عليه قد      شهدت.. كتطبيق وعتق مبعد  
والابراء أو إقرار، أو حكم حاكم      وعقد متى ما تدعى في نحوذا اشهد  
على من علمت الصوت منه تيقناً      ولو مع الاستخفا، وان لم يشهد  
ولو غاب والمجهول إلا بشخصه      فلا تشهدن في غيبة المرء.. تردد  
وإن عرف المجهول من قد عرفته      فعنه الأءاء حظرٌ، وقيل ليشهد

وقولان مع إيقانِ حظكِ تجهل الشهادة، والثالث بمحرزة اشهد  
 وعن أحمد لا يشهدن بسماعه  
 وعنه له التخييرُ فيه وعنه إن  
 كقول الفتى ألفٌ عليَّ له، وإن  
 كأقرضني أو كان حقَّ قضيتَه  
 فيشهدُ في الأولى على ما تحاسبا  
 وردَّ شهوداً قبل دعوى معين

## فصل

وما ظهرت أخباره واطمأنت القلوبُ إلى عرفانه.. فبه اشهد  
 وذلك فيما ليس يعرف غالباً  
 كموتٍ وأنسابٍ ومطلق ملكه  
 وتولية، والعزل والخلع، والولا  
 ولا تقبلن الإستفاضة من سوى  
 وقال أبو يعلى بعدلين صاعداً  
 وقيل بإخبار سكتتُ إليه من  
 وإن تسمعن إقرارَ شخص بوالد  
 كذا مع سكوتِ المستجاز اعترافه  
 ومن يرَّ عيناً في يد المرء مدة  
 وإن طال لم ينكر دوام تصرف  
 ليشهد له بالملك عند ابن حامد

وسوى بطريق الاستفاضة ياعدي  
 وعتق، ووقف مصرف الوقف جود  
 والانكاح والتطليق في نص أحمد  
 عديد يفيد العلم، أخبارهم قد  
 وظاهر ما ينحوه أحمد ما ابتدئي  
 موثق الأقوال، لدى المجد قلد  
 وابن فمع تصديق ذي الحق فاشهد  
 وقيل ان تكرر بل متى كذب اصدد  
 يسيرة، اقنع بالشهادة باليد  
 كالايجاب، أو نقض البنا في التجدد  
 وباليد، والتصريف حسب بأجود

ومن شهدا يوماً برءً وصية  
من الجمع إن قالوا نسينا عيانها

أو العتق، أو تطليق فرد محدد  
فقولها اردده، وقيل به اقتد

## فصل

وذكر شروط الحكم بالعرس فاشترط  
كذا في رضاع ثم لا تشرطه في  
ويشترط في وصف الزنى ذكر من زنى  
وقول شهيد القتل فيما جنيت قد  
ولا تقبلن قول الفتى قد جرحته  
وقولها ذا العبد من أمة له  
ولما يقولوا قد نمته بملكه  
كذا قولهم من سعد انتقلت له  
ويملك غزلاً والدقيق، وطائراً  
وميراث ميت أعط من شهدا له  
إذا خبر الخافي وإلا فبعد أن  
وفي قولهم لم يعلموا وارثاً له  
فقيل ليُعطاه وقيل احبسَن إلى  
وإن شهدت أخرى لآخر غيره

وموجب حد، أو قصاص بشهد  
عقود سوى التزويج في المتجود  
بها مع ضرر فعله في المجود  
توى، أو به شرط وشبه المعدد  
فمات ولم يلحق من الجرح تعتد  
وذا الثمر من أشجاره التميد  
لإمكانه قبل التملك فاردد  
وأعتقها، ما لم يقيد كما ابتيدي  
بقولها من ملكه قد نمت زد  
بميراثه لم يعلمها غيره قد  
يكشف بلداناً نحاها بأجود  
بأرض، كذا غير المسمى تردد  
تكشف ما يعتاد من كل مقصد  
كما شهد الأولى، فقسمه تهتد



## فصل

يكن باتفاق منهما ذي توحيد بل اختلفا في وصف ذاك الموحد وقال أبو بكر به احكم تسدد مقالهما في قابل للتعدد ففعلان: كل شاهد بمفرد على كل فعل شاهدان، فأطد فإن لم تقل بالجمع في المتوحد تعارض فيما قبل هذا شهادة الشهود، ولفق تهد في نص أحمد بإقراره بالفعل.. ترشد وتهتد تلفق على المرء الشهادة تعتد وقتل الخطا مع شاهد الفعل بدد على قاتل مع شاهد اقراره يدي فعاقلة القتال للمدعي.. تدي يدي قاتل، يولي لدرء التعمد فيشهد على كل أخوه، فأطد فتى حاز ما يحوي وقيل لتردد أو العتق أو، تطليق زوج منكذ تخالف ظرفا شاهديه تؤيد كذا كل شهدا على القول ما عدا النكاح: فكالأفعال ذات التعدد

وإن شهدا بالفعل أو بالنكاح إن كقتل، وإتلاف وغصب، وسرقة فقال عموم الصحب: قولهما اردد ولو كان قطعاً أو قصاصاً وإن يكن ولم يشهدا عند الأدا باتحاده فبالمقتضى في كل حكم وإن يقم هنا كل فعل منهما بشهوده تعارض فيما قبل هذا شهادة الشهود، ولفق تهد في نص أحمد بإقراره بالفعل.. ترشد وتهتد تلفق على المرء الشهادة تعتد وقتل الخطا مع شاهد الفعل بدد على قاتل مع شاهد اقراره يدي فعاقلة القتال للمدعي.. تدي يدي قاتل، يولي لدرء التعمد فيشهد على كل أخوه، فأطد فتى حاز ما يحوي وقيل لتردد أو العتق أو، تطليق زوج منكذ تخالف ظرفا شاهديه تؤيد كذا كل شهدا على القول ما عدا النكاح: فكالأفعال ذات التعدد

كذا القذف في الأقوى وكمل شهادة وشاهد إقرار بغصب جنى فتى بعقد، وتكميل الشهادة منها وبالألف إن يشهد فتى وبمثلها وبالشيء إن يشهد فتى، وبعضه إذا اتحد الأسباب مع وصفه، ولم يحلف في نص الإمام الذي ادعى وشخصان إن يشهد بكل يكن صفات وأسباب الذي شهدوا به ومن قال هو قرض وآخر أجره وقيل على إقراره إن شهد اجمعين وبالألف إن يشهد فتى وبنصفها ويثبت بيعاه بينتئها ومن شهدا بالألف يوماً على فتى شهادته بالكل في نص أحمد وإن شهدا بالألف قرضاً، فقال قد ويثبت مع هذا القضاء بشاهدٍ ويخرج في كليهما حكم أختها ومع قولنا بالجمع بين شهادتي فتورثه والعدة احكم بكونه وذو شهده بالألف إن يقل اشهدا إذا لم يول الحكم قاضٍ بزائد

بالاثنين بالإقرار، غير مقيد أو الغصب، والثاني بملك الفتى اشهد وإن شهدا باليد له أرده ليد فتى قال من قرض طد الألف ترشد فتى، بهما الأدنى ادفعنه لمشهد عز الأمر للإقرار، أو لم يقيد وأشهدهم إن شاء أخذ المزيد له الكثير بهم، والكل إن تتعدد كذا الألف في الألفين أدخل بأجود وأشباهها: لا تجمعها وبدد وإلا فلا، واحكم بإشهاد مفرد فتى ثمناً، يحلف، ويأتي بمفرد بوقتين بل عارض بوقتٍ موحد فقال فتى منهم قضا نصفه اردد وعنه ليثبت ما به اتفقا قد قضى نصفه فرداً، فبالألف أطم وإيلاء مشهود له بالقضا زد كذا نقل «مجد الدين» فافهم وقلد طلاق، وقتل في زمان معدد عقيب، أخير المدتين فحدد بأنقص من ألف، ليمنع ويصدد على ما ابتغى ذو الحق في المتجود

## باب شروط من تقبل شهادته

وعقل وإسلام وحفظ عدالة  
ومختار أيضاً غير متهم مع البلوغ على المشهور من نص أحمد  
وعن أحمد يرويه عشرون فاقبلن  
عدول بإيضاء المسافر مطلقاً  
ويولون بعد العصر ما حرفوا ولم  
وفي أبعد ليس الكتابي شرطهم  
وعنه اقبلن بعضاً على البعض ذمة  
وخص «أبو حفص» هو «البرمكي» ذا  
ومن جن وقتاً دون وقت ليقبلن

وخبِر، ونطق: شرط حكم بشهد  
شهادة ذمي، لفقدان شهد  
بـ«مائدة» القرآن تفصيله اقصد  
يخونوا، وهذا غير إيضا المفقد  
لأنهم من غيرنا عم فاهتد  
ولو باختلاف الملتين.. بمبعد  
بأسراهم فيه لفقد موحد  
مفيقاً، كذي سهو قليل مزهد

## فصل

ولا تقبلن من غير عدل لأنه  
وعدلهم في الشرع مُصلح دينه  
ملازم أفعال الفرائض كملاً  
مجانب بالإطلاق كل كبيرة  
وغير مصر بارتكاب صغيرة  
ومادون ذا من كل ذنب صغيرة  
وقد قيل صغرى غيبة ونميمة

مضادد جور باستوا الحال فاحدد  
بصحة عقد في الديانة يهتدي  
ولم يهملن مسنونها ذي التأكيد  
لها حد، او تخويفه بالتوعد  
وعنه ارددن من كذبة بتفرد  
متى لم يصر، اقبل فمن يخل من رد  
وكلتاها كبرى، على نص أحمد

وعن أحمد من لم تَبِنَ منه ريبَةٌ  
ومن فسقُهُ بالفعل فاردُّهُ بتةً  
وقيل اقبلن إن لم يُدَنَّ بشهادة  
وقد نقل «البناء» تكفيرَ من رأى  
ومافعلُ شيء من فروع مخالِفُ الـ  
كتأخيرِ حَجٍّ ممكنٍ أو زكاته  
وشربُ نبيذٍ دونَ سكرٍ مؤولاً  
ويشترط في العدل المروءةُ وهي أن  
فردُّ المغنيَ والمصافِعَ مع ذوي التمسخر،  
ولاعبَ شطرنجٍ ونردٍ لفعله الحرام،  
وإذا كان عبَّاثاً بها أو مقامراً  
ومن يقتني (١) للأنس أو لفساخِها  
ومفشيُّ سرٍّ من جماعٍ ونحوه  
ومن يدخل الحمامَ من غيرِ مئزرٍ  
ومن مدَّ رجله لغيرِ ضرورة  
وزاعم جمع الجنِّ ثم مُنجم  
ولعابِ أرجوح، ورفع الثقالِ والمسابقِ في سباحٍ وسعيٍ معود  
ومن يَخْتَفِي (٢) في فعله بعض ما مضى  
وإن يحتوي (٣) لعب على عوض من الجوانب أو من بعضها: احظرهُ واصدد

فعدل ولكنَّ الأصحَّ الذي ابتدي  
كذا باعتقاد، مطلقاً في المؤطد  
لأمثاله بالزور، قول المقلد  
مسبةُ أصحابِ النبي محمد  
أئمةٍ فيه: موجباً ردَّ شهد  
وتزويجه لا بالولي المرشد  
في الأولى كشرب الحاظريه مبعده  
بها زان لا ما شان ياصح يرتدي  
والرقاص: تهدي وترشد  
ولعابِ الحمامِ المغرد  
وسراًقاً امنعه الشهادة، واصدد  
أو الكتب لم يمنع لصحة مقصد  
وكشاف ما في العرف صين بمشهد  
ويأكل بين الناس، ما لم يعود  
وخاطب بالفحش النساء بمحشد  
ورمَّال أو قصاص أو مؤجر الردي  
والمسابق في سباح وسعي معود  
ليقبل كذا في فعل نزر مزهد  
احظرهُ واصدد

(١) الصحيح : يقتن  
(٢) الصحيح : يَخْتَفِي  
(٣) الصحيح : يحتو

فذاك قهار ميسر باجتنابه أتى الأمر في القرآن، أمر تهدد  
 وإن يخلُ عن جُعلٍ فمنه محرم كندر وشطرنج وشبههما: اعدد  
 وقيل اكره الشطرنج لا تحظرن فبالتكثير منه اردده، لا بالمصدر  
 ولا بأس في لعب بغير أذى ولا دناءة فيه، كالثقاف المعود

## فصل

ورد في الاقوى قول أهل الصنائع الرديّة كالكنّاس والكاسح الردي  
 ولاعب قرد والمشعبذ والذي يقمٌ وحجامٍ وزبالٍ موقد  
 ومن كان ما بين البهائم محرّشا ونخالٍ تُرب لا لتقاط مزهد  
 أيردد ممدوح بحرث ومتق يحوكُ وبعض الأنبيا حاك فاهتد  
 وصبّاغاً اونفاطاً اقبل، وحائكاً في الاقوى ودباغاً، وحارس رُقّد  
 ومن شرط مقبول الشهادة منهم اتصافٌ بحالِ العدل غير المعود  
 ولا يقبل المنويّ في الحال منهم ولو قبلوا من غيرهم، عند أحمد  
 ومخلافٍ وعدٍ، والذي شاب فعله الريا غالباً، مع صانعِ آلة الددِ  
 ولا تقبلن من لم يغرّ لحريمه ولا قول تجار الماليك . . تعتد  
 ومن كان بوالاً بمشعة من الطريق، وظلّ نافع فليردد  
 وما شأنه أهل الرفاهة لم يشن كحمل متاع، واحتذاء المقدد  
 وبالنوح مع وشم ونمص، ووشرها ومفعولة والضارباتِ الحصى اردد  
 كذلك خصّاء البهائم دائماً وحابس للأصوات طيراً بمبعد

## فصل في حكم الملاهي

ويحرم مزمارٌ وشبَّابةٌ وما  
ولو لم يقارنها غناءً جميعها  
ويُلعِبُ قضيْبٌ تابعٌ في الكراهة للغناء وفي تحريمه لم يشدد  
وحَظَرَ الغناءَ الأكثرونَ قضاوا به  
وعند أبي بكرٍ إمامٍ ومقتد  
إمام أبي يعلى مع الكره فاسند  
ومن يشتهرُ فيه ويكثرُ واتخذ  
له قينة تردّدٌ بغير تقيد

## فصل

ولا تقبلن إلا شهادةً بالغ  
وعنه اقبلن من رب ميز مسدد  
وعنه ارددن إلا شهادتهم من الجراح زمان الجرح قبل التبدد  
ولا تقبلن من أحرصٍ بإشارة  
تبين وقيل اقبله فيما رثي قد  
وما زال منه مانع الرد فاقبلن  
كعقل وإسلام وتوبة معتد  
وعنه اعتبر إصلاح أعمال فاسق سوى قاذف حولاً، وأولاهما اعضد  
وقيل إذا ماتاب من بدعة فقط  
وتوبة حق الله يستغفر الفتى  
ولو كان مما يوجب الحدّ ظاهراً  
وإن تاب من غضب فيشرطُ رده  
ومن حدّ قذفٍ أو قصاص متابة

وتحليل مظلوم متاب لنادم  
وقيل بالاستغفار من ظلم نادم  
فبادر متاباً قبل موتٍ معجل  
ولا تجعل الآمال حِصناً فانها  
فبيننا هو مغترٌ يفاجئه الردى  
فكف عن الإثم الحواسر تعففاً  
ولا تُتبع النفس الهوى راكباً إلى التمني، ووعده بالمضيق مقيد  
فكف في لظى كبت حصاد مذود  
فتعذبه أيضاً أليم لمعتد  
تخاف ولا تقنط وقوفاً بموعد  
وتب مطلقاً مع فقد علم التعدد  
وتطوى على الأعمال صحف التزود  
إذا عاين الأملاك أو غرغر الصدى  
بإكذابه نفساً ولو لم يحدد  
بتحريم قذف توبة النادم الجد  
ولا حب إثم آثماً إن لم يقصد  
متاباً سوى في شاهد في الزنى قد  
وكالقن غير الخالص العتق فاعدد  
ومسموعه قبل الطراش المنكد  
ومرئية قبل العمى إن يقيد  
سوى عينه إن ماؤه فتردد  
لطاري العمى بعد الأدا: اقبله ترشد

وتحليل مظلوم متاب لنادم  
وقيل بالاستغفار من ظلم نادم  
فبادر متاباً قبل موتٍ معجل  
ولا تجعل الآمال حِصناً فانها  
فبيننا هو مغترٌ يفاجئه الردى  
فكف عن الإثم الحواسر تعففاً  
ولا تُتبع النفس الهوى راكباً إلى التمني، ووعده بالمضيق مقيد  
فكف في لظى كبت حصاد مذود  
فتعذبه أيضاً أليم لمعتد  
تخاف ولا تقنط وقوفاً بموعد  
وتب مطلقاً مع فقد علم التعدد  
وتطوى على الأعمال صحف التزود  
إذا عاين الأملاك أو غرغر الصدى  
بإكذابه نفساً ولو لم يحدد  
بتحريم قذف توبة النادم الجد  
ولا حب إثم آثماً إن لم يقصد  
متاباً سوى في شاهد في الزنى قد  
وكالقن غير الخالص العتق فاعدد  
ومسموعه قبل الطراش المنكد  
ومرئية قبل العمى إن يقيد  
سوى عينه إن ماؤه فتردد  
لطاري العمى بعد الأدا: اقبله ترشد

ولا بن الزنى اشهد ولو في الزنى وفي  
ويقبلُ بعد العزل قاضٍ ومرضعٍ  
ويقبلُ على أهل البداوة ذو القرى

سواه بشرط في شهادة تعدد  
بفعلها والقسم بالقاسم امهد  
وعكس، وفي الوجه الأصح الموجود

### باب موانع الشهادة

ولا تقبلن من جالب نفع نفسه  
ومن جر بالبعض انتفاعاً فأبطل  
فلا تقبلن للولد أقوالاً والد  
وعنه اقبلن فيما انتفى النفع غالباً  
ومن شهدا يوماً بتطليق ضرةٍ  
وليس اقتراب بالرضاع بمانعٍ  
ولا تقبلن مولىً لعبد وعكسه  
ولا تقبلن زوجاً هُديت لزوجته  
وبعض الألى مروا على البعض فاقبلن  
وغير العمودين اقبلن والصدیق للصدیق، ومولى للعتیق المشرد  
ولا تقبل الموصى لموصى وسيد المكاتب له والعكس إذا التأيّد  
ولا من غريم بعد حجر لمفلسٍ  
بعفو سواه والوكيل وشركة  
ولا وارث بالجرح قبل اندماله  
ولا عاملٌ بالمال تحت قراضه  
ووجهان إن يشهد لموروثه الضنى  
بتقييده إن مات من بعد حكمه

ولا رافع عنها، وللخصم فاررد  
الشهادة منه، في الجميع وأفسد  
ولا العكس مع علو ومع خفض محتد  
كقذف له، أو في تزوجه قد  
لأمهما اقبله ولا تتردد  
الشهادة من كل بغير تقيد  
ولو بنكاح، أو طلاق الإما اشهد  
ولا العكس في القول الأصح المؤكد  
على النص، والقول الصحيح المسدد  
مولى للعتيق، ومولى للعتيق المشرد  
المكاتب له والعكس إذا التأيّد  
بمال ولا من واحد الشفعا ازدد  
بها هو وكيل، أو شريك به قد  
لورثته، والقانعين لممدد  
ومستأجر للمكترى عند أحمد  
بدين فإن تقبل فيحكم بها اشهد  
وكل ضنين قس بهم ذا ترصد



## فصل

ومن زال منه موجبُ الردِّ فاقبلن  
ولا تقبلن من دافع ضُرِّ نفسه  
كشُهدِ جرحِ الشاهدين على امرئٍ  
كذا العاقلون الجارحوا شهدوا على  
كإشهاد زوج الخود بعد التشرذ  
بها حال إيجاد الشهادة: تعتد  
برد مقال الجارحين له، اشهد  
وليهم بالقتل غير التعمد

## فصل

وقول العدو الدنيوي ارددُن على العدو وفي الدين اقبلن، لا تقيد  
كزوج على عرس له بالزناء أو شهادة مقذوف على القاذف اردد

## فصل

ومن رد من كفر ورق ومن صبأ  
فزال فأداها اقبلن في المؤكد  
وبالعكس إن ترددُ لتهمي قرابة  
وقيل ارددُن فيما يزول بقصده  
وإن رُد من فسق فتاب متى يعد  
وإن زال من قبل الأدا مانع من  
ومن يعم أو يخرس وصم أو يجن أو  
وبعد الأدا إن يطر فسق وتهمة  
ومن خرس، أو من جنون مزيد  
وعن أحمد لا تقبلن ذي بسرمد  
وزوجية، أو نفع أو دفع مكمد  
كتطليق عرس، أو كإعتاق أعبد  
شهادتة ارددها، بغير تردد  
القبول فإدى، اقبل بغير تقيد  
يمت قبل حكم بالشهادة توطد  
دع الحكم إلا قذف خصم لشهد

ومن ساءه ماسر شخصاً وسره  
 وليس معاداةً محاكمة الفتى  
 ومن شرط حكم بالشهادة لفظها  
 ولا يمنع استيفا سوى الحد مانع  
 مساءته، فهو العدو ليعدد  
 على المال إلا في الذي فيه يعتدي  
 فإن قال أعلم، أو أحق ليردد  
 بلا الحكم لا قذف قصاص بأجود

### باب أقسام الشهود به

وفعل الزنا أثبت وموجب حده  
 وبائنين أثبت وطء عجماء إن يقل  
 ولا تقبلن في الإقتصاص وسائر الحدود سوى حُرِينِ في المتوطد  
 وعنه اقبل العبدین وهي ضعيفة  
 وشرط قبول في شهود اقتصاصنا انتفا شبهة يدرا بها ذاك واليد  
 ولا بد من تعيين موضحٍ أو يدٍ  
 وإن شهد العدلان أن محمداً  
 الأخيران أن الشاهدين عليهما  
 فان كذب المولى الأخيرين يلزما  
 وفي المال، والمقصود منه تمول  
 ورهن وإيجار ووقف على امرئٍ  
 ودعوى ارتفاق للجَّهیل انتسابه  
 بعدلين فاحكم أو بعدل وحلِفة  
 وليس بشرط قوله إنَّ شاهدي  
 وبالعديل مع ثنتين لا بائنتين مع  
 بأربعة لا دونها، احرار رشد  
 بتعزيره، لا أربع في المجود  
 كأربعة في قتل نفس بأبعد  
 لقتول وإلا أو جبن عقلها قد  
 قتل لمسعود وسعد فيشهد  
 هما قتلاه بالخطأ أو عمد  
 بقتل وبين الكل في غير ما ابتدي  
 كبيع وتأجيل، وتخير عقد  
 يعين، والإيضا له فتأيد  
 وتعين مهْر ثم شبه المعدد  
 على ما ادعاه مدعٍ لم يقيد  
 صدوق مع الإيلاء، في المتجود  
 يمين على الأقوى ليثبت ما ابتدي

والايصاء في مال وتوكيله به  
لتحظى بأسلاب ودعوى أسيرنا  
ودعوى جنایات الخطا وتعمد  
فإن یأب مع إیلائه مع شاهد  
وغير عقوبات ومال ويعلم  
كتطليقه أو كالتكاح ورجعة  
والايصاء والوكيل في غير مال  
وعن أحمد احكم بالنكاح ورجعة  
ويقبل في داء الدواب وموضح  
ولا تثبتن مالا ولا قوداً لدى  
وعنه احكمن بالمال إن كان من جنى  
ولا قطع إن جا مثل هذا بسرقة  
وإن جا به زوج لخلع فأتبتن  
ولا تثبتن إما ادعت خلعه بذا  
ومن جا به في قتل عمد مع الخطا  
ولو جا به من يدعي سرقاً أو اغتصاباً على شخص فآلى بمقصد  
بتطليق أزواج وعتق إمائمه  
وإن جا به من يدعي أمة لدى امرى ولها ابن أنها أم مولد  
له وابنها منه ليحكم له بها  
وعدل متى يشهد بدين لعصبة  
ودعواك قتل الكافر المتمرد  
ليمنع رقاً سبق أسر بأن هدي  
بلا قود فيها بحال بأوكد  
ليحلف مطلوب، فإن ياب ينقد  
الرجال به في الغالب المتعود  
كذا نسب، ثم الولاء ليعدد  
احكمن فيه بالعدل حسب بأوكد  
بثنتين مع عدل، وذا القول بعد  
ونحوهما، ذو الخبر مع فقد مسعد  
شهيدي مع الخودين أو حلف مشهد  
عليه رقيقاً، لا ولي لسيد  
وأوجب عليه المال في المتجود  
بدعواه خلعا ثم مالا بشهد  
لخلوة ما تبغي عن المال تعتد  
بضربة سهم، فالخطا وحده طد  
ليدراً لم يثبت سوى المال فاعضد  
كذا الإبن في قول وحرراً بمبعد  
وان يول يعطى قسطه بتفرد

## فصل

وما يختفي إلا عن الخود غالباً  
كذاك انقضاء الإعتداد بحيضها  
لعيب النساء المخفي دار التعبد  
بأخود ولو رقت فأعلى أثبتن ذا  
والارضاع واستهلال طفل مولد  
فبالعدل أولى، واثبتن بأبعد  
وإن حطرت الموصي النساء بتفرد

## باب الشهادة على الشهادة والرجوع عن الشهادة

ويُقْبَلُ في مال وما يُبْتَغى به  
وقيل وإن غابوا لما يتعذر الرجوعُ على آتية، في يوم يفتدي  
ولا يشهدن إلا بإشهاد أصله  
كذلك إن يسمعه يسترعي امرأاً  
أو إنَّ على زيد لعمره كذا من اقتراض متى يعزوا<sup>(١)</sup> إلى السبب اشهد  
وحتم أداء الفرد مثل استماعه  
وتبين مسترعٍ وإلا ليردد  
وعن أحمد لا يشهدن بسوى الذي  
ويشهد عند الحاكم المتقلد  
تعين بالاسترعا وعن غير ذا اصدد

## فصل

ولا تثبتن إلا بفرعين يافتى  
سواء على كل امرئ شهداً معاً  
فأعلى شهادات الأصول تسدد  
وفرد على فرد على نص أحمد

(١) الصحيح: يعزُّ

وأربعة لا دونَ عند «ابن بطة»  
 وخرج الاستكفا بفرعين يشهدا  
 وعنه اقبلن قولَ النسا في كليهما  
 ففرعان مع أصل بها الحقُّ ثابتٌ  
 فخودين مع عدل على الرجلين أو  
 وجوز على الخودين والعدل شاهدي  
 ولا تحكمنَ بالفرع حتى تثبت العدالة في الصنفين دونَ تردد  
 ويُقبلُ تعديلُ الفروعِ أصولهم ولو تركا تعديلهم لم يفسد  
 وإن جاء قبل الحكم بالفرع شاهد الأصول بهم فاحكم وعن فرعهم حد

### فصل

وإن يطر في أصل أو الفرع مانع القبول ولم يحكم عن الحكم فاصدد  
 من اثنين بل إن يبقَ كاف لمبتدي  
 فضمنها المقضي به لا تردد  
 وكذبهم لم يضمننا فتقلد  
 فلا غرم مع إنكار إشهدهم، زد  
 ولا لأدا فرع كذا جن من يدي  
 فلا تحكمن من بعد رجعة شاهد  
 وإن رجع الفرعان من بعد حكمه  
 وقولهم قد بان سهواً أصولنا  
 ويضمن في وجه أصول تراجعوا  
 وبعد الأدا ما الموت للحكم مانعاً

### فصل

ولا تنقضن حكماً بما لا يرجع  
 ولا ترجعن من حكمت له به  
 تليه ولو باق وضمن لعود  
 على تلف، أو مع بقاء مسرمد

ولا غرمَ في حق المزكين هاهنا  
ونصف المسمى قبل يخلو فغرمَ  
وإن رجعا بعد الدخول فكلُّه  
وإن لم يكن فيه مسمى ليلزما  
وشهَّدُ حدًّا أو قصاص رجوعهم  
وقيل الذي لله لا لعبيده  
ومن بعد الاستيفاء إن رجعوا فإن  
وإن قالوا أخطأنا فإن عليهم  
وقسَّط على أعدادهم وكما هم  
وفرد مع الإيلاء ألزمه كله  
وإن يرجعن بعضُ يضمن بقسطه  
وأربعةٌ إن يشهدوا بالزنى وشاهدان  
تساووا في الاقوى في الضمان وقيل بل  
كذا الحلف في شهَّاد تعليق عتقه  
وألزم كمال العقل شهَّد عهدة  
وأربعةٌ إن يشهدوا بزنى فتى  
على شهَّد الإحصان ثلثي ضمانه  
ومن كل فرد الراجعين إن تفاوتوا  
وإن بان بعد الحكم كفرُ شهوده  
وبالمال فليرجع متى كان باقياً  
فإن يتعذر خذه من حاكم به

وضمنُ شهودَ العتق قيمةً أعبد  
شهودَ طلاق، أو رضاع مشرد  
ولم يغرمأ شيئاً على المتأكد  
بمهرٍ مثل أو نصيف له اشهد  
به قبل الاستيفا امنعنه بأوطد  
كحادث فسق مع خلاف قد ابتدي  
يقولوا عمدنا منهم اقتد عن الردي  
ديةً تالفٍ في مالهم دون محتد  
كخودين لا تلزمه نصفاً بأجود  
على نصه، والنصف في متبعد  
ولو كان من يبقى به الحق يبتدي  
وشاهدان باحصانٍ فيقتل ويلحد  
على شاهدي الاحصان نصفٌ متى ودي  
وشهد شرط العتق في الغرم فاشهد  
أو احصانه إن يرجعوا بتفرد  
وشخصان بالإحصان منهم فأطد  
بل النصف مع ربع ونصفاً بمبعد  
بنسبته مما رجع عنه، أوورد  
لينقض هذا الحكم دون تردد  
وخذ عوضاً عن تالف متفقد  
ويرجع ذو حكم على صاحب اليد

كذا انقضه إن يظهر فسوقهما على الصحيح وبالفسق استمع قول شهد  
 وحكم بقربى أو عدو متى بين لينقض ممن لم ير ذلكم قد  
 وإن كان في نفس فأبرا شهوده وضمن مزكياه على المتجود  
 وقيل على القاضي وقيل شهوده فإن لم يزكوا بيت مال لنا يدي  
 ولو دون ثلث العقل والمتسبب المباشر حتى للولي المحقد  
 وعن أحمد بل عاقلوه كسائر الخطا ودوين الثلث من ماله اعدد  
 وحكم المزكي بالضمان برجعة كحكم الذي زكاه إن رجع امهد  
 وإن زاد عدل في شهادته أو انتقص قبل حكم بالأخير احكمن قد  
 إذا كان ذا في مجلس الحكم واقبل الأدا بعد جحد منه في نص أحمد

## فصل

ومن يتحقق منه زور شهادة ومن تاب من زور تربص به إلى  
 وعمد، يؤدب وليشهر ويبعد تبين صدق من تصنع معتد  
 وشرط الأدا لفظ الشهادة منها فمن قال أعلم أو أحق ليردد

## باب اليمين في الدعاوى

وشرعية الإيلا بما صح بذله ومحكم فيه بالنكول بأوكد  
 على منكر كالمال أو سبب له فقط من حقوق الآدمي المشدد  
 وعنه ليولي في سوى قود أو النكاح وعنه مطلقاً لا تقيد  
 ويقضى عليه ناكلاً في جميعها سوى قود في النفس حسب فبعد

وعن أحمد وهو الصحيح اخُصصَ القضا وأطلق ولا تجبس هذا القول ناكلاً وقولان في إثبات عقل الجناية التي لم يفد فيها النكول ليسند فكل حقوق الله من مال او من الحدود فلا تستلحقن فيه، تعتد ومافيه حق المدعي مثل سرقة وفي البت حلف مُنكرٍ في الذي ادعى وفي نفي فعل الغير، أو نفي مدعٍ وعن أحمد يولي على نفي علمه وعن أحمد يولي على نفي علمه ويولي لكل من ذوي الحق حلفة وبالله عزَّ الله يجزىء حالفاً كعتق وتطبيق ومثل جناية وتغليظها تحليفه في مكان او وتغليظها جوزاً ولا تشترط ولا ولا شيء في إيلاء المحق تيقناً ويأثم ذو الإعسار جحد دينه ولا بد في الإيلاء إن يتضمن الجواز بإنكار وإلا ليردد ولا تدخل الأيمان حتماً نيابةً ويهمل نزراً للتروي بأجود بخط أب أو حفظه بكذا مع التحرر من شا يول والزهد جوداً ومن يول لا عن إذن قاض ويلحق اليمين بتقييد تعد وتردد ومن يول عمداً كاذباً لاقتطاعه

(١) الأصح : يفتد



## كتاب الاقرار وهو آخر الترتيب والكتاب

تدارك ما فرطت في جحده وعد  
ولا تأنفن من عزة الإثم أن ترى  
فإن التهادي في الضلال مذلة  
فأنت هنا تستطيع ردّ ظلامه  
وما ثمّ إلا أخذ إحسان ظالم  
وصحته من ذي اختيار مكلف  
وإن قال لم أبلغ، مقرّ وشك في  
وإقراره في حين وافى بلوغه  
وردّنه ممن زال بالحل عقله  
ولا تقبل الإقرار من مكره سوى  
لأن عدول المرء عما ادعى له  
وملجأ ولو ظلماً على مبلغ متى  
ولو قيل فيه إن تعين منجياً  
ومن يدعي<sup>(١)</sup> الإكراه من غير شهاد  
ولا تشترط قول الشهود أقرّ مع  
وقد مرّ إقرار السفیه ومفلس

(١) الصحيح: يدّع

يخاف عليه الموت جوز وجوزن  
ولما يحاصص في التوى دين صحة  
وعنه بثلت لا بما زاد فاقبلن  
وإقراره بالمهر غير مؤثر  
ولا تسقطن ميراثها باعترافه  
وإقراره للعرس ثم يبينها  
وفي حال الاقرار اعتبر فقد مانع  
فصح لمحبوب وإن كان وارثاً  
وإقراره للوارثين وغيرهم  
وقد خرج الأبطال للبعدها إن  
وواهب عبد أو محررة ولم  
بدين فصح عتقه وهباته  
وقيل اقبل الإقرار والعبد بعته في  
وبالدين إن يقرر لذا أو لغيره  
ويقبل إقرار المريض بوارث  
وإن قال قد أحبلت ذي الأمة اقبلن  
ومولودها حر ومن رأس ماله

بمال لغير الوارثين بأوكد  
كإقرار ذي الإفلاس مع ما يشهد  
وللوارث اردد مطلقاً غير مشهد  
لأن لها بالعقد مهراً كمحتد  
بتطليقها في صحة منه تقصد  
فينكحها إن مات من سقمه اردد  
لتصحيحه لا حين موت بأوكد  
لدى موته لا عكسه في المؤكد  
لذي الإرث أبطله وصح لبعده  
أقروا، ويعزوا أولداع موحد  
يخلف سواه إن أقر لأبعد  
ولا تقبل الإقرار في نص أحمد  
وفا الدين تبرد جلدة المتلحد  
بعين فرب العين أولى بها اشهد  
على أشهر القولين، من نص أحمد  
فإن قال في ملكي فأم مولد  
يجر وإن يطلق ترق بأجود

## فصل

وإن يعترف عبد بتطليقه أو القصاص بغير النفس، أو حدّ اشهد  
بصحته والأخذ في الحال منه والقصاص بنفس، بعد عتق بأوطد

وقال أبو الخطاب، وابن عقيل اقتصص مطلقاً في الحال بالنفس يعضد ويمنع من عفو مقرر له على وإن يعترف بالرقعة العبدُ فالذي ولا تقبلن إقراراً عبد بهال، او ومن بعد عتق حذنه منه وقد حكى وعن أحمد في نفسه إن شئت فافند وفي ذمة والنفس لا ذمة قد وإقراراً مولى العبد منه بما مضى وقيل على العبد اقبل اقراراً سيد ولا تقبلن إقراراً عبد بغير ذي والاقرار صحح ياأخي لكل من فمن يعترف يوماً لعبد بقذف او ومن قال بعث العبد بالألف نفسه على وزن ألف والمكذب حلفن وإقراراً عبد لم يكاتب لسيد وعبد سواه من يقر له يكن وإن كان إقراراً لإنفاقه على وإن تعترف مجهرلة الأصل ناكح ومن ولدت من قبل حر وبعده ومن غير حلف أبق عقد نكاحها وبالأب أو زوج، أو المعتقين أو

وقال أبو الخطاب، وابن عقيل اقتصص مطلقاً في الحال بالنفس يعضد ويمنع من عفو مقرر له على وإن يعترف بالرقعة العبدُ فالذي ولا تقبلن إقراراً عبد بهال، او ومن بعد عتق حذنه منه وقد حكى وعن أحمد في نفسه إن شئت فافند وفي ذمة والنفس لا ذمة قد وإقراراً مولى العبد منه بما مضى وقيل على العبد اقبل اقراراً سيد ولا تقبلن إقراراً عبد بغير ذي والاقرار صحح ياأخي لكل من فمن يعترف يوماً لعبد بقذف او ومن قال بعث العبد بالألف نفسه على وزن ألف والمكذب حلفن وإقراراً عبد لم يكاتب لسيد وعبد سواه من يقر له يكن وإن كان إقراراً لإنفاقه على وإن تعترف مجهرلة الأصل ناكح ومن ولدت من قبل حر وبعده ومن غير حلف أبق عقد نكاحها وبالأب أو زوج، أو المعتقين أو

وقال أبو الخطاب، وابن عقيل اقتصص مطلقاً في الحال بالنفس يعضد ويمنع من عفو مقرر له على وإن يعترف بالرقعة العبدُ فالذي ولا تقبلن إقراراً عبد بهال، او ومن بعد عتق حذنه منه وقد حكى وعن أحمد في نفسه إن شئت فافند وفي ذمة والنفس لا ذمة قد وإقراراً مولى العبد منه بما مضى وقيل على العبد اقبل اقراراً سيد ولا تقبلن إقراراً عبد بغير ذي والاقرار صحح ياأخي لكل من فمن يعترف يوماً لعبد بقذف او ومن قال بعث العبد بالألف نفسه على وزن ألف والمكذب حلفن وإقراراً عبد لم يكاتب لسيد وعبد سواه من يقر له يكن وإن كان إقراراً لإنفاقه على وإن تعترف مجهرلة الأصل ناكح ومن ولدت من قبل حر وبعده ومن غير حلف أبق عقد نكاحها وبالأب أو زوج، أو المعتقين أو

وقال أبو الخطاب، وابن عقيل اقتصص مطلقاً في الحال بالنفس يعضد ويمنع من عفو مقرر له على وإن يعترف بالرقعة العبدُ فالذي ولا تقبلن إقراراً عبد بهال، او ومن بعد عتق حذنه منه وقد حكى وعن أحمد في نفسه إن شئت فافند وفي ذمة والنفس لا ذمة قد وإقراراً مولى العبد منه بما مضى وقيل على العبد اقبل اقراراً سيد ولا تقبلن إقراراً عبد بغير ذي والاقرار صحح ياأخي لكل من فمن يعترف يوماً لعبد بقذف او ومن قال بعث العبد بالألف نفسه على وزن ألف والمكذب حلفن وإقراراً عبد لم يكاتب لسيد وعبد سواه من يقر له يكن وإن كان إقراراً لإنفاقه على وإن تعترف مجهرلة الأصل ناكح ومن ولدت من قبل حر وبعده ومن غير حلف أبق عقد نكاحها وبالأب أو زوج، أو المعتقين أو

ولو أسقط الإقرار إرث مقرر  
ولم يسقط الإقرار نسبة غيره  
وإنكاراً من يكبر ويعقل فرده  
وقيل ان يوافق في الجحود مكلف  
وعن أحمد لا يقبل إقرار زوجة امرىء، ووليد من سواه منكذ  
ويكفي سكوت من مقر بوالد  
وبالنسب اشهد فيهما بسكوته  
فان كان قد مات المقر به كذا  
كذا الخلف إن يقرر بميت مكلف  
وأثبت تصديق المكلف ميتاً  
ومن يلتحق طفل التي قدمت به  
ولا تثبتن زوجية الأم هاهنا  
ولا تلحق المولي بني أمة لها  
وألزمه في الإبهام تبين من عنا  
فإن يتعذر ميزن بقافية  
وكيفية استيلاده أمة متى  
وإقرار معروف الأصول بغير ذي  
كجد وعم، أو أخ وابن إبنه  
سوى وارثي شخص أقرؤا جميعهم  
وموجب إقرار من البعض أعطه  
ومن كان موروث المقر نفاه لا

إذا صدق الواعي المقر له قد  
وأمكن صدق الاعتراف فقيده  
بجحد مقر، أو بجحد تعبد  
أقر مقراً منها قبل وبعد  
وعكس لدى الإقرار في نص أحمد  
وقيل ان تكرر طد، وإلا ليردد  
الصغير، يرثه من أقر بأوطد  
ونسبته في ثالث لم تؤطد  
أقر به لو قيل لا لم أبعد  
من الروم ألحقه به دون مبعده  
ولا بادعاهها بعد موت الأب اشهد  
حليل بدعواهم، وإن يخل أطفد  
وكيفية استيلاده بتأكد  
فإن يتعذر من بقرعة مُرشد  
جهلت في الاقوى احكم لها بالتولد  
والأربعة اللائي ذكرناهم اردد  
وغيرهم من كل دان بمحتد  
بمن بادعا موروثهم يثبت اشهد  
وينفى سوى عمن أقر بمبعده  
تثبتته بالإقرار، دون تردد

وإن مات نافٍ والمقرُّ وريثُهُ  
وقد قيل لا بل يعطى فاضلاً إرثه  
فإن عن أخ أدناه مات المقرُّ مع  
وإن لم يخلف من أقر بوارث  
بموجب إقرار له كوصية  
وقد قيل ذو الإقرار لغو وإرثُ  
ومجهول أصل معتق إن بوارثٍ  
ويقبل ممن لا ولا عليه مع  
وإن تعترف خودً بتزويج اقبلن  
وعنه ليقبل عند دعوى نكاحها  
ويقبل إن تجبر مقالاً وليها  
وإما توكل من يقرُّ ببدرةٍ  
وإن قال زوج زوجتي عمتي الغي  
وإن يعترف وراثاً ميتٍ بدينه  
وإن يعترف بعض ليلزم كارثه  
بدين أو العدل الصدوق ويحلف الغريمُ فمهما يدع المرء يزيد  
وقدم على ما الوارثُ اعترفوا به المقر به التاوي ومثبت شهد

## فصل

وبالمال إن يقرر بحمل الفتاة إن  
وللحي يعطى إن تلد معه ميتاً  
يبن ليس حملاً أو بدا ميتاً اردد  
وسعدى كسعد، إن تلد ذين أسعد

وقيل ليبلغ إن لم يقل من وصية فمن قيّد التصحيح كلف ذكره وإن يعز إن تلقيه ميتاً يكن به ومن صحح الإطلاق صحح إن عزي وللمسجد ان يقرر، وشبهه فيعز للصحيح كوقف، صحح أولاً ترددت ومن لم يصدق من أقر له بما كمال لديه مودع ضاع ربه ففي ذا ارددن من غير القول منها ودعوى مقر ملكه أو لثالث ادعى ملكه ممن له ابتداء، ومن وكالمال عبد قد أقر له به على الأول المشهور واحكم عليهما

أو الإرث واقسم باقتضا ذين ترشد فإن فات تبين فلم يعز يفسد لوارث موص أو لموروث ذا الردي إلى سبب ملغى، ومن لا ليردد حوت يذو يفسد، ويترك في اليد وقيل لبيت المال خذ منشد لتغيير بيت المال حكم اليد اهتد على الأول المشهور، فاقبله واردد قبل ذا إن يدعيه تردد وعبد برق قد أقر لسيد بحرية في الثاني لا تردد

### باب ما يحصل به الاقرار

وقول «نعم» أو «إي وربك» أو «أجل» مقر وإني بالذي أنت مدع وليس مقر من يقول يجوز أن وأحسب وازعم أو أقدر، ثم خذ كذا إني مقر أو أقر بمبعد وفي ذمتي إن شاء ربي ثلاثة وفي ذمتي ألف لك ان شاء خالد

صدقت وما قد قلت حق ليعدد مقر وما ضاهى لتصديق مقصد يكون محققاً أو لعل أو عسى اشهد وزن واحرز قبض وافتح الكم مع يد وخذها قبضتها هي صحاح لم أجدد على النص أو إلا ان يشا اقراراً اعدد أو إن شئت لغوذي على المتجود

وبعتك أو زوجتك ان شاء ربنا  
 وإن قال في علمي لموسى عليّ أو  
 بإقراره أو وفني ما عليك أو  
 إذا قال في هذا نعم فهو مدعن  
 ومن قال إن يقدم فلان فبدره  
 بالاقرار قبل الشرط أو مطلقاً متى  
 وألغ : له ألف كذا إن شهد به  
 وقولك إن يشهد فلان به فهو الصدوق، ففي هذا اعتراف بأجود  
 ومن علّق الاقرار بالشرط سابقاً  
 فمناه إذا هل الهلال له كذا  
 ووجهان مع تأخير الشرط ما  
 كمثل له ألف عليّ إذا أتى  
 وقول مقرر ما بدين مؤجل  
 إذا كان إقراراً بوقت متابع  
 وقيل اقبلن من خصمه مع يمينه  
 ففي أول إن يدعي<sup>(١)</sup> قابل من  
 ويُقبل في تضمينه المال قوله  
 ومن يعترف يوماً بغير لسانه  
 وفي ذمتي ألف لزيد متى يقل  
 بخمسين يقرر للمقر له فقط

أو ان شئت إن يقبل يصح ويؤطد  
 لعمران، فيما أعلم الألف فاشهد  
 فسلم تولى أو كذا اتبعه ياعدي  
 بالاقرار، فافهم ياأخي وأرشد  
 عليّ له لما يقر ومبتد  
 تعلق على شهر بوجهين أسند  
 فلان وإن يشهد كذا اصدقه واررد  
 والصدق، ففي هذا اعتراف بأجود  
 فلغو سوى في صورتين فقيد  
 وإن يشهدن بالألف زيد صدق قد  
 عدا الملفق على تبيان وقت محدد  
 جمادى فصححه بوجه موحد  
 ليقبل في التأجيل في نص أحمد  
 وعن نفس، أو شغل له فاعف ترشد  
 على نفيه التأجيل، مع فقد شهد  
 الحلول وتأجيل مقر لبعده  
 وفي غيره وجهان إذا التابد  
 فقول الفتى اقبل في ادعا جهل مقصد  
 وإلا لعمر أو وإلا له اشهد  
 وقال بالاقرارين عملي «المجرد»

(١) الصحيح : يدع .

## باب

### الحكم فيما اذا وصل باقراره ما يغيره

ولا تقبلن دعوى المقر سوى بما  
فإن أتبع الإقرار إسقاطه لغا  
كفي ذمتي ألف له غير لازم  
أو الألف دينار نحاس وإن يقل  
وإن قال أثمان لما لا يباع أو  
بها ولي التخيير فالألف لازم  
وإن قال لم أقضه بعد سكوته  
وإن قال من أثمان خمر له كذا  
وقول الفتى قد كان في ذمتي كذا  
أو البعض حتى في جواب المدع  
وعنه مقر مدع للقضاء فليحلف  
وعن أحمد ما إن أجابك فليجب  
بقول الفتى في ذمتي لك خمسة  
باقراره في ذي، وتكذيب نفسه  
وقول الفتى قد كان في ذمتي كذا  
وعندي له ألف متى فسّر قبلن  
فأثبت له أحكامه فاقبلن متى  
وموضع عندي إن يقله علي لم

لإسقاطه احتاطوا لدرء التحدد  
وألزم بالإقرار غير مصدر  
أو الألف إلا ألف ألفاً لينقد  
زيوفاً بمغشوش وما عيب يورد  
لم أقضه ياصاح أو تكلفت يا عدي  
على أحد الوجهين عن صحب أحمد  
فذاك كوصل بالمبيع مقيد  
علي فلم يقرر مقدم مفسد  
له وقضيت المرء كل المعدد  
فذا منكر ينوي ويقبل بأوكد  
وسابق الأقوال عن أحمد اسند  
قضيتك إياها وعن أحمد اشهد  
بدعوى القضا حتى بشهد اردد  
له وسكت هذا مقر بأوطد  
بدين وإيداع ولو مع تبعد  
ادعى تلفاً أو رده المودع اهتد  
يتابع في استيداعه في المؤطد



وقول له عندي ثمانٌ وديعةٌ  
 وقول له ألف عليّ ان أثابه  
 وكانت بالاستيداع عندي اقبلن من  
 وبعد عليّ ان زاد في ذمتي كذا  
 توت أو قبضها قبل ذا اقبل بأوطد  
 فقال اقبضن هذا المقر به قد  
 المقر له دعوى التعدي بأجود  
 وإن وصل استودعتها فيه فاقتد

## فصل

وإن يعترف شخصٌ بألف فيسكنن  
 فقال زيوفٌ أو صغارٌ وأجلت  
 وقيل ان يكن فيما به متعامل  
 ومن مطلق فاقبل كلامَ مفسرٍ  
 وإن كان أدنى في النفاق ومثله  
 ونحو عليّ افهم دراهمَ نَقَصْ  
 وألزمَ ذي قول: عليّ دُرهمٌ  
 وفي ذمتي عشرون معدودةً من  
 وإن يعترف بالعين شخصٌ ويدعي  
 ومن قال في ذا المال ألفٌ له  
 ولا تقبلن من ذاك إنشا هباته  
 وفي صحة الإقرار قولان إن يضيف  
 وإن قال من مالي له ألف او له  
 ابتداءً بتمليك غداً منه راجعاً  
 بمقدار إمكانِ الكلامِ المقيد  
 تعجل وتستوفي بنقد مجود  
 بمغشوشهٍ أو منقص منه ينقد  
 بسكةٍ عُرف أو مثيل، وأجود  
 بوزن فوجهين ارو فاقبل أو اردد  
 ليلزم بتفسير إذاً وليقلد  
 كذاك كبيرٌ أو صغيرٌ بجيد  
 الدراهم خذها ثم وزناً فعدد  
 تعلقه فيها بحق ليردد  
 وفي الدويرة ثلاثها مقراً ليعدد  
 وديناً على الإرث ان يقل فيه فاعدد  
 لنفس ومن مال ك: فيه بأجود  
 إذاً منه نصف وادعى بعد ياعدي  
 ليبرا كذا ان يتوى مع جهل مقصد

فمن منع التسليم لم يلج، وادعى وقولان في داري له أو نُصِفُها فإن قال في داري بحق محتم وإن قال هذي الدار عارية له ومن يعترف طوعاً ببعض حقوقه سوى إقراره إن يبغ تحليف خصمه وقول مزيل الملك عنه بأنه وغرمه حتماً للمقر له به

## فصل

وإن قبل إقرار يُقرُّ بملكه وإن يشترى<sup>(١)</sup> عبداً مقراً بعته بصحة بيع، والولاء لراجع وإن قال ذي للفضل بل لمحمد أو اغتله من معبد ثم معبد به ولثانٍ أعطٍ قيمته وإن فجد لمعلٍ بالمسمى ومعبد وإن قال هو ملك لعمرو وإنني فقد قيل إن العبد ملكٌ لمعبد وقيل لعمرو ملكه ولمعبد

(١) الصحيح: يشتر

ومن يعترف طوعاً لغير معينٍ ويعطى لمن يعني ويولي لغيره فإن صدقاه في ادعا جهل ربه وإن كذابه يول: لم أدر ربه ومن قلت إن القول في الحكم قوله ويُقبل فيما بعدُ تبينُ ربه ليلزم بتعيين وتعطى لمخلد وأبق لديه ما نفى عنه مخلد وبالألف من يقرر بوقتین يلتزم وإن وصفه الشيء المقر به بما وإن يدعى<sup>(١)</sup> شخصان عيناً لدى فتى فبينهما أقسم ما أقر به الفتى وقال أبو يعلى كذا مع إضافة اشتراكهما فيها لأصل موحد ويلزمه ردُّ المزيد على الذي ادعاه إلى ذلك الشريك المبعد

## فصل

وإن قال ذا الألف التقاطُ تصدقوا بالزامهم إخراجُه لا ثلاثة وإن يعترف بالشامل الإرث وارثوا المدينَ لخصميه بوقت معدد فلا شيءٍ للثاني ويشتركان في اعترافهم في مجلس متوحد وإن كان ذو الإقرار في عين إرثه وبينهما إن يعترف لهما معاً

(١) الصحيح : يدع

ويولون للثاني على نفي علمهم  
وإن يتساوى<sup>(١)</sup> قَدْرُ عبدين ارث ذا  
بأن أباه في سقامٍ مماتُه  
وكل له سدسُ الذي رام عتقَه  
وإن عينا عبداً فثلثيه حرَّرنَ  
كذا الحكم إن قالوا جهلنا محرراً  
وإن عين ابنٍ واحدٍ أو أخوه لم  
فإن أقرع العبدُ المعين منها  
وإن أقرع الثاني اجعل الحكم فيهما

فإن نكلوا: يقضى عليهم ويشهد  
بتبيين كل ابن يقر لمفرد  
محرره كل من الثلث شرد  
وثلث المنفِي عنده في التعبد  
إذا لم يجيزا عتقَه كلُّه اشهد  
ولكن هنا بالقرعة العتق قيد  
يعين فأقرع بين الاثنين تقصد  
فثلثيه أعتقَه ولا تتردد  
كتعيين كل ابن لعبد تسدد

### باب الاستثناء

تبارك علام البدو لخلقه  
فمن ذاك الاستثناء يمنع بعض  
وثنياه فوق النصف، فاردد بأوطد  
ووجهان في نصف، ولكن فسأده  
ونحو له ذا الربع والعلو منه لي  
بصحة الاستثنا ولو كان علوه

فسن للاستدراك لفظ التقيد  
ما اقتضى اللفظ مما دل، لو لم يقيد  
وما دونه، فاقبل بغير تردد  
لإنكار نُقَادِ اللغاتِ فجود  
أو الربع لا العلو فحق له اشهد  
ثلاثة أرباع وثنياه ذي اردد

الصحيح : يتساو

وأبطل إن استثنى مقرُّ بجمله  
وعنه من العين الدراهم أو من  
وخذ قيمة الدينار من سعر عرفهم  
ومن يعترف من نوع جنس بأصعٍ  
ويجعل الاستثنا إلى جمل لها  
كذا إن يل الإقرار بالواو عطف  
ويبطل الاستثناء منفصلاً على الصحيح لدى الأصحاب، من نص أحمد  
ويعفى عن الفصل اليسير كسكتة التنفس أو من ذي سعال منكذ  
وتكرير الاستثنا بواو كمفرد  
ليستثنى مما قبله كل واحد  
وهي طالق إلا اثنتين، ثلاثة  
ففي قوله عشر له غير رابع  
وإن قال إلا بدرتين فستة  
وما لم يُجز منها فأبطله والذي  
بشنياه مما قيل ملغى وقيل بل  
فقول الفتى عشر سوى خمسة سوى  
فإن صح ثنيا النصف يأخذ خمسة  
وإلا فعشراً خذ وقيل ثمانياً  
وفلسان إن قال امرؤ وثلاثة  
عليّ له فلس، وفلس وفلس اشهدن غير فلس صححن في الموجود  
ففلسين في الثاني يزن وثلاثة في الأولى، وإن يبطل فكل المعدد

ليلزِمُ بخمس، لا ثلاث بأجود  
سوى واحدٍ، أو ذا بتعيينه اقتد  
وإن هلكوا إلا فتىً منهم، قد  
كذا إن تلفوا ظلماً بغير تردد

وخمسةً الا درهمين ودرهماً  
ونحو له عندي عبيد عشرة  
ويلزمه تسليم غير معين  
فقال قد استثنيته اقبل بأجود

### باب الاقرار بالمجمل

على أحد الأمرين شيئاً فأزيد  
يفسرُ ويحبسُ إن أبى ويهدد  
وعد لبيان من مقرُّ له قد  
ليحلف عليه المدعي ويقلد  
ذوو إرثه في ذا مقام الملحّد  
مجد لقذف وارث المرء شرد  
للمقر وإلا دعهم لا تقيد  
علمت به وليعط من تركة الردي  
بشيء كما قد قيل ثم ليقتصد  
وأيسرُ مال عُد في المتعود  
يفسرُ به المجهول كالخمر، فاردد  
كجلدٍ مردٍ يُدبغ وضاري تصيد  
وشبه وحد القذف وجهين أسند  
فنفسه ارددن، وفي أولاده فتردد  
وخمر، فكلب قصد قهر أخ اليد

ومجملهم لفظ يدل بوضعه  
ففي ذمتي لك شيء ان قال أو الذي  
وقال أبو يعلى بل اعدده ناكلاً  
فإن لم يُصدقه المقر ولم يبين  
فإن مات عن مال ولما يبين يقيم  
وإن قيل يقبل من مقرُّ بيانه  
وعن أحمد إن صدق الوارثون  
وقيل ان أبى التفسير ذو الإرث يول ما  
أقل المسمى كالوصية لامرئ  
ويقبل ممن قال هو حقُّ شفعة  
وماليس مالاً شرعاً او عادة متى  
ووجهان إن فسر بما حل نفعه  
وفي رد تسليم وتشميت عاطس  
وقول غصبنا منه شيئاً  
فيقبل منه أنه جلد ميتة

حبستُ الفتى أو قد سجتكُ فاشرد  
 عظيمَ خطيرٍ مطلقٍ كالمقيد  
 لصدقِ مسماه، ولو عند مرمد  
 كمطلقه بذلَ الثلاث، فأزيد  
 برفعٍ ونصبٍ في ميمِهما امهد  
 بنصبٍ ورفعِ الفِلسِ يلزمُ بمفرد  
 وجزءٍ من الثاني بتفسيرِ مبتدي  
 بوجهٍ ودونِ الفِلسِ في حفظِ ما ابتد  
 وإلا ففِلسُ، في انتقا المجددِ قلد

ويقبلُ في تفسير: إني غصبتُه  
 وقولُ له مالِ عليٍّ، كقولهِ  
 بأيسرِ مالٍ عادةً فاقبلنَّه  
 ويقبل منه في دراهمِ جمةً  
 ودرهماً اقبل في كذا وكذا كذا  
 كذا وكذا فلساً وفلسٍ متى يُقلُ  
 وبائنين في وجهٍ وقيل بواحد  
 وفلسانٍ مع نصبٍ وفلسٍ لرفعه  
 وذا كُله مع علمه عربية

## فصل

كذا درهماً ما فوقَ عشرِ بني اصعد  
 عطفَت إلى تسعٍ وتسعين، قيد  
 أتاكَ بتمييزٍ بخفضٍ مفردٍ  
 ثلاثٍ إلى عشرٍ، بغيرِ ترددٍ  
 العقود إلى تسعين، مع نصبٍ مفردٍ  
 بجنسٍ، وأجناسٍ لصدقِ التقصد  
 وبالعكس، أو ألفٍ وخمسةً أعبدُ  
 فذا الألفُ من جنسِ المصاحبِ فاعدُ  
 وقد قيلَ ذا في العطفِ لا غيرَ قيدٍ  
 وألفٍ وعشرينِ الفِ فلسٍ، ليطرده

وفي مقتضى الإعرابِ يلزمُ في كذا  
 لعشرٍ وتسعٍ بل كذا وكذا لما  
 وبالمائةِ اقبل في كذا درهمٍ متى  
 وإن جمعَ التمييزِ وانجرَّ فهو من  
 وعشرينِ فاقبل من كذا درهماً من  
 وفي ذمتي ألفٌ له اقبل بيانهُ  
 وألفٌ ودينارٍ وألفٌ ودرهمٌ  
 أو الفِ له عندي وعشرونِ درهماً  
 وقد قيلَ ألزمه بتفسيرِ ألفه  
 كذا الخلفُ في نصفِ وفلسٍ، وعكسه

وصحة عقد البيع عند عمومهم  
وألف سوى دينار أو ألف درهم  
وقيل اقتضى منه البيان فإن يُبَيَّن  
وإن قال لك في العبد شرك أو أنت يا  
الفتى شركة ما بيننا، أو لنا معاً  
وقيل يكون العبد بينهما سوا  
ونحو له سهم كذا احكم وقيل بل  
وأكثر من مال الشريك ان يقل له  
كذلك بأدنى منه قدرًا متى عنى  
وسيان مع علم وجهل بماله  
وهذا مقال الصحب والشيخ ردّه  
ويقبل في تقدير مال الفتى  
ومن قال في الدعوى عليه بمبلغ  
ومن قال في الدعوى عليه بمبلغ  
بإلزامه تغيير حقهما معاً  
ونحو له ألف سوى شيء أو سوى  
كذلك له الأوفى وجل ومعظم الثلاثين،  
وما بين دينار وعشر متى يُقَل  
وما بين دينار إلى العشر، أو من  
وقيل ثمان حين حدّاه ألغيا  
ومجموع الأعداد ان عنى يعط ماعلا

بعشر وألفي بدرة، نصر ما ابتدي  
سوى مائة، قل مطلق كالمقيد  
بجنس سوى الملفوظ ما استثني اردد  
أخي شريكي فيه، أو أنت يا عدي  
ففي قدر سهم للشريك تقلد  
كما قيل في ربح المضارب، فاقصد  
له السدس كالإيضاء بالسهم، فاعدد  
عليّ، ليقبل إن يثنه بأن يدي  
به الحلّ، أو نفعاً يدوم بسرمد  
ويحلف، في دعواه ذي للتبعّد  
فلن يقبلن إلا بأوفى تعدد  
من المقر ولو أثبت مزيد بشهد  
لك أكثر من ذي اقبل بأدنى بمبعد  
عليّ كذا أوفى من المدعي اشهد  
ودعوى التهزي منه، ردّ بأجود  
قليل بدون النصف ما استثني احدد  
فوق النصف ألزمه تقصد  
لزید، فخذ منه ثمانية قد  
الدينانير حتى العشر تسعاً اذا بدي  
وإن أثبتا ألزمه عشرًا بمبعد  
من الضرب في خمس بعشر مفرد



كذا الحلف فيما بين أو من عَشيرة  
وإن قال مع أو فوق أو تحت درهم  
فقل عليه درهمان بكلِّها  
وفلسٌ وفلس، ثم فلس ثلاثة  
ومن قبله أو بعده فلس اوله افهم درهم بل درهمان، اعكس طد  
بإقراره فلسين، واحكم لعطفه  
وإن غير الأجناس بين المضاف والمضاف له.. فالحكم كالمتوحد  
ونحو له ذا الفلس بل ذان أوله  
قفيز كذا في ذمتي لك درهم  
ونحو له دينار أو درهم متى  
كذلك إما فلس اما درهم  
وإن قال في دينار اشهد بدرهم  
بالاثنين لكن إن عنى سلماً فإن  
وألزمه في تكذيبه درهماً كذا  
ومن قال عندي درهم في ثلاثة  
وإن يعن جمعاً أو حساباً ليلزم  
وعندي تمر في جراب لعامر  
وللجفن فيه السيف أو مزودٌ به  
عليه قباءٌ أو جوادٌ لعامر  
لدي وهي مفروشة بمطارف  
فيلزمه المبدؤ عند جميعهم

لزيد إلى عشرين فاجعله واهتد  
فدرهمٌ أو لكن وبل درهماً زد  
وقيل عليه درهم بتفرد  
وفي ذمتي إن قال فلس لمعبد  
ومن قبله أو بعده فلس اوله افهم درهم بل درهمان، اعكس طد  
بإقراره فلسين، واحكم لعطفه  
وإن غير الأجناس بين المضاف والمضاف له.. فالحكم كالمتوحد  
قفيز شعير، أو من الحنطة الردي  
متى قال بل فلس: يجد بالمعدد  
يقرُّ به يلزم بتعيين مفرد  
وقد قيل بل ألزمه حتماً بما ابتد  
عليّ ان يعن جمعاً ففيه ليشهد  
يصدق خصيم فاعتراف الفتى اردد  
إذا قال في ثوب تسلفته، اعدد  
فدرهماً اقبل منه، عند التجرد  
بمدلوله في عرفه المتعود  
وسيفٌ بجفن، أو فلوسٌ بمزود  
فلوس له أو عبده القن في يدي  
لدي عليه السرج أو داره أهتدي  
وجارية مكسوة بمجدد  
ووجهان في الثاني لدى صحب أحمد

وإن قال عندي خاتم فيه فص احكمَن بهما واستثن فصاً بمبعد  
 ووجهان فيه ان قال فص بخاتم  
 وإن قال عندي عنسةً برحالها  
 ونحو له عندي قميصٌ مطرُزٌ  
 فكابد إلى أن تبلغ النفسُ عذرها  
 ولا يذهبن العمرُ منك سبهلاً  
 فمن هجر اللذاتِ نال المنى ومن  
 ففي قمع أهواء النفوس اعتزازها  
 فلا تشتغل إلا بما يُكسب العلى  
 وفي خلوة الانسان بالعلم أنسةٌ  
 ويسلم من قيلٍ وقالٍ ومن أذى  
 فكن حلس بيتٍ فهو سترٌ لعورة  
 وخيرٌ جليس المرء كتب تفيده  
 وخالط إذا خالطت كل موفِّق  
 يفيدك من علم وينهاك عن هوى  
 وإياك والههاز إن قمتَ عنه والبذية فإن المرء بالمرء يقتدي  
 ولا تصحب الحمقى، فذا الجهل إن يرمُ  
 صلاحاً لأمر يا أبا الحزم يُفسد  
 وخيرٌ مقام قمتَ فيه وخصلة  
 تحلّيتها ذكرُ الإله بمسجد  
 وكفَّ عن العورا لسانك، وليكن  
 دواما بذكر الله يا صاحبي ندي  
 وحصن عن الفحشا الجوارح كلّها  
 تكن لك في يوم الجزا خيرَ شهيدٍ  
 يلبن قلباً قاسياً مثل جلمد  
 وواظب على درس القران فإنه

وحافظ على فعل الفروض بوقتها  
وناد إذا ما قمت بالليل سامعاً  
ومُدَّ إليه كفَّ فقرك ضارعاً  
ولا تسأمنَّ العلم وأسهر ليلته  
وكن صابراً للفقير وأدرع الرضى  
فما العزُّ إلا في القناعة والرضى  
فمن لم يقنعه الكفاف فما إلى  
فمن يتغنى<sup>(٢)</sup> يغنيه الله والغنى  
ولا تطلبن العلم للمال والريا  
وكن عاملاً بالعلم فيما استطعته  
حريصاً على نفع الورى وهداهم  
وإياك والإعجاب والكبر تحظ  
بالشقاوة في الدارين فارشد وأرشد  
وها قد بذلت النصح جهدي وإنني  
وقد كملت والحمد لله وحده  
وهذا انتهى «عقدُ الفرائد» كلُّه  
تخيرته وسُعي وجهدي وطاقتي  
فخذها هداك الله أخذ موفقٍ  
مسائلَ فقهٍ واضحاتٍ لناشد  
قصيدةً عبد لا يرى حُسنَ نظمها  
فصنها عقوداً للهداية نُضدت

(١) الصحيح : يُعْطُ

(٢) الصحيح : يَتَغَنَّ

وخذ بنصيب في الدجى من تهجد  
قريباً مجيباً بالفواضل يتدي  
بقلب منيب وادعُ تعطى<sup>(١)</sup> وتسعد  
بلا ضجر مُحَمَّدُ سُرَى السير في غد  
بما قدر الرحمنُ واشكره واحمد  
بأدنى كفاف حاصلٍ، والتزهد  
رضاه سبيلُ فافتنع وتقصد  
غنى النفس لا عن كثرة المتعدد  
فان ملاك الأمر في حسن مقصد  
ليهدي بك المرء الذي بك يقتدي  
تل كل خير في نعيم مؤبد  
بالشقاوة في الدارين فارشد وأرشد  
مقر بتقصيري وبالله أهتدي  
على كل حالٍ، دائماً لم يصرد  
«وكنزُ الفوائد» للفتى المتقصد  
أحبرُ ألفاظِ القريضِ بمرقد  
لُغر المعاني حافظٍ متسدد  
بأبيات شعر رائقاتٍ لمنشد  
نفعاً له إن زاغ عن حُسن مقصد  
تفوقُ على عقد الجُمان المنضد

أنت باختصارٍ جامعٍ وبلاغةٍ  
عليك ببكر الفكر إن كنت كُفَّاهَا  
عروساً سمت شمسَ الضحى حنبليةً  
على رأسها تاجُ الهدى وحليُّها  
إذا انتسبت في الفقه كان اقتداؤها  
إمام الهدى زين التقة ابن حنبلٍ  
مؤيدها الإلهام في حال نظمها  
فما روضةً غنا بسبط نباتها  
سقا نشورها الألباب كاساتِ نشوةٍ  
بأحسن منها منظرًا، أو أمانةً  
دعوتُ إلهي في ابتداءٍ لنظمها  
وأسألُ ربَّ الخلق عند اختتامها  
ويجعلها ذخراً لنا، ولحافظ  
فلا ترعوى<sup>(٢)</sup> عن حفظها فهي دُرَّةٌ  
فأسبل على العورات سترَ تكرمٍ  
فلله ذو علم ألمَّ بهفوةٍ  
ولم يتتبع جاهداً عثراتها  
فأي فتى يخلو من العيب وصفه  
وصلَّ على خير النبيين وانتفع  
فإنك إن تستحضرها جميعها

تقيِّدُ معنى مطلق ومقيد  
وإلا تنحى<sup>(١)</sup> عن ذرى المجد واقعد  
تأزَّرُ بالنور المبين وترتدي  
مسائلُ زينتُ بالصواب المؤيد  
لمجتهد في نُصرة الدين مقتد  
على حُبه في الله أودع ملحد  
وليست بوسواس الغوي المرعد  
ترفُّ بحافة الغدير المجعد  
فأطربها نوح الحمام المغرد  
وأنفع منها للبيب المسدد  
فيا دعوةً لاقت قبولا بأسعد  
يقرُّها من كل فهم مبلد  
لها ولداعٍ يومَ عرض التزود  
يتيمة استخلصتها في التنقد  
وأصلح إذا حققت عيباً وسدد  
فأوسعها صفحاً بعدر ممهد  
بلى ليهب ما عابه للمجود  
بذا استأثر الله العظيم له احمد  
بما ضمنت تظفر بخير مخلد  
بفهم وإتقان اللبيب المجود

(١) الصحيح : تنح

(٢) الصحيح : ترعوى

وغيرهم، تسمو<sup>(١)</sup> وترشد وترشد  
 وكم قيدت من كل معنى مشرد  
 سمعت، إذا طالعتها بتأيد  
 وفقدان، أولادٍ وعيشٍ منكدٍ  
 يفكرُ في تحصيله صافرُ اليد  
 وسبعين والست المئات فعدد  
 لسبع تلي عشرين من صفرٍ زِد  
 ثمانون والست المئات كما ابتد  
 أقصرُ أحياناً، لطارٍ معدد  
 يواتيه فكرٌ صادق مع تنكدٍ  
 عليها بخير في الخطيبين مُسعدٍ  
 يجدد مع طول البقاء المرمد  
 وعزٌّ على خير البرايا محمد  
 تلاهم بإحسان بهم ظل يقتدي

وطارحت أهل البحث من فقهائنا  
 فكم قد حوت معنىً لطيفاً مبنياً  
 ومخبرها يسليك عن وصفها الذي  
 على فاقهٍ مني، وفقر نظمها  
 لخوفٍ عدوي أو لرزقٍ مقتر  
 بدأت بها أولى جمادين سادساً  
 وفي يوم الاثنين انقضت بعد ظهره  
 وذلك في العام الثلاثة قبلها  
 بعيداتٍ بين كان نظمي جميعها  
 فما لامرئ قلبان في جوفه، ولا  
 وإني لمستجدٍ دعا كل واقفٍ  
 والله حمداً دائماً بدوامه  
 وأزكى صلاةٍ الله جل ثناؤه  
 وأصحابه والغر من آله ومن

تم - بعون الله تبارك وتعالى - طبع كتاب «عقد الفرائد وكنز الفوائد»

لشيخ الإسلام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن عبد القوي

المقدسي المرداوي الصالحي الحنبلي رحمه الله تعالى

بجزأيه: الأول، والثاني

(١) الصحيح: تسمُ



# الفهرس

الموضوع	الصفحة
كتاب : روضة الراض في علم الفرائض	١
فصل في ميراث الأب والجد	٢
فصل في ميراث الأم	٤
فصل في ميراث الجدات	٥
فصل في ميراث البنات والأخوات	٥
فصل في إرث ولد الأم	٦
فصل في حجب الاسقاط	٧
باب العصبات	٧
باب الرد	٨
باب أصول المسائل	١٠
باب تصحيح المسائل	١٠
فصل في بيان المبينة والموافقة والمناسبة	١١
باب المناسخات	١٢
فصل في اختصار مسائل المناسخات بمد القسم	١٣
باب قسمة التركات	١٣
فصل في قسمة التركات	١٤
فصل في عمل المجهولات	١٥
فصل : وإن يعط معلوماً من المبهم القتي . . .	١٥
نوع آخر : وقسم على باقي السهام الذي بقي . . .	١٦

الموضوع	الصفحة
نوع آخر : وإن يك مجهولان قدرهما سوى . . .	١٦
نوع آخر منه : وقسم معلوماً حوى في سهامه . . .	١٨
فصل فيمن أخذ بآرثه ودينه شيئاً	١٨
باب ميراث ذوي الأرحام	١٨
فصل : وأما إذا أدلوا إليه بوسطة . . .	٢٠
فصل : ثلاث جهات الارث أقوى أبوة . . .	٢١
فصل : ومن جهتين اعط الذي مت فرضه . . .	٢٢
باب : ميراث الحمل	٢٣
فصل فيما يلحق من النسب	٢٣
باب : ميراث المفقود	٢٤
باب : ميراث الخنثى	٢٥
فصل في كثرة الخنثى	٢٦
باب : الغرقى والهدمى ومن عمي موتهم	٢٨
باب ميراث أهل الملل	٢٩
فصل في ميراث المجوس	٢٩
باب ميراث المطلقة	٣٠
باب الافرار بمشارك في الميراث	٣٢
فصل في حكم من أقر في مسألة عول بمن يزيد العول	٣٣
باب : ميراث القاتل	٣٤
باب : ميراث المعتق بعضه	٣٥
فصل : وأم وبنت ممتقا النصف مع أب . . .	٣٥



<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
فصل : ومن بعضه حر بفرض مورث . . .	٣٧
باب أحكام الولاء والارث به	٣٨
فصل : ولا تعط ذمي فرض به إرثه سوى . . .	٤٠
فصل في جر الولاء	٤١
فصل : ومن صار حرّاً باشترا بعض وُلده	٤١
فصل في دور الولاء	٤٢
كتاب العتق	٤٣
فصل في العتق بالملك	٤٤
فصل في بيان تعليق العتق بالشرط	٤٦
فصل : وإن بان بعد العتق في سقيم موته . . .	٤٨
باب التدبير	٥٠
باب الكتابة	٥٢
فصل : ويعتق بالابرا وايفاء كل ما . . .	٥٣
فصل : ويمين بالعقد الصحيح منافعاً . . .	٥٤
فصل : وإن يجن مولاه عليه خذ ارشه . . .	٥٥
فصل : وبيع الذي كاتبه جائز على الأصح . . .	٥٦
فصل في جنابة المكاتب	٥٧
فصل : وتنازم بالعقد الصحيح كتابة . . .	٥٧
فصل : وإن كاتب المرء الميّد بصفقة . . .	٥٨
فصل : وقول الذي يبقي الكتابة فاقبلن . . .	٥٩
فصل : في الكتابة الفلسفة	٥٩

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
باب أمهات الأولاد	٦٠
فصل : وبالارش يفديهما متى تجن كله . . .	٦١
كتاب النكاح	٦٢
فصل : ويجرم تصريح لغير مطلق . . .	٦٤
باب أركان النكاح وشروطه	٦٥
فصل : الأول والثاني من شروط النكاح	٦٥
فصل : الشرط الثالث الولي	٦٧
فصل : ومن شرطها أيضاً شهادة من بهم . . .	٧٠
فصل في الكفاءة	٧١
باب المحرمات في النكاح	٧١
فصل : المحرمات بالمصاهرة	٧٢
فصل : ولا ينشر التحريم نظرة فرجها . . .	٧٢
فصل في المحرمات إلى أمد	٧٣
فصل في المحرمات لعارض يزول	٧٥
فصل في حكم الخثى في النكاح	٧٦
باب الشروط في النكاح	٧٧
فصل في الشروط الفاسدة	٧٧
فصل في نكاح المتعة والمحلل	٧٧
فصل في الشروط الفاسدة التي لا يبطل العقد بفسادها	٧٨
فصل : ومن شرط الاسلام بانث خلافه . . .	٧٨
فصل : ومن شرطت في زوجها صنعة فان . . .	٧٩

الموضوع	الصفحة
فصل : ومن عتقت والزوج حر كذا هما . . .	٨٠
باب حكم العيوب في النكاح	٨١
فصل في حكم العنين	٨١
فصل في العيوب المشتركة والمختصة بالنساء	٨٢
فصل : وفي بخر في الفرج عند جماعها . . .	٨٢
فصل : ومن شرط فسخ العيب والشرط يافى . . .	٨٣
فصل : وإن تلي صغرى أو صغيراً ومن به . . .	٤٨٣
باب نكاح الكفار	٨٤
فصل : وإن تقبض المهر المسمى فمالها . . .	٨٤
فصل في بقية نكاح الكفار	٨٥
فصل في الردة	٨٦
فصل : وإن يهد حر قد حوى فوق أربع	٨٦
فصل : وإسلام حر عن إمام غير داخل . . .	٨٧
كتاب الصداق	٨٩
فصل : وإصداق عبد من عبيدك جائز . . .	٩٠
فصل : يحل بموت أو فراق مشرد . . .	٩١
فصل : ومن أصدقت ألفاً والأب إن يحز . . .	٩٢
فصل : ومن زوج المولي فالهر كله . . .	٩٢
فصل : وفي قبضه كرهاً لبكر كبيرة	٩٣
فصل : وتملك بالمقد المسمى جميعه . . .	٩٤
فصل : وإن ينو من بعد التنصف ما حوت . . .	٩٥

الموضوع	الصفحة
فصل : ومن وهبت زوجاً صداقاً وأبرأت . . .	٩٦
فصل : وفي الوطاء في فرج يقرر مهرها . . .	٩٦
فصل : وفي الخلف في التقييض يقبل قولها . . .	٩٧
فصل في البتعة	٩٨
فصل : وتقرير مهر المثل مثل أقارب . . .	٩٩
فصل : وليس لها مهر بفاسد عقدها . . .	٩٩
فصل : وإن زوج الطفل الصغير أب له . . .	١٠٠
باب الوليمة	١٠١
باب عشرة النساء	١٠٣
فصل : ومن أربع أوجب على الحر ليلة . . .	١٠٤
فصل في القسم	١٠٥
فصل : وفي البكر سبع والثلاث لثيب . . .	١٠٦
فصل في النشوز	١٠٧
باب الخلع	١٠٨
فصل : ومن غير حمل لا يصح بأو كد . . .	١٠٩
فصل : وقيل له أثمانه عند أهله . . .	١١١
فصل : ومن قال بدءاً أنت بالآلف طالق . . .	١١٢
فصل : وإن خالمت في علة الموت زوجها . . .	١١٢
فصل : وخلع وكيل الخود عنها بمهرها . . .	١١٣
فصل : وإن أنكرته الخلع أو خلمها فقط . . .	١١٣

الموضوع	الصفحة
كتاب الطلاق	١١٤
باب سنة الطلاق وبدعته	١١٦
باب صريح الطلاق وكنايته	١١٨
فصل في الكنايات	١٢٠
فصل : وكل طلاق في الكناية لم يقع . . .	١٢٢
باب ما يختلف منه عدد الطلاق	١٢٣
فصل : وإن قال يا أسماء نصفك طالق . . .	١٢٤
فصل : فيما يخالف به المدخول بها غيرها	١٢٥
باب الاستثناء في الطلاق	١٢٦
باب الطلاق في الماضي والمستقبل	١٢٧
فصل في التعاقب بالمستحيل عادة أو في نفسه	١٢٨
فصل في الطلاق في زمن مستقبل ونحوه	١٢٩
باب تعليق الطلاق بشرط	١٣٢
فصل في أدوات الشرط في تعداد الغالب منها وأحكامه	١٣٢
فصل في تعليقه بالحيض	١٣٥
فصل في تعليقه بالحمل	١٣٦
فصل في تعليقه بالخلف	١٣٩
فصل في تعليقه بالكلام	١٤٠
فصل في تعليقه بالأذن	١٤١
فصل في تعليقه بالمشيئة	١٤٢
فصل في مسائل متفرقة	١٤٣

الموضوع	الصفحة
باب الشك في الطلاق	١٤٤
باب جامع الأيمان	١٤٦
باب التأويل في الحلف	١٤٦
فصل : فان كان لفظ الحالفين أعم يا ...	١٤٧
فصل : فان لم يكن قصد ولا سبب فعد ...	١٤٨
فصل : وإن لم يكن واحداً من عبيده ...	١٤٩
فصل : وذو قسم لا يأكل اللحم مطلقاً ...	١٥٠
فصل : ومول على ترك اللباس فحشسه ...	١٥٣
فصل : وذو قسم لا يأكل اللبن اعتبر ...	١٥٣
فصل : ويحنت مول لا يذوق فواكهها ...	١٥٤
فصل : وإن يول لا يلبس حلياً فحشته ...	١٥٤
فصل : وعرفية الأسماء غلب مجازها ...	١٥٦
فصل : ومول على ترك التزوج أو على ...	١٥٧
فصل في النسيان والاكراه والتوكيل وتوابعه	١٥٨
كتاب الرجعة	١٦١
فصل : وإن يقل الزوج ارتجمتك فادعت ...	١٦٢
فصل	١٦٢
كتاب الايلاء	١٦٤
فصل : الشرط الثاني	١٦٥
فصل : ومن شرطه الايلاء على ترك وطئها ...	١٦٥

الموضوع	الصفحة
فصل : وقولك للزوجات أربممكن لا ...	١٦٦
فصل : ومن شرطه إيبلاء زوج مكلف ...	١٦٧
فصل : ومن شرطه أن ينقضي وقته الذي ...	١٦٧
فصل : وليس لمن فيها عن الوطء مانع ...	١٦٨
<b>كتاب الظهار</b>	١٧٠
فصل في حكم الظهار	١٧١
فصل في كفارة الظهار وما في معناها	١٧٢
فصل : ولم يجز في إعتاق كل مكفر ...	١٧٣
فصل : وشهرين صم سردياً لفقد محرر ...	١٧٤
فصل : ومن لم يطق صوماً فستين مسلماً ...	١٧٥
<b>باب اللعان</b>	١٧٦
فصل : وذلك مشروع قياماً بحضرة ...	١٧٧
فصل : وصحته ما بين زوجين كلفا ...	١٧٧
فصل : ولا فرق بين القذف بالوطء يافتى ...	١٧٨
فصل : ويشترط أيضاً فيه تكذيبها له ...	١٧٨
فصل : ويشترط في نفي المولد نفيه ...	١٧٩
فصل : ونفي وليد باللعان اشترط له ...	١٨٠
فصل : فيما يلحق من النسب	١٨١
فصل : وإن يعترف شخص بوط إمامه ...	١٨٢

الموضوع	الصفحة
كتاب العدد	١٨٣
فصل : وجلة من تعدت فحامل . . .	١٨٣
فصل : ومن مات عنها زوجها حائلا ولو . . .	١٨٤
فصل : في ذات القرء	١٨٥
فصل : ومن فارقت بعد الدخول حليلها . . .	١٨٦
فصل : وذات محيض إن تطلق فينقطع . . .	١٨٦
فصل : وزوجة مفقود بغيته متى . . .	١٨٧
فصل : وإن وطئت معتدة وطء شبهة . . .	١٨٨
فصل في الاحداد وما تجتنبه المعتدة	١٩٠
فصل : وأوجب عليها عدة حيث أحتمت	١٩٠
باب في استبراء الاماء	١٩٢
فصل : ومن يبيع تزويج الاماء التي يطا . . .	١٩٤
فصل : ويحصل الاستبرا بوضع الحملها	١٩٥
كتاب الرضاع	١٩٦
فصل : ومن يتزوج ذات درٍ لغيره . . .	١٩٨
فصل : ومن أرضعت من تحرم ابنتها على . . .	١٩٨
ومن شك في أصل الرضاع وعده . . .	٢٠٠
كتاب النفقات	٢٠٢
فصل : ولست بماخوذ بانفاق ناشز . . .	٢٠٤
فصل : وإن بذلت من عمرها التسع مثلها . . .	٢٠٥
فصل : ويقبل منها قول فقد نشوزها . . .	٢٠٦



الموضوع	الصفحة
باب نفقة الأقارب والمالمك	٢٠٧
فصل : وذو رحم لا من عموديه مالمهم . . .	٢٠٨
فصل : ويبدأ بعد النفس بالزوجة الفتي . . .	٢٠٩
فصل : ويدراً اختلاف الدين لإيجاب كلفة . . .	٢١٠
وإنفاق ظئر الطفل يلزم منفقاً . . .	٢١١
فصل : وأوجب على المولى كفاف عتيقه . . .	٢١١
فصل : ويلزمه معتاد حاج بهائم . . .	٢١٢
باب الحضانة	٢١٢
فصل : وهل بأخ من أمه أو بها ولا . . .	٢١٤
فصل : وإن بلغ السبع الفلبيم عاقلاً . . .	٢١٥
كتاب الجنائيات	٢١٦
فصل : وشبه عماد القتل قصد جنائية . . .	٢١٧
فصل : فلا قود في نحو ذي وعلى الذي . . .	٢١٧
فصل فيما أجري مجرى الخطأ	٢١٨
فصل : وإن نفر في قتل نفس تساعدوا . . .	٢١٨
فصل : ومن قتل المصوم بالقصد مكرها . . .	٢١٩
باب شروط القصاص	٢٢٠
فصل : ومن شرط لإيجاب القصاص على الفتي . . .	٢٢٠
فصل : وللقود اشترط حين يجني مكافئاً . . .	٢٢١
فصل : وبالولد لا تقتل وإن سفلوا أباً . . .	٢٢٣

الموضوع	الصفحة
باب استيفاء القصاص	٢٢٣
فصل : وإن اتفاق الأولياء جميعهم . . .	٢٢٤
فصل : ومن شرط الاستيفاء أمنك من أذى . . .	٢٢٥
فصل : ولا قود إلا بضرب الفتي الطلا . . .	٢٢٦
فصل : ومن يقتل او يقطع يدي نفر فان . . .	٢٢٧
باب ما يوجب العهد وحكم العفو .	٢٢٧
فصل : وإن قال مجروح لجانيه يفتي . . .	٢٢٩
باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس	٢٣٠
فصل : وقدر جرح بالمساحة فاعتبر . . .	٢٣١
فصل : ومن قطع اليمنى جزاء شماله . . .	٢٣٣
فصل : وإن يشترك في قطع عضو جماعة . . .	٢٣٣
فصل : ويضمن ماتسري الجناية مطلقا . . .	٢٣٤
فصل : ولا تأخذن عقلاً بعمد ولا خطأ . . .	٢٣٤
باب ما يوجب الدية في النفس	٢٣٥
فصل : فان عض إنسان بدأ بمغیظة . . .	٢٣٩
فصل : ومن ضرب الأولاد ضرب مؤدب . . .	٢٤٠
باب مقادير دية النفس	٢٤٠
فصل : ويودي عبید والاماء بقدر ما . . .	٢٤٢
فصل : وإن ضربت في دار الاسلام حرة . . .	٢٤٣
فصل في جنایة المبد	٢٤٤
باب ديات الأعضاء ومنافعها	٢٤٦
فصل في دية المنافع	٢٤٧

الموضوع	الصفحة
فصل : وفي كل نوع في شعور كنفسه . . .	٢٤٩
فصل : وفي عين من قد أعور العقل كاملاً . . .	٢٥٠
باب أرش الشجاج وكسر العظم	٢٥١
فصل : وموضحة ما تظهر العظم عقلها . . .	٢٥١
فصل : وفي واصل للجوف من أي موضع . . .	٢٥٢
فصل : وفي الضلع إن يجبر سويماً بغيره . . .	٢٥٣
باب العاقلة وما تحمله وما لا تحمله وكيفية حملهم	٢٥٤
فصل : وذو الرق لم تحمله عاقلة ولا . . .	٢٥٥
باب كفارة القتل	٢٥٦
باب القسامة	٢٥٧
كتاب الحدود	٢٦٠
فصل : ومن يمن حداً أو قصاصاً بخارج . . .	٢٦٣
باب حد الزنى	٢٦٣
فصل : ومن يط في عقد لدى السكل باطل . . .	٢٦٦
فصل : وأربع مرات بأقرار طائع . . .	٢٦٧
باب حد القذف	٢٦٩
فصل : ويحرم كل القذف إلا إذا رأى . . .	٢٧٠
فصل : وإن صريح القذف في الرمي بالزنى . . .	٢٧١
فصل : وإن رام شخص أن يطالب قاذفاً . . .	٢٧٢
باب حد المسكو	٢٧٧
باب التعزير	٢٧٧

الموضوع	الصفحة
باب أحكام السرقة ونحوها والقطع في ذلك	٢٧٧
فصل : ولا قطع في دون النصاب ثلاثة . . .	٢٧٩
فصل : ولا تقطن من لص من غير حرزه . . .	٢٨٠
فصل : ألا إن حرز المال ما صين مثله . . .	٢٨٠
فصل : ويدراً حد القطع من كل سارق . . .	٢٨٢
فصل : ولا تقطن اللص إلا بشاهدي . . .	٢٨٤
فصل : ومن مفصل الكف اقطن يمينه . . .	٢٨٥
فصل : وقطعك عن يمينه يسراه عامداً . . .	٢٨٦
باب حد المحار بين وقطاع الطريق	٢٧٦
باب حكم الصائل وجناية البهيمة	٢٨٨
باب قتال أهل البغي	٢٨٩
باب حكم المرتد	٢٩٢
فصل : ومن يرتدد من كل شخص مكاف . . .	٢٩٢
فصل : ومن أظهر الاسلام والكفر باطن . . .	٢٩٣
فصل : وتوبة من يرتد في جحد ربه . . .	٢٩٤
فصل : وكالمسلم المرتد في ملكه وفي . . .	٢٩٤
فصل : وإن يرتدد سكان مصر وبلدة . . .	٢٩٦
فصل : ويلتحق الولد الأصغر يافئ . . .	٢٩٧
كتاب الأطعمة	٢٩٨
فصل : وحل دواب الماء غير ضفادع . . .	٢٩٩
فصل في حكم الجلالة وما سقي بنجس	٢٩٩

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
فصل : ومن خاف موتاً لا ضطرار أبح له . . .	٣٠٠
فصل : وإن مر إنسان بأثمار حائط . . .	٣٠١
فصل : ويعرف حق الضيف كل معالج . . .	٣٠١
<b>باب الزكاة</b>	٣٠٣
فصل : ويشترط إسلام المذكي وعقله . . .	٣٠٣
فصل : وكل ذبيح بالمحدد مطلقاً . . .	٣٠٤
فصل : ويشترط بسم الله للحن في ابتداء الزكاة . . .	٣٠٥
<b>باب الصيد</b>	٣٠٦
فصل : ويشترط في الصيد حل ذكاته . . .	٣٠٨
فصل : وإن لم يذك صيد غير محدد . . .	٣٠٩
فصل : وصيد مجوسي حرام كذبجه . . .	٣٠٩
فصل : ومن لم يسمي لم يباح صيده ولا . . .	٣١١
<b>كتاب الأيمان</b>	٣١١
فصل : وأوجب لا نجا مالك من ظلامته . . .	٣١٢
فصل : ولا يجب التكفير في حنث حالف . . .	٣١٢
فصل : ولم تنعقد أيمان غير مكلف . . .	٣١٤
فصل في كفارة اليمين	٣١٦
<b>باب جامع الأيمان ( تقدمت مسائله في باب التأويل )</b>	٣١٨
<b>باب النذر</b>	٣١٨
فصل : عن الثلث والناوي لما فوق لفظه . . .	٣١٩
فصل : وناذر بر لم يطلقه لمرض . . .	٣٢١
فصل : وناذر صوم لم يعد ولا نوى	٣٢٢

الموضوع	الصفحة
فصل : ونذر اعتكاف أو صلاة بمكة . . .	٣٢٢
<b>كتاب القضاء</b>	٣٢٣
فصل : ولم ينزل وال يموت إمامه . . .	٣٢٥
ويشترط في والي القضا مع ذكورة . . .	٣٢٦
<b>باب ما يجب على القاضي من الآداب الشرعية وما يستحب له</b>	٣٢٧
فصل : ومن يتولى الحكم في غير مصره . . .	٣٢٨
فصل : ويكره للفضبان والجائع القضا . . .	٣٢٩
فصل : وليس يجتم أن تتبع حكم من . . .	٣٣١
فصل : ويشترط فيه للقبول عدالة . . .	٣٣٢
<b>باب طريق الحكم وصفته</b>	٣٣٣
فصل : ومن يدعي عيناً لديه فقال هي . . .	٣٣٦
فصل : ولا تقبل الدعوى من الشخص دون أن . . .	٣٣٧
فصل : وتعديل أرباب الشهادات ظاهراً . . .	٣٣٨
فصل : فان يشهد المدلان بالمدل والرضى	٣٣٩
فصل : وان يجهل القاضي لسان محاكم . . .	٣٣٩
فصل : وليس يحول الشيء عن صفة له . . .	٣٤١
فصل : وينفذ حكم إن مسئلت أجب مع اختلاف . . .	٣٤١
<b>باب حكم كتاب القاضي الى القاضي</b>	٣٤٣
فصل : فان يبيع محكوم عليه شهادة	٣٤٤
<b>باب القسمة</b>	٣٤٦

الموضوع	الصفحة
فصل : وما لم يكن في قسمه ضرر . . .	٣٤٨
فصل : وتقسم إما عن رضی أو بقاسم . . .	٣٤٩
فصل : ولا بد فيما فيه رد كقيمة . . .	٣٤٩
فصل : ومن يدعي سهواً بما قد تقاسموا . . .	٣٥٠
<b>باب الدهاوى والأيمان</b>	
فصل : وإن كان في أيديها عين ادعى . . .	٣٥٢
فصل : وما من قماش البيت يختص بالنساء . . .	٣٥٤
<b>باب تعارض السيفتين</b>	
فصل : ومن يدعي عيناً في يد الغير خارج . . .	٣٥٥
فصل : وإن يدعي كل شرا الفضل منه ذا . . .	٣٥٦
فصل : ومن يدعي مع شهد رق بالغ . . .	٣٥٧
فصل : وإن شهد الوراثة أن فقيدم . . .	٣٥٨
فصل : ومبقي قريباً كافراً وموحداً	٣٦٠
<b>كتاب الشهادات</b>	
فصل : وما ظهرت أخباره واطمأنت القلوب . . .	٣٦٣
فصل : وذكر شروط الحكم بالمرس فاشترط	٣٦٤
فصل : وإن شهدا بالفعل أو بالنكاح إن . . .	٣٦٥
<b>باب شروط من تقبل شهادته</b>	
فصل : ولا تقبلن من غير عدل لأنه . . .	٣٦٧
فصل : ورد في الاقوى قول أهل الصنائع . . .	٣٦٩

الموضوع	الصفحة
فصل : في حكم الملامي	٣٧٠
فصل : ولا تقبلن إلا شهادة بالغ . . .	٣٧٠
باب موانع الشهادة	٣٧٢
فصل : ومن زال منه موجب الرد فأقبلن . .	٣٧٣
فصل : وقول المدو الدينوي ارددن على المدو . . .	٣٧٣
فصل : ومن رد من كفر ورق ومن صبا . . .	٣٧٣
باب أقسام المشهود به	٣٧٤
فصل : وما يختفي إلا عن الخود غالباً	٣٧٦
باب الشهادة على الشهادة ، والرجوع عن الشهادة	٣٧٦
فصل : ولا تثبتن إلا بفرعين يفتى . . .	٣٧٦
فصل : وإن يطر في أصل أو الفرع مانع . . .	٣٧٧
فصل : ولا تنقض حكماً بما لا يرجع . . .	٣٧٧
فصل : ومن يتحقق منه زور شهادة . . .	٣٧٩
باب اليمين في الدعاوى	٣٧٩
كتاب الاقرار ، وهو آخر الترتيب والكتاب	٣٨١
فصل : وإن يعترف عبد بتطبيقه أو القصاص . . .	٣٨٢
فصل : وبالل إن يقرر بحمل الفتاة إن . . .	٣٨٥
باب ما يحصل به الاقرار	٣٨٦
باب : الحكم فيما اذا وصل باقراره ما يغيره	٣٨٨



الموضوع	الصفحة
فصل : وإن يترف شخص بألف فيسكتن ...	٣٨٩
فصل : وإن قبل إقرار يقر بملكه ...	٣٩٠
فصل : وإن قال ذا الألف التقاط تصدقوا ...	٣٩١
باب الاستثناء .	٣٩٢
باب الاقرار بالمجهل	٣٩٤
فصل : وفي مقتضى الاعراب يلزم في كذا ...	٣٩٥
الفهرس	٤٠٣

★ ★ ★

# عَقْدُ الْفِرَائِدِ وَكُنُزِ الْفَوَائِدِ

نظم

شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد القوي المقدسي

الجزء الثاني

طبع على نفقة الشيخ محمد بن عبد الله الجميح  
أثابه الله والديه  
وقفاً لله تعالى

# عَقَائِدُ الْفِرَائِدِ وَكُنُزُ الْفَوَائِدِ

نظم

شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد القوي المقدسي

الجزء الأول



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ      ملكنا فضل ربنا المنان وقرنا من

ابننا عبيد الرحمن رحمه الله

مخداك مرض الازم كل مو جدي  
مشينه وعن ما ينترى كل ملجدي  
ويثو من بالادعي البيك محمل  
وخر من استخراجت من خير محمل  
اصل

بجهدك اللهم فادمت ابنتي  
تعا لبيت عن مكار وعن ولد وعن  
تغش به مشكك بانك واحد  
رسو آل كارك من بعثت الى الورى

واموز الصفحة الاولى من مخطوطة الاصل

تم الكتاب بعون الله وتوفيقه، فله الحمد والمنه، وكان  
الفراغ منه يوم الأربعاء لعش مضي من جمادى الأولى  
سنة تسعة عشر وما بين بعد الألف من  
النبوية على مهاجرها أفضل الصلاة والسلام  
بقلم الفقير الحقير راجي عفو ربه الكريم  
العشر قمر ناس بن عبد الرحمن بن قناس

واموز الصفحة الأخيرة من مخطوطة الاصل

## ترجمة المؤلف

هو شيخ الاسلام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد القوي ابن  
بدران المقدسي المرادوي الصالحي الحنبلي ( ٦٣٠ - ٦٩٩ هـ )

ولد في قرية ( مردا ) من قرى نابلس بفلسطين ، ثم رحل الى دمشق  
بعد أن تلقى علومه الأولية في قريته ، وكان كثير من أهل قريته قد  
هاجر إلى الشام وأنشؤوا لهم حياً في دمشق على سفح جبل قاسيون ،  
وأصبحت لهم مكانة مرموقة في العلم والامامة والصلاح ، فقصدهم طلبة  
العلم ، ولا سيما الحنابلة منهم من فلسطين وغيرها ، وانضموا إلى حلقاتهم .  
وقد سمع الحديث من خطيب ( مردا ) ابي عبد الله محمد بن اسماعيل المقدسي  
النابلسي الحنبلي ثم من ابي عمرو عثمان بن علي الدمشقي المعروف بابن  
خطيب القرافة ، وغيرهم . . .

قال الحافظ الذهبي عنه : كان حسن الديانة ، دمث الاخلاق ،  
كثير الافادة ، ولي تدريس الصحابية بجبل قاسيون مدة ، وكان يحضر  
دار الحديث ويشتغل بها بالجيل ، وكان من محاسن المشايخ .

قال : وجلست عنده مدة ، وسمعت كلامه ، ولي منه إجازة . وومن قرأ عليه العربية شيخ الاسلام تقي الدين احمد بن تيمية الحراني ( ٦٦١ - ٧٢٨ هـ ) . من تصانيفه ، منظومته الدالية « عقد الفرائد وكنز الفوائد » التي بين ايدينا و « مجمع البحرين » لم يتمه ، وله كتاب في « طبقات الخنابلة » و « منظومة الآداب » .

توفي رحمه الله تعالى في ثاني عشر ربيع الأول سنة ( ٦٩٩ هـ ) ودفن في سفح جبل قاسيون بصالحية دمشق .



# عَقْدُ الْفِرَائِدِ وَكَنْزُ الْفَوَائِدِ

نظم

شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد القوي المقدسي

طبع على نفقة الشيخ محمد بن عبد الله الجميح  
أثابه الله والديه  
وقفاً لله تعالى